أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

غاية الأمل في شرح الجمل

تأليف

ابن بزيزة المالكي

لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي

(ت ٦٦٢هـ)

قرأه وعلق عليه

إبراهيم بلفقيه اليوسفي

الجزء الأول


غاية الأمل
في شرح الجمل

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

E-mail: s.faar16@gmail.com
Twitter: @sfaar16



مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع

❊ الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثنى - مجمع البدري
ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤

❊ فرع حولي : حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦

❊ فرع المصاحف: حولي - مجمع البدري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨

❊ فرع الفحيحيل : البرج الأخضر - شارع الدبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧

❊ فرع الجهراء : الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨

❊ فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٠٠٩٦٦ ٥٥٧٧٦٥١٣٨

ص. ب: ١٠٧٥٠ الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت

الساخن: ت: ٠٠٩٦٥ ٩٤٤٠٥٥٥٩

E-mail: z.zahby74@yahoo.com imamzahby

أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

غاية الأمل في شرح الجمل

تأليف

ابن بزيزة المالكي

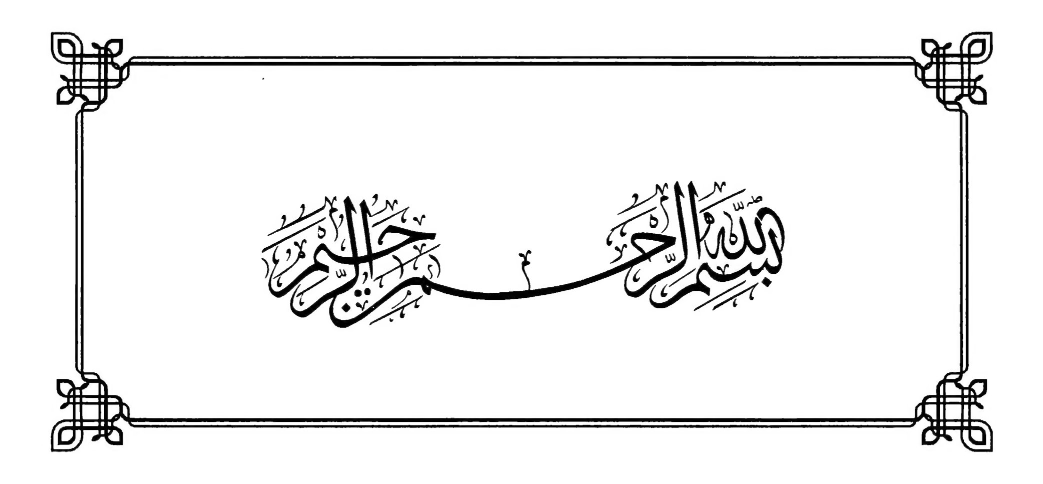
لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي

(ت ٦٦٢هـ)

قرأه وعلق عليه

إبراهيم بلفقيه اليوسفي

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم



يسرُّ «مشروع أسفار» أنْ يقدِّمَ للقارئ الكريم الإصدارَ الثَّاني والخمسين من إصداراتهِ: **(غاية الأَمَل في شَرحِ الجُمَل)** للعلَّامةِ ابنِ بَزيزة التَّيميِّ المالكيِّ (٦٦٢هـ)، **يطبَع لأوَّل مرَّة**.

إنَّ «جُمل أبي القاسم الزَّجاجي» من كتب النَّحو المباركة التي عمَّ بتدريسها الشِّياع، وطار صيتُها بين النُّحاةِ وذاع، وبُسِطَ لها قَبولٌ وانتفاع.

لقِّبَ واضعُها: بـ«**شَيخِ العربيَّة**»؛ لسهولة عباراتهِ ووضوحِ أمثلته، وعنايتهِ بإفهامِ المتعلِّمين، وقد جعل (جُمَله) **مدخلاً** للمتأسِّسين، فصار كتابُ الزجاجيِّ فتحاً لدارسي المختَصَرات وطارت شهرتهُ في الآفاق، واعتبرت شروحُهُ من نفائسِ الأعلاق.

وممن بلغَ في شرحهِ غايةَ الأمَل: «العلاَّمةُ ابنُ بَزيزة»؛ فقد كان من الغائصين في بحار العربية المجتنين لدُررها، وواسعَ الاطلاع على مصادرها، خبيراً بمظان مسائلها، عالماً بمذاهب النَّحويين، سلك في شرحه مسالك المحقِّقين من التَّرجيح والتَّصحيح والبحث والمناقشة، مؤيِّداً كلامه بوجوهِ الاستدلال وحُججِ الأقوال، وأبان قلمُهُ عن قوَّة شخصيتهِ وسعةِ اطلاعهِ.

وقد قَصَدَ رحمه الله تعالى **إلى** «الاعتناءِ بشرحهِ، وتكميلِ ما نقَصَ منهُ، واستدراكِ ما يُظنُّ أنَّه أغفلَهُ أو ما لا يمكن الإخلالُ به».

ومما تميَّز به: العناية بالتَّقاسيم والتَّعريفات، وحكاية مذاهب النَّحاة

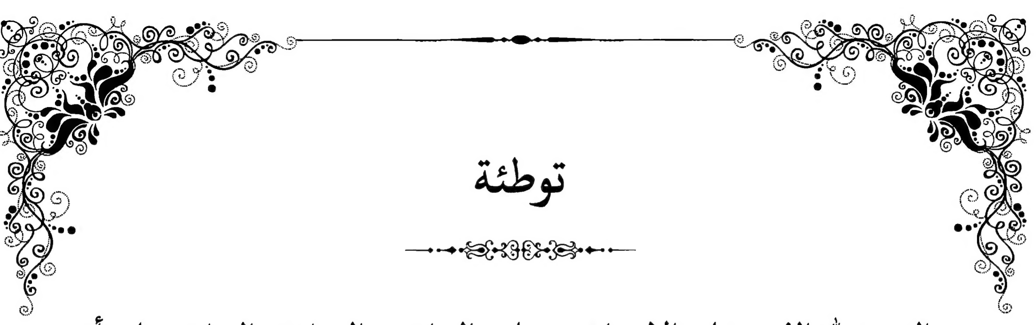
وتأصيل مسائلهم وعزو النقول والآراء لقائليها بأمانة، وقد تتبَّعَ آراء الماتن في (غيرِ جُملهِ) من خلال الرجوع إلىٰ مصنَّفاته الأخرىٰ استجلاءً لحقيقةِ مذهبهِ وتحقيقاً لصحيحِ قولهِ، ولقد أبدع في «تثوير المسائل» بطرح **السؤال والاستشكال** ثم الإجابة عن ذلك، كما أنَّ للاستشهادِ بالحديث النَّبوي الشَّريف حضوراً ملحوظاً عند الشَّارح.

كتابنا (غاية الأمل) حافلٌ بالفوائد وصنوفِ النُّكتِ الشوارد، ربطَ مؤلِّفُهُ علومَ الشريعة بالعربية، وأتاح للباحثين الوقوفَ علىٰ المشتركات العلميَّة بين الفنون، وملاحظةَ العلاقات بينها، والنَّظرَ في ظاهرة: **«تداخل العلوم»**؛ بما يستحق الدراسة.

ولقد كان للمحقِّق الفاضل اعتناءٌ مشكورٌ؛ بتوثيق مادَّةِ الكتاب العلميَّةِ وتخريجِ شواهدهِ وخدمته علمياً، رغم نسخته الوحيدة الفريدة، وعلىٰ ما في ذلك من المشقَّةِ والجَشامةِ فلم يأل جهداً في تحقيقه جزاه الله تعالىٰ خيراً وكتب أجره.

وفي الختام: نحمدُ اللهَ علىٰ تيسيرهِ طباعةَ الكتاب بحلَّتهِ القشيبة، كما نسألهُ تعالىٰ الرحمةَ والمغفرةَ والرضوان للعلَّامتَيْن الزَّجاجيِّ وابنِ بزيزة، وأنْ يجزي القائمين علىٰ مشروع: (أسفار) أعظمَ الأجر وأوفاه، وأنْ يوفِّقهم لنشر العلم النَّافع ويفتح لهم أبواب الخير، وصلىٰ اللهُ علىٰ نبيِّنا محمَّد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت



توطئة

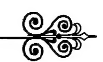
الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلاة والسلام على أفصح ولد عدنان، وعلى آله وصحبه الأعلام الأعيان.

وبعدُ

فقد رَغِبَتْ إليَّ دار أسفار أن أحقق كتاب «غاية الأمل في شرح الجمل» لابن بزيزة (ت ٦٦٢هـ) - رحمه الله - فأجبتها إلى طلبتها، وشكرت للقائمين عليها عنايتهم بتراثنا التالد منه والطريف.

أما الكتاب فهو شرح من شروح جمل الزجاجي، الذي شرق وغرب، وأغار في البلاد وأنجد. ولقد كثرت شروح الجمل كثرة تَلْفِتُ الأنظار، فيتجه إليها أو الأنظار، شرحا وتهذيبا واستدراكا، وكان الحظ الأكبر من ذلك لعلماء الغرب الإسلامي، وقد ذكروا أن شروح المغاربة على الجمل بلغت عشرين ومائة شرح.

وكان ممن نهد إلى شرح الجمل عَلَمُ الأعلام، والحبر الإمام، أبو فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي المالكي الشهير بابن بزيزة، الفقيه الأصولي المتكلم النحوي، هذا الفحل الذي كنا نعرف كتبه الفقهية والكلامية، ثم مَنَّ الله علينا فعرفنا بعض كتبه في علم العربية، فطالعنا من محاسنه ما تحار فيه العقول، من حسن التقسيم، وسعة الاطلاع، ودقة العبارة، والاستدراك على الفحول متقدمين ومتأخرين.



ثم إني لن أستعجل وصف ما لم تُحِط به المطالعة خُبْرًا ، فليس هذا محل إطراء الكتاب ، وإن كان خليقا بالثناء ، حقيقا بالاعتناء ، وفيه أيضا ما يعتري البشر من النقصان ، الذي لم يسلم منه إنسان ، ولكن نقول كما جاء في الأثر: إذا بلغ الماء قُلَّتَين لم يحمل الخبث ، وحسبك هذان السفران المباركان أمارة على زعمي ، وعلامة على صدق ظني .

لكنَّ ما يؤسِف أن الكتاب لم تصلنا منه إلا نسخة واحدة لا ثانية لها ، فهي نسخة فريدة ، ومعلوم لدى الباحثين أن تحقيق نسخة فريدة يكون عسيرا ، لكنه بفضل الله قد ذُلل تيسيرا .

ولا بد من ضرورة التنبيه على الاعتناء بآثار المغاربة ، والتنويه بصنائعهم خدمة لهذا الدين في مختلف علومه ، وروضات فنونه .

وقبل هذا وبعده يجب ذكر الفضل لأصحابه ، وعزوه لأربابه ، فإن هذا الكتاب قد حققه قبلي الدكتور محمد غالب عبد الرحمن السوداني ، ونال به شهادة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وكان المشرف عليه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين أستاذ النحو بالكلية ، وذلك عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، على النسخة الوحيدة المعروفة للكتاب ، وهي في مكتبة كوبريلي برقم (١٤٨٤) ، فهو الذي أبرزها للوجود ، ولكن سرعان ما اختفت وظلت حبيسة أرفف الجامعة مثل غيرها مما حقق في جامعاتنا العربية ، فلا تصله الأيدي ، ولا تدركه الظنون .

وقد بحثت عن هذه الرسالة وجهدت أن أصل إليها ، وذلك كي أستعين بها على تحقيق الكتاب ، لكني لم أظفر بطائل ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .



وفي الختام أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على تحقيق الكتاب ، وأخص بالذكر:

أخي الأديب الأستاذ علي المرضي ، فهو الذي كفاني مؤنة تخريج أحاديث الكتاب تخريجا تقر به عين ناظره ، حقق الله رجاءه ، ورفع شانه.

الأصدقاء محمد عابيد وإبراهيم الضلضالي والأستاذ عبد العزيز فتيان الذين قابلوا معي الكتاب ، فشكر الله لهم ، وأجزل ثوابهم.

الدكتور علي بن موسى محمد شبير ، الذي أعانني بتوثيق نقول من كتب لم تطلها يدي ، فله مني الشكر الجزيل ، والثناء الجميل.

وبعد الفراغ من هذا كله أهدي هذا الكتاب إلى والدي الكريمين حفظهما الله ، وإلى روح أخي الذي اعتبط سيدي الطاهر بلفقيه ، رحمه الله وجمعني به في جناته.

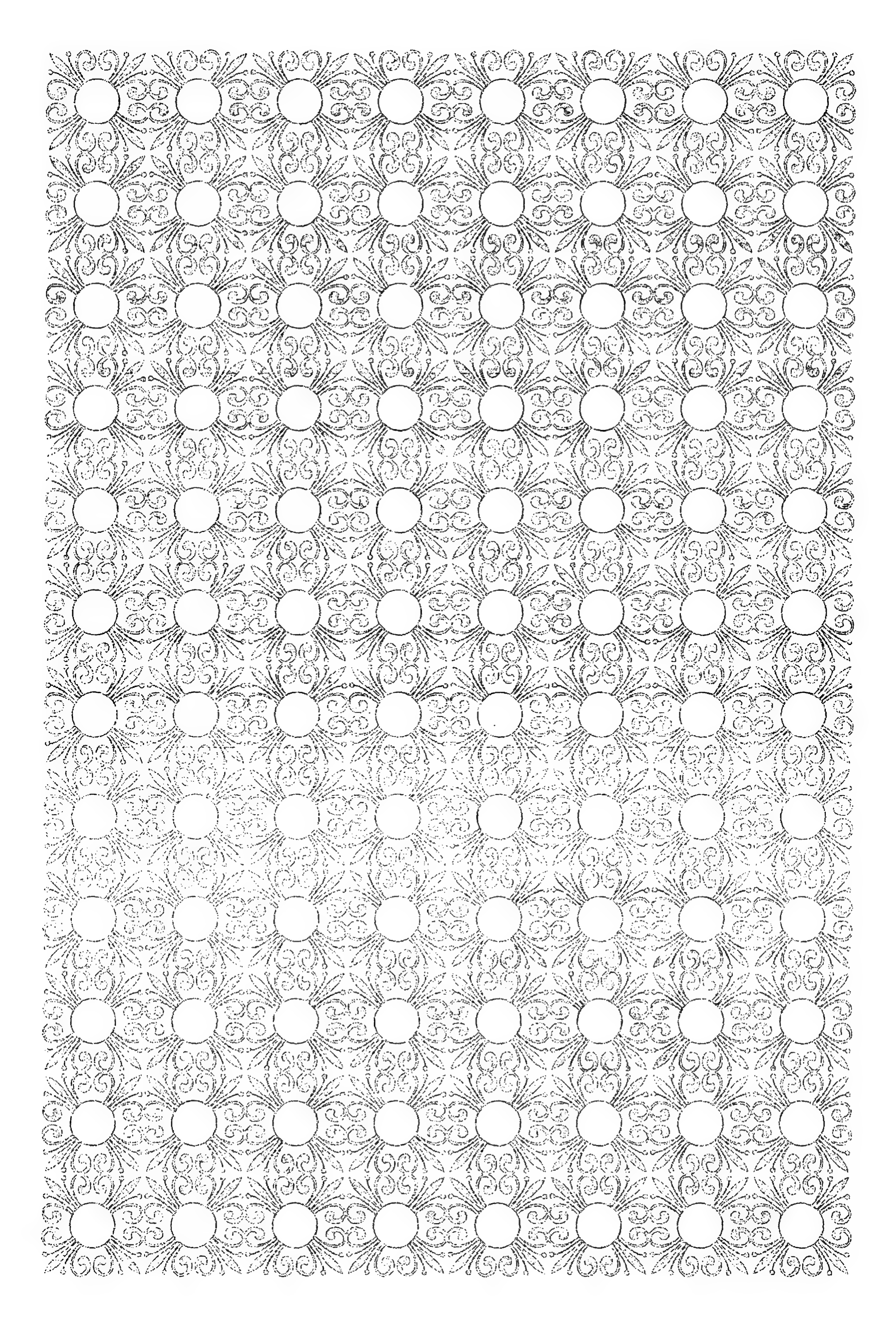
قال هذا وكتبه على انحفاز واستيفاز

إبراهيم بَلْفَقِيه اليوسفي

ليلة الخميس ٢١ شعبان ١٤٤٣هـ

٢٤ مارس ٢٠٢٢م

المغرب الأقصى






ترجمة ابن بزيزة

۞ اسمه ونسبه[1]:

هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القُرشي التيمي[2] التونسي، الشهير بابن بزيزة بوزن سَفِينَة[3]، ويكنى أبا محمد، وأبا فارس[4].

---

(١) انظر ترجمته في تبصير المنتبه لابن حجر ٧٩/١، وتاريخ الدولتين ص ٣٨، ونيل الابتهاج ص ٢٦٨، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦١، ونزهة الأنظار لمقديش ٥٥١/١، وإتحاف أهل الزمان ١٦٢/١، وشجرة النور الزكية ٢٧٢/١، وهدية العارفين ٥٨١/١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٣٩/٥، وتراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١، ومقدمة تحقيق كتابيه روضة المستبين، والإسعاد.

(٢) كذا الصواب، وقد نبه عليه في الهامش مؤلف تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١.

(٣) هدية العارفين ٥٨١/١. وقد استغرب محقق روضة المستبين لابن بزيزة هذا الأمر، وقال: «هل هي أبو محمد أم أبو فارس أم هما معا؟» (مقدمة تحقيق روضة المستبين ٧٩/١ ـ ٨٠) والجواب على هذا يسير، فإن كثيرا من العلماء شهر بكنيتين، وهم أكثر من أن يأتي عليهم الحصر، منهم: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حباسة، فقد كان يُكَنَّى «أبا عبد الله» و«أبا بكر»، والأولى أشهر، انظر التكملة لابن الأبار ٢١٩/٢، والذيل والتكملة ٣٣٨/٤، وكذا أبو بكر يحيى بن أحمد بن عبد الرحمن بن ظافر المرادي الأريولي، المعروف بابن المرابط (ت ٦٥٨هـ) شيخ ابن الزبير الغرناطي، فقد كان يُكَنَّى بـ«أبي بكر» و«أبي زكريا»، انظر صلة الصلة القسم الخامس ص ٢٦٥، وتاريخ الإسلام ٩٠١/١٤، وفهرسة المنتوري ص ٣٥١، وعبد المنعم بن سماك بن عبد الله بن أحمد بن عبد الحق العاملي الغرناطي (ت٧٠٣هـ) فقد كناه كل من ترجم له بأبي عبد الله، وكناه ابن الزبير بأبي محمد، انظر حسو الطير ص ٤١، ومنهم العلامة الحسن اليوسي، فقد كان يكنى أبا علي وأبا المواهب والأولى أشهر. وانظر المحاضرات له ص ٣٠، ٨٠، وغيرهم كثير

(٤) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص ١٤١، ونيل الابتهاج ٢٦٨/١، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦١.




ولد بتونس[١] في ١٤ من المحرم عام ٦٠٦هـ[٢]، ووقع في تراجم المؤلفين التونسيين[٣] أنه ولد عام ٦١٦هـ، والله أعلم.

ولا نعرف شيئا عن أصله غير هذا، ويبدو أن سلفه كانوا أندلسيين، لقول التنبكتي وصاحب الحلل السندسية: «نزيل تونس»[٤]، فلعل أسلافه كانوا في الأندلس أو في غيرها من بلاد المسلمين، فرحلوا بسبب كثرة الفتن، واستقروا بتونس حيث وُلِدَ.

❁ شيوخه:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني السوسي (٥٦٧هـ ـ ٦٦٢هـ)[٥]، الفقيه العالم المتفنن، مُلحق الأحفاد بالأجداد.

نص على تلمذة ابن بزيزة له جل من ترجم له[٦].

٢ ـ أبو محمد عبد السلام بن عيسى البرجيني (ت ٦٦٢هـ)[٧]، الفقيه القاضي الإمام الصوفي.

---

(١) نيل الابتهاج ٢٦٨/١.
(٢) نيل الابتهاج ٢٦٨/١، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦١.
(٣) تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١
(٤) نيل الابتهاج ٢٦٨/١، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦١. وانظر أيضا ما كتبه محقق روضة المستبين ٨١/١ ـ ٨٢.
(٥) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٤٣/١، وتراجم المؤلفين التونسيين ٨٩/٣. والسوسي نسبة إلى سوسة في تونس. وقد وقع في شجرة النور الزكية ٢٧٣/١ السويسي، ولعله سبق قلم.
(٦) نيل الابتهاج ص ٢٦٨، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦٢، وشجرة النور الزكية ٢٧٢/١ ـ ٢٧٣.
(٧) ترجمته في شجر النور الزكية ٢٤٢/١، وتراجم المؤلفين التونسيي ٨٦/١.




نص علىٰ دراسة ابن بزيزة عليه جل مترجِميه[1] ، كما ذكره ابن بزيزة وحلاه بشيخنا ، فقال: «وكان شيخنا العالم أبو محمد البرجيني - رحمه الله - سألني عن هذه الآية وغيرها في مجلس من المجالس ، فأَجَبْتُه بما ذكرتُ»[2] .

٣ ـ أبو القاسم بن علي بن عبد العزيز بن البَراءِ التَّنُوخيُّ المَهْدَوِيُّ (٥٨٠هـ ـ ٦٧٧هـ)[3] القاضي المسند الراوية عالم إفريقية.

من شيوخ ابن بزيزة الذين ذكروا في ترجمته قديما وحديثا[4] .

٤ ـ وزاد محمد محفوظ في شيوخه أبا الحسن علي بن أحمد بن الحسن التجيبي الحَرَّالي ، الأندلسي أصلا ، المراكشي مولدا واستيطانا (ت ٦٣٧هـ)[5] ، قال محمد محفوظ: «ويستفاد من كتابه الأنوار في فضل القرآن والدعاء والاستغفار أن من شيوخه أبا الحسن علي بن أحمد الحرالي التجيبي الصوفي المرسي الأصل المراكشي المولد»[6] .

قلتُ: هو شيخه حقا ، وقد نصَّ علىٰ ذلك في كتابه غاية الأمل مرتين ، قال في الأولىٰ: «وهو الذي كان يُعَوِّلُ عليه شيخُنا أبو الحسن بن الحَرَّالِيُّ[7] ، وكَانَ

(١) نيل الابتهاج ص ٢٦٨ ، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦٢ ، وشجرة النور الزكية ١/٢٧٣ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ١/٨٦ ، ٩٥ .

(٢) انظر هنا ٢/

(٣) انظر ترجمته في درة الحجال ٣/٢٧٢ ، وشجرة النور الزكية ١/٢٧٣ .

(٤) نيل الابتهاج ص ٢٦٨ ، والحلل السندسية الجزء الأول القسم الثالث ص ٦٦٢ ، وشجرة النور الزكية ١/٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(٥) من تراجمه ما كتبه ابن الأبار في التكملة ٣/٤١٥ .

(٦) تراجم المؤلفين التونسيين ١/٩٥ .

(٧) كذا ، وهو الحرالي لا ابن الحرالي كما في كتب التراجم.

من المُحَقِّقِين»[١]، وقال في الثانية: «وكان شيخنا العارف أبو الحسن بن الحرَّالي»[٢].

فهل رحل ابن بزيزة إلىٰ مراكش؟ غالب الظن أن ابن بزيزة لم يرحل إلىٰ مراكش، وأنه لقي أبا الحسن الحرالي لما توجه الحرالي إلىٰ المشرق، أو لما كان الحرالي يتجول في البلاد عالما ومتعلما كما ذكر ذلك ابن الأبار[٣]. وقد يكون رحل إلىٰ مراكش، فقد قال: «وقد جَرَىٰ طُغيان اللسان ببعض حُذَّاقِ الطلبة المتأخرين بمراكش، فقال في مجلس أمير المؤمنين في قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، = هذه حَيْدَةٌ عن الجواب. وكانت هذه هفوة منه غير مقصودة، وإلا فلم يكن من أهل الاستخفاف، بل له قصائدُ كثيرةٌ مشهورةٌ في مدح النبي ﷺ، وذِكْرِ مَفاخِرِهِ تَداوَلَها الخاصُّ والعامُّ»[٤]، فإن هذا النص يشير من طرف خفي إلىٰ معرفة ابن بزيزة بما جرىٰ في مراكش وشهرة أمر هذا الطالب بقصائد اطلع عليها خاصة مراكش وعامتهم، فلعل أحدا حدثه أو أنه زار مراكش، فقد كانت قبلة العلماء، وكعبة الأدباء.

هؤلاء هم شيوخه الذين ذكروا في كتب التراجم والتواريخ، ويُستدرك علىٰ كتب التراجم ممن نص عليهم في غاية الأمل:

٥ ـ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القيسي التونسي الشهير بالحَبَّاسِ، ولد نحو (٥٥٠هـ)، وتوفي سنة بضع وثلاثين وستمائة[٥]. مسند القراء بإفريقية/

---

(١) انظر هنا ١/٣٥٩.
(٢) انظر هنا ٢/٣٤٧.
(٣) التكملة ٣/٤١٥.
(٤) انظر هنا ٢/٣٦٧.
(٥) ترجمته في غاية النهاية ٢/١٥١.




تونس ، قرأ بالسبع علىٰ عبد الله بن أبي القاسم المُكَمَّشِ وعامر بن محمد بن عامر التونسي ، وأبي الحسن نَجَبَة بن يحيىٰ الرُّعيني الإشبيلي (٥٩١هـ) ، عاش أزيد من ثمانين سنة ، ولقيه ابن مسدي في رحلته الثانية بتونس ، كان كُتُبيا كما يفهم من كلام ابن الجزري .

نص ابن بزيزة علىٰ دراسته عليه ، فقال : «وقد اشتمل الإدغامُ الكبيرُ لأبي عمرو[1] علىٰ عَجائِبَ من ذَلِكَ ، وقرأنَا به كتاب الله العزيزَ علىٰ شيخِنا المُقْرِئِ أبي عبد الله الحَبَّاس»[2] .

٦ ـ أبو محمد عبد الله بن أبي القاسم الأنصاري الشهير بالمُكَمَّشِ[3] ـ بالتشديد ـ ، قرأ علىٰ أحمد بن عمر الباجي ، من تلاميذه شيخُ ابن بزيزة محمدُ بنُ عبدِ السلام الحَبَّاس ، قرأ عليه بالسبع ، وقرأ عليه بحرف نافع يحيىٰ بن محمد البرقي .

قال في شأن دراسته عليه القراءات : «وقد اشتمل الإدغامُ الكبيرُ لأبي عمرو علىٰ عَجائِبَ من ذَلِكَ ، وقرأنَا به كتاب الله العزيزَ علىٰ شيخِنا المُقْرِئِ أبي عبد الله الحَبَّاس [...] وعن المقرئ الصالح عبد الله المُكَمَّش»[4] .

٧ ـ أبو الحسن محمد بن يحيىٰ بن أبي الحسن ياقوت الإسكنداراني المالكي (٥٦٨هـ ـ ٦٤٦هـ)[5] .

---

(١) يقصد الإدغام الكبير الذي عرفت به قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء .

(٢) انظر هنا ٢/٤٦٧ .

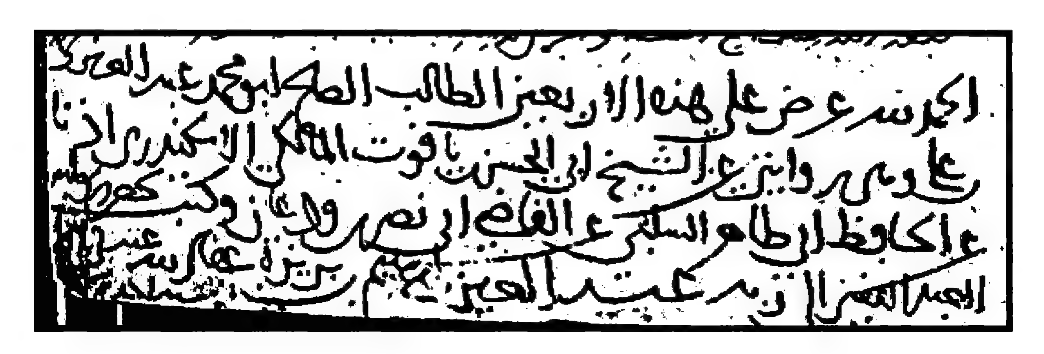
(٣) ترجمته في غاية النهاية ١/٣٩٥ ، ولم أهتد إلىٰ تاريخ وفاته ، ولا ترجمة أخرىٰ له .

(٤) انظر هنا ٢/٤٦٧ .

(٥) ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ١٤/٥٥٨ .

هذا الشيخ روىٰ عنه ابن بزيزة بالإجازة كما يُفهم من إجازة ابن بزيزة لأحد تلاميذه علىٰ نسخة من كتاب «الأحاديث الأربعون» لزيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي المعروف برفاعة، وعلىٰ هذه النسخة خط ابن بزيزة بالإجازة[1]، وقد تفضل علي بصورة من هذه النسخة فضيلة الدكتور عبد الله التوراتي جزاه الله خيرا، وهذه صورة خطه وذكر شيخه:



وهناك شيوخ آخرون لم تسعفنا المصادر بمعرفتهم، قال: «وكان بعض شيوخنا الأصوليين»[2]، وقال أيضا بخصوص شيوخه في القراءات: «وبرنامجي قد اشتمل علىٰ ذكر مشايخي في القراءات»[3]، وقال أيضا: «وقرأنا عن ابن كثير: ﴿إِنَّه مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرِ﴾»[4].

ويظهر أن له أكثر من شيخ في النحو، قوله: «بَلَّغَ أبو الحسن بن خروفٍ أقسام الخبرِ إلىٰ نوعٍ من سبعين قسمًا»[5]، وجَعَل في ذلك جزءًا مُستقلا بنفسِه،

---

(١) النسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (٥٢٢ حديث).

(٢) انظر ٢/٣٣٦.

(٣) انظر ٢/٤٦٨.

(٤) انظر ٢/٤٦٠.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٨٨.




رَوَيناهُ عن أصحابه عنه»، فإن كلمة «أصحابه» تدل على أنه روى عن أكثر من تلميذ لابن خروف، ومن تلاميذ ابن خروف الحرالي شيخ ابن بزيزة، وليس غريبا أن يدرس هذا الإمام النحو على أكثر من شيخ وهو العلامة المبرز فيه.

❁ مقروآته:

أما عن مقروآته فإننا لا نعرف عنها إلا ما أخبر هو به في هذا الكتاب ـ أي غاية الأمل ـ ولو وصلنا برنامجه لعرفنا من ذلك الكثير. لكن غاية الأمل ـ ولله الحمد ـ قد حفظ لنا بعض ما قرأه على شيوخه، وهذا ما يدل على أن صناعة تراجم العلماء يجب أن تنطلق من كتبهم أولا(١).

وهذه الكتب هي:

١ ـ موطأ الإمام مالك، قال بخصوص هذا: «وفي الموطأ بعد حديث كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك، قال مالك: لا بأسَ بهِ، إلا أَنْ يُرَى في فَمِها نَجاسَة. هكذا روايتنا فيه»(٢)، وقال: «وقَيَّدْنَا في ترجمة الموطأ عن الشيوخ»(٣).

٢ ـ صحيح البخاري(٤)، ونمثل لذلك بقوله: «وقرأنا في الصحيحين من حديث موسى عليه السلام»(٥)، بل إنه رواه عن شيوخه بأكثر من رواية، قال مشيرا إلى

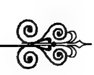
(١) وقد ظهر لي هذا جليا لما صنعت ترجمة ابن خلكان التي وسمت بإعلام الأعيان بما لم يذكر في ترجمة ابن خلكان، وقد نشرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وكذا بحثي المُعَنِّ بـ: حسو الطير من ترجمة ابن الزبير، أي ابن الزبير الغرناطي، وهو أيضا قد نشره المعهد المذكور.

(٢) انظر ١/١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣) انظر هنا ٢/٤١٢.

(٤) وابن بزيزة كثير الإحالة على صحيح البخاري.

(٥) انظر هنا ٢/٣٥.

حديث شريف: «ووقع في صحيح البخاري من رواية أبي ذر مرفوعًا، ورواهُ الأصيلي وغيرُه منصوبًا»[1]، وقال أيضا: «وفي صحيح البخاري: يا ليتني فيها جذع أخب فيها وأضع، ورويناه من طريق أبي محمد الأصيلي: جَذعًا»[2]، وقال أيضا في هذا الحديث: «وفي صحيح البخاري من كلام ورَقَةَ بنِ نوفل بنِ أَسَدِ بنِ عبدِ العُزَّىٰ ابنِ عمِّ خديجة: يا ليتني فيها جذعا. ويروىٰ جَذَعٌ، رويناه عن شيوخنا بالوجهين من طريق الأصيلي وأبي ذر»[3].

وكلها إشارات تبين دراسته الصحيح علىٰ شيوخه.

صحيح مسلم[4]، قال: «وفي صحيح البخاري ومسلم: قد علمنا إن كُنتَ لَمؤمنًا، رويناه بكسر إنْ وفتحِها»[5].

٣ ـ سنن النسائي، قال: «روينا في صحيح النسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي»[6].

٤ ـ الكتاب لسيبويه، قال: «وقد يطلق الزعْم والمرادُ به الإخبار، ومنه قول سيبويه: زعم الخليل، والمراد: أخبر خبرًا موقوفًا عليه، هكذا قَيَّدَه لنا الشيوخ»[7].

وقال: «فهذا نصُّه [أي نص سيبويه] القاطع الصحيحُ الصريح بجواز القطع

(١) انظر ٢/٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٢) انظر ٢/٣٢٢ ـ ٣٢٣.

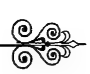
(٣) انظر ١/٤١٤.

(٤) ومثل عنايته بصحيح البخاري، اعتنىٰ أيضا بصحيح مسلم.

(٥) انظر ١/٤١٦.

(٦) ينظر ١/٦١٢.

(٧) انظر ١/٣٢٦.




في نعت البيان من أول وَهلة ، ولا يُخالف في ذلك أحدٌ من المحققين ، إلا من لم يعتمد على كلام سيبويهِ ، ولم يقف على مذاهبِه من كتابه . ووقع في بعض نسخ الكتاب هَاهنا «لا يظهر» بإثبات «لا» ، والثابت إسقاطُها ، وعلى هذا الوجه قُرِئ هذا الموضع على الشيوخ ، ونبَّهُوا عليه ، وأنهم تَلَقَّوْهُ من أشياخهم كذلك»[1] . بل إنه عارف بنسخه ، قال: «لأنَّ سيبويه وغيرَه قد استعملَها في كلامه وَلا وَاوَ مَعَهَا كما استعملها بالواو . وانظر ذلك في كلامه تجِدْه في النسخِ الشرقِيَّةِ»[2] .

٥ ـ الدلائل في غريب الحديث لقاسم السرقسطي ، قال: «وخرج قاسم بن ثابت في الدلائل من تأليفه ـ وهو مما قَرَأْنَا منه جُملَةً ، ورَوَيْنَا باقِيهِ إجازةً»[3] ، وقال: «رَوينَا بالإجازةِ في حديث النبي ـ ﷺ ـ مما خرجه قاسم في دلائله»[4] .

٦ ـ المفصل للزمخشري ، ذكره فقال: «وقَدْ سَقَط فصْلُ العدد في بعض نسخ المُفَصَّلِ ، وبإثباته قرأناهُ»[5] .

ولا بد أنه درس:

٧ ـ أصول الفقه ، ولا نعرف ما الكتب التي قرأها ، لكن له شيوخا أصوليين ، كما قال: «وكان بعض شيوخنا الأصوليين»[6] .

٨ ـ القراءات ، قال بخصوص ذلك: «وبرنامجي قد اشتمل على ذكر

---

(١) انظر ١/٢٣٢ .
(٢) انظر ١/٢٥٥ .
(٣) انظر ١/٢١٧ .
(٤) انظر ١/٣٢٤ .
(٥) انظر ١/٥٨٧ .
(٦) انظر ٢/٣٣٦ .




مشايخي في القراءات»[١] . وقال أيضا: «وقد اشتمل الإدغامُ الكبيرُ لأبي عمرو علىٰ عَجائِبَ من ذَلِكَ ، وقرأنَا به كتاب الله العزيزَ علىٰ شيخِنا المُقْرِئِ أبي عبد الله الحَبَّاس»[٢] ، وقال أيضا في الإمالة والفتح: «وقد قرأنا كتاب الله ﷻ بالوجهين من طريق أئمة القراء المشهورين»[٣] ، وقال: «وقُرِئَ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] بالواو والهمزة ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء قرأنا بها علىٰ شيخنا»[٤] .

٩ ـ المنطق ، قال: «وهذه التي يسميها ابنُ سِينَا والحُكماءُ الألِفَ واللامَ الطَّبِيعِيَّةَ»[٥] ، وقال: «وفي ذلك بَحْثٌ في الكتب الحِكمية ، والصحيحُ عندي أنَّ الجنسَ متميِّزٌ في الذهن بحقيقته وَحْدَه»[٦] ، وقال أيضا: «وأما ابنُ الخطيب وغيرُه من أهل النظر من المتأخرين [فذهب] إلىٰ أنَّ الأجناس إنما عُلِّقت بأشخاصها ، وليس ذلك بمُحَقَّقٍ عندَنا ، وللمسألة مَوضعُها»[٧] ، فها هو يرجح قوله ، ولا يرجح إلا من كان دارسا للفن ، مطلعا خبيرا بالذي يرجح فيه.

ولا شك أنه درس الإيضاح علىٰ شيوخه ، فانظر إليه يعد وجه ورود «أفعل» لغير الاشتراك في الإيضاح ، قال: «فأتَىٰ [أي الفارسي] بأفعل حيث لا اشتراك. وله في كلامه في إيضاحه أربعة مواضع استعمله فيه مجردا عن الاشتراك ، ووقع في

---

(١) انظر ٢/٤٦٨.
(٢) انظر ٢/٤٦٧.
(٣) انظر ٢/٤٣٦.
(٤) انظر ١/٤٨٣.
(٥) انظر ١/١١٠.
(٦) انظر ٢/٤٠٤.
(٧) انظر ٢/٤٠٤.




كلامِ سيبويهِ وغيرِه من الكلام الفصيح»[1] ، وقال مرة أخرىٰ: «وهو أَسَدُّ من لفظ أبي علي ، حيث قال: وثُمَّ مثلُ الفاءِ ، إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد مما في الفاء ، فاستعمل «أَفْعَلَ» حيث لا اشتراك ، وتكرر في إيضاحه في مواضع»[2] ، وهذا يدل دلالة قاطعة علىٰ ما كان للنحو من المنزلة عند ابن بزيزة ، وعلىٰ اشتغاله به طول عمره.

۞ تلاميذه

وقد استقر ابن بزيزة كما هو مشهور في بلده تونس ، نص علىٰ ذلك لمَّا ذكر بعض شيوخه في القراءات ، وهو أبو عبد الله عامر بن محمد بن عامر التونسي ، قال: «وعن المُقْرِئِ الصالح أبي عَبْدِ الله بن عامر بَلَدِيِّنا»[3]. وقد نص علىٰ ذلك في السماع الذي ذكر من قبل ، قال: «وكتب بحضرة تونس العبد الفقير إلىٰ ربه عبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة».

لا بد أن يكون أمثال ابن بزيزة ممن شهروا بالعلم ، وعرفوا بالإتقان ، وسعة الاطلاع = أصحاب تلاميذ يكثرون في مجالسهم ، ويغشونهم صباح مساء للسؤال عن عويص المسائل ، لكن تراثنا الذي ضاع فيما ضاع ، ناهيك عن كثرة الفتن والقلاقل عصر ابن بزيزة ، جعلت العلماء في شغل عن التأريخ لهذه المرحلة ، ونشر محاسنها ، والتعريف برجالاتها ، ولله الأمر من قبل ومن بعدُ. وممن عُمِّيَ عنا خبر تلاميذهم ابن بزيزة.

لكن المصادر أسعفتنا بثلاثة تلاميذ له فقط ، الأول عرفته من ترجمة محمد محفوظ لابن بزيزة ، والثاني من مقدمة عبد اللطيف زكَّاغ لتحقيق روضة المستبين

---

(١) انظر ١/١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) انظر ١/٢٤٦.

(٣) انظر هنا ٢/٤٦٧.




ص ٨٨ ، فجزاه الله خيرا ، والثالث عرفتنا به النسخة المخطوطة من كتاب الأربعين لأبي القاسم رِفاعة ، التي أجاز بها ابن بزيزة أحد تلاميذه. والتلاميذ هم:

١ ـ محمد بن صالح بن أحمد بن رحيمة الكناني الشاطبي نزيل بجاية (ت ٧٨٥هـ)[(١)] ، شيخ المدينة الشريفة ، وخطيبها وإمامُها ، المقرئ المُعَمَّر. ممن قرأ عليه ابنُ الجزري.

وهذا التلميذ ذكره محمد محفوظ[(٢)] ، ولكن الظاهر أنه ليس من تلاميذه ، لأنه ـ وإن عُمِّر ـ فلا يمكن أن يكون قد أدرك ابن بزيزة وعاش بعده هذا العمر كله.

وقد يكون هناك رجلان عرفا بهذا الاسم ، ولكن ذلك مستبعد ، لأنهما اتفقا في الاسم وعمود النسب لثلاثة أجداد ، والله أعلم.

٢ ـ أبو القاسم بن أبي بكر بن مسافر اليمني التونسي ، الشهير بابن زيتون (٦٢١هـ ـ ٦٩١هـ)[(٣)] الفقيه القاضي مفتي تونس ، رحل إلى المشرق مرتين ، وأخذ عن الكبار هناك ، أمثال الزكي المنذري ، والعز بن عبد السلام ، وغيرهما.

٣ ـ والتلميذ الثالث هو رجل أجازه ابن بزيزة برواية كتاب الأربعين حديثا المذكور قبلُ[(٤)] ، واسمه أبو محمد عبد الغني بن محمد بن علي.

وهذا الرجل لم أهتد إلى ترجمته ، وفقنا الله إلى ذلك قريبا.



(١) ترجمته في غاية النهاية ٢/١٣٧.

(٢) تراجم المؤلفين التونسيين ١/٩٥.

(٣) ترجمته في درة الحجال ٣/٢٧٦ ، ونيل الابتهاج ص ٣٦٢.

(٤) تقدم في ص١٦.



۞ مؤلفاته:

عرف ابن بزيزة ـ على قصر عمره ـ بالتأليف، وإن لم يكن مكثرا جدا، لكن ما ألفه يشهد له بالاشتغال بالعلم ليله ونهاره، ومن مؤلفاته:

١ ـ مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام، ذكره مرات في كتابه غاية الأمل هذا[1]، ونسبه إليه جل من ترجم له، وهو شرح للأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي كما ذكره هو.

٢ ـ الإسعاد في شرح كتاب الإرشاد، ذكره أيضا في كتابه الغاية مرات[2]، وذكره ضمن مؤلفاته جل مترجِميه. وقد طبع هذا الكتاب ولله الحمد.

٣ ـ روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، وقد طبع.

٤ ـ مِنهاج العَوارِف إلى رُوح المَعارِف، أحال عليه مرات في كتابه الغاية، وقد طبع مؤخرا منسوبا خطأ للقاضي عياض.

٥ ـ إيضاح السبيل إلى مناحي التأويل، ذكره جل مترجميه، وهو مختصر من منهاج العوارف.

٦ ـ شرح المفصل للزمخشري، ذكره محقق روضة المستبين ١/٩٥.

٧ ـ غاية الأمل في شرح الجمل، وسنفرد له مبحثا خاصا.

وغير ذلك من المصنفات التي ذكرت في ترجمته وليس غرضنا حصرها هنا، ولكني ألفت الانتباه إلى كتاب له لم أجد أحدا تعرض إلى ذكره، وهو:

---

(١) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن.

(٢) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن.



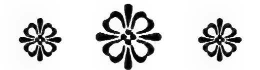

٨ ـ برنامجه، وقد نص عليه في غاية الأمل فقال: «وبرنامجي قد اشتمل على ذكر مشايخي في القراءات»[١]. وهذا البرنامج لم يشر إليه أحد قبلي ـ فيما أظن ـ وهذا مما يبين أن الاعتماد في تراجم العلماء على كتب التراجم والتاريخ فقط ليس صحيحا، وأن تراجم العلماء لا بد فيها من الرجوع إلى كتب هؤلاء الأعلام رحمهم الله.

وأزعم أن غاية الأمل كان آخر كتاب ألفه ابن بزيزة أو لعله من آخر ما ألفه، لأنه أحال فيه على كتب عدة له.

ولم أشأ إطالة الترجمة بتحليات العلماء له، ولا بمنزلته، فقد كفاني ذلك محققا كتابيه روضة المستبين، والإسعاد.

۞ وفاته:

أما وفاته فإن الذي يظهر من كلام المؤرخين أنها كانت عام ٦٦٢هـ، على اختلاف في ذلك[٢]. ودفن بمقبرة سيدي محرز بتونس.



---

(١) انظر ٢/٤٦٨.

(٢) انظر مقدمة تحقيق روضة المستبين ١/٨٣ ـ ٨٤،




غاية الأمل بشرح الجمل

لا عجب أن يتصدىٰ ابن بزيزة لشرح الجمل وشرح المفصل، فقد كان محبا للعربية والعرب، وهو العربي الصريح النسب، قال مدافعا عن العربية: «وربما رَآه الشُّعوبِيَّةُ مطعنا علىٰ هذه اللغة العربية الشريفة، وذلك جهل بين. وقد ثبتَ شرفُ العرب ولغتهم علىٰ كل اللغات والألسنة»(١)، ثم قال: «وقد ناب الإمام أبو القاسم الزمخشري في خطبة كتابِه المُفَصَّلِ عن أهل هذا اللسان أحسن مَناب»(٢)، ثم برأ أبا عبيدة من تهمة الشعوبية فقال: «وقد ذُكِرَ أن أبا عبيدة مَعْمَرَ بنَ المُثَنَّىٰ من الشعوبية، وقيل إنَّه أَلَّفَ كتابًا يذم فيه العرب ويفضل عليها العجم، وليس الكتابُ له، وإنما هو لأخوين ورَّاقين كانا بالبصرة أَلَّفَاه ونسباه لأبي عبيدة لكثرة كلامه»(٣).

❁ سبب تأليف الكتاب:

أما سبب تأليفه فذكره في مقدمة الشرح فقال: «فقد رَغِبَ مَنْ حَسُنَتْ مُساعَدَتُه، وصَلَحَتْ إجـ[ـا]بَتُه، في أنْ أُمْلِيَ عليه علىٰ كتابِ «الجُمَلِ» لأبي القاسم الزَّجَّاجِيِّ - رحمه الله - شَرْحا يأتي علىٰ تَفْصِيلِ الأبواب، وإيضاحِ مباني أُصولِ العربيةِ وتهذيبِ طَرَفِها مِنْ غيرِ إطالةٍ ولا إِطْناب، فأجبتُه إلىٰ ذلك؛ لِمَا رَجَوتُ مِنْ ثواب الله سبحانِه وجميلِ الذُّخْرِ عندَه وحسنِ المآب».

---

(١) انظر ٢/١١٢.

(٢) انظر ٢/١١٣.

(٣) انظر ٢/١١٣.




فقد ألفه إذا بطلب من أحد أعيان عصره رحمه الله.

◈ مصادره:

إن ابن بزيزة في كتابه هذا يبين عن علو كعبه في النحو، واطلاعه الواسع على العربية، ويدل على ذلك تعدد مصادره، ومن هذه المصادر إجمالا:

الكتاب، ومعاني القرآن للفراء، وللأخفش، والمقتضب للمبرد، والإيضاح للفارسي، والتذكرة له، ويعبر عنها بالنصف الثاني من الإيضاح[1]، وأحيانا بالإيضاح[2]، والمسائل العسكريات، والحلبيات، والشيرازيات، وكتاب الشعر له، والأغفال، والتذكرة، والحجة، كلها للفارسي، والفرخ للجرمي، والخصائص، والمحتسب لابن جني، وشرح الجمل لابن بابشاذ، وابن السيد، وابن خروف، وشرح أبيات الجمل لابن سيدة، والمفصل، والكشاف، والأحاجي للزمخشري، والجزولية، وشرحها للشلوبين، وموطأ الإمام مالك، وصحيح البخاري، ومسلم، وسنن النسائي، والصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيدة، والاقتضاب لابن السيد، والمقدمة المحسبة لابن بابشاذ، وتفسير الرماني، وإكمال المعلم بشرح صحيح مسلم للقاضي عياض، والقبس لابن العربي، وعارضة الأحوذي له أيضا، وكتاب الثمانية للفارابي، وغيرها كثير مما سوف تراه في فهرس الكتب المذكورة في المتن.

وهناك مصادر لم يصرح بعنوانها، منها:

* الأصول لابن السراج، قال: «والناس كافة في باب الإخبار عالة على

(١) انظر على سبيل المثال ٢/٣٣، ٢٢٣، ٣٢٩.
(٢) انظر ١/٥٨٩، ٦٠٥، ٢/١٢٦، ١٥٩.

أبي بكر بن السراج، فهو الذي بَسَطَه وأجادَ القول في أصولِه ومبانِيه، وأطنَبَ في تفسيرِ معانيه»[1]، وقال: «والشفاءُ مِنْ مسائل الإِخْبار يطلع عليه كتاب أبي بكر»[2].

❊ ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، قال في باب ما يجوز للشاعر في الضرورة: «واستوفاها أبو سعيد السيرافي في كتابه، وأطال فيها»[3]، لكنه لم يذكره بعنوانه قط في شرحه، ولا نص على نقله عنه في هذا الباب، لكنه نقل عنه دون إشارة إلى ذلك.

❊ أشعار الهذليين أو ديوان الهذليين أو شرح أشعار الهذليين للسكري، قال: «والصحيح الثابت في شعر الهذليين: ربَّاء شمّاءَ برفع الأول»[4].

❊ المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، قال: «وهو وهم في الرواية، نبه عليه ابن يَسْعُون وغيرُه»[5].

❊ كتاب الأفعال لابن القوطية، قال: «يقال ضَحَيْتُ وضحوتُ ضَحوًا وضَحْيًا، حَكاهُ ابن القُوطِية»[6].

❊ أدب الدنيا والدين للماوردي (ت٤٥٠هـ)، قال: «ذكرَها الإمامُ أبو الحَسَنِ المَاوَرْدِيُّ»[7].

❊ الأزهية للهروي، قال: «وذكر الهَرَوِيُّ وغيرُه في مَعَانِي الحروف في

---

(١) انظر هنا ٢/٣٩١.
(٢) انظر هنا ٢/ ٣٩٣.
(٣) انظر ٢/٤٢٢.
(٤) انظر ١/٥٨٩.
(٥) انظر ١/٢١٩.
(٦) انظر ١/٥٧٧.
(٧) انظر ١/٦٠٤.

ذلك أوجهًا»[1].

هذه المصادر المتنوعة بين كتب اللغة والنحو والمعاجم والحديث وغيرها تبين اطلاع المؤلف رحمه الله، وأنه حقق ودقق فيما نقل.

لكن الذي تجدر الإشارة إليه هو أن ابن بزيزة قد بنى شرحه هذا على شرح الجمل لابن بابشاذ، فكان يتابعه دائما، بل ينقل عبارته أحيانا، ومن الإشارات الدالة على ذلك قوله: «والشفاءُ مِنْ مسائل الإِخْبار يطلع عليه كتاب أبي بكر، ومنه نقلَ ابنُ بابشاذ وغيرُه، فلا نُطَوِّلُ بتسويد الكتاب»[2]، وقال: «فهذه ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه، وكتابُه أولى بها، وإنما ذكرناها من حيثُ أَلَمَّ بها أبو الحسن بنُ بابشاذ، فأردنا تحقيقَ ذلك، وإيقافَكَ عليه من كلام سيبويه»[3]، وقال في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومَا لا يجوز «صَدَّرَ ابنُ بابْشاذٍ هذا الباب بالكلامِ على المُضْمَر والمَكْنِي، وقد أحسن فيما قال، وكلامه هناك تامٌّ حسنٌ»[4].

وكذا اعتمد شرح ابن خروف للجمل، خاصة في شرح شواهد الجمل، ونسبة كثير من الأقوال إلى أصحابها.

ولولا خوف الإطالة لذكرت ذلك كله، ولكنه اكتفيت بالإشارة إليه في حواشي هذا الكتاب.

وقد اعتمد ابن بزيزة نسخة غير متقنة من شرح الجمل لابن بابشاذ، قال: «قال ابن بابشاذ: ولا يجوز أن تقول: يا الرجل؛ لأنَّ اللام للتعريف ويا للتخصيص، والتخصيصُ ضربٌ من التنكير فلم يُجْمَعْ بينَهما لتَنَاقض معناهما. وهذا كلامٌ

---

(١) انظر ٢/٣٧٦.
(٢) انظر هنا ٢/٣٩٣.
(٣) انظر ١/٢٨٦.
(٤) انظر ١/٥٦٢.

فاسد؛ لما حكينا عن الخليل ويونس ومشايخ الصنعة أنَّ التخصيص نوع من التعريف»[١]. والذي في شرح الجمل لابن بابشاذ (٣٤٠/١) أن التخصيص ضرب من التعريف، لكن النسخة التي وقعت إلىٰ ابن بزيزة وقع فيها تحريف.

لكن جل اعتماد ابن بزيزة ـ بعد إقامة عمود كتابه علىٰ شرح ابن بابشاذ ـ كان علىٰ سيبويه، وهو مفتون به وبكتابه، فتجده يثني عليه دائما، ويلتمس له العذر إن وجد الصواب حليف غيره، قال مثلا في حق سيبويه: «ومن أَرَادَ حقيقة علم اللسان فعليه بالكتاب الجليل كتاب الإمام سيبويه ـ رضي الله عنه ـ فهو بحر مِنْ بحار العلم لا سَاحِل له، لم يخرج عنه من أصول فنون العلم شيء»[٢]، وقال أيضا: «ولم يتعرض لهَذَا غير سيبويه ـ رضي الله عنه ـ وهو من عجيبِ التنبيه ودقيق الصنعة وَفَّىٰ بِه رحمه الله وكشَفَ الغطاء عنه، ولم يذكر ذلك أحدٌ من المصنفين بعدَه إلا من تنبه لأسرار الكتاب، واطلع علىٰ درر علومه واعتنىٰ بتفتيشه، ولله دَره فهو الكتاب الجامع لمعالم العلوم ومراسِمها الأُوَلِ»[٣].

وهذا يدل أيضا علىٰ اطلاعه الواسع علىٰ النحو العربي عامة، وعلىٰ غوصه في كتاب سيبويه خاصة، وقال أيضا: «ولا يفِي بشِفاءَ الغَليل إلا الكِتاب»[٤]، وقال متعقبا للزبيدي في لحن العوام: «وقولُه في ذلك خطأ، فقد حكاه مَنْ هو أوثق منه وأمكن علمًا، إمامُ الجماعَةِ وسيِّدُ أهل الصناعة سيبويه»[٥]، وقال: «وحَكَىٰ الأزهريُّ عن أبي حاتِمٍ أنه خَطَّأَهُ في ذلك، وقال إنَّ سيبويه لا يَعرفُ هذا

---

(١) انظر هنا ٢٦/٢.

(٢) انظر ٧٧/٢.

(٣) انظر ١٩٩/٢.

(٤) انظر هنا ٢٥٨/٢.

(٥) انظر ٤٠٧/٢.




الشأن. وهذا من أبي حاتمٍ حاتمٌ بتعسفهِ وتعَصُّبهِ وعدمِ إنصافِه، بل سيبويهِ هو الإمامُ الذي لا يُدْرَك شَأْوُهُ في هذا الشأن»[١].

وكان يلتمس له العذر والمخرج فيما ظاهره التناقض، قال: «فالوجهُ الذي يدفع ما ظهرَ مِنَ التناقص في كلامِ سيبويهِ، أنْ تُحْمَلَ نسبة العمل إلى الأول على وجه التَّجَوُّزِ من حيث إنه دَلَّ على العامل الثاني بالحقيقة. وقد جرت عادةُ سيبويهِ بالتَّجَوُّزِ في مثل هذا، ألا تراهُ في كتابه نَصَّ في مَوَاضِع نَصًّا صريحا على أن النَّصْبَ بعدَ حَتَّى بـ«أنْ» مضمرة، وقرر ذلك في كتابه أحسنَ تقرير، وهو شيء أجمعَ عليه النحويون. ثم بعد ذلك نَسَبَ العمل إليها، فلو كَان ذلك حقيقيًا لزِم التناقضُ، ولا يفعلُ سيبويه مثل ذلك. وهو في كلامِه كثيرٌ»[٢]

لكنه لم يكن لحبه إياه يوافقه دائما، بل كان يتعقبه أحيانا ويستدرك عليه أخرى، فقال مرة: «وذكر سيبويه في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، النصب على أن المعنى النهي عن الجمع بينهما، ويجوز فيه الجزم والكسر لالتقاء الساكنين، والمعنى حينئذ النهي عن الجمع والتفريق. ولم يذكر فيه الرفع، وهو جائز على أن تكون الجُملة حَالية»[٣].

وهو خبير باصطلاحاته، يقول: «وقد جرت عادته في كتابه [أي سيبويه] بإطلاق لفظ الاستكراه على ما يجوز على ضعف، وعلى ما لا يجوز أصلا»[٤]، وقال مرة بعدما أورد قولين لسيبويه في مسألة ظاهرهما التناقض، فقال: «فانظر

---

(١) انظر ١/٢٩٨.

(٢) انظر ١/٢٨١.

(٣) انظر ٢/٧٩.

(٤) انظر ٢/١٣٥.




هذين النصين واجمع بينهما، وتأمل ذلك»[١]، وهذا يدل على اطلاعه على الكتاب وكثرة مدارسته له.

ويدل على اهتمام ابن بزيزة بالكتاب تملكه نسخة منه، قال بعدما أورد شاهدا شعريا: «اختلف في قائل البيت فقيل للبيد، كذا وقع في نسختي من كتاب سيبويه»[٢]، وكان على اطلاع على نسخ الكتاب قال عقب إيراد بيت مختلف في نسبته: «وقع في بعض نسخ كتاب سيبويه للأخطل»[٣]، واطلع على غيرها من النسخ، قال: «فهذا نصُّه [أي نص سيبويه] القاطع الصحيحُ الصريح بجواز القطع في نعت البيان من أول وَهلة، ولا يُخالف في ذلك أحدٌ من المحققين، إلا من لم يعتمد على كلام سيبويهِ، ولم يقف على مذاهبِه من كتابه. ووقع في بعض نسخ الكتاب هَاهنا «لا يظهر» بإثبات «لا»، والثابت إسقاطُها، وعلى هذا الوجه قُرِئ هذا الموضع على الشيوخ، ونبَّهُوا عليه، وأنهم تَلَقَّوْهُ من أشياخهم كذلك»[٤].

ولم يكن ابن بزيزة مجرد ناقل، بل كان محققا مدققا، وهذه نماذج لمخالفته الكبار على جلالة قدرهم في هذه الصنعة الشريفة.

مع الكسائي، قال معترضا عليه: «وذهبَ الكسائيُّ أنَّ ارتفاعَه بحروفِ المضارعةِ التي في أَوَّلِهِ. وهو هذيانٌ»[٥].

مع الفراء، قال بعدما أورد قولا له: «وهذا الذي قاله لا دليل عليه من

---

(١) انظر هنا ٢/١٣٩.
(٢) انظر هنا ٢/٦٠.
(٣) انظر ١/٢٣٢.
(٤) انظر ١/٢٣٢.
(٥) انظر ١/١٤٥.

المعنىٰ، ولا من اللفظ»[١].

مع الأخفش، قال معترضا عليه: «وقولُ الأخفشِ والفارسيِّ وغيرِهما إنه يفيد التجريد من الصغر والكبر هَذَيانٌ»[٢]، وقال: «وقال أبو الحسن العامل في الصفة المعنىٰ، وهو كونها صفة تابعة، وفرَّ إلىٰ هذا مِنْ حيث رأىٰ المُعْرَبَ يتبع المبني، والمبني يتبعُ المعرب، ولو كان العاملُ هو الأول، لتَساوِي أَثَرِه، وهذا قول لا دليل عليه»[٣].

مع المبرد، قال ردا علىٰ المبرد في مسألة خالف فيها سيبويه والجمهور: «وروايةٌ لا تَردُّ روايةً، وسيبويهِ أوثق منه، وأقدم وأعلم»[٤]، وقال لما ذكر رأيه في كتابة إذن: «ومن النحويين من يكتبها بالنون، وهو قياس التركيب، قال المبرد: لو وجدت من يكتبها بالألف لكسرت يده. وهذه حماقة، ولو فعل لَزِمَه القَوَدُ»[٥]، وقال معترضا عليه: «وقد حكاه المبرد قياسًا في بعضها، والقياسُ في هذا غَلَط أو شبيه به»[٦]، وقال: «قال المُبَرِّدُ: إنَّما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وهو غَلَطٌ»[٧].

مع الزجاجي لم يكن يتابعه دائما فلما أدخل الزجاجي الجحد في باب ما يجزم من الجوابات قال: «إدخال الجَحْد في هذا الباب خطأ»[٨]، وقال كذلك:

---

(١) انظر هنا ٢/٤٤.
(٢) انظر ١/٢١٦.
(٣) انظر ١/٢٢٣.
(٤) انظر ٢/٦٦.
(٥) انظر ٢/٨٨.
(٦) انظر ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥.
(٧) انظر ١/١٢٧.
(٨) انظر ٢/١٢٧.

«ووهم أبو القاسم في أشياء أدخلها في الباب»(١)، وقال مستدركا عليه: «وبَقِيَ عليه أيٌّ المستعملة في باب النداء»(٢)، وقال مستدركا عليه: «حَصَرَ أنواعَ الإضافةِ في المِلْكِيَّةِ، والاستِحقاقِ، وبَقِيَ عليه إضافةُ التَّخصيصِ، والإضافةُ المجازِيَّةُ»(٣)، وقال في أول باب التثنية والجمع: «ولم يأتِ أبو القاسم في هذا الباب بشيء، فيَجِبُ أنْ نَذْكُرَ ما لا بد منه»(٤).

لكنه ما كان يسارع إلى تخطئته، قال: «وعلى كل حالٍ فترتيبُ أبي القاسم فاسدٌ إن كان مقصودًا منه، وإن لم يَقْصِدِ الترتيبَ فلا حرجَ عليه»(٥)، وقال: «وقول أبي القاسم: ولم تُعَوِّض. إن أراد أنك لا ترد نُونَ الرفع، فغير صحيح؛ لأنَّ موجب البناء قد ذهب، وإن أراد أنك لا تعوض منها إذا انضم ما قبلها أو انكسر في الوقف كما فعلت مما انفتح فهو صحيح»(٦)، وقرضه في أول الشرح فقال: «وقد وَفَّى - رحمه الله - بذلك، وإنْ كان مُتَفَنِّنا في أنواعٍ من العِلْم، وقد حَمَل هذا الفَنَّ عن جماعةٍ من رُؤساءِ البَصْرِيِّينَ والكوفِيِّينَ، واعتمادُه على أبي إسحاق الزَّجَّاجِ، الذي به عُرِف، وبالنِّسبةِ المشهورَةِ إليه وُصِف»(٧)، وأثنى على كتابه فقال في باب حكاية الأسماء الأعلام بمَنْ: «وجميع ما ذكرناهُ قد وفَّى به كلامُ أبي القاسم بأحسن بسط»(٨)، وقال مدافعا عنه لما اعترض عليه في تقييد: «قلتُ:

---

(١) انظر ٢/٢٩٦.
(٢) انظر ٢/٣٥١.
(٣) انظر ١/١١٧.
(٤) انظر ١/١٥٠.
(٥) انظر ١/٢١٢.
(٦) انظر ٢/٣٨٥.
(٧) انظر ١/٨٢.
(٨) انظر ٢/٣٥٦.




وكلا الاعتراضَيْنِ غيرُ لازمٍ»[1]، ثم شرع يبين وجه الصواب في كلامه.

مع الفارسي اعترض عليه فقال: «وعليه حَمَلَ أبو علي قوله تعالىٰ: ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وهو غَلَطٌ»[2]، وقال: «وهذا الذي قاله أبو علي غير مسلم من وجهين»[3]، وتعقبه مرة أخرىٰ فقال: «واستدلالُ الفارسي علىٰ البدل في المكسورة بقولهم: موشح بغير همز فلو كان إشاحٌ ووشاح لغتين، وليست الهمزة بدلاً لظهرت، وظهورُ الواوِ في قولهم: «مُوَشَّح» دليلُ أنها الأصْلُ = وهذا غير قاطع»[4].

لكنه لا يخفي إعجابه بكتبه، قال: «وذهب في الأغفال وغيرِه مِنْ كُتُبِه الجليلة»[5].

مع ابن جني اعترض عليه فقال مُوَهِّمًا له: «والقول من معنىٰ السرعة والخفة، وهَذَىٰ [أي ابن جني] في ذلك هذيانا كثيرًا. واتبعه عليه ابنُ بابشاذ، ونقل كلامه في ذلك، وهذا الذي نقله من الإجماع غير مسطرٍ في كتاب، ولا محكي عن أحد من أهل الألباب»[6].

مع ابن بابشاذ، يدافع عنه أحيانا قال في مسألة تركب «مهما»: «وقيل إنها مركبة من مَهْ ومَا، حكاه ابن بابشاذ عن الأخفش، قال ابن خروف: ولم يَعْلم أنه مذهب سيبويه. قلتُ ظاهر الكتاب أنه من كلام سيبويه من غير قطع؛ لأنه وقع

---

(١) انظر ١/١٤١.
(٢) انظر ١/٢١٢.
(٣) انظر ٢/٢٤.
(٤) انظر ٢/٤٥٩.
(٥) انظر ١/١٢٤.
(٦) انظر ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

في الكتاب مستوفًى بسؤالِ سيبويه للخليل عنها، فقال بعد أن ذكر جواب الخليل إنها مركبة من ما ما: وقد يَجوزُ مَهْ كإِذْ ضُمَّ إليها ما، فقوله وقد يجوز، يحتمل أن يكون من زيادات الأخفش، وما هو بأول زيادته في الكتاب، ولعلَّ ابن بابشاذ اطلع على ذلك من كتاب الأخفش»[1]، وقال مرة: «ونقل ابن بابشاذ وهو مجمع على توثيقه»[2]، وقال مدافعا عنه لما تعقبه ابن خروف: «ورَدَّ أبو الحسن بن خروفٍ على أبي الحسنِ بنِ بابشاذٍ في كونه سَمَّى هذا تأكيدًا، وهو تعسُّفٌ منه عليه، فردُّه على سيبويه أولى؛ لأنَّ ابنَ بابشاذ مَا زَادَ على ما سماه سيبويه في مواضعَ عديدة»[3].

لكنه اعترض عليه غير مرة.

مع الزمخشري، كان ينقل عنه كثيرا، وأحيانا لا يشير إلى ذلك، وقد بينت ذلك في الحواشي، لكنه خالفه أحيانا، قال: «قال الزمخشري: الصفة هي الاسمُ الدالُّ على بعض أحوَالِ الذاتِ. قلتُ: وهو باطل من وجهين»[4]، وقال لما أورد آية: «على هذا تأوَّلَهُ الزمخشريُّ وغيره. قلتُ: وهو عندي بعيد من سياق الآية»[5]، وقال كذلك: «وفي هذا الباب مسألة وَهِمَ فيها الزمخشري واتبعه الجزولي»[6].

غير أن ابن بزيزة كان ينقل عنه كثيرا من المواضع نقلا مطولا دون إشارة إلى ذلك[7].

---

(١) انظر ٢/١٣٤.

(٢) انظر ٢/١٥٧.

(٣) انظر ١/٢٨٤.

(٤) انظر ١/٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥) انظر هنا ٢/٣٩.

(٦) انظر ٢/٣١٩.

(٧) انظر على سبيل المثال ٢/٣٧٩، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣.

مع ابن خروف ، كان ينتقده أحيانا ، وينتصر له أخرىٰ ، فمن نقده اللاذع له قوله: «ولا عيب علىٰ ابن خروف في هَذَا إذ لم يكن له قدم في علم الأصول»(١) ، وقال مرة: «وسلك ابن خروفٍ وغيره مسلكًا غير مخلص ، فخطَّأ كل من نقل عنه [أي عن الأخفش] أنه ينصرف ، وزعم أن خلاف الأخفش إنما هو في مقتضىٰ القياس لا في المسموع ، واتبعه عليه أبو عَلِيٍّ الشلوبينُ ، وقولهما في ذلك في غاية من الفساد»(٢) ، وقال أيضا: «قال ابن خروف: وهو رأيٌ منه وليس برواية. قلتُ: أخطأ ؛ لأن غيره أنشده هكَذَا ، والرأي في هذا لا يُستعْمَل بحالٍ ، والثقة محمول علىٰ قَبُول الرواية ، وأبو حاتم أوثق وأعلم من ابن خروف إجماعًا»(٣) ، وقال متعقبا له في رواية حديث علىٰ وجه غير معروف عند المحدثين: «ورواه أبو الحسن بنُ خَرُوفٍ: إنما أَكْرَهُ اسْمَكَ ، وهو من سَقطاتِه ، إذْ لم يَكُنْ من أهل هذا الشأن»(٤) ، بل قسىٰ عليه مرة فقال: «وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] ، حَمَلَه [أي ابن خروف] علىٰ الشك ، وإطلاقُ الشكِّ في هذا الموضع مُكْنَة في الجهل ، وانغماسٌ في العموميَّة»(٥)

لكنه نعته كثيرا بالأستاذ لِمَا عرف به ابن خروف من الإمامة في النحو.

مع الشلوبين ، كان يعترض عليه أحيانا ، قال مرة: «وأما حجة أبي علي الشلوبين أنه أضعف من عامل الجر فدعوىٰ»(٦) ، وقال مرة: «وسلك ابن خروفٍ

---

(١) انظر ٢/١٢٤.

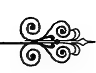
(٢) انظر ٢/١٥٧.

(٣) انظر ٢/٣٤٦.

(٤) انظر ١/٩٤.

(٥) انظر ١/٢٥٤.

(٦) انظر ٢/١٣٨.

وغيره مسلكًا غير مخلص، فخطَّأ كل من نقل عنه [أي عن الأخفش] أنه ينصرف، وزعم أن خلاف الأخفش إنما هو في مقتضى القياس لا في المسموع، واتبعه عليه أبو عَلِيٍّ الشلوبينُ، وقولهما في ذلك في غاية من الفساد»(١)، وقال مدافعا عن الجزولي: «وزعم الشلوبينُ أن هذه التقييد قياس منه، وخَطَّأه في ذلك إذ ليس هذا موضع قياس، وقَدْ نقلَه غيرُ الجزوليِّ، فإنكارُه لا معنى له»(٢)، وقال: «وقد حملَ عليه [أي على سيبويه] بعض الشيوخِ ممن في عصرنا ـ وهو الأستاذُ أبو علي الشَّلوبينُ ـ أنه أجاز فيها ملغاة ما أجازَ في المكسورة، ونصُّه يدُلُّ على خلاف ما قاله»(٣).

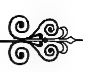
أما ابن الطراوة وابن الحاجب وابن عصفور فهو دائم الاعتراض عليهم، إلا ما شذ:

مع ابن الحاجب وكان ينتقد كثيرا ابن الحاجب(٤)، وحسبك هذا النص أمارة على ما زعمتُ: «وهذا كلامٌ فاسد [يقصد كلام ابن الحاجب]، لا يقولُه مَن ذاقَ مِنْ عِلْمِ اللسان شيئا، [...] وهو نَظَرُ أبي عَمْرِو بنِ الحاجِبِ، وهو نظر قاصرٌ جدًا»(٥).

وابن عصفور، لكنه لم يكن يصرح باسمه، بل يقول فيه: «قال بعض من في عصرنا»(٦)، وأحيانا لا يقول ذلك، قال: «وأما مَنْ أعاد الهاءَ على «الشيء»

---

(١) انظر ٢/١٥٧.
(٢) انظر ٢/٢١٨.
(٣) انظر ١/٤١٥.
(٤) انظر فهرس الأعلام.
(٥) انظر ١/٢٧٨.
(٦) انظر على سبيل المثال ١/١٥٠، ١٥٧، ١٧٣، ٣١٠.

فقد أخطأ»[١]، والذي قال بهذا هو ابن عصفور كما بينته في موضعه. وقال: «وتأولَه بعض مَنْ في عَصْرِنا علىٰ أنه صِفَةٌ بالمصدر لا بَدَل، والمعني في شفتيها حُوَّةٌ لَعْساءُ، أي مشربَةٌ حُمرَةً. ونَظَرُه في ذلك ضعيف من وجهين»[٢]، وهو يقصد ابن عصفور، وراجع موضعه في هذا الكتاب تجده.

مع ابن الطراوة، اعترض عليه غير مرة، قال: «ولابن الطَّرَاوةِ في ذلك تخليطٌ لا حاجة إليه الآن»[٣]، وقال: «وزعم ابن الطراوة أنَّ المعقول إنما هو الوجه الثاني لا الأول. وكلامُه خطأ»[٤]، وكان يقسو عليه أحيانا في العبارة، قال: «وعلَّلَ ابن الطَّراوَة بأن المُضمَر لو نُعِتَ لَوقَعَ اللَّبس؛ لاحتمال أن يكون الثاني غيرَ الأول، وأفسد تعليلَ النحويين، وزعم أن قولهم إنه معروف في نفسه خطأٌ منقوضٌ بضَمائِرِ النكرَاتِ. والعجب منه كيف يُسَطِّرُ كل ما خَيَّلَتْه فِطْرَتُه دون استبصار [...] وأمَّا ما زعمَ منْ أنَّ ضمير النكرة نكرَةٌ، فلعله بِناءً علىٰ مذهبِه الفاسِدِ»[٥].

ولم يكن شيوخه بمنأىٰ عن المخالفة، فقد أبان عن استقلاله في النظر عنهم، قال: «وشاهدُه رفع العَلَمِ اضطرارًا، وهو اختيار الخليلِ وسيبويهِ، وحكي عن عِيسَىٰ أنه كَانَ ينصبه تشبيهًا بالنكرة لطوله من التنوين، [...] ورجح بعضُ الشيوخ مذهب الخليل ـ رحمه الله ـ، والأرجَحُ عندي مذهب عِيسَىٰ؛ لأن في مذهب الخليل مخالفتين»[٦].

---

(١) انظر ١/١١٨.

(٢) انظر ١/٣١٠.

(٣) انظر ١/١٣٥.

(٤) ٢/٢٨٠.

(٥) انظر ١/٢٣٧.

(٦) انظر هنا ٢/٣٠.

وقال أيضا: «وفي لام الشاءِ الذي هو اسمُ الجنس قولان: فقيل ياء من غير لفظ شاة المفرد، والفَرَّاءُ يسوي بينهما، وقد كان أنكره عليَّ بعض الشيوخ، وزعم أنه لم يقل به أحَد، وهو خطأ منه وعدَم اطلاعٍ»(١)، فها هو يخالف شيوخه ويبزهم أحيانا.

منهجه في هذا الشرح

لم يكن ابن بزيزة يلتزم طريقة واحدة في الشرح، فكان أحيانا يبتدئ بكلام الزجاجي، ثم يشرع في شرحه والاستدراك عليه، وإيراد المسائل التي تدخل في الباب مما في المطولات.

وأحيانا كان لا يلوي أبدا على نص للزجاجي، وإنما يشرح الباب كله دون إشارة إليه، وذلك قليل جدا.

وفي بعض الأحايين كان ينثر المسائل نثرا، ثم بعد أن يفرغ منها، يذكر ما قاله الزجاجي ثم يعقبه بقوله: وقد ذكرناه(٢).

وقد قال في أول شرحه مبينا مراده من الشرح: «ولما كان هذا الـ[ـكتا]بُ هو المَدْخَل للمُتَعلِّمين الذي به البداية، ومنه تَنْفَتِحُ الطريقُ إلى النِّهاية، إذِ النِّهاياتُ إنما انْدَفَعَتْ مِنَ البدايات = كان مما يَجِبُ الاعتناءُ بشَرحِه، وتكميلُ ما نَقَصَ منه، واستدراكُ ما لا يُمكِنُ الإخلالُ به، أو ما عسى أنْ يُظَنَّ أنه أَغْفَلَه مما ظَهَرَ فيه عُذْرُه؛ لأنه إنَّما قَصَدَ التقريبَ والبَسْط، وحَصْرَ جُمل كليَّةٍ مِنْ أصول هذا الفَنِّ والتقييد لها والضَّبْط».

---

(١) انظر ٢/٣٠٠.

(٢) وأحيانا كان يمزج عدة أبواب في شرح باب واحد، مثال ذلك أبواب المذكر والمؤنث، وأبوب الإدغام، وغيرها مما ستراه في حواشي هذا الكتاب.




وقد اعتمد عدة نسخ من الجمل أثناء شرحه، قال: «وقوله: وإذا تأخر ثُنِّيَ وجُمِعَ الضميرُ الذي يكون فيه. تختلف النسخُ في هذا الموضع، فيقَعُ في بعضها: للضمير، باللام، وفي بعضها: الضمير، وهو الصحيح»[1]، وقال: «ووقعَ في نُسخ الجُمل: ركنت وركبْت، بالنون والباء»[2].

وكان لا يكتفي بالجمل لمعرفة رأي الزجاجي في المسألة، بل كان ينظر في غيره من كتبه، قال: «وقوله: وإذا تأخر ثُنِّيَ وجُمِعَ الضميرُ الذي يكون فيه. تختلف النسخُ في هذا الموضع، فيقَعُ في بعضها: للضمير باللام، وفي بعضها: الضمير، وهو الصحيح. وقد بين ذلك أبو القاسم في غير هذا الكتاب»[3].

وابن بزيزة ممن يفصلون بين العلوم، قال في باب الإدغام: «وباقي أحكامِ الإدغام ومسائِلِه بالمُقْرِئين أَمَسُّ، وهم له أحوج»[4]، وفعل مثل ذلك في باب الإمالة، وأبواب المذكر والمؤنث، إذ جعل الكلام فيه من اختصاص كتب اللغة.

ونلحظ شيئا من القسو أحيانا في عبارته مع المخالفين، قال منتصرا للفارسي: «وقد اعتُرِضَ عليه في إدخال: كساءٍ ورداء؛ لأنَّ آخره همزةٌ، والهمزةُ حرف صحيحٌ، وكلام الفارسي فيه صحيحٌ، والاعتراضُ عليه جهل»[5]، وقال مرة: «فإذا تقرَّرَ هذا فلا اعتراض على أبي القاسم في مفهوم قولِه، لأنَّ بعض من لا أنس له بالصَّنْعَةِ اعترض عليه من حيث إنَّ ظاهر كلامهِ يقضي بالقطع حالة التَّكرار»[6].

---

(١) انظر ١/١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) انظر ١/٣٤٠.

(٣) انظر ١/١٩٣.

(٤) انظر ٢/٤٦٧.

(٥) انظر ٢/٤٦٠.

(٦) انظر ١/٢٣٣.




ومن عادته - رحمه الله - أن يختم جل الأبواب بقوله: والباب بين.

وابن بزيزة كثير الاستشهاد بالحديث، بل إنه لا يكاد يترك مسألة دون أن يشير فيها إلى حديث شريف.

وعلى العموم فإن هذا ليس محل بسط منهجه، وتبيان محاسنه أو غيرها، وإنما هي لمحة وإلماعة سريعة.

استطراده

وابن بزيزة كثير الاستطراد، وهذا يدل على تمكنه من ناصية العلوم، وتوارد الأفكار كالسيل على قلمه وهو يكتب، فاستطرد في الكلام على معنى الكلام عند الأشعرية والمعتزلة(١)، وعن واضع الأسماء(٢)، وتحدث عن قضية مفهوم الزمن لدى المتكلمين(٣)، وعلى وجوب جميع خصال الكفارة لدى المعتزلة(٤)، وعلى المسيح، والمسيح الدجال وسبب تسميته بذلك(٥)، وكذا في مسألة إتيان النساء في أدبارهن(٦)، وكذا في الكلام عن قيام الليل، وهل سقط وجوبه عن الأمة أم لا(٧)، وكذا عند ذكره لمسألة كتابة النبي ﷺ يوم صلح الحديبية وهل كتب بيده عالما(٨)، وغيرها من المسائل التي يطول بنا سردها.

(١) انظر ١/٨٥.
(٢) انظر ١/٩١.
(٣) انظر ١/٣٥٤.
(٤) انظر ١/٢٤٨.
(٥) انظر ٢/١٠٩.
(٦) انظر ٢/١٤٧.
(٧) انظر ٢/١٨٨.
(٨) انظر ٢/٣٠٤.



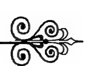

۞ مذهبه النحوي

أما عن مذهبه فهو بصري كما يظهر من عبارته في كثير من المواطن، قال: «واحتج الكوفيون بما وقع منه في الشِّعرِ، وتأوَّلَهُ أصحابُنا على الضرورة»[١]، وقال أيضا: «وأما الإعراب الصناعي، فهو مناسب للمعاني الثلاثة الأول المقولة لغةً، وللأصحاب فيه حُدودٌ، واختارَ الشيوخُ بعضَها، فقال الفارسي: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلافِ العوامل»[٢]، وقال كذلك: «وخالَفَ الكوفيونَ أيضًا في مد المقصور فأجازوه، ولم يُجِزْه أصحابنا»[٣]، وقال: «أما نعتُ البيان فلا قائل من البصريين بجوازِه، وإنما قال به الكسائي وحده، وأنشد عليه ما تأولَهُ أصحابُنا على البدل»[٤]، وقال: «وخالَفَ الكوفيونَ أيضًا في مد المقصور فأجازوه، ولم يُجِزْه أصحابنا».

وقال منتصرا للبصريين: «وهذه الحجج الكوفية كلها ضعيفة»[٥]، وقال في مسألة: «والمذاهبُ المأثورةُ فيه عن الكوفِيِّينَ ضعيفَةٌ»[٦]، وقال: «وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل مُقَدَّمٌ. وهو فاسِدٌ [...] والمعتمد عليه ما التزمه البصريون»[٧]، وقال: «وإنما لم يحسن عند أصحابنا توكيد النكرة لوجهين»[٨]، وقال منتقدا الكوفيين: «ومن عادة الكوفيين إذا سمعوا بيتا أن يَبْنوا عليه القواعد الكلية»[٩].

---

(١) انظر ١/١٩٤.
(٢) انظر ١/١٠١.
(٣) انظر ٢/٤٢٤.
(٤) انظر ١/٢٣٥.
(٥) انظر ١/٩٨.
(٦) انظر ١/١٢٠.
(٧) انظر ١/١٩٤.
(٨) انظر ١/٢٧٣.
(٩) انظر ١/١٩٤.



أوهامه رحمه الله

ليس غرضنا الحط من قدر هذا الإمام رحمه الله، معاذ الله، بل هو الفارس الذي لا يشق له غبار، وكما قيل:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ❊ كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

لكنا أردنا التنبيه على بعض هذه الأوهام، ومنها ما يؤكد أن النسخة ليست بخط المؤلف، ولا هي مقابلة.

فمن أوهامه قوله: «وأما ما قاله أبو عبيدةَ إنه على التقديم والتأخير، فضعيفٌ من ثلاثة أوجه»[١]، ثم ذكر وجهين فقط.

وكذا وقع عند قوله: «واحتجاجُ مانِعيه بأنه إذا امتنع فيه نعت البيان الذي هو الأصلُ، تَبِعَهُ نعتُ المدحِ الذي هو الفرع = بَاطِلٌ من وجهين»[٢]، ثم ذكر وجها واحدا فقط.

ومنها مثلا ما وقع عند إنشاد بيت الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ❊ إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

نسبه هو لأبي النَّجْمِ العجلي[٣]، والذي في الجمل أنه للحطيئة، وكذا وقع في كتب النحو التي رجعت إليها، ولم ينسبه أحد لأبي النجم العجلي، ولعله سبق قلم من ابن بزيزة، أو تحريف من الناسخ. أو أن في هذه النسخة سقطا، وهو الراجح، لأن بين بيت امرئ القيس وبيت الحطيئة شطرا لأبي النجم، هو

(١) انظر ١/١٨٩.

(٢) انظر ١/٢٣٥.

(٣) انظر ٢/٤٧.



قوله: «فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانا عَنْ فُلِ». وعادة ابن بزيزة غالبا إفراد أبيات الشواهد بالكلام في آخر الباب، لكنه لم يتكلم على بيت أبي النجم. ثم إن ابن بزيزة يقول بعد إنشاد البيت إنه للحطيئة، فكيف ينسبه جازما في موضع واحد مرتين لرجلين مختلفين.

والعجب من صاحب النسخة الذي طرز بعض حواشيها كيف لم ينبه على هذا في الحاشية، وقد حشى الصفحات التي بعد هذه التي فيها البيت، وحَشَّى الصفحات التي قبلها أيضا، وجَلَّ من لا يسهو.

ومنها أنه لما أنشد قول الشاعر[1]:

وَبَعْـــدَ عَطائِـــكَ المائَـــةَ الهِجَانَـــا

كذا، والذي وجدته في كتب النحاة: الرتاعا.

ومنها قوله: «وقد جاء على القياس في قول النابغةِ:

وإنَّ الفَحْـــلَ تُنْـــزَعُ خُصْـــيَتاهُ»[2]

والصواب أنه ليزيد بن عمرو بن الصَّعِق يرد على النابغة.

ومنها ما وقع عند قوله: «وعليه ما أنشده سيبويه:

فَلَـــوْ أنَّ الأَطِبَّـــا كـــانُ حَـــوْلِي»[3]

ولم أجده في الكتاب، وإنما أنشده الفراء في معاني القرآن، وقد بينت ذلك

(١) انظر ١/٥٧٦.

(٢) انظر ١/١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) انظر ١/١٤٢.




في موضعه، وربما وقع في نسخته من الكتاب، ولكن هذا الظن محال بالرجوع إلىٰ شراح الكتاب وشراح أبياته.

ومنها قوله: «وقال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وبين المبرد وسيبويه فيها خلاف، فالمبرد يجعلها نفيًا مُرَاعاة للمعنىٰ، ورفع اسم الله علىٰ البدل، وليست محمولة عند سيبويه علىٰ النفي، ولذلك لم يجر فيها البَدَل، وجعل [إ]لَّا صفة، ولو نصب علىٰ الاستثناء لكان وَجها، وقد قُرِئَ به»[1]، فإن قوله وقد قرئ به سبق قلم منه رحمه الله، إذ إني بحثت فلم أهتد إلىٰ من قرأ به، وقد نبهت عليه في موضعه.

ومنها قوله: «وفي هذا الباب مسألتان معلومتان بالخلاف»[2]، فلما عددها ذكر خمس مسائل.

ومنها أنه قال: «وفيه ثلاثة أقوال»[3]، ثم ذكر قولين فقط.

ومنها أنه نسب حديثا إلىٰ صحيح مسلم وهو غير مذكور فيه، قال: «وقد جاء في حديث مسلم: أنا وكثرةَ المالِ أَخْوَفني عليكم مِنْ قِلَّتِه»، وبعد البحث لم يجد أخي علي المرضي الحديث في صحيح مسلم، ولا وجده محقق الفصول المفيدة (ص ٢٠٥).

ومنها أيضا عندما تحدث عن الحروف الذلقية جعلها حرفين، قال: «والذَّلَقِيَّةُ: اللام، والنون»[4]، والصواب أنها ثلاثة: الراء واللام والنون. وقد

---

(١) انظر ٢/١٣٣.
(٢) انظر ٢/٢٣٢.
(٣) انظر ٢/٣٤٠.
(٤) انظر ٢/٤٦٥.

نبهت عليه في موضعه.

ومنها ما وقع في قوله: «وفي المحذوف من اسم المفعول خلافٌ، فقيل العَينُ الأصلية، وقيل الواو الزائدة، والأول مذهبُ سيبويه، والثاني مذهب الأخفشِ، ومذهب سيبويهِ أَسَدُّ»(١)، كذا في الأصل، وهو سهو من الناسخ أو المؤلف - رحمه الله - والصواب أن سيبويه يحذف الواو كما في الكتاب (٤/٣٤٨)، وأن الأخفش هو من يحذف العين كما في التكملة (ص ٥٩٠)، ويدل على صحة ما قلت أن ابن بزيزة قال بعد ذلك: «ومذهب سيبويهِ أَسَدُّ؛ لأنَّ حذف الزائد أولى من حذف الأصلي». وهذا إما أن يكون من المؤلف أو أن النسخة لم تقابل، والله أعلم.

ومنها قوله: «وأنشدَ لِجَرِيرٍ:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـك يَـا جَرِيـرُ وخَالَـةٍ»(٢)

لكنه رجع بعد ونسب البيت للفرزدق ـ وهو الصواب ـ فقال: «والبيت للفرزدق يخاطب به جريرًا»(٣).

وقال بعدما أنشد بيت الفرزدق: «وفي البيت ثلاث روايات أيضًا: «كَمْ عَمَّة» بالرفع، والنصب، والخفض. فالخفض على الخبرية»(٤)، كذا والصواب: فالرفع على الخبرية.



(١) انظر ٢/٤٥٦.
(٢) انظر ١/٦١٠ ـ ٦١١.
(٣) انظر ١/٦١١.
(٤) كذا في الأصل، والصواب: فالرفع.




أهمية الكتاب

من أهمية الكتاب نقله عن كتب مفقودة مثل:

* المشكل الكبير للفراء، قال: «وقد وقع التأكيدُ علىٰ الجِوار والرفع علىٰ الجوار، حكاهُ الفراءُ في كتابه الكبير»(١).

* كتاب الأوسط للأخفش(٢).

* الفرخ للجرمي أيضا، وهو مفقود(٣).

* شرح ما أغفل سيبويه بيانه للمبرد(٤).

* كتاب الروضة للمبرد وهو مفقود(٥).

* فرق الفقهاء لأبي الوليد الباجي فقد نقل عنه مرتين(٦).

* تعليق ابن درستويه علىٰ الكتاب، قال: «وذكر أبو محمد بن درستويه في تعليقِهِ علىٰ كتاب سيبويه»(٧)، والكتاب ما زال في حكم المفقود.

* ونقل عن تاريخ ابن أبي خيثمة الذي لم يطبع كله بعد، وإنما طبع منه السفر الثاني والثالث، والنص الذي نقله عنه غير موجود في المطبوع حسب ما أداني إليه البحث.

---

(١) انظر ١/٥٣٥.
(٢) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن.
(٣) انظر علىٰ سبيل المثال ١/٦٢٧، ٢/٦٤.
(٤) انظر ١/٣٥٥.
(٥) انظر ٢/٣٥٥
(٦) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن.
(٧) انظر ١/٤٣٩.




* ونقل عن كتاب الادكار في المسائل الفقهية لأبي القاسم الزجاجي(١)، وإن كان قد ضمن بعضه السيوطي في الأشباه والنظائر، لكنه نقل عنه مسألة لم أجدها فيما ضمنه السيوطي كتابه.

* كتاب ذكرىٰ حبيب في شرح شعر حبيب لأبي العلاء المعري، وهو كتاب مفقود أيضا.

* شرح أبيات الإيضاح لأبي الفتح الصقلي(٢).

* المفردات لشريح، ـ وهو كتاب في القراءات ـ قال: «وقال بعضهم: الكسر فيه غير مَحْضٍ وهو مسموع. حكاهُ شُريح في مفرداته عن ابن عامر»(٣).

* نقله عن كتاب المظفري(٤) المنسوب إلىٰ المُظَفَّرِ سلطان بني الأفطس علىٰ الثغر الشمالي من الأندلس، واسمه محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة التجيبي المُظَفَّر أبو بكر، وكتابه المظفري يقع في خمسين مجلدا، يسمىٰ التذكرة، ويقال له أيضا الكتاب المظفري، وهو في حكم المفقود الآن.

* إحالته علىٰ كتاب لم أعرف أحدا أشار إليه من قبل ولا نسبه لابن جني ـ حسب اطلاعي القاصر ـ وهو كتاب القبس، قال: «ذكر هذه الأوجه أبو الفتح بن جني في القبس وغيره»(٥)، فقد بحثت عن هذا الكتاب، وراجعت كتاب ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السامرائي، فلم أجده ذكره ضمن آثاره،

---

(١) انظر ١/١٠٠.

(٢) انظر ١/٥٩٠.

(٣) انظر ١/٤٨٣.

(٤) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن.

(٥) انظر ٢/١١٧.

ولا ذكره أحد قبله حسب اطلاعي القاصر.

❊ ومن ذلك إفاداته العلمية بخصوص بعض الأعلام وشيوخهم، قال: «وقرأ الوَلِيُّ أبو العباسِ علىٰ القَنْطَرِيِّ والكارَزِينِي شيخ أبي العباس أَحْمَدَ بن عَمَّارٍ المَهْدَوِيِّ صاحب التفصيل والتحصيل»[1]، فإني بحث لأبي العباس بن نفيس عن ترجمة فلم أظفر بشيء، وها هو ابن بزيزة ينص هنا علىٰ بعض شيوخه.

ومن الفوائد في هذا النص أنه عرفنا بشيخ آخر للمهدوي، وهو الكارزيني، فإني لم أجد في ترجمته أن المهدوي قرأ عليه، ولم أجده أيضا في ترجمة المهدوي.

ومن الفوائد الترجمية ما قاله في باب الإمالة: «وقد أَكْثَرَ المُقْرِءُونَ في الكلام في الإمالة، وألَّف أبو عَلِيٍّ الجلولي فيها كِتَابًا مُسْتَقِلًّا بنفسه»[2]، والجلولي هو أبو علي الحسن بن علي الجلولي القيرواني[3]. ولم أجد له ترجمة مطولة ولا مختصرة في سير أعلام النبلاء، ولا في تاريخ الإسلام، ولا في معرفة القراء الكبار، ولا في رسالة في طبقات القراء لابن مكتوم القيسي، وما كتبه عنه ابن الجزري في غاية النهاية لا يعدو سطرا لا يقدم ولا يؤخر في معرفة الرجل. وها هو ابن بزيزة يزيدنا معلومة مهمة عنه، وهي أن له كتابا خاصا بالإمالة.

❊ وقوفه علىٰ الأصول العتق، قال: «وألَّف أبو عبيدة مَقاتِلَ الفُرْسانِ، وهو كتاب جيد، قَرَأْتُه، ووقفتُ علىٰ خطِّ أبي علي القالِي فيه في نسخة جيدة عَتِيقَةٍ»[4].

(١) انظر ٢/٤٦٨.

(٢) انظر ٢/٤٣٦.

(٣) له ترجمة مختصرة في غاية النهاية ١/٢٠٥.

(٤) انظر هنا ١/٦٣٨.



توثيق نسبة الكتاب

أما عن نسبة هذا الكتاب لابن بزيزة فإنها نسبة قطعية، وإن لم يكن أحد ممن ترجم له ذكر غاية الأمل ضمن مؤلفاته، لكني أقطع بنسبة هذا الكتاب إليه للأمور الآتية:

* **أولا**: إحالته على ما شهر من كتبه داخل متن غاية الأمل، فأحال على كتابه:

١ ـ الإسعاد شرح الإرشاد فقال: «وقد استوفينا ذلك في كتاب الإسعادِ في شرح الإرشاد»[١]، وقال: «والمسألة مسألة خلافية بين الأشعرية والمعتزلة ذَكرناها في كتابنا الإسعاد في شرح الإرشاد»[٢].

٢ ـ وعلى كتابه مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام الصغرى، فقال: «ومَثارَ الاختلاف في حكم ماءِ البحر ومَيتَتِهِ في كتابنا مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي الأزدي، وفي غيره»[٣]، وقال أيضا: «وللفقهاء فيه تأويلات ذَكرناها في كتاب مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام الصغرى لعبد الحق الأزدي»[٤]، وقال: «وقد ذكرنا ذلك على الاستيفاء في كتاب مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام فاطلبه فيه»[٥].

* **ثانيا**: ذكره لشيوخ شهروا أنهم في مشيخته، مثل أبي محمد البرجيني،

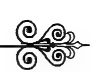
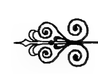
(١) انظر هنا ١/٥٨٣.

(٢) انظر هنا ٢/٨١.

(٣) انظر هنا ١/٢٥١.

(٤) انظر هنا ٢/١٠٢.

(٥) انظر هنا ٢/١٤٩.

وقد سبقت الإحالة على مواطن ذكره داخل الكتاب[1]، وكذا أبو الحسن الحرالي الذي أشار إلى تلمذته له محمد محفوظ.

❊ **ثالثا**: نقل الحافظ صلاح الدين خليل بن كيلكدي العلائي عنه، في كتابه الفصول المفيدة في ص ٢٠٥، قال: «قال ابن بزيزة: وقد جاء في صحيح مسلم قوله ﷺ: أنا وكثرة المال أخوفني عليكم من قلته، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: وأنا وإياه في لحاف واحد».

وهذا النص لابن بزيزة قطعا، قال ـ رحمه الله ـ: «المسألة الثانية: هل يجوز النصبُ في موضع لم يتقدم فيه فعل؟ فيه خلاف، الصحيح امتناعُه، وقد جاء في حديث مسلم: أنا وكثرةَ المالِ أَخْوَفني عليكم مِنْ قِلَّتِه، وفي حديث عائشة: وأنا وإياهُ في لِحَافٍ واحد»[2].

فقد صرح الحافظ صلاح الدين خليل بن كيلكدي العلائي بالنقل عن ابن بزيزة.

❊ **رابعا**: ما ورد في الصفحة الأولى من الكتاب، حيث قال الناسخ: «قال العبد الفقير إلى الله سبحانه عبد العزيز بن إبراهيم بن بزيزة».

ولما تظافرت هذه الأدلة لم يعد لنا شك في نسبة الكتاب إلى ابن بزيزة رحمه الله.

❁ هل النسخة بخط المؤلف؟

الجواب: لا، وإن كان ورد في أولها ما يوهم ذلك، ونصه: «قال العبد

---

(١) راجع ١٢/١ ـ ١٣.

(٢) انظر هنا ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٤.




الفقير إلىٰ الله سبحانه عبد العزيز بنُ إبراهيمَ بنِ بَزِيزَة» ، لكن هذه العبارة يجوز أن تكون منقولة من النسخة التي نسخ عنها ناسخنا هذا الكتاب.

وأمارات أن الكتاب ليس بخط مؤلفه ظاهرة من النسخة وما وقع فيها من الأخطاء ، وهذه نماذج لها:

١ ـ قال: «ولو أخبرت عن زيد لَقُلْت: المُعْطِيهِ أنا درهمًا زيدٌ ، وعن الدِّرهم: المُعْطِي أَنَا زَيدًا إِيَّاهُ دِرْهَمٌ ، وإن شئتَ: المُعْطِيه [أنا] زَيدًا درهم»[١] ، فسقطت كلمة أنا من النص.

٢ ـ فتح الهمزة في موطن يجب فيه كسرها ، قال: «أما صناعةً فمن حيث أنه يُخْبَرُ به وعنه»[٢] ، في الأصل: «من حيث أنه» بوضع الهمزة فوق الألف ، فهو دليل علىٰ أن النسخة بغير خط المؤلف.

٣ ـ ومنها قوله: «ولأبي الإصبع العدواني»[٣] ، وكيف يخفىٰ علىٰ تلاميذ ابن بزيزة بله ابن بزيزة أنه ذو الإصبع لا أبو الإصبع.

٤ ـ وقال: «قال أبو عبيدة بن الجلاح: وكان أفصحه أكلتني البراغيث»[٤] ، كذا بالأصل ، وهو سبق قلم من الناسخ لا شك ، لأن القائل هو أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ صاحب مجاز القرآن. وهي أمارة علىٰ أن النسخة ليست بخط المؤلف.

٥ ـ وقال: «حلاب السَّوِيقَ»[٥] ، كذا في الأصل بالباء ، وهو تصحيف ،

---

(١) انظر هنا ٢/٣٩٣.
(٢) انظر هنا ١/٨٨.
(٣) انظر ١/١٠٩.
(٤) انظر هنا ١/١٨٧.
(٥) انظر ٢/٢٦٦.

والصواب: حلأتُ.

٦ ـ ومنها: «وأنواع الإبدال كلُّها هاهنا ما عدا البداءَ متعذِّرةٌ»(١)، ضبط في الأصل البداء بالجر، وهو ما يدل على أن النسخة ليست بخط المؤلف.

٧ ـ وقال: «وهانَ على الأَدْنى فكَيْفَ الأباعِدِ»(٢)، فقد ضبطت «الأباعد» في الأصل بالرفع، والصواب الجر كما في كتب النحو، وابن بزيزة إنما أتى بالبيت شاهدا على العطف بكيف.

٨ ـ ووقع في الكتاب عند قول الشاعر:

«فإنــكَ لَا تُبــالي بَعْــدَ حَــوْلٍ ❊ أَظَبْــيٌ كَــانَ أمَّــكَ أَمْ حِمَــارُ»(٣)

فقد ضبط لفظ «أمك» في الأصل بالرفع، وهي في كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو بالنصب، وهو الذي ينص عليه المؤلف بعدُ لما أحال على رواية الكتاب.

٩ ـ ووقع في النسخة عند قوله: «تهجوُ بهذه القصيدة زوجها رُوحًا»(٤)، ضبط الأصل «روح» بضم الراء، وهو يقصد أبا زُرْعَة رَوْحُ بن زنباع الجُذَامِيُّ أحد التابعين رحمه الله، فلا يحتمل أن يجهله ابن بزيزة ويضبطه بالضم مع العلم أنه ضبطه في البيت بالفتح.

١٠ ـ ومن ذلك السهو في ضبط بعض الحروف كما وقع في قول حسان

---

(١) انظر ١/٢٨٨.
(٢) انظر هنا ١/٢٤٠.
(٣) انظر هنا ١/٤٠١.
(٤) انظر هنا ٢/١٧٩.

بن ثابت عند قوله: «جِسْمُ البِغالِ وأحْلامُ العَصافِيرِ»[1]، فضبط الجيم من «جسم» بالضم، وهذا لا يحتاج إلىٰ تنبيه.

١١ ـ وكثرة التصحيف في النسخة، من ذلك ما وقع عند قوله: «وذكر أبو القاسم ترخيم ثُبَةٍ، وعِدَةٍ»[2]، تصحفت «ثبة» في الأصل إلىٰ ثنة.

١٢ ـ ومن ذلك ما وقع عند قول العجاج:

لَقَــدْ رَأَىٰ الــرَّاءُونَ غَيْــرَ البُطَّــلِ[3]

في الأصل: النطل بالنون، ولم أجدها، وهو ما يدل أن النسخة غير مقابلة.

١٣ ـ وكذا عند قوله: «علىٰ حسب ما يقتضيه المعنىٰ»[4]، حيث وقع في الأصل بقيضيه.

١٤ ـ ومنه أيضا ما وقع عند قوله: «وقد نقل أبو عبيدةَ عن الخليلِ فيما حكاه عن السيرافي»[5]، والصواب عنه السيرافي، أو أنَّ «عن» مقحمة، لأنه لا يمكن أن يروي أبو عبيدة عن السيرافي وهو قد ولد بعد وفاة أبي عبيدة بقرن أو أكثر.

١٥ ـ ومنه أيضا ما وقع عند قوله: «وبأَيْدَعَ اسم صِبْغٍ لم ينصرف في المعرفة»[6]، فقد انتقلت في الأصل نقطت الغين إلىٰ الصاد فصارت ضبع.

---

(١) انظر ٢/٥٦.

(٢) انظر ٢/٥٨.

(٣) انظر هنا ٢/٦٤.

(٤) انظر ٢/٨٥.

(٥) انظر ١/١٤٧.

(٦) انظر ٢/١٥٥.

١٦ ـ ومنه أيضا عند قوله: «ودخول التاء في دُعِيَت دليل تأنيثها»(١)، رسمت في الأصل الياء وليس التاء.

١٧ ـ ومن ذلك «كما أنَّ إنْ أُمُّ حروف الشرط»(٢)، ضبطت في الأصل: إنْ بالتشديد، وهي حرف شرط.

١٨ ـ ومن ذلك أيضا عند قوله: «والسَّدَىٰ الذي هو البَلَح»(٣)، وقع في الأصل الثلج بدل البلح.

١٩ ـ ووقع في قوله: «وأما قوله: والليل إذا يسرِ، فإنما حذفت منه الياء»(٤)، وقع في الأصل: حذفت منه التاء بدل الياء.

٢٠ ـ ومن ذلك أيضا عند قوله: «لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات»(٥)، فقد رسمت الياءات في الأصل التاءات، وهو يتحدث عن الياء مقابل الواو.

٢١ ـ ومنه أيضا عند قول الشاعر:

وإذا الرِّجـــالُ رَأَوْا يَزِيـــدَ رَأَيْـــتَهُمْ ❊ خُضُـعَ الرِّقـابِ نَـوَاكِسَ الأَذْقَـانِ(٦)

كذا، والصواب: نواكس الأبصار، لأن القصيدة رائية، وهو الذي في كتب النحو. ولعل هذا وقع بسبب انتقال نظر الناسخ لأن بعده بأسطر بيتا فيه: نواكس الأذقان. وهي أمارة أن النسخة لم تقابل.

---

(١) انظر هنا ٢/١٨٥.
(٢) انظر ٢/١٩٢.
(٣) انظر ٢/٢٩٩.
(٤) انظر ٢/٣١٠.
(٥) انظر ٢/٤٥٧.
(٦) انظر ٢/٤٠١.




٢٢ ـ ومن ذلك الخطأ في بعض الآيات كما هنا: «وقال تعالى: وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا»[(١)]، وقد تحرفت الآية في الأصل إلى: وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا، وهي مركبة من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠].

٢٣ ـ ولما استشهد بقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُۚ﴾ [الأنبياء: ٥٠][(٢)]، تحرفت الآية إلى: «وهذا كتاب مبارك». وقد وقعت أغلاط أخرى في بعض الآيات أصلحتها، وسوف ترى ذلك في حواشي الكتاب.

٢٤ ـ ومن ذلك ما وقع في البيت الشعري:

أَتَـوْا نَـارِي فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْـتُمْ؟ ❊ فقالوا: الجِنُّ، قلْتُ: عِمُوا صباحًا[(٣)]

كذا، والمشهور هو رواية «ظَلامًا»، ولأنه قال بعد: «ويروى بالحاء»، فكأنه أثبت في المتن رواية «ظلاما».

٢٥ ـ ومنها التحريف في بعض المواطن، قال: «وهذه الرواية الأربعة مختلفة بالوضع»[(٤)]، والصواب: الزوائد الأربعة.

٢٦ ـ وقال: «قال المبرد: وأصلُ لَعَلَّ على»[(٥)]، كذا، والصواب: عَلَّ كما في المقتضب (٧٣/٣).

---

(١) انظر ٣٦٧/٢.

(٢) انظر ٢٢٢/١.

(٣) انظر ٣٥٨/٢.

(٤) انظر ١٤٥/١.

(٥) انظر ٤١١/١.

٢٧ ـ ووقع في الأصل عند قول الشاعر[(١)]:

لعَـــلَّ أَبِـــي المِغـــوارِ مِنْـــكَ قَليـــل

كذا، والصواب: قريب، ومحال أن يكون مثل هذا خطأ من ابن بزيزة رحمه الله.

٢٨ ـ ولما أنشد قول الشاعر[(٢)]:

الضَّـــارِبُونَ عُمَيْـــرًا عَـــنْ بُيُـــوتِهِمُ ❊ باللَّيْـــلِ يَـــوْمَ عُمَيْـــرٌ ظَـــالِمٌ عَـــادِي

كذا، والصواب: بالتل يوم عمير.

٢٩ ـ ومنه تركه بعض البياضات في بعض المواطن، قال[(٣)]:

رِجَـــالٌ فَبَـــذَّتْ [نَـــبْلَهُمْ] وَكَلِيـــبُ

فترك موضع نبلهم بياضا.

٣٠ ـ وكذا وقع في قول الشاعر[(٤)]:

كَـمْ فـي [بنـي] سَـعْدِ بـنِ بَكْـرٍ سَـيِّدٍ

فسقط من الأصل: بني.

٣١ ـ ومن الأخطاء أيضا ما وقع عند قوله: «وقد ساقَ ابن عمر الجرمي هذا الحديث»[(٥)]، كذا، والصواب: أبو عُمَرَ، واسمه صالح بن إسحاق الجرميُّ البصري كما هو معلوم، ولا يجهل ابن بزيزة مثل هذا، ولسنا ننزهه عن الخطأ،

---

(١) انظر ١/٤١١.

(٢) انظر ١/٥٠٠.

(٣) ١/٥٥٤.

(٤) انظر ١/٦١٠.

(٥) انظر ١/٦٢٧.

ولكن كثرة الأخطاء هذه تدل على أن الناسخ غير عالم، وأن النسخة غير مقابلة.

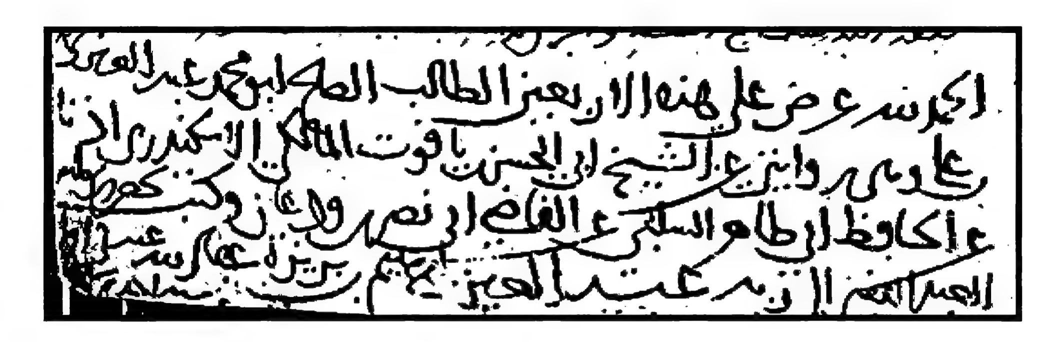
٣٢ ـ ووقع في نسختنا هذه عند قول الشاعر:

«فكانَ بَصِيرِي دَونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي»[١]

كتابة كلمة «مجني» فوق كلمة «نصيري»، وبعدها حرف «خ»، أي في نسخة أخرى. وهو ما يدل على أن الكتاب ليس بخط المؤلف، وأنه نقل من نسختين أو نسخة مقابلة على أكثر من نسخة فنقل ناسخنا ما وجده في الأصل المنقول عنه.

ومنها أيضا اختلاط القاف والفاء على الناسخ أحيانا، وسأبينه فيما سيأتي[٢].

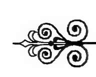
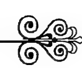
والدليل القاطع على أن النسخة ليست بخط المؤلف هو خط المؤلف الذي على نسخة من كتاب «الأحاديث الأربعون» لزيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي المعروف برفاعة، وعلى هذه النسخة خط ابن بزيزة بالإجازة أهدانيها الأستاذ الدكتور عبد الله التوراتي جزاه الله خيرا وهذه صورة خطه[٣]:



(١) انظر هنا ١/٥٨٨.

(٢) انظر ص ٦٠.

(٣) وانظر في الصفحة الموالية صورة تامة لصفحة العنوان. والنسخة في المكتبة الظاهرية في دمشق برقم: (٥٣٢ حديث).

أحاديث الأربعين من البلدانية
الشريف أبي القاسم زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي
المعروف بن رفاعة رحمة الله عليه ورضوانه
رواية أبي طالب علي بن الحسين الحسني عنه رواية أبي طالب
الحسن [illegible] الراشد المعروف [illegible] عنه
رواية [illegible] أحمد بن محمد بن إبراهيم [illegible] الأصبهاني عنه
رواية الشيخ [illegible] العادلي [illegible] بن
محمد بن عبد الله [illegible] عنه رواية [illegible] القاسم بن
محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان [illegible] الأنصاري الأوسي عنهما

سمعت جميعه من لفظ أخي الفقيه الأستاذ المقرئ المحدث أبي القاسم
القاسم بن محمد المذكور [illegible] بالقدس [illegible] الله [illegible]
في السادس عشر لشهر رمضان المعظم عام خمسة وثلاثين وستمائة
والحمد لله تعالى والصلاة على محمد رسوله المصطفى [illegible]
وكتبه [illegible] بن محمد بن أحمد بن خلف [illegible] الخزرجي
نفعه الله بسماع السنة وأجزل لديه المنة بفضله وطوله

[illegible] عرض علي هذه الأربعين الطالب [illegible] أبو محمد عبد [illegible]
[illegible] الشيخ أبي الحسن ياقوت [illegible] الإسكندري [illegible]
[illegible] السلفي [illegible] أبي نصر [illegible] وكتب [illegible]
[illegible]




من ناسخه إذا؟

الناسخ مشرقي، واستدللت علىٰ ذلك بأمر واحد، هو رسمه الفاء أحيانا علىٰ شكل القاف، وقد وقع ذلك منه في مواطن عدة:

قال: «والمفيد احترازٌ مِنَ المُرَكَّبِ غيرِ المُفيدِ»[١] رسم الفاء في لفظ «المفيد» بنقطة فوق الفاء علىٰ خلاف عادته وعادة المغاربة.

ووقع في قوله: «والبواقي للبعيد مسافة»[٢]، حيث رسمت القاف في كلمة «البواقي» في الأصل فاء.

وكذا وقع في قوله: «وهل هو مخصوص في الاصطلاح النحوي بالمفيد فقط، أو ينطلق علىٰ المفيد وغير المفيد؟ فيه خلاف»[٣]، فكلمة «المفيد» في هذا النص أيضا رُسِمَت بالقاف في الأصل، ويبدو أن الناسخ سها فيهما، كما وقع له في مواضع أخرىٰ قليلة في هذا الكتاب لمَّا رسم الفاء علىٰ صورة القاف، أي بنقطة واحدة من فوق.

ومن أمثلة ذلك قوله: «وأَيْقَق من المضاعف»[٤]، إذ رسم الناسخ القاف الأولىٰ بنقطة من أسفل أي فاء، والصواب رسمها قافا لا فاء.

فهذا أيضا مما يدل علىٰ أن النسخة ليست بخط المؤلف، وأن فيها سقطا، ومنه أيضا لا يمكننا الجزم بأن النسخة مقابلة لأن التصحيحات التي فيها ربما

---

(١) انظر هنا ١/ ٨٧.

(٢) انظر هنا ٢/٣١.

(٣) انظر هنا ١/٨٦.

(٤) انظر ٢/١٦٠.

تكون من الناسخ إلحاقات لما كان ينسخ فيتنبه إلىٰ خطئه، ولوقوع تكرار بعض العبارات فيها ولم يشطب عليها.

وقد يكون الناسخ تونسيا لكنه ليس من أهل العلم، فكان يختلط عليه الأمر كثيرا، والجزم بشيء من هذا يحتاج دراسة مطولة، وليس هذا محلها.

۞ عنوان الكتاب

أما العنوان فإنه لم يصلنا شيء عن المؤرخين وأصحاب التراجم فيه، غير ما ورد في أول خطبة الكتاب، قال مؤلفه: «وسَمَّيْتُه: غايَةَ الأَمَلِ في شَرْحِ الجُمَلِ». فهذا نص قاطع بعنوان الكتاب، لأنه نص صاحبه، ولم يصلنا خبر أن للكتاب إبرازتين حتىٰ نرتاب في عنوانه هل تغير في الإبرازة الثانية أو لا.

۞ وصف النسخة

هذه النسخة التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب، هي نسخة فريدة له، وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي في تركيا، برقم (١٤٨٤)، وتقع ٢١١ لوحة، في كل صفحة منها خمسة وعشرون (٢٥) سطرا. أما عدد الكلمات فيصل في بعضها إلىٰ سبع عشرة كلمة، وقد يقل إلىٰ اثنتا عشرة كلمة، حسب مساحة الكلمات.

وتقع في جزأين. وخطها خط نسخي مغربي.

والنسخة خالية من صفحة العنوان، وكذا من حرد المتن.

وورد في أولها فهرس للأبواب المشروحة.

ويبتدئ الجزء الأول من النسخة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم صلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم تسليما قال العبد الفقير إلىٰ الله سبحانه عبد العزيز

بنُ إبراهيمَ بنِ بَزِيزَة: بِحَمْدِ اللهِ نَسْتَفْتِح، وبالثَّناءِ عليه نَسْتَنْجِح».

وينتهي بقوله: «كمل النصف الأول من غاية الأمل في شرح الجمل بحمد الله وحُسْنِ عَوْنِهِ».

ويبتدئ الجزء الثاني بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم صلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا

بَاب النداء

وفيه لغتان: المدُّ، والقصرُ».

وينتهي بقوله: «وهذا آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد النبي الكريم، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما».

وقد سقطت منها ورقة ربما بسبب تجليد الكتاب، وهي في الجزء الثاني، وتحوي شرح آخر باب الحروف التي ترفع مَا بعدها علىٰ الابتداء والخبر، وأول باب ما ينتصب علىٰ إضمار الفعل المتروك إظهاره.

والنسخة مقروءة علىٰ العموم، لولا ما شابها من تصحيفات وتحريفات في بعض المواطن. كما أن بها بعض الخروم، وقد أتت الرطوبة فيها علىٰ بعض الكلمات فعسرت قراءتها علي.

وقد طالع هذه النسخة أسعد أفندي، كما ورد باللغة التركية في الورقات الأولىٰ منها قبل متن الكتاب، وقد ساعدني علىٰ قراءة هذه الجملة بالتركية الأستاذ محمد ياسر شاهين، الباحث بمركز وقف الديانة التركي، فجزاه الله خيرا.

وعلىٰ النسخة طرر كثيرة خاصة في الجزء الأول، لعلها بخط المطالع، ولكن في بعض المواطن منها ـ وهي نادرة ـ تعليقات بخط مغربي، فلعل أحدهم طالعها في تونس قبل انتقالها إلىٰ تركيا.

وجل هذه الطرر منقول من شرح الجمل لابن عصفور رحمه الله.

والنسخة غير مقابلة كما تبين لي من مطالعتها، وإن كان الناسخ أحيانا يكتب شيئا في الهامش ولا يضع عليه علامة التصحيح، مثلما وقع في قول الشاعر: «تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طائِعَا»[1]، فإن كلمة «طائعا» كتبت في الهامش دون علامة تصحيح، وهذه عادة الناسخ فليس دائما ينص عليه. ومثل هذا كثير قد أشرت إليه في حواشي الكتاب.

وقد اختل ترتيب هذه النسخة اختلالا كبيرا، خاصة في الجزء الأول.

وأمر ناسخ هذه النسخة عجيب، فقد كان كثيرا ما يترك إعجام كثير من الحروف، قال في بيت:

فَلَسْــتُ لإِنْسِــيٍّ ولكِــنْ لِمَــلْأَكٍ ❊ تَنَــزَّلَ مَــنْ جَــوِّ السَّــماءِ يَصُــوبُ

«واخْتُلف في قائِله، فقال السيرافي: إنه لأبي وجرة السُّلمي»[2]، وجعله وجرة بالراء، والمعروف أنه وجزة بالزاي.

وقع في قوله: «نحو: سية»، يريد شية. وكذا وقع في قوله: «نحو: سِقايَةٌ وصَلايَةٍ، وشَقاوَةٍ وغَباوَةٍ»، إذ لم ينقط الغين من غباوة وتركها مهملة.

---

(١) انظر ١/٢٨٣.

(٢) انظر ١/٤٠٣.




وما أكثر ما أعجم حروفا مهملة ، والعكس ، وكان يعجم خطأ أحيانًا ، وهذا كله يدل على أن النسخة ليست بخط العلامة ابن بزيزة رحمه الله .

۞ عملي في الكتاب

سبق أن قلت إني اعتمدت النسخة الوحيدة المعروفة للكتاب ، وبعد نسخ الكتاب ، قابلته مرتين حرفا بحرف .

خرجت ما في الشرح من آيات وأشعار وأخبار ما اهتديت إلى ذلك ، أما الأحاديث فقد كفاني مؤنة تخريجها صديقي الأستاذ علي المرضي جزاه الله خيرا ، إلا أحاديث يسيرة خرجتها أنا وستعرفها بتخريجها المختصر ، وكذا أحاديث الموطأ فقد خرجتها أيضا .

وثقت ما قدرت عليه من آراء النحاة .

كتبت النص على المعهود من رسمنا اليوم ، ولم ألتفت إلى الرسم القديم ، وفيه تكتب متى: متا ، الحمى: الحما ، إلى غير ذلك مما هو مشهور بين الباحثين فلا نطيل به .

لم أعتمد ضبط الناسخ دائما لأنه كثيرا ما كان يضبط ويعجم خطأ ، وقد نبهت على بعض ذلك في الحواشي حتى يتبين للقارئ صدق دعواي في أن النسخة ليست بخط العلامة ابن بزيزة .

عرفت بمن قَدَّرْتُ أن القارئ ربما يَعْزُبون عن فكره .

ضبطت قسما كبيرا من الكتاب ، مما قد يشكل على القارئ ، وبعضه مما لا يشكل .

ما وقع في النسخة من سقط أصلحت منه ما عرفت، وتركت ما لم أعرف بين معقوفين هكذا: [...]، وأومأت إلىٰ ذلك في الهامش، وما وضعته بينهما دون إشارة في الحاشية فهو مما لم يظهر لي في مصورة النسخة بسبب الرطوبة أو الخرم.

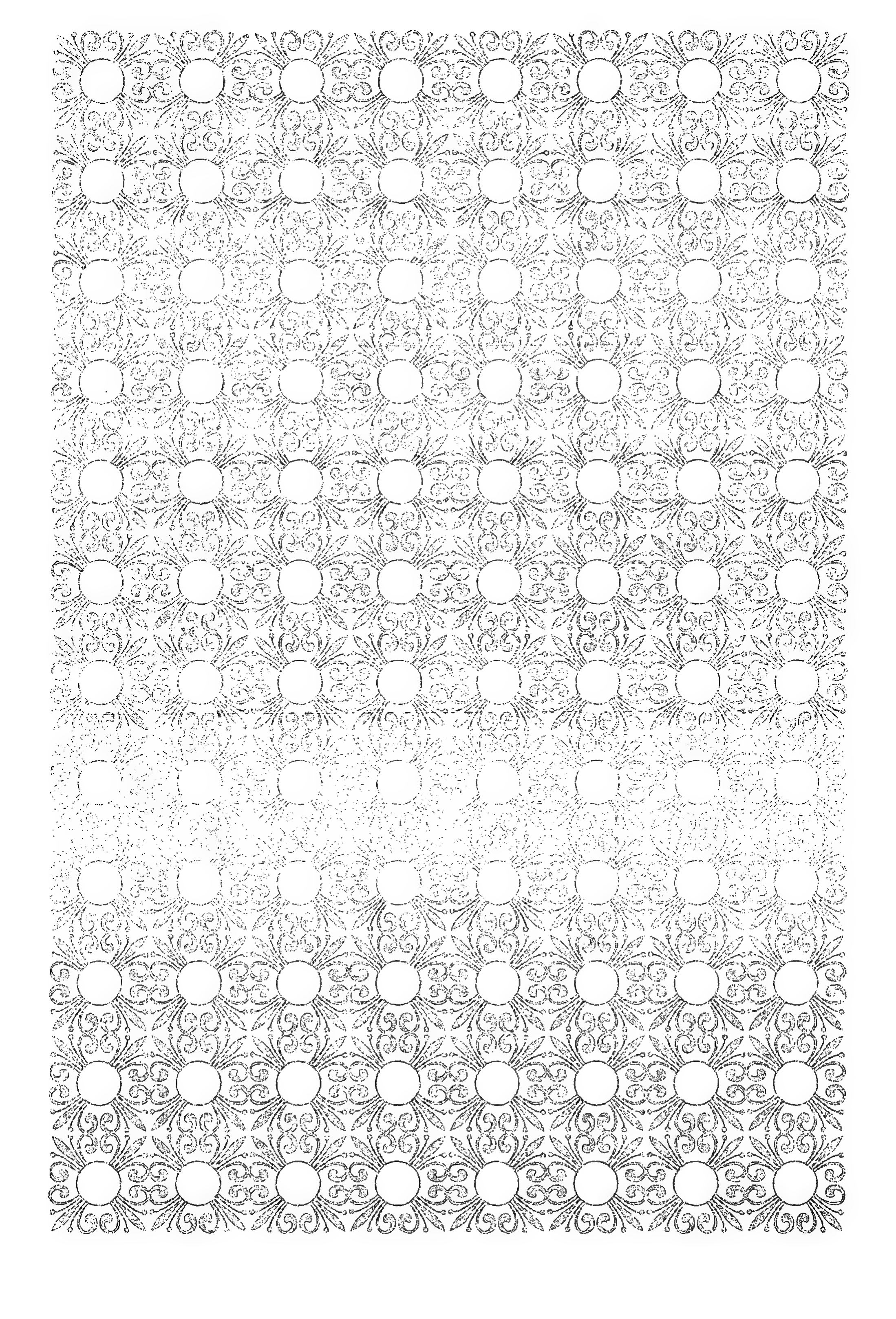
أثبت في متن الكتاب أرقام صفحات المخطوط علىٰ الترتيب الصحيح، لا علىٰ ترتيب المخطوط، فقد اختلطت أوراقه فاختل ترتيبه عند التسفير / التجليد.

لم أتوسع في الحواشي عند تخريج الأشعار؛ لأن كل الشواهد قد خدمت في غير هذا الكتاب، وحسبك أن شواهد الجمل خصت بالشرح في أكثر من كتاب.

صنعت للكتاب فهارس فنية تساعد علىٰ تحصيل طلبة الباحث منه.

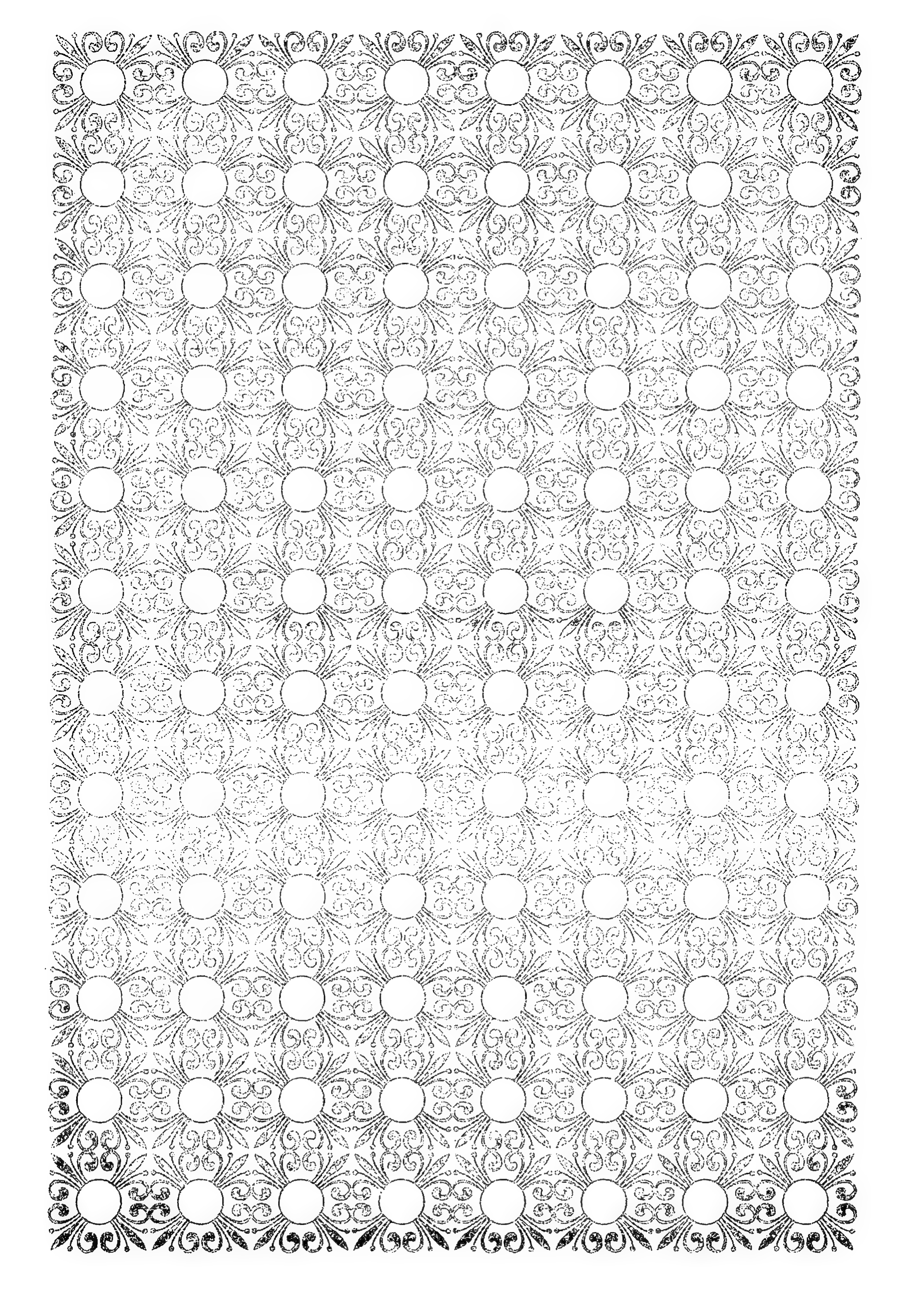
وفي الختام أقول: هذا جهد المقل، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.







نماذج من النسخ الخطية



الصفحة الأولى من الكتاب

وجه الورقة ١٦ من الجزء الأول

وجه الورقة ٣٩ من الجزء الأول

وجه الورقة ٤٤ من الجزء الأول

وجه الورقة ١٢٠ من الجزء الأول، وهي آخره

ظهر الورقة ١ من الجزء الثاني، وهي أول الجزء

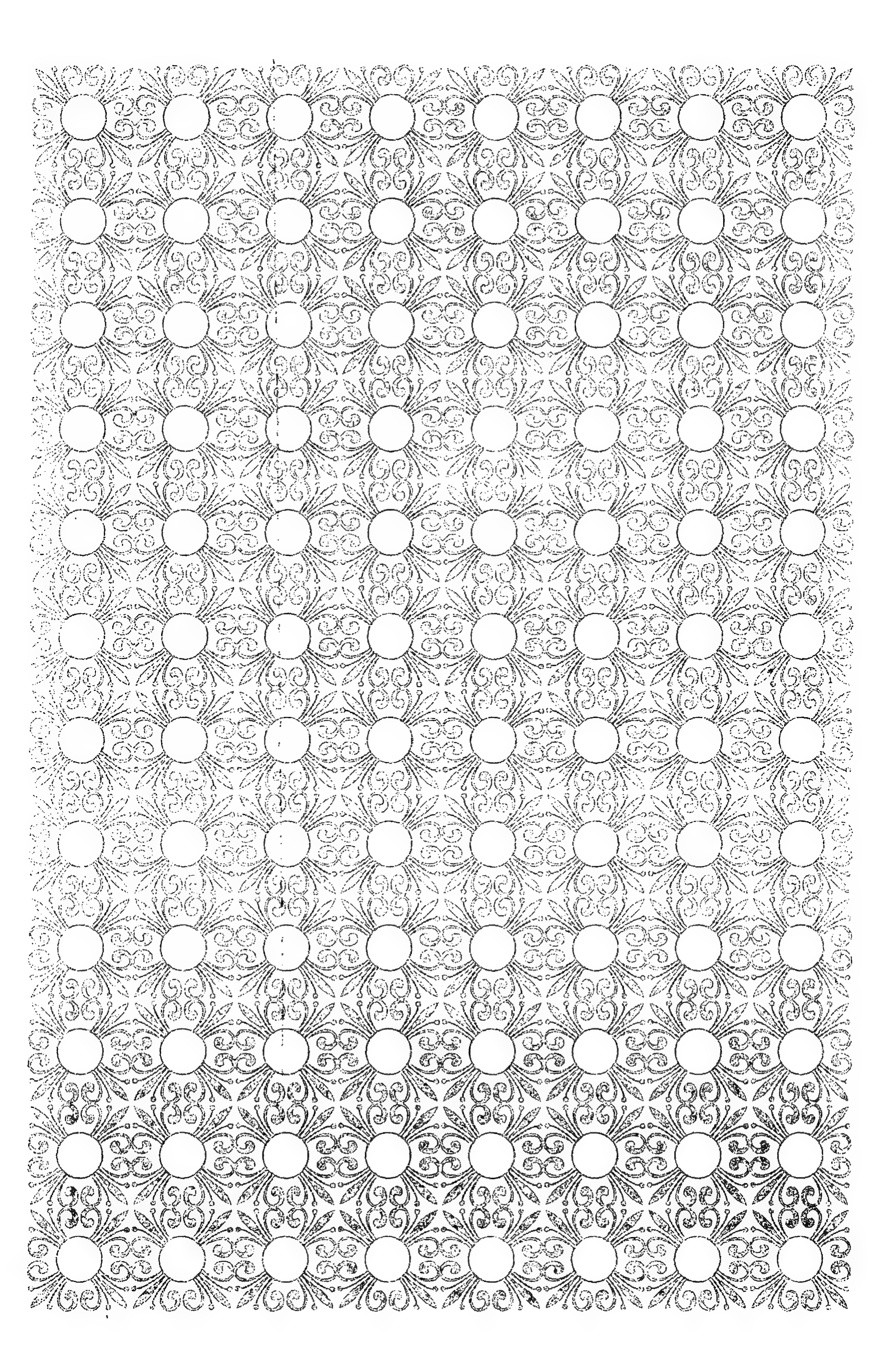



وجه الورقة ٦٦ من الجزء الثاني




وجه الورقة ٧٠ من الجزء الثاني

وجه الورقة ٩٢ من الجزء الثاني ، وهي الأخيرة من الكتاب





تأليف

ابن بزيزة المالكي

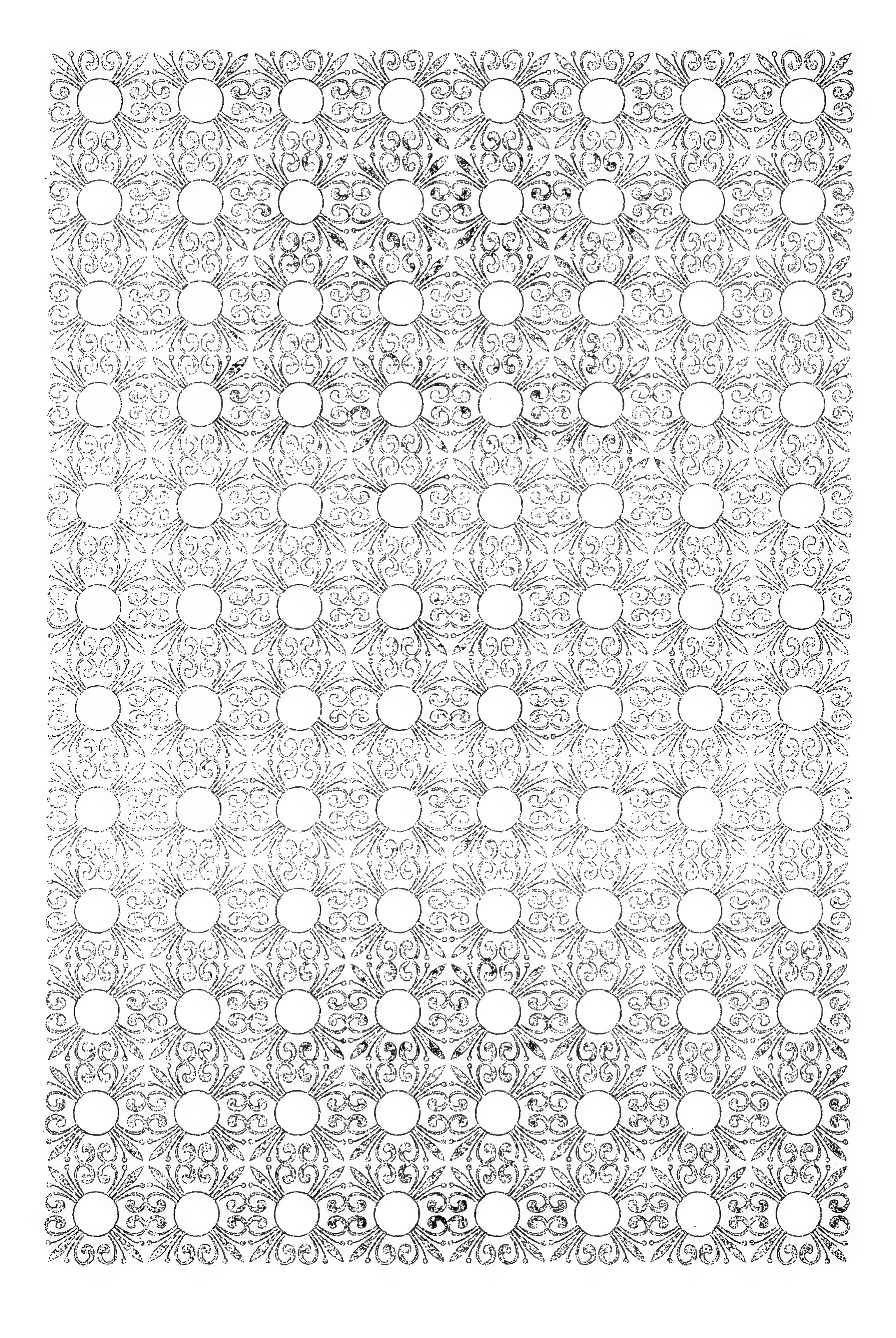
لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي

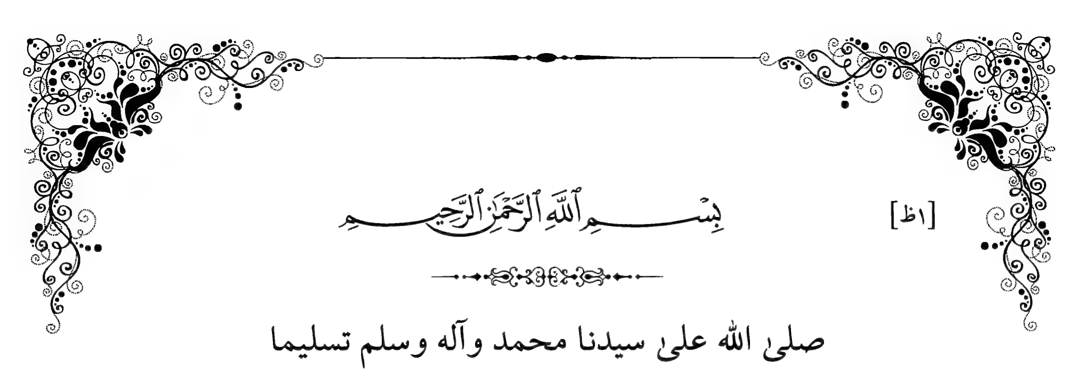
(ت ٦٦٢هـ)

قرأه وعلق عليه

إبراهيم بلفقيه اليوسفي

الجزء الأول





[١ظ] بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

قال العبد الفقير إلى الله سبحانه عبد العزيز بنُ إبراهيمَ بن بَزِيزَة:

بِحَمْدِ اللهِ نَسْتَفْتِح، وبالثَّناءِ عليه نَسْتَنْجِح، فالحَمدُ لله الذي خَلَقَ ورزَق، وشَقَّ الأَسْماعَ والحَرْفَ وَحَلَّ عُقْدَةَ اللِّسانِ فَنَطَق، وأَشهدَ العَقْلَ مِنْ بَهاءِ جَمالِه ما أَقَرَّ عِندَه بلسانٍ فَصِيحٍ مُطْلَق = أَنَّهُ اللهُ الذي لا إله إلا هو ذُو الجَلالِ والكَمالِ المُطْلَق، وبَعَثَ إلينا مُحمَّدا ـ [صلـ]ـى[1] اللهُ عليه وسلم ـ وأَيَّدَهُ بالقُرْآن فَفَتح به مِنَ القلوبِ المُقْفَلَ المُغْلَق، وجَعَلَنا مِن أهلِ اللِّسان [المُـ]ـرْتَضى[2] لِخَيْرِ خَلْقِه، لسانِ أهلِ الجنَّةِ كما جاء الخَبَرُ وبِهِ نَطَق، فلَهُ الحمدُ على نِعَمِه التي لا تُحْصَى عَدًّا، وأَيادِيهِ التي لنْ تَجِدَ لها نهايَةً ولا حَدًّا، أَحْمَدُه ولا حَمْدَ في الحقيقةِ إلـ[ـا][3] مِنْهُ وبِهِ ولَه، وأُصَلِّي على نَبِيِّه المُصطفَى وآلِهِ، صلاةً دائمةً لا نهايَةَ لآحادِها، ولا [انقـ]ـضاءَ لأَعْدادِها.

وبعـدُ

فقد رَغِبَ مَنْ حَسُنَتْ مُساعَدَتُه، وصَلَحَتْ إِجـ[ـا]بَتُه، في أَنْ أُمْلِيَ عليه على كتابِ «الجُمَلِ» لأبي القاسم الزَّجَّاجِيِّ ـ رحمه الله ـ شَرْحا يأتي على تَفْصِيلِ الأبواب، وإيضاحِ مباني أُصولِ العربيةِ وتهذيبِ طَرَفِها مِنْ غيرِ إِطالةٍ ولا إِطْناب،

(١) لا تظهر الصاد واللام من الكلمة بسبب الخرم.
(٢) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الخرم.
(٣) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الخرم.

فأجبتُه إلىٰ ذلك ؛ لِمَا رَجَوتُ مِنْ ثواب الله سبحانِه وجميلِ الذُّخْرِ عندَه وحسنِ المآب ، وسَمَّيْتُه «غايَةَ الأَمَلِ في شَرْحِ الجُمَلِ» .

ولما كان هذا الـ[ـكتا]بُ هو المَدْخَل للمُتَعلِّمِين الذي به البداية ، ومنه تَنْفَتِحُ الطريقُ إلىٰ النِّهاية ، إذِ النِّهاياتُ إنما انْدَفَعَتْ مِنَ البدايات = كان مما يَجِبُ الاعتناءُ بشَرحِه ، وتكميلُ ما نَقَصَ منه ، واستدراكُ ما لا يُمكِنُ الإخلالُ به ، أو ما عسىٰ أنْ يُظَنَّ أنه أَغْفَلَه مما ظَهَرَ فيه عُذْرُه ؛ لأنه إنَّما قَصَدَ التقريبَ والبَسْط ، وحَصْرَ جُمل كليَّةٍ مِنْ أصول هذا الفَنِّ والتقييد لها والضَّبْط .

وقد وَفَّىٰ ـ رحمه الله ـ بذلك ، وإنْ كان مُتَفَنِّنا في أنواعٍ من العِلْم ، وقد حَمَل هذا الفَنَّ عن جماعةٍ من رُؤساءِ البَصْرِيِّينَ والكوفيِّينَ ، واعتمادُه علىٰ أبي إسحاق الزَّجَّاجِ(١) ، الذي به عُرِف ، وبالنِّسبةِ المشهورَةِ إليه وُصِف .

واللهُ سُبحانَهُ يَجعَلُ حَظَّنَا في كُلِّ ما رَسَمْناهُ في أنواعِ العِلْمِ الزُّلْفَىٰ عِنده ، والقُرْبَىٰ لديه ، إنَّه الجوادُ بكل ذ[لِكَ](٢) والقادرُ عليه ، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوَكيلُ .

قال أبو القاسم عبد الرحمن [بن إسحاق الز]جاجي(٣): «**أقسام الكلام ثلاثة**»(٤) .

۞ **قلتُ**: أقسام الكلام مضافٌ [٢و] ومضافٌ(٥) إليه ، ولن يُعْرَف مجموعُهما

---

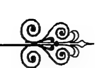
(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أحد كبار النحاة ، تلمذ للمبرد وثعلب ، ودرس عليه أبو علي الفارسي والزجاجي صاحب الجمل ، ألف معاني القرآن ، وما ينصرف وما لا ينصرف . مات ببغداد عام ٣١١هـ. إنباه الرواة ١/١٩٤ ، وبغية الوعاة ١/٣٥٩ .

(٢) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الخرم .

(٣) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الخرم .

(٤) الجمل في النحو للزجاجي ص ١ .

(٥) هذه الورقة تأخرت إلىٰ الورقة السابعة بدل أن تكون الثانية .



إلا بمعرفة المفردين. وقد كان الأحسنُ أن يَبدأ بتعريف الكلام بالحَدِّ الرسمِيِّ، ثم بتعريفِ أقسامِه، إما الأجزاء التي تركب منها، وإما المعاني التي تُفْهَمُ منه، التي يجمعها خبر وما ليس خبرًا، لكنه قَدَّمَ الأقسام على الكلام.

ويجب أن تَعلم أن أقسام الشيء متقدمة على الشيء من وَجْهٍ، كما أنه مُتَقَدِّمٌ عليها من وجه؛ أما من جهة ما هو مدلول عليه باللفظ فهو سابق من جهة الاسم فقط، وأما من جهة ما تقومت به[1] الحقيقة، وأن الكلام إنما تركب عقلًا ولفظًا من الثلاثة الأجزاء، فهو متأخر عنها؛ إذ الشيء لا يُوجَد ما لم تُوجَد جميعُ أجزائه، كما أنه في العدم كذلك، فالجزء متقدم في الوجودين، فلما لاحظ أبو القاسم الأقسام من جهة ما هي أجزاء، رأى تقديمها على الكلام أولى، وإن كان الكلام سابقا من جهة ما هو مدلول عليه بالاسم.

وقد غَفَلَ عن هذا النظر بعضُ المتأخِّرِينَ، فاعترضَ عليه في تقديم أقسام الشيء على الشيء، ورأى الكلامَ على الكلام ابتداءً أَوْلَى.

ولنا بعد هذا التنبيه نظران: أحدهما في هذه القسمة، وهل هي صادقة أم لا؟ الثاني في الكلمة، والكلم، والكلام، وحدودها.

واعلم أن معقولَ القِسْمَةِ تَصَرُّفٌ في ذي كَمِّيَّةٍ بالتفريق، واستعمالُها حقيقةً في الأجسام، ولا تُسْتَعْمَل في المعاني الكلية إلا بطريقٍ مجازيٍّ، وهي أنواع، فمنها:

قِسْمَةُ الجِنْسِ إلى أنواعه بفصوله المقوِّمة، أو إلى أشخاصِ أنواعِهِ، وإن

(١) فوقها في الأصل: «منه» لكن دون علامة.



تعذر بالفصول فبِالخَوَاصِّ والأَعْراضِ، وهذه غيرُ حقيقيَّةٍ عندما يُقَسَّمُ لا بالفُصولِ، وإن كانت غَيْرَ مُنْتَشِرَةٍ لانضباطِ الأَنواعِ.

وثاني نوعي القِسْمَةِ قِسْمَةُ النوع إلىٰ الأَشخاصِ، وهذه مجازِيَّةٌ، إذ الأشخاصُ غيرُ مُنْحَصِرَةٍ بالقوة وإنِ انْحَصَرتْ بالفِعْلِ، بخلاف الأنواعِ فإنَّها مُنْحَصِرَةٌ مُطْلقًا علىٰ الصحيح كما تَقَرَّرَ في غير هذا الفن.

وهنالك قِسْمَةٌ ثالثة مجازيَّةٌ أيضًا، وهي قِسْمَةُ الشيءِ إلىٰ أجزائه، وهذه غَيْرُ مُستعمَلَة عند جمهور أهل النظر.

وقد سارعَ المتأخِّرونَ إلىٰ الاعْتِراضِ علىٰ أبي القاسم في هذه القسمة من حَيْثُ كان من شرطِ قِسْمَتَي الْجِنْسِ وقسمةِ النَّوْعِ صِدْقُ اسْمِ المَقْسُومِ علىٰ المَقْسومِ عليه، كما أنَّ حَقِيقَتَه موجودة بحِصَّتِها فيها، وذلك غيرُ مُتَحَقِّقٍ في قِسْمَةِ أبي القاسِمِ، إذِ الاِسْمُ وَحْدَه لا يَصْدُقُ عليه لفظُ «الكَلام»، كما لم تُوجَدْ فيه حقيقتُه، وكذلك الفِعْلُ والحرفُ.

وهذا الاِعْتِراضُ لازمٌ إنِ انْحَصَرَتِ [٢ظ] القِسَمُ فِيمَا ذَكَرَه، وأما بِتَقْدِيرِ أن تكون قِسْمَتُه مِنْ قِسْمَةِ الشيءِ إلىٰ أجزائِه، فهي صَحيحةٌ.

ولا يَلْزَمُ في هذه القِسمةِ صِدْقُ الاِسْمِ، وإذا أَمْكَنَ حَمْلُ هذه القسمةِ علىٰ ما ذَكَرْنَاهُ سَقَطَ الاِعْتِراضُ عَنْهُ، إذْ كان لها وَجْهٌ تَصِحُّ عليه. ولِأَجْلِ سَبْقِ هذا الاِعتراضِ لأبي مُوسىٰ الجُزُولِيِّ[١] صَدَّرَ في أول قانونِهِ[٢] بالجِنْسِ والنوع،

(١) هو أبو موسىٰ عيسىٰ بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسىٰ البربري المراكشي الجُزُولِيُّ، إمام في العربية، من تلاميذه الشلوبين وابن معط، توفي عام (٦٠٧هـ). بغية الوعاة ٢/٢٢٧.

(٢) انظر المقدمة الجزولية في النحو ص ٣.



مُوهِمًا أنه عالم بالمنطق.

النظر الثاني في الكلمة، والكلام، والكَلِم. و«الكَلِمُ» هي بالتقديم على «الكلام» أولى، من حيث كانت أجزاء الكلام، ومفردها كَلِمَةٌ، و«كِلْمَة» بكسر الكاف مع سكون اللام، وفتحها مع كسر اللام، وهي أشهر، وربما أوقعوا «الكَلِمَة» على «الكَلام»، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وكلمة الله هي «لا إله إلا الله»، وقالوا: «لا إله إلا الله» كَلِمَةُ الإخلاص، وفي عَقْدِ الصَّدُقاتِ: انْعَقَدَ النِّكاحِ بكلمة الله، وربما أوقعوها على القصيدة، وشواهِدُه مِنَ اللِّسان والاستعمال قائمة. وتُجْمَعُ على «كَلِمٍ» في التكثير، و«كَلِمَاتٍ» في القلة.

وأما الكلمة في الاصطلاح فهي اللفظة المفردة الدالة على معنى مفرد بالوضع.

وأما الكلام فينطلق على معان:

فمنها المعنى القائم بالنفس، فيسمى كلامًا وقولًا، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، وقال عمر ـ رضي الله عنه ـ: «زَوَّرْتُ في نفسي كَلامًا فَسَبَقَنِي إليهِ أبو بَكْرٍ»[1]. وهُوَ المُعَبَّرُ عنه بالكَلامِ النفساني الذي أَثْبَتَهُ الأشاعرةُ، وميزوه عن الإرادة والعلم، وجَعَلَتْهُ المُعْتَزِلَةُ عين الإرادة.

ومنها الألفاظ المركبة أفادت أم لم تُفِدْ.

وقد ينطلق على الخطوط والإشارات والرمز، وما يفهم من قرائن الأحوال؛

(١) البخاري: كتاب الحدود/ باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، برقم: ٦٤٤٢، ومسلم مختصرا دون الشاهد: (كتاب الحدود/ باب رجم الثيب في الزنا، برقم: ١٦٩١).



قال تعالىٰ: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] ، وتقول: قرأتُ كلام فلان ، والمقروءُ إنما هو الخُطوطُ والرُّقُوم ، ومن إطلاقه علىٰ ما يُفْهَمُ مِنْ قَرائنِ الأحوالِ قولُ الشاعر ـ وهو رُؤْبَة[١] ـ:

لَوْ أَنَّنِي أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ[٢]

عِلْمَ سُلَيْمانَ كَلامَ النَّمْلِ

فسَمَّىٰ دَبِيبَ النَّمْلِ كلامًا ، ويروىٰ: «دَبِيبَ النَّمْل».

وهل هو مخصوص في الاصطلاح النحوي بالمفيد[٣] فقط ، أو ينطلق علىٰ المفيد وغير المفيد؟ فيه خلاف ؛ جمهور البصريين علىٰ أنه مخصوص بالمفيد ، وتجَوَّزَ سيبويه فأطلق علىٰ «متىٰ»[٤] والتنوين كلامًا. واختلف الناس هل هو مقول بالحقيقة علىٰ المعنىٰ القائم بالنفس ، وبالمجاز علىٰ الألفاظ ، أو بالعكس ، أو

---

(١) البيتان له في شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم ٢/٣٣٧ ، والجمهرة لابن دريد ١/٥٦٢ ، وفيهما: «لو أنني أُعْطِيتُ عِلْمَ» ، وله في الحيوان للجاحظ ٤/٨ ، بلفظ: «لو كنتُ علِّمتُ كلامَ» ، وله في تاج العروس (حكل) ٢٨/٣١٧ ، برواية المصنف هنا ، ونسبهما ابن بري في التنبيه والإيضاح ٤/١٥٤ للعجاج والد رؤبة ، وروايته عنده: «أَوْ كُنتُ قد أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ» ، وقال إنها الصواب بدل «لو». وانظر حواشي هذه الكتب ففيها ذكر الخلاف وبعض مواطنه ، وقد بحثتُ في ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ، والطبعة التي بتحقيق عزة حسن فلم أجد البيتين في ديوانه ، فلعله سبق قلم من ابن بري ﷺ ، وجل من لا يسهو.

(٢) تحت هذا السطر بخط دقيق في المتن: «الحكل ما لا يسمع له صوت نقله الجوهري». قلتُ: هو في الصحاح (حكل) ٤/١٦٧٢.

(٣) كلمة «المفيد» هذه واللتان بعدها رُسِمَت بالقاف في الأصل ، وقد سبق أن ذكرنا في المقدمة أن الناسخ كان يسهو أحيانا فيرسم الفاء قافا.

(٤) انظر حاشية الأصل: «متا» وعليها علامة التصحيح ، ولا وجه لهذا التصحيح إلا أن يكون نقل عن نسخة كتبت فيها متىٰ بألف ممدودة.




هو مشترك فيهما مقول عليهما بطريق الحقيقة؟

ومن حُدودِهِ المُوفِيَةِ بالمقصود قولهم: [٣و] الكلام هو اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بالوَضْعِ. وهو حدٌّ شامل. فـ«اللَّفْظُ» كُلُّ ما يُلْفَظُ به، مُهْمَلا كان أو مُسْتعمَلا. و«المُرَكَّبُ» احتراز من المفرد. و«المفيد» احترازٌ مِنَ المُرَكَّبِ غيرِ المُفيدِ. وقولنا: «بالوضع» يحتمل وجهين:

أحدهما أن يُرادَ به وَضْعُ العربِ، احتراز مما اصْطَلَح عليه أهلُ العُرْفِ، فإنَّ ذلك ـ وإنْ أفادَ ـ لا يُضافُ إلىٰ كلام العرب.

والثاني أن يُرادُ به ما قَصَدَ به واضِعُه الإفادَةَ، وذلك يقتضي علمَهُ به، احتراز من كلام النائم والناسِي والمهذيان بشِرْسامٍ[١] أو غيره. وقال ابن مُلْكُون[٢] في حده: «هو ما أُلِّفَ مِنْ مُفْرَدِ الكَلِمِ، وأفادَ معنىٰ من المعاني التي أُلِّفَتِ الكلمُ لَه»[٣]. وعلىٰ الجملة فهو ما أفاد إفادة تركيبة.

وقوله[٤]: **«ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف»**.

هي ثلاثة لا رابع لها، والدليل عليه من وجوه:

---

(١) الشِّرْسامُ: داء يصيل العقل، وهو الجنون أو العته. التيسير في المداواة والتدبير لابن زهر ص ٧٦، وتكملة المعاجم العربية ٦/٢٨٨. وقد صعب علي تبين وجه الصواب في هذه الكلمة حتىٰ سألت عنها الأساتيذ في مجموعة دار ملامح، ومجموعة التراث الأندلسي المخطوط وبعد أخذ ورد اهتديت للصواب فيها، والحمد لله، وجزىٰ الله خيرا كل من أعانني من قريب أو بعيد.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الإشبيلي، أستاذ نحوي جليل، من تلاميذه الشلوبين وابن خروف، (ت٥٨٤هـ). بغية الوعاة ١/٤١٥.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/١٩٨.

(٤) الجمل ص ١.

الأول: أن اللفظ إما أن يكون مما يصح به إفادةٌ أم لا ، فإن كان الثاني فهو مُهْمَلٌ. وإن أفاد ، فإما أن يكون مما يَصِحُّ جَعْلُه أَحَدَ جُزْئَيِ القضية الخبرية أم لا ، فإنْ لم يَصِحَّ فهو الحرفُ. وإنْ صَحَّ ، فإما أنْ يَسْتَقِلَّ به مع جِنْسِه كلامٌ ، وهو الاسم ، أو لا يَصِح ، وهو الفعلُ.

والثاني: أن اللفظ إما أن يَدُلَّ أوْ لا ، فالثاني مُهْمَلٌ. والأول إما أنْ يَدُلَّ على معنىٰ في غيرِه أو نَفْسِه ، فالأولُ الحرفُ. والثاني إما أنْ يَقْتَرِنَ بِزمان مُحَصَّلٍ ، وإما أنْ لا يقترنَ ، فإنِ اقترنَ فهو الفعلُ ، وإلا فهو الِاسْمُ.

والثالث: أن العبارة بحسب المُعَبَّرِ عنه ، والمُعَبَّرُ عنه لا يَخْلُو أن يكون ذاتا ، أو حَدَثا من ذات ، أو واسِطَةً بين الذاتِ وحَدَثِها ، فالأولُ الاسمُ ، والثاني الفعلُ ، والثالثُ الحرفُ.

وعلىٰ الجملة فهو حُكْمُ طريقةِ الِاستقراءِ ، وهو ظَنِّيٌّ.

وأفرد بقوله: «**اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ**» ؛ إشارة إلىٰ حقائقها لا إلىٰ أَشْخاصِها.

وقَدَّمَ «الاسمَ» لِقُوَّته في الصناعة والمعنىٰ. أما صناعةً فمن حيث إنه يُخْبَرُ به وعنه. وأما في المعنىٰ فلأنه مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، وهو العُلُوُّ ، والعالِي مُقدَّمٌ علىٰ غيره.

وأَخَّرَ «الحرفَ» لتأخر معناه بالصناعة والمعنىٰ. أما صناعة أيضًا فمن حيث إنَّهُ لا يُخْبَرُ به ولا عنه. وأما في المعنىٰ فلأنه مُشتَقٌّ مِنْ حَرْفِ الشيء ، وهو طَرَفُه.

ووسَّطَ الفعل لتوسط معناه ؛ من حيث إنَّهُ يُخبَرُ به لا عنه.

وقوله: «**جاء لمعنىٰ**»[1] ، تقييدٌ لرفع الاشتراك ، إذِ الحرفُ مُشْتَرَكٌ بين

---

(١) الجمل ص ١.




طَرَفِي الجَبَلَ، والناقَةِ الضامرَةِ، والسمينَة، والحرفِ الذي هو أحد الكلم الثلاثة. ويمكن أن يكون أراد جاء لمعنىٰ في غيره، فحَذف من الكلام لدلالة المعنىٰ عليه.

وقوله: «**فالاسمُ ما جاز أن يَكونَ فاعلا، أو مفعولا، أو دَخَلَ عليه حرفٌ من** [٣ظ] **حروفِ الخفضِ**»[(١)].

«الفاء» في قوله: «فالاسم» عَطَفَتْ جملةً علىٰ جملةٍ، ويجوزُ أن يكون جوابًا لِمَا في الكلام مِنْ مَعَنَىٰ الإيقاظِ والتنبيهِ، كأَنَّهُ عند البداية نَبَّهَ علىٰ إلقاءِ السَّمْعِ نَحْوَ ما يَقُولُ.

ويَجِبُ حَدُّ الاسمِ، وذِكْرُ اشتقاقِه، ولغاتِه، وأحكامِه، فقال الفارسي: «هو ما جاز الإخبار عنه»[(٢)]، وهو باطل؛ لأن من الأسماء ما لا يُخْبَرُ عنه البَتَّةَ، كما أن منها ما لا يَقَعُ خَبرًا البَتَّةَ، وكما أن منها ما يَقَعُ خَبرًا ومُخْبَرًا عنه، وهو أكثرُها علىٰ ما تَقَرَّرَ في قواعد العربية.

وأصح ما قيل في حَدِّهِ: «كَلِمَةٌ تدُلُّ علىٰ معنىٰ في نَفْسِها، غيرُ مُقْتَرِنَةٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ»[(٣)].

وقال أبو نصر[(٤)] في كتاب الثمانية[(٥)] وغيره: «الاسمُ لفظٌ دالٌّ علىٰ مَعْنًىٰ مفردٍ، يُمْكِنُ أنْ يُفْهِمَ بنفسِه وحْدَه من غيرِ أن يَدُلَّ ببِنْيَتِه لا بالعَرَضِ علىٰ الزمان

---

(١) الجمل ص ١.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩.

(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي ص ٦٤.

(٤) هو أبو نصر محمد بن محمد بن طَرْخَانَ الفارابي التركي، الحكيم الفيلسوف المشهور، توفي عام (٣٣٩هـ). وفيات الأعيان ٥/١٥٣.

(٥) الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص ٦٥، وقد نسب التعريف هناك لأبي نصر.



المُحَصَّلِ». ولا التفاتَ إلىٰ قولهم: «الصَّبُوح والغَبُوق»[١]؛ فإنَّ الزمان فيهما غيرُ مُحَصَّل، ولا اعتراضَ بأسماءِ الأزمنَةِ، نحو: يوم، وليلة، وقديم، وحديث؛ فإنا لا نَمْنَعُ كونَ الزمانِ هو المُسَمَّىٰ أو جزءًا منه.

واعترضَ عليه بعضُهم بـ«يَفْعَلُ» المشتركة بين الزمانين. وهو باطل؛ لِمَا أنَّهُ قد دَلَّ الدليلُ علىٰ أنه حقيقةٌ في الحال، فالاعتراضُ به اعتراضٌ بمَذْهَبٍ غيرِ مُسَلَّمٍ.

والذي يجب أنْ تَعْلَمَهُ أنَّ الاسمَ وإنْ لازَمَ الزمانَ فهي مُلازَمةٌ عقليَّةٌ انْجِرارِيَّةٌ لا مِنْ نَفْسِ اللفظِ، بخلافِ الفعلِ، فإنَّ العربَ إنما صاغت لفظهُ لِذلكَ، ولاختلافِهِ اختلفَتْ أبنيَةُ الأفعالِ.

وأما اشتقاقه ففيه خلاف مشهور:

فقال البصريون: هو مشتق من السُّمُوِّ، وهو العُلو[٢]. وقال الكوفيون: هو مشتق من السِّمَةِ، من قولهم: وَسَمْتُ[٣].

وكلا الاشتقاقين مُناسِبٌ في المعنىٰ، وإنما رَجَح قولُ البصريين من طريق الصَّنْعَةِ بأمور: التصغيرِ، والتكسيرِ، والحَمْلِ علىٰ النَّظِيرِ.

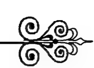
أما التصغير فلأنهم قالوا في تصغيره «سُمَيٌّ»، وأصله «سُمَيْوٌ»، فاجتمعت

---

(١) الصَّبُوح: الشرب بالغداة، وهو خلاف الغَبُوقِ. الصحاح (صبح) ١/٣٨٠.

(٢) انظر قولهم مبسوطا في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ٥، والتذييل والتكميل ١/٤٤.

(٣) راجع قولهم مفصلا في الإنصاف ١/٢٧، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ٥، والتذييل والتكميل ١/٤٤.



ياء وواو ، وسَبَقت إحداهما الأخرىٰ بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدْغِمت الياءُ في الياء علىٰ القياس المُطَّرِد في مواضعه ، ولو كان من «السِّمَة» لقالوا في تصغيره «وُسَيْمٌ» .

وأما التكسير فلأنهم قالوا في الجمع «أَسْماءٌ» ، ولم يقولوا «أَوْسامٌ» .

وأما الحَمْلُ علىٰ النظير فلأن حَذْفَ اللامِ بغيرِ عِوَضٍ أكثَرُ مِنْ حذفِ الفاءِ بغيرِ عِوَضٍ ، والحَمْلُ علىٰ الأَكْثَرِ الأَوْلىٰ والأَحْرَىٰ .

وفيه خمس لغات: سِمٌ ، وسُمٌ ـ بكسر السين وضمها ـ وَسُمًا علىٰ وزن تُقًىٰ وهُدًىٰ ، وإِسمٌ ، وأُسم[1] بكسر الهمزة وضمها .

واعلم أنه بوضعه يقتضي مُسَمًّىٰ ، ومُسَمٍّ ، واسمًا ، وتسميةً .

فالمُسَمِّي هو واضع الاسم . واختلف المُتَكَلِّمُون[2] في واضع الأسماء علىٰ مذاهب:

فقالوا هو الله سبحانه ، وهو مذهب الأَشْعَرِيِّ[3] ، وابنِ فُورَك[4] [٤و] بدليل

---

(١) وضع الهمزة في اللفظ الثاني تحت الألف ، وهو قدم في النص الكسر علىٰ الضم ، فضبطته علىٰ تقييده لا علىٰ رسم الناسخ .

(٢) يقصد أهل الكلام أي علماء الكلام .

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاقَ الأشعري ، الإمام البصري المتكلم ، صاحب التصانيف في الكلام والأصول ، وإليه تنسب الأشعرية أو الأشاعرة ، توفي عام (٣٢٤هـ) وقيل غير ذلك ببغداد . ترجمته في تاريخ بغداد ١٣/٢٦٠ ، وتاريخ الإسلام ٧/٤٩٤ . وانظر حواشيهما . وانظر قوله في التقريب والإرشاد ١/٣١٩ تجد هناك مصادره .

(٤) هو أبو بكرٍ محمدُ بن الحسن بن فُورَك ، الأصولي المتكلم الأديب النحوي الواعظ ، مات مسموما عام (٤٠٦هـ) . ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٢٧٢ ، وتاريخ الإسلام ٩/١٠٩ .
وانظر قوله في المحصول في علم أصول الفقه ١/١٨١ .



قوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢١]، وليس المقصود من الأَلْسِنَةِ الألسِنَةَ اللَّحْمانِيَّةَ لِتساوِيها، بل اللُّغاتُ.

وقيل هي اصطلاحيَّةٌ، وهو مذهَبُ أبي هاشِمٍ الجُبَّائِي[١]، وأتباعه[٢].

وقِيلَ ابتداؤُها منَ الله سبحانه، وتمامُها مِنَ الناس، وهو قولُ أبي إسحاق الإِسْفَرَايِينِيِّ[٣] مِن عُلماء الأشعرِيَّةِ.

والخامسُ[٤] الوَقْفُ.

وقيل إنها تَدُلُّ على مُسَمَّياتِها بالذات، وهو قَوْلُ عَبَّادِ بن سليمان الصيمري[٥]، وهو متفق على فساده[٦].

وليست هذه المسألة مما يتعلقُ استيفاءُ الكلامِ في أَدِلَّتِها بغَرَضِنا في هذا الفن.

---

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائيُّ، من رجال الطبقة التاسعة من المعتزلة، المتكلم المشهور، كان من أعلم أهل زمانه، وأحسنهم أخلاقا وأطلقهم وجها. ولد عام (٢٧٧هـ)، وتوفي ببغداد عام (٣٢١هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٢٧/١٢، وطبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى الزيدي ص ٩٤، وحواشيهما.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه ١٨٢/١.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني رُكْنُ الدين، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي، (ت ٤١٨هـ) ترجمته في وفيات الأعيان ٢٨/١، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٤.

(٤) كذا في الأصل، والذي سبق إنما هو ثلاثة أقوال لا أربعة.

(٥) هو عباد بن سليمان ـ ويقال سلمان ـ الصيمري البصري المعتزلي، إمام في علم الكلام، وكان من أصحاب هشام الفوطي. طبقات المعتزلة ص ٧٧، وسير أعلام النبلاء ٥٥١/١٠.
وقوله في المحصول في أصول الفقه للرازي ١٨١/١.

(٦) انظر أدلة فساده في المحصول ١٨٣/١.

وأما المُسَمَّىٰ فهو ما وُضِعَ عليه اللفظُ عَيْنا أو معنىٰ.

والتَّسْمِيَةُ تَعْلِيقُ الِاسْمِ علىٰ المُسَمَّىٰ.

والِاسْمُ هو اللفظُ الدالُّ علىٰ المُسَمَّىٰ الموضوعُ للتَّمييزِ بينَ المُسَمَّيَاتِ.

وأقسامُ الأسماء بالنسبة إلىٰ دلالتها علىٰ المعاني من الاشتراك، والتواطئ، والتشكيك، والترادف، والتباين = مُقَرَّرٌ في فَنِّ المَنطقِ.

واختلف الأصوليون: هل الاسم هو المُسَمَّىٰ أو غَيْرُه؟ وكَلامُهم فيها طويل، والذي عليه جمهورُ الأَشْعَرِيَّةِ أَنَّ الاسمَ هو المُسَمَّىٰ نَفْسُه، وهو خلاف مقتضىٰ اللغة. وقد سُئل مالك عن هذه المسألة، فقال: لا هو المسمىٰ ولا هو غيره. قال أبو محمد بن عطية[1] المفسِّرُ: ومعناه أنه قد يجيء بحسب المَواضع مقولًا علىٰ الاسم مرة، وعلىٰ المسمىٰ أخرىٰ. قال الغزالي في هذه المسألة: ذيلها طويل، ونيلها قليل.

ومن الدليل علىٰ أن الاسم غَيْرُ المُسَمَّىٰ ما رواه البخاري في صحيحه[2]، وقرأناه علىٰ جمع من شُيوخِنَا أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: «إني لَأَعرِفُ الغضَبَ في وجهِكِ حين تَغْضَبين، فقالت: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: إذا رضيتِ قلتِ: لا، وَرَبِّ محمد، وإذا سخطتِ قلتِ: لا، وَرَبِّ إبراهيم، فقالت:

---

(١) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي، الشهير بابن عطية، القاضي الفقيه المحدث المفسر الأديب، توفي بلُورْقَةَ عام (٥٤١هـ). ترجمته في المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار ص ٢٦٥.

(٢) رواه البخاري: (كتاب النكاح/ باب غيرة النساء ووجدهن، برقم: ٤٩٣٠) ورواه أيضا: (كتاب الأدب/ باب ما يجوز من الهجران لمن عصىٰ، برقم: ٥٧٢٨)، ورواه مسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب في فضل عائشة رضي الله عنها، برقم: ٢٤٣٩).



يا رسول الله صلى الله عليك، إنما أهجُرُ اسْمَكَ». معناه: إنما أهجر اللفظ. ورواه أبو الحسن بنُ خَرُوفٍ: «إنما أَكْرَهُ اسْمَكَ»[1]، وهو من سَقطاتِه، إذْ لم يَكُنْ من أهل هذا الشأن؛ لأن لفظ «الهِجْرانِ» هو الصحيح سندًا، ونظرًا. أما سندًا؛ فلأنه لم يروِه أحدٌ إلا كذلك. وأما نظرًا؛ فلأن الهِجْرانَ قد يكون للمحبوب، بخلاف لفظِ «الكَرَاهِيَةِ».

وأما أحكام الاسم فكثيرة، أصلها كونُه مُحَدَّثًا عنه، وبه، إلى غير ذلك من خصوصياته اللاحِقَةِ له من أوله، وآخِرِه، ووَسَطِه، وجملته، ومعناه، كما قد علم في الحقيقة.

أما أنه غير جامع[2]؛ فلِخُرُوجِ «ايْمُنُ الله» وبابه منه[3]. وأما أنه غير مانع؛ فلدخول الجُمَلِ فيهِ، لأنها [٤ظ] تَقَعُ فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً، لأنها في تقدير الاسم.

وعلى الجملة فالحدود النحوية إنَّما مَبْناها على المُسامحة والضَّبْطِ للأكثَرِ.

قوله: «**والفعل ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ**»[4].

ولم يذكر الحال بخصوصيته لدخوله تحت اشتراك صيغة «يَفْعَلُ» على ما ذهب إليه قومٌ[5].

---

(١) لم أجده (علي المرضي).

(٢) يقصد حد الزجاجي للاسم.

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٩٠/١: «والدليل على أنه ليس بجامع أن «ايْمُنَ» التي هي في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل إلا في القسم مُبْتَدَأَة، ولا يدخل عليها حرف الجر، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة».

(٤) الجمل ص ١.

(٥) انظر الحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١.




وعندما قال: «ما دَلَّ علىٰ حدث» ، دخل تحت ذلك أسماءُ الأزمان ، نحو: الصَّبوحِ ، والغَبُوق ، فإنها دَلَّتْ علىٰ الحدث وزمانِه المبهَمِ ، فلما قيد بـ«المُضِيِّ ، أو المستقبَل» ، خرج «الصَّبوح والغَبوق» .

قال سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وأما الفِعْلُ فأمثِلَةٌ أُخِذَت من لَفْظِ أحداثِ الأسماء ، وبُنِيَت لِمَا مضىٰ ، ولِمَا يكونُ ولم يَقَعْ ، ولِمَا هو كائِنٌ لم يَنْقَطِعْ »[1] . وفيه مجازات معلومة مع أنه غير مُطَّرِد ؛ لخروج «لَيْسَ» منه ، وقد نَصَّ في مواضع من كتابه علىٰ أنها فعل ولا مصدر لها[2] ، فهو مأخوذ فيها بمقتضىٰ نَصِّهِ ، وقد عُلم أيضًا أن له خواص كما ذكر أبو القاسم .

وقوله: «**والحَدَثُ: المَصْدَرُ ، وهو اسمُ الفِعلِ ، والفعلُ مشتقٌّ منه**»[3] .

فيه بيان للترادف ، وأن الحَدَثَ والمصدرَ مَقُولانِ علىٰ مسمًّىٰ واحد . وفرَّقَ بعضَ النحويين بينهما ؛ فخصَّ اسمَ المصدَرِ بالجاري علىٰ فِعْلِه فقط ، وأطلق الحدث علىٰ الجاري وغيره ؛ توفية لاشتقاق لفظ المصدر حقه .

وأما قوله: «**وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه**» ، فظاهره المُناقضةُ ؛ لأن الاسم بوضعه متأخِّرٌ عن المُسَمَّىٰ ، فمن حيث جُعِلَ المصدر اسمَ الفعل يجب تَأَخُّره عن الفعل ، ومن حيث جُعل الفعلُ مُشتقًّا منه يجب تَقَدُّمُه ، لأن المُشتَقَّ منه سابقٌ علىٰ المشتقِّ .

وتأويلاتُ الناس فيه معلومة ، فقال بعضهم: أوقع الاسم علىٰ المسمىٰ ،

---

(١) الكتاب ١/١٢ .

(٢) الكتاب ١/٤٦ ، ٢/٤٠٠ .

(٣) الجمل ص ١ .



فمن حيث أطلقَه سيبويهِ وغيرُه، ووقعَ في الكلام الفصيح = جاز لأبي القاسم استعماله، فأراد بقوله: «وهو اسم الفعل»، مسمىٰ الفعل، وقد قال سيبويه: «من لفظِ أحداثِ الأسماءِ»[1]، ومعلومٌ أن الأسماء التي هي الألفاظ لا تحدث شيئًا. وقال بعضهم: أراد بالفعل الأول الحقيقي، وبالثاني الصناعي، والمعنىٰ وهو اسمُ الفعلِ الحقيقيِّ، والفعلُ الصناعيُّ مُشتقٌّ منه، فإذا تغايَرَ الفِعلانِ لم يَلْزَمِ الدَّوْرُ. وقال بعضهم: أراد بقوله «وهو اسم الفعل» الاسمَ الذي أُخِذَ منه الفعلُ، كقولهم: تراب الإناء، وفضة الخاتم، أي الترابُ الذي صُنِع منه الإناءُ، والفضةُ التي صِيغَ منها الخاتَمُ. وقال بعضهم: هو علىٰ حذف المضاف، كأنه قال: وهو اسمُ معنَىٰ الفعلِ، أو اسمُ مَدْلولِ الفعلِ، والفعلُ مشتقٌّ منه صِناعةً.

وهذه وجوه محتملة، وجرىٰ علىٰ مذهب البصريين في أن الفعل مشتق من [٥و] المصدر[2]. وقد اختلف النحويون في هذه المسألة، فالبصريون علىٰ ما ذكره أبو القاسم، والكوفيون[3] يعكسون ويقولون: المصدر مشتق من الفعل.

وقد أَنْكَر بعضُ اللُّغَوِيِّينَ والنحويين قاعدة الاشتقاق[4]، وزعم أن ذلك حُكْمٌ لا دليلَ عليه؛ لأنها لا تَثْبُتُ إلا بتقدير التنصيص علىٰ الوضع الأَوَّلِ وهو معدومٌ، وذلك غيرُ صحيح؛ لأنه إن لم يَقَعِ النصُّ علىٰ السابق فقد دلَّ الدليلُ علىٰ ذلك.

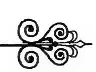
---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) انظر خلافهم في هذه المسألة في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٦، والإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/٢٠٦، وأسرار العربية ص ١٢٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٦، والإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/٢٠٦، وأسرار العربية ص ١٢٤.

(٤) منهم الزجاج، انظر الخصائص ١/١٢، ٦٦، وارتشاف الضرب ١/٢٣.




وقد استدل البصريون بوجوهٍ:

❊ منها أنَّ المُشْتَقَّ يَدُلُّ على المشتق منه وزيادةٍ، فلو كان المصدرُ مأخوذًا من الفعل لدل على الحَدَث والزمان مع زيادة معنى ثالث، لأنك قد علمتَ أن الاشتقاق هو أن تجد بين اللفظتين تناسبًا في المعنى والتركيب، فيأخذ أحدهما من الآخر[1]؛ هذا حد بعض حذاق الأصوليين.

ومن ضرورة ذلك حُصولُ المُشتقِّ والمشتقِّ منه والمناسبةِ والتغيُّرِ، وإلا لَمَا وقع التعددُ وزيادةُ معنى في المشتق، ولَمَّا كان المصدرُ لا يدُلُّ على ذلك بَطَل أن يكون مشتقًا.

❊ ومنها أن المصدرَ عامٌّ، والفعلَ خاصٌّ، والعامُّ قبل الخاصِّ.

❊ ومنها أَنَّا وجدنا المصادر لم تجْرِ على سَنَنٍ واحدٍ، ولو كانت مشتقَّةً من الأفعال لَمَا اختلفَتْ كما لم تختلف أسماءُ الفاعِلِينَ والمفعولِينَ، وعلى هذا الدليل عوَّل الفارسيُّ[2].

واحتج الكوفيون بوجوه:

الأول أن الفِعلَ عاملٌ، والعاملُ قَبْلَ المَعمولِ.

الثاني أنَّ المصدرَ يَعْتَلُّ باعتلالِ الفعلِ، ويَتبعُه في ذلك.

الثالث أنا وجدنا أفعالًا لا مَصادِرَ لها، فلو كانتِ المصادرُ أُصولا لما استُعمِلَ الفرعُ إلا بَعْدَ استعمالِ الأصلِ.

---

(١) كذا في الأصل «اللفظتين»، ثم جعل الضمير مذكرا.

(٢) وهو قول ابن السراج أيضا، انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٩.



وهذه الحجج الكوفية كلها ضعيفة ؛ أما الأولىٰ فلأنَّا وجدنا الأفعالَ تَعْمَلُ في الأسماء غيرِ المصادرِ ، ومِنَ المعلوم أنها متقدمَةٌ عليها ، فلم يُوجِب العَمَلُ للأفعالِ علىٰ الأسماء تَقَدُّما .

وأما الحُجَّةُ الثانيةُ فضعيفةٌ لأن أمثلة الفعل قد اعتَلَّ بعضُها بالتَّبَعِ لبعضٍ ، ولم يَدُلَّ ذلك علىٰ أنها مشتقَّة منها .

وأما الثالثةُ فمُقَابَلَةٌ بأنَّا كما وجدنا أفعالا لا مصادرَ لها ؛ كذلك وجدنا مصادرَ لا أفعالَ لها من باب الِاستغناء .

وقوله: «والحرفُ ما دَلَّ علىٰ معنىٰ في غَيْرِه»[١] .

يريد الحرف الذي هو أحد الكَلِمِ الثلاث كما تَقَدَّم ، وزاد بعضهم في الحد: «ولم يكن أحد جزئي الجملة»[٢] ، احتراز[٣] من الأسماء الموصولة فإنها تدل علىٰ معانٍ في صِلاتها ، وإن كانت ليست حروفًا .

ولم يَحْتَجْ بعضُهم إلىٰ هذا التقييد لوجهين:

الأول أنها حروف عنده في المعنىٰ .

الثاني أنها بتقدير أن تكون أسماءً ، فهي إنَّما دَلَّتْ علىٰ معنىٰ في نفسها لكن بشرط انضمام صِلاتها إليها .

وأقسامُ الحروف أربعة:

---

(١) الجمل ص ١ .

(٢) راجع الحلل في إصلاح الخلل ص ٧٤ .

(٣) كذا في الأصل .

* فمنها ما يُغيِّر اللفظَ والمعنىٰ، كحروف النفي، والتمني، [٥ظ] والترجي.

* ومنها ما لا يُغيِّر اللفظَ ولا المعنىٰ، كلامِ الابتداء.

* ومنها ما يُغيِّر المعنىٰ فقط دون الإعرابِ، كحروف الاستفهامِ.

* ومنها ما يُغَيِّرُ الإعرابَ واللفظَ دون المعنىٰ، وهو «إنَّ وأنَّ» المؤكِّدتان.

وتنقسم بالنسبة إلىٰ العمل ثلاثة أقسام: عاملة، وغير عاملة، وحروف تعمل علىٰ صفة دون أخرىٰ.

وتنقسم بالنسبة إلىٰ معانيها إلىٰ مفهومات كثيرة محصورة في كتب اللغة.



باب الإعراب[1]

وله مسمَّيان: لغوي، وصناعي. فهو في اللغة مَقُولٌ على معانٍ:

منها البيانُ، من [ذلك][2] قول النبي ﷺ: «البِكْرُ تُسْتَأْمَرُ في نفسِها، والثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها»[3]. ومنه قول العرب: أَعْرَبَ فلان عن حاجته، إذا أبانَ عنها.

ومنها التغيير، من قولهم: عَرِبَتْ المَعِدَةُ، إذا تَغَيَّرَتْ، وعَرِبَتِ الدابةُ في طِوَلها[4]، إذا مَرِحَتْ وجالت، وذلك من لوازم التغيير.

ومنها التحسينُ، كقولهم: جارية عروب، وقال تعالى: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً ۝٣٩ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٣٩ـ ٤٠].

ومنها النِّكاح، وفي الأثر: «كُرِه للمُحْرِمِ الإعراب»، أي النكاح. وهذا من شواذ معانيه، ذكره أبو القاسم الزجاجي في كتاب الادِّكارِ في المسائل الفقهية[5] من تأليفه.

---

(١) الجمل ص ٢.

(٢) زيادة ليستقيم الكلام.

(٣) لم أجد من رواه بهذا اللفظ، لكن الحديث بمعناه في الصحيحين وغيرهما، فقد رواه البخاري: (كتاب النكاح/ لا ينكح الأب ولا غيره البكر إلا برضاها، برقم: ٤٨٤٣) ومسلم: (كتاب النكاح/ باب استئذان الثيب بالنطق، برقم: ١٤١٩) من حديث أبي هريرة، ولفظه: «**لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت**».

(٤) الطِّوَلُ: حَبْلٌ يُشَد في قائمة الدابة عند إرسالها لترعى. القاموس (طول) ص ١٠٢٧.

(٥) لم أجد هذا الأثر فيما ضمنه السيوطي من كتاب الادكار في الأشباه والنظائر ٨/٢٢٨.




قال ابن خروف: «ولم تَقصد العربُ به تغييرًا ولا تحسينًا»[1]، وهذه دعوىٰ منه ؛ لأن صِدْقَ الإعراب علىٰ هذه المعاني بيِّنٌ، فادّعاءُ أنَّ العربَ لم تقصد كذا حُكْمٌ علىٰ الغيب.

وأما الإعراب الصناعي، فهو مناسب للمعاني الثلاثة الأُوَلِ المقولة لغةً، وللأصحاب فيه حُدودٌ، واختارَ الشيوخُ بعضَها، فقال الفارسي: «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل»[2].

وقال ابن طاهر[3]: «الإعرابُ وضعُكَ العلامَةَ في آخِر المُعَرَب علىٰ وَفْقِ العامل دليلةً علىٰ عَمَلِه»، قال: «ولم يكتفوا بالعامل عنها لأنها قد ترفع لُبْسَةً[4] في بعض المواضع».

وقيل: الإعرابُ حُكْمٌ في آخِر الكلمة يوجِبُه عاملٌ. وأَسقط بعضُ الشيوخ من هذا الحد «الآخِرَ»، فقال: حكم في الكلمة يُوجِبُه عاملٌ.

وهذه الحدود كلها إذا وقعت فيها المناقشة لا يَسْلَم منها شيء أصلًا. وكذلك قول بعضِهِم: هو تغييرُ آخر الكلمة بعامل يَدخل عليها لفظًا أو تقديرًا عن الهيئة التي كان عليها قبلَ دخول العامل إلىٰ هيئة أخرىٰ.

وأما حد الفارسي، فقد اعتُرِض عليه من وجوه، منها: أنه غير جامع ولا

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٥٩.

(٢) الإيضاح للفارسي ص ١١.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخِدَبِّ، كان نحويا حافظا بارعا، اشتهر بتدريس الكتاب. أخذ عن ابن الرمَّاك، وابن الأخضر. وقرأ عليه أبو ذر الخشني، وابن خروف. له حواش علىٰ الكتاب. توفي عام ٥٨٠هـ. بغية الوعاة ١/٢٦.

(٤) اللُّبْسَة ـ بالضم ـ الشُّبْهة، ويقال في حديثه لُبْسَة، أي شبهة، ليس بواضح. التاج (لبس) ١٦/٤٦٧.

مانع، وأن فيه مجازًا. أما أنه غير جامع فلأن كثيرًا من المُعْرَبات لم يختلف آخره:

فمنها ما لم يَختلِف للُزومِه طريقةً واحدةً، وهي المصادر اللازمة للنصب [٦و] نحو: سُبْحانَ الله، وعَمْرَكَ الله.

ومنها مالم يختلف آخِرُه لأنه مُعَرَّبٌ بالحرف، نحو: «يفعلان وتفعلان»، وما في الأمثلة الخمسة المرفوعة بثبوت النون، والمنصوبة والمجزومة بحذفها، فلامُ الكلمةِ من ذلك وإنْ تَغيرَتْ حركاتُها، فإنما ذلك بالتَّبَعيَّة للضمائر، فلذلك كانت مضمومةً مع ضمير الجماعة، ومفتوحةً مع ضمير الاثنين، ومكسورةً مع ضمير الواحدة، وكل ذلك لا يُسمىٰ إعرابًا بإجماع.

ومنها ما لم يتغير لفظًا، وتغير تقديرًا.

ومنها ما تغير حكمًا، ولم يتغير تقديرًا، فالأول كعَصًا ورَحًا، والثاني كحُبْلَىٰ وسَكْرَىٰ، وإنما كان ذلك لِلُزومِ انقلاب الأول، وتَعذر ذلك في ألف التأنيث، كما نص عليه سيبويهِ[١] وغيره.

وأما أنه ليس بمانع؛ فلأنَّ اختلاف الآخِر لِاختلافِ العامل قد وُجِدَ حيث لا إعراب كـ«مَنُو، ومَنَا، ومني»[٢]، وليس في حَدِّ الفارسِيِّ تقييدٌ يُخْرِجه.

وأما المجاز الذي فيه فمن وجهين:

* أحدهما أنه فسَّر الشيءَ بلازِمِه وأَثَرِه، حيث جَعَلَ الاختلافَ نَفْسَ الإعرابِ، وإنما هو كائن عنه علىٰ نحو ما بيَّنه أبو علي في غير الإيضاح.

---

(١) الكتاب ٣/٢١٠.

(٢) هذه في جواب من قال لك: جاءني رجل، فتقول: منو؟ ومن قال: رأيت رجلاً، فتسأله: منا؟ ومن قال لك: مررت برجل، فترد: مني؟

وثانيهما أنَّ الآخِرَ لم يختلف حقيقةً في شيء مِنَ المُعرباتِ كلِّها، صحيحِها ومعتلِّها.

وأما حَدُّ ابنِ طاهر فمُعْتَرَضٌ من وجوه:

الأول أنه جَعل الإعرابَ نَفْسَ الوضع، والوَضْعُ هو فِعْلُ الواضع، وهو ليس عَيْنَ الإعراب.

والثاني أنه غيرُ جامع؛ لخروج ما ذكرناه منه.

وتحرز بعضُهم من الاعتراض الأول فقال: «الإعراب هو العلامة الموضوعَةُ في المُعْربِ»، وهو مُعترَضٌ؛ لأن العلاماتِ ليس إلا الحركاتِ أو الحروفَ، والإعرابُ غَيْرُهما، وحرَّرَهُ الشَّلَوْبِينُ، فقال: «حُكْمٌ في آخِرِ الكلمَةِ يوجِبُه عامِلٌ»[1]، ويخرج منه إثبات النون وحذفها. وقال بعضهم: «حُكْمٌ يَلحق الكلمةَ لعامل».

وعلى الجملة فالحدود النحوية مبناها على المسامحات والإقناعيات.

وألقاب الإعراب أربعةٌ، قال سيبويه: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ»[2]، يعني والأواخِرُ تجري على ثمانية أحكامٍ. وفي كلامه هنالك إشكالٌ يتَعَلَّقُ بموضعه. وهذه الثمانيةُ يجمعها في اللفظ أربعةُ أَضْرُبٍ: فالجرُّ منها مُخْتَصٌّ بالأسماء، والجزمُ مختصٌّ بالأفعال، وإنما جيء بجُملة أنواع الإعراب لِبَيان المعاني المختلِفَةِ بالعوامل، من الدلالة على الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافة، ولذلك كان أصلا في الأسماء[3] لأن وَضْعَهُ لِمَا ذكرناه، ولن تُعْقَل الفاعليةُ

---

(١) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١١٦، وفيها: «يوجهه عامل».

(٢) الكتاب ١/١٣.

(٣) هذا مذهب البصريين، وخالفهم الكوفيون فقالوا إنه أصل فيهما معا. راجع ارتشاف الضرب=

والمفعوليةُ إلا في الأسماءِ أو ما تَنَزَّلَ مَنزلَتَها ، وإنما عَرَضَ في نوع من الأفعال ـ وهو المضارع علىٰ صفة دون صفة ـ بحق الشَّبَهِ والتَّطَفُّلِ ، فلم يَدْخُلها لمَّا لم يتحقق معناه فيها ، مع أنها أيضا أَصْلٌ في العمل ، فلو أُعرِب العامل لاحتاج [٦ظ] في إعرابه إلىٰ عامِلٍ آخر ، وذلك تَسَلْسُلٌ مُمْتَنِعٌ .

❊ فَإِن قِيلَ: قد عَمِلَ من الأسماء كثيرٌ ، فيجب أن لا يدخلها الإعرابُ .

❁ قلتُ: إنما يلزم ذلك لو كان العملُ لها أصلا ، وحيث لا فلا .

❊ فَإِن قِيلَ: إن كان المعنىٰ الذي جِيء بالإعراب لأجله إنَّما هو الإبانَةُ لِلْمعاني واختلافِ وجوهِها عند دخوله ، فيَجِبُ علىٰ مقتضاه أن يكونَ أصلًا فيما وُجِد ذلك فيه من الأفعال المستقبَلة في الجوابات ، وما جرىٰ مجراها ، كقوله ﷺ: «لا يُقْتَلْ قُرَشِيٌّ بعدَ اليوم صَبْرا» علىٰ روايتيه[1] .

❁ قلتُ: إنما يَلزم ذلك لو لم يُوجد في نوع من الأفعال المضارِعة إلا مفيدًا لاختلاف المعاني علىٰ حده في الأسماء ، ولمَّا كان علىٰ غير ذلك كان فَرْعا فيها دخيلًا عليها . وأمَّا ما عَلَّلَ به بعض المُتَأَخِّرين من أنه إنما كان أصلًا للأسماء ، لأنها لا تتغير صيغُها لِتَغَيُّرِ المعاني عليها ، وليس كذلك في الأفعال = فغَيْرُ صحيح لوجهين:

الأول أنَّ الأسماء تَتغيَّرُ صِيغُها لِتَغَيُّرِ المعاني ، نحو: زَيْد ، وزُيَيْد ، وزَيْدان ، وزيدون ، وزُيود .

والثاني أنَّ التَّغَيُّرَ ـ وإنْ سَلَّمْنا أنه مخصوص بالأفعال ـ فالإعرابُ لَمْ يجِئْ

= ٨٣٤/٢ ، وحواشيه .

(١) رواه مسلم: (كتاب الجهاد والسير/ باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح ، برقم: ١٧٨٢) .

لاختلاف معاني مفردات الكَلِمِ، وإنما جاء لِبيانِ المعاني التَّركيبِيَّةِ، كالفاعلية والمفعولية، فلا أَثَرَ لاختلاف الصِّيَغِ المفردة المختلِفةِ في جَلْبِ الإعرابِ أو دَفْعِه بوجه.

وأما ما ذهب إليه بعضُ متأخري نُحاةِ المشرق من أنَّ لفظَ الإعراب الداخلِ في الأفعالِ المضارِعةِ والمُسْتَحَقِّ في الأسماء بحَقِّ الأصالةِ، مُشترَك اشتراكًا لفظيًا مع تبايُنِ حقيقةِ كل واحد منهما، ورامَ بذلك إِسقاطَ الاعتذار الذي اعتذر به الزمخشري عن دخول الإعرابِ الفعلَ المضارعَ[١] = فغير مُسَلَّم[٢]، بل حقيقتُهما واحدَةٌ، وثمرتُهما واحدةٌ، وهي إبانةُ المعاني المختلفةِ، وخصوصيَّةُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ غَيرُ مُعتبَرَة فيما به الاشتراك، فادِّعاءُ التغايُرِ لا دليلَ عليه، مع أن الأئمةَ سيبويهِ ومَنْ قَبْلَهُ مِنْ نُحاة البَلَدَيْنِ قد أقروا أنَّ دخولَه في المضارِعِ شَبَهِيٌّ[٣]، وذلك يَدلُّ علىٰ اتحاد مَعقُولِيَّته، فالعُدولُ عن مُخالفتهم لِغَيْرِ دليلٍ لا معنىٰ له.

وقد تَعَرَّضَ سيبويهِ والفارسيُّ وغيرُهما لعلة الإعراب في الأفعال المضارَعَة[٤]، وأفرد سيبويه بابًا لذكر رفعِهَا[٥]، ونصَّ فيهِ علىٰ أنَّ مُوجِبَ رَفْعِها هو كينونَتُها مكانَ الاسم، ولم يَتَعَرَّضْ فيه لِعِلَّةِ الإعراب، وإنما تعرض لذلك في أول الكتاب[٦]، وخرج من كلامه ما ذكره الفارسيُّ أنها أُعْرِبَت لمضارعَتِها الاسم

(١) المفصل للزمخشري ص ٢٤٥.

(٢) هذا جواب «أما» في أول الفقرة.

(٣) الكتاب ١/١٣.

(٤) انظر الكتاب ١/١٤، والإيضاح ص ١٣.

(٥) هو باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. الكتاب ٣/٩.

(٦) الكتاب ١/١٤.




من جهة الإبهام والتخصيص(١).

وزاد بعضُ المتأخِّرين دخول اللام(٢)، وهو غير مُحَقَّقٍ، من وجهين:

أحدهما أنَّ اللامَ إمَّا أنْ تُخَلِّصَه للحال أو تبقيه على [٧و] أصل(٣) الاشتراك، وعلى كِلا التقديرين فالمِيزةُ غَيْرُ حاصلةٍ.

وثانيهما أنَّ اللام الابتدائيَّةَ من لوازمِ الأسماءِ، فليس جَعْلُها عِلَّةً للإعراب بأولى من العكس، فالتحقيقُ يقتضي أنَّ العلةَ هيَ الإبهامُ والتخصيصُ.

وها هنا أبحاث ثلاثة يجب التنبيهُ عليها:

الأول أن هذه الصورةَ صورةٌ قياسيَّة عند النحويين، ومِن شأنِ القيَاس عند أهلِ القياس ثُبوتُ الحُكْمِ في الأصل بالدليل الدال عليه، على وَفْقِ العلةِ المَوجودَةِ في الفرع، والعلةُ المُوجِبة للإعراب في الفعلِ المضارع ليستِ المُقْتضِيَةَ لِدُخولِه في الأسماءِ، فلا تَكون قياسا حقيقيا.

الثاني أنه إذا ثبتَتْ عِلةُ الإعرابِ مُطلقا دخلتْ في ذلك أَشْخاصُه، فأيُّ معنى للتَّخصيصِ وتَطَلُّبِ علةِ الرفْعِ!

ويَنْشأُ عن هذا البحثِ النَّظَرُ هل يَلْزَمُ الاعتذارُ عن امتناعِ دخولِ الخفض على الأفعال المُضارِعة لِقيام المُقتضِي له ـ وهو الشبه ـ أم لا؟ وقد اختلف نَظَرُ النحويين فيه، فمنهم مَنِ اعتذر عن تَعَذُّرِ الجَرِّ في الأفعال مطلقا، وأما سيبويه

(١) انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١٨.

(٢) ممن زادها الفارسي والصَّيْمَرِيُّ، وهو ظاهر كلام سيبويه. انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي ص ١٠٣، وارتشاف الضرب ٢/٨٣٥.

(٣) هذه الورقة تقدمت في المخطوط فبدل أن تكون هي الورقة السابعة صارت الثانية.




فقال في أول كتابه[1]: «وليس في الأفعال المضارِعة جَرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جَزمٌ». فأفهم كلامه هذا أمرين:

أحدهما الاعتذارُ عن تعذر ما قام مُوجِبُه.

الثاني تخصيصُ الاعتذار بالمضارِعة، لأنها محل المقتضِي دون عمومِ الأفعالِ، فالمُقابلُ لهذه الملاحظة الاعتذارُ أيضا عن امتناع الجزم في الأسماء التي لا تَنْصرِفُ لخصوصيَّةِ الشبه فيها، فيجبُ اعتبارُ حُكم الفعل وإعرابه فيها، إلا أنه قَيَّدَ في الأفعال ولم يُقَيِّدْ في الأسماء، فإما أن يكون تنبيها بأَحَدِ النَّظِيرَيْنِ علىٰ نَظيرِه، وإما أن يكون خَصَّ الأفعالَ المضارِعة لِقُوَّة الشَّبَهِ فيها، ولم يتحقق له فيما لا ينصرف من الشَّبَه ما تَحَقَّقَ في المضارِعة، فاعتذَرَ في الأسماء اعتذارا عامّا. وهذا البحثُ مما لا يفي بتفصيل مُجْمَلِه إلا المطولاتُ.

وأما اعتلالُ المتقدِّمِين من رؤساء الصَّنْعَةِ بأنَّ ارتفاعَ المُضارِعةِ إنما هو للوقوعِ، فقد سارَعَ المتأخرون إلىٰ الاعتراضِ عليهم فيه تَعَسُّفا، ورَأَوْا أنه وقع حيث لا يَصْلُحُ الاسمُ، وذلك بعد حروفِ التخصيصِ، وفي خبر «كاد»، وذلك كلُّه لا يَلْزَمُ؛ لِمَا أنَّ ذلك ثابت قبل دخول المانع، وزيادة الفارسي مع الوقوع غير مطردة بالفعل المقدم، إلا أن يقال إنه مقدم من تأخير، وذلك دعوىٰ.

قوله: «**إعراب الأسماء رفع**»[2].

أراد التقييدَ فحَذف الصِّفَةَ للعلم بها، وهو كثيرٌ، ويُمكنُ أن تكون اللام عَهْدِيَّةً، ومِنْ حَذْفُ الصفة قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]،

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) الجمل ص ٢.




والمرادُ: الناجِينَ مَعَكَ، أو من المؤمنين بكَ، وقد قيل إنه كان رَبِيبَه، وفي صحيح البخاري[1]: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم [٧ظ] فساء صباح المنذرين»، أراد قوم كفار، وهو في صَحِيحِ الحديثِ كثيرٌ، وكذلك قوله: «**وإعرابُ الأفعال رَفْعٌ**»[2]، يريد أيضًا المعربة.

قوله: «**تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين**»[3].

هذه خواصُّ الاسمِ التي تميز بها، وأَدْخَلَها في «باب الإعراب»، وليس موضعَها إلا بانضمامِها إلى الخفض.

والخفضُ: ما جَلَبَهُ عاملُ الخفضِ، ومُقْتَضِيه حرفُ جرٍّ أو إضافةٌ.

والتنوينُ: نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَلْحَقُ الاسمَ بعدَ كَمالِه تَفْصِلُه عما بعدَهُ. وأقسامُه خمسة:

تنوين تمكينٍ، كزيدٍ وعمرٍو.

وتنكيرٍ، كإيهٍ وصهٍ.

ومقابلةٍ كمسلمات؛ فالنون في جمْعِ المؤنث مقابِلَةٌ لها في جمع المذكر.

وعِوَضٍ مِنْ مَحذوفٍ، كقولهم: يَوْمَئِذٍ، وساعَتَئِذٍ، فحُذِفَتِ الجملةُ وعُوِّضَ منها التنوينُ. وكذلك التنوين في «كل» عِوَضٍ من الإضافة، قاله الفارسي.

وتنوينُ تَرَنُّمٍ، وهو مخصوصٌ بالقوافي والأسجاعِ.

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الصلاة/ باب ما يذكر في الفخذ، برقم: ٣٦٤) / ومسلم: (كتاب النكاح/ باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها؛ وفي الجهاد والسير باب غزوة خيبر، برقم: ١٣٦٥).

(٢) الجمل ص ٢.

(٣) الجمل ص ٢.



والأربعة الأقسامِ الأُوَلُ من التنوين مختصة بالاسم، وأما تنوين الترنُّمِ فمشترَكٌ، وفيه ألغز الزمخشري في أحاجيه بقوله: «أخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف، وليس إدخاله على الفعل من التحريف»[1]، أشار إلى ما ذكرناه، وهو إنما يَقعُ مكانَ حرفِ الإطلاق. ولأبي الإصبع[2] العدواني[3]:

ثُمَّ اسْأَلا جَارَتِي وَكَنَّتَها ❊ هَلْ كُنْتُ مِمَّنْ أَرِبْتُ أو قَذعَنْ[4]

ولِسُوَيْدِ بنِ كاهِلٍ[5]:

وإذا ما قلتُ ليلِي قَدْ مَضَى ❊ عَطَفَ الأَوَّلُ مَعْهُ فَرَجَعَنْ[6]

وفي مقدِّمةِ ابن بابشاذ[7] - رحمه الله -:

---

(١) المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري ص ٧٣.

(٢) كذا في المخطوط، والذي في كتب التراجم وأثبته محقق ديوانه أنه ذو الإصبع، لا أبو الإصبع. وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٩٧.

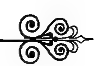
(٣) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٥٩، وانظر تخريجه هناك.

(٤) رواية البيت في الأغاني ٣/٦٨: «أراب أو خدعا»، وفي شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/٧٣٨: «أراب أو قذعا». ولم أجد روايته هذه في المقاصد الشافية، ولا في شرح العيني الصغير، ولا في خزانة الأدب، ولا في سر الصناعة

(٥) هو سُوَيْدُ بن أبي كاهل اليشكري، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام. ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/١٥٢، والشعر والشعراء ١/٤١١.

(٦) البيت من قصيدة له في المفضليات ص ١٩٠، والشعر والشعراء ١/٤١٢، وسمط اللآلي ١/٣١٣، والحماسة البصرية ١/٢٩٤، وانظر ديوانه ص ٥٤، وتخريجه في حواشي هذه المصادر، وفيها: «ليل» بدل «ليلي»، ولم أجد رواية الترنم هذه التي أتى بها المؤلف، والقصيدة كلها مقيدة الروي. وقد أنكر تنوين الترنم في الروي المقيد الزجاج والسيرافي مخالفين الأخفش في إثباته. ارتشاف الضرب ٢/٦٧١.

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان المصري، الشهير بابن بابشاذ، إمام في العربية مع فصاحة اللسان، كان تاجرا، ثم رحل إلى العراق فأخذ عن علمائه. من مؤلفاته شرح الجمل، =

يَـا صَـاحِ مَـا هَـاجَ الـدُّمُوعَ الـذُّرَّفَنْ(١)

مِــنْ طَلَــلٍ كَــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَــنْ(٢)

وَ:

يَــا أَبَتَــا عَلَّــكَ أَوْ عَسَــاكَنْ(٣)

وأما الألِفُ واللامُ فاستقريتُ من كلام النحويين أنها تكون لثمانية أنواع:

لتعريف الجِنْسِ، نحو: الرَّجُلُ خيرٌ من المرأة، والذَّهَبُ خيرٌ مِنَ الفِضةِ، يريدُ هذه الحقيقةُ خيرٌ من هذه الحقيقة، وهذه التي يسميها ابنُ سِينَا والحُكماءُ الألِفَ واللامَ الطَّبِيعِيَّةَ.

ولتعريف العَهْدِ، ولِلحُضورِ، نحو: هذا الرجلُ، وفي هذا الموضع نظَرٌ: هل المُقْتَضِي للحضور اسمُ الإشارةِ ـ وهو أَظْهَرُ ـ أو اللام؟

= وشرح النخبة. توفي سنة ٤٦٩هـ. بغية الوعاة ٢/١٦.
وانظر قوله في شرح المقدمة المُحْسِبَة له ص ١٨٦.

(١) مطلع أرجوزة للعجاج في ديوانه ص ٤٢١، وانظر الكتاب ٤/٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٥٣، والبسيط لابن أبي الربيع ١/١٧٧، وتخريجه موسعا في حواشيها.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه بتحقيق عزة حسن ص ٣٢١، وانظر الكتاب ٤/٢٠٧، وكتاب الشعر ١/١٣، وسر صناعة الإعراب ص ٥١٤، ووَهِمَ العباسي في معاهد التنصيص ١/١٤ فنسبه لرؤبة، وأورد قصيدة العجاج التي من ضمنها هذا البيت فجعلها لابنه، قلتُ: والبيت والقصيدة معا لا يوجدان في ديوان رؤبة الذي نشره وليم بن الورد.

(٣) البيت لرؤبة في الكتاب ٢/٣٧٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٦٤، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢، وفيها جميعا بلفظ: «عساكا»، ورواه سيبويه ٤/٢٠٧ والفارسي في كتاب الشعر ١/١٤ على رواية المؤلف هنا. والبيت في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١، ولم يرد في شرح ديوانه لعالم لغوي قديم. قال في الخزانة ٥/٣٦٨: «والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج، لا للعجاج». قلتُ: ولم أجده في ديوان العجاج تحقيق عزة حسن، وكذا بتحقيق عبد الحفيظ السطلي.




وللغَلَبَةِ، نحو: «النَّجْم» للثُّرَيَّا والسِّماكِ والدَّبَرانِ، ونحو: «الكِتاب» عند الفروعيين عَلَمٌ غالِبٌ علىٰ «المُدَوَّنَةِ»[1]، وعند النَّحْوِيِّينَ علىٰ الكِتابِ الجليل الذي وَضَعَهُ الإمامُ سيبويهِ، وعندَ أهلِ الحقائق: الكِتابُ العزيزُ الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١]، وهذا هو أَحْرَىٰ ما أُطْلِقَ عليه.

وتكون أيضًا موصولَةً، ولا تدخل إلا علىٰ أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعولِينَ، وفيها خلافٌ: هل هي حرفٌ، أو اسمٌ علىٰ ما سنذكرُه بعدُ. وقد دَخلَتْ علىٰ الفعل في [٨و] قولهم[2]: اليُجَدَّعُ[3]، واليُقَصَّعُ[4]، وهو شاذٌّ، وقال الشاعر[5]:

.... التُّرْضَىٰ حُكومَتُه

وزائدةً[6]، وهي الداخِلَةُ علىٰ الأعلام، وهو مَوْقُوفٌ علىٰ السَّماعِ، وكذلك

---

(١) أي مدونة سحنون.

(٢) تأخرت هذه الورقة في التجليد ووضعت ثامنة، والصواب أن تكون ثالثة في الترتيب.

(٣) هذه الكلمة وردت في بيت لذي الخِرَقِ الطُّهَوِي، وهو قوله:

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ✤ إلىٰ رَبِّهِ صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

انظر نوادر أبي زيد ص ٢٧٦، والمقاصد الشافية ١/٤٧، وخزانة الأدب ١/٣١، ٣٤.

(٤) كذا في الأصل، وكذا ورد أيضا في الموطن الثاني في ص، والذي في كتب النحو واللغة «اليتقصع» و«المتقصع»، وهو بعض قافية بيت لذي الخرق الطُّهَوِي أيضا من القصيدة التي سبق منها البيت آنف الذكر، يقول فيه:

فيُسْتَخْرَجَ اليَرْبُوعَ مِنْ نافِقَائِهِ ✤ ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليُتَقَصَّعُ

وانظر تخريجه في الحاشية السابقة.

(٥) بعض بيت الفرزدق، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩، وسفر السعادة ٢/٨٠١، وفرائد القلائد للعيني ١/١٨٢. ونص البيت:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكومَتُه ✤ ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

(٦) معطوف علىٰ قوله قبل: «وتكون أيضا موصولة».




في «الجَمَّاءِ الغَفِيرِ» ، بنص سيبويه[1].

ولإبقاءِ معنىٰ الصِّفَةِ ، نحو: الحارث ، والعباس ؛ لأنَّ أَصْلَ الاسمِ أن يكون صفةً ، مشتقَّةً ، مَقولًا علىٰ كل من وُجِدَتْ فيه الصفةُ ، لكنهم لمَّا استعملوه اسمًا خَصُّوهُ بمُسَمَّاه ، وآذَنُوا بِدخولِ اللام عليه أنه كان صفة في الأصل ، وإليه أشار رسول الله ﷺ بقوله: «أَحَبُّ الأَسْماءِ إلىٰ اللهِ عبدُ اللهِ وعَبْدُ الرَّحمنِ ، وأَصْدَقُها حارِثٌ وهَمَّامٌ»[2] ، ولذلك خَصَّ الحَرِيريُّ في «مقاماته» هذين الاسمين[3].

والثامنة التي للتعظيم ؛ نحو قولهم: أنتَ الرجُلُ ، والمرادُ: الكاملُ في الفَضيلَةِ والرُّجُولية.

وأما النعْتُ فهو تخصيصُ المَنعوتِ.

والتصغيرُ وَصْفٌ في المعنىٰ.

والمنادَىٰ مفعولٌ في المعنىٰ.

والأفعالُ لا تَتَخَصَّصُ ، ولا تُوصَف ، ولا تَكون مفعولةً.

وقوله: «**وتَنْفَرِدُ الأفعالُ بالجَزْمِ والتَّصَرُّفِ**»[4].

الجزم لغةً هو القَطْعُ ، ومنه جَزَمَ القاضي بكذا. وهو في اصطلاح النحويين:

---

(١) الكتاب ١/٣٧٥.

(٢) رواه أبو داود في السنن: (برقم: ٤٩٥٠) ، والبخاري في الأدب المفرد: (برقم: ٨١٤) ، والطبراني في الكبير: (برقم: ٩٤٩) ، وقد رواه الترمذي بدون ذكر: «وأصدقها حارث وهمام»: (برقم: ٢٨٣٣) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» ، وقد صححه الألباني في الصحيحة: (برقم: ٩٠٤).

(٣) انظر مقامات الحريري ص ١٣.

(٤) الجمل ص ٢.




قَطْعُ حركةٍ أو حرفٍ عن الفِعلِ بعامِلٍ.

والتَّصَرُّفُ: اختلافُ الصِّيَغِ لاختلافِ الأزمنة، نحو: ذَهَب، يَذْهَبُ، سَيَذهَبُ، اذْهَبْ، لا تَذهَبْ.

وعِلَّةُ اختصاص ما ذكرهُ بالأَسماء؛ أنَّ معانيها لا تُفيد إلا فيها. أما الخفضُ فلِمَا ذَكَرَهُ. وأمَّا التنوين فلِوُجوهٍ:

الأول: أنه دليلٌ على التَّمَكُّنِ والأَصالَةِ، والأفعالُ غيرُ مُتمكِّنة، فلا يَدخلها دليلُ التَّمكينِ.

الثاني: أنه إنَّما وَضْعُه على أنْ يكون علامَةً للتنكير فِيما مِن شأنه أنْ يَتَعَرَّفَ، والأفعالُ غيرُ قابلةٍ للتعريفِ، وقالَ السِّيرافِيُّ[1]: «إنما لم يَدخل التنوينُ الأفعالَ؛ لأنه إنما دخَلَ الأسماءَ فَرْقًا بين المنصرِّفِ وغيرِ المنصرِّفِ، وذلك مُتعَذِّرٌ في الأفعال»، وقال بعضهم: «لأنه مقابلٌ للألفِ واللامِ، فَلِتَعَذُّرِها تَعَذَّرَ، حَمْلا للنقيضِ على النقيضِ».

وأما الألفُ واللامُ فإنَّما امتنعَتْ من الفعل؛ لأنها إنما تدخلُ الاسمَ لِيَخْتَصَّ فتُفِيدُ الإخبارَ عنه، والفعلُ لا يُخْبَرُ عنه، فلا تَدخلُه الألفُ واللامُ التي هي دليلُ الإخبارِ، ومع هذا فهذه الألِفُ واللامُ لا يَتَعَذَّرُ دُخولُها على كثيرٍ من الأسماءِ كالمُبهمات، والمُضمَرات، والأسماءِ المُتَوَغِّلَة في شَبَه الحُروفِ، كـ«ما»،

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبانِ أبو سعيد السيرافي، إليه انتهت الرياسة في النحو واللغة والشعر والفقه، وكان حنفي المذهب، ولد بسِيرافَ قبل ٢٧٠هـ، وقرأ على أبي بكر بن مجاهد وابن دريد والسراج، من أشهر تلاميذه أبو حيان التوحيدي وابن خالويه، والجوهري صاحب الصحاح، مما دبجت يراعه: شرح كتاب سيبويه، وضرورة الشعر، وأخبار النحاة البصريين، مات ببغداد في ٣٦٨هـ. إنباه الرواة ١/٣٤٨، وبغية الوعاة ١/٤٨٨.

و«مَنْ» ، و«أينَ» .

وكذلك تنوينُ التمكين لا يدخلُ أيضًا علىٰ المَبْنِيَّاتِ ، ولا علىٰ ما لا ينصرف .

وكذلك النعتُ هو تخصيصٌ ، والتخصيصُ إنَّما يتعلقُ بالذات لا بأحْدَاثِها .

وأما النداءُ فَلِأَنَّ المُنادىٰ مفعولٌ في المعنىٰ ، [٨ظ] والفعلُ لا يكون مفعولا ، فلا يكون منادًىٰ .

ولمَّا لم يُوصَفِ الفِعلُ لَمْ يُصغَّرْ .

وقوله: «**وإنما لم تجزم الأسماء ؛ لأنها متمكنة**»(١) .

قال سيبويه رحمه الله ـ: «وليس في الأسماءِ جزمٌ ؛ لِتَمَكُّنِها ، ولِلَحاقِ التنوينِ ، فإذا ذَهبَ التنوينُ لم يجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركةِ»(٢) ، وفي هذ الكلام نظر ، لأنَّ ظاهرَه يقتضي أن التنوين أسبقُ ذهابًا ، إلا أنْ تَكونَ الواوُ واوَ «مع» ، فقوله: «لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة» ، يعني مَعَ ذهابِ الحركة ، ومعناه أنه لو دخلَ الجازمُ علىٰ الأسماءِ لَذَهبَ بالحركَةِ ، فإذا ذهبتِ الحركةُ تَبِعَها التنوينُ في الحذفِ ، إمَّا لأنه غَيْرُ كائنٍ إلا معَ الحركةِ وتابعٌ لها ، فلا يُوجَدُ إلا بمَتبوعِه . وإمَّا لالتقاء الساكنين ، وهو قليلٌ .

وقوله: «**فكانت تَخْتَلُّ**»(٣) .

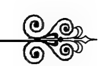
يعني لِذَهابِ الحركَةِ والتنوينِ ، فالحركةُ تدلُّ علىٰ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ ، والتنوينُ يَدُلُّ علىٰ التَّمَكُّنِ والأصالَةِ ، وذَهابُ شيئينِ يَدُلَّان علىٰ معانٍ

---

(١) الجمل ص ٢ .

(٢) الكتاب ١/١٤ .

(٣) الجمل ص ٢ .

في الاسمِ إِخْلالٌ بهِ. وعارضه الشَّلَوْبِينُ بالوقف، وهي معارضَةٌ باطلةٌ، إذ الوقف عارِضٌ، والجَزْمُ لَوْ كان إعرابًا في الأسماء لَمْ يَكُنْ عارضًا.

وعارَضَهُ بأنه لو دخلَ الجزمُ الأسماءَ لأفادَ معنى، فيكونُ هذا المعنى الحاصِلُ بدخُولِه خَلْفا من المعنى الذاهبِ منه، وهذه المُعارَضَةُ أيضًا غيرُ صحيحةٍ من جهة أنَّ الجازمَ لَوْ دخل على الاسم لم يُعْطِ معنًى زائداً على النَّفْيِ، فلَئِنْ أعطى هذا المعنى فقد أَذْهَبَ عَلَما على ثلاثة أشياءَ، فإذا تصور المعنى المراد من النفي ببعض أدواته ما عدا الجوازم نحو: «ما» و«ليس»، لم يَكنْ لِدُخولِ الجازِمِ معنًى، فلذلك رفضوه، لأنَّه لا يُقابَلُ ما جِيءَ به من المعنى الحادثِ بالجازِمِ ما حُذِفَ لأَجْلِهِ.

وفسر بعضُ شُيوخِنَا كلام سيبويهِ في تعليلِ الجزمِ بأن قال: إنَّما أرادَ به أنه إذا دخلَ الجازمُ على الأسماءِ كان نقيضَ الغَرَضِ، من حيث إنَّهُم إنَّما أَدْخَلوا التنوينَ لتَمَكُّنِها، فلو حَذفوهُ والحركةَ لَكانَ نَقْضًا لِمَقْصودِهم، ومضادًّا لِمَطْلوبِهم.

وعلَّلَ بعضُهُم بعِلَّةٍ معنوية، فقال: إنما لم يَدخلِ الجازمُ عليها لأنَّ النفيَ لا يَتعلَّقُ بالذواتِ، وإنما يَتعلقُ بمعاني الذواتِ، فلو دخَلَ الجازمُ على الأسماءِ، لَزِمَ نَفْيُ الذواتِ.

وقالَ بعضُهم: إنَّما امتنَعَ الجزمُ منَ الأسماءِ، لأنه لو دَخلها لَخَرجَتْ بهِ منَ الإعرابِ إلى البناءِ، وذلك لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحريكِها لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وحركَةُ التقاءِ الساكنينِ حركةُ بناءٍ، وما أَدَّى إلى خَروجِها عنِ الأصْلِ فهو مَرفوضٌ.

وقوله: «**ولَمْ تُخْفَضِ الأفعالُ**»(١).

---

(١) الجمل ص ٢٠.




يريد المضارِعة، كما قالَ سيبويه[1] - رحمه الله -. وللنَّحْوِيِّينَ في تعليلِ امتناعِ الخفضِ من الأفعال عِلَلٌ، فقال سيبويه: «إنَّ المجرورَ داخِلٌ في المُضافِ إليهِ، مُعاقِبٌ للتَّنْوِينِ، وليسَ ذلك في [٩و] هذه الأفعال»[2]، وبيّنه أبو الحسن فقال: «لأن المُضافَ إليه يَقومُ مَقامَ التنوينِ، فلوْ أضَافوا إلىٰ الفعلِ والفعلُ لا يَسْتغْنِي عن الفاعل، لكانَ قد قامَ شبهان قويَّانِ مقامَ شيءٍ واحدٍ ضعيفٍ، وهو التنوينُ، فلم [يبـ]ـلغ مِنْ قُوَّةِ التنوينِ - وهو واحدٌ - أنْ يَقومَ مقامَه اثنان».

وقيل لأنَّ الإضافة عَلَمُ الجر، [...][3] الجر عَلَمُها، فلمَّا لَمْ يُنَوَّنِ الفعلُ لَم يَدخلْه خفضٌ ولا إضافةٌ، مِن حيثُ كانتِ الإضافةُ من خاصية تُذْهِبُ التنوينَ، فلمَّا لم تُوجَدْ في الفعل خاصيةُ الإضافةِ لم تُوجَدِ الإضافَةُ».

وقال الأخفش[4]: «إن الأفعالَ أدلةٌ - يعني علىٰ الحَدَثِ والزمَنِ الذي هو مَدْلولُها - وليستِ الأدلَةُ بالشيء الذي يُدَلُّ عليه - يعني أن الدليل غير المدلول - و«زيدٌ» و«عمرو» هو الشيء بعينه، والإضافة إلىٰ المدلول لا إلىٰ الدليل»[5]، وهذا تعليلٌ ضعيفٌ مِنْ وُجوهٍ:

الأول قولُه: «وأما زيد وعمرو فهو الشيء بعينه»، وهو ممنوعٌ، بل هي أيضًا

---

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) الكتاب ١/١٤.

(٣) خرم في الأصل بقدر كلمة.

(٤) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، إمام في النحو والجدل، قرأ علىٰ سيبويه، من تلاميذه أبو حاتم السجستاني، له كتاب معاني القرآن، والأوسط في النحو، مات ٢١٠هـ، وقيل غير ذلك. انظر إنباه الرواة ٢/٣٦، وبغية الوعاة ١/٥٧٠. وفي البغية في طبعتيها معا «وقرأ علىٰ الكسائي»، والصواب: «وقرأ عليه الكسائي» كما في إنباه الرواة ٢/٣٧، ومخطوطة المجلس الإسلامي من البغية اللوحة ١١٥.

(٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٠٩.



أدِلَّةٌ علىٰ مَدلولاتِها ، كقَعَدَ ، وخَرَجَ ، وغيرِهما مِنْ أمثلَةِ الفِعْلِ .

وقوله: «وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه» ، لا يَحتاجُ إلىٰ تنبيه لِظُهورِه ، ولم يَقُلْ به أَحَدٌ .

وقوله: «وإنما يُضافُ إلىٰ الشيء بعينِه ، لا إلىٰ دليلِه» ، هو عينُ المطلوب ، فجَعَله عِلَّةً ، وتعليلُ أبي القاسِم حسنٌ ، من حيث كان الخفضُ لا يكون إلا بالإضافة .

والإضافةُ قِسمان: إضافةُ مِلْكٍ ، واستِحْقاقٍ ، وكلاهما في الأَفعالِ مُتَعَذِّرٌ .

❊ **فَإِن قلتَ:** قد يكونُ الخفضُ بحُروفِ الجر .

❁ **قلتُ:** هما أَخَوا لِبانٍ ، رَضَعا ثَدْيَ أمٍّ واحِدَةٍ[(١)] .

وقوله: «**ولا مَعْنَىٰ للإضافَةِ إلىٰ الأفعالِ ، لأنَّ الأفعالَ لا تَمْلِكُ شيئا ، ولا تَسْتَحِقُّه**»[(٢)] .

حَصَرَ أنواعَ الإضافةِ في المِلْكِيَّةِ ، والاستِحقاقِ ، وبَقِيَ عليه إضافةُ التَّخصيصِ ، والإضافةُ المجازِيَّةُ ، كقول الشاعر[(٣)]:

إذا كوكــبُ الخَرْقَــاءِ لاحَ بِسُــحْرَةٍ ❊ سُــهَيْلٌ أَضَــاعَتْ غَزْلَهَــا فــي القَرائِــبِ

وكقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: خُذْ طَرَفَكَ ، وهو كَثيرٌ .

والهاء في «تستحقه» عائدةٌ علىٰ «المِلْكِ»[(٤)] ، كأنه قال: لا تملك شيئًا ،

---

(١) مأخوذ من قول الأعشىٰ (ديوانه ص ٢٦١):

رَضِــيعَيْ لِبــانٍ ثَــدْيَ أُمٍّ تَحالَفَــا ❊ بِأَسْــحَمَ داجٍ عَــوْضُ لا نَتَفَــرَّقُ

(٢) الجمل ص ٢ .

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٦٤/٢ ، وخزانة الأدب ١١٢/٣ ، ولسان العرب (غرب) ٦٣٩/١ .

(٤) في الجمل ص ٢: «ولا معنىٰ للإضافة إلىٰ الأفعال ، لأنها لا تملك شيئا ، ولا تستحقه» .




ولا تستحق المِلْك، فعادت على المصدر المَدلولِ عليه بلفظ الفعل، كقولهم: «مَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له، ومَنْ صَدَقَ كان خيرًا له»[(١)]، يريدون: كان الكَذِبُ والصِّدقُ. وطَنَّ على أُذُني في حديث النبي ـ ﷺ ـ منه كثيرٌ.

وأما مَنْ أعاد الهاءَ على «الشيء» فقد أخطأ[(٢)]، لأنه إذا قال الأفعال لا تستحق شيئا فهي سالبة كاذبَةٌ، اللهم إلا أنْ يُقالَ إنَّ النكرةَ في سياق النفيِ لا تُحْمَلُ على العموم، فتَصِحُّ. والجمهورُ من الأُصولِيِّينَ على خلافه كما تَحَقَّقَ في فنّه[(٣)].

❊ فَإِن قِيلَ: قد جاءتْ إضافةُ أسماءِ الأزمنةِ إلى الأفعال الماضية والمضارعة كثيرًا، وكذلك «ذو» وَ«آية» في قولهم: [٩ظ] اذْهَبْ بذِي سلم[(٤)]، واذهبا بذِي تَسْلَمَانِ، واذهبوا بذي تَسْلَمُون، وقال الشاعر[(٥)]:

بِآيَـــةِ يُقْـــدِمُونَ الخَيْـــلَ شُـــعْثا

وقال[(٦)]:

---

(١) الكتاب ٢/٣٩١.

(٢) في حاشية الأصل: «وممن قال الهاء عائدة على الشيء ابن عصفور، حيث قال: الهاء من تستحقه على شيء، والمعنى لا تملك شيئًا كما يملكه الاسم في: غلام زيد، ولا تستحق شيئًا كما تستحقه الأسماء أيضًا في نحو: حصير المسجد». قلتُ: انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٥. وانظر رأي ابن أبي الربيع وشيخه الشلوبين في البسيط ١/١٨٥.

(٣) انظر المحصول للرازي ٢/٣٤٣، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب للرجراجي ٣/٩٥.

(٤) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: اذهب بذي تسلم. قال أبو حيان: (ومنها «ذو»، وتليها «تَسْلَم» مضارع سالم للمخاطب، تقول: اذهب بذي تسلم). ارتشاف الضرب ٤/١٨٣٥.

(٥) هو الأعشى كما في الكتاب ٣/١١٨، والخزانة ٦/٥١٢، وليس البيت في ديوانه الذي بتحقيق محمد محمد حسين. وعجز البيت:

كـــأنَّ علـــى سَـــنابِكِها مُـــدامَا

(٦) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ص ٣٢، وله في الكتاب ٢/٣٣٠. وتمام البيت: =




عَلَىٰ حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ علىٰ الصِّبَا

وقال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١٢١]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١١١]، وقد أفرد سيبويهِ لذلك بابا(١).

❁ قلتُ: هو بابٌ معروفٌ، [...](٢) في الكلامِ، وقالوا: إنَّ الإضافةَ فيه إلىٰ الاسمِ لا إلىٰ الفعلِ، والصحيحُ أنَّ المُعْتَبَر في هذه الصناعة الألفاظُ، والمضافُ إليه لفظا الفِعْلُ لا المصدرُ.

وقد استوفىٰ أبو القاسم المُشْتَرَكَ من الإعراب والمُخْتَصَّ، ولم يَذْكُر مواضعَه.

أما الرفعُ فهو عَلَمُ الفاعِلِ وما شُبِّهَ به، أو علىٰ المبتدأ وما شُبِّهَ به، علىٰ حسب الاختلاف المشهور أيهما الأصل، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه(٣) وأكثرُ البصريِّينَ أن المبتدأ هو الأصل، ووافق أبو القاسم(٤) والزمخشريُّ(٥) وغيرُهما المبرِّدَ(٦)، فقالوا بأَنَّ الفاعِلَ هو الأصلُ، وقد أبان أبو القاسم عن صريح مذهبه في ذلك في باب الابتداء(٧).

=

وقلـتُ: أَلَمَّـا أَصْـحُ والشَّـيْبُ وازعُ

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما يضاف إلىٰ الأفعال من الأسماء». الكتاب ٣/١١٧.

(٢) خرم في الأصل بقدر كلمة.

(٣) الكتاب ١/٢٣ ـ ٢٤، وهمع الهوامع ٢/٣.

(٤) البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٥٩.

(٥) المفصل ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٦) الذي يظهر من عبارة المبرد في المقتضب ٤/١٢٦ أنه موافق لسيبويه، قال: «فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنىٰ الابتداء التنبيهُ والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام».

(٧) الجمل ص ٣٦.




فهي إذا المبتدأُ، والفاعلُ، والمفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، واسمُ «كان» وأخواتها، واسمُ «ما» و«لا» و«لاتَ»، وخبرُ «إنَّ» وأخواتها، وخبرُ «لا» التي لنفي الجنس، والتابع لمرفوع.

والمنصوب: المفعولُ، وما شُبِّهَ به، فالمفعولاتُ خمسة: المفعولُ المطلَقُ، والمفعولُ به، والمفعولُ فيه، وهو ظرفُ الزمانِ والمكانِ، والمفعولُ معه، والمفعولُ من أجله، والحالُ، والتمييزُ، والمُسْتَثْنَىٰ المنصوبُ، وخبر «كان» وأخواتِها، وخبر «ما» وأخواتِها، واسمُ «إنَّ» وأخواتها، واسمُ «لا» التي لنفي الجنس علىٰ نَظَرٍ، والمنادىٰ المضافُ، والتوابعُ المنصوبةُ.

وأما الخفضُ فقد تقدَّمَ أنه بحرفِ جَرٍّ، أو إضافةٍ، أو بالتبعيَّةِ لِمخفوضٍ.

وأمَّا الفعلُ المضارعُ فيَرْتَفِعُ عند تَعَرِّي لفظِه مِنَ النَّواصِبِ والجوازِمِ، ويُنصَبُ إذا دخلَ عليه ناصبٌ، كما يُجزَمُ إذا دخل عليه أيضًا جازمٌ، أو كان تابعًا لشيء من ذلك. وقد تقدَّمَ موجِبُ إعرابِهِ ورفعِه. والمذاهبُ المأثورةُ فيه عن الكوفِيِّينَ[1] ضعيفَةٌ. ولم يُمَثِّلْ أبو القاسم في هذا الباب بشيء من أنواع الإعراب.

وتَلَقَّيْنَا عن شيوخنا من أهل الصناعة أنَّ الإعرابَ علىٰ أربعة أقسام:

ملفوظٌ به، وهو في الصحيح وما جرىٰ مجراه.

ومقدَّرٌ في المعتل غير الجاري ونحوه.

ومَنْوِيٌّ في المؤنث بالألف، نحو: حُبلىٰ.

ومُعْتَبَرٌ في المبنيات، نحو: «هذا» ونحوِه.

---

(١) انظر اختلافهم في ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/١٠٣، وأسرار العربية ص ٢٨.

باب معرفة علامات الإعراب

[١٠و] لمَّا ذَكَر الإعراب في الباب الأول، ومِنَ المعلوم أنَّ الإعراب لا بُدَّ له من علامات، وجبَ ذِكْرُها في هذا الباب. وقد تَقَدَّمَ أن أنواعَ الإعراب أربعةٌ، ولكل واحدٍ منها علامات.

وبدأ بالرفع؛ لأنه من حركات العُمَدِ، يستقِلُّ الكلامُ به ولا يستقلُّ دونَه، بدليل أن الجُمَلَ المُنعَقِدةَ المفيدةَ لا توجد إلا وفيها مرفوعٌ لفظًا أو تقديرًا. وبدأ من علامات الرفع بالضمة؛ لأنها حَركةٌ، وأصْلُ الإعراب بالحركات لا بالحروف، قال الجُزُوليُّ: «والحروفُ عندَ مَنْ يرىٰ الإعراب بها تَبَعٌ»[١]، وإنما كان أصل الإعراب بالحركات من وجهين:

أحدهما: أنَّ الحركاتِ عارضةٌ، والإعرابَ عارضٌ، فأرادوا أن يجعلوا العارض بالعارض قصدا للمناسبة.

الثاني: أنَّ الحروفَ قد تلتبس أنْ تَكونَ من أَنْفُسِ الكَلِمِ، والحركاتُ لا تلتبس، والإعرابُ بما لا يلتبس أَوْلَىٰ.

وهذه العلامات الأربعُ علىٰ قسمين: فمنها مُشتَرَكٌ، ومنها مُخْتَصٌّ.

فالمشتركُ: الضمةُ، والواوُ. أما الضَّمَّةُ فتَكونُ علامة الرفع في نوعين: الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة.

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٢٨.

وأمَّا الواوُ فمشتركَةٌ في الأسماء، خاصَّةً في الأسماء الستة علىٰ ظاهر كلامِ أبي القاسم(١) وجماعةٍ معه، وفي جمع المذكرِ السالمِ أو ما جرىٰ مجراه علىٰ ما سَنَذْكُرُ.

وأمَّا الألِفُ فعلامةُ رَفْعِ المثنىٰ من الأسماء.

وأما النونُ فمختصَّةٌ بالأمثلة الخمسة.

أمَّا الضمةُ علىٰ وجه التفصيل فتكونُ علامة الرفع في الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ في ثلاثة مواضع:

في الاسم المفرد الصحيح، انصرف أو لم ينصرف.

وفي جمع المؤنث السالم.

وتكون في الفعل المضارع لفظًا وتقديرًا إذا سَلِمَ منَ النواصب، والجوازم، ونونَيِ التوكيدِ، ونونِ جماعةِ النِّسوةِ، وضميرِ الواحِدةِ، وعلامتِها، وضميرِ الاثنينِ، وعلامتِهما، وضميرِ الجماعة، وعلامتِهم. فهو منصوب أو مجزوم مع مُقْتَضيات النصب والجزم، وفيه مع النونات الثلاثِ خلافٌ.

أما مع نونِ جماعةِ المؤنث ففيهِ خلافٌ في موضعين: الأول هل هو مُعرَبٌ أم مبنيٌّ؟ والثاني هلِ النونُ اسْمُ فاعِلِه أو حرفٌ دالٌّ علىٰ الجمع، والفاعلُ مُضْمَرٌ؟

فالجمهورُ من النحويين علىٰ أنه مَبنِيٌّ، وإنَّما وجبَ له البناءُ مع هذهِ النونِ لِشَبَهِهِ بالماضي بسكونِ لامِه، فَرُدَّ إلىٰ أصلِه، وكَرَّ الشَّبه اللفظيُّ علىٰ الشَّبه المعنوي، لأنَّ مُوجِبَ الإعرابِ فيه معنويٌّ، وموجبَ البناءِ حينئذٍ لفظيٌّ، فقدَّمُوا

---

(١) الجمل ص ٣.




اللفظيَّ على المعنويّ [١٠ظ] من حيث كانَ مَرْجوعًا إلى أصلِهِ.

والقائلون[1] بأنه مُعرَبٌ إبقاءً له على أصله الشَّبَهِيِّ، زعموا أنَّ شَبَهه بالماضي منعَهُ من ظُهورِ الإعرابِ فيه، فاتفقَ الفَريقانِ على أنَّ شَبَهَه بالماضي مِنْ جهةِ سُكونِ لامِه أثَّرَ في الإعراب أثرًا. واختلفُوا في تعيينِ هذا الأثرِ:

فقال الجُمهورُ: رجوعُه إلى أصلِ البناءِ.

وقال قومٌ: لم يُؤَثِّرْ فيه إلا عَدَمُ ظهورِ الإعرابِ كما ذكرناهُ، وكأَنَّ الإعرابَ الشَّبَهِيَّ صارَ في المضارعِ أصْلًا.

وليس إبطالُ مُقتضى شبَهِهِ الأول الموجِبِ للإعرابِ بِأَوْلَى مِنْ إبطال شَبَهِهِ بالماضِي لِسُكونِ اللامِ، إلا أنَّ علامةَ الإعرابِ فيه حينئذ لم تُظْهِرْها العربُ قطُّ، فادعاءُ أنه مُعرَبٌ بعلامةٍ غيرِ ظاهرةٍ لا دليلَ عليه، فكأَنَّهُ كقولنا إنَّهُ مُعرَبٌ بلا علامةِ إعرابٍ، وهذا غيرُ مُتَصَوَّرٍ، مع أَنَّ حرفَ الإعرابِ القابِلَ له موجودٌ، فالأشبَهُ ما ذهبَ إليه الجُمهورُ.

وأما مع نونَيِ التوكيدِ ففيه اضطرابٌ، فجمهورُ النحويين على أنه مَبْنِيٌّ معهُمَا، وذهب قومٌ إلى أنَّه مُعرَبٌ مطلقًا[2]، ومنهم من رأى أنه معرب مع ضمير الاثنين والجماعة، وعلى ذلك المُحَقِّقونَ[3]، وقد ذكر سيبويهِ في باب أحوالِ الحروف التي قبل النون الثقيلة والخفيفة ما يدلُّ على أَنَّهُ مُعرَبٌ مع فعل الجميعِ، قال ـ رحمه الله ـ «وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعًا ثم أدخلتَ فيه النون الثقيلة أو الخفيفة،

---

(١) منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة. ارتشاف الضرب ٢/٦٧٤ وَ٨٣٥.

(٢) من القائلين به ابن الدهان. انظر النهاية في شرح الكفاية ١/٢٣٠.

(٣) انظر المقاصد الشافية لأبي إسحاق الشاطبي ١/١٠٧.

حَذَفْتَ نونَ الرفعِ ، وذلك قولُكَ: لَتَفْعَلُنَّ ؛ لأنه قد اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً»[1]. فهذا نصٌّ علىٰ أن نون الرفع إنما حُذِفت استثقالا ، لا أنه مبني ، إذ لو كان مَبينا لكان الموجِبُ لِحَذْفِها البناءَ لا الاستثقالَ.

وأما الفارسي فاختلف فيه قوله ، ففي الإيضاح[2] وغيره ما يقتضي أنه مَبْنِيٌّ ، وذهب في الأغفال[3] وغيرِه مِنْ كُتُبِه الجليلة إلىٰ أنه مُعْرَبٌ. وعلىٰ ذلك عَوَّلَ أبو الحسن بن الباذِشِ[4] وغيرُه من متأخِّرِي المُحَقِّقِينَ ، مع ضمير الاثنين والجماعة ، ففَرَّقَ بينَ أنْ تَدْخُلَ النونُ بعد ضميرِ الفاعلِ أو قبلَه ، فإذا اتصلَتْ به بعدَهُ لم يُبْنَ الفعلُ مَعها بناءَ «خمسةَ عَشَر» ؛ لأن ثلاثةَ أشياءَ لا تَكُونُ شيئا واحدا ، فحذفوا النون استثقالاً لِئَلَّا يكون الفعلُ وضميرُ الفاعلِ والنونُ وهي ثلاثةُ أشياءَ كشيءٍ واحد ، ألا ترىٰ أنَّ الفاعِلَ جزءٌ مِنَ الفِعْلِ في المعنىٰ بدليل مجيئه قبلَ علامَةِ رفعِ الفِعلِ ، وتسكينِ لامِ الكلمةِ لَهُ ، ولَمْ يفعلوا ذلكَ في المفردِ ، أو لا يَمْتَنِعُ تقديرُ الفاعلِ مُنْفَصلاً.

❊ **فَإن قلتَ**: قد قالوا: لا رجلَ ظريفَ عندَكَ ، وبنوا الصفةَ مع «لا» ومعمولِها ، فقد جعلوا ثلاثةَ أشياءَ كشيءٍ واحدٍ.

۞ **قلتُ**: الصفةُ هي المَوصوفُ في الحقيقة ، فكأنَّ الصفةَ والموصوفَ معًا

---

(١) الكتاب ٣/٥١٩.

(٢) الإيضاح ص ٣٢٤.

(٣) لم أهتد إليه في الأغفال ، وقد بحثت في التكملة والبغداديات والمسائل المنثورة والمسائل البصريات فلم أقع علىٰ شيء.

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، الشهير بابن الباذش ، إمام في العربية ، مشارك في الحديث ، عالم بأسماء رجاله. ولد عام ٤٤٤هـ وتوفي في ٥٢٨هـ بغرناطة. بغية الوعاة ٢/١٣٧.




مُعادِلان [١١و] لِكَلِمةٍ، فجعلوا شيئَيْنِ كشيءٍ واحدٍ، وذلك غيرُ نَكيرٍ.

وإنما سَقَطَتْ هذه النونُ لاجتماعِ النوناتِ عند القائلينَ بإعرابه، كما سقَطَتْ في قولِه: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِّ﴾ [الحجر: ٥٤][1]، حيث اجتمعَتْ مع نونِ الوقايَةِ على ما فيهِ مِنْ خِلافٍ، لأن المتأخرينَ قد اختلفُوا في المحذوفَةِ: هل هي نونُ الوقايةِ أو نونُ الرفعِ؟ فذهب الأَكْثَرُ أَنَّ المحذوفَ نونُ الوقايةِ[2]، وحَملَ الشَّلَوْبينُ على سيبويهِ[3] أن المحذوفَ نونُ الرفعِ، وهو الذي نصَّ عليهِ الفارسِيُّ في الحُجَّةِ[4] وغيرها، والأولُ أَصَحُّ؛ لأنَّ ذهابَ علامةِ الإعرابِ مُسْتَضْعَفٌ.

وقوله[5]:

وقَــدْ بَــدَا هَنْــكِ مِــنَ المِئْــزَرِ

= شاذٌّ، وكذلك قولُهم: هذه يَد دَّاود في الإدغام، وزعَمَ الشَّلَوْبِينُ أن كلام سيبويه نص في حذف نونِ الرفعِ، قال سيبويه[6]: «وقد حذفوها فيما هو أشد مِنْ

---

(١) قرأها نافع «تُبشِّرونِ» بالكسر مع التخفيف، وقرأها ابن كثير بالكسر مع التشديد، وقرأ الباقون بفتح النون. السبعة ص ٣٦٨. وانظر اختلافهم في توجيه ذلك في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/٣٤٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٦/٤٨٥.

(٢) وهو قول المبرد. ارتشاف الضرب ٢/٩٢٦، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.

(٣) الكتاب ٣/٥١٩، وانظر كذلك التسهيل ص ٢٥، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.

(٤) كذا، والذي في الحجة ٣/٣٥٤: «وحذف النون الثانية؛ لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع».

(٥) عجز بيت صدره:

رُحْــتِ وفــي رِجْليــكِ عُقَّالَــةٌ

وقد اختلف في قائله فنسب للفرزدق في أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٥، وليس في ديوانه (باعتناء علي فاعور)، ونسب للأقيشر الأسدي في خزانة الأدب ٤/٤٨٤، وأثبته له صانع ديوانه (ص ٧٧) دون ذكر اختلاف في نسبة الشعر. وفي حواشي الكتب المذكورة مزيد تفصيل.

(٦) الكتاب ٣/٥١٩.

ذا، بَلَغَنَا أنَّ بعضَ القُراءِ قرأَ ﴿أَتُحَاجُّونِى﴾ [الأنعام: ٨٠][(١)]، وليسَ عندي بنَصٍّ قاطعٍ، لاحتمالِ أن يكونَ الضميرُ عائدا علىٰ النون بما هي نونٌ، لا علىٰ نونِ الرفعِ، كقوله[(٢)]:

وكُــلُّ أُنــاسٍ قــارَبُوا قَيْــدَ فَحْلِهِــمْ ✤ ونَحْــنُ خَلَعْنَــا قَيْــدَهُ، فَهْــوُ ســارِبُ

أراد: «قيد فَحْلِنا»، فرَدَّ الضميرَ علىٰ «فَحْلِهِمْ» في اللفظ، وهو في المعنىٰ عائد علىٰ فَحْلِهِ لا علىٰ فَحْلِهم، لأنه معنىٰ البيت.

وإنما عول الجمهورُ علىٰ بنائه إذا اتصلتْ به نونا التوكيد؛ لأنه لَوْ أُعْرِبَ ما قَبْلَ النونِ، لالتبسَ مَنْ هو لَهُ، لأنَّ حركةَ لامِهِ هي المبينةُ، ولو أُعْرِبَ علىٰ النونِ لكان إعرابًا علىٰ ما أشبهَ التنوينَ، ويُحذَف وَقْتا ما، فامتَنَع الإعرابُ فيه لِتَعَذُّرِ محلِّه.

وأما مع ضمير الاثنين وعلامتهما وباقي الضمائرِ والعلامات، فهو مُعرَبٌ بالحرف الذي هو النونُ. وإنَّما قُلنا مع ضميرِ الاثنين وعلامتِهِما بناء علىٰ المذهبِ الصحيحِ في هذه العلامات، وذلك أنَّهُ لا يخلو أنْ يتقدَّمَ الفعلُ أو يتأخَّرَ، فإنْ تقدَّم ففيه خلافٌ، والصحيحُ أنها علاماتٌ لا ضمائرُ، وإلا لكان إضمارًا قبْلَ الذِّكْرِ، وهو عندنا ممتنع. وإنْ تأخر ففيه أيضًا خلاف، والصحيح أنها ضمائر، فيَتَحَصَّلُ في الألِف والواو والياء في «يفعلانِ» و«يفعلونَ» و«تَفعلِينَ» ثلاثة مذاهب:

فقيل[(٣)] إنها ضمائر مطلقًا.

---

(١) قرأها بالتخفيف نافع وابن عامر، وقرأها الباقون بالتشديد. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٦١.

(٢) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في تهذيب اللغة ٤١٤/١٢، والتنبيه والإيضاح لابن بري ٩٤/١.

(٣) وهو مذهب الجمهور. التذييل والتكميل ١٤٠/٢.

وقيل[1] علامات مطلقًا، والفاعل مضمر.

والثالث الفرقُ بينَ أنْ تتقَدَّمَ فتكون علامات، أو تتأخرَ فتكون ضميرًا.

والخلاف في ياء تفعلين مشهور بين البصريين: فذهب إمامُهم[2] إلىٰ أنها اسم فاعله دالة علىٰ التأنيث بالكسرة التي قبلها، وذهب الأخفش[3] إلىٰ أنها حرفٌ، والفاعلُ مضمَرٌ. فعوَّلَ سيبويهِ علىٰ أمرين:

الأول أنها لو كانت علامَةَ التأنيثِ لَثبتَتْ [١١ظ] عندَ لُحوقِ علامة التثنيةِ والجمعِ، فكان الواجبُ أنْ يُقال: الهندانِ تَفْعَلَيَانِ، كالتاء في الماضي إذا قلتَ: قامَتا، ولمَّا حُذِفتْ دَلَّ علىٰ أنها حَرْفٌ، وهذا مما عَوَّل عليه الفارسِيُّ[4] - رحمه الله -.

قال المُبَرِّدُ: «إنَّما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين»، وهو غَلَطٌ، وإلا لَحَرَّكْتَ الثانيَ، قياس مثال علىٰ أمثلة. ولمَّا كان الفاعلُ في الأمثلة الأربعةِ الحرفُ، رُدَّ المختلف فيه إلىٰ المتفقِ عليه. وأما الأخفشُ فقاس خطاب المؤنث علىٰ خطاب المذكر، ولمَّا كانَ الفاعلُ في خطابِ المذكر مضمرًا، كان في المؤنثِ مثله. وعلىٰ كل حالٍ، فهذه الأمثلةُ الخمسةُ معربةٌ بالحرف.

وقد قال الفارسيُّ[5] إنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعرابٍ فيها؛ لأنَّ حرفَ اللام

---

(١) هو قول المازني. التذييل والتكميل ٢/١٤٠.

(٢) الكتاب ١/٢٠.

(٣) التذييل والتكميل ٢/١٤٢، ورصف المباني ص ٥٠٦.

(٤) قال ابن أبي الربيع في الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٢/٢٥٥: «ويظهر من كلام أبي علي في هذا الموضع أن مذهبَه مذهبُ أبي الحسن، ونص في باب التأنيث علىٰ أن علامة التأنيث الألف والتاء، وأبطل أن يكون غيرهما علامة للتأنيث».

(٥) المسائل العسكريات ص ١٦٧.

إن كان اللامُ فهو باطلٌ ، وإلا لَمَا تَحركَتْ تابعةً للضمائر ، وإنْ كان الألفُ والواوُ فكذلك ؛ لأنها علامة الفاعلِ ، وإعرابُ كلمة لا يكون في أخرىٰ ، وإن كان النون فكذلك ، وإلا لَمَا حذفتَ الناصب والجازم.

وهاهنا مسألة حسنة ، استوفاها الفارسي في «العسكريات»[(١)] ، وهي الفعل المضارع إذا وقع موقع فعل الأمر فهل هو معرب أم مبني؟ فيه خلاف:

فقال أبو عثمان المازني: هو مبني ؛ لوقوعه موقع المبني وذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣٣].

والجماعةُ علىٰ أنه معربٌ اعتبارًا بلفظه لا بمعناه. وهؤلاءِ منهم مَنْ حَمَلَهُ علىٰ أنه خبرٌ عن الحُكْمِ ، والتقدير: قل لهم أقيموا يَجِبْ عليهم ، فتكون إخبارًا عن الوجوبِ لا عن حصولِ الفِعْلِ ، وإلا لَمَا وُجِدَ أحدٌ إلا مطيعًا ، لأن من شأن خبر الصادق أنْ يقعَ علىٰ وَفْقِ المُخْبَرِ ، و«يقيموا» علىٰ هذا القول مجزومٌ بالأول. ومنهم من حملَهُ علىٰ حذفِ الشرطِ ، والجازمُ حينئذ الشرطُ المقدَّرُ.

وقوله: «**والواو علامة الرفع في خمسة أسماء**»[(٢)].

النظر في هذه الأسماء في مواضعَ: في إعرابِها ، وعددِها ، ولغاتِها ، وأوزانِها.

أما إعرابُها ، فتفصيلُه أنها لا تخلو أنْ تُستَعْمَل مضافةً ، أو غيرَ مضافةٍ. فإنِ استُعمِلَتْ غيرَ مضافة فلاماتُها محذوفةٌ حَذفا علىٰ غير قياسٍ ، وانتقلَ الإعرابُ من لامِ الكلمةِ إلىٰ عينِها. وإنما قُلْنَا علىٰ غير قياس ؛ لأنَّ موجباتِ الحذفِ لم يُوجَدْ منها شيءٌ ، فتقولُ: هذا أخٌ ، ورأيتُ أخًا ، ومررتُ بأخٍ ، فالإعراب الكائنُ

---

(١) المسائل العسكريات ص ٩١.

(٢) الجمل ص ٣.

الآنَ على «الخاءِ» هو الذي كان على الواو، فلمَّا حُذِفتِ الواوُ واعتزموا على رَفْضِها، نقلوا إعرابَها إلى ما قَبْلَها.

وإنْ أُضيفَتْ، فلا يخلو أنْ تُضافَ إلى المتكلمِ، أو إلى غيرِه؛ مِنْ مُخاطَب أو غائب. فإن أضيفتْ إلى المتكلم، نحو: أخِي وأبِي، ففيها ثلاثةُ مذاهِبَ:

فقيل إنها معربةٌ بالحركات [١٢و] تقديرًا، فإذا قلتَ: هذا أخي، فالأصل: أخٌ لِي، أضافَهُ المتكلِّمُ إلى نفسه، فغَيَّرَ إعرابَه بأنْ حَذَفَ التنوينَ للإضافةِ، واللامَ للاتصال.

وقيل إنها مَبْنِيَّةٌ لمَّا لم تَتَغَيَّرْ.

وقيل لا معربةٌ ولا مبنيةٌ، ولها حُكْمٌ بينَ الحُكْمَيْنِ، وهو الباب في المضاف إلى «ياء» النفس مطلقًا عند ابن جني.

والصحيح أنها معربةٌ، لأنَّ موجباتِ البناء منضبطةٌ، ولا واحدَ منها قائمٌ، وعَدَمُ التغيُّرِ لفظًا لا يُوجِبُ البناءَ، بدليلِ المقصوراتِ والمصادرِ اللازمةِ للنصبِ، نحو: «سَقْيًا»، و«رَعْيا» وغير ذلك.

وأما إن أضيفت إلى غير المتكلم ففيها مذاهب:

فالذي تحقق عن سيبويه[1] أنَّهَا معربةٌ بالحركاتِ المقدَّراتِ على اللاماتِ، وحركاتُ العَينات فيها تابِعَةٌ لحركةِ اللاماتِ في حال الرفعِ والخفضِ، وأما في حال النصب فليس فيها إلا القلبُ فقط، وجُعِلَ الإتباعُ فيها كالعِوَضِ مِنْ حذفِ اللامات. فإذا قلت: هذا أَخُوكَ، فالأصلُ: أَخَوُك ـ بفتح الخاء وضم الواو ـ ثم

(١) الكتاب ٤١٢/٣، وهمع الهوامع ١٢٤/١.

ضموا الخاء إتباعًا للواو ، فقالوا أَخُوُك ـ بضمتين ـ ثم استُثْقِلَتِ الضمةُ على الواوِ فحُذِفتْ ، فقالوا: «أَخوكَ» . وإذا قلتَ: مررت بأخيك ، فأصله: بأَخَوِك ـ بفتح الخاء وكسر الواو ـ ثم كَسَروا الخاءَ إتباعًا ، ثم استُثْقِلَتِ الكسرةُ تحت الواوِ فأُزِيلَتْ ، فوقعتْ واوٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ ، فأبدلوها ياءً على حَدِّ «ميزان» و«ميعادٍ» ، والإتباعُ فيها على حده[1] في قولهم: «امرُؤٌ» و«ابنُمٌ» ، وغير ذلك .

والمذهب الثاني أنها معربَةٌ بالحركاتِ التي قبلَ حروفِ العلةِ ، وحروفُ العلةِ إشباعٌ[2] .

والثالث أنها معربةٌ بالحركات التي قبلُ ، وبالحروفِ معًا[3] .

والرابع أنها معربةٌ بالانقلاب[4] .

والخامس أنها معربة بهذهِ الحروفِ نفسِها ، وحمَلَهُ الصيمريُّ[5] وغيرُه علي سيبويهِ ، وهو ظاهرُ كلامِ الزمخشريِّ[6] والفارسيِّ[7] .

والسادس أنها بنفسها إعراب[8] .

---

(١) رسمت في المخطوط بنقطتين فوق الهاء .

(٢) وهو قول المازني والزجاج . ارتشاف الضرب ٢/٨٣٧ .

(٣) وهو قول الكسائي والفراء . ارتشاف الضرب ٢/٨٣٨ .

(٤) وهو قول الجرمي وهشام في أحد قوليه . ارتشاف الضرب ٢/٨٣٨ .

(٥) الذي قاله الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٨٥: «واعلم أن الواو والألف والياء التي تغيَّرُ هذه الأسماء بهن لسنَ إعرابا ، وإنما الإعراب مقدَّرٌ في هذه الحروف» .

(٦) المفصل ص ٤١ .

(٧) المسائل البغداديات ص ٥٣٩ .

(٨) وهو قول قطرب والزيادي والزجاجي وغيرهم . ارتشاف الضرب ٢/٨٣٧ .

والسابع أنها دلائل إعراب(١).

والقول بالإشباع ضعيف من وجهين:

الأول: أن محله الشعر، كقوله(٢):

... ... أَدْنُــو فَــأَنْظُورُ

الثاني: أن منها «ذو»، فيلزمُ بقاءُ الاسم المتمكنِ على حرفينِ، أحدُهما حرفُ عِلَّةٍ، واعتذر الزمخشريُّ في الأحاجي(٣) عن هذا الوجه بأن لامه لَمَّا أُقِرَّتْ واوا في الرفع، وألفًا في النصب، وياءً في الجر = جرىٰ مجرىٰ «يَدٍ» و«دَمٍ».

وأما ادعاءُ أنها معربةٌ بالحركات والحروفِ، فباطِلٌ من وجهينِ:

الأول أنها لو كانت كذلك لَافْتَقَرَتْ إلىٰ عامِلَيْنِ، وأحدُ الإعرابينِ يُبَيِّنُ بعاملِه حُكْمَ الكلمة في الفاعليَّة والمفعوليَّة، فلا معنىٰ للثاني.

ولأنَّ الإعرابَ لا يكون حَشْوا.

[١٢ظ] وأما القول بأنها معربةٌ بالانقلابِ، فضعيفٌ لوجهين:

الأول أن فيه مخالفةً للأصل.

---

(١) وهو قول الأخفش. ارتشاف الضرب ٨٣٨/٢، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

(٢) هذا بعض بيت لإبراهيم بن هرمة، وتمامه:

وأَنَّنِي حَيْثُمـا يَثْنِـي الهَـوَىٰ بَصَـرِي ❊ مِـنْ حَيْثُمَـا سَـلَكُوا أَدْنُـو فـأَنْظُورُ

نسب إليه في شرح القصائد السبع للزوزني ص ٤٠٠، وورد في شعره الذي جمعه محمد نفاع وحسين عطوان (القسم المختلط) ص ٢٣٩، وانظر تخريجه هناك ص ٢٨٠. وفي ديوانه الذي جمعه محمد جبار المعيبد، ص ١١٦ ـ ١١٧، وتخريجه هناك.

(٣) المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٣٥.




الثاني أنه يَلزَمُ أن تكونَ في حال الرفعِ مبنية إذْ لَمْ تنقلِبْ عن شيء.

ودعوىٰ نقل الحركة فاسدٌ؛ لأنَّ بابَهُ الوقفُ، وأن يكونَ فيه إلىٰ ساكِنٍ.

وأما لغاتها فتفصيله أن «الأخ» و«الأب» فيه لغات:

أَشْهَرُها ما بُنِيَ عليه أَكثَرُ الكلامِ.

والثانية أنْ يَكونَا مقصورَيْنِ، حكاه هشامٌ[1]، وعليه قولُ العربِ[2]:

إنَّ أبَاهَــــا وأَبَــــا أبَاهــــا

قَــدْ بَلَغَــا فــي المَجْــدِ غايَتَاهَــا

ومنه قولهم: «مُكْرَهٌ أَخاكَ لا بَطَلٌ»[3].

والثالثة أن يكونا من باب «يَدٍ».

وحكىٰ الزُّبَيْدِيُّ في زيادَتِه علىٰ البارع عن ابنِ الكلبِيِّ في «الأخ» لغة رابعة تختص بها، وهي التَّشْدِيدُ، وأن يكون من باب «فَخٍّ»[4].

---

(١) وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير صاحب الكسائي، له كتاب الحدود في العربية، وكتاب المختصر في النحو، توفي عام ٢٠٩هـ. معجم الأدباء ٢٧٨٢/٦.
نسب هذا القول بقصر الأب للفراء في التذييل والتكميل ١٦٥/١، ثم قال: «وأما قصر أخ فزعم الفراء أن قصر أخ لم يسمعه كما سمعه في أب، وأجاز ذلك هشام».

(٢) ينسبان لأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه ص ٤٥٠، ولرؤبة بن العجاج، ولم أجدهما في ديوانه، وانظر سر صناعة الإعراب ص ٧٠٥ ففي هامشه مزيد تفصيل.

(٣) من أمثال العرب، وجاء بلفظ «أخوك» بدل «أخاك» في الأمثال للضبي ص ١١٢، وكتاب الأمثال المنسوب لزيد بن رفاعة الهاشمي ص ٢٤٧، والمستقصي ٣٤٧/٢، ومجمع الأمثال ٣١٨/١، وغيرها، وورد علىٰ رواية النحويين في أمالي السهيلي ص ١١٤، والبسيط ١٩٠/١.

(٤) نقله عنه الشلوبين في التوطئة ص ١٢٥.




وأما حموك ففيه لغاتٌ سِتٌّ:

الأولىٰ أن يكون كـ«الأخ» و«الأب»، فتقول: هذا حَموكَ، ورأيت حماكَ، ومررت بحميك.

والثانية أن يكون كـ«يَدٍ».

والثالثة أن يكون كـ«دَلْوٍ».

والرابعة أن يكون كـ«خَبْءٍ» مهموزًا.

والخامسة أنْ يكون مقصورًا كـ«عصا».

والسادسة أن يكون من باب «رَشَإٍ».

وأما «فم» ففيه لغات(١): فَم، وفُم، وفِم، بإدارة الحركات الثلاث علىٰ فائِهِ، وتشديدِ الميمِ وتخفيفِها مع كل لغة، وأكثرُ مَجيءِ التشديد في الشِّعْرِ، وفي بعضها ما هو محمولٌ علىٰ أنه ضرورةٌ.

وأما أوزانها فهي في ذلك مختلفة. أما «فُوكَ» فوزنه «فَعْلٌ»، وذهبَ الفراءُ(٢) إلىٰ أنه «فُعْل» بضم الفاء، والصحيح أنه «فَعْلٌ» بفتح الفاء، وحُرِّكَتْ الفاءُ بالضم إتباعًا. ولك في تثنيته ثلاثة أوجه: فَمَانِ، وفَمَيانِ، وفَمَوانِ. وفي الجمع: أَفْمام، وأَفْواه. ولامُه المحذوفةُ هاءٌ، بدليل الجمع. وإفرادُه مشروطٌ بتعويضِ عَيْنِه ميمًا، ولا تُعَوَّضُ إلا في حال الإفرادِ، والتعويضُ في حال الإضافةِ قليلٌ، والوجْهُ عَدَمُه، وكذلك وقع في كلام الفصحاء، وفي حديث النبي ﷺ:

(١) انظر في لغاته التذييل والتكميل ١/١٦٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/١٥٩.




«أَفْضَلُ الأعمالِ أن لَّا يزالَ فوكَ رطبًا مِنْ ذِكْرِ الله»(١). وفي حديثٍ طويلٍ عن عائشةَ: «في فيه الكَثْكَثُ، في فيه الكَثْكَثُ». ذكره قاسمٌ(٢) في دَلائِلِه(٣)، والكَثْكَثُ: الحجارةُ. وفي كلام الحريري: «فوَضَعَهُ في فَمِه، وقَرَنَه بِتَوْأَمِه»(٤). وهو شاذ قليل، نظيرُه من كلام النبي ﷺ في صحيح البخاري(٥) من حديث البراءِ لَمَّا خرجَ النبيُّ - ﷺ - وأبو بكر، والمشركون يَطْلُبُونَهما، قالت أسماء(٦): «وقَدْ جَعَلْتُ لِرسولِ اللهِ - ﷺ - إداوَةً علىٰ فَمِهَا خِرْقَةٌ». وفي الموطأ(٧) بعد حديث كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك، قال مالك: «لا بأسَ بهِ، إلا أَنْ يُرَىٰ في فَمِها نَجاسَةٌ»(٨)، هكذا

---

(١) رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٧٦٨٠)، والترمذي في سننه: (برقم: ٣٣٧٥) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وابن ماجة في سننه: (برقم: ٣٧٩٣)، وابن حبان في صحيحه: (برقم: ٨١٤)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ١٨٢٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، كلهم رووه من حديث عبد الله بن بسر، ولفظه: «لسانك» بدل «فوك». وقد ورد من حديث معاذ أيضا: أخرجه ابن حبان في صحيحه: (برقم: ٨١٨). وحديث عبد الله بن بسر صححه ابن رجب كما في زياداته علىٰ الأربعين النووية، انظر جامع العلوم والحكم له: (١٢٨١/٣)، وصححه الألباني في تخريج الكلم الطيب: (ص: ٦٠).

(٢) هو أبو محمد القاسم بن ثابت بن حزم العَوْفِي السَّرَقُسْطِيُّ، الفقيه المحدث النحوي اللغوي الورع. توفي عام ٣٠٢هـ. بغية الوعاة ٢٤٣/٢.

(٣) كتاب الدلائل في غريب الحديث ١١٣٣/٣، (طبعة العبيكان)، ولفظه عنده: «الكثكث في فيه» مرتين. وانظر تخريج الحديث هناك. ولقد سقط هذا الحديث مع غيره من كتاب الدلائل علىٰ معاني الحديث بالشاهد والمثل لثابت السرقسطي، طبعة الرابطة المحمدية، تحقيق الدكتور محمد حامد الحاج خلف.

(٤) مقامات الحريري ص ٣٣.

(٥) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي/ باب مناقب المهاجرين وفضلهم، برقم: ٣٤٥٢، وأحمد في المسند: (برقم: ٣)، وابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ٣٦٦١٠)، وأبو يعلىٰ في المسند (برقم: ١١٦)، وغيرهم.

(٦) القائل هو أبو بكر لا أسماء ﵄.

(٧) الموطأ، كتاب الطهارة، الطهور للوضوء، ١٦٥/١.

(٨) والكلام هنا عن الهرة.

روايتنا فيه، وقد روي على الأصل، وقد قال الشاعر[1]: [١٣و]

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ

وأما (ذو) ففيها خلافٌ في موضعين: الأول: هل هو مُتَحركُ العين أو ساكنُها؟ الثاني: هل لامُه واوٌ من باب الحُوَّةِ والقُوَّةِ، أو ياءٌ؟ فمذهب المحققين أنه «فَعَلٌ» متحرك العين، وقال الخليلُ[2] وزنُه «فَعْلٌ» بسكون العين، والدليلُ على أنَّ عينَه متحركةٌ ظهورُ الحركة فيهِ، في قولهم: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٧]، فأعلّ لام الاسمِ بالقلبِ لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ولم يعلّ العينَ التي هي الواوُ بالقلب والإدغامِ لِتَحَرُّكِ الواوِ. وثمرةُ الخلاف حالَ التسمية بها، فتقول على مذهب سيبويه: «ذَوَي»، وعلى مذهب الخليل: «ذَوٌّ».

وأما «ذا» التي للإشارة فوزنها «فَعْلٌ» على الأصحِّ، وأصلُها: ذَيٌّ، فحذفت لامه، ثم كرهوا أن تشبه «كَيْ»، ثم قلبوا الياء ألفًا، وجعلوا هذا القلبَ فيه كالتحريكِ في «دمٍ»، دليله أنهم قالوا في تصغيره «ذيًّا»، فردوا اللام المحذوفة وهي الياء وأدغموا ياء التصغير فيها، وحذفوا الألفَ مِنْ «ذا» لسكونها، وسكون ياء التصغيرِ[3]. ولابن الطَّرَاوةِ[4] في ذلك تخليطٌ لا حاجة إليه الآن.

---

(١) هو رؤبة، ديوانه ص ١٥٩، والخزانة ٤/٤٥١. وقبله:

كـالحُوتِ لا يُرْوِيـهِ شـيءٌ يلقَمُـه

(٢) الكتاب ٣/٣٦٣، والتذييل والتكميل ١/١٦٣.

(٣) هذا قول البصريين، وقد خالفهم الكوفيون. الإنصاف ٢/١٩٩، والتذييل والتكميل ٢/١٨٢.

(٤) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ابن الطرواة، النحوي الأديب اللغوي. توفي سنة ٥٢٨هـ. بغية الوعاة ١/٥٨٢. وهناك ابن طراوة آخر هو أبو الحسين يحيى بن محمد الأستاذ النحوي. بغية الوعاة ٢/٣٣٠. لكن المقصود هنا الأول، فهو الذي اشتهر بآرائه المخالفة للنحاة.

وهو من الأسماء التي لزِمَتِ الإضافةَ إلىٰ الأسماءِ الظاهرةِ دون المضمراتِ، لأنَّ الغرضَ به التوصُّل إلىٰ وصفِ الأسماءِ بالأجناسِ، وما ورد في حديث النبي ﷺ: «اللهم صلِّ علىٰ بلال وذَوِيهِ»[1]، قليل الاستعمال.

❊ فَإِن قلتَ: ما وجهُ الفرق في وزن هذه الأسماء؟

❁ قلتُ: أما «فوك» فلا دليل فيه علىٰ حركة الوسط، والأصلُ السُّكونُ، فلا يُعْدَلُ عنه إلا بدليل، ولا دليلَ علىٰ ذلك من جمعه علىٰ «أَفْعالٍ»؛ لأنه في المعتلِّ يكون في ساكن الوسط ومتحركه. وأما «ذو» فقد ظهرتِ الحركةُ في عينه، فرجع إلىٰ التحريك للدليل عليه. وأما باقيها فيدل علىٰ التحريك فيها وجهان: التثنيةُ، والجمعُ، وهو أقطَعُ من حيث إنَّ التحريكَ فيها مع ردِّ المحذوف قد يكون فيما لا أصل له في الحركةِ.

وقوله: «**والألف علامة الرفع**»[2].

سنذكر زيادات التثنيةِ والجمعِ في باب التثنية[3].

وقوله: «**والنون علامة الرفع في خمسة أمثلة**»[4].

وهذه الأمثلةُ مما أُعرِب بالحرف، وذهب بعضُ المتأخرين إلىٰ أن حروفَ

---

(١) لم أجده مرفوعا بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن زنجويه في الأموال: (ص: ١٩١) من كلام عمر بن الخطاب بلفظ: «اللهم اكفني بلالا وذويه».

(٢) الجمل ص ٣.

(٣) سيأتي في

(٤) الجمل ص ٣، وفيه: «في الأفعال خاصة، وهي خمسة أمثلة». ويظهر أن رواية المغاربة في الجمل هكذا، فمثل الذي عند المؤلف هنا عند ابن أبي الربيع في البسيط ٢٠٢/١.

المدِّ في هذه الأمثلة حروفُ إعراب دالةٌ علىٰ التثنيةِ والجمعِ، كحُكْمِها في الأسماء، وهو باطل؛ لدخولها علىٰ الماضي، وقد نصَّ سيبويهِ علىٰ أن النون ليست حرف الإعراب، قالوا[1]: «ولم يجعلوها حرفَ الإعرابِ»، فهذا نصٌّ علىٰ أنها علامةٌ لا حرفٌ.

وقد حُذِفتْ هذه النونُ التي هي علامة الرفع في سَعَةِ الكلامِ من غيرِ ضرورةٍ، ومنهُ في صحيح مسلم [١٣ظ] في حديث قتلىٰ بدر: «كَيْفَ يَسْمَعُوا، وأَنَّىٰ يُجِيبُوا[2] وقد جَيَّفُوا؟»[3]، وقال[4]:

وإذْ يَغْصِبُوا النـاسَ أمـوالَهم

وقال[5]:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي

وقد ذكرنا أنَّ لُحوقَ علامةِ الرفعِ بعد الفاعلِ دليلٌ علىٰ شدةِ اتصالِ الفاعل بفِعله، وأنه كالجزءِ منه؛ ولذلك لا يُعْطَفُ عليه إلا بعدَ التوكيد، ولا يُحْذَفُ، ولا يتقدم علىٰ فعله.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: قال. وانظر النقل في الكتاب ١/١٩.

(٢) هذه الكلمة لا تظهر جيدا بسبب الرطوبة.

(٣) رواه مسلم: (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها/ باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، برقم: ٢٨٧٤).

(٤) صدر بيت لأَيمَنَ بنِ خُرَيْمٍ كما في ضرائر الشعر ص ١١٠، وخزانة الأدب ٨/٣٤٠، عجزه:

إذا مَلَكُوهمْ ولـمْ يُغْصَبُوا

(٥) بيت من الرجز لا يعرف قائله، انظر التذييل والتكميل ١/١٩٥. قال في الخزانة ٦/٣٤١: «وهذا البيت لم أقف علىٰ قائله»، وبعده:

وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي




وقوله: «**وللنصب خمسُ علامات**»[1].

وقد تقرر أنَّ النصبَ تِلْوُ الرفعِ، فلذلك عَقَّبَ به الرفعَ، وقدَّمَ من علاماته الفتحةَ لأنها الأصلُ. وتكونُ علامةَ النصبِ في الأسماء المتمكنةِ التي كانتِ الضمة فيها علامةَ الرفعِ، إلا جمعَ المؤنثِ السالمَ، وفي الأفعال المضارعةِ لفظًا وتقديرًا إذا دخلت علىٰ جميعِها عواملُ النصب.

قوله: «**والكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم**»[2].

هذا هو الصحيح، وذهب الأخفشُ[3] إلىٰ أنه في حالِ النصبِ مبنيٌّ، وقد ضُعِّفَ من وجهينِ:

الأول انتفاءُ العلةِ الموجِبة للبناء.

الثاني عدَمُ النظير، وهو أنَّهُ لم يُوجَد من الأسماء ما يُعْرَبُ في حالين ويُبْنَىٰ في حالٍ، ولغةُ بني تميم في «أمسِ»[4] قليلةٌ غيرُ معهودٍ نظائرُها في ما سواها.

فالصحيحُ أنَّهُ مُعْرَبٌ، وحُمِلَ المنصوبُ فيه علىٰ المجرورِ، كما حُمِلَ المجرورُ علىٰ المنصوب فيما لا ينصرف.

وخالفَ فيما لا يَنْصَرِفُ أبو إسحاق[5]، فزعم أيضًا أنه مبني في حال الجر، وهو يقرب من قول المبرد إن كثرة العِلَلِ توجب البناءَ[6]، كأذربيجان،

---

(١) الجمل ص ٤.

(٢) الجمل ص ٤.

(٣) حاشية الشيخ يس علىٰ التصريح ١/٢٦٥.

(٤) الكتاب ٣/٢٨٣.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤.

(٦) المقتضب ٣/٣٧٤. وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه



وسيُذْكَرُ في بابِه(١).

ويَنقصُ أبا القاسم من التقييدِ فيما لا ينصرف أن يقولَ: ما لم يكنْ فيه ألفٌ ولامٌ ولا إضافةٌ.

وقوله: «**وللخفض ثلاث علامات**»(٢).

وبدأ بالكسرة، وتكونُ أيضًا علامةَ الجر في كل ما كانتْ فيه الضمةُ علامةَ الرفعِ، إلا ما لا ينصرِفُ.

وأما الجزم فله علامتان: السكونُ، والحذفُ. فالسكون في كل فعل صحيح الآخر، والحذفُ في المعتل الآخِرِ بأحد حروفِ العلةِ، وفيما آخِرُه نونٌ لشبَهِهَا بحروفِ العلة. والمهموزُ جَزْمُه بالسكون، نحو: يُخْطِئُ، ويَوْضُؤُ.

وأسقط من علامات الإعراب علامات النصب الخمسة لتكررها، فلذلك حصَرَها في تسع.



(١) انظر باب ما ينصرف وما لا ينصرف ٢/١٥٤.

(٢) الجمل ص ٥.

باب الأفعال

الأفعال لها مسمَّيَانِ: حقيقيٌّ، وصناعيٌّ، فالأفعال في الحقيقةِ هي المصادرُ، والأبنيَةُ المشتقةُ منها تُسَمَّىٰ في الصناعة أفعالًا، والمقصودُ في هذا الباب الأفعالُ الصناعيَّةُ لا الحقيقيَّةُ. وقد ذَكَرْنَا حد الفعل فيما مضىٰ(1).

ولها أقسامٌ بحَسَبِ النِّسَبِ الزمانيَّةِ، وبحسب الموادِّ التركيبيَّةِ، وبحسب الأحكامِ الصناعيَّة، من التعدي وغيره، وبحسب الإعرابِ [١٤و] والبناءِ.

ولمَّا كان الفعلُ الحقيقيُّ يستلزم(2) النسبةَ الزمانيَّةَ استلزامَه النسبةَ المكانيَّةَ ضرورة التعلق بهما = وجبَ التعرُّضُ إلىٰ الزمان، وحقيقتِه، والكلامُ عليه بغير هذا الفنِّ من علمِ المَعْقولاتِ أَوْلَىٰ. ومذهب الأشعريَّة أنه مقارنةُ حادثٍ لِحادث، فهو عندهم أَمْرٌ عَدَمِيٌّ. وخالفتْ فيه طائفة من الفلاسفةِ. والعقلاءُ بأَجْمَعِهم علىٰ إثباتِ الواسطةِ بين الزمنَيْنِ المسماةِ حالًا، ولم ينكره إلا سوفسطاني جاهل.

وإنما اختلفَ النحويون: هل وضعت العرب له صيغة تخصه أم لا؟ فزعَمَ الزَّجاجُ أنه للطافته لم تضع العرب له صيغة تخصه، وتسميتُهم له الدائِمَ بمعنىٰ أنه دائم الوجود لا تنقطع.

قوله: **«فالماضي ما حسن فيه «أمسِ»، وهو مبني علىٰ الفتح أبدًا»**(3).

---

(1) راجع ص ٩٤ ـ ٩٥.

(2) لا تظهر جيدا بسبب الرطوبة.

(3) الجمل ص ٧.




۞ **قلتُ**: كلا التقييدين قدِ انْتُقِدَ عليه. أما قوله: «ما حسن» فقد انتقد من حيث إن من الأفعال الماضية ما لا تحسن معه «أمس». وأما الثاني فلِتَقْيِيدِه بالتأبيدِ. وكان الشيوخُ يقولون: هذا التأبيدُ يَحْتاجُ إلىٰ تَقْييدٍ، وينبغي أن يقولَ: ما لم يَعْرِضْ له عارضٌ من أحدِ الضمائر الأربعة.

۞ **قلتُ**: وكلا الاعتراضَيْنِ غيرُ لازمٍ:

أما الأول، فلأنَّ أبا القاسِمِ إنما قصدَ الكلامَ علىٰ الماضي لفظًا ومعنىً، والماضي في المعنىٰ دونَ اللفظ، وأما الماضي في اللفظ دون المعنىٰ، نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، فلم يَقْصِدْهُ؛ لأنه في الحقيقةِ مستقِلٌّ، فلا يُعْتَرَضُ به عليه لأنه في المعنىٰ ليس مِنَ البابِ.

وأما الثاني فساقط أيضًا؛ لأنَّ سيبويه ـ رحمه الله ـ قد نص علىٰ أنَّ الفعلَ الماضِي في المواضعِ الأربعةِ في موضع المبني علىٰ الفتح[1].

ويتعلق بالماضي أسوِلَةٌ: الأول ما حقيقة الماضي؟ ولِمَ بُنِيَ علىٰ الحركة؟ ولِمَ خُصَّ بالفتح دون ما سواه من الحركات؟ ولا سؤالَ فيه لم بني لأنه الأصل في سائر الأفعال، وما اسْتُحِقَّ بحَقِّ الأصل فلا سؤال فيه.

أما حقيقة الماضي فما دَلَّ علىٰ زمانٍ قبلَ زمن وجودِكَ. وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركة لمزِيَّتِه علىٰ فعلِ الأمرِ، من حيث إنه يقعُ صفةً، وصلةً، وحالا، وخبرا، فضارع المُعْرَبَ، فحُرِّكَ كما حُرِّكَ المعربُ، وإن اختلف وجه التحريك. وإنما خُصَّ بالفتح لثلاثة أوجه:

الأولُ أن ذلك لطلبِ الخِفَّةِ، من حيث كانت الفتحةُ أخفَّ الحركات.

---

(١) الكتاب ١/١٦.

والثاني أنه إنما بُنِيَ المفردُ على الفتحِ حَمْلا على ما لَحِقَتْه ضمائرُ التثنية، ولم يُحْمَلْ على الجمعِ لأنَّ المثنى إلى المُفرد أقربُ مِنَ المَجْموعِ إليه. وفيه ضَعفٌ؛ لأن فيه حَمْلَ الأصلِ على الفرعِ، على أنه قد كَثُرَ ذلك حتى [١٤ظ] ترجم عليه ابن جني في خصائصه: باب غلبة الفروع للأصول[١].

التعليل الثالث أنَّ الداعي إلى الفَتْحِ ضرورةُ انحصارِ الحركاتِ، فامتنعت الضمةُ والكسرةُ، فلم يَبْقَ إلا الفتحةُ. أَمَّا انحصارُ الحركات فصحيح. وأَمَّا امتناعُ الضمة فمخافَةَ التباسِ المفردِ بالمجموع، لأنَّ من العرب مَنْ يَحْذِفُ الحرفَ ويستغنِي بالحركة عنه، وهو عكسُ الإشباعِ، فيقول[٢]: الزيدون قامُ، يريدُ قامُوا. وعليه ما أنشده سيبويه[٣]:

فَلَـــوْ أنَّ الأَطِبَّـــا كـــانُ حَـــوْلِي

وإن كان قليلاً مختصًا بالضَّرُورَةِ[٤].

وأما امتناع الكسرة؛ فلأنَّ الكسرَةَ نظيرَةُ الخَفْضَةِ، والخفضُ لا يدخُل الفِعْلَ، فنظيرُه كذلك.

واعلم أن هذه الصيغ الثلاثة قد يَنْتَقِلُ كلُّ واحد منها عن موضعِه الأصلي

(١) الخصائص ١/٣٠٠.

(٢) في المخطوط: فتقول.

(٣) لم ينشد سيبويه هذا البيت، فهو سهو من المؤلف، وجَلَّ من لا يسهو. وإنما أنشده الفراء في معاني القرآن ١/٩١، وثعلبٌ في مجالسه ١/٨٨، والسيرافي في ضرورة الشعر ص ٩٦. ولا يعرف قائله. عجزه:

وكـــان مَـــعَ الأَطِبَـــاءِ الأُسَـــاةُ

(٤) ضرورة الشعر للسيرافي ص ١١٢.



إلىٰ غيره، ويكونُ ذلك بقرينةٍ، وبغير قرينة. أمَّا الماضي[١] فقد يقَعُ علىٰ وَجهينِ:

أحدهما: أن يقع حالًا إذ[٢] كانت معه «قد» بلا خلافٍ في ذلك.

وأما وقوعُه كذلك من غير «قَدْ» ففيه خلافٌ، فأجازه بعضُهم[٣] من غير قُبْحٍ[٤]، وزعم أنه كثيرٌ، ونصَّ عليه المبردُ في مقتضبِهِ[٥]، وأنه مستقبَحٌ، وكذلك نصَّ علىٰ قُبْحِه أيضًا الأخفشُ[٦]، ولم يتعرض إليه سيبويهِ، وقد جاء في قوله تعالىٰ: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٨٩]، يلينه[٧] قراءة الحسن[٨]: ﴿حَصِرَةً صُدورُهُم﴾. وذهب الفارسي[٩] وأتباعُه إلىٰ أنه علىٰ تقدير حذفِ الموصوفِ، فجعلَه صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وحمله بعضهم علىٰ الدعاء[١٠]، وسياقُ الآية يُبْطِلُ قولَه في ذلك، وحملَه بعضُهم علىٰ ما ذكرناه من إضمار «قد»[١١]، ومنه قول الفند الزِّمَّانِيِّ[١٢]:

(١) انظر خلافهم في الماضي في اللباب للعكبري ١/٢٩٣، والإنصاف ١/٢١٩، وشرح الكافية للرضي ١/٦٨٠.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) نسب هذا القول للأخفش. ابن يعيش ٢/٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/٦٨٠. والتذييل والتكميل ٩/١٨٩.

(٤) في الأصل فتح، وقد ضبطتها علىٰ الصواب لأن الناسخ كثيرا ما يعجم المهمل، والعكس، وأحيانا يعجم خطأ.

(٥) المقتضب ٤/١٢٤.

(٦) الذي نقل عن الأخفش الجواز كما في بعض الحواشي السابقة.

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: يبينه.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٢٨٢، والبحر المحيط ٤/١٤، والدر المصون المصون ٤/٦٦.

(٩) الإيضاح ص ٢٧٧.

(١٠) هو المبرد. المقتضب ٤/١٢٤. وله قول آخر. البحر المحيط ٤/١٤.

(١١) معاني القرآن للفراء ١/٢٤،

(١٢) اسمه شهل بن شيبان، والبيت له في الأمالي ١/٤٠٧، والحماسة (طبعة عسيلان) ١/٦٠،=



وطَعْــــنٍ كَفَــمِ الــزِّق ❊ غَــذَا والــزِّقُّ مَــلآنُ

ومنه قول امرئ القيس(١):

نسيمَ الصبَا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

ومنه(٢):

كَـالهِبْرَقِيِّ تَنَحَّى يَـنْفُخُ الفَحَمَـا

والثاني: أن يقع مستقلًا مع حروفِ الشرط.

قوله: **«والمستقبَلُ ما حَسُنَ فيه «غَدٌ»، وكانت في أوائله إحدىٰ الزوائد الأربع»**(٣).

انتقد عليه التقييدان: أما الأول، فمن حيثُ إنَّ منَ المستقبَل ما لا يحسن معه «غدٌ»، وذلك المستقبل لفظًا لا معنًىٰ، فهو غير جامع.

وقوله: «وكانت في أوله إحدىٰ الزوائد الأربع»، غير مانعٍ، لِصَدْقِه علىٰ ما هو كذلك من الماضي، نحو: تَكَسَّرَ، وتَعَلَّم، وتَقَطَّعَ.

والجوابُ عن الأول قد ذكرناه في الماضي. ويتعلقُ به أسولَةٌ، فحقيقتُه في نفسه: ما دلَّ علىٰ زمان بعد زمنِ وجودِكَ، وإن شئتَ قلتَ: ما أَشْبَهَ الاسمَ ببعض

= والخزانة ٤٣٢/٣. والزماني بكسر الزاي كما في التاج (زمن) ١٥٣/٣٥.

(١) ديوانه ص ١٥.

(٢) عجز بيت للنابغة في ديوانه ص ٦٦، وإصلاح المنطق ص ٩٧. وصدره:

مُـوَلِّيَ الـريحِ رَوْقَيْـهِ وجَبْهَتَـهُ

(٣) الجمل ص ٧.

حروفِ «نَأَيْتُ». وهذه الرواية الأربعة[1] مختلفة بالوضع، فالهمزةُ موضوعةٌ للمتكلمِ، ذكرًا كان أو أنثى. والنونُ لتثنيةِ المتكلم، [١٥و] والجميعِ، والواحدِ المعظِّمِ نفْسَه، ولمَّا كان الباري سبحانه هو المستحقَّ للعظمةِ والكمالِ المطلقِ، أَخْبَرَ عن نفسه إخبارَ العظمةِ، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى نحو هذا وقَعَ الخطابُ في الجوابِ، فقال تعالى حكاية عن الكفارِ: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. والياءُ للغائبِ مطلقًا، ما عدا الغائبةَ والغائبتَيْنِ، فإنهُما بالتاء، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣].

وقوله: «وهو مرفوع أبدًا»[2].

قد قدمنا موجب إعرابه ورفعِه[3].

وذهبَ الكسائيُّ[4] أنَّ ارتفاعَه بحروفِ المضارعةِ التي في أَوَّلِهِ. وهو هذيانٌ؛ لأنها ثابتةٌ مع النواصب والجوازم، فينبغي أنْ يُوجِبَ أَثَرَها.

وقال الفراء[5]: ارتفع لتعريه من النواصب والجوازم كالمبتدأ لمَّا تَعَرَّى مِنَ العوامل اللفظية ارتفع.

وقال ثعلب: ارتفع بالمضارعة[6].

فيحصُلُ في علة ارتفاعِه أربعةُ أوجُهٍ: أصحُّها الوُقوعُ[7]، وقيلَ حروفُ

(١) كذا، والصواب: «الزوائد الأربع».
(٢) الجمل ص ٧.
(٣) راجع ص
(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/٢٧٣.
(٥) معاني القرآن للفراء ١/٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٧٤.
(٦) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/٢٧٤.
(٧) وهو مذهب البصريين. الكتاب ٣/٩، والمقتضب ٢/٥، وهمع الهوامع ٢/٢٧٤.



المضارعة، وقيل التعري، وقيل المضارعة نفسها.

وقد ذكرنا[١] فساد قول من قال إنه ارتفع بحروف المضارعة بأنها ثابتةٌ ـ كما ذكرناه ـ في المنصوب والمجزوم، مع أنها من بِنْيَةِ الكلمة، وبعضُ حروفها، ولا يكون بعضُ حروف الكلمة عاملًا فيها. وكذلك القولُ بأنه ارتفع بالتعري؛ لأنَّ عَدَمَ العامل لا يكون عاملًا.

قوله: «**فالناصب: أَنْ، ولَنْ**»[٢]، إلىٰ آخره.

قد أفرد للنواصب بابًا ذكرناها فيه[٣]. والذي تخلَّص فيها أنها علىٰ أقسام:

فمنها ما ينصب بنفسه بلا خلافٍ. ومنها ما ينصبُ بإضمار «أنْ» بعده بلا خلافٍ. ومنها ما فيه خلافٌ. ومنها ما ينصب مرةً بنفسِه، ومرةً بإضمار «أن».

فالأول: «أنْ»، و«لَنْ»، وقد حَكىٰ اللِّحْيَانِيُّ[٤] أنَّ مِنَ العرب من يَجْزِمُ بـ«لن»[٥]، وعليه ما وقع في حديث النبي ﷺ حين جاءه المَلَكانِ وهو يلعَبُ مع الصبيان، فشَقَّا بَطْنَهُ الحديث الصحيح، وفيه: «إنَّكَ لَنْ تُرَعْ»[٦].

---

(١) سبق قبل أسطر.

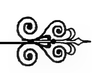
(٢) الجمل ص ٧.

(٣) سيأتي في ص

(٤) هو أبو الحسن علي بن المبارك ـ وقيل بن حازم ـ اللِّحْيَانِي، من تلاميذ الكسائي والأصمعي، من تلاميذه القاسم بن سلام. بغية الوعاة ٢/١٧٨.

(٥) الجنىٰ الداني ص ٢٧٢، وهمع الهوامع ٤/٩٧.

(٦) حادثة شق صدر رسول الله ﷺ وهو طفل رواها: ابن حبان في صحيحه: (برقم: ٦٣٠١)، والآجري في الشريعة: (برقم: ٩٦٤)، وأبو يعلىٰ في مسنده: (برقم: ٧١٦٣)، وهذا الحديث من رواية محمد بن إسحاق وقد شك في اتصاله، وفيه أيضا راو مجهول الحال. انظر: التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان: (٩/١٢٨).

والثالث «إذن»، والفاء. أما «إذن» فالمعلوم من كلام النحويين أنها تنصب بنفسِها، قال سيبويه رحمه الله: «وقد ذكر لي بعضُهم أن الخليل - رحمه الله - قال «أَنْ» مضمرة بعد إذن»[1]، وردَّهُ سيبويهِ عليه وتبرَّأَ منه، قال: «فهذا ما رووا، وأمَّا ما سمعتُ منه فالأولُ»[2]. ونُقِلَ هذا القول عن أبي عبيدة[3]، ونُسِبَ أيضًا إلىٰ أبي إسحاق الزجاجِ[4]، وأفسدَهُ سيبويه[5] بأنَّ «أنْ» لم تُضْمَرْ إلا بعد حرفِ عطفٍ أو حرفِ جَرٍّ، و«إذن» ليست بواحدة منهما، وقد نقل أبو عبيدةَ عن الخليلِ فيما حكاه عن[6] السيرافي أن جميع هذه النواصب لا تنصب إلا بـ«أنْ» [١٥ظ] ظاهرةً أو مضمرةً، ولم يبن علىٰ هذا النقلِ الأقسامَ التي ذَكَرْناها.

ونظير هذا الذي انفردَ به أبو عبيدَةَ عن الخليلِ، مذهَبُ الكسائيِّ في «حتَّىٰ» الجارة أنها تجر بـ«إلىٰ» مضمرةً بعدها، وتسميةُ «حتىٰ» عنده جارَّةً مجازٌ[7].

وأما الفاء فالخلافُ فيها مشهورٌ، والأكثرُ علىٰ أنها تنصب أيضًا بإضمارِ «أنْ»، وقيل إنَّها تنصب بنفسِها، وحُكِي عن الجَرْمِي، وذهبَ قومٌ[8] إلىٰ أنَّ

---

(١) الكتاب ٣/١٦.

(٢) الكتاب ٣/١٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/٦٣.

(٥) الكتاب ٣/١٦.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: «عنه»؛ لأن أبا عبيدة معمر بن المثنىٰ توفي عام ٢٠٩هـ، والسيرافي توفي سنة ٣٦٨هـ، فكيف يروي أبو عبيدة عن السيرافي، بل السيرافي هو الذي حكىٰ هذا القول عن أبي عبيدة. ويجوز أن تكون «عن» مقحمة هنا، وليست من كلام المؤلف، وبذلك يكون الكلام مستقيما.

(٧) لم أجد هذا النقل في مغني اللبيب ولا في الجنىٰ الداني، والذي وجدته في الجنىٰ ص ٥٤٢ أنها تخفض لنيابتها عن إلىٰ، ونسبه للكسائي في باب حتىٰ في الأسماء. انظر هنا: ١/٤٦١.

(٨) هو قول الفراء وبعض الكوفيين. الارتشاف ٤/١٦٦٨.




الناصبَ معنًى، وهو الصَّرْفُ، ومخالفةُ الأولِ الثانيَ. وسيأتي في بابه[1].

ومن هذه النواصب مُرَكَّبٌ، وغيرُ مركَّبٍ. ومنها ما يجوزُ إظهارُ «أنْ» بعدَه، ومنها ما لا يجوز ذلك فيه.

وأما الذي ينصب مرةً بنفسه، ومرةً بإضمار «أنْ»، فهي «كَيْ»، فمن جعلها اسمًا فالنصبُ بها نَفْسِها، وذلك عندما تَدخُلُ عليها اللامُ، لأنَّ الحرفَ لا يدخل على مثلِه، ومَنْ قال: «كيما» فأدخلها على «ما» الاستفهاميةِ، نَصَبَ بعدها بإضمار «أنْ». ومن العرب من يجزِمُ بـ«كَيْ» أيضًا وهو قليل، كما منهُم مَن يخفِضُ بـ«لَعَلَّ».

وباقي النواصبِ ينصِبُ بإضمار «أنْ» بعده.

قوله: **«والجازم: لم، ولمَّا، ولامُ الأمرِ، ولا في النهي»**[2].

وعلى الجملة فالجوازمُ على قسمين: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين. فالأول: «لَمْ»، و«لَمَّا»، ولام الأمر، و«لا» في النهي، وتدخل على «لمْ» و«لَمَّا» أداةُ الاستفهام. والفرقُ بين «لمْ» و«لمَّا» أن «لم» لنفي فعل ليس معه «قد»، و«لمَّا» لنفي فعل معه «قد».

وجازمُ الفعلين على قسمين: ظرف، وغير ظرف. والظرفُ قسمان: ظرفُ زمان، وظرفُ مكان، وسنذكره مفصلًا في بابه[3].

قوله: **«وأما فِعْلُ الحال فلا فرقَ بينه وبين المستقبل في اللفظِ»**[4].

---

(١) سيأتي في باب الجواب بالفاء ٢/٧٣.

(٢) الجمل ص ٧ ـ ٨.

(٣) سيأتي في باب الجواب بالفاء ٢/٧٣.

(٤) الجمل ص ٨.

اختلف النحويون في هذه الصيغة على ثلاثة أقوال:

فمنهم من جعلها حقيقةً في الحال.

ومنهم من جعلها حقيقةً في المستقبل.

ومنهم من جعلها مشتركَةً.

والصحيح الأولُ، دليله أنها تتخلَّصُ للمستقبل بقرينةٍ متصلةٍ، وذلك دليلُ الفرعيَّةِ، كالتأنيث. ومذهبُ المؤلف أنها مشتركة، وعليه غيرُه من النحويين.

واعلم أنه ينتقلُ عن موضعِه أيضًا، فيقع للماضي مع الأحرف الأربعة، ويقع للحال بقرينةٍ، وغيرِ قرينة. فالقرينة «الآن»، وما في معناها، وذكر سيبويه[1] أن اللام من جملةِ القرائن المخلِّصة للحال، وكذلك «ما» النافيةُ، نحو: ما يَقُومُ زيدٌ، لأنَّ «ما» و«لا» و«ليس» لنفي الحال في الأكثرِ.

وتقع[2] للمستقبلِ بقرينة، وغير قرينة. وقرائنُه: السينُ، و«سوف»، والنواصبُ، والجوازمُ، ونونا التوكيد، وظروفُ الزمان المتعلقة به، نحو: غد، وبعد غد، وما أشبهه. وتقع بغير قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ [١٦و] وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦] الآية.



(١) الكتاب ٣/١٠٩.

(٢) الضمير عائد على الصيغة.

باب التثنية والجمع

قَصْدُهُ الكلامُ على الجمعِ السالمِ، فترك التقييدَ للعِلْمِ والاِستغناءِ عنه بالتمثيلِ، ولم يأتِ أبو القاسم في هذا الباب بشيء، فيَجِبُ أنْ نَذْكُرَ ما لا بد منه فنقول:

التثنيةُ ضمُّ اسمٍ إلى مثلِه، بشرطِ اتفاقِ اللفظيْنِ والمعنييْنِ. وزاد بعضُ من في عصرنا[1]: أو المعنى الموجِبِ للتَّسمية، قال: «والحاجةُ إلى هذه الزيادةِ، لِيَدْخُلَ الاسمُ المشترَكُ إذا كان المسمَّيَان قد اتفقا في السبب الموجِبِ للتسمية، نحو: لفظِ «المَبْدَأ»[2] الواقعِ على أصلِ الحائطِ، والخطِّ». والعَجَبُ منه كيف تَناقَضَ في هذا الكلامِ وهو لا يَشْعُرُ، فإن اشتراكهما في هذه المعقوليَّة يقضِي بالتواطُئِ وينفي الاشتراك البتَّةَ، فظنَّهُ مُشْتَركًا، وهو باعتبار ذلك المعنى متواطِئٌ، ثم زعم أنَّ المُشتَرَك لا يُثَنَّى، وكلامُه في ذلك على الأكثرِ، والخلاف في جوازِ تثنيتِه مشهورٌ بين الأصوليِّينَ والنحويِّينَ، ووقَعَ في الشعر القديم منه شيءٌ، وفي شعرِ ابن هانئٍ، وإن لم يكنْ حُجَّةً، ووقعَ في الخُطَبِ، وفي كلام الحريري[3]:

جادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَواهُ ❊ عَيْنَهُ فانْثَنَى بِلا عَيْنَيْنِ

ولعله لم يقُلْه إلا وقد اطلعَ عليه في شِعْرِ العرب.

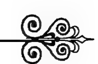
وقال بعضهم: التثنية شَفْعُ الواحدِ للدَّلالة على أكثرَ مِنْ واحد. والجمعُ

---

(١) هو ابن عصفور، انظر شرح الجمل له ١/١٣٥.

(٢) التذييل والتكميل ١/٢٣٥.

(٣) له في مقاماته المقامة الرحبية ص ٩١، والبسيط ١/٢٤٧.

شَفْعُ الاثنينِ للدَّلالة علىٰ أكثرَ مِن شيئينِ. وقال بعضُهم: الجمعُ ما دلَّ علىٰ آحادٍ مقصودَةٍ بحرُوفٍ مفردةٍ بِتغيُّرٍ ما. وإنْ شِئتَ أن تخُصَّ جمعَ السلامة بحَدٍّ، قلتَ: أنْ تُلْحِقَ الاسمَ واوا ونونا في حال الرفع، وياءً ونونا في حال النصبِ والجرِّ.

وحكم نونِه أنْ تكونَ مفتوحةً في الأعمِّ. والتثنيةُ في الأسماءِ المتفِقَةِ كالعطفِ في الأسماء المختلِفَةِ. والعُدولُ عن العطفِ إليها لِطَلَبِ الإيجازِ دليلُ أنه الأَصْلُ أنَّهُم عادوا إليهِ عندَ الضرورةِ، حيث قال(١):

أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدَا وعِرْسِ(٢)

وقال(٣):

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ

وقال(٤):

(١) نسب في لسان العرب (عرس) ١٣٥/٦، والتاج (عرس) ٢٤٥/١٦ للعجاج، ولم أجده في ديوانه الذي بتحقيق عزة حسن، ولا الذي بتحقيق عبد الحفيظ السطلي. وانظر حاشية ص ٢٠٧، في الأخير، فقد نص فيها علىٰ أن بعض الأئمة نسبه للعجاج. وروايته عند ابن منظور والزبيدي:

أَنْجَبُ عِرْسٍ جُبِلَا وَعِرْسِ

والذي في هذا الكتاب رواية النحويين. التذييل والتكميل ٢٦٢/١، وفيه تخريجه بإسهاب.

(٢) كذا الضبط الصحيح، لأن الأرجوزة مكسورة الروي. ووقع في الأصل مضبوطا هكذا:

أَنْجَبَ عِرْسٌ وَلَدًا وَعِرْسُ

(٣) الرجز لمنظور بن مَرْثَدٍ الأسدي. التنبيه والإيضاح لابن بري (ذبح) ٢٣٤/١، وخزانة الأدب ٤٦٨/٧.

(٤) الرجز لِواثِلَةِ بنِ الأَسْقَعِ في الاكتفا للكلاعي المجلد الثاني الجزء الأول ص ٢٠٢، وخزانة الأدب ٤٦١/٧. ونسبه قبلَهُ الجاحِظُ لجَحْدَرِ بن مالكٍ الحنفي، من أهل اليمامة، في المحاسن والأضداد ص ٦٧، وانظر الخزانة ٤٦٣/٧.

لَيْـــثٌ وَلَيْـــثٌ فـــي مَجَـالِ ضَـــنْكِ

وتنقسم التثنيةُ ثلاثةَ أقسامٍ:

تثنية في اللفظ والمعنى، وعليها بُنِيَ أكثر الكلام.

وتثنية في اللفظ دون المعنى، نحو: المِقَصَّانِ، والمِقْراضَان.

وتثنية في المعنى دون اللفظ، كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، والمرادُ عائشةُ وحفصةُ، وسيأتي بابه. وهو في [١٦ظ] كل شيئينِ ليسَ في الجسَدِ منهما إلا شيءٌ واحد.

ولا تخلو الأسماء في هذا الباب إمَّا أنْ تَكونَ متفقَةَ اللفظ والمعنى، أو مُختلفةَ اللفظ والمعنى، أو مختلفَةَ اللفظ متفقَةَ المعنى، أو بالعكس. فالقِسْمُ الأول يجوز تثنيته بلا خلافٍ. والقِسْمُ الثاني لا تجوز تثنيتُه بلا خلاف. فإنِ اختلفَ اللفظُ واتفَقَ المعنى، فإن كان قِسْمُ المشترك كلفظ: العين[١]، والقَرْءِ[٢]، والمُشْتَرِي[٣]، والجَوْنِ، وغيرِ ذلك من المشتركة، فهل تُثَنَّى أمْ لا؟ فيه خلافٌ بين النحويين والأصوليين، فمنهم مَن منعَ مِنْ تثنيتِهِ، ومنهم مَن أجاز ذلك، وهو الصحيح؛ لأن المقصودَ اتفاقُ اللفظِ، وهو حاصل. ووقع في الشِّعْرِ القديم، وفي

(١) قال في التذييل ١/٢٣١: «وأما أصحابنا فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو [...] العين للعضو الباصر، ومنبع الماء، ولذلك لحنوا الحريري في قوله:

جـادَ بـالعَيْنِ حـينَ أَعْمَـى هَـواهُ ❊ عَيْنَـــهُ، فـــانْثَنَى بـــلا عَيْنَـــيْنِ

يريد بالعين الأولى عين الماء، وبالثانية العضو الباصر».

(٢) القَرْءُ والقُرْءُ: يطلق على الحيض والطهر. التاج (قرأ) ١/٣٦٦.

(٣) قال في التذييل ١/٢٣١: «وأما أصحابنا فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو: المشتري للكوكب، والمشتري لقابل عقد البيع».




شِعْرِ ابن هانيءٍ[1]، وإن لم يكن حجةً، وفي كلام الحريري كما ذكرناه[2].

وإن كان اختلافُه بالتذكير والتأنيثِ، نحو: ضارب، وضاربة، فالإجماعُ على أَنَّهُ يُثَنَّى على تغليبِ المذكَّرِ، فتقول: ضاربان، وفي جمعِه: ضاربون. وتغليبُ المذكَّرِ على المؤنثِ غيرُ نكيرٍ.

وقد جاءَ العطفُ في المتفقة اللفظ والمعنى، وهو موقوفٌ على السَّماعِ، وعليه قولُه[3]:

إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُها ❊ فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ

وفي كلام الحجاج: «إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، مُحمَّدٌ ومحمَّدٌ في يومٍ واحِدٍ»[4]، لمَّا بلغه موت أخيهِ وابنِه.

والتثنية في المختلفَي اللفظِ فيما غَلَبَ فيه أحَدُ الاسميْنِ الآخَرَ، كالعُمَرين، وفي الأثر: «أَعْطِيَا سُنَّةَ العُمَرَيْنِ»[5]، يريدون أبا بكر وعمر، وقد قِيلَ قبْلَ تاريخِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز[6]. وغَلَّبُوا لفظَ «عُمَرَ» لإفراده، فخَفَّ، أو لاشتهارِ دَوْلتِه وطولِ مدتِهِ. ومنه: «الزَّهْدَمَان»[7]، في زهدمٍ وكردمٍ ابنَيْ قَيْسٍ. ومنه «العَجَّاجانِ»[8]، في رؤبة وأبيه. ومنه: «أبوانِ»، ثنية أبٍ وأمٍّ عند بعضِهم، فغلّب

---

(١) هو أبو نواس الحسن بن هانئ.

(٢) راجع ص .

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ص ١٤٦، ومغني اللبيب ٤/٣٦٠.

(٤) الكامل للمبرد ٢/١٦٨. وانظر قصة البيت هناك.

(٥) قصته في الكامل للمبرد ١/٢٧٣، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٥/٣٤٩ (الطبعة الأميرية).

(٦) قالته الخوارج. الكامل ١/٢٧٣.

(٧) المقتضب ٤/٣٢٦، والتذييل والتكميل ١/٢٢٨.

(٨) التذييل والتكميل ١/٢٢٩.



لفظ الأب، وقد قيلَ إنه تثنيَةُ أبٍ وأبَةٍ، فغلب المذكر على المؤنث. وقد جاء في الجمع كـ«المَهالِبَةِ»، في المُهَلَّبِ[1] وبنيه، وهو مسموعٌ.

ولا يخلو الاسم من أن يكون نكرةً أو معرفةً. فإنْ كان نكرةً ثُنِّيَ بلا عَمَلٍ ولا كُلْفَةٍ. والمعرفةُ على قسمين: فمنها ما تعريفُه لازمٌ كأسماء الإشارة، ومنها ما تعريفُه مفارِقٌ كالأعلام. فحُكْمُ الأول أنْ تلحق علامة التثنية في الرفع والنصب والجر. وهل ذلك تثنيةٌ حقيقيةً أو إنما هي صيغ صيغت على تلك الصور؟ فيه خلاف، الصحيح فيها أنها صيغ.

وحُكمُ الثاني أنْ يُنْزَعَ منه تعريف العلميَّةِ، وربما عُوِّضَ منه تعريفُ اللامِ؛ لأنه إنَّما كان عَلَمًا بانفراده، فلما ضُمَّ إليه غيرُه ذهب عنه هذا التعريفُ، وخَلَفَه تعريفٌ آخرُ، إلا ما شذ من ذلك، كأبَانَيْنِ وعَمَايَتَيْنِ[2].

واعلم أنَّ الأسماء كلَّها بصدد أنْ تُثَنَّى، إلا ما مَنَع مِنْ تثنيتِه مانعٌ:

إما لنقض الغرض بتثنيتها.

وإما لاختلالِ شرطِ التثنية.

أو الاستغناءِ عن [١٧و] تثنيتها.

أو لأنها ضارعَتْ ما لا يُثَنَّى.

فالأول كالمَحْكيَّات، نحو: تأبط شرًا، وبَرَقَ نَحْرُه، فإن أردتَّ تثنيَته[3]

(١) هو المهلب بن أبي صفرة الفارس المشهور، وأخباره في الكامل للمبرد، الجزء الثالث.

(٢) انظر المفصل ص ٣٩، وابن يعيش ١/١٤٠.

(٣) كذا في الأصل، وهو سبق قلم. والصواب «تثنية».




هذا ألحَقْتَهُ عَلَمًا علىٰ التثنية من أوله، وذلك «ذُو»، و«المقولُ عليه»، فتقول: جاءني ذُو تأَبَّطَ شرّا، وجاءني ذَوَا تأبط شرّا، وجاءني ذَوُو تأبط شرّا. ولكَ أن تقول: جاءني المقولُ عليه تأبط شرّا، والمقولُ عليهما، والمقولُ عليهِمْ.

وأما ما امتنع تثنيتُه لاختلال شرطها، فكلُّ ما تعريفُه لازمٌ، علىٰ خلاف.

وأما أسماءُ الأعدادِ ما عدا «مائةَ ألف»[1] و«ألف»، فمما امتنعت تثنيته استغناء.

وأمَّا المُضارِعُ لِمَا لا يُثنىٰ، فأفْعل المفاضلة المصحوب بـ«من» لفظا أو تقديرا، لأنك إذا قلت: زيد أفضلُ مِنْ عمرو، فالمعنىٰ: يزيدُ فَضْلُه، والفعل لا يُثَنَّىٰ، فما جرىٰ مجراه مثلُه. وقيلَ إنما لم يُثَنَّ لأن التثنيَةَ والجمعَ إنما تَلْحَقُ الأسماءَ التي تنفرد بالمعاني، و«أفعل» اسمٌ مركبٌ يدل علىٰ فِعْلٍ وغيرِه، فلم تَجُزْ تثنيته كما لم تجز تثنية الفعل، لدلالته علىٰ الحدث والزمان. وكذلك أسماءُ الجموع، كقوله ﷺ: «مَثَلُ المُنافِقِ كالشَّاةِ العائِرَةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»[2]، وكقوله[3]:

لَنَـا إِبِـلَانِ فِيهِمـا مـا عَلِمْـتُمُ

وكُلُّه مُتَأَوَّلٌ قليلٌ.

❊ فَإِن قلتَ: لِمَ أَلحقت العلامتين في حال التثنية والجمع؟ ولِمَ خُصَّ كل

---

(١) كذا في الأصل، وفوق كلمة «مائة» و«ألف» الثانية علامة التصحيح، والذي في التذييل والتكميل ١/٢٢٣ أنها: مائة وألف، فتقول مائتان وألفان.

(٢) رواه مسلم: (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، برقم: ٢٧٨٤).

(٣) صدر بيت لشعبة بن قُمَيْرٍ كما في الخزانة ٧/٤٦٥، عجزه:

فعَـنْ أيَّـةِ مـا شِـئْتُمُ فَتَنَكَّبُـوا

واحد منهما بما خُصَّ به؟

۞ قلتُ: أمَّا لُحوق العلامتين، فَلِيكونَ الأولُ منهما علامة للرفع والنصب والجر، ولتكون الثانيةُ كأنها عِوَضٌ مما مُنِعَ الاسمُ مِنَ الحركة والتنوين، وفي العلامَةِ الأولىٰ مذاهبُ ـ أعنىٰ الواو والألف والياء ـ:

فمذهَبُ المحقِّقين أنها حروفُ إعرابٍ، ولا إعراب فيها ظاهرٌ ولا مقدرٌ.

وذهب الجرمِيُّ[(١)] إلىٰ أن انقلابها من حال إلىٰ حال بمنزلة الإعراب.

وقال الأخفشُ[(٢)] هي دليل الإعراب.

وقال قطرب[(٣)] وغيره من الكوفيين هي أنفسها الإعراب.

وأما النونُ المكسورةُ في التثنيةِ والمفتوحةُ في الجمع في الأعم فيهما، فِفيها مذاهبُ أيضًا:

فقال سيبويه[(٤)] كأنها عوض لِمَا مُنِعَه الاسم من الحركة والتنوين.

وقيل إنها عوض من التنوين خاصة، وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج[(٥)].

وقيل عوض من الحركة فقط.

وقيل إنها عوض من تنوينين في التثنية، وهو مذهب ثعلب[(٦)].

---

(١) المقتضب ٢/٢٥١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٧.

(٢) الإنصاف ١/٤٧.

(٣) الإنصاف ١/٤٧.

(٤) الكتاب ١/١٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠.

(٦) المساعد لابن عقيل ١/٤٧.




وجزم الفارسي(١) وغيره بأنها عوض محقَّقٌ من الحركة والتنوين، ويَقْرُب من كلام سيبويه.

وقال ابن جني(٢) هي عوض منهما فيما ليس فيه ألف ولام، ولا إضافة، وعوضًا(٣) من التنوين خاصة في قولك: غلاما زيد، وعوضًا(٤) من الحركة خاصة فيما لا إضافة فيه.

وقيل إنها إنما دخلت فرقًا بين المنصوب في الوقف والمثنى المرفوع، وذلك أنك إذا وقفتَ على الاسم الصحيحِ المنصوبِ، وقفتَ بالألف، فلولا النونُ في المثنى لالتبس بالمفرد المنصوب الموقوف [١٧ظ] عليه.

ومذهب الجَرميِّ أنها معربة بالانقلاب ضعيف؛ لأنه غير مألوفٍ كون الانقلاب إعرابًا. واختاره بعضُ من في عصرنا(٥)، وهو غَيْرُ مُخْتار. وقول الأخفش(٦) إنها دليل إعراب، ضعَّفَه بعضهم، لِمَا يلزم عنه من القول بدليل الدليل، لأنها إذا كانت دلائل الإعرابِ، والإعرابُ دليلَ المعنى، لَزِمَ منه إثباتُ دليل الدليل، وهذا لا يلزم؛ لأنَّ الكلام في الأمور الاصطلاحية الوضعية، فلا يمتنع فيها إثباتُ دليلِ الدليلِ.

وأما قول من زعم أنها نفسُها الإعراب فَخَطَأٌ؛ لأنَّ الإعراب لا يُخِلُّ إسقاطُه

---

(١) المقتصد ١/١٩٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٧٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٩ وَ٤٦٥، والارتشاف ٢/٥٧٠.

(٣) كذا بالأصل، والصواب: «عوض» عطفا على «عوض» الأولى.

(٤) كذا، والصواب: «عوض»، وانظر الحاشية السابقة.

(٥) هو ابن عصفور. المساعد ١/٤٧.

(٦) الارتشاف ٢/٥٧٠، والمساعد ١/٤٧.

بمدلول الكلمة، وأنتَ لو أسقطتَ هذه العلامات لاخْتَلَّ مدلولُ الاسمِ المثنَّى.
واعترضه بعض من في عصرنا بأنَّ الحرف الواحدَ لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد، ولو كانت هذه علاماتِ إعرابٍ لدلَّتْ على شيئين: الإعرابِ، والتثنيةِ أو الجمعِ، وهو غيرُ معهود.

وهذا الذي قاله ليس بلازم، بدليلِ أنَّ التاء في: المَهالِبَةِ، والمَناذِرَةِ، والأشاعِرَةِ، دالَّةٌ على تأنيث الجماعة والنَّسَب، وكذلك الياءُ في «تفعلين» دالَّةٌ على التأنيث والفاعلِ، وكذلك هذه الحروفُ في التثنية والجمعِ، دَلَّتْ على الإعرابِ والتذكيرِ والعلمِيَّةِ والعَقْلِ، وكذلك التاءُ في الجَحاجِحَة، دلَّتْ على التأنيثِ والعِوَضِ والنَّسَبِ.

فالصحيحُ إذن مذهبُ سيبويهِ، وأنَّ هذه الحروفَ حروفُ إعراب، ولا إعرابَ فيها ظاهرًا ولا مقدرًا، وإلا لَوَجَبَ أن تكون التثنيةُ والجمعُ بالألف؛ لِتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها، ولَلَزِمَ ظهورُ الفتحةِ في الجمعِ في حال النصب، إذ لا مانعَ من ذلك. هذا الكلام في الواو والألف والياء.

وأما النونُ، فالقطع بأنها بَدَلٌ من الحركة والتنوينِ معًا مُتَناقِضٌ، وإلا لَلَزِمَ ثبوتُها مع الألف واللام من حيث كانت بدلا من الحركة، وسقوطُها من حيث إِنَّها بدلٌ من التنوين.

وكذلكَ مذهب الزجاج ضعيفٌ، وإلا لَزِمَ حذفُها مع الألف واللام.

وكذلك المذهب الآخَرُ، وهو أنها عِوَضٌ مِنَ الحركة، وإلا لَمَا حُذِفَتْ للإضافَةِ.

❊ **فَإِن قِيلَ**: حُذِفَتْ لشَبَهِها بالتنوين، لأنَّها زائدة في آخِرِ الاسمِ كالتنوين.




۞ **قلتُ**: يضعف ذلك من وجهين:

الأول أنه يلزم على مقتضاه حذفُ النونِ من «سُبْحانَ»، لأنها كذلك.

الثاني أن معقول العِوَضِيَّةِ يقتضي جَريان العِوَضِ مجرى المعوَّض عنه، والمعوَّضُ عنه لا يُحذَف، فيلزَمُ في عِوضِه ما لَزِمَ فيه.

ومذهب ثَعْلَبٍ ضعيفٌ؛ لأنَّ تعويضَ حرف عن حرفَيْنِ غيرُ مَعْهودٍ.

ومَنْ زَعَم أنها إنما دَخَلَتْ فَرْقًا فقد أَبْعَد؛ لأَمْنِ اللَّبْسِ في تثنية المنصوب والمخفوض.

❊ **فَإِن قِيلَ**: حُمِلَ ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه اللَّبْسُ، كما حُمِلَ باقي حُروفِ المضارعَةِ على الياء.

۞ **قلتُ**: هو ضعيفٌ من وجهين:

الأول أنه يلزم على مقتضاه أن لا يُحْذَفَ للإضافة.

الثاني أنَّ التثنيةَ والجمعَ بابَانِ، فلا يُحْمَلُ أحدُهما على الآخَرِ، بل اعتزامُهم على الفرقِ بينهُما كما سَيجِيءُ.

فالصحيح [١٨و] ما ذهبَ إليهِ أبو الفتحِ، وعليه يُحْمَلُ كلامُ سيبويهِ.

❊ **فَإِن قِيلَ**: لمَّا اعتزمَتِ العربُ على إعراب التثنية والجمع بالحروف، فلِمَ عَدَلَتْ عن القياس؟ إذ القياسُ كونُ المرفوع في التثنية والجمع بالواو، فلِمَ جعلوا مرفوعَ المثنى بالألفِ، ومرفوعَ الجميع بالواو؟

۞ **قلتُ**: قال سيبويه: «ليفصل بين التثنية والجمع»(١).

---

(١) الكتاب ١/١٧.

❊ **فَإن قِيلَ**: لِمَ خُصَّ الجمعُ بالواو في الرفعِ، والتثنيةُ بالألِفِ في الرفع أيضًا؟ وهلا عكسوا.

❁ **قلتُ**: لِخِفَّةِ الألِف، وكثرةِ المُثَنىٰ، وثِقْلِ الجَمْعِ، وثقلِ الواو. ودليلُ كثرةِ التثنية أنَّها تدخُلُ علىٰ مَنْ يَعْقِلُ ومَنْ لا يَعْقِلُ، والجمعُ السالم في الغالب مخصوصٌ بالعاقلين، وقد قال سيبويه ليكثر في كلامهم ما يَسْتَخِفُّونَ، ثم جعلوا الياءَ للخفض علىٰ القياسِ، وحمَلُوا النصبَ عليه كما حمَلُوا الجرَّ علىٰ النصب في مواضِعَ.

❊ **فَإن قِيلَ**: لوْ جعلوا رَفْعَ الثنيةِ والجمع بالواو، لانتفىٰ اللَّبْسُ الذي جُعِلَ علَّةً لتحريكِ ما قبلَ الواوِ في الجمْعِ بالفتحِ والآخِرِ بالضَّمِّ[1].

❁ **قلتُ**: حينئذٍ يقَعُ التباسٌ آخَرُ بين جمعِ المقصورِ وغيره.

❊ **فَإن قلتَ**: لِمَ لَمْ يجعلوا النصبَ في التثنِيةِ ألِفًا؟

❁ **قلتُ**: قال سيبويه: «ولم يجعلوا النصبَ ألفًا لِيَكُونَ مِثْلَه في الجمعِ، وكانَ مَعَ ذا أنْ يَكُونَ تابعًا لِمَا الجَرَّةُ[2] منه أولىٰ، لأنَّ الجَرَّ للاسمِ لا يُجاوِزُه، والرفعُ ينتقِلُ عنه إلىٰ الفعلِ، فكان هذا أغلب وأقوىٰ»[3]. فخرج من كلامه هذا عِلَّتانِ:

إحداهما قَصْدُ المُشاكلَةِ، وهو أنَّ نَصْبَ الجمعِ بالياءِ، فأرادوا أنْ يكونَ نَصْبُ التثنية كذلكَ.

الثانية أنهم لَوْ جَعلُوه بالأَلِفِ لَكانَ ذلكَ حَمْلا للنَّصْبِ علىٰ الرفْعِ، وحمْلُه

---

(١) كذا في الأصل. ولعل الصواب: ما قبل الواو بالضم في الجمع، والآخر بالفتح.

(٢) كذا في الأصل، وفي الكتاب: «الجر».

(٣) الكتاب ١/١٧.




علىٰ الجَرِّ أولَىٰ لوجوه:

منها أنهما فَضلتان.

ومنها أنَّ الجَرَّ أخَفُّ، فأرادوا الحَمْلَ علىٰ الأَخَفِّ.

ومنها أنَّ النصبَ مِنَ أَقْصَىٰ الحلقِ، والجرَّ مِن وَسَط الفم، والرفْعَ مِنَ الشفتينِ، والحَمْلُ علىٰ الأقربِ الأَوْلَىٰ؛ إذِ الجَارُّ أحَقُّ بصَقَبِه(١).

ومنها اشتراكُهما في الكنايَةِ، نحو: رأيتُك، ومررتُ بك.

ومنها اشتراكهما في المعنَىٰ، لأنَّكَ إذا قلت: مررتُ بزيد، فهو في معنىٰ: جُزْتُ زيدًا.

* **فَإن قِيلَ**: فَلِمَ اعتزمَتِ العربُ علىٰ مُخالَفَةِ القياسِ في هذا الباب، فأعْرَبَتْ بالحُروف؟

* **قلتُ**: لأنَّ المفردَ أصْلٌ، والإعرابَ بالحركات أصلٌ، والمثنىٰ والمجموعَ فرعانِ، والإعرابَ بالحروف فرعٌ، فجعلوا الأصلَ بالأصل، والفرعَ بالفرع.

* **فَإن قِيلَ**: لِمَ فَتَحُوا ما قبلَ ياءِ التثنية، وكسَروا ما قبل ياء الجمع؟

ففيه وجوهٌ:

* منها أن التثنية أصلُ الجمع، والفتحةَ أخَفُّ الحركاتِ، فأعْطَوا الخفيفَ الأصل الكثيرَ، لِيَكْثُر في كلامهم ما يستخفون.

* ومنها أنَّ حرفَ التثنية أشبَهَ تاءَ التأنيثِ، مِنْ حيث زِيدَ لِمَا يدل عليه من

---

(١) أي ما يقرب منه ويليه.

التثنيةِ، كما زِيدَتْ التاءُ لِمَا [١٨ظ] تَدُلُّ عليه، ففُتِحَ ما قبلَ حرف التثنية كما فُتِحَ ما قَبْلَ تاء التأنيث، وكانت التثنيةُ أولىٰ بالفتح من الجمع؛ لأنَّها قَبْلَ الجَمْعِ، وَحَاذَرُوا المساواةَ خَوْفَ اللَّبْسِ.

❊ فَإِن قلتَ: ينتفِي اللَّبسُ بكَسْرِ نون التثنية وفتحِ نون الجمع.

❊ قلتُ: النونُ غير لازمةٍ، لأنها تُحْذَفُ للإضافة.

وأما الأحكامُ اللازمةُ في التثنية والجمع، فلا يخلو الاسْمُ أن يكون صحيحًا، أو معتلا. فإن كان صحيحًا، بَقِيَ علىٰ حالِهِ ولم يُحْذَفْ منه شيءٌ، وأُلْحِقَ العلامتَيْنِ علىٰ الواجب، ولم يشذَّ مِن ذلك شيءٌ، إلا «أَلْيَان» و«خُصْيان»، حيث حذفوا منها تاء التأنيث في أشهَرِ اللغتَيْنِ، والقياسُ إِثْباتُها، وقَدْ قالَ[1]:

تَــرْتَجُّ أَلْيَــاهُ ارْتِجــاجَ الوَطْــبِ

وهو زِقُّ اللَّبَنِ، وقال[2]:

كــأَنَّ خُصْــيَيْهِ مِــنَ التَّدَلْــدُلِ

وقد جاء علىٰ القياس في قول النابغةِ[3]:

---

(١) لا يعرف قائله. المقتضب ٤١/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٨/١، والخزانة ٥٠٨/٧.

(٢) ينسب هذا الرجز لجندل بن المُثَنَّىٰ الطُّهَوِي. إيضاح شواهد الإيضاح ٦٠٠/٢. ولخطام الريح المجاشعي. فرحة الأديب ص ١٥٨. وانظر حاشية إيضاح الشواهد فإن فيها مزيد تخريج، لأن في نسبة البيت اختلافا، وكذا حاشية ما تلحن فيه العامة للمفضل بن سلمة ص ١٦٠.

(٣) ليس القائل النابغة، وإنما القائل يزيد بن عمرو بن الصَّعِق يرد علىٰ النابغة، انظر ديوان النابغة ص ١١١ ـ ١١٤، وتاج العروس (خصي) ٥٥٤/٣٧. وعجز البيت:

فيُضْــحِي جــافِرا قَــرِحَ العِجَــانِ




وإنَّ الفَحْــــلَ تُنْـــزَعُ خُصْــيَتاهُ

وقال[1]:

مَتَــىٰ نَلْتَقِــي فَــرْدَيْنِ تَرْجُــفْ ❁ رَوانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ وتُسْــتَطَارَا

وإنْ كان معتلا، فهو علىٰ قِسمينِ: منقوص، وغير منقوص. والمنقوص قسمان: منقوص علىٰ قياس، ومنقوص علىٰ غير قياسٍ. فالقياسِيُّ يُرَدُّ إلىٰ أصلِه، فتقولُ: قاضيان، وَعَارِيان. والمنقوصُ علىٰ غير قياسٍ: منه ما رَدَّتْهُ العربُ، وهو الأسماءُ الستةُ، ومنه ما لم يرد، وقد جاء فيه الردُّ، نحو: يد، ودمٍ. وقد جاءَ تَرْكُ الأصل في الأولِ، والكثير الرجوع إلىٰ الأصل.

وإنْ كان غيرَ منقوصٍ، فإمَّا أن يكونَ مُعْتَلًّا بالألف، أو بالواو، والياء. فإنْ كان معتلا بالواو والياء ومَا قبلَهما ساكِنٌ، وهو الجاري مجرىٰ الصحيح، فحُكْمُه إِلْحاقُ العلامتَيْنِ من غير تغيير، نحو: غَزْوَيْنِ، وظَبْيَيْنِ، وحَقْوَيْنِ[2]، ودَلْوَيْنِ.

وإنْ كانَ مُعتلا بالألف، فلا يخلو أنْ يكون ثلاثيا، أو زائدًا. فإن كان ثلاثيا فإنْ عُلِمَ أَصْلُ الألِفِ رُدَّتْ إليه. وفي الألِفِ المجهولَةِ خلافٌ: هل هي محمولة علىٰ الواوِ كما يقوله البصريون؟ أو علىٰ الياء؟ وفرَّقَ بعضُهم بين المفتوحِ الفاءِ، ومضمومِها، ومكسورها، فردوا المفتوح إلىٰ الواو كالبصريين. وبابُ ما هو مضمومُ الفاء ومكسورُها الياءُ إلا اسمين حكاهُما الكِسائِيُّ[3]، نحو: رضًا، وحجًا[4]، فإنه قد سُمِعَ فيهما الياء والواو، وقد ذكرنا في باب المقصور

---

(١) هو عنترة. ديوانه ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١/٤٦٠.
(٢) الحقوُ: الكَشْحُ.
(٣) الارتشاف ٢/٥٦٥.
(٤) في الارتشاف ٢/٥٦٥ حمىٰ.




والممدود من ذلك جملًا[١].

فإن زادَ الاسمُ على الثلاثة، فالرُّباعيُّ يُرَدُّ إلى الياء على كل حَالٍ، إلا ما شَذَّ من قولهم: مِذْرَوانِ، وكأنه بُنِيَ على التثنية ولم يُسْمَعْ فيه المفرد[٢]، وقد حكى أبو عبيد القاسم ابن سلام[٣] عن أبي عمرو أنه يقال لوَاحدهمَا مِذْرًى[٤]، قال أبو محمد ابن السِّيدِ[٥] في اقتضابه[٦]: «فلعله وَهْمٌ مِنَ القاسم، أو قياسٌ من أبي عمرو، والأولُ أَشْبَهُ».

۞ قلتُ: وهذا الذي قاله [١٩و] تعَسُّف؛ لأنَّ تَوَهُّمَ[٧] من ثبتَ حِفْظُه وعِلْمُه بهذا الشأن لا يمكن. وإثباتُ اللغةِ بالقياسِ كذلكِ، فقولُ ابنِ السِّيدِ في ذلك خطأ. والمِذْرَوانِ طَرفَا الأَلْيَتَيْنِ. والصحيحُ أنهم استعملوا ذلك في هذه اللفظة تَنْبِيها على الأصلِ، وذلك معهودٌ في الصَّنعة كثيرٌ.

وأما الخماسيُّ فما فوقه، ففيه لغتان: قلبُها ياءً، وَهْيَ[٨] حكاية البصريينَ، وحكى الكوفيون[٩] حَذْفَهَا، وسَمِعُوا: القَهْقَرانِ[١٠]، والهِنْدَبانِ،

---

(١) سيأتي في ٢/٢٩٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٦٠٢.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الجمحي، شهرته تغني عن التعريف به.

(٤) الارتشاف ٢/٥٦٤.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي، عالم باللغات والآداب متبحر فيهما، من مصنفاته شرح سقط الزند، والحلل في شرح أبيات الجمل، توفي عام ٥٢١هـ. بغية الوعاة ٢/٥٢.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/٣٣٥.

(٧) لعله أراد: «توهيم»، أو أن في الأصل تحريفا، لأنه قصد الرد على ابن السيد لما وَهَّمَ القاسم.

(٨) كذا بالأصل، وهي لغة قرأ بها قالون عن نافع.

(٩) التسهيل ص ١٧، والارتشاف ٢/٥٦٤.

(١٠) تثنية القهقرى، وهي الرجوع إلى خلف.




والضَّبَغْطَرانِ[1]، فتقول: مُصْطَفانِ، ومُسْتَدْعانِ، علىٰ قولهم، وهو قليلٌ، وبابُه القلبُ، وعليهَ وقعَ في السِّيَرِ: شهر ربيع وجُماديَيْنِ.

وأما ما آخرُه همزة، فهو علىٰ قسمين:

مهموز سَبَقتْ همزتَهُ ألفٌ.

ومهموز لم تَسْبِقْ همزتَهُ أَلِفٌ، نحو: رَشَأ، وَحَدَأ، فهذا بابُه التصحيحُ، إلا علىٰ لغة مَنْ يُسَهِّلُ الهمزة. وهو معلوم في موضعه.

وأمَّا الأول فهو علىٰ أربعة أقسام: إما أن تكون همزتُه أصليَّةً، أو منقلبة عن أصلٍ، أو زائدة، والزائدة علىٰ قسمين: زائدة للتأنيث. وزائدة للإلحاق.

فالأصلية تُقَرُّ علىٰ أصلِها، نحو: قُرَّاءان، ووُضَّنان[2]. وقد حُكِيَ فيها القلبُ علىٰ قياس من يقول: قُرَّاوِيٌّ.

والمنقلبة عن الأصل يجوز فيها وجهان: إثباتُها، وقلبُها.

ويجوز في الزائدة للتأنيث، نحو: حَمراء، وخُنفساء، وقُرْفُصاء = ثلاثةُ أَوْجُهٍ: إثباتُها، وقلبُها واوًا، وقلبُها ياء، حَكاهُ الكسائِيُّ، والكُوفِيُّونَ[3].

ويجوز في الزائدة للإلحاق وجهان: الإثباتُ، والقلبُ. والإثباتُ أَوْجَهُ.

ومما ينخرط في سلك هذا الباب، تثنية الأسماء الموصولة نحو: الذي، والتي، وكان القياسُ ثُبوتَ الياءِ في تثنيتهما ثبوتَ الياء في نحو: القاضي،

---

(١) الضبغطران: مثنىٰ ضَبَغْطَرَىٰ، وهو الشديد والأحمق. اللسان (ضبغطر) ٤/٤٨١.

(٢) كذا، والذي في كتب النحو وُضَّاءَانِ، وانظر البسيط ١/٢٤٨.

(٣) الارتشاف ٢/٥٦٢.

والغازي، فتقول: اللَّذيَان، واللتيَانِ. ولا أَعْلَمُه لغة أحدٍ من العرب، وكأنهم أرادوا الفرق بين تثنيةِ المتمَكِّنِ وغيرِه.

قوله: **«ورَفْعُ الجَمِيعِ بالواو»**(١).

وقد قدَّمْنا حَدَّهُ(٢). وهو قسمان: جمع سلامة، وجمع تكسير. فجمعُ التكسيرِ ذَكَرَهُ في آخِرِ الكتاب. وجمعُ السلامة قسمان: مُذكرٌ، ومؤنثٌ. فجمع المذكر كما ذكرناه(٣) بالواو والنون، والياء. وجمع المؤنث بالألِفِ والتاء. وحُكم الصحيحِ في جمع المذكر السالم أن يكون ما قبل الواوِ فيه مضموماً. والمنقوصُ كالصحيحِ، وتُحْذَفُ لامُه لالتقاء الساكنين. وأما المقصور، نحو: مصْطَفىٰ، وعيسىٰ، ففيه خلافٌ، فالمشهورُ فَتْحُ ما قبل الواوِ والياء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ [١٩ظ] ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]. وحكىٰ الكوفيون(٤) ضَمَّ مَا قبل الوَاوِ وكَسْرَ ما قبل الياء. فاتفقوا علىٰ حذف لام الكلمة، واختلفوا في الحركة، فرأىٰ البصريُّونَ الفتح لتكُون الفتحة دليلةً علىٰ الألف المحذوفة، ولمُرَاعَاة هَذَا الغرض ضُعِّفَ ما رآه الكوفيون.

❁ **فَإن قلتَ: ما الذي يُجْمَعُ جمع السلامة؟**

❁ **قلتُ:** لا يخلو الاسم أن يكون صفة، أو غير صفة. فإن غير كان صفة

---

(١) الجمل ص ٩. وفيه: «ورفع الجمع المسلم بالواو»، والذي هنا موافق لما في البسيط ١/٢٥٢، فكأن رواية المغاربة لهذا الكتاب واحدة.

(٢) تقدم في ص ١٥١.

(٣) راجع باب معرفة علامات الإعراب.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠، والارتشاف ٢/٥٧٩.

فَلَا يُجْمَعُ إلا بشُروط: أن يكون مذكرًا، عَلَمًا، عاقلًا، أو مُنَزَّلًا منزلةَ مَن يَعْقِل. وهَل يُشتَرَط خُلوُّه من تاء التأنيث أم لا؟ فيه خلافٌ. فاشترطه الجمهورُ، ولم يشترطه البغداديُّونَ[1]. وأجازوا جَمْعَ «طلحة» و«حمزَة» بالواوِ والنون، وهو غير مسموع. وقد كانَ يستغني عن أن يعد التذكير شرطًا، فإن الكلامَ ليس في غَيْرِه.

فإن كان مؤنثًا بالألف المقصورة أو الممدودة، وانضافتْ إليه الشُّروطُ المذكورة = جُمِع بالواو والنون، قال سيبويه[2] إذا سَمَّيْتَ بوْرقَاء قلتَ في جمعه ورقاءُون[3].

وقد رد بعض النحويين مذهَبَ البغداديين من جهة القياس، وذلك أنك إذا جمعتَهُ؛ فإمَّا أن تَحْذِفَ التاءَ أو تُثبتَها، فإن أثْبَتَّها جمعتَ بَيْنَ متناقضَيْنِ: التاء، وهي تدل على التأنيث، والواو والنون، وهي لا تكون إلا في جمع المذكر. وإن حذفتَها لَزِمَ أمران: مخالفةُ باب التثنية لِبَابِ الجمع، وليس بقياسٍ. ويلزم أيضًا اللَّبْسُ.

وإنَّما شَرَطْنا الذكورية والعقلَ، من حيث إنَّ المقصودَ بجمع السلامة حِفْظُ صورةِ المفرد. فلمَّا كانت هذه الأسماءُ في نفوسِهم أعظَمَ خَطَرًا وأرفَعَ منزلةً، بدليل أنَّ المذكر أشرف من المؤنث، والعَلَمَ أشرَفُ وأخَصُّ منَ الاسم المنكور = أرادُوا حِفْظَ صُوَرِها؛ لذلك أشار إليه بعضُ أصحاب الفارسي.

وأما إنْ كانَ صفةً، فيُشترَط فيه: الذكوريةُ، والعقلُ، وخلوُّه من تاء التأنيث،

---

(١) وكذلك الكوفيون. شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٧، والارتشاف ٢/٥٧٢.

(٢) الكتاب ٣/٣٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) كذا في الأصل، والصواب بالواو لا بالهمز، كما نص عليه سيبويه. الكتاب ٣/٣٩٥.

وأن لا يمتنع مؤنَّثه من الجمع بالألف والتاء، نحو: أرمل وأرملة وأرملات وأرملون. وكما لا يجوز «صَفْرَاوات» في جمع المؤنث، كذلك لم يجز «أصفرون».

❊ **فَإِن قِيلَ**: قد جاءَتِ الواوُ والنونُ في جمع غير العقلاء، قال سبحانه: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، وقد قالوا: سِنونَ، وإوَزُّونَ[١]، وأحرّون، وثِبُونَ[٢]، وقلون، وعِضُونَ[٣]، وقد جاء في أسماء البلدان نحو: فِلَسْطِين، وقِنَّسْرِين[٤]، ونَصِيبِين[٥]، وقد جاء ذلك في أسماء الأَعَدادِ، نحو: عِشرون، وثلاثون.

❊ **قلتُ**: لففتَ الكلامَ، ومثلتَ الشي بغير نَظِيرِه، فإنَّ الآية إنما صَحَّ فيها الإتيانُ بكناية الجماعة ـ وهي الهاء والميم في «رَأَيْتُهم» ـ وجَمْعِ [٢٠و] العقلاءِ = مِنْ حيثُ إنَّهم امتثلوا الأمْرَ، وبادروا إلىٰ مُقتضَىٰ الخطاب، حيث وُصِفوا بالطاعة والانقياد، فجَرَوْا مجرىٰ العقلاء، فأخبرَ عنهم إِخْبارَ العقلاء؛ لأنَّ أفعالَهم أفعالُ العقلاء المراجيحِ.

وأما الأمثلة، فالوَاو والنون فيها ليستْ علاماتٍ للجَمْعِ، إنما هي عِوَضٌ مما حُذِفَ من تلك الكلمة لفظا أو توهُّما، أو تشبيها لِمَا لَمْ يَقَعْ فيه منها حَذْفٌ بما قد حُذِفَ واستُعْمِل محذوفا. أمَّا «سِنون» فعوِض مِنَ اللامِ المحذوفة، وهي هاءٌ أو واوٌ، بدليل «المُساناةِ» و«المُسانَهَة».

(١) جمع إوزة.
(٢) الثُّبَةُ: العصبة من الفرسان، والجمع ثُباتٌ، وثِبون، وثُبون. اللسان (ثبا) ١٤/١٠٧.
(٣) العِضَةُ: الكذب.
(٤) بلد في الشام. القاموس (قنسر).
(٥) بلد في الجزيرة العربية، علىٰ طريق القوافل بين الموصل والشام. التاج (نصب) ٤/٢٧٨.

وأما في «أَرَضون» فلِتَوَهُّم أن أصله «أَرْضَةٌ»، حيث قالو في تصغيره: أُرَيْضَةٌ، فتوهموا ثبوتَ التاء في المُكَبَّرِ لاستعمالهم لها في المُصَغَّرِ.

وأما «إِوَزُّن» وبابُه منَ المضاعف؛ فلأنهم نَزَّلُوا المُضاعَفَ منزلَةَ المُعْتَلِّ، فأَجْرَوْه مجراه. وغَيَّروا حركاتِ أوائلِ بعضِ هذه الأسماءِ إشعارًا بأنها مُغَيَّرَةٌ عن أصلِها؛ إذِ التغييرُ مُؤْنِس بالتَّغْيير.

وأما «قِنَّسْرين» فمسمًّىٰ بلفظِ الجمع السالمِ، فلَكَ فيما كانَ من هذا النوع وجهان: إنْ شئْتَ حَكيتَهُ وأجريتَه علىٰ أَصْلِه، فتقول: هذه فلسطينُ، ورأيتُ فِلَسطينَ، ومررت بفِلَسطينَ. وإن شئت جعلتَ الإعرابَ في النون، فضممتَها في الرفع، وفتحتَها في النصب والجر. ومتىٰ أعربتَها، قلبتَ الوَاوَ ياءً علىٰ الصحيح. وحَكَىٰ الكوفيُّونَ عدم القلبِ.

وأما أسماء العدد نحو: عشْرون، وثَلاثَون، فليستْ جُموعا حقيقةً، بدليل أنها لم تَجْرِ علىٰ المفرَدات، وقد قيل إنها جموعٌ علىٰ التغليب، إذا استُعْمِلت فيمَنْ يَعْقِلُ.

وأما جمع المؤنث السالم، فهو الجمع بالألف والتاء، وهو أيضًا نظيرُ العطفِ في المختلِفة، ونظيرُ جمعِ المذكَّرِ بالوَاو والنون، والياءِ والنون.

وجُملَةُ الأسماء المجموعةِ بالألف والتاء أقسام:

منها ما فيه تاء التأنيث، لمذكر كان أو مؤنث، نحو: طلحة، وشجرة.

الثاني: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، ما عدا «فَعْلَىٰ فَعْلَان».

الثالث: ما فيه همزة هي بَدَلٌ من الألِف، وتلك الألفُ عَلَامَةُ التأنيثِ علىٰ

قَوْلِ بعضِهم.

الرابع: المؤنث بالمعنىٰ، نحو: دَعْدات، وهِنْدات.

الخامس: كُلُّ اسمٍ مصغَّرٍ لِمَا لا يَعْقِلُ، نحو: دُرَيهمات.

وحكم ما فيه تاءُ التأنيثِ إذا جمعتَه أن تدخل الألف والتاء، وتحذف تلك التاء الثانية فيه في المفرد، فتقول: مسلمات وصَالحات. ولم يُجمَع بينهما مخافةَ اجتماع علامتي تأنيث، فحَذفوا العلامةَ الأولىٰ، وجِيءَ بالألف والتاء لِتَدُلَّ علىٰ الجمعِ والتأنيثِ.

وتلحق التاءَ نونٌ ساكنةٌ [٢٠ظ] بمنزلة النون في «مُسْلمينَ»، وهو الذي يُسَمَّىٰ تنوين مُقَابلة، وليس تنوين صرف، بدليلِ عرفاتٍ، وأَذْرِعات، فإنَّ فيهما التعريفَ والتأنيثَ، ونَصَّ علىٰ ذلك أبو الفتح(١)، وزعم أن التنوين إنما ثبتَ في «مسلماتٍ» اسمَ رَجُلٍ، كمَا ثبتَتْ النونُ في «مسلمين»، وهو نصُّ سيبويهِ(٢)، قال: «فهي في التأنيث نظيرةُ الواوِ والياءِ في التذكير»(٣)، وردَّهُ عليه الأخفشُ(٤) من حيث كانت التاءُ في نفسها لا تدُلُّ علىٰ رَفع ولا نصب ولا جرٍّ، وإنما تدل علىٰ ذلك الحركة، قالَ فالحركة كَالواو والتاء(٥)، وهو مقصودُ سيبويه. وإنَّمَا

---

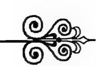
(١) سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٧.

(٢) الكتاب/ ٢٣٣.

(٣) الكتاب ١/١٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١/٢٣٩.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «والياء»، قال الأخفش: «ألا ترىٰ أنك لو سمعتَ «مسلمات» لم تدل التاء علىٰ رفع ولا جر، كما تدلك الواو والياء، ولو سمعتَ الحركة تدلك علىٰ الرفع والجر كما تدلك الواو والياء». شرح كتاب سيبويه للسيرافي (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١/٢٤٠.




كانت التاءُ الأُولَىٰ أَوْلَىٰ بالحذف من الثانية من حيثُ إنَّ الثانيةَ دَلَّتْ علىٰ التأنيث والجمع، والأُولَىٰ علىٰ التأنيثِ خَاصة، فكانت بالحذف أَوْلَىٰ.

والاسم مع هذه التاءِ معربٌ في الأحوال كلِّها، وقد قَدَّمْنَا فسادَ ما قالَهُ الأخفشُ في باب معرفة عَلامَات الإعرَاب[1].

وأما مَا فيه أَلِفُ التأنيثِ المقصورةُ، نحو: حُبْلىٰ وذِكْرىٰ، فيُجمَع بالألف والتاء، ما عدا «فَعْلَىٰ فَعْلَانُ». وحُكمُه أن لا تُحذف منه هذه العلامةُ كما حُذِفَت التاءُ؛ لأن هذه الألفَ بُنِيَتْ عليها الكلمةُ، وجرَتْ بها مجرىٰ الرباعيِّ، وجُمِعَت جَمْعَه، فقالوا: حبَالَىٰ، كما قالوا: جَعافِرُ، فلذلك تُقْلَب ياءً؛ لاجتماعِها مع الألِف المصاحبة لتاء الجمع. وإنَّما قلبت إلىٰ الياء دون الواو لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الياءَ قد وقعَتْ علامةَ تأنيثٍ في «تَفعَلِين»، والواوُ لَمْ تَقَعْ كذلك، فلمَّا وجبَ قلبُها كان قلبُها إلىٰ الياء أَوْلَىٰ لذلك.

الثاني: خِفَّة الياء، فقَلَبوا إلىٰ الأخفِّ، وتَخَلَّصُوا من الجمع بين علامَتَيْ تأنيثٍ، مِن حيث إنَّ التأنيث إنما كان بالألِف لا بهذه الياءِ.

وإنَّما امتنع «فَعْلَىٰ» «فَعْلان» و«فَعْلاءُ أَفْعَل» من الجمع بالألِفِ والتاءِ، منْ حيث إنَّهم لو جَمَعوهُ بالألِفِ والتاءِ، ومُذَكَّرُه لم يُجمَع بالواو والنون، لكانَ للمؤنث علىٰ المذكر مَزِيَّةٌ، وهو نقيضُ حِكْمَةِ الوَضْعِ.

وأما الممدود، نحو: صحراء وخُنْفساء، فقد علمتَ اختلافَ النحويِّينَ في آلة التأنيث فيه، فقِيلَ الهمزةُ، وقيلَ الألفُ التي انقلبَتْ عنها الهمزةُ. وأجمَعوا

---

(١) راجع ص ١٣٨.

علىٰ أن هذه الهمزة لا تُحْذَف ؛ لئلا يعودَ الممدودُ مقصورًا. وحُكمُها أن تُقلَبَ وَاوًا ولا تُقَرَّ علىٰ صورتِها ؛ خوفَ الجَمْعِ بينَ علامتي تأنيث. ولم تُقلَبْ إلىٰ الياءِ كالمقصورَةِ ؛ لأنهم قَصَدُوا المُقارَضَة بينهما من حيث أُبْدِلَت من الواو في: وُقِّتَتْ(1)، ووُجوه، فقالوا: أُقِّتَتْ، وأُجُوهٌ، فلما أُبدلَتْ من الواو أُبْدِلَتْ منها الواو، ولأن الياءَ إلىٰ الأَلِفِ أَقْرَبُ مِنَ الواو إلىٰ الألِف، فلو أُبْدِلَت ياءً، لكان ذلك أقرب إلىٰ اجتماعِ الأَمْثالِ، وهم إنَّما قلبوا فِرارًا من اجتماع الأمثال.

وأما المؤنثُ بغيرِ علامةٍ، فهو علىٰ قسمين: معرفة، ونكرة. وكلاهما يُجمَع بالألف [٢١و] والتاء. وتَلْحَق الألفُ واللامُ من أوله للتعريف عوضا من تعريف العلمية الذاهِبِ بالجمعيَّةِ.

ومَا عَدا ما ذَكرناه، فلا يُجْمَعُ بالألف والتاء، إلا فيما سُمِعَ، قالوا: سِجِلات، وسُرادِقَاتٌ(2)، وحَمَّامَات، وكلُّه مَسموعٌ لا يُقاسُ عليهِ. وقد لُحِّنَ المتنبي في قوله(3):

إذَا كانَ بعضُ الناسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ ❊ فَفِي النَّاسِ بُوقاتٌ لَهُ وَطُبُولُ

---

(1) قد قرأ بهما القراءُ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات ١١]، قرأها أبو عمرو بالواو، وقرأها الباقون بالهمز. انظر السبعة ص ٦٦٦، والتذكرة لابن غلبون ٢/٦١٠، والتيسير ص ٢١٨، والنشر ٥/١٩٥٨.

(2) السُّرادِقُ: صحن الدار، والذي يمد فوق سطح البيت، أو كل ما أحاط بشيء من حائط أو مضرب أو خباء. التاج (سردق) ٢٥/٤٤١.

(3) ديوانه ص ٢٩٨. وفيه: «لها وطبول»، وكذا في الفسر لابن جني ٢/٨٢٧، واللامع العزيز ٣/٩٤٨، وشرح العكبري ٣/١٠٨، والبرقوقي ٣/٢٢٩. وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٩. والذي هنا موافق لما في المقرب ٢/٥١، وانظر تعليق ابن جني علىٰ من لَحَّنَ المتنبي في قوله: «بوقات» في الفسر ٢/٨٢٧.



من حيث جَمَع «بُوقا» علىٰ «بُوقاتٍ»، وهو لَحْنٌ[1].

وقد وقع هذا اللفظ في الإرشادِ لإمامِ الحرمينِ أبي المعالي.

قوله: «ونونُ الاثنين مكسورة أبدا»[2].

هذا هو الأكثر، ومن العرب من يفتحها وعليه قولُه[3]:

أَعْـرِفُ منْهـا الوَجْـهَ والعَيْنَانَـا ❊ ومَنْخِـرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا

وزعم بعضُ مَنْ في عصرنا[4] أنَّهُ مصنوع، وهو خطأ؛ لأن الأئمةَ الثقاتِ قد أنْشَدوهُ بالسنَّدِ المُتَّصِلِ. قال أبو القاسم الزجاجي[5] أنشدَنَا ابنُ دُرَيْدٍ، عن أبي حاتِمٍ، عن أبي زَيْدٍ[6]، عن المُفَضَّلِ ....

(١) ارتشاف الضرب ٢/٥٨٩ ـ ٥٩٠.

(٢) الجمل ص ٩.

(٣) هو رؤبة. والبيت في ملحقات ديوانه ص ١٨٧، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع ١/٥٥: «وزعم العيني أن قائل هذا البيت لا يعرف. وقيل إنه لرؤبة، وهو أيضا غير صحيح. وقال المفضل إنه لرجل من ضبة هلك مذ أكثر من مائة سنة» قلتُ: انظر النوادر في اللغة لأبي زيد ص ١٦٨، وكتاب الشعر للفارسي ١/١٢٣. وبلا نسبة في كثير من كتب النحو. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠، وشرح الألفية لابن أم قاسم ١/٨١.

(٤) في الحاشية: «هو ابن عصفور، حيث قال: هذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله». قلت: انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٠.

(٥) لم أجده في مجالس العلماء للزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون ﵀.

(٦) أبو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، إمام في النحو واللغة والغريب، روىٰ عن أبي عمرو بن العلاء، وعمرو بن عبيد. من تلاميذه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني. من تصانيفه النوادر في اللغة، وخلق الإنسان، والإبل والشاء، توفي عام ٢١٥هـ، وقيل غيره. انظر إنباه الرواة ٢/٣٠، وبغية الوعاة ١/٥٦٢. ووقع في بغية الوعاة في طبعتيه معا (طبعة أبو الفضل ١/٥٨٢)، وفي النسخة المخطوطة من الكتاب في المجلس الإسلامي بإيران (اللوحة ١١٣)، وفي تلخيص البغية لمحمد بن عبد الله بن حميد الحنبلي الصفحة ١٢٢ = أنه روىٰ عن أبي حاتم=

في أبياتٍ كثيرة[1]:

إنَّ لِسَلْمَىٰ عِنْدَنا دِيوَانَا
أَخْزَىٰ فُلانا وابْنَهُ فُلانا
كَانَتْ عَجُوزًا عَمِرَتْ زَمانا
وَهْيَ تَرَىٰ سَيِّئَها إِحْسَانا
أَعْرِفُ مِنْها الوَجْهَ والعَيْنَانَا
ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيانَا

وحُرِّكَتْ فِرارًا من التقاء الساكنين. وخُصَّتْ بالكسر على أصل التقاء السَّاكنين، أو فرقًا بينها وبين نونِ الجمع. ومن العرب مَنْ يَكْسِرُ نونَ الجَمْعِ، وهو قليل[2].

قوله: **«وتسقطان للإضافة»**[3].

۞ **قلتُ**: إنما سقطتْ للإضافة من حيث كان وجودُها في المثنى كالتنوين في المفرد، ولمَّا سقطَ التنوينُ للإضافة، فكذلك هذه النونُ. وإنَّما وَجَبَ سقوطُ التنوينِ عند الإضافة؛ لأنَّ التنوينَ دليلُ الِانفصالِ، والإضافةَ دليلُ الاتصال، فلم يَجُزِ الجمْعُ بينهما لتَضَادِّ مَعْقُولَيْهِما. وقد تسقط هذه النون لتقدير الإضافة،

= السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام وعمر بن شبة، والصواب أنهم رووا عنه، ولم ينتبه لهذا كل من حققوا البغية، وجل من لا يسهو. وانظر إنباه الرواة للقفطي ٢/٣٠، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٥/١٦٥، وتحفة الأديب للسيوطي ١/٣٧٠.

(١) انظر النوادر في اللغة لأبي زيد ص ١٦٨، والخزانة ٧/٤٥٢، باختلاف في بعض الألفاظ.

(٢) الارتشاف ٢/٥٦٦، وشرح الألفية للمرادي ١/٨١.

(٣) الجمل ص ٩.

كقوله[1]:

بَــيْنَ ذِرَاعَــيْ وَجَبْهَــةِ الأَسَــدِ

علىٰ ما فيه من خلافٍ. وقد تَسْقُطُ للطُّولِ في قوله[2]:

أبَنِــي كُلَيْــبٍ إنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذَا ❁ قَــتَلا المُلــوكَ وفَكَّكَــا الأَغْــلالا

ومنه حذفُ النونِ من اسم الفاعِلِ مع النصب في قوله[3]:

الحَــافِظُو عَــوْرَةِ العَشِــيرَةِ

البيت، وسيجيئ ذِكْرُه[4].

وقد تُحذَفُ للمُعاقَبَةِ في اسمِ الفاعلِ المُضاف إلىٰ المُضْمَرِ، نحو: الضارِبَاكَ،

---

(١) للفرزدق في الكتاب ١/١٨٠، والمفصل ص ١٠٩، والخزانة ٢/٣١٩، ولأرطاة بن سهية في دلائل الإعجاز ص ٢٠٩. صدره:

يــا مَــنْ رَأَىٰ عارِضًــا أُسَــرُّ بِــهِ

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٨٦، وانظر الكتاب ١/١٨٦، والخزانة ٦/٦. ووقع في المفصل (ص ١٣٩) منسوبا للفرزدق، وهو سهو من مؤلفه ﵀. الخزانة ٦/١٣.

(٣) هذا بعض بيت، تمامه:

الحَــافِظُو عَــوْرَةَ العَشِــيرَةِ لَا ❁ يَــأْتِيهِمُ مِــنْ وَرائِنَــا وَكَــفُ

والبيت مختلف في نسبته، فقد ورد ضمن الأبيات المنسوبة لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٢٣٨، وقد نقل محققه رد البغدادي علىٰ العباسي في معاهد التنصيص ١/١٩٠، والعيني في المقاصد النحوية ١/٥٣٤، إذ نسبا معا البيت ضمن أبيات لقيس بن الخطيم، وانظر رد البغدادي في الخزانة ٤/٢٧٢ ـ ٢٨٣. ونسبه إلىٰ عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وهو الذي في جمهرة القرشي ٢/٦٧٥، ونسبه سيبويه ١/١٨٥ ـ ١٨٦ إلىٰ رجل من الأنصار، وتبعه المبرد في المقتضب ٤/١٤٥. وقد ورد البيت غير منسوب في المقتصد ١/٥٢٩. وزعم البغدادي أن الرواية الصواب هي «والحافظو».

(٤) لم أجده ذكره بعد.




والضارِبُوكَ، وقد شذ نحو قوله[(١)]:

هُـــمُ الآمِـــرُونَ الخَيْـــرَ، والفاعِلُونَـــه

ووقع في كتاب سيبويه أنه مصنوع[(٢)]. وكذلك قولُه[(٣)]:

ولَـــمْ يَرْتَفِـــقْ والنـــاسُ مُحْتَضِـــرونَه

قال سيبويه: «واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل»[(٤)]. واختلفوا في موضع [٢١ظ] «الكاف»، فسيبويه[(٥)]، والجَرْمّي[(٦)]، والمازنيُّ[(٧)]، والمبرد[(٨)] لا يرونه إلا مجرورًا، والأخفش[(٩)] ومن اتبعه على أنها في موضع نصب، قال سيبويه: «لأنك لو كففت النون في الإظهار لَمْ يَكُنْ إلا جَرّا»[(١٠)]، فقاس المضمرَ على الظاهر. وهي عند الأخفشِ محذوفة للمعاقبة أو

---

(١) صدر بيت مجهول النسبة، عجزه:

إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحَدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

انظر الكتاب ١/١٨٨، بلفظ: «هم القائلون»، وخزانة الأدب ٤/٢٦٩.

(٢) الكتاب ١/١٨٨.

(٣) صدر بيت، عجزه:

جَمِيعـا وأَيْـدِي المُعْتَفِـينَ رَواهِقُـهْ

انظر الكتاب ١/١٨٨، والخزانة ٤/٢٧١. وقال البغدادي إن هذا البيت مصنوع.

(٤) الكتاب ١/١٨٧.

(٥) الكتاب ١/١٨٧.

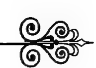
(٦) الارتشاف ٥/٢٢٧٧.

(٧) الارتشاف ٥/٢٢٧٧.

(٨) المقتضب ٤/١٤٥، والارتشاف ٥/٢٢٧٧.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٥، والارتشاف ٥/٢٢٧٧.

(١٠) الكتاب ١/١٨٧.




للتخفيف لا للإضافة، ووَجْه المعاقبة أنه لا يُتَكَلَّمُ به مفردًا حتىٰ يكون متصلًا بفعلٍ قبله، أو اسمٍ، فصارَ كأنه التنوين أو النون. والمسألةُ مستوفاة في كتاب سيبويه(١).

وأما ما يجوز فيه سقوط هذه النون وثبوتُها، ففي باب النفي بـ«لا»، نحو: لا غُلامَيْن لك، ولا جارِيتَيْنِ لك. فإنِ اعتقدتَ إقحام اللامِ، وأنَّها مزيدَةٌ، حَذَفْتَ النونَ، وكان الكلامُ ناقص الخبَرِ، وإنِ اعْتَقَدْتَ الجارَّ والمجرورَ في موضعِ الخبرِ، لَمْ تَحذِفِ اللامَ.

وأما «كِلا» و«كلتا» ففيهما خلاف(٢):

فالبصريون علىٰ أنها مفردة في اللفظ(٣).

والكوفيون يقولون إنها مثناة(٤).

وأجمعوا كلُّهم علىٰ أنها مُثَنَّاةٌ في المعنىٰ. واختلفوا في أَلِفِ «كلا»: هل هي منقلبة عن ياءٍ أو عن واو؟ فالجمهور علىٰ أنها بدل من واوٍ، وأصله كِلَوٌ، علىٰ وزن فِعَلٍ، كمِعَىٰ ورِدًا في اللفظ. وذهبَ العَبْدِيُّ(٥) إلىٰ أنها منقلبة عن ياءٍ.

واختلفوا أيضًا في «كلتا»: فالجمهور علىٰ أن وزنها «فِعْلَىٰ»، وألفها للتأنيث بمنزلة الدِّفْلَىٰ(٦) والذِّكْرىٰ، وتاؤها بَدَلٌ مِن واو، وإبدالُ التاءِ من الواو كثيرٌ.

---

(١) الكتاب ١/١٨١ ـ ١٨٨.

(٢) سيعيد ذكر الخلاف في باب التوكيد ص ٢٦٦.

(٣) الإنصاف ٢/١٣، والارتشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإنصاف ٢/١٣، والارتشاف ٢/٥٥٨.

(٥) هو أبو بكر أحمدُ بن بكر بن أحمد العبديُّ، النحو اللغوي، قرأ علىٰ السيرافي والرماني. وله شرح الإيضاح. توفي عام ٤٠٦هـ. بغية الوعاة ١/٢٨٣.

(٦) الدِّفْلَىٰ: نبت مُرٌّ.



وقال الجَرْمِيُّ(١) إنَّ أَلِفَها منقلبة عن لام الكلمة، والتاءُ للتأنيثِ، ووزنه «فِعْتَلٌ».
وهذا الذي قاله خطأ من ثلاثة أوجه:

فُقدان البناء.

وأن تاء التأنيث لا تقع حَشْوًا.

ولا يكونُ ما قبلَها إلا متحركًا، سِوى الألِفِ.

واحتج البصريون على أنها مفردة في اللفظ:

بالإخبار عنها بالمفرد في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يقل: أَتَتَا، وقال(٢):

كِــلا يَــوْمَيْ أُمَامَــةَ يَــوْمُ صَــدٍّ

وقال(٣):

وكِــلَا أَنْفَيْهِمَــا رَابِــي

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/٨٨، وشرح الألفية للمرادي ١/٧٣، وهمع الهوامع ١/١٣٧. وسيعيد الشارح قول الجرمي مرة أخرى في باب التصريف ٢/٤٤٨.

(٢) صدر بيت لجرير في ديوانه ٣/٧٧٨، وروايته هناك:

كـلا يـومَيْ أمامَـةَ يـومُ صِـدْقٍ ✿ وإنْ لَـمْ تَأْتِهـا إلا لِمَامَـا

وكتاب الشعر ١/١٢٦.

(٣) بعض بيت للفرزدق، وتمامه:

كِلاهُمـا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما ✿ قَـدْ أَقْلَعَـا وكِـلَا أَنْفَيْهِمَـا رابِـي

نوادر أبي زيد ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣، وكتاب الشعر ١/١٢٨. وقد شك في نسبته ابن بري في التنبيه والإيضاح (سكف) ٣/٣٦٥ فقال: «قال جرير أو الفرزدق»، ثم ساق البيت مع آخر، وانظر ذيل ديوان جرير ص ١٠٢١.



وقال[1]:

بُثَيْنَـــةُ قالـــتْ: يـــا جَمِيـــلُ أَرَبْتَنَـــا ❊ فَقُلْـــتُ: كِلانَـــا يـــا بُثَـــيْنَ مُرِيـــبُ

الثاني: إضافتهما إلىٰ ضمير المثنىٰ، والمثنىٰ لا يضاف إلىٰ المثنىٰ.

الثالث: أنها لو كانت مثناةً لكانت علىٰ حُكم المثنىٰ مع الظاهر والمضمَرِ.

الرابع: أنه لم يستعمل لها مُفْرَدٌ.

وقوله[2] ـ أنشده البغداديون ـ:

فــي كِلْــتَ رِجْلَيهــا سُــلَامَىٰ واحِــدَهْ

كِلْتَاهُمَـــــا مَقْرُونَـــــةٌ بِزائِـــــدَهْ

= لا حجة لَهُم فيه؛ لاحتمال أن تكون «كِلْتَ» مقتطعةً مِن «كلتا»، وللبصريين فيه حجة، من جهة إخبارٍ عنها بالمفرد في عَجُزِ البيت.

فإن قيل قد وقع الإخبار عنها بالمثنىٰ في قوله[3]:

كِلاهُمـا حِـينَ جَـدَّ الجَـرْيُ بَيْنَهُمـا ❊ قَـدْ أَقْلَعَـا وكِـلَا أَنْفَيْهِمَـا رابِـي

وقال:

كلاهمـــا لا يقطعـــان الكمـــا[4]

---

(١) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه ص ٢٩، وسمط اللآلي ٢/٧١٩.

(٢) لا يعرف قائله، وانظر الإنصاف ٢/١٣، والخزانة ١/١٢٩.

(٣) سبق تخريجه في

(٤) كذا في الأصل، والصواب:

كِلْتاهمـــا لا تَطْلُعـــان الكِيحَـــا

والرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٢٥، وانظر العين ٤/٥٩، والتذييل والتكميل=

۞ قلتُ: لا دليل في ذلك؛ لأنه لا يمتنع أن يكون حَمْلا على المعنى، والحمُل على المعنى كثير. ولو أنَّها مثناةٌ في اللفظ والمعنى لم يُخْبَر عنها بالمفرد، إذ ليس هنالك ما يُحمَل الإفرادُ عليه، وإنما [٢٢و] قلبوها مع المضمَرِ تشبيها بـ«لَدى» و«عَلى». ومن العرب من لا يقلبها مَعَ المضمَرِ، ويستعملُها بالألف في الأحوال كلِّها، وهي لغةُ بَلْحارِثِ بنِ كَعْبٍ[(١)]. ومنهم من يقلبها مَع الظاهر والمضمَرِ في حال النصب والجر، وهي لغة كِنانَةَ[(٢)]. وإنما ذهب مَنْ ذَهب إلى أن أَلِفَها منقلبة عن ياء؛ للإمالة، وقد أمالوا ما هُو من ذواتِ الواوِ، كـ«العشَا»، إلا أنه شاذ.

ومن هذا النمط اختلافُهم في «لَبَّيْكَ» هل مفرد أو مثنى؟ وسنذكُرُه بعدُ[(٣)].



= ٢٥٦/١، وفيه: «كلاهما لا يَطْلُعان الكيحا». وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/١، وقد جاء هناك: «كلاهما لا يطلقان»، وقال محققه: «لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول، كما لم أجد له ذكرا فيما رجعتُ إليه من مظان».
والكيحُ: سفح الجبل، وصقعُ الجرف.

(١) التذييل والتكميل ٢٥٥/١.
(٢) التذييل والتكميل ٢٥٤/١، والتصريح ٢٣٢/١.
(٣) سيأتي في ٣١٧/٢.

بَابُ الفَاعِلِ والمَفْعُول به

الفاعِلُ في الاصطلاح: كلُّ اسمٍ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ، أو اسمٌ في معنىٰ الفعل، وقُدِّمَ عليه علىٰ طَرِيقة فَعَل أو فاعِلٌ.

والمفعول: كلُّ اسمٍ طَلَبَهُ الفِعْلُ لِيَقَعَ به حقيقةً أو مجازًا. وقد تَقَعُ الجُمَلُ فاعلةً ومفعولةً؛ لأنها في تقدير الأسماءِ المفردة، كقولهم: أَعْجَبَني أنكَ منطلقٌ، وأحببتُ أنك خارجٌ، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، والمعنىٰ: ثُمَّ بدَا لهم السِّجْنُ، وقيلَ إنَّ الفاعلَ المَصْدَرُ المُقَدَّرُ، والمعنىٰ: ثم بدا لَهُم البَداءُ، وقال الشاعر[1]:

بَــدَا لِــيَ أَنِّــي لَسْــتُ مُــدْرِكَ مَــا مضَــىٰ

فـ«أنَّ» وما بعدها في موضع الفاعل.

ومن شرط الفاعل أن يكون ـ كما ذكرناه ـ اسمًا، أو في تقدير الاسم، مرفوعًا، أو في تقديره، مؤخَّرا عن الفِعل، ولا يتقدَّمُ علىٰ فِعْلِه عندنا بحال.

---

(١) هو زهير، وعجز البيت:

ولا ســابِقٍ شَــيئًا إذا كــانَ جَائِيَــا

شعره (صنعة الأعلم الشنتمري) ص ١٦٩، وله في الكتاب ١/١٦٥ وَ٣/٢٩، ٥١، ١٠٠، وَ٤/١٦٠، والجمل ص ٨٦. ثم نسبه سيبويه مرة أخرىٰ لصِرْمَةَ الأنصارِيِّ ١/٣٠٦، ولعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١١٦ (جمع الدكتور وليد قصاب)، وتخريجه في ص ١٩٩. وفي نسبته اختلاف انظره في الخزانة ٩/١٠٥، ولمزيد تخريج راجع الارتشاف ٤/١٧٥٧. وسينسبه ابن بزيزة لزهير في ص ١/٤٩٩.

وقد صح من مذهب سيبويه[1] أن استحقاقه الرفع بطريق الشبهِ للمبتدأ، من حيث كان الفاعِل لا يستغني عن فعله كالمبتدأ مَعَ خبره. وإنَّما كان المبتدأ عندنا أصلًا من حيث كان عاملُه معنويًّا، وعاملُ الفاعل لفظيّا، فأشبَهَ المركبَ، وأشبَهَ المبتدأُ المفردَ، والمفردُ قبل المركب. وإنما اختص الفاعلُ بالرفع، والمفعولُ بالنصب، من حيث كان الفاعلُ واحدا ليس إلا، والمفعولاتُ كثيرةٌ، فجعلوا إعرابَها النصبَ لِيَكْثُرَ في كلامهم ما يستخفون، ومن حيثُ كان الفاعلُ واحدا لا غير، جعلوا إعرابَه الرفعَ. هذا تعليل أبي إسحاق الزجاج[2]، قال ابن جني في خصائصه[3]: «جرىٰ قول أبي إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول مُجْرَىٰ شُكْرِ المُنْعِمِ، وذَمِّ المسيء في انطواءِ الأنفُسِ عليه، واجْتِماعها علىٰ صحته، وعدم اختلافها فيه».

وأما رافِعُه، فاختَلف النحويون في تعيينه:

فذهب قوم إلىٰ أن ارتفاعه بتفريغِ الفِعْل له.

وقيل: بإسناده إليه.

وقال بعضُ الكوفيين[4]: ارتفع بالمعنىٰ، وهو كونه فاعلًا في الحقيقة، فإذا لم يحدث في الحقيقة شيئًا، لم يستحقَّ الرفع.

وقيل: رافعُه معنويٌّ، وهو شَبَهُه بالمبتدأ.

والصحيحُ أنه إنما ارتفعَ بالتفريغ والإسنادِ؛ لأن الفِعلَ لو فُرِّغَ [٢٢ظ] ولم

(١) الكتاب ١/٣٣ ـ ٣٤.
(٢) الخصائص ١/٤٩.
(٣) الخصائص ١/٤٩.
(٤) البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٦١.




يُسْنَدْ لَمْ يعمل، ولو لَمْ يَتَفَرَّغْ لهُ لم يَعملَ.

وقد جرىٰ في كلام البصريين والكوفيين بستة أنواع الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والخفض، للمعاني:

أما الرفع، ففي الابتداء، والفعل المضارع.

وأما النصبُ ففي مواضع منها المفعول عند خَلَفٍ الأحمَرِ، فناصبه عنده المعنىٰ وهو كونه مفعولا[1]، ومنها الحال والتمييز والمستثنىٰ فنص سيبويه علىٰ أن المعاني تَعْمَلُ فيها، وذلك التنبيهُ والإشارةُ والاستقراراتُ الواقِعةُ أخبارًا، وقد قال الفارسي في قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّها لَظَى نَزَّاعَةً﴾[2] في قراءة من نصب «نزاعةً»[3]، إنه منتصب علىٰ الحال[4]، والعامل ما في لظىٰ من معنىٰ التلظي والالتهاب. وقال غَيرُه في قوله تعالىٰ ﴿والسَّمَوَاتُ مَطوياتٍ بِيَمِينِهِ﴾[5]، إنَّ العامل في «مطويات» الذي هو حال في قراءة من نصبَهُ[6] = ما في «السموات» من معنىٰ العُلُوِّ. وعند قوم العامل فيه الاستقرارُ المحذوفُ، وهو معنوي. وإنَّما يمتنع ذلكَ من حيثُ كانت الحال لا تتقدم عندنا علىٰ العامل المعنوي كما سَنذكرُه[7]. ونصَّ سيبويهِ علىٰ عَمَلِ المعاني في الأحوالِ في مواضِعَ كثيرةٍ[8]،

(١) التذييل والتكميل ٦/٧.

(٢) المعارج ١٥ ـ ١٦.

(٣) هي قراءة حفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالرفع. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٠، والتيسير ص ٢١٤، والحجة في القراءات للفارسي ٤/٤٦٦، والنشر ٥/١٩٤٧.

(٤) الحجة في القراءات للفارسي ٤/٤٦٦. وقال إن حمله علىٰ الحال يبعد.

(٥) الزمر ٦٧.

(٦) هي قراءة عيسىٰ والجحدري. البحر المحيط لأبي حيان ٩/٢٢١.

(٧) انظر ص ١/٣٥٨.

(٨) الكتاب ١/٣٧٥.

وكذلك المستثنىٰ في قولِهم: القومُ إخوتُك إلا زيدًا. وكذلك الجوابُ بالفاءِ في نحو: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، العامل به الصرفُ والمخالفةُ عند قوم، وهو معنىٰ. وكذلك الصفةُ العاملُ فيها عند الأخفشِ المعنىٰ، وهو كونها صفة. وذكروا ذلك في الجر في مواضع منها الإضافة، فإنهم قالوا إنها معنىٰ خافض. وكذلك «حتىٰ» الجارةُ، فالخافض عند بعض الكوفيين[1] المعنىٰ، وهو كونه غايةً.

والقصدُ أن تَقِفَ ـ أيها الناظر ـ على أن الأئمة من أهل البَلَدَيْنِ نَسَبُوا الأعمالَ إلى المعاني، والرافعُ والناصبُ والخافضُ حقيقةً المتكلِّمُ، والألفاظُ إنما نُسِبَ العملُ لها لأنها أَماراتٌ ودلائلُ. وأما المعاني المجرَّدَةُ المطلَقَةُ فنِسبةُ العمل إليها هذيان.

أما القول بأنه يرتفع بالإسناد خاصة فباطل بباب «كان»، فإن الاسم فيها قد ارتفع ولم تُسْنَد إليه «كان»، وإنما الإسنادُ للخبر، ومجيءُ «كان» للدلالة علىٰ أن هذا الحديث قد اقترن بجملة ماضية. وأبطَلَه بعضُ المتأخرين بالمفعول، فإنه مسندٌ أيضًا إلىٰ الفعل ولم يرتفع. وهذا خطأٌ منه، فإنَّ إسنادَ المفعول إلىٰ الفعل من الإسناد المعنوي، وليس الكلام فيه.

ومذهبُ الكوفيين باطلٌ بالنفي، والاستفهامِ، والأفعالِ المجازية.

وأما انتصابُ المفعولِ، فقالَ الفارسيُّ في التذكرة[2]: «لا يخلو انتصابُ المفعول من أن يكون بالفعل دون الفاعل، أو بالفاعل دون الفعل، أو بهما». وكل ما في القسمة مقولٌ، فالأولُ قولُ سيبويه[3]، والثاني قول هشامٍ[4]، والثالثُ

(١) هو الفراء. الارتشاف ٤/١٧٥٢.

(٢) انظر قوله هذا في مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص ٢٨٠.

(٣) الكتاب ١/٣٣.

(٤) مختار تذكرة الفارسي ص ٣٥٢، والإنصاف ١/٨٢، والتذييل لأبي حيان ٦/٧.

قولُ الفَرَّاءِ(١). ثم حكىٰ أبو علي في التذكرة في آخِرِ [٢٣و] هذا الفَصْلِ عن خلف الأحمر أن العامل فيه المعنىٰ(٢).

وقد استضعَفَ بعضُهم مذهبَ هشامٍ والفراءِ من وجوه:

الأول: أنه يلزمُه أن يَعمل الفعل الذي لا يتعدىٰ في الفاعل والمفعول، لأنَّ العلة عنده وجود الفاعل، وهو موجود في المتعدي وغيرِ المتعدي. وهذا لا يلزمُ؛ لأن لهم أن يقولوا غيرُ المتعدي لمَّا لم يقتَضِ مفعولا لم يبقَ للفاعل ما يَعمَلُ فيه، وإنما ذلك فيما وجد فيه لفظ المفعول من الأفعال المقتضِيَة، حتىٰ إنَّ ما يتعدىٰ من الأفعال لو حُذِف مفعولُه ولم يبق الفاعل يَقْتضِيه = لمْ يَلْزَم أن يعمَلَ فيه.

وألزم بعضُهم أيضًا الفَرَّاءَ وهشامًا أن يَعْمَل الفاعل غَيْرَ مستنِدٍ إلىٰ الفعلِ، لأن المقصود أيضًا وجود الفاعل، رد به الفارسي عليهما. وهذا لا يلزم أيضًا؛ لأن للفراء أنْ يقول إنما كلامُنَا وكلَامُكم فيما يصدُق عليه أن يُسمَّىٰ فاعلا، وذلك لا يصدق اصطلاحا إلا علىٰ ما تَقَدَّمَهُ فعل.

وقال بعضُهم: لو كان الفاعلُ هو العاملَ لمَا تقدَّمَ معمولُه عليه، بدليل امتناعِ تقدُّمِ «الدرهم» علىٰ «العشرين» في قولهم: عشرون درهمًا، من حيث كان اسمًا جامدًا. ولو كان أيضًا هو العاملَ لمَا اختلفَ المفعولُ بحسب اختلافِ الفعلِ، فيتصرف فيه بالتقديم إنْ كان الفعلُ متصرفًا، ويمتنع ذلك فيه إنْ كان غيرَ متصرِّفٍ، كفعل التعجب، ولمَّا اختلفَ بحسَبِ اختلافِ الفعلِ دلَّ علىٰ أنه العاملُ فيه.

(١) التذييل ٦/٧، والتصريح ٣٩٧/٢.
(٢) الإنصاف ٨٢/١، والتذييل ٦/٧، والتصريح ٣٩٧/٢.

وفي انتصاب المفعول قبل مجيء الفاعلِ، دليلٌ على أن العامل ليس هو الفاعل.

قوله: «**الفاعل مرفوع أبدا**»(١).

كلام صحيح، يريد به لفظًا، أو تقديرًا، أو حكمًا، أو اعتبارًا، نحو: قام زيد، وجلس القاضي، ووضعتِ الحُبْلَى، وقام هذا.

ومن المعلوم أن الفاعل على أقسام:

فقد يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى.

وفي اللفظ دون المعنى، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه.

وفي المعنى دون اللفظ، نحو: أعجبني ضربُ زيدٍ عَمْرًا.

وقوله: «**والمفعول به إذا ذُكِرَ الفاعل**»(٢).

تقييدٌ لازمٌ، احتراز(٣) من المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه.

وقوله: «**وإنما قلتَ: قام، ولم تقل: قاموا**»(٤).

اعتذارٌ عن إفراد الفعل وتثنية فاعله أو جمعه.

ويقتضي هذا الفصلُ الكلامَ في حُكْمِ الفِعْلِ مع تثنيةِ الفاعلِ أو جمعِه، ومَعَ كون الفاعل مؤنثًا في إلحاق العلامة وترْكِهَا. وقد عُلِمَ أن الفاعل يكون مفردًا،

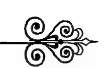
---

(١) الجمل ص ١٠.

(٢) الجمل ص ١٠.

(٣) كذا بالأصل، والأولى: احترازا.

(٤) الجمل ص ١٠.



ومُثَنىٰ، ومجموعًا. فإنْ كان مفردا فلا تقسيم فيه. وإنْ كان مثنًّىٰ أو مجموعًا فللعرب فيه مذهبان:

منهم من يلحقه علامة التثنية والجمع مقدَّمًا كما يلحقه مؤخَّرًا.

ومنهم من لا يلحقه ذلك، وهو الأكثرُ، وقد جاء علىٰ اللغة الأولىٰ قوله تعالىٰ ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ [٢٣ظ] مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وقال ﷺ[١]: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[٢]. ومن كلام العرب[٣]: «أكلوني البراغيث الليلة»[٤]، قاله[٥] أبو عبيدة بن الجلاح[٦]: «وكان أفصحه أكلتني ....

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة/ باب فضل صلاة العصر، برقم: ٥٣٠، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب فضل صلاتي الصبح والعصر، برقم: ٦٣٢.

(٢) قال السهيلي فيما نقله أبو حيان في التذييل ٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩: «ونحو يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، أخرجه في الموطأ، فالألف والواو والنون حروف، لكني أقول في حديث الموطأ: الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر، رواه البزار مطولا مُجردا، [كذا] فقال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار، فملائكة علىٰ هذه الرواية بدل من الضمير في يتعاقبون. وفي آخره: وتركناهم وهم يصلون، فاغفر لهم اللهم يوم الدين. وليس هذا في حديث مالك، فدل علىٰ أنه مختصر من ذلك الحديث. انتهىٰ كلام السهيلي».
وقال أبو حيان في التذييل ١/١٨٨: «وما مثل به علىٰ ما زعم، لأن الحديث رواه مطولا مجودا البزار في مسنده،...» وذكر رواية الحديث وخرج الرواية فيه، فانظره هناك.
وقد تحصفت كلمة «مجودا» بالواو إلىٰ «مجردا» بالراء في النقل الثاني الذي في ٦/٢٠٨، والصواب ما في ١/١٨٨.

(٣) انظر هذا القول في الكتاب ١/١٩، ٧٨، ونسبها أبو عبيدة لأبي عمرو الهذلي، وقال إنه سمعها منه. مجاز القرآن ١/١٠١. وانظر كتاب الشعر ٢/٤٧٣ ففيه مزيد تفصيل.

(٤) وهي لغة طيء، ونسبت أيضا إلىٰ زيد شنوءة. التذييل والتكميل ٦/٢٠٣.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) كذا بالأصل، ولعله سبق قلم من الناسخ؛ لأني بحثت في ترجمة أبي عبيدة معمر بن المثنىٰ فلم=

البراغيث»[1] ، ومنه قول الشاعر[2]:

يَلُومُـــونَنِي فـــي اشْـتِراءِ النَّخِيـــ ✤ ـــلِ أَهْلِـــي وكُلُّهُـــم أَلْـــوَمُ[3]

ومنه قول الشاعر[4]:

يَـــا عَمْـــرُو لـــو نَالَتْـــكَ أَرْمَاحُنـــا ✤ كنـــتَ كَمَـــنْ تَهْـــوِي بـــهِ الهَاوِيَـــهْ

أُلْفِيَتَـــا عَيْنَـــاكَ عِنْـــدَ القَفَـــا ✤ أَوْلَـــى فَـــأَوْلَى لَـــكَ ذا واقِيَـــهْ

ومنه[5]:

= أجد أحدا قال في أحد من أجداده الجلاح، والدليل على أنه خطأ قوله بعد: «وأما ما قاله أبو عبيدة»، ومعلوم أنه إذا أطلق أبو عبيدة في كتب اللغة والنحو، فإنه لا يقصد به إلا أبو عبيدة معمر بن المثنى الإمام.

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١٠١.

(٢) نسب البيت في التصريح ٢/٢٦٤ ـ ٢٦٥ لأمية بن أبي الصلت، وروايته هناك:

يَلومُـــونَنِي فـــي اشْـتِراءِ النخيـــ ✤ ـــلِ أَهْلِـــي فكلهـــم ألْـــوَمُ

وجعله محقق ديوانه عبد الحفيظ السطلي ضمن الشعر الذي ينشد لأمية وليس له ص ٥٥٤، ونسب لأحيحة بن الجلاح في الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ص ٥١٥. ورواية البيت عندهم: «فكلهُمُ يَعْذِلُ». وقال السيرافي بعد أن أنشد البيت مع آخر في شرح الكتاب (طبعة دار الكتب العلمية) ٢/٣٦٦: «وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم، فقال: يلوم، وهي أبيات لامية، لولا كراهة الإطالة لأنشدتها كلها)». وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/٥٩.

(٣) كلمة «أهلي» هي الأخيرة في السطر في المخطوط، وأمامها في الحاشية: وكلهم ألوم، وقد وقع مثل هذا في مواطن إذ جعل ما في المتن في الحاشية دون أن يضع عليه علامة التصحيح. وانظر هنا ١/٢٤٨ عند قوله: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر، وكذا قوله ١/٢٤٩:

وكـــان سِـيَّان أن لا يَسْـرَحُوا نَعَمًـا ✤ أو يَسْـرَحوهُ بهـا واغْبَـرَّتِ السُّـوحُ

(٤) نسب الشعر لبشر بن أبي خازم في الجمل للفراهيدي ص ٢٦٥، وليس في ديوانه، ولعمرو بن مِلْقَطٍ في نوادر أبي زيد ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨، وتلخيص الشواهد ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥. وبلا نسبة في ابن يعيش ٢/٢٩٧، وغيره.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٤، والكتاب ٢/٤٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٩٥.




ولكـــنْ دِيَـــافِيٌّ أبُـــوُه وأمُّـــهُ ❊ بِحَـوْرانَ يَعْصِـرانَ[1] السّـليطَ أقَاربُـه

والأكثرُ خِلافُ ذلك.

وأما علامَةُ التأنيث، فتلحقه مقدَّمًا ومؤخَّرًا. وعِلَّةُ الفرق من وجهين:

أحدهما: الخَلْعَ، ومعناه أن هذه الواو وأخواتِها أسماءٌ، وهي علاماتُ المضمَرين، فإذا ألحقوها الفعلَ المُقدَّم خَلعوها الاسميَّة، فصَعُبَ عليهم ذلك، بخلافِ تاءِ التأنيث، فإنَّها حرفٌ تقدَّمتْ أو تأخرَّتْ.

وعلَّلَه الفارسيُّ باللُّزومِ[2]، فلمَّا كان التأنيثُ لازمًا، لَحِقَتِ الفعلَ علامتُه مطلقا، تقدَّم أو تأخَّرَ، بخلاف التثنية والجمع.

وأما ما قاله أبو عبيدةَ إنه على التقديم والتأخير، فضعيفٌ من ثلاثة أوجه:

الأول أنه يَلْزَمُه ذلك في المفرد، نحو: قام زيد، أن يكون «زيد» مبتدأ، و«قام» خبر مقدَّم عليه، ولا يقولُه، بدليل قولهم: قُمْت.

الثاني أنه يلزمه ذلك في العطف، فيُجيزُ: قامَا زيدٌ وعمرٌو، والعربُ لم تقله البتَّةَ[3].

ومن حَمَلَه على البدل فقد أبعدَ؛ لِمَا يلزم عنه من الإضمارِ قبْلَ الذِّكْر.

وأما حُكمُ الفعلِ في لَحاقِ علامةِ التأنيث إذا كان الفاعلُ مؤنَّثا فمختلف؛ وذلك أنه لا يخلو إمَّا أن يكونَ مؤنثا في الحقيقةِ، أو غير مؤنث. والمؤنث

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: «يَعْصِرْنَ» كما في كتب النحو. الخزانة ٥/٢٣٤.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/٢٦٨.

(٣) كذا، ولم يذكر الوجه الثالث.




الحقيقي علىٰ قسمين: إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون جمعًا. وإما أن يقع فعلا أو لا. وهذا كلُّه إذا كان الفاعل ظاهرًا.

فإن كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا مفردًا، لم يقع فيه فصل. فالتأنيث وجه الكلام، وهل يجوز إسقاطُ العلامة أم لا؟ مَنَعَهُ المبرِّدُ[1]، واتبعه الفارسي في إيضاحه[2]، والصحيح جوازُه؛ لأن سيبويهِ قد حكىٰ ذلك في مَوَاضع، وهو مُجمَعٌ علىٰ توثيقِه، فلا وجه لمنعه. قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: قال فلانة»[3].

فإنْ وَقع الفصلُ بـ«لا»[4]، لم تلحق علامةُ التأنيث إلا في ضرورة، نحو: ما قام إلا هندٌ، ويجوز في الضرورة: ما قامتْ إلا هند. فإن وقع الفصل بغَيْر «إلَّا» جاز إسقاط العلامةِ باتفاق، وحُكِيَ عن العرب: حَضِرَ[5] القاضيَ اليوم امرأة[6]، وقال[7]:

لَقَــدْ وَلَــدَ الأُخَيْطِــلَ أمُّ سَــوءٍ

وكلما طال الفصل فهو أحسن[8].

---

(١) المقتضب ١٤٦/١، والتذييل ١٩٦/٦، والارتشاف ٧٣٤/٢.

(٢) الإيضاح

(٣) الكتاب ٣٨/٢.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: بإلا.

(٥) قال ابن بزيزة إنه روىٰ هذه اللفظة بكسر الراء، انظر باب المذكر والمؤنث ٣٠٣/٢، ورد علىٰ من أنكر الكسر.

(٦) التذييل والتكميل ١٩٥/٦.

(٧) صدر بيت لجرير في ديوانه ٢٨٣/٢، وتمامه:

عَلَىٰ بـابِ اسـتِهَا صُـلُبٌ وَشـامُ

وانظر تخريجه مفصلا في إيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٨/١.

(٨) هذه عبارة سيبويه. الكتاب ٣٨/٢.

[٢٤و] والمثنىٰ وجمعُ السلامة كالمفرد.

فإن كانَ جمعَ تكسير جاز وجهان: إلحاقُ العلامة، وإسقاطُها.

وإن كان المؤنث غير حقيقي؛ جاز الوجهان أيضا، فصَلْتَ أم لم تَفْصِل.

وإنْ كانَ الفاعل مضمرًا مؤنثا لزِمَتِ العلامةُ علىٰ كل حالٍ، حقيقيًا كان تأنيث الفعل أو غيرَ حقيقِيٍّ. ولا يجوز إسقاطُها إلا في الضرورة، إلا أنْ يُسنَد إلىٰ ضمير المؤنث المجموع، نحو: النساء قُمنَ، فإن العلامة لا تلحق. ومن العرب من يجعل ضمير جماعة المؤنث كضمير الواحدة المؤنثة، فتقول: النساء قامت. وعليه قوله(١):

تَرَكْنَا الخَيْلَ والنَّعَمَ المُهَدىٰ ❊ وقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بها أَقِيمِي

وربما جاء كضمير الواحدة، وفي حديث النبي ﷺ: «خيرُ النساء صَوَالِحُ نِسَاء قريشٍ، أَحْنَاه علىٰ وَلَدٍ، وأرْعَاهُ علىٰ زوج في ذات يده»(٢)، قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر: موعظةٌ جاءَنا»(٣)، وقَبَّحَهُ الفارسي(٤)، وزَعَمَ أنه أقبح مِنْ «جاءَنا موعظةٌ»، وقد عُلِمَ أنَّ «جاءَنا موعظةٌ» لا قُبْحَ فيه، فأتىٰ بأفعل حيث لا اشتراك. وله في كلامه في إيضاحه أربعة مواضع استعمله فيه مجردا عن الاشتراك،

(١) لم أهتد إلىٰ قائله. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢، وفيه: «المندىٰ»، والمقرب ٣٠٣/١، والتذييل ١٥٧/٢، والدر المصون ٢٥٥/٧ وفيها «المُفَدَّىٰ»، وأنشده البطليوسي في شرح سقط الزند، انظر شروح سقط الزند ١٠٩٥/٣، ولم ينسبه لقائل.

(٢) رواه البخاري: (كتاب أحاديث الأنبياء/ باب قوله تعالىٰ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسىٰ بن مريم، برقم: ٣٢٥١، وأيضا رواه برقم: ٤٧٩٤ و ٥٠٥٠)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب من فضائل نساء قريش، برقم: ٢٥٢٧)، من حديث أبي هريرة.

(٣) الكتاب ٤٥/٢.

(٤) التكملة ص ٨٧.

ووقع في كلامِ سيبويهِ وغيرِه من الكلام الفصيح.

وأنشد سيبويه على جوازه في الشِّعْرِ لعامِرِ بنِ جُوَيْنٍ الطائي[1]:

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا ❁ ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقالَهـــا

وأنشد قَبْلَه للأعشى[2]:

فـــإنَّ الحَـــوادِثَ أَوْدَىٰ بِهَـــا

وحَمَلَهما على الضرورة.

❁ فَإِن قِيلَ: أما بيتُ الأعشى فلا ضرورة فيه، إذ لو أنث لم ينكسر.

فالجوابُ أنَّ الألِفَ وقعت في القصيدة كلِّها رِدْفا، فلا معدل في البيت عنها، فكان ضرورة. وأما بيت عامر بنِ جُوينٍ فلا ضرورةَ فيه، إلا على لغة بني تَميمٍ الذين لا ينقلون الهمزةَ. وأما أهل الحجاز فيلحقون العلامة، وَيَنْقُلون الحركة، وقد رواهُ السيرافيُّ[3] وغيرُه كذلك.

وقوله: «**وإذا تأخر ثُنِّيَ وجُمِعَ الضميرُ الذي يكون فيه**»[4].

تختلف النسخُ في هذا الموضع، فيقَعُ في بعضها «للضمير» باللام، وفي

---

(١) له في الكتاب ٢/٤٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٩٩، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٦.

والشاعر هو عامر بن جُوَين بن عبد رُضاء الطائي، كان سيدا فارسا شريفا، قتل في الجاهلية. الخزانة ١/٥٣.

(٢) عجز بيت للأعشى في الكتاب ٢/٤٦، وديوانه ص ٢٠٧، وبينهما اختلاف في بعض الألفاظ. وصدره:

فإمَّـــا تَـــرَيْ لِمَّتِـــي بُـــدِّلَتْ

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (طبعة دار الكتب العلمية) ٢/٣٧٦.

(٤) الجمل ص ١٠.

بعضها «الضمير»، وهو الصحيح.

وقد بين ذلك أبو القاسم في غير هذا الكتاب، وفي الأول اتساع من حيث إنّه جعل التثنيةَ والجمعَ له، وهي للمُضمَرِ حقيقةً لا له، لكنه سامح للاتصال، فكأنهما كالشيء الواحد، وجَعل اللام عذرًا لا يمنع الاتساع والمسامحة.

واعلم أن الوجهَ تقديمُ الفاعل على المفعول، وإنما كان كذلك من حيث كان الفاعل عمدة، والعمدة بالتقديم أولى، والمفعول فضلة، والفضلة بالتأخير أولى. وقد ذكرنا أيضًا [٢٤ظ] اتصال الفاعل بالفعل(١)، وأنه كالجزء منه من وجوه معلومة.

ويتعلقُ بهذا الفصلِ الكلام على تقديم الفاعل على الفعل، وعلى تقديمه على المفعول. أما تقديمه على الفعل ففيه خلافٌ(٢):

فالبصريُّون كافَّةً على امتناعه.

وأجازه الكوفيون في السَّعة، نحو: زيد قام، على تقدير: قام زيد. على أنَّ في إعراب هذه المسألة ثلاثةَ أوجه:

فذهبَ المبرِّدُ(٣) أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: قام زيد قام، وهو لا يمنع الابتداءَ، وإنما ذكر هذا على الجواز، ولا بُعْدَ فيه كما حُذِفَ الفِعلُ في مواضع كثيرة.

وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل مُقَدَّمٌ، وهو فاسِدٌ بدخول النواسخ، ولا

(١) راجع ص ١٣٧.

(٢) الارتشاف ٣/١٣٢٠.

(٣) الذي في المقتضب ٤/١٢٨ أنه مبتدأ.

تدخل إلا علىٰ الجُمل الاسمية، وبقولهم: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فظهور ضميرِ الفاعل في التثنية والجمع يَدُلُّ علىٰ أن الأول مبتدأٌ لا فاعلٌ؛ إذ الفعل لا يرفع فاعلين إلا علىٰ وجه التشريكِ، فإنِ ادَّعوا فيه البدلَ لم تقم منه حجة.

وعكسه بعضُهم في «قام زيدٌ»، فجعل «زيدا» مبتدأ و«قامَ» خبر مقدم، وفيه ضمير الأول. وهو باطل؛ لعدم اطرادِه إذا كان الفعل مُضمَرا.

والمُعتَمَدُ عليه ما التزمه البصريون. وإنما امتنع تقديمُه عليه من حيث صارَ كالجزء منه، فكما لا يَتقدَّمُ بعضُ حروفِ الكلمة علىٰ بعضٍ، كذلك لا يتقَدَّمُ الفاعلُ علىٰ فِعله.

واحتج الكوفيون بما وقع منه في الشِّعرِ، وتأوَّلَهُ أصحابُنا علىٰ الضرورة، منه قول الشاعر[1]:

صَددْتِ فأطْوَلْتِ[2] الصُّدودَ وقَلَّما ❊ وِصالٌ علىٰ طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وأدخلَه سيبويه في باب ما يحتمل الشَعر[3]، وجعله من ضرورات الشعر. ومن عادة الكوفيين إذا سمعوا بيتا أن يَبْنوا عليه القواعد الكلية. وكلُّ ما استشهد به الكوفيون لا قاطِعَ فيه، من ذلك قول امرئ القيس[4]:

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/٣١، ونُسِب في الخزانة ١٠/٢٢٦ للمَرَّار الفَقْعَسِيِّ.

(٢) في الكتاب ١/٣١، ٣/١١٥ الفعلان معا لمخاطبة المؤنث، وفي فرحة الأديب ص ٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠ لمخاطبة المذكر.

(٣) الكتاب ٣/١١٥.

(٤) نسب إليه في مجالس العلماء ص ٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩، وهو ضمن زيادات ديوانه ص ٣٨٩. وصدره:

فظَلَّ لَنا يَومٌ لَذِيذٌ بنَعْمَةٍ

ووقع في إعجاز القرآن للباقلاني ص ٩٠ منسوبا إلىٰ طرفة، وهو سبق قلم.

فَقِــلْ فــي مَقِيــلٍ نَحْسُــهُ مُتَغَيِّــبِ

جعلوا «نحسه» مرتفعًا بـ«متغيب». ويحتمل أن يرتفع بـ«مقيل» علىٰ أنه مصدر وقع مَوْقِعَ اسمِ الفاعل، والمعنىٰ قليلُ نحسُه، ومنه قول النابغة(١):

وَلا بُـدَّ مِـنْ عَوْجـاءَ تَهْـوِي بِراكِـبٍ ❁ إلىٰ ابنِ الجُلاحِ سَيْرُها الليلَ قاصِدِ

قالوا تقديرُه قاصِدٍ سيرُها الليل، ولا حجة فيه؛ لاحتمال أنْ يكون «قاصد» صفة لـ«عوجاء» علىٰ معنىٰ النسب، و«سيرها» مبتدأ، و«إلىٰ ابن الجلاح» في موضع الخبر.

وأما المفعول بالنسْبة إلىٰ تقديمه علىٰ الفاعل فعلىٰ ثلاثة أقسام:

موضع يجب فيه تقديم المفعول.

وموضع يجب فيه تأخيره.

وموضع يجوز فيه الأمران.

فالموضع الذي يجب فيه [٢٥و] تقديم المفعول:

إذا كان ضميرًا متصلا، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: ضربني زيد، وضَربكَ عبدُ الله.

أو كان في الفاعل ضمير يعود علىٰ المفعول، نحو: ضرب زيدًا غُلامُه، وقتل عمرًا أخوه.

أو كان الفاعل مقرونًا بـ«إلا»، كقولهم: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، أو في معنىٰ المقرون، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

(١) ديوانه ص ١٤٠، والتذييل ٦/١٧٧.

وقد تقدم الفاعل المقرون بـ«إلا» في نادر من الكلام، كقوله[1]:

فَلَـمْ يَـدْرِ إلا اللهُ مـا هَيَّجَـتْ لَنَـا

وتأوَّلَه علىٰ أن «ما» مفعولَة بفعل مضمر دلَّ عليه الظاهرُ، والتقديرُ: دَرَىٰ ما هيجَتْ لنا.

وكذلك يتقدم المفعول إذا دعت إليه ضرورة القوافي والأسجاع، كقوله[2]:

إذا خَضْخَضَـتْ مـاءَ السَّـمَاءِ القبائـلُ

وأما المواضع التي يجب فيها تأخيره فكثيرة، منها:

مواضع اللَّبْس، فالرتبةُ في موضع اللَّبْسِ تُبَيِّنُ المعنىٰ.

وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا متصلا، ويلزم من تأخيره أن يعود منفصلًا.

ويجوز الأمران حيث لا يؤدي التقديمُ إلىٰ فسادِ لفظٍ ومعنىٰ.

وأما تقديمُه علىٰ الفعل، فيجب:

إذا كان أداةً من أدوات الصدور، نحو: «مَن» الاستفهامية والشرطية. وكذلك «كم» في قسميها علىٰ خلافٍ في الخبرية، لأنها في الخبر غيرُ لازمة للصَّدْرِ عند الأخفش[3].

---

(١) هو ذو الرمة، انظر ديوانه ٢/٩٩٩، ودون نسبة في التذييل ٦/٢٨٨. عجزه:

أَهِلَّــةُ أَنَــاءِ الــدِّيارِ وشَــامُها

ويروىٰ: عشيةً آناءُ.

(٢) هو النابغة، ديوانه ص ١١٨، صدر البيت:

وكانـت لهـم رِبْعِيَّــةٌ يَحْـذَرُونَها

(٣) الارتشاف ٣/١٤٦٩، وهمع الهوامع ٣/١٠.




وكذلك إذا كان المفعول ضميرًا منفصلا ، نحو: إياكَ ضربتُ. وتأخيرُه جائزٌ في الضرورة ، كقوله[1]:

إِنَّمَـــا نَقْتُـــلُ إِيَّانَـــا

ويمتنع التقديمُ:

إمَّا لأن الفِعلَ غير متصرف ، نحو فعل التعجب ، فلا يتقدم مفعوله.

وكذلك إذا كان المفعول ضميرًا متصلا بالفعل ، نحو: ضربتك.

أو دخلت أداة من أدوات الصدور علىٰ الفعل ، نحو: أَضَرَبْتَ زيدًا ، أو: ما ضربتُ زيدًا ، وإنْ تضرب زيدًا أضربْ عَمْرًا.

وكذلك إذا كان الفعلُ صلة لموصول فلا يجوز تقديم مفعولِه عليه ، إلا ما شذ ، كقوله[2]:

---

(١) هو حُرْثانُ بن حارثة بن مُحَرّث الشهير بذي الإصبع العدواني. المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٧٠. والبيت في ديوانه ص ٧٨ ، وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/ ٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣١٨ ، والخزانة ٥/ ٢٨٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ١١١. وتمام البيت:

كأَنَّـــا يَـــوْمَ قُـــرَّىٰ إِ ❁ نَّمـــا نَقْتـــلُ إِيَّانَـــا

(٢) لم أعثر عليه أولا لأن النسخة غير منقوطة ، لكني سألت عنه الدكتور عياد الثبيتي فصور لي تخريجه من النسخة التي حققها الدكتور محمد غالب عبد الرحمن ، وذلك ليلة ٣ دجنبر/ديسمبر ٢٠٢١ ، فجزاه الله خيرا ، وهذا تخريجه بعدما دُلِلْتُ عليه: هو عجز بيت لربيعة بن مقروم الضبي في الخزانة ٨/ ٤٣٣ ، وديوانه ص ٤٧ ، وفي الحماسة البصرية ٢/ ٨٤٥ لامرأة من سُليم ، ودون نسبة في الأصول ٢/ ١٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٢. وفيها جميعا «غيك خابرا» بدل «غمك حساسدا» ، وفي الحماسة البصرية: «علمك» بدل «غيك» ، وفي الديوان: «عيك» بالعين المهملة ، وقد أشار البغدادي إلىٰ أن رواية العين في «غيك» تصحيف. صدره:

هَـلَّا سَـأَلْتِ وخُبْـرُ قَـوْمٍ عِنْـدَهُمْ

وقد وقع في الأصل هنا تسأل ، والصواب تسألي ، لأن الخطاب للمؤنث.

وَشِـفاءُ غَمِّـكِ حَاسِـدًا أَنْ تَسْـأَلِ

والمعنىٰ وشفاء غمَّك أنْ تَسْأل حَاسِدًا.

وفي جواز تقديم مفعولِ الفعلِ الواقع جَوَابًا لشرط خلافٌ، وذلك نحو: إِنْ تكرمني أُكْرِمْ أباكَ، فأجازهُ الكسائيُّ[(١)] وغيرُه، فتقول: إنْ تُكْرِمْنِي أباكَ أُكْرِمْ، وأنشد عليه قول الشاعر[(٢)]:

وَلِلْخَيْـلِ أَيَّـامٌ فَمَـنْ يَصْـطَبِرْ لَهـا ❊ ويَعْـرِفْ لَهـا أَيَّامَهـا الخَيْـرَ تُعْقِـبِ

أراد: تُعْقِب الخيرَ، فقدم مفعول جواب الشرط، وتأولَهُ الفراءُ[(٣)] علىٰ أنَّ «الخير» صفة للأيام، كأنه قال: أيامها المشهورات الصالحات، فلم يجعله مفعولًا مقدمًا، وجعل مفعول فعل الجواب محذوفًا، كأنه قال: تعقبه الخير، أو تعقبه النتاج.

فأما الآيات التي استشهد [٢٥ظ] بها أبو القاسم؛ فمختلفة الحُكْمِ، فخَلَطَ فيها ما يجِبُ فيه تقديمُ المفعولِ بما يجوز فيه ذلك، فقوله سبحانه: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٣]، مما يجب فيه تقديمُ المفعول فرارًا من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ ضميرَ الفاعلِ يعودُ علىٰ المفعول، فيَجِبُ تقديمُ المفعول؛ لتصح العودة عليه. وأما قولُه[(٤)]:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٤.

(٢) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٤٩، والخزانة ٩/٤٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٤٢٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٤) البيت لأبي الأسود في ديوانه ص ٤٠١ ضمن الشعر المشكوك في نسبته إليه، ونسبه ابن جني في الخصائص ١/٢٩٤ للنابغة بهذا اللفظ، قلت والذي في ديوان النابغة ص ١٩١: «جَزَىٰ اللهُ عَبْسًا=

جَـزَىٰ رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ ۞ جَزاءَ الكِـلابِ العَاوِيَـاتِ وقَـدْ فَعَـلْ

وقوله(١):

لَمَّـــا عَصَـــىٰ أصـــحابُه مُصْـــعَبا

فمتأول. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَـٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٩] التقديم فيه واجب. وأما قوله سبحانه: ﴿لَنْ يَّنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٥]، فالتقديمُ في هذه الآية جائزٌ، إذ الضميرُ عائدٌ علىٰ «البُدْنِ» لا علىٰ المفعول، فإنْ قُدِّمَ اهتماما جاز، وإنْ أُخِّرَ علىٰ الأصل كان أجوز.



= فِي المَوَاطِنِ كُلِّهَا» البيت، وبلا نسبة في الجمل ص ١١٩، وابن يعيش ١/٢٠٣، والتذييل والتكميل ٢/٢٦٤، ونسبه المصرح ٢/٢٩٥ إلىٰ النابغة أو أبي الأسود أو عبد الله بن همارق علىٰ اختلاف في ذلك، ورجح البغدادي نسبته إلىٰ أبي الأسود علىٰ النابغة، انظر الخزانة ١/٢٨١، قلتُ: ولعله الصواب.

(١) هو السَّفاحُ بنُ بُكَيْرِ بنِ مَعْدانَ، وعجز البيت:

أَدَّىٰ إليـــهِ الكَيْـــلَ صـــاعا بِصَـــاعْ

المفضليات ص ٣٢٣، وما وقع في ضرائر الشعر ص ٢٠٩ من نسبته لبكر بن معدان، ربما يكون سبق قلم، فأسقط الاسم الأول، وتحرف الثاني إلىٰ بكر بدل بكير، والله أعلم. وقيل لرجل من بني قريع، الخزانة ١/٢٩٠. قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٥: «والرواية الصحيحة عند أهل البصرة:

لمـــا عَصَـــىٰ المُصْـــعَبَ أصـــحابُه ۞ أَدَّىٰ إليـــهِ الكَيْـــلَ صـــاعًا بصـــاعْ»




نوعٌ منه آخر

قَصْدُه في هذا النوع الكلامُ علىٰ جمل من أحكامِ الفاعل والمفعول به مع الأسماء الموصولة. والموصولُ ما لا يتم جُزْأً إلا بصلة وعائدٍ. وهو أحسنُ مِنْ قول من قال: الموصول ما لا يتم اسمًا إلا بصلة، فإنَّ «ما» و«مَن» اسمان وإن لم يُوصَلا، لكنهما لا يكونان أحد جُزْئي الكَلِمة إلا بالصلة والعائد. ومن الأسماء ما لا يتم إلا بجُملة، ولا يُسَمَّىٰ موصولا، ولا جملتُه صلةً، كـ«إذْ» و«إذا» و«حيثُ». وإنما سميت موصولةً لافتقارها إلىٰ ما تُوصَلُ به من الجُمل الخبرية. وتُسمىٰ نواقصَ، وتسمىٰ الجملُ صِلاتٍ، ورُبَّما سمَّاها سيبويهِ الحَشْوَ[1].

والموصولاتُ علىٰ ثلاثة أقسامٍ: أسماء بلا خلاف، وحروف بلا خلاف، ومختلف فيه هل هي أسماء أم حروف.

فالأسماء: «مَن»، و«ما»، و«الذي»، و«التي»، وتثنيتُهما وجمعُهما، و«أيٌّ» بمعنىٰ الذي والتي، و«ذو»، و«ذات» الطائيتين، وتثنيتها[2]، وجمعهما عند بعضهم، و«الأُلَىٰ» بمعنىٰ الذين، و«ذا» إذا كانت مَعَها «مَا» و«مَنْ» الاستفهاميتان.

والحروف: «أنْ» و«أنَّ» و«كي» المصدريات.

والمختلف فيه: «ما» المصدرية، والألف واللام الداخلة علىٰ أسماء الفاعلين، والمفعولين. أما «ما» المصدرية، فنقل المتقدمون من النحويين فيها

(١) الكتاب ٢/١٠٨.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: وتثنيتهما.

خلافًا بين الأخفشِ وسيبويهِ[(١)] ، هل هي حرف ، أو اسم ؟ وأنكرَهُ ابنُ خروفٍ[(٢)] ، وزعمَ أنْ لا خلافَ بينهما ، وأنها تحتمل الوجهين ، فمن قدَّرها بلفظ المصدر جعلها حرفًا ، ومن قدَّرها بـ«الذي» جعلها اسمًا ، وكِلَا الأمرين جائزٌ عندَهُ. وقدَّرها الفراء[(٣)] بالمصدر في قولهم: أَأَبوكَ[(٤)] بالجارِيَةِ ما يَكْفُلُ ، والمعنىٰ: أَأَبوكَ بالجارية كَفالَتُه ، والذي قاله حسنٌ لولا أنَّ الخِلافَ بينهما قائمٌ مشهورٌ.

وأما الألف واللام فزعَمَ أبو عثمان المازنِيُّ[(٥)] أنها حرفٌ دالٌّ علىٰ موصولٍ ، ومذهب سيبويهِ أنها اسم بمعنىٰ «الذي»[(٦)] ، وعليه اعتمد الفارسي في إيضاحه[(٧)] وغيرُه. [٢٦و] وأما الكوفيون فأجازوا في أسماء الإشارة كلِّها أنْ تُسْتَعْمَل موصولة[(٨)] ، وحملوا عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٦] ، جعلوا «بيمينك» من صلة «تلكَ» ، والتقديرُ: ما التي بيمينك ، ولا حجَّةَ فيه ؛ لاحتمال أن يكون «بيمينك» في موضع البيانِ متعلقا بفعل مضمر لتبيين المشار إليه ، كأنه قال: ما تلكَ أعنِي بيمينك ، وعلىٰ ذلك حملوا قول الشاعر[(٩)]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إِمارَةٌ ❊ نَجَوْتِ ، وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ

---

(١) الجنىٰ الداني ص ٣٣٢.
(٢) شرح الجمل لابن خروف ١/٢٩٣.
(٣) شرح الجمل لابن خروف ٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٤) كذا في الأصل ، الجملة ومعناها بهمزتين ، والذي عند ابن خروف: «أبوك» دون استفهام ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٦٦.
(٥) شرح الألفية للمرادي ١/١٥٣.
(٦) الكتاب ١/١٨١.
(٧) الإيضاح ص ٥٤.
(٨) انظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ٢/٢٣٦ ، والتصريح ١/٤٥٢ ـ ٤٥٤.
(٩) البيت ليزيد بن مُفَرِّغ الحميري في ديوانه ص ١٧٠ ، وتخريجه مستقصىٰ هناك. وانظر الإنصاف ٢/٢٣٦ ، والتصريح ١/٤٥٢.



أي والذين[١] تحملين. ولا حجةَ فيه أيضًا لاحتمال أن يكون «تحملين» خبر «هذا»، لأنه قد يكون للمبتدأ خبران، ومنه عندهم قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، أي ثم أنتم الذين تقتلون أنفُسكم.

وهذه الموصولات كلها مبنية، ما عدا «أيا» فإنها معربةٌ، وفي علة إعرابها ثلاثة أوجُهٍ:

فقال بعضهم بالحمل علىٰ نظيرتها «بَعْضٍ»، أو نقيضَتِها «كُلٍّ».

وقال بعضهم أعربت مَنْبَهَةً علىٰ الأصل.

وقال بعضهم لأنها خرجَتْ عن أخواتِها، من حيث أُضِيفَت، وحذفت[٢] صدر جملتها.

ومن العرب من يؤنثها، فيقول: أَيَّتُهُنَّ[٣]، وهو من العزة والقلة بمنزلة تأنيث خير وشَر، فيقال: خيرة وشرة، وبمنزلة تأنيث كلهن، لأنَّ من العرب من يقول: النساء كلتهن فعلن[٤]، ووقع تأنيث «شر» في شعر حسان بن ثابت قال[٥]:

لَعَـــنَ اللهُ شَـــرَّةَ الـــدارِ كُـــوثَىٰ

وفي الذي والتّي أربعُ لغاتٍ[٦]: الّذي بسُكونِ الياء والتخفيف، والذيّ

(١) كذا بالأصل، والصواب: والذي.

(٢) كذا في الأصل، والأحسن: وحُذِفَ.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢، والارتشاف ١٠١٢/٢.

(٤) الارتشاف ١٩٤٩/٤، وشرح الألفية لابن أم قاسم ٥٧٨/١.

(٥) ديوانه ٣٦٥/١. وفيه: «شرة الدور»، وعجز البيت:

ورَمَاهَـــا بـــالفَقْرِ والإِمْعـــارِ

(٦) بل ست في شرح الألفية للمرادي ١٤٣/١. وهي ثمان في الأزهية ص ٢٩٧.

بالتشديد، وعليه قول الشاعر(١):

ولــيسَ المــالُ فاعْلَمْــهُ بشَــيْءٍ ✤ وإنْ أَنْفَقْـــتَ إلا بالَّـــذيِّ

تَجُــوزُ بــهِ العَــلاءَ وتَصْـطَفِيهِ ✤ لِأَقْــرب أَقْرَبِيــكَ ولِلْقَصِــيِّ

و«اللَّذِ» بحذف الياء، وشاهدُه(٢):

واللَّـذِ لـو يشـاء لَكُنْـتُ صَـخْرًا(٣)

و«اللَّذْ» بحذف الياء وسكون الذال، وعليه قوله(٤):

كاللَّـذْ تَزَيَّـا زِينَـةً(٥) فاصْـطِيدَا

هذه لغات حكاها المتقدمون من اللغويين. ومن العرب ومن يقتطع الألف واللامَ مِنَ «الذي»، فيقول: الضاربُ، وهو مذهب المُبرِّدِ.

ويجوز في تثنية «الذي» و«التي» ثلاثةُ أوجه: إثبات النون مشددة، ومخففة، وحذفها.

وفي جمع «الذي» ثلاثُ لغات:

---

(١) البيتان دون نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩، والتذييل ٢١/٣، والخزانة ٥٠٤/٥. وفي رواية البيتين اختلاف في بعض الألفاظ.

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٢٠٣/٢، والتذييل ٢٤/٣، والخزانة ٥٠٥/٥. وفيها: «شاء» بدل «يشاء»، وفي بعضها «لكانت» بدل «لكنت».

(٣) تحته بين السطور في الأصل، بخط رقيق: أو جبلا أشم مشمخرا

(٤) لرجل من تميم لم يسم. شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، والكامل ٨٩/١، والأزهية ص ٢٩٢، والتذييل ٢٣/٣. وقبله:

فكنـتُ والأمـرَ الـذي قـد كِيـدَا

(٥) كذا والصواب: «تَزَبَّى زُبْيَةً»، وهو الذي في المصادر سابقة الذكر.




إثبات النون مع الياء في الأحوال كلها. وحذفُ النون تخفيفًا، وعليه قولُه[1]:

إلا الــذي قــامُوا بــأَطْرافِ المَسَــدْ

و«اللذون» رفعًا، و«الذين» نصبًا وجرًا.

وتقول في اللائي: «اللائين» في الأحوال كلها.

وفي التي: «اللاتِي»، و«اللائِي»، و«اللَّواتِي»، و«اللَّايِ» بالياء بغير همز، و«اللواتي»[2]، و«اللَّواءِ» بالمد والقصر[3].

والعلة في بناء هذه الأسماء الموصولة ما [٢٦ظ] عدا «أيًّا» أحد ثلاثة أوجه:

إما شبه «الذي» بلام التعريف من حيث إن وضعها لتكون الجملة مُعَرَّفَةً بها، كما أن وضع اللامِ كذلك، ثم جرت عليها سائر الموصولاتِ.

وإما لشبهها بالحروف من جهة افتقارِها إلى صلاتها.

وإما بطريق الحَمْلِ، حُمِلتِ الأسماءُ منها على الحروف، وبُنِيْت كما بُنيَتْ. وكُل هذه الأوجُه ذكَرَها النحويون، والصحيحُ منها الافتقارُ.

وهذه الموصولات على أقسامٍ:

منها ما لا يوصل إلا بالجملة الفعلية، وهي «أَنْ» المخففة، وَ«مَا»، و«كي» المصدريات.

ومنها ما لا يوصل إلا بالجُمل الاسمية، وهي «أنَّ» المشددة.

---

(١) مجهول النسبة. الأزهية ص ٢٩٩، والتذييل ٣/٣٠.

(٢) كذا في الأصل، وقد سبق ذكرها. ولعله أراد: واللاتِ بغير ياء.

(٣) انظر جموعها في التذييل ٣/٣٨ ـ ٤٠، وشرح المرادي للألفية ١/١٤٨.




ومنها ما لا يوصل إلا باسم الفاعل والمفعول، وهو الألِفُ واللامُ، وقوله[1]:

... ... الْتُرْضَى حُكومَتُه

شاذ، وكذلك قوله[2]:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ منهُمْ ❊ لَهُمْ دَانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ

ومنها ما يوصل بالظروف والمجرورات التامة من حيث كانت في تقدير الجمل.

ومِنْ شأن هذه الجمل التي تقع صلات، أن تكون محتملَةً للصدق والكذب، خَلِيَّةً من معنىٰ التعجب، والترجي، والاستفهام، ونحوهما[3]، لا يقال فيه صدق ولا كذب، قال أبو علي الفارسي[4]: وقد أصبت للفرزدق بيتا وَصل فيه «الذي» بـ«لعل»، وهي لا توصل إلا بالخبر دون غيره، قال[5]:

وإني لَرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي ❊ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا[6]

ومن شأنها أيضًا أن تكون مشتملة علىٰ ضمير يعود علىٰ الموصول، ليربط الصلة بالموصول. وسيأتي ما يَحْسُن حذفُه من هذه العوائد مما لا يحسن مفصلا

---

(١) هو الفرزدق، وقد سبق تخريجه في ص

(٢) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٩، والتذييل ٦٨/٣، والمقاصد النحوية ٤٧/١.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: ونحوها.

(٤) كتاب الشعر ٤٠٠/٢ ـ ٤٠٢، والخزانة ٤٦٤/٥.

(٥) هو الفرزدق، ديوانه ص ٤٥١، وكتاب الشعر للفارسي ٤٠٠/٢، والخزانة ٤٦٤/٥. وانظر تخريجه واختلاف ألفاظه في حاشية كتاب الشعر.

(٦) ويروىٰ: وإن شقت عليَّ أنالها، كما في الديوان.



مشْرُوحًا إنْ شاء الله[1].

قوله: «**فأما «مَا» فإنها تقع على ما لا يعقل**[2]**، و«الذي» و«أيٌّ» يقعان على من يعقل، وما لا يعقل**»[3].

وبَسْطُ هذا الفصل أن «ما» لما لا يقع[4] عند جمهور المتقدمين، والمحققون منهم كسيبويه[5] على أنها تقع على مَنْ يعقل مِنَ القِسْمينِ المذكرِّينَ والمؤنثاتِ، وعلى ما لا يعقل، دليل وقوعها على من يعقل قولُه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٤]، وهو آدمُ عليه السلام، وقال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩]، فهذا على التغليب، والله أعلم. وفي كلام سيبويه: «ولا ما يكون منه الأحداث»[6]، فأوقعها على من يعقل، ونص عليه في باب عِدَّةِ ما يكون عليه الكلم[7]، ولا خلاف بين المحققين من الشيوخ أن هذا مذهبه، قال الأستاذ ابن خروف[8]: «وقد تقع على صفة من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٢]». **قلتُ**: وفي كلامه هذا سقوط من وجهين:

الأول: أنها عنده في الآية واقعةٌ على الصفة، وليس كذلك. وإنما سَأَلَ

---

(١) سيأتي في ص٢١٠.

(٢) بعده في الجمل ص ١٢: «ومن تقع على من يعقل».

(٣) الجمل ص ١٢.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: لا يعقل.

(٥) الكتاب ٤/٢٢٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١/٢٨٨.

(٦) الكتاب ١/٣٤.

(٧) الكتاب ٤/٢٢٨.

(٨) شرح الجمل لابن خروف ١/٢٩٢.

الجاهلُ الخاسر[1] [٢٧و] فرعونُ عن حقيقته، فأجابه نبيُّ الله وكليمُه جوابَ عارفٍ مؤيَّدٍ بتوفيق إلهي مستقص[2] لسائله، مُجَهِّلٍ له، كأنه يقول له: إنْ سألتَ عن الحقيقةِ فهي مما عجزَتِ العقولُ عَنْ دَركها، لكن سأبينُ لك صفاتِها، فهو ربُّ السماوات والأرضِ، فليست حيدة صادرة منه عن جهل، بل هو جوابُ عالمٍ بمواقِعِ الأسولة، مُنَبِّهٍ لخَصمه علىٰ غلطه في وضع السؤال، فردَّهُ بنورِ عقله المؤيَّد من ظلمة الجهل إلىٰ نور العلم.

❊ **فَإِن قلتَ**: لِمَ قلتَ إنه سؤال عن الذاتِ؟

۞ **قلتُ**: سياق الآية يقتضيه، ألا تسمع قوله سبحانه حكاية عن فرعون: ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤]، تعجيب لقومه من حَيْرَةِ موسىٰ علىٰ زَعْمِه الفاسد، وحَيْدَتِه عن الجواب، وعرض لجوابه عليهم، مع أنه الوارد في الأخبار الذي ذكره المفسرون.

السقطة الثانية قوله: «صفة من يعقل»، ولسنا معاشرَ أهل السُّنة ممن يبيح إطلاق هذا اللفظ علىٰ الحقِّ سبحانه؛ لِما فيه من الإيهامِ واللَّبْسِ، ولِعَدَمِ ورود السمْعِ به، لكنه إنما قَصد بقوله «من يعقل» ذوي العلم، ولا شك أن هذا اللفظ يصدق علىٰ الحق والخَلْقِ.

۞ **قلتُ**: وعَدَّها المنطقيون من أمهات المطالب، والمطلوبُ بها أحد ثلاثة أشياء: تعريف الحقيقة بالحد، أو الرسم، أو شرح اللفظ إنْ تَعَذَّرَ الأولانِ علىٰ ما تقرر.

---

(١) لا تظهر السين جيدا في الأصل.

(٢) آخر الكلمة مع أول الثانية لا يظهر جيدا بسبب الخرم.



وأما «مَنْ» فكذلك أيضًا في أنها تقع على من يعقل، وَمَا لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل، كقوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَّمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٣].

وأما «الذي»، و«التي»، وتثنيتُهما، وجمعُهما، والألِفُ واللام بمعناهما، و«ذو»، و«ذات»، و«أيٌّ»، و«ذا» في الوجهين = فيقع جميعُها للعقلاء وغيرهم.

وأما «الألَىٰ» فواقع على المذكَّرين منَ العقلاء، وكذلك جمع «الذي» خاصة.

ومن أحكام هذه الموصولات: أن لا يتقدم شيءٌ من صلاتها عليها. وأن لا يُفْصَل بينها وبين صِلاتها بأجنبي، إلا بجُمَلِ الاعتراض، كقوله(١):

ذاكَ الـذِي ــ وأبيـكَ ــ يَعْرِفُ مالِكـا

وأن لا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر إلا ما شَذَّ وقَلَّ، فمن حذفِ الصِّلة قولُه(٢):

بَعْـــدَ اللَّتَيَّـــا واللَّتَيَّـــا والَّتِـــي

ومن حذف الموصول على اختيار بعض المتأخرِينَ ما أنشده سيبويه(٣):

يــا دارُ أَقْــوَتْ بَعْــدَ أَصْــرامِها ❊ عامًــا ومَــا يَعْنِيــكَ مِــنْ عامِهــا

وسيبويه لم يحمله على ذلك، وإنما حمله على الاستئنافِ، كأنه ناداها،

(١) هو جرير. ديوانه ص ٣/٥٨٠، وفيه: «تعرف»، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٧. ودون نسبة في الارتشاف ٢/١٠٤٠. وعجز البيت:

والحــقُّ يــدْمَغُ تُرَّهَــاتِ الباطِــلِ

(٢) هو العجاج. ديوانه (طبعة عزة حسن) ص ٢٦٧، والكتاب ٢/٣٤٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧. وبعده:

إذا عَلَتْهَـــا أَنْفُـــسٌ تَـــرَدَّتِ

(٣) الكتاب ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١، وقد نسبه للطرماح، وهو في ديوانه ص ٢٤٨.

ثم أخذ يحدث عنها، ولو جعله مُطَوَّلًا بالصفة لنَوَّنَ.

ومن حكم الموصولات أيضًا أن لا تعامل معاملة اسمٍ تامٍّ حتىٰ تستقلَّ بصلاتها، لأنَّ حاجتها إلىٰ صلاتها أقوىٰ من حاجتها إلىٰ التوابعِ. وكذلك حُكْمُ ضمير الشأن والقصة في أنه لا يُتْبَعُ بشيء حتىٰ يُفَسَّر، لأنه مجهول. والضمائر المجهولة [٢٧ظ] كلها في هذا الحكم علىٰ وتيرة واحدةٍ، هذا مذهبُ المحقِّقِينَ، وفيه خلاف.

وقد علمتَ اختلافَ النحويين في الألف واللام في «الذي» و«التي»: هل هي مزيدة لإصلاح اللفظ خاصة لا للتعريف والتعريف بالصلة، أو هي للتعريف؟ لأن الجُمَلَ التي هي صلاتٌ نكراتٌ كما قدَّمناه فلا تُعَرَّفُ.

قوله: «**أعجب زيدًا مَا كره عمرو**»[1]، إلىٰ آخر الباب.

كلُّ ما ذكرَهُ ظاهر، والضابط فيه أنَّ من الأفعال ما لا يكون مَفْعُولُهُ إلا عاقلا، وقد يكون فاعلُه عاقلًا وغيرَ عاقل، نحو: أسخَطَني، وأَرْضاني، وسَرَّني؛ لأنه لا يتصف بالسُّخط والرِّضىٰ إلا العقلاءُ المراجيحُ. فإن وضعتَ موضعَ ضميرِ العاقلِ في هذه المواضع اسمًا ظاهرًا كان منصوبًا، وجَرىٰ المُظْهَرُ علىٰ حد المضمر. فـ«ما» في هذه المسألة فاعلةٌ، والمفعولُ فيها مقدم.

ومِنَ الأفعال ما لا يكون فاعلُه إلا عاقلًا، ويجوزُ في مفعوله الوجهان، نحو: أَحْبَبْت، واشْتَهَيْت، وكَرِهت، وما أشبه ذلك.

وأما المسألتان اللتان خَتَمَ بهما الباب فظاهِرتان[2]، و«ما» فيهما اسم تامٌّ

---

(١) الجمل ص ١٢، والذي فيه: «كره أخوك ما أحب أبوك».

(٢) هما قوله: ما دعا زيدا إلىٰ الخروج، وما كره أخوك من الخروج. الجمل ص ١٢.

مُبْهَمٌ بغير صلة ولا عائد، في موضع رفع بالابتداء، والجملةُ في موضع الخبر. وإنما لم يُحْتَج إلىٰ الصلة؛ لأن الصلة موضِّحةٌ لها مبيِّنة، ووَضْعُها للإبهام يُناقض إيضاحَها وتبْيِينها. وجوابُ المسألة الأولىٰ مرفوعٌ. وجوابُ الثانية منصوبٌ علىٰ نحو ما يقتضيه المعنىٰ.

ونَخْتِم البابَ بحذف الضمير من الصلة، ولا يخلو أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مخفوضًا. والمرفوع قسمان: مبتدأ، وغيرُه. فغيرُ المبتدأ لا يُحْذَفُ البتة. والمبتدأ يُحْذَف إن طالَ الكلام، كالذي حَكاهُ سيبويهِ عن الخليل أنه سَمِعَ أعرابيّا يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءًا»[1]. ولا يجوزُ إنْ لم يَطُلْ، نحو: ما أنا بالذي قائمٌ، وقد جاء حذفه مَعَ عدم الطول، وهو محمولٌ علىٰ الشذوذ، وعليه قراءة بعضِهم: ﴿مثلاً ما بعوضةٌ﴾[2] بالرفع[3]، و﴿تمامًا على الذى أحسَنُ﴾[4]. وإنَّما لم يُحذَف المرفوع لأنَّه عُمدةٌ، وكان ينبغي أن لا يُحذَف، طال الكلام أو لم يطل، إلا أنهم استخفُّوه مع الطول، لما ذكره سيبويه قال ـ رحمه الله ـ: «إذا طال الكلامُ فهو قليلًا أمثلُ[5]، كأن طُولَه عِوض من تَرْكِ «هو»، وقلَّ من يتكلم به»[6].

وأما المنصوب فالمتصل منه الذي لا لَبْسَ بحذفه يُحْذَف؛ لأنه فضلة وشيء

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨، ٤٠٤.

(٢) البقرة ٢٦.

(٣) قرأ «بعوضة» بالرفع الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب، وقرأ الجمهور بالنصب. الجمل للفراهيدي ص ٩٤، والمحتسب ١/٦٤، والبحر المحيط ١/١٩٨.

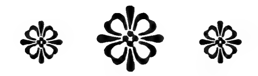
(٤) الأنعام ١٥٤. وهي قراءة يحيىٰ بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن البصري والأعمش. المحتسب ١/٦٤ وَ١/٢٣٤، والبحر المحيط ٤/٦٩٤. وقد تصحفت يعمر في البحر المحيط إلىٰ معمر، وانظر سير أعلام النبلاء ٤/٤٤١.

(٥) في الكتاب ٢/٤٠٤: «أمثل قليلا».

(٦) الكتاب ٢/٤٠٤.

مَسْتَغْنًى عنه. فإن أدَّىٰ حذفُه إلىٰ اللَّبْس لم يَجُز. والمنفصلُ في امتناع الحذف مع اللَّبْسِ مِثْلُه.

والمخفوض بالإضافة لا يُحذَف البتة، نحو: جاءني الذي أبوهُ قائمٌ، فلا يجوز حذف هذه الهاء بحالٍ. وأما المخفُوض بالحرف فلا يُحذَف أيضًا في حال السَّعَة؛ لأنَّ حَذفَهُ يُوجِب حَذْفَ جارِّه، [٢٨و] وحَذْفُهما معًا إخلال، وقد أجازَ بعضُهم حَذْفَه، وحمل عليه قولَه تعالىٰ: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، و[لا][1] حجةَ فيه؛ لاحتمالِ أن تكونَ «ما» مصدريَّةً لا تحتاج إلىٰ عائد، والمعنىٰ فاصْدَعْ بالأمر[2]. وحَذْفُه عند من جوزه علىٰ ترتيب وتدريج، تَحاميًا مِنَ الإقدام علىٰ حذفِهما جملةً واحدةً، لأنَّ الترتيبَ في الحذف آنس[3] وأسهل.



(١) لا يظهر بسبب الخرم.

(٢) انظر التذييل ٣/٨٠.

(٣) الكلمة غير منقوطة، وقد تكون أيسر، لكنني أثبت ما رجح عندي من رسمها.

بَاب مَا يَتْبع الاسْمَ في إعْرَابه

التوابع خمسةٌ، وأسقط منها عطف البيان، وذَكَرَه في باب الاسمين اللذين لفظُهما واحدٌ والآخَر منهما مضافٌ[(١)]. والمعنىٰ في تسميتِها توابعَ أنها جاريَةٌ علىٰ حُكم مَا قبلها في الإعراب، ولا استقلالَ لها بنفسها البتةَ، وإنما إعرابُها تابع لمتبوعاتها السابقة. وترتيبُ النحويين فيها مختلِفٌ، وعلىٰ كل حالٍ فترتيبُ أبي القاسم فاسدٌ إن كان مقصوداً منه، وإن لم يَقْصِدِ الترتيبَ فلا حرجَ عليه، والواجبُ تقديمُ التوكيد، ثم النعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم عطف النسق. وعلىٰ هذا الترتيبِ دَرَجَ المحقِّقون من سَلَفِ النحويين

وكان التأكيد أولىٰ بالتقديم من حيث كان هو المؤكَّد نفسَه، ثم النعت لأن النعت والمنعوت وإن كانا كالشيء الواحد، إلا أنَّ النعت يعطي زيادةَ وصفٍ ما، والتأكيديُّ من أنواعه قليلٌ بالنسبة إلىٰ غيره. ثم عطف البيان؛ لأنه يشبه النعتَ من حيث إنه يبيِّنُ الأول، والأولُ فيه جارٍ مجرىٰ الترجمة لما يُبْنَىٰ عليها. ويفارق النعت من وجوه، منها: أن العطف إنما يكون بالمعارف الجوامِدِ، وربما جاءَ في النكرات، وعليه حَمَلَ أبو علي[(٢)] قوله تعالىٰ: ﴿زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وهو غَلَطٌ؛ لأن المقصود به البيانُ، والنكرة لا تبين ما تجري عليه. ومنها أن النعتَ إنما يكون بالمشتقات ومَا في تأويلها. ثم البدل لأنه وإنْ كان مُبينًا، فهو بعد عطفِ البيان؛ لأنه علىٰ تقدير تكرير العامل. ثم العطف بالحرف؛

(١) الجمل ص ١٥٧.
(٢) الارتشاف ٤/١٩٤٣.




لوقوع الواسطة بين الاسمينِ أو الفعلينِ أو الجملتينِ، فظهر النائب عن العامل الثاني، فكان كظهور العَامل. قال ابن بابشاذ في تعليل البدل: «لأنه من جملة واحدة»[1]، قلتُ: وليس الأمر كذلك عند سيبويه، قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: «فأما البدل فمنفرد»[2]، ولعلَّ ما قاله ابن بابشاذ مبني على رأيِ غيرِ سيبويهِ. وفي باب النداءِ والمبهماتِ واسمِ الفاعل تَظْهَرُ فائدةُ الفرق، وهي البدل وعطف البيان.



(١) لم أجد هذه العبارة في باب ما يتبع الاسم في إعرابه من شرح الجمل لابن بابشاذ.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٦.

باب النعت

[٢٨ظ] الصفة والنعت بمعنىً واحدٍ، وقد يُطلق النعتُ على قولِ الناعِتِ، والوصفُ على قولِ الواصف، وفرَّقَ بعض النحويين بين النعت والصفة، فخَصَّ أَحدَهُما باللازم، كالطُّول والقِصَر، والآخَرَ بالمُفارِق، كالكرم والشجاعة. وهذا الفرق لا تقتضيه اللغة، والصحيحُ أن النعت والوصفَ بمعنًى واحدٍ. وهما مَصْدران في الأصل لِنَعَتَ ووَصَفَ، تقول العرب: نَعَتُّ الشيء أنعته نعتًا، إذا ميزته ببعض صفاتِه، قال الراجز(١):

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرتَيْنْ
ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ
جُبْتُهُمَا بالنَّعْتِ لا بالنَّعْتَيْنْ

أي وُصِفَا لي مرةً واحدة، فاستغنيتُ عن التَّكرارِ. وقال الراعي(٢):

علىٰ نعت نعاتٍ أنا الليل دُونها

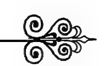
قال الزمخشري: «الصفة هي الاسمُ الدالُّ على بعض أحوَالِ الذاتِ»(٣).

---

(١) نسب الرجز لخطام المجاشعي في الكتاب ٢/٤٨، وابن يعيش ٣/٣١١، والخزانة ٢/٣١٣ ـ ٣١٤. ونسب لهِمْيانِ بنِ قُحافَة في الكتاب ٣/٦٢٢، ولخطام أو هميان في المقاصد النحوية ٤/١٥٧٩، والخزانة ٧/٥٤٤، ورجح البغدادي هنا نسبته لخطام. وسيعيد ابن بزيزة إنشاده وشرحه في ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧، ونسبه هناك لخطام المجاشعي.

(٢) لم أهتد إليه في ديوانه.

(٣) المفصل ص ١١٧.

قلتُ: وهو باطل من وجهين: عدم الجمع، وعدم المنع. أما عَدَمُ الجمع فمن وجهين:

أحدهما: خروج صفةِ الصفةِ منه؛ فإن الصفةَ لا يُطلق عليها في الاصطلاح لفظ الذاتِ، بل لا يقال عليها إلا مُقيَّدًا.

❊ فَإِن قلتَ: وَهَلْ توصَفُ الصفة؟

❁ قلتُ: نصَّ سيبويه علىٰ جوازه في موضعين من كتابه في النداء[1]، وفي غيره.

الثاني: أنه تخرج منه الصفاتُ بالجُمل؛ لأنه قيَّدَ بالاسم، والجملةُ ليست باسم إلا أنها في تقدير الاسم، ولأنَّ الذات المُشَارَ إليها ـ إن كانت ذاتَ المتبوع ـ خرجت صفةُ السبب، ولا ينبغي أنْ تَخْرُجَ.

وأما أنه غير مانع؛ فلدخول الحالِ تحت الحدِّ، ولا ينبغي أن تدخل، فيجِبُ أن يُزَاد في الحد تقييد فَاصِلٌ كالتبعيَّةِ أو غيرِها، وحدُّ ابن بابشاذٍ[2] فيه تجوز لأن فيه تعريف المشتق بالمشتق منه، وَلازِمُه الدَّوْر، وهو محال.

والغرضُ في المجيء به توضيحُ المعارف، أو تخصيصُ النكراتِ، أو المدحُ، أو الذمُّ، أو الترحُّمُ، أو التوكيدُ. فالأول في الأَعلامِ الذي[3] عَرَض فيها الاشتراكُ. والثاني هو الجاري علىٰ النَّكِرات. وأمَّا صِفاتُ المدح فكالجارية علىٰ

---

(١) الكتاب ٢/١٨٢.

(٢) شرح الجمل له ١/٤٩، وفيه: «والنعت هو وصف المنعوت بمعنىٰ فيه، أو في شيء من سببه، بالمشتقات أو ما يُنَزَّل منزلة المشتقات».

(٣) كذا في الأصل، والصواب: التي.

الباري سُبحانَه. والذمُّ نَقيضُ ذلكَ. وأمَّا الترحُّم فقولُهم: مررتُ بزيدٍ المسكينِ البائسِ. وأمَّا صفة التوكيد فكثيرةٌ، كقوله: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، و﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٢]، و﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وأمَّا قولُه ﷺ: «ابن لبون ذَكَر»[١]، فيَحتَمِلُ وجهين: التخصيص، والتوكيد، وهو أكثر. وورود هذه الصفات لمَحْضِ التوكيدِ كثيرٌ، وإنْ تُصُوِّرَ في بعضها معنىٰ زائدٌ لم يُتَصَوَّرْ في بعضها إلا التوكيدُ. وأما مجيء الأخبارِ تأكيديَّةً فقليلٌ.

وأما قولُه سبحانه: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٥]، فهو مشكِلٌ، لأنَّ موضوعَ الخَبَرِ أن يفيد غَيْرَ ما أفادَهُ الموضوع، وقولُ الأخفشِ والفارسيِّ[٢] وغيرِهما إنه يفيد التجريد من الصغر والكبر هَذَيانٌ؛ لأنَّ الموضوع يعطي ذلك علىٰ كُل حَالٍ.

[٢٩و] وللصفة أحكامٌ، منها: أن تكون غير لازمة، وقد لزمت في مواضع: منها صفة «أي» في قولهم: يأيها الرجل، ومنها صفة «الجماء»، في قولهم: الجماء الغفير[٣]، ومنها صفة «ما» وَ«مَنْ» في قولهم: مررت بما معجب لك.

---

(١) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٧٢)، وأبو داود في السنن: (برقم: ١٥٧٦)، وابن ماجة في السنن: (برقم: ١٨٠٠)، والنسائي في الكبرىٰ: (برقم: ٢٢٣٩)، وابن خزيمة في صحيحه: (برقم: ٢٢٦١)، وابن حبان في صحيحه: (برقم: ٣٢٦٦)، والحاكم في مستدركه: (برقم: ١٤٤١) وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه هكذا: إنما تفرد بإخراجه البخاري من وجه آخر، عن ثمامة بن عبد الله»، والحديث في كتاب أبي بكر في أنصبة الزكاة وهو عند البخاري في صحيحه برقم: ١٣٨٦.

(٢) الإيضاح ص ١٢١، والكافي في الإفصاح ٣/٨٩٤.

(٣) الكتاب ٢/١٠٧.

وفي لزوم مخفوضِ «رب» الصفة خلافٌ، فالفارسِيُّ[1] وشيخُه[2] يلزمانه، والجماعةُ علىٰ خِلافِه[3].

ومن حُكْمِه الأكثري أن يكون مشتقًّا، والمشتق ما بُنِيَ من الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وقد وَصَفوا بالمصدر نفسه، نحو قولهم: رَجل عَدْلٌ[4]، وصَوْمٌ[5]، وفِطْرٌ[6]، وزَوْر[7]، ورِضًا[8]، ورَمْيٌ سَعْرٌ، وطَعْنٌ نَتْرٌ[9]، ومنه: مررتُ برجُلٍ حسبِكَ مِنْ رَجُلٍ، قال سيبويه[10]: «فهو نعت للرجل بإحسابكَ إياه»[11]، وكذلك: مررتُ برجلٍ هَمِّكَ مِنْ رَجلٍ، أي كما تشتهي وتتمنىٰ من صفات الرجال، وخرج قاسم بن ثابت في الدلائل[12] من تأليفه ـ وهو مما قَرَأْنَا منه جُملَةً، ورَوَيْنَا باقِيهِ إجازةً ـ «أن عمر بن الخطاب كان يأكُل إِحدىٰ عَشْرَةَ لُقْمة كَهَمِّكَ»، أي كما تتمَنَّىٰ وتَشْتَهِيٰ.

ويخرج قولهم: عدل، وصوم، علىٰ تأويلات: منها حذف المضاف، أو

(١) الارتشاف ٤/١٧٤١، وتمهيد القواعد ٤/٣٠٣٦.
(٢) يقصد ابن السراج. الارتشاف ٤/١٧٤١.
(٣) الارتشاف ٤/١٧٤١، والجنىٰ الداني ص ٤٥٠.
(٤) التصريح ٣/٤٨١.
(٥) المقاصد النحوية ٤/٦٤٣.
(٦) المقاصد النحوية ٤/٦٤٣.
(٧) الارتشاف ٤/١٩١٩.
(٨) الارتشاف ٤/١٩٢٠.
(٩) المفصل ص ١١٨، وفيه ذكر هذه المصادر كلها. والرمي السعر: الممض المحرق. والطعن النتر: القتل السريع.
(١٠) الكتاب ١/٤٢٢.
(١١) في الكتاب ١/٤٢٢: بإحسابه إياك.
(١٢) الدلائل في غريب الحديث (طبعة العبيكان) ٢/٤٥٨، ولم أجده في طبعة الرابطة المحمدية.




علىٰ وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، أو علىٰ وجه المبالغة، كأنه لمَّا كثر منه الفِعْلُ جُعِلَ نَفْسَه، كقولهم: شِعر شَاعِرٌ. وقد وصفوا بما لم يؤخذ من المصدر، كقولهم: مررت برجُلٍ أسَدٍ، وبِجُبٍّ ثمانين قامة[1]. وهل النعتُ بغير المشتقات قياس أو سمَاع؟ فيه خلاف، والصحيحُ أنه سماع إلا في المنسوبِ. وصفة أسماء الإشارة، نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، وفي اسم الإشارة نفسه، نحو: مررت برجُلٍ هذا، وفي أسماء الأعداد والأكيال، وقد ذكرَ سيبويه من ذلك كثيرًا.

ومن حكمه أيضًا أن يكون أعمَّ من الموصوف، وأقلَّ تعريفا أو مُسَاوِيَهُ، ولا يكون أخص وأكثر تعريفًا. قال سيبويه: «فإنَّما ينبغي لك أن تبتدئ بالأخَصِّ، وإن لم تَكْتَفِ بذلك زِدتَّ من المعرفة مَا تزدادُ به معرفة»[2]، وأجازَ الفراءُ[3] أن تكون الصفة أخص من الموصوف. وفائدةُ هذا الخلاف تظهرُ في وصف بعضِ المعارف ببعض.

ومن حكمه أيضًا أن يصحبَ الموصوف، ولا يُسْتَغْنَىٰ به عن موصوفه، إلا في موضع العلم به، كقولِه[4]:

رَبَّاءُ شَمَّاءَ لا يَأْوِي لِقُلَّتِها ❊ إلا السحابُ وإلا الأَوْبُ والسَّبَلُ

كأنه قال: ربَّاءُ[5] هَضْبَةٍ شماءَ، والهَضْبَةُ: الجَبَلُ الصغير، وشَمَّاءُ بمعنىٰ

---

(١) جاء في قول الأعشىٰ (الكتاب ٢/٢٨):

لئن كنتُ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً ❊ ورُقِّيتُ أسبابَ السَّماءِ بسُلَّمِ

(٢) الكتاب ٢/٧.

(٣) شرح الألفية للمرادي ١/٥٦١.

(٤) هو مالك بن عُوَيْمِرٍ الشهير بالمُتَنَخِّل الهُذَلي. إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٥٣، وخزانة الأدب ٥/٣. وتخريجه مستوفىٰ في الأول.

(٥) أي رجل رباء، أي يحفظ أصحابه علىٰ ربوة.



مرتفعة، كأنه يقول رباءُ هَضْبَةٍ شماءَ، والرَّبَّاءُ: الحارِسُ لأصحابه، وهو الرَّبِئَةُ أيضًا. وذكر ابن المواز[1] عن عمر رضي الله عنه: أنه قتل ستة رجال قتلوا رَجُلا كان أحدهم ربيئة. ورواه بعضهم «شمَاءُ» بالرفع صفة لرباء، وهو وهم في الرواية، نبه عليه ابن يَسْعُون[2] وغيرُه. وقال أيضا في حذف الموصوف[3]:

كأنَّـكَ مِـنْ جِمـالِ بَنِـي أُقَـيْشٍ

[٢٩ظ] وقال[4]:

لـو قُلْـتَ مـا فـي قَومِهـا لـم تِيـثَمِ
يَفْضُـلُها فـي حَسَـبٍ ومِيسَـمِ

والمعنى: كأنك جَمَلٌ من جِمالِ بنى أقيش. ولو قلت: ما في قومِها أحدٌ يَفْضُلُها. وقد كثر فيما حلت فيه الصفة محل الاسم: كالأجرع والأبطح. وقد

---

(١) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني المالكي، الشهير بابن المواز، انتهت إليه رياسة مذهب مالك في مصر، أخذ عن عبد الملك بن الماجشون وغيره، توفي عام ٢٦٩هـ. سير أعلام النبلاء ٦/١٣.

(٢) قال: «وزعم أبو الفتح الصقلي في شرحه أن بعض شيوخ الأندلس صحفه، فروى: رباء شماءُ برفع شماء توهما نعتا لرباء، ولم يفهم معنى البيت، ولا تفطن لخطئه في ترك صرف رباء، قال أبو الحجاج: وقد رأيته أنا رباء شماءُ بخط بعض الجلة، ولعله الذي عنى الصقلي لكني لم أذكره توقيرا له، ولأنه يمكن أن جنت يده ما لم يجن معتقده، وهو الحق والله أعلم». المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون ٧٣٣/١.
وابن يسعون هو أبو الحجاج يوسف بن يبقى بو يوسف ابن يسعون التُّجيبي، أديب نحوي لغوي وَرَّاقٌ، مات في حدود سنة ٥٤٠هـ. بغية الوعاة ٣٥٠/٢، ومقدمة تحقيه كتابه المصباح.

(٣) هو النابغة. ديوانه ص ١٢٦، والكتاب ٣٤٥/٢، وضرورة الشعر ص ١٣٠، والخزانة ٦٧/٥. عجزه:
يُقَعْقَـعُ خَلْـفَ رِجْليـهِ بِشَـنِّ

(٤) البيتان نسبهما ابن يعيش ٢٥٤/٢ لأبي الأسود الحِمَّاني، ولحَكِيم بنِ مُعَيَّةَ في الخزانة ٦٢/٥، وله أو لحميد الأرقط في الدرر اللوامع ٣٧٢/٢. وبلا نسبة في ضرورة الشعر ص ١٣٠.

قالوا: مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ، أي: منا فريقٌ ظعن، وفريقٌ أقام.

ومن حكم الصفة أيضًا أن لا تتقدم على الموصوف إلا فيما سُمِعَ. وكذلك لا يُفصَل بينهما إلا بجُمَلِ الاعتراض، كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٩].

ومن حكمه أيضًا التبعية، كما صدر به أبو القاسم[(١)]، ولا شك أنَّ التبعية وإن تعذرت في الجمل والمبنيات وغيرها لفظًا، فما تَعَذَّرَتْ حُكمًا وتقديرًا. وما له من المتبوعات وجهان: كالمنادى وغيرِه، فنعتُه تابعٌ له على كِلا وجهيه، إلا ما مَنَعَ منه مانع، كالجار والمجرور في: مُرَّ بزيد، فإنه لا يتبع على موضعه بخلاف المجرور في قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٨]. والفرق بينهما من وجهين:

الأول: استقلالُ الكلام بحذف «مِن» في الآية، بخلاف الباء.

الثاني: زيادة «مِنْ» في المعنى، بخلاف الباء، فإن الباءَ بِمجرورها في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و«مِن» في الآية ليس لها في الإعراب حَظٌّ البتة، فـ«الإله» هو المبتدأ. وقد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء، وبالعكس كما قَرَّرْناهُ[(٢)].

وما ذكره أبو القاسم من التبعية في الخمسة الأشياءِ[(٣)] فصحيحٌ، لكنْ في صفة السبب الجارية على الأول لفظًا، وهي لسببه معنى، وأما الصفةُ الجاريةُ على الأول لفظا ومعنى، فيُشترَطُ فيها الجريان في وجوه الإعراب، إلا ما غَلِطُوا فيه من قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[(٤)]. وفي التعريف، والتنكير، والإفرادِ،

---

(١) قال: «أما النعتُ فتابع». الجمل ص ١٣.

(٢) راجع ص ١٣٠.

(٣) أي في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره. الجمل ص ١٣.

(٤) الكتاب ١/٤٣٦، والارتشاف ٤/١٩١٢.




والتثنية، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، إلا ما استوىٰ فيه المذكر والمؤنث.

وما اختل فيه بعض هذه الوجوه فقليل مُتَأَوَّلٌ، منه: بُرْمَةٌ أَعْشارٌ، وثَوْبٌ أَسْمالٌ، ونحوُه، ويخرج تأويله علىٰ نوعٍ منَ المجاز، كأنه وصف كلَّ جزء من أجزاء الموصوف. وإنما اشترط فيه ما ذكرناه، لما ذكرَه سيبويه - رحمه الله - في أول باب من أبواب التوابع بعد أن مثل بقوله: مررت برجل ظريف، قال: «فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد»[1]، فأعطاك كلامُه علةً عامةً لاشتراط وجوه المساواة كلِّها. ويُفْهَمُ منه علةُ امتناعِ وصفِ المعرفة بالنكرة وبالعكس[2]، وتعاليل النحويين خارجةٌ عن كلام سيبويه. وقد ذكر سيبويه الصفة بغير المُشْتق، لكنه كما ذكرناه مسموعٌ في مواضِعَ، والأكثرُ الاشتقاقُ. ولمَّا كان الأكثر تَوَهَّمَ بعض النحويين أنه شَرْطٌ، وتأولوا غير المُشْتق في تأويل المشتق، والذي حَمَلْناهُ عنِ الشيوخِ أنه ليس بشرْطٍ لازم، وإنما هو أكثريٌّ، وقد نص سيبويه علىٰ أن الأسماء الأجناس [٣٠و] المُعَرَّفَةَ باللام تجري صفةً علىٰ المبهمات[3]، وذلك نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، فنَصَّ سيبويه نصًّا قاطعًا علىٰ أن «الرجل» صفة لـ«هذا»[4]. وحمله بعض النحويين علىٰ البدل لجموده. وحمله أبو محمد ابنُ السِّيدِ علىٰ أنه عطف بيان[5]، واستبعَدَ الصفة وزعم أن تسميةَ النحويينَ له صفةً مسامحةٌ. وقد استضعفَ سيبويهِ: مررت برجل أسدٍ، علىٰ تأويل جريء[6]، فهذا يدلُّكَ علىٰ ضَعْفِ ما ذهبَ إليه من نَزَّلَ غيرَ المُشتقِّ منزلةَ المشتق

(١) الكتاب ١/٤٢١.
(٢) وانظر الكتاب ٢/٦.
(٣) الكتاب ٢/٧.
(٤) الارتشاف ٤/١٩٣٤.
(٥) الارتشاف ٤/١٩٣٤.
(٦) الكتاب ١/٤٣٤.

ومما يجب من أحكام النعوت إن كانت جُمَلا أن تكون محتملة للصدق والكذب ، تحرُّزًا من الاستفهام ونحوه. وأما قوله يصف لَبَنًا حامضًا[1]:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ

فمتأَوَّل. والمَذْقُ: اللبنُ الحامض. وقوله: هل رأيت الذيب قط ، في تقدير: جاءُوا بمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَه هذا القولُ ، والمعنىٰ أنه لِوُرْقَتِه يُشْبِه لونُه لَوْنَ الذِّيبِ ، والوُرْقة: لَوْنٌ يَضْرِبُ إلىٰ السواد.

وهذه الجملُ الواقعة صفةً ، يجوز أن تقعَ وحدها ، ومَعَ المفردات ، ويجوزُ إذا وقعتْ مع المفرداتِ تقديمُها عليها ، وتأخيرُها عنها. وفي كتاب الله تعالىٰ الأمران ، قال تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠][2] ، وفي آية أخرىٰ: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٣] ، وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] ، فقدَّمَ الاسمَ ، ثم المجرورَ ثم الجملةَ. وزعم بعضُ المتأخرين أنه لا يجوز تقديمُ الجملة علىٰ الاسم إلا في نادرٍ أو ضرورة. وهو خطأٌ بإجماعِ المتقدِّمينَ من النحويينَ ، والآيةُ دليلٌ علىٰ صحة ما قلناه ، وقال امرؤ القيس[3]:

وفَـرْعٍ يُغَشِّـي المَـتْنَ أَسْـودَ فـاحِمٍ

واختلف النحويون في عامل الصفة ، فقال الجمهور[4]: العاملُ في الصفة

---

(١) نسب للعجاج في التصريح ٣/٤٧٩ ، والخزانة ٢/١٠٩ ، وانظر ملحقات ديوان العجاج (تحقيق السطلي) ص ٣٠٤ ، وأمالي الشجري ٢/٤٠٧ ، والارتشاف ٤/١٩١٥.

(٢) وقع في الأصل: وهذا كتاب مبارك ، وهو سبق قلم ، والصواب ما أثبته.

(٣) ديوانه ص ١٦ ، والأشعار الستة الجاهلية ص ٩٤. عجزه:

أَثِيـثٍ كقِنْـوِ النَّخلـةِ المُتَعَثْكِـلِ

(٤) الارتشاف ٤/١٩٢٦.

هو العاملُ في الموصوف، كما أن العاملَ في الحال هو العامل في صاحبِ الحالِ، بدليل أن الصفة قد تُباشِرُ العاملَ إذا اشتهَرَ الموصوفُ فحُذِفَ. وقال أبو الحسن[1] العامل في الصفة المعنىٰ، وهو كونها صفة تابعة، وفرَّ إلىٰ هذا مِنْ حيث رأىٰ المُعْرَبَ يتبع المبني، والمبني يتبعُ المعرب، ولو كان العاملُ هو الأول، لتَساوِي أَثَرِه، وهذا قول لا دليل عليه.

قوله: «**واعلم أن النكرة تُنْعَتُ بالنكرة، كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة، لا تدخل إحداهما علىٰ الأخرىٰ**»[2].

۞ **قلتُ**: قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: «واعلم أن المعرفة لا تُوصَفُ إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا تُوصف إلا بالنكرة»[3]. ولا يخلو كلام أبي القاسم أن يُحْمَل علىٰ التشبيه، أو علىٰ التعليل. فالأول صحيحٌ، والثاني يلزم منه تعليلُ الأصلِ بالفرعِ، وهو غير سديد. وقد جاءت «كما» للتعليل كثيرًا ظاهرةً فيه، كقوله سبحانه: ﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨١]، [٣٠ظ] وهو مستعمَلٌ في كلام الفصحاء والعلماء لِهذَين المعنيين: التشبيهِ، والتعليلِ.

وللنحويين تعاليلُ في امتناع وَصْفِ المعرفةِ بالنكرةِ، والنكرةِ بالمعرفة، والأصح ما ذكَرَهُ سيبويه[4]، وقدمنا التنبيهَ عليه[5]، وهو أن الصفة والموصوف

---

(١) الارتشاف ١٩٢٦/٤، والمساعد ٤١٥/٢، همع الهوامع ١٦٦/٥. هذا كله للأخفش مع سيبويه والخليل.

(٢) الجمل ص ١٣.

(٣) الكتاب ٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢١/١.

(٥) راجع ص ٢١٨.

كالشيء الواحد، والاسمُ الواحد لا يكون معرفةً نكرةً. وقال الفارسي[1] إنما امتنع ذلك؛ لأن المعرفةَ أشبهت المفردَ لِخُصوصِها، والنكرةَ أشبهت الجمعَ لشِياعها وعمومِها، ومن حيث لم يُنْعَتِ الجمعُ بالمفرد، والمفردُ بالجمع، كذلك لم تُنعَتْ إحداهما بالأخرىٰ. وتعليله ضعيفٌ من وجهين:

الأول: أنه قد وُصِفَ المفردُ بالجمع إذا كانت الصفةُ لسببِ الأولِ كثيرًا، ونادرًا إذا كانت للأول في المَعْنَىٰ واللفظ.

الثاني أنه يلزمه ذلكَ في البدل، فكما أنه لا يُبدَل الجمعُ من المفرد، ولا المفردُ من الجمعِ، كذلك لا تُنعَتُ إحداهما بالأخرىٰ علىٰ مقتضي هذا القياس.

وهذا ردُّ ابنِ خروفٍ عليه[2]، وهو غير لازمٍ؛ لأنَّ للفارسي الفرقَ بين النعت والبدل بما ذكرناه قبلُ، منْ أنَّ البدلَ من جملة ثانيةٍ، بخلاف النعت. فإن دعَّمَ الفارسي[3] علته بأن الصفة والموصوف كالشيءِ الواحدِ، والشيءُ الواحد لا يكون مفردًا جمعا = رَجعَ إلىٰ تعليل سيبويه.

وعلَّلَ بعض النحويين المتأخرين بعلة معنوية، وذلك أن النكرة أصلٌ للمعرفة إجماعًا، فلو جَرَتِ النكرةُ صفة للمعرفة لزم التدافُعُ، لأن النكرةَ تطلبُ التقديمَ بحق الأصل، والتأخيرَ بحق أنها صفةٌ، فيلزَمُ أن تكون متقدِّمَةً متأخِّرَةً، وهو محال. ثم حملوا امتناعَ نعت النكرة بالمعرفة الذي لا يجري التدافع فيه علىٰ ما جَرَىٰ ذلك فيه.

---

(١) الإيضاح ص ٢٧٥.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٣٠٣/١.

(٣) في الأصل: الفاسي، وهو سبق قلم.

۞ قلتُ: ويلزمه ذلك في الخبرِ والبدل، لأنَّ كل واحدٍ منهما يقتضِي التأخيرَ، من حيث إنَّه بدلٌ وخبرٌ، والتقديمَ من حيث إنه نكرةٌ، فيلزمُ امتناعُ بدلِ النكرةِ من المعرفة بالأصل، وبدلِ المعرفة من النكرة بالحَمْلِ. ويلزمُ أيضًا امتناع الإخبار بالنكرات مطلقًا. فأسَدُّ التعاليل ما عَلَّل به سيبويه.

قوله: «**وأما النكرة: فكلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه**»(١).

هذا الحد صحيحٌ بحسب الصلاحية والقَبول، لا بحسب المَدلول، فإنَّ مُسَمَّىٰ النكرة واحدٌ لا بعينه، فلا شيوع فيه إلا من جهة صلاحية اللفظِ فقط، أما مدلولُه فشيء واحدٌ غيرُ مُتعيِّنٍ.

وأما المعرفة: فما دل علىٰ شيء بعينه. فإن أردتَ أن تَخُصَّ العَلَمَ قلت: هو ما وُضِعَ لشيءٍ بعينِه، غيرِ متناولٍ بالوضعِ غيرَهُ. ويدخل فيه علم الجنس، فإن مدلوله معلوم بعينه، وهو الجنسُ. وعُروضُ الاشتراكِ في بعضِ الأعلام، طار(٢) علىٰ الوَضْعِ.

وكما أنَّ مَراتِبَ النكرةِ مُختلفة، فكذلك مراتبُ المعرفة، [٣١و] وسيأتي الكلامُ في أنكرِ النكراتِ حيث ذكره أبو القاسم(٣). واختلف النحويون في أعرف المعارف:

فذهب الأكثر من البصريين إلىٰ أن أعرَفها المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم المبهماتُ، ثم المعرَّفُ باللام، ثم المضافُ إلىٰ واحد منها، والمرادُ إضافة التعريف، لا إضافة التخفيف. وزعم الأستاذُ أبو بكر بن طاهر وتلميذُه(٤) أن

---

(١) الجمل ص ١٤.

(٢) كذا في الأصل، ولعلها: طارِئٌ.

(٣) سيأتي في ص ٢/٦٩.

(٤) هو ابن خروف. شرح الجمل له ١/٣١٠.

مذهب سيبويه أن العَلَمَ والمضمر سواء. وذهب الفراءُ[1] إلىٰ أن المبهَمَ أعرفُها، وهو رأي المازني وابن السَّرَّاجِ[2]. وقال بعض النحويين: العَلَمُ أعرفها[3]، وهو ظاهر ترتيبِ أبي القاسم وغيره. قال سيبويه: «واعلم أن العَلَم الخاصَّ من الأسماء يُوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلىٰ مِثْله»[4]، ثم مثَّلَه بقوله: «مررت بزيد أخيك»[5]، فهذا من كلامه يعطي ما حمله عليه ابن طاهر، وفي إيضاح أبي علي[6] ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ بنفسه.

وحجج هذه المذاهب ظاهرةٌ، أما من زعم أن المضمرات أعرَفُ من الأعلام، فلأن الأعلام يقع فيها الاشتراك، فيُحتاج إلىٰ المخصِّصِ بخلاف المضمر، فإنَّ «أنا» وإن وقع علىٰ المتكلم رجلا كان أو امرأة، فقد عُلِمَ أنه لا يعني إلا نفسَه، و«زيد» يقع علىٰ نفسه وغيرِه، فوقع اللَّبْس في المضمر في آحاد المتكلمين، والعَلَمُ ليس كذلك.

وأمَّا من زعم أن الأعلام أعرفُ، فاحتج له ابن بابشاذ[7] بأنَّ الأعلام تعريفُها معنوي، وما عَدَاهَا تعريفُه لفظيٌّ. وهو فاسدٌ؛ لأن المبهماتِ كذلك.

وكذلك المضاف إليه إنما يُعَرَّف بإضافته إلىٰ المعرفة، والإضافةُ معنىٰ مِنَ المعاني، وإنما كانت أعرَفَ من حيث إنَّ منها ما لم يقع فيه اشتراكُ النية[8] كلفظ

(١) الإنصاف ٢/٢٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٦.
(٢) الأصول ١/١٤٩، والإنصاف ٢/٢٢٨.
(٣) هو السيرافي. الإنصاف ٢/٢٢٨.
(٤) الكتاب ٢/٦.
(٥) الكتاب ٢/٦.
(٦) الإيضاح ص ٢٧٩.
(٧) لم أهتد إليه في شرحه علىٰ الجمل، ولا في شرح المقدمة المُحْسِبة.
(٨) كذا في الأصل، ولعل الصواب: البتة.



«الله» ، وكمكةُ ، وعُمانَ ، وبغدادَ ، وما أشبه ذلك .

وأما من زعم أن المبهَم أعرفها ؛ فلأنه تَعَرَّف بالعينِ والقلب ، وهذا نصَّ عليه سيبويه في بيان امتناعِ وصفِ المعرَّفِ باللام بالْمبْهَم[1] ، وخرج من كلامه أن المبهم يعرف بالعين والقلب ، فصار أخص ، والأخص بالتقديم أولىٰ . وكان بعض الشيوخ يزعم أن هذا مذهبُ سيبويه ، وإنما لم يذكر أبو القاسم وسيبويه بقيَّةَ المعارف لأنها راجعة إلىٰ مَا ذَكَرَه .

فمما لم يذكره: الموصولات ، و«أيٌّ» في أحد وجهيها ، والمنادىٰ ، وأسماء التوكيد ، وأسماء الأفعال ، نحو: صَهْ ، و«مهْ» بغير تنوين ، و«سَحَرا» لمعين .

أما الموصولات فهي معارف باللام . وأما «أيٌّ» فهي كـ«الذي» . واستغني بإظهار الألف واللام في «الذي» عن إظهارها في «أي» . وأما المنادي فله شبه المضمر فله حُكْمُه ، ومن الناس من قال هو باقٍ علىٰ عَلمتيه . وفي هذه المسألة ذاكرَ المبردُ ابنَ السَّراج . وأما أسماءُ التوكيدِ فمعارف بالعلمية ، أو بِنِيَّة الإضافة . وأسماءُ الأفعال في نِيَّة الألف [٣١ظ] الألف[2] واللام ؛ لأن معنىٰ «صَهْ» اكْفُفْ عن الحديث الذي أنت فيه ، وكذلك «سحر» معدول عن الألفِ واللام .

❊ **فَإِن قلتَ:** بم علمت هذه القضية ؟ أهي قضية استقرائية أم قضية سمعية ؟

❁ **قلتُ:** لا كلام أنها قضيَّةٌ قياسيَّةٌ مستفادَةٌ من المسموع ، وذلك أنا وجدناهم يصفون ما يُوصَف منها ببعض ، ويمتنعون عن وصفه ببعض ، فلما صح أنْ يُوصَف بعضُها بما لا يوصف به الآخَرُ ، عَلِمْنا أن ذلك ليس إلا لاختلافِ

---

(١) الكتاب ٢/٧ .

(٢) كذا في الأصل بتكرار كلمة «الألف» .




رُتَبِها في التعريف، وأن بعضها أَخَصُّ من بعضٍ، والأخَصُّ لا ينبغي أنْ يجرِيَ علىٰ الأَعَمِّ، فصار هذا الحكم بالأعرفية متوقف[1] علىٰ مقدمتين:

الأولىٰ: أن الأخص لا يكون تابعًا بل متبوعًا.

الثاني: اختلاف مراتِبِها في الجريان، وكلاهما ثابت.

فالعَلَمُ منها يوصف بثلاثة أشياء: قسمانِ باتفاق، وقسمٌ باختلافٍ. فمِنَ المتفَقِ عليه نعتُه بالمضاف إلىٰ المعرفة، وبالألف واللام. والمختلَفُ فيه نعته بالمبهم، فهو جائز عند الكافة، إلا عند من يرىٰ المبهم أعرَفَ من العلم، وقد ذكرناهُ[2].

وأما المبهم فيوصف بالمعرَّف بالألف واللام الجنسيَّةِ، اسمًا كان أو صفة، وذلك مما استبَدَّ به، واختَصَّ به عن سائر الأسماء. وهل يوصف بالعهدية أم لا؟ فيه خلاف، فأجازه ابنُ طاهرٍ، واستقرأه من كلام سيبويه. ولا يوصَفُ بما أُضيفَ إلىٰ ما فيه الألف واللام، لا تقول: مررت بهذا ذِي الجُمَّة، علىٰ الصفة؛ لأنه يؤدي إلىٰ أن يكون ثلاثةُ أشياء كشيءٍ واحدٍ.

والمعرف بالألف واللام يُوصَفُ بالمضاف إلىٰ الألف واللام، وبالألف واللام.

والمضاف إلىٰ شيء منها حُكمُه حُكم ما أضيف إليه[3].

وعلىٰ الجملة فإذا عرفتَ الأعرفَ منها، وعرفتَ أنَّ الصفة تكون أقلَّ تعريفا أو مساوية، وأنَّ المضاف إلىٰ شيء بمنزلته = عرفتَ ما يجري منها علىٰ بعضٍ

(١) كذا في الأصل.
(٢) راجع ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٣) ليس بهذا الإطلاق، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١، والتذييل ١١٦/٣ ـ ١١٨.




مما لا يجري.

❊ **فَإن قلتَ**: هل الأعلام والمضمراتُ والمبهماتُ متساوية فيما بينهما في التعريف أم لا؟

❊ **قلتُ**: أعرَفُ المضمرات ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضميرُ الغائب. وأعرف الأعلام هي التي لم يعرض فيها الاشتراك، كلفظ «الله»، ونحو ذلك، ثم أعلامُ الأناسي، ثم أعلامُ البهائم. وأعرفُ المبهمات «ذا»، و«تا»، ثم «ذاك»، و«تاك»، ثم «ذلك». وقد تقدَّم الكلامُ في الألف واللام وأقسامِها(١).

❊ **فَإن قِيلَ**: إذا كانت الصفة بانفرادها أعمَّ أو مساويةً، فَلَمَ جِيءَ بها؟ والمقصود إنما هو ما كان إلىٰ تعريفِ الموصوفِ أقرب، وأنتَ إذا قلتَ: طويل، احتمل أن يقع علىٰ الرجل وغيرِه.

فالجواب: أنَّ التعريف إنما حَصَل بمجموعِهما، وإلا فالموصوفُ وحدَه أخَصُّ، والصفة وحدَها أعَمُّ، فإذا اجتمعا حدثَ من مجموعهما معنًىٰ أخصُّ من انفرادهما، وهذا نظر نَبَّه عليه [٣٢و] سيبويه(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وهو حسن.

قوله: «**وتقول: جاءني زيدٌ الراكبُ**»(٣) إلىٰ آخره.

إنْ نَكَّرْتَ «الراكب» وأخَّرْتَه فنصبه علىٰ الحالِ أحسن، ورفعُه علىٰ البدل جائزٌ مرجوحٌ، وإجراؤه حينئذ صفةً محالٌ. فإن قدَّمتَه ورفعتَه فـ«زيد» بدل منه لا

---

(١) راجع ص ١١٠.

(٢) الكتاب ٢/٧.

(٣) الجمل ص ١٤.




محالةَ، ولا قُبْح فيه حينئذٍ، فقَبُحَ بدلًا مؤخرًا، ولم يَقْبُحْ مقدَّمًا، من حيث كَانَ جعلُه بدلًا مَعَ التأخير يلزَمُ منه حذفُ الموصوف، وهو ضعيفٌ، فكان البدل فيه ضعيفًا. ولا يحتاج في الحال إلىٰ ذلك، وانتصابُه علىٰ الحالِ مِنْ «زيد»، والعاملُ فيه العاملُ في صَاحبه، ويجوز أن تجعلَهُ حالًا من ضمير المفعول في «جاءني»، وينبغي أن يليه ليرتفع اللَّبْسُ. فإنْ قدَّمْتَه ونصبتَه كَانَ حَالاً أيضًا مِنْ «زيد» ومن الياء، وجاز أن يكون بدلًا من الياء بدلَ الشيءِ من الشيء علىٰ مذهَبِ من أجاز البدل من ضمير المتكلم والمخاطَبِ[1].

وقوله: «**وإذا تَقدَّمَ نعتُ النكرة عليها انتصب علىٰ الحال**»[2].

وهذا فيه تسامحٌ، ونظيرهُ قولُه في «باب كَانَ»: «وإذا تقدم اسمُ كَان عليها ارتفع بالابتداء»[3]. ومعلومٌ أنه إذا تقدم عليها خرجَ مِنْ أن يكون اسم «كان»، كما أنه إذا تقدم نعت النكرة استحالَ أنْ يبقىٰ نعتا مَعَ التقديم؛ لأنَّ الصفةَ لا تتقدَّمُ علىٰ الموصوفِ، لأنها مُعَرفة، والمُعَرِّف يجب أن يتأخر عن المعرَّفِ. وهذا أصلٌ في سائر المُعَرِّفات: الحالِ، والتمييزِ، ونحوِه، إلا أنهم اتسعوا في بعض هذه المعرِّفات فلم يَطّرد فيه لهم هذه الكليَّةُ، وهو قِسْمُ الحالِ والتمييزِ علىٰ خلافٍ، فأصل هذه المسألة: هذا رَجُلٌ مُقْبِلٌ، فالرفعُ علىٰ الصفة، والنصبُ علىٰ الحالِ مع التأخيرِ جائزٌ علىٰ ضَعْفٍ؛ لكونه حالا مِن نكرة، وليسَ وجهَ الكلام، علىٰ أن سيبويه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قد حكاهُ عن العرب، وقال: «أكثر ما يكون في الشعر»[4]، حكىٰ

(١) هم الكوفيون والأخفش. الارتشاف ٤/١٩٦٥.

(٢) الجمل ص ١٥.

(٣) الجمل ص ٤٤.

(٤) الكتاب ٢/١٢٢.

عنهم: هذا خاتم حديدًا، وثوبٌ خَزًّا، ونصبه على الحال[1]. وحمله بعضهم على التمييز، وزعم أنه مذهب سيبويه. وكذلك قولهُم: مائة بيضًا، وقُرِئَ: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ٩] [2]. فإذا تقدم صار الوجهُ الضعيفُ قويا، لأن التقديمَ مَنَعَ مِنْ إجْرائِه بَعْدُ صفةً، وعامِلُه «ها» المنبهةُ، أو «ذا» المشيرةُ. فإنْ أعملتَ «هَا» قدَّمْتَ الحالَ على «ذا»، وإنْ أعمَلْتَ «ذا» لم يجُزْ تقديمُه عند سيبويهِ[3] والمحققينَ، إذ لا تتقدم الحال على عاملها المعنوي؛ لضعفه في نفسه، وما ضَعُفَ في نفسِه، ضَعُفَ معمولُه فلا يتقدم.

قال أبو القاسم: «**وإذا تكررت النعوت**»[4]، المسألة إلى آخرها.

قد ذكرنا[5] أن النعوتَ تجيءُ للمدح، وتجيءُ للبيان. ولا يَخْلو أن تتكرر أو لا تتكرر، فإن تكررت فلا كلامَ في جواز قطعِها، والقطعُ على وجهين: الرفع بإضمار المبتدأ. والنصبُ بإضمار فِعْل.

فإن لم تتكرر، [٣٢ظ] فهل يجوز القطعُ أم لا؟ أمَّا نعتُ المدحِ فاتفقوا على جوازِ القطعِ فيه وإن لم يَتَكَرَّر، نص [عليه][6] سيبويه في باب مَا ينتصب على التعظيم والمدح، قال فيه: «وسمعنا بعضَ العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين،

---

(١) الكتاب ٢/١٨، والارتشاف ٤/١٦٣٢.

(٢) وهي قراءة الجمهور إلا أبا جعفر فإنه قرأ «سواءٌ» بالرفع، وقرأها يعقوب بالخفض. النشر ٥/١٨٩٥.

(٣) الكتاب ٢/١٢٢.

(٤) الجمل ص ١٥.

(٥) ذكر ذلك في أول هذا الباب ص ٢١٥

(٦) زيادة مني.

فسألتُ عنها يونسَ، فزعم أنها عربية»[١]، وكأن ظاهره أنه رُبما استضعفها.

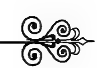
وأما نعت البيان فالمحققون على جوازِ القطعِ فيه من أول وَهلة، نص عليه سيبويه أيضًا في آخِرِ ما ينتصب فيه الاسمُ[٢]، لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة، ونص عليه أيضًا في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، قال فيه[٣]: «وقد يجوزُ أن تنصب ما كَانَ صفةً على معنى الفعلِ، ولا تريد مدحًا ولا ذمًّا ولا شيئا مما ذكرتُ لك، قال الشاعرُ[٤]:

وَمَا غَرَّنِي حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَنًا ❁ عَواشِيَهَا بالحَيِّ[٥] وهْو خَصِيبُ

ومِحْصَنٌ اسمُ الراعي[٦]، فنصبه على «أعني»، وهو فعل يظهر، لأنه لم يرد أكثرَ مِنْ أن يُعَرِّفَهُ بعينه، ولم يُرد افتخارا ولا مدحًا ولا ذمًّا. وكذلك سُمِعَ مِنْ أفواه العرب هذا البيتُ، وزعَموا أنَّ اسْمَه مِحْصَنٌ»، فهذا نصُّه القاطع الصحيحُ الصريح بجواز القطع في نعت البيان من أول وَهلة، ولا يُخالف في ذلك أحدٌ من المحققين، إلا من لم يعتمد على كلام سيبويهِ، ولم يقف على مذاهبِه من كتابه. ووقع في بعض نسخ الكتاب هَاهنا «لا يظهر» بإثبات «لا»، والثابت إسقاطُها، وعلى هذا الوجه قُرئ هذا الموضع على الشيوخ، ونبَّهُوا عليه، وأنهم تَلَقَّوْهُ من أشياخهم كذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٦٣.
(٢) الكتاب ٢/٧٠.
(٣) الكتاب ٢/٧٤.
(٤) لا يعرف قائله. الكتاب ٢/٧٤، والانتصار لابن ولاد ص ١٥٣، والنكت ٢/٧٩، والبديع لابن الأثير ١/١٤١.
(٥) كذا في الأصل، وفي الكتاب وغيره: «بالجو».
(٦) كذا في الأصل، وفي الكتاب: اسم الرزامي.




فخرج من كلام سيبويه هَاهنا أربع نُكت:

النكتة الأولىٰ: القطعُ من أول وَهلة في نعت البيان كنعت المدح.

النكتة الثانية: أن القطع في نعت البيان بإضمار عاملٍ يجوزُ إظهاره، بخلاف نعت المدح والذم فإنه بإضمار عاملٍ لازم الإضمار.

النكتة الثالثة: أن الإتباع في نعتِ المدح والذمِّ أكثر من القطع، كذلك زعم سيبويهِ عن يونس، وفيه ردٌّ علىٰ أبي بكر الذي زعم أن القطعَ فيه أكثرُ، وتَبِعَهُ فيه الفارسيُّ.

النكتة الرابعة: أنْ يُقْصَدَ إلىٰ ما ليس فيه مدح، فيُتخيَّل فيه معنىٰ المدح، ويُقطَع. وهذه النكت كلها لا يوفي بها وبأمثالها إلا كلامُ سيبويه.

فإذا تقرَّرَ هذا فلا اعتراض علىٰ أبي القاسم في مفهوم قولِه، لأنَّ بعض من لا أنس له بالصَّنْعَةِ اعترض عليه من حيث إنَّ ظاهر كلامهِ يقضي بالقطع حالة التَّكرار، ويمنعه مع عدم التكرار، وهذا ليس بلازم. والمفهومُ ليس بحجة إلا في كلام الشارعِ، علىٰ خلاف.

وإنما أُجيزَ القطعُ في النعوت، والأصلُ فيها الإجراءُ، لِنَوْعٍ من التوسع في الكلام، وللإيذان بضَرْبٍ من التنبيه والتنويه. والوجوهُ [٣٣و] الأربعة التي ذكرها أبو القاسم متَّفَقٌ عليها، إلا الإتباعَ بعد القطع، وظاهر كلامهِ وكلامِ غيره جوازُه. ومن النحويين من استضعَفَه[١]، لِمَا فيه من الفصل بين الصفة والموصوف بجملة مستقلة. والعطفُ جائز بأدوات الترتيب والتعقيب وغيرها علىٰ ما يقتضيه

(١) البسيط ٣١٦/١.

المعنىٰ. وفي شِعر الحماسة[1]:

يـــا لَهْـــفَ زَيَّابَـــةَ لِلْحـــارِثِ الـــ ❊ ـصَّـــابِحِ فالغـــانِمِ فالآيِـــبِ

واختلفَ النحويُّونَ في الصفات الأخيرة المتكررة، هل هي صفات للاسم الأول كالصفة الأولىٰ، أو هي صفة للصفة؟ والخلافُ فيه لفظِيٌّ، وقد تقدمت الإشارة إليه[2].

وأنشد[3]:

لا يَبْعَـــدَنْ قـــوميَ الـــذين هُـــمُ ❊ سُـــمُّ الْعُـــداةِ وآفَـــةُ الجُـــزْرِ

البيتان وقعا في الكِتابِ[4] منسوبين للخِرْنَقِ تَمْدَحُ قومَها وتفخرهم[5]، وقيل لغيرها. وَوَصفتهم بالأوصافِ الأربعة: النجدة، والكرم، والبلاغة[6] في الشجاعة، وعِفَّةِ الذيل، وهذه خصال يُحِبُّها الله ورسولُه وجميعُ العقلاء. والنزولُ في مواضع الحروب عادةُ الشُّجعانِ كما نقل عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يُحِبُّ رُكوبَ البِغالِ في الحروب، فسُئل حَنْبَلِي عن ذلك فقال: يأسًا من الفرار.

وفي «السُّمِّ» ثلاثة أوجه: الضم، والفتح، والكسرُ لغةٌ شاذَّة حكاها

(١) هو سلمة بن ذهل المعروف بابن زَيَّابَةَ التَّيمِيِ. الحماسة ٩٢/١. وفي نسبة البيت خلاف، انظر الخزانة ١١١/٥، والسمط ٥٠٤/١.

(٢) تقدم في ص ٢٣١.

(٣) هي الخرنق بنت بدر، أخت طرفة بن العبد. ديوانها ص ٤٣، والكتاب ٢٠٢/١، ٦٤/٢، والتذييل ٢٨٩/١٢. وبلا نسبة في الجمل ص ١٥.

(٤) الكتاب ٢٠٢/١، ٦٤/٢. والثاني قوله:

النـــازِلينَ بِكُـــلِّ مُعْتَـــرَكٍ ❊ والطَّيِّبُـــونَ مَعاقِـــدَ الأُزْرِ

(٥) كذا.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: والمبالغة.

الأخفَشُ[1]. و«معاقدَ الأزر» منصوبٌ على التشبيه بالمفعول، أو على التمييزِ عند من يُجَوِّزُ وقوعَهُ معرفة، وعليه حُملَ قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقوله: «**واعلم أنه يجوزُ أن تُنعتَ الأسماءُ كلُّها إلا المُضمَرَ**»[2].

قد علمتَ أن من الأسماء: ما لا يُنْعتُ ولا يُنعت به، ومنها ما يُنعت ويُنعت به، ومنها ما يُنعت ولا يُنعَت به، ومنها ما يُنعت به ولا يُنعَت. فالمضمر لا يُنْعَتُ به باتفاق، ولأن حكم النعت مفقود فيه. وأما نعته في نفسه، فلا يخلو أن يكون نعتَ بيانٍ، أو نعتَ مدحٍ وذمٍّ، وفي كل واحدٍ منهما خلاف.

أما نعتُ البيان فلا قائل من البصريين بجوازِه، وإنما قال به الكسائي[3] وحده، وأنشد عليه ما تأولَهُ أصحابُنا على البدل[4]، والبدل منه جائزٌ اتفاقًا. واختلفوا هل ينعت على معنى المدح والذم أم لا؟ فمنعه بعض المتأخرين، وأجازَه بعضُهم، ولم أر سيبويه نصَّ عليه، وظاهر تعليله يقضي بجواز نعتِه للمدح أو للذم، واحتجاجُ مانِعيه بأنه إذا امتنع فيه نعت البيان الذي هو الأصلُ، تَبِعَهُ نعتُ المدحِ الذي هو الفرع = بَاطِلٌ من وجهين[5]:

الأول: أنا لا ندعي واحدًا منهما أصلًا سلمناه، لكن وجدنا الفروع تستعمل

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ١/٣١٥.

(٢) الجمل ص ١٦.

(٣) المساعد ٢/٤٢٠، والهمع ٥/١٧٦. وقيدَه بعضُهم. الارتشاف ٤/١٩٣١.

(٤) أنشد عليه كما في المساعد ٢/٤٢٠:

فـــلا تَلُمْـــهُ أنْ يَنـــامَ البائِسَـــا

(٥) كذا، ولم يذكر الوجه الثاني.



حيث لا تستعمل الأصول ، وهو كثير جدا ، واختلف النحويون هل يعطف عليه عطف البيان أم لا ؟ والصحيح امتناعه ؛ لأنه كالنعت في أغلب [٣٣ظ] أحوَاله ، قال أبو محمد بن السِّيد: لم أرَ لأحدٍ من النحويين في ذلك قولًا ، واختارَ المنع[١] ، ولم يذكُرْه سيبويهِ ولو جازَ لذكَرَه.

واختِلف النحويون في علة امتناع نعت المضمر:

فسيبويه ـ رحمه الله ـ علله فقال: «مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ إنما تُضمِرُ حين تُرىٰ أَنَّ المحدَّثَ قد عَرف مَنْ تَعْنِي»[٢] ، وهو تعليل أبي القاسم[٣] ، ولا يلزَمُ علىٰ هذا امتناع البدلِ لِمَا ظهر من الفرق بينهما من طريق اللفظ والمعنىٰ. أما من طريق اللفظ ، فلأَنَّ البدل في تقديرِ جملةٍ أُخْرَىٰ. وأما من طريق المعنىٰ ، فلأَنَّه لم تنحصر فوائدُ البدلِ في رفع الإشكال ، بدليل: زيدٌ رأيتُه إياهُ ، وهو الأصل في النعت عند الأكثر.

❊ فَإِن قلتَ: كما جاء البدل للتوكيد ، فكذلك جاء النعت لَهُ نحو: ﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٢].

❁ قلتُ: الأصلُ في النعت البيانُ لا التوكيدُ علىٰ رأي الجمهور. ومِنَ المُضمرات ما يحتاجُ إلىٰ البيان احتياجَ الظاهِرِ ، نحو: ضربته وجهَه ، فاحتياج الهاء إلىٰ البيان كاحتياج «زيد» في قولك: ضربتُ زيداً وجهَه.

وعلَّلَ ابن الطَّراوَة بأن المُضمَر لو نُعِتَ لَوقَعَ اللَّبس ؛ لاحتمال أن يكون الثاني غيرَ الأول. وأفسد تعليلَ النحويين ، وزعم أن قولهم إنه معروف في نفسه

---

(١) الألف واللام لا تظهر للخرم.

(٢) الكتاب ٢/١١.

(٣) الجمل ص ١٦.




خطأٌ منقوضٌ بضَمائِرِ النكرَاتِ. والعجب منه كيف يُسَطِّرُ كل ما خَيَّلَتْه فِطْرتُه دون استبصار. أما ما ذكره من اللبس فباطل لا يتخيله متمن[1]، لأن القائلَ إذا قال: زيدٌ ضربتُه الكريمُ، عَلِمَ كلُّ أحد أن الهاء عائدةٌ على «زيد»، وأنَّ الصفة جرت عليه، فلا لَبْسَ فيه البتة، كيف وقد أجازَهُ الكسائيُّ[2]، ومعلومٌ أنه لا يقولُه إلا حكايةً. وأمَّا ما زعمَ منْ أنَّ ضمير النكرة نكرَةٌ، فلعله بِناءً على مذهبِه الفاسِدِ، واعتقد مذهبَه حجَّةً على سيبويه وغيرِه، بل نصَّ سيبويه ﷺ على أنه معرفَةٌ، والمراد معرفةُ اللفظ، قال ـ رحمه الله ـ في أول باب مَا ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل أن يكون صفة، وذلك قوله: هذا رجل معَهُ رَجل قائِمَيْنِ، فتنصب: «لأن الهاء التي في «معَهُ» معرفة»[3]، يعني معرفة اللفظ مِن حَيْث إنه عُلِمَ على من تعود، وإن كان غيرَ مُعيَّنٍ فلا التفات إلى التعيين. ونص عليه أيضا في مسألة: هذه ناقةٌ وفَصيلُها رَاتعَيْنِ[4].

التعليل الثالث في امتناع نعت المضمرِ، ويخرجُ من كلام سيبويه أن المُضمرَ إنما لم يُنعَت لأن النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحِدِ، والشيءُ الوَاحِدُ يستحيلُ أن يكون ظاهرًا مُضْمَرًا.

التعليل الرابع: أنه أشبهَ الحروفَ من حيث إنَّهُ لا يُفهَم معناه بدون مُظْهَر تَقَدَّمَه، فضارع الحرف من حيث إنّهُ لم يَسْتَقِلَّ بنفسه، فلم يَجُزْ وصفُه كما لم يوصَفِ الحرف.

---

(١) كذا قرأتها.

(٢) راجع ص ٢٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٥٧.

(٤) الكتاب ٢/٨٢.

❊ **فَإِن قلتَ**: فينبغي أن لا تُوصَفَ المبهمةُ [٣٤و] لوجود العلة المذكورةِ فيها.

❁ **قلتُ**: ذلك لازم لوْلا توغُّلُه في شَبه الحرف، بدليل أنَّ من الضمائر ما هو علىٰ حرف واحدٍ، ولا يكون ذلك في المبهمة، ولأنَّ المُضمَرات قد تَخرُج من الاسمية إلىٰ الحرفية، نحو التاء في «أنت»، والكاف في «ذلك»، والنحاك[1]، ونحوه.

قوله: «**وإذا اختلف إعرابُ الأسماءِ المنعوتةِ، أو العواملُ لم يُجْمَع بين نعوتها**»[2].

قلت: في الجمع بين النعوتِ خِلافٌ كثير، وآراء متشعِّبَةٌ بين البصريين والكوفيين، والمعتمَدُ عليه من كلام سيبويه[3] أنَّ اختلاف الإعرابِ يمنَعُ الجمعَ، واتفاقَ الإعراب واختلافَ موجِبه كاختلافِ الإعرابِ أيضًا. زعم سيبويه[4] عن الخليل أن الجَرين والرفعين إذا اختلفا بمنزلة الجرِّ والرفعِ، واتفاقُ الإعرابِ والعاملِ والمعنىٰ في التعريفِ دون الخبر يمنعُ الجمعَ، نحو: مَن عبدُ الله وهذا زيد، هذا الذي تمخض من كلامِ سيبويهِ[5]، وفيه كفاية.



---

(١) كذا في الأصل.

(٢) الجمل ص ١٦، وفيه: «أو العوامل فيها، أو جمعت بين معرفة ونكرة، لم يجمع...».

(٣) الكتاب ٢/٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٦٠.

باب العطف

ترجمتُه مطلقة ، ومَقصدُه عطفُ النسقِ دون عطفِ البيان. والعطف في اللغة مصدر عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفًا. وهو وإنِ اختلفتْ محاملُه لا يَخرُج عن معنى الرَّدِّ حِسًّا أو معنى ، قال سبحانه: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٩] ، والمرادُ انصرافُه عن قبولِ الحقِّ ، ورجوعُه إلى أصلِ كُفْرِه وظلمَةِ جهله. وقال مجاهد: عطفه رقبَتَه[١]. وقال قتادة: عُنُقه[٢]. وقال المبرد: «العِطْفُ ما انْثَنَى مِنَ العُنُقِ. ويقالُ للأَرْدِيَةِ العُطُفُ ، لأنها تَرْجِعُ وتَقَعُ على ذلك المَوْضِعِ»[٣]. ومخرج الآية على ذمِّ المتكبِّرِ وتجهيلِه في تكبره وعتوه. واللفظُ مطلَقٌ وإنْ كان نازلا في شخص بعينه. ومن كلامِ العربِ: عَطَفَ الفارسُ على قِرْنِه ، إذا رَجَعَ عليه. والعَطْفُ الذي هو بمعنى الحَنانِ والرحمة غيرُ خارجٍ عن هذا المعنى.

وأما النَّسَقُ فهو مصدرُ نَسَقْتُ الشيءَ بالشيء ، إذا جِئْتُ به بعده متصلًا به. وهذا المعنى المشارُ إليه من الرجوع متحقِّقٌ في التوابع الخمسة ، لأنها رجوع إلى المتبوعات لغرض ما. فالنعت رجوعٌ إليه لتخصيصٍ أو غيره. والعطف بالحرف رجوعٌ إليه بتشريك المعطوفات فيما دخل فيه الأول لفظًا فقط ، أو لفظًا ومعنى على ما عُلِمَ. والبدلُ والتأكيدُ وعطفُ البيان كذلك. والمقصود الكلام على عطف النسق بالحروف الموضوعة لذلك.

---

(١) تفسير ابن جرير ٤٦٩/١٦.
(٢) تفسير ابن جرير ٤٧٠/١٦.
(٣) الكامل ٤٣١/٢.



وحَدُّه: تابع مقصودٌ بالنسبةِ مع متبوعِه، يتوسطُ بينه وبين متبوعِه أحدُ الحروفِ العَشَرَةِ. [٣٤ظ] وإن شئتَ قلتَ: حَمْلُ شيءٍ على شيءٍ بِتَوَسُّطِ حرفٍ بينهما. ولمَّا كانت الحروف بـ[ـالـ]ـحكمة الأولى رَوَابط بين غيرها، غيرَ مستقلةٍ بنفسها، = خَصَّ الواضعُ الأولُ هذه الحروف بإفادتها التشريكَ في الإعراب، مع إعطاءِ كلِّ حرف منها المعنى الذي يخصُّهُ. فالتشريك فيها قَدْرٌ مُشترَكٌ بين جميعها، والتميُّزُ فيها بخصوصيَّةِ مَعَانيها. واقتَضَى الاستقراءُ مِنَ اللسان أنَّ الحروف الموضوعة للعطف محصورةٌ، وأسقط منها الفارسيُّ وغيرُه «إمَّا»(١). وألحقَ بها(٢) بعضُ الكوفيينَ «كيف»(٣)، و«ليس»(٤) في قوله(٥):

وهانَ على الأَدْنى فكَيْفَ الأباعِدِ(٦)

وفي قوله(٧):

إنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

وذلك غير معروفٍ. قال سيبويه: «وأمَّا: مَرَرتُ برجلٍ فكيفَ امرأةٌ، فزعَمَ يونسُ أنَّ الجر خَطَأٌ»(٨)، فهذا نصٌّ على تخطئة مَنْ عطف بها، ولو أنه مَحْكِيٌّ

---

(١) الإيضاح ص ٢٨٩، والارتشاف ٤/١٩٧٦.

(٢) أي ألحقوها بحروف العطف، لا بـ«إما».

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٥، والارتشاف ٤/١٩٧٩.

(٤) الارتشاف ٤/١٩٧٧، والجنى الداني ص ٤٩٨.

(٥) لا يعرف قائله. المغني ٣/١٤٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢٧٣. صدره:

إذا قلَّ مالُ المَرْءِ لانَتْ قَناتُه

(٦) ضبطت «الأباعد» في الأصل بالرفع، وهو مما يدل على أن النسخة ليست بخط المؤلف.

(٧) عجز بيت للبيد في ديوانه ص ١٨٩، والكتاب ٢/٣٣٣، والتصريح ٣/٥٥٤. وصدره:

فإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ

(٨) الكتاب ١/٤٤١.




عن العرب من طريق الثقاتِ لَمَا كَانَ ليونُسَ أن يُخَطِّئه.

وإنما أسقط الفارسيُّ منها «إمَّا» لدخول حرف العطف عليها[1]، فالعطفُ إذن للواو وهي علىٰ مَعْنَاها منَ الشك. وذهب قطرب أن «إمَّا» الأولىٰ عاطفةٌ، وهو غير مَعْقول، والنقل عنه باطل[2]، وإلزامهم حرفَ العطفِ لها قاطعٌ علىٰ أنها ليست عَاطفة.

ولا يخلو أنْ يُعطف بها المفرداتُ، أو الجُمل. فإن عُطفت بها المفردات فالعطفُ بها في الأسماء المختلفة عِوَضٌ من التثنية والجمع في الأسماء المتفِقَةِ اللفظ. ولَّما كانوا إذا اعتزموا علىٰ التثنية والجمع، ألحقوا الاسم المفرد حروفًا تؤذن بذلك، وصيروا حرفَ إعرابِهما[3] واحدًا كذلك، صيروا الاسم المعطوف كأنه الأولُ، فوافقه في إعرابه فتقارضا التشبيه والأَحكام، فلزِمَ اتفاقُ الإعراب في العطف كالتثنية، فكأنَّ العطفَ محمولٌ علىٰ التثنية وهي أصلُه. ومن المعلوم أنه أصلُها بدليل الرجوعِ إليه عند تعذُّرِها كما تقدم في باب التثنية[4]، فتساوىٰ

---

(١) الإيضاح ٢/٢٧٩.

(٢) لم أهتد إلىٰ هذا النقل عن قطرب. والذي في البسيط ١/٣٣١ أن النحاة اتفقوا علىٰ أن «إمَّا» الأولىٰ غير عاطفة. والذي حكاه ابن عصفور الإجماع علىٰ أن «إمَّا» غير عاطفة لا الأولىٰ، ولا الثانية. شرح الجمل ١/٢٢٣، والارتشاف ٤/١٩٧٦. وقال محقق المغني ١/٣٨٤ إنه لم يجد حكاية الإجماع في المقرب، فلعله في غير المقرب. قلتُ: نعم حكاه في شرح الجمل ١/٢٢٣ قال: «قسم اتفق النحويون علىٰ أنه ليس بحرف عطف، إلا أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها، وهو: إما». ونقل عنه حكاية الإجماع أبو حيان في الارتشاف، وابن هشام في المغني وقد سبقت الإحالة عليهما، ثم ذكرا من خالف في ذلك. وقد أورد محقق المغني ـ جزاه الله خيرا ـ في حواشيه ١/٣٨١ ـ ٣٨٤ ما ينقض هذا الإجماع الذي حكاه ابن عصفور.

(٣) أي التثنية والجمع.

(٤) راجع ص ١٥١.




الإعراب، وبِحُصول هذا القدر مِنَ التَّساوي حَصَلَ معنى المقارضة.

وبدأ أبو القاسم بالواو[1] من حيث كانت أُمًّا في حروف العطف كالباء في القسم، و«إنْ» في أدوات الشرط. ومواضعها معلومة، فتكون عاطفةً، وبمعنى «مع»، وخافضة في القَسَمِ، وبمعنى «رُبَّ»، وابتدائيةً، وناصبةً للفعل المضارع بإضمار «أن» بعدها. والمقصود في هذا الباب العاطفة.

وهي ـ أعني الواوَ ـ والفاءُ، و«ثُمَّ»، و«حتى»، للجمع مُطلقًا. وتنفصل «حتى» عنها بأنها لا تُذْكَر إلا لتحقيرٍ، أو تعظيمٍ، أو قوةٍ، أو ضَعف، فلذلك لَزِمَ أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. واستعمال «حتى» في العطف قليلٌ، قال الفارسي [٣٥و] في إيضاحه[2]: «وقد رواه سيبويهِ وأبو زيدٍ وغيرُهما». وإنما بابُها في الأسماءِ أن تكونَ خافضةً، وفي الجمل في باب الاشتغال معادلةً.

والذي عليه المحققون من النحويين والأصوليين والفقهاء في الواو أنها للجمع المطلق من غير ترتيب، إلا أن يقوم على الترتيب دليلٌ من اللفظ أو المعنى، فالرجوع للمقتضي لا للواو، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، فبدأ بنفسه، وثَنَّى بملائكتِه، وثلث بأولي العلم من خليقته، فالترتيب في هذا محفوظ من طريق المعنى. وذكر سيبويه في مواضع عديدة من كتابه[3] أنها لا تدل على الترتيب، ورُبَّما حكى الفارسيُّ[4] الإجماعَ من أهل البلدين على ذلك، وليس نقلُه الإجماعَ في ذلك بصحيح،

(١) الجمل ص ١٧.

(٢) الإيضاح ص ٢٩٣. ومثل لها بقوله: ضرب القومَ حتى زيدا.

(٣) الكتاب ٤٢/٣.

(٤) الذي نقل الإجماع هو السيرافي والسهيلي. الارتشاف ١٩٨٢/٤، والمغني ٣٥٤/٤. والهمع ٢٢٤/٥.



فكلامُه محمول علىٰ الأكثر.

ومن الخلافِ القائم بين أهلِ اللسان فيها، اختلَفَ الفقهاءُ ونشأ بينهم التنازعُ في وجوب الترتيبِ في الوضوءِ والغُسْلِ والتَّيَمُّمِ. واستدل البصريون علىٰ أنها لا ترتب بأدلةٍ كثيرةٍ، منها قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فقدَّمَ السجود علىٰ الركوع، ولا دليل فيه لاحتمالِ أن يكون ذلك من شريعَتِها إن كان المرادُ به سجود الصلاة. واحتجوا بقولِه تعالىٰ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، وفي آية أخرىٰ: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٧]، والقصةُ واحدةٌ، فلو كانت للترتيب لتناقضَ الظاهران. واحتجوا بقوله سبحانه: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٦]، والليالي فيها قبل الأيام. وبقول العرب: قام زيدٌ وعمرٌو بعدَه، فلو كانت للترتيب كان «بعدَهُ» تكرارًا و«قبلَه» نَقْضًا، وكلاهما خارجٌ عن الأصل.

وأما قول الصحابة: «يا رسول الله بأيِّهما نَبْدَأ»[(١)]، فمشترَكُ الدَّلالة، إذ لو كانوا قد فهموا الترتيبَ لمَا سألوا، ولو فهموا التسويةَ لما سألوا أيضًا، وقولُ النبي ﷺ لهم: «ابدؤوا بما بدأ اللهُ به»[(٢)]، ابتداء للحكم المرتب، فيجوز أن يكون طريقه الترتيب والتقديم اللفظي، ويُحتمل أن يكون ابتداءَ شَرْعٍ

---

(١) المقاصد الشافية ٥/٧٨، وذلك لما نزل قولُه سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة ١٥٨].

(٢) رواه مسلم: (كتاب الحج/ باب حجة النبي ﷺ، برقم: ١٢١٨)، والترمذي في سننه: (برقم: ٨٢٦)، وابن ماجة في سننه: (برقم: ٣٠٧٤) وغيرهم؛ وهو من حديث جابر في حجة النبي ﷺ: ولفظه: (أبدأ بما بدأ الله به)، وأما لفظة: «ابدءوا» فهي في بعض نسخ المسند: (٢٣/٣٩٩) لكنها شاذة، انظر: مختصر مسلم للألباني: (ص: ١٨٧).



وحمل العطف على التثنية والإضمار حملُ الأصل على الفرع. واحتجاجات الكوفيين معروفة، فمنها: احتجاجُهم بحديث الخطيبِ الذي سَمِعَه رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ يُطِعِ الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فقد ضل»، فقال له النبي عليه السلام: «بئس خطيبُ القومِ أنتَ، قلْ: مَنْ يُطِعِ اللهَ ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصِ اللهَ ورسُولَه فقد ضل»[1]، قالوا ولا فرق بين اللفظ [٣٥ظ] الذي رَدَّهُ إليه واللفظِ الذي رده عنه، إلا أنَّ الأولَ إضمارٌ لا يدُلُّ على الترتيب، والواوُ تدل على الترتيب. وهذا ضعيف من وجوه:

الأول: ضعف الخبر.

الثاني: أنَّ حَصْرَ فوائد الرد فيما قالوه بَاطِل. ولعلَّه إنما رده لأنه وَقف على قوله: «ومن يعصهما»، فأدخل العاصي تحت حكم الطائع. وعلى ذلك حَمَلَهُ ابن النحاسِ[2] وغيرُه من أهلِ القراءاتِ. ويحتمل أن يكون تنبيها على إخراجِ المضمر ظاهرًا؛ لأنه أفخَمُ وأنوهُ، وأما قولُ عمر - رضي الله عنه - لمَّا سمع[3]:

كَفَـا الشـيبُ والإسـلامُ للمَـرْءِ نَاهيًـا

لو قدمتَ الإسلام لأَجَزْتُكَ[4]، فمُقابَلٌ بقول عليٍّ وغيرِه منَ الصحابة.

وأما الفاء فتقعُ للترتيب والتسبيبِ، ولا تقع زائدة خلافًا للأخفش[5]،

---

(١) رواه مسلم: (كتاب الجمعة/ باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم: ٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم.

(٢) القطع والائتناف ص ١٢ ـ ١٣.

(٣) عجز بيت لسُحَيمٍ عبد بني الحسحاس في ديوان ص ١٦، والمغني ٢/ ١٥١. صدره:

عميـرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّـزْتَ غادِيَـا

(٤) الخزانة ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٥) معاني القرآن ١/ ١٣٢. والارتشاف ٤/ ١٩٨٧.



وعليه حُمِلَ قولُ الشاعرِ[1]:

وقائِلَــةٍ خَــوْلانُ فــانْكِحْ فَتــاتَهُمْ

وهو في تقدير: هذه خولان فانكح. وأجاز الفراء: زيدٌ فاضربه[2]، ولم يُجِزْ: زيد فمُنْطَلِقٌ. وأما قوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، ففي الكلام حذفٌ وإضمار، والتقدير: أردْنَا هَلاكَهَا فجاءها بأسُنا، وإذا أردتُم القيامَ فاغْتَسِلوا، فحُذِفَ السببُ ونَابَ المسبَّب مَنَابه، وهو كثيرٌ في اللسان. وأما قوله[3]:

بــين الــدَّخُول فحَومــلِ

فَرَوَاهُ الأصمعيُّ بالواو[4]، وهو أَوْجَهُ؛ من حيث كانت «بين» لا تقع إلا بين شيئين، فلا يُعطف على مخفوضِها إلا بالوَاوِ. وتأوَّلَه بعضُهم على أنه وقع الاكتفاء بـ«الدَّخُولِ» من حيث كان مشتملا على مواضِعَ، فأحدث بين ما تستحقُّه لأنه جمع في المعنى، كقولك: المال بين القوم، أو بين الزيدين، وكقوله[5]:

رُبَّمَــا ضَــرْبَةٍ بِسَــيفٍ صَــقِيلٍ ❊ بَــيْنَ بُســري[6] وطَعْنَــة نَجْــلاءِ

(١) لا يعرف قائله. الكتاب ١/١٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٣، والخزانة ١/٤٥٥.
عجزه:

وأُكْرُومَـةُ الحَيَّـيْنِ خِلْـوٌ كَمَـا هِيَـا

(٢) الارتشاف ٣/١١٤٣.

(٣) من مطلع معلقة امرئ القيس. ديوانه ص ٨، والأشعار الستة الجاهلية ص ٨٩.

(٤) شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ١٩.

(٥) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني في الاشتقاق ص ٤٨٦، والتصريح ٣/٨٤، والخزانة ٩/٥٨٢.
وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٧٤٨، وغيره.

(٦) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: «بُصْرَىٰ»، وهو بلد بالشام من أعمال دمشق. معجم=

فلذلك عطف بالفَاء فِي قوله: «فَحَوْمَل».

وقوله: **«وثُم مثلُ الفاءِ، إلا أن فيها مُهملَةً»**[1].

والأمر كما قاله أبو القاسم، وهو أسَدُّ من لفظ أبي علي، حيث قال: «وثُمَّ مثلُ الفاءِ، إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد مما في الفاء»[2]، فاستعمل «أَفْعَلَ» حيث لا اشتراك، وتكرر في إيضاحه في مواضِع. وحكىٰ ابن جني[3] عن أبي علي عن يعقوب أن من العرب من يبدل الثاء فاء، فيقولون: فُمَّ، كما يقولون: جَدَثٌ وَجَدَف[4].

واستعمال الواو والفاء في مواضع المهلة[5] جائز، إلا أنَّ المهملة لا تُستفادُ من لفظ الواو والفاء، بل من قرينَةٍ خارجة. وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦١]، محمولٌ علىٰ التَّسْبيب لا علىٰ التعقيب، كقولهم: أسلم الكافرُ فدخَلَ الجنَّةَ، وصَبَّتِ المَطَرُ[6] فأنبتَ الزرعُ. ومن المعلوم [٣٦و] أن بين الزمانين مهلة. وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا

= البلدان ١/٤٤١، والخزانة ٩/٥٨٣.

(١) الجمل ص ١٧.

(٢) الإيضاح ص ٢٨٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ١٧٣.

(٤) في الأصل حدث حدف، بالحاء، وهو الذي في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٣٥، والذي في الإبدال والمعاقبة للزجاجي ص ٨٦، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ١/١٩٢، والصحاح (جدف) ٤/١٣٣٥ بالجيم. والجدثُ: القبر.
قلتُ: وضبطتُه أنا هنا بالجيم، لأن عادة الناسخ أحيانا أن لا يعجم الحروف، كما مر عند قوله: «خولان فانكح فتاتهم»، فإنه جعله بالحاء، وما أكثر هذا في الأصل.

(٥) انظر في ضبط المهملة بفتح الميم وضمها بحثا لطيفا لابن الفخار في شرح الجمل ١/١٦٢.

(٦) كذا، والذي في تثقيف اللسان ص ١٧٥ أن الصواب: صب المطر لأن المطر مذكر.




ﵟٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗﵞ [المؤمنون: ١٤]، الآية. وقد جاءت «ثُم» وظاهرها عَكْس الترتيب كقوله تعالىٰ: ﵟوَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰﵞ [طه: ٨٠]، ومعلومٌ أن التوبةَ والإيمان وعَمَلَ الصالحات من لوازم الهداية السابقةِ، والمراد دوامُ الاهتداء وثباتُه فيما يستقبل، فالترتيبُ والمهلةُ حاصلان. ولِما أنَّ المهلة لازمة في «ثُمَّ»، قال سيبويه فيما إذا قلت: مررت برجل ثم امرأة، إن «المرور ها هنا مُروران»(١). وأما قولُه تعالىٰ: ﵟخَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَاﵞ [الزمر: ٦]، ففيه إشكال من طريق الصَّنعَةِ، لأنَّ ظاهر الآية يقتضي أن بني آدم مخلوقونَ من آدمَ قبلَ حَواءَ، وليس الأمر كذلك؛ لأنها أُمُّهم، فلا يُعقل تَقدُّمُهم عليها، لولا ما فُهِمَ من اللسان أنه ترتيب في الخبَرِ لا ترتيب في الوجود، فأخبر سبحانَه أنه خَلقَنا من نفس واحدة، وهي آدَمُ، وأنه كَانَ خَلَق منها زوجَها يعني حواءَ ﵉، فكأنه يقول: اعلموا أني خلقتُكم من نفسِ آدَمَ، ثم اعلموا أني كنتُ خلقتُ قبلُ منها زَوْجَها. والأحاديث الصحاحُ تفسِّرُه، وأنها خُلِقت من ضِلَعٍ عَوْجاءَ إن قَوَّمْتَهُ انكسر(٢)، والإشارةُ إلىٰ الاعوجاج المعنويِّ الباقي في الذُّرِّية، إذِ الاعوجاجُ سببُ المَعْصية الأولىٰ، وذلك لِمَا لله فيه مِنَ الحِكمة والقضاء السابقِ.

وفي كلام العرب من الترتيب الخبري كثيرٌ، قال الفراء في معانيه: «العرب قد تستأنف بثُم والفعل الذي قبلها قد مضىٰ قبل الأول»(٣)، وهو في القرآن كثير، ومنه قوله تعالىٰ: ﵟثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَﵞ [النساء: ١٥٢].

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١.

(٢) رواه البخاري: (كتاب أحاديث الأنبياء/ باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، برقم: ٣١٥٣)، ومسلم: (كتاب الرضاع/ باب الوصية بالنساء، برقم: ١٤٦٨).

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.



وأما «أو»، و«أم»، و«إمَّا»، فهي لتعليق الحكمِ بأحد الشيئين أو الأشياء. ومواقعُها مختلفة، أمَّا «أو» فتكون للتخيير والإباحة. وموضعُهما: الأمر، والنهيُ، والشك، والإبهام، والتقسيم، وذلك في الخبر. وتفارق الإباحةُ التخييرَ، لأن الإباحة لا تَمْنَعُ الجمعَ، قال أبو علي: «إذا قلتَ: جالس الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، فيستقيم أن يجالسهما معًا»[1]. وهل ذلك من نفس اللفظ أو مِن دليلٍ خارج؟ الظاهر الثاني، وظاهرُ اللفظ يقتضي أحدَهما لا بعينه كما يقتضي التخييرُ ذلك، فهي لأحد المُباحيْنِ أو المحظورَيْنِ لا بعينه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. ولا التفاتَ إلى قول المعتزلة بوجوب جميع خِصالِ الكَفارَةِ، فإنهم رَدُّوا ذلك على أنفُسِهم، مع أنَّ الشرع ولسَانَ العرب قد أبطلَ ذلك عليهم، وذلك مستوفًى في أصول الفقه. وقد جاءت بمعنى الواو في قوله[2]:

وهَـلْ أنَـا إلا مِـنْ رَبِيعَـةَ أو مُضَـرْ[3]

[٣٦ظ] وخص هاتين القبيلتين لأنهما أعظَمُ قبائلِ العرب عددًا، ولذلك خصَّها رسولُ الله ـ ﷺ ـ في أخبارٍ صِحاحٍ، منها خبر أويس القرني أنه «يَشْفَعُ يوم القيامةِ في مِثْلِ رَبِيعَة ومُضَرَ»[4]. وحمل بعضهم قوله سبحانه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ

---

(١) الإيضاح ص ٢٨٥.

(٢) هو لبيد، ديوانه ص ٢١٣، وابن يعيش ٥/١٩، والخزانة ١١/٦٨. وصدره:

تَمَنَّـى ابْنَتَـايَ أَنْ يَعِـيشَ أَبوهُمـا

(٣) لفظ أو مضر في الهامش وليس عليه علامة التصحيح، لكنه قال بعد وخص هاتين القبيلتين، فهو من نص المؤلف وهو ما يدل على أن الناسخ لا يصحح كل لفظ نسيه فكتبه في الهامش.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك: (برقم: ٥٧٢١)، وابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ٢٣٣٤٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٩/١١٣)، وأبو نعيم في الحلية: (٢/٨٢)، وهو من مراسيل الحسن.




ءَاثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤] ، على أنَّ «أَوْ» بمعنى الواو ، ومنه قول الشاعر[١]:

وكـان سِيَّان أن لا يَسْـرَحُوا نَعَمًـا ❁ أو يَسْـرَحوهُ بهـا واغْبـرَّتِ السُّـوحُ[٢]

وكقولهم: سواء زيد أَوْ عمرو ، فـ«أو» فيه بمعنى الواو ، إذ التسوية لا تقعُ إلا بين شيئين ، و«أو» لأحدهما ، فلا بد من صرفها عن ذلك . وأما قولُه سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] ، فإبهامٌ علينا ، أو شكٌّ في حقنا ، كأنه يقول: لو رأيتُموهم لقُلْتُم: إنهم مائة ألف أو يزيدون ، ويمكن أن تكون بمعنى الواو ، ويمكن أن يكون إنما خرج مخرج الغاية ، وقَصَدَ الإبلاغ والإنباءَ عن أنَّ الله ـ سبحانه ـ أرسلَه إلى جمعٍ عظيم وعددٍ كثيرٍ .

وأما التي للتقسيم فكقولهم: لا يخلو الجسمُ أن يكون ساكنًا أو متحركًا ، ويكون هذا التقسيم في المتعانداتِ وغيرها .

وأما «أمْ» فهي على ضربين: متصلة ومنقطعة . والفرق بينهما من وجوه:

الأول: أنَّ المتصلةَ ـ وهي المعادلة لهمزة الاستفهام ـ لا تقع إلا بعد الاستفهام لفظًا أو نِيَّة ، والكلامُ معها جملةٌ واحدةٌ مقدرة بـ«أيٍّ» ، ولا يكون ما بعدها إلا مفردًا أو في تقدير المفرد ، والمسئول عنه معها متوسِّطٌ اختيارًا ، ويجوزُ تقديمُه وتأخيرُه . وتَفتقرُ إلى جوابٍ ، وجوابها التعيينُ ، ولا يجوزُ أن يكون جوابُها بأصلِ الفعل ؛ إذ هو معلومٌ عند السائل ، وإنما سألَ عن التعيين ، فالمستفْهِم بها مَعَهُ دعوى العِلْم بالفعلِ مُبْهَمًا ، أي غير مستنِدٍ إلى فاعل معين ، فكل ما صلح أن

(١) هو أبو ذؤيب . ابن يعيش ٦٦/٢ ، والخزانة ١٣٤/٥ ، ولأبي ذؤيب أو رجل من الأنصار في إيضاح الشواهد للقيسي ٣٤١/١ .

(٢) ما قلته بخصوص أو مضر قبل أسطر هو ما أقوله هنا أيضا




يكون في جواب «أم» صَلَح بالضرورة أن يكون جواب «أو» ، ولا ينعكس. فإذا استفهَم المستفهِمُ عن أصل الفعل ، فأجبتَه بالتعيين ، حصل مقصوده وزيادة. والسائل بـ«أم» مستغنٍ عن السؤال بـ«أو» ، فافترقَ ما بينهما.

ومن الغريب أن الكسائيَّ سَوَّىٰ بينهما ، ولم يُساعَدْ علىٰ ذلك. وظاهر كلام الفارسي في إيضاحه(١) أن الجواب المستحق عن السؤال بـ«أم» لا يكون جوابًا للسؤال بِـ«أوْ» ، ولا وَجْهَ لمنعه ، لأن ذلك من باب التَفُطِنّ للجواب قبل السؤال ، فلمَّا علم المسئولُ أن السؤال يتوجه إليه بعدُ عن التعيينِ ، أراحَ بالجوابِ عنه قبل توجُّهِه. ومن شأن الجواب أن يكون أعم من السؤال أو مساويًا ، وقد يجوز أن يكون أنقصَ إذا كان القصدُ تنبيهَ السائل للقياس ، ولم تَضِع مصلحة في مهلة اشتغاله بالنظر والقياسِ ، وقد جاء الجوابُ العامُّ [٣٧و] الأعم في قوله ـ عليه السلام ـ وقد سُئِلَ عن ماء البحر فقال: «هُوَ الطّهُورُ ماؤهُ الحِل مَيتتهُ»(٢) ، فأجابَهم بحكم الميتة ولم يسألوا عن ذلك ، لأنَّه فَهم أنهم كما خَفِيَ عليهم حكمُ الماء ، فقد يخفىٰ حكمُ المَيتة ، بل حكم المَيتة أولىٰ أن يخفىٰ عليهم ، تعلقًا بعموم تحريم المَيتة بمقتضىٰ الدليلِ النُّطقي الذي هو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٤]. ولهذا رجح أبو حنيفةَ عمومَ القرآن علىٰ خَبَرِ الواحد ، فقال بتحريم مَيْتة البحر ، لشمول اللفظِ المتواترِ ، والمسألة معلومة في فنِّ الفقه. وقد ذَكَرْنا الحديثَ والطعن في

---

(١) الإيضاح ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٧٢٣٣) ، والترمذي في السنن: (برقم: ٦٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» ، ورواه ابن ماجة في سننه: (برقم: ٣٨٦) ، والدارمي في السنن: (برقم: ٧٥٦) ، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٤٩١) ، وقد صححه البخاري كما في سؤال الترمذي له في العلل الكبير: (ص: ٤١) ، وكذلك صححه ابن عبد البر كما في التمهيد: (٢١٨/١٦ ـ ٢١٩) والاستذكار: (١٩٨/١).




سنده، والاختلافَ في صحته، ومَثارَ الاختلاف في حكم ماءِ البحر، ومَيتَتِه في كتابنا «مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام» لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي الأزدي، وفي غيره.

وأما «أم» المنقطعةُ فتَقع بعد الاستفهام والخبر، والكلامُ معها جُملتان، ولا تحتاج إلىٰ جوابٍ، وتُقدَّر بـ«بل» والهمزةِ بعدها، كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: ٣٨]، تقديره: بَلْ أيقولون افتراه. ومن كلام العرب: إنَّها لإبل أمْ شاءٌ[١]، والتقدير: بلْ أهي شاءٌ، فكأنه رَأىٰ أشْبَاحًا مِن بُعْدٍ، فأخبر أنها إبِلٌ، فلما قَرُبَت منه صَغُرَت، فأضرب عن الخبر الأول مستفهما: هل هِيَ شاء، فنابت عن حرف الإضراب والهمزةِ، وهذه مستعملة في الكلام كثيرًا.

ومن المنقطعة المستعملةُ بعد الاستفهام الواقعةُ بعد «هل» كقولك: هل عندكَ زيد أم عمرو؟ ولم تكن مع «هل» إلا المنقطعة؛ لأنك لا تَستفهم بها وأنتَ مُثْبِت.

ومن مواضع المنقطعة ما وقعتِ الجملة بعدها تامَّة لفظا أو تقديرًا، نحو: أزَيْدٌ عندك أمْ عندك عمرٌو؟ وكذلك كلما كانت الهمزةُ قبلها تقريرًا أو توبيخًا وإنكارًا.

وكذلك إذا لم يأت بعدَها ما يُعادَل به الاسمُ، كقولك: أقام زيد أم لا؟ فهي في هذه المواضع منقطعَةٌ.

وأمَّا «إمَّا» فقد قدَّمْنا أنها ليست حُروفَ عطف[٢]، والأَفْصَحُ كَسْرُ همزتها، وحكىٰ بعضُهم الفتحَ، وهو عندي قياسٌ منه. والأفصحُ تَكرَارُها، وقد لا تتكرر

(١) الكتاب ٣/١٧٢.

(٢) كذا حروف، والأحسن حرف، وراجع قوله في ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

لِبَدلٍ كقوله[1]:

فإمَّـا أنْ تَكُـونَ أخِـي بِحَـقٍّ ❊ فـأَعْرِفَ منكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وإلَّا فـاطَّرِحْنِي واتَّخِـذْني ❊ عَـدُوًّا أَتَّقِيـكَ وتَتَّقِينِـي

وقد جاء عدم التكرار لا مع بدل، كقوله[2]:

تُهَـاضُ بِـدارٍ قَـدْ تَقـادَمَ عَهْـدُها ❊ وإمَّـا بـأَمْواتٍ[3] أَلَـمَّ خَيالُهـا

وموقع «إمَّا» كموقع «أم»[4] في الأمر، والنهي، والاستفهام، والخبر. وتُفارق «أو» من حيث إنَّ الشك في [٣٧ظ] «أو» عارضٌ، ومبنَى الكلامِ معها على اليقين، بخلاف «إما»، فإن مبنى الكلام معها على الشك، ولذلك لزم تكريرُ «إمَّا» في أعم الكلام. ووَهِمَ أبو عمرو بن الحاجبِ[5] من متأخري نُحاةِ المشرق، حيث وَهَّمَ[6] الفارسيَّ في إسقاطها من حروف العطف. والحقُّ ما ذهبَ إليه

(١) هو المثقِّبُ العبدي. ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١، والخزانة ٩٠/١١.

(٢) لذي الرمة في ملحقات ديوانه ١٩٠٢/٣، وله في شواهد المغني للسيوطي ١٩٣/١، وللفرزدق في ديوانه ص ٤٢٤، وكذا في كتاب الشعر للفارسي ٨٥/١ ـ ٨٦، وابن يعيش ٢٣/٥، ورجح ذلك البغدادي في الخزانة ٧٨/١١، وشرح أبيات المغني ١٨/٢، حيث قال: «وهو الصحيح، وقال العيني تبعا للمرادي في شرح التسهيل هما لذي الرمة، ولم أرهما في ديوانه».

(٣) في الأصل: «بأمواه»، وهو سبق قلم.

(٤) كذا، والصواب «أوْ»، لأنه الذي سبق له في ص حيث قال في «أو»: «أما أو فتكون للتخير والإباحة، وموضعها الأمر والنهي والشك والإبهام والتقسيم وذلك في الخبر»، ثم هو هنا يقول أيضا: «وتُفارق أوْ من حيث إنَّ الشك في أو عارضٌ»، والشك ليس في أم.

(٥) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المالكي، الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه النحوي، توفي عام ٦٤٦هـ. وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، وسير أعلام النبلاء ٢٦٤/٢٣.

(٦) بحثت في كتبه الكافية ص ٥٣، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠، فلم أجده وهمه،=

الفارسي ؛ لدخول حرف العطف عليها ، وإنما دخلت لمعناهَا من الشك .

وأما «بل» ، و«لا بَلْ» ، و«لكِنْ» ، وَ«لَا» ، فكلُّها لِمُخالَفَةِ الثاني للأوَّلِ حكمًا . ولكل واحد منها أحكام:

أما «لا» فلها مواضع كثيرةٌ ، فقد تكون نافية ، وناهيةً ، ودعائيةً ، وعاطفةً ، وزائدة . والمقصودُ في هَذَا الباب «لا» العَاطِفَة . وتقع بعدَ الإيجاب ، نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو ، وبعد الأمر ، نحو: اضْرِبْ زيدًا لا عَمْرًا . ويُعطَف بها بعد الماضي وغيره ، قال امرؤ القيس(١):

كــأَنَّ دِثـــارًا حَلَّقَـــتْ بِلَبونِـــه ❊ عُقَـابُ تَنُـوفَىٰ لا عُقَـابُ العواقـل(٢)

ومَنَعَ أبو القاسم الزجاجي في كتابه في معاني الحروف(٣) العطفَ بها بعد الماضي ، وهو فَاسدٌ . وحمل أبو الحسن بن خروف(٤) آيات كثيرة علىٰ غيرِ ما هي عليه في التأويل ، منها قوله تعالىٰ: ﴿ ءَاثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ [الإنسان: ٢٤] ، حَمَلها علىٰ الإبهام ، وليس موضعُ الإبهام بوجه من الوجوه ، وأقربُ ما فيه أن يكون بِمَعنىٰ الواوِ ، والمعنىٰ النهيُ عن طاعتِهما مجتمعَيْنِ أو مفترقَيْنِ . وحمل قوله: ﴿ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١](٥) ، علىٰ الإباحَةِ ، وليس كذلكَ ،

= بل قال في الإيضاح شرح المفصل ٢/٢١٢ لما أراد شرح قول الزمخشري: «ولم يعد الشيخ أبو علي إما في حروف العطف لدخول حرف العطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه» ، قال ابن الحاجب: «وكلا الأمرين محتمل» ، ثم ساق احتمالات بناء علىٰ القول بكونها داخلة في حروف العطف أو لا .

(١) ديوانه ص ٩٤ ، وفوائت كتاب سيبويه ص ٧٢ ـ ٧٣ ، والخصائص ٣/١٩١ .

(٢) كذا في الأصل: العواقل ، والصواب: القَواعِلِ ، وهو الذي في ديوانه وغيره .

(٣) كتاب حروف المعاني للزجاجي ص ٨ ، ٣١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن خروف ١/٣٢٦ ـ ٣٢٨ . وتعقبت محققة الشرح ابن بزيزة في هذا الزعم .

(٥) في الأصل: وإياكم بالواو ، والصواب ما أثبته ، وقد بحثته عنها فلم أجدها قراءة .

إذ ليس الموضعُ موضعَ إباحة ، وإنما هو موضِعُ تقسيمٍ وتنويعٍ وإخبارٍ عن الحكم. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] ، حَمَلَه علىٰ الشك ، وإطلاقُ الشكِّ في هذا الموضع مُكْنَة في الجهل ، وانغماسٌ في العموميَّة ، ورَدَّ «أَوْ» التي للتقسيم للشك ، وليس كذلك ، وانظر الفرق بينهما تَجِدْه.

وأما «بَلْ» ، و«لا بَلْ» ، فكلاهما حرفُ إضرابٍ عن الأول ، مَنْفيًّا أو موجَبًا كما ذكر سيبويه ، ومثَّلَ بها بعد النفي والإيجاب[1]. والإضرابُ علىٰ قسمين:

إضراب تَرْكٍ للأول واطِّراحٍ له.

وإضراب للخروج من قصة إلىٰ قصة ، وهو في القرآنِ كثيرٌ.

وإنما تدخل في حروف العطف إذا كان ما بَعدَها مُفردًا ، فإن كان ما بعدها جُملةً كانت حرفَ ابتداءٍ. فمما جاءت فيه للابتداء بعد الإيجاب قولُه سبحانه: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ولم يختلف أحدٌ من النحويين أن مَا بَعْدَهَا موجَب إنْ جاءت بعد الإيجاب ، فإن جاءتْ بعد النفي فكذلك ، إلا ما حُكِيَ عن هشام من الكوفيين أن مَا بعدها منفيٌّ بعدَ النفي ، وخَطَّأَهُ النحويُّون بقَوْلِ العرب: مَا زيدٌ قائمًا بل قاعِدٌ ، فلولا أن ما بعدها موجَبٌ لجازَ النصب ، ولا ينصِبُه أحد من العرب. [٣٨و] وهذا لا يلزم هشامًا ، فإنه لمْ يوجب فيما بعدها أن يكون منفيًا لا محالة ؛ بل يكون عنده علىٰ الوجهين ، فمجيء هذه المسألة علىٰ أحد الوجهين إن صح إجماعُ العرب علىٰ امتناعِ نصبه. ولم يزل الشيوخُ يذكرونَ هذا المذهبَ عن هشامٍ ، قال سيبويه: «ومن ذلك: ما

(١) الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤/٢٢٣.

مررتُ برجُلٍ بل حمارٍ، وما مررتُ برجلٍ ولكنْ حِمارٍ، أبدلتَ الآخِرَ منَ الأول وجعلته مكانَه، وقد يكون فيه الرفعُ»[1]، ثم ذكر أنه عربيٌّ جيِّدٌ على إضمار المبتدأ تقديره: بل هُوَ حمارٌ[2]. وقوله سبحانه: ﴿بَلْ عِبَادٌ﴾ [الأنبياء: ٢٦] على تقدير: بَلْ هُمْ عبادٌ، كذلك قدره سيبويه[3] - رَحِمَهُ اللهُ -.

وأمَّا «لَكِنْ» فهي للاستدراك. ولا يُعطَف بها إلا بعد الجَحْدِ. فإن جاء بعدها كلام تامٌ مضاد لما قَبْلَها كانت الجملةُ بعدها مستأنَفة، وهي على معناها مِنَ الاستدراكِ، ولا عَطْفَ حينئذ. واكتفى أبو القاسم عن ذكر مضادَّةِ ما بعدها لما قبلها بالتمثيل[4]، واعترضَهُ عليه أبو الحسينِ ابنُ الطَّراوَة، وهو تعسُّفٌ إذ المقصود معلوم. وزعم ابنُ خروفٍ أنها لا توجد بغير واوٍ، قال فهي إذن للاستدراك، والواو هي العاطفة[5]. وقولُه بَاطل؛ لأنَّ سيبويه وغيرَه قد استعملَها في كلامه وَلا وَاوَ مَعَهَا كما استعملها بالواو[6]. وانظر ذلك في كلامه تجِدْه في النسخِ الشرقِيَّةِ.

وجميع هذه الحروف العاطفةِ نائبةٌ عن تَكْرار العامل، استُغْنِيَ بها عنه، وإظهارُه مَعَهَا جائز. قال ابن بابشاذ: «سوى لا، فإنه لا يظهر الفعلُ بعدها؛ لئلا يلتبس بالدعاء»[7]. قلتُ: وليس اللَّبْسُ في كل موضع، فلا يصح إطلاقُ القول

---

(١) الكتاب ١/٤٣٩.
(٢) الكتاب ١/٤٤٠.
(٣) الكتاب ١/٤٤٠.
(٤) الجمل ص ١٩، حيث قال: «وتقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلتَ: خرجَ محمد لكن عمرو، لم يجز؛ لأن لكن لا يعطف بها إلا بعد الجحد، ...».
(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٢٤.
(٦) الكتاب ١/٤٣٥.
(٧) شرح الجمل له ١/٦٤.

بأنَّ الفعل لا يجوز ظهورُه معها.

قال أبو القاسم: «**وتقول في شيء من مسائل هذا الباب: قام زيدٌ وعمرو، فيحتمل ذلك ثلاثةَ معانٍ**»[١].

❁ **قلتُ**: ضبط ذلك أنه يَحتمل المعيَّةَ والترتيبَ. ومع الأول فلا تقسيم، ومع الثاني فيَحتَمِلُ أن يكون المبْدوءُ به في اللفظ هو المبدوءَ به في المعنىٰ، وعَكْسَه. وإذا صَلَح لاحتمال الترتيب احتملَ أن يكون بمُهلة، ولا بمُهلة، وعلىٰ نحو الإيجاب مجيء النفي. قال سيبويه: «وتقول مررت بزيد وَعَمْرٍو، علىٰ أنكَ مَررتَ بهِما مرورين، وليس في ذلك دليلٌ علىٰ المرورِ المَبْدوء بهِ، كأنه يقول: ومررتُ أيضًا بعمرو»[٢]، فانظر كيف أعطاك في هذا الكلام نيابةَ حرفِ العطف عن تقدير العامل، وقَدَّرَ نَفْيَهُ علىٰ نحو كلامِ المثْبِت، فقال[٣] في نفي المثبت بالواو: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرو، وفي الفاء: ما مررت بزيد فعمرو[٤]، ولم يظهَرِ العامل معها استغناءً بالأول، لا لفرق في الحكم أو المعنىٰ. وقال في «ثُمَّ»[٥]: ما مررتُ بزيد ثمَّ عمرٍو. وإن أثبتَ المُثبِتُ أحدَهما بـ«أوْ» وأرَادَ النافي نفيَهما، قال: مررتُ بواحد منهما[٦]. وإن نفىٰ أحدَهُما بعينه عَيَّنَهُ بالنفي فثَبَت المرور [٣٨ظ] للآخَر ونفيه في قوله: ما مررت بزيد ثم عمرو، متعلق بالمرور ذي المهلة، وخالف أبو عثمان في مسألتين من هذا النوع:

---

(١) الجمل ص ١٨.
(٢) الكتاب ١/٤٣٨.
(٣) الكتاب ١/٤٣٨.
(٤) الكتاب ١/٤٣٨.
(٥) الكتاب ١/٤٣٨.
(٦) الكتاب ١/٤٣٩.

الأولى منهما[١] أنه لم يجز أن يُنْفَىٰ بفعلين في اللفظ، إلا أن يكون المُثْبِت قد أوجَبَ بفعلين في اللفظ.

الثانية: هي الإخبار بـ«أو»، قال سيبويه[٢]: نَفْيُ: مررت بزيد أو عمرو، ما مررتُ بواحِدٍ منهما. وقال أبو عثمان[٣]: نفيُه: ما مررت بزيد أو عمرو، علىٰ لفظ الإيجابِ، ولا خلاف في المعنىٰ بينهما. وفي كلام سيبويه في المسألةِ الأولىٰ مُتعلَّقٌ لأبي عثمان فانظره.

قال أبو القاسم: **«واعلم أن الأسماءَ كلَّها يُعطَفُ عليها، إلا المضمرَ المخفوض»**[٤].

ضابط هذا الفصل أنك تَعْطِفُ الظاهرَ علىٰ الظاهر، والمضمرَ علىٰ المضمر، وعكسَه.

فالأول جائز بلا شرط. والمضمَرُ علىٰ قسمين: متصل ومنفصل. فالمتصلُ لا يمكن أن يُعْطَف؛ لأن لزوم اتصاله يَمْنَع ذلك. وأمَّا العطفُ عليه فلا يخلو أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا. أما المنصوبُ منه فيُعطفُ عليه بغير شرط، تقول: ضربتكَ وزيدًا. وأما المرفوع فالأصلُ أن لا يُعطَفَ عليه إلا بعد أن يُؤَكَّدَ بالمنفصل، إلا أن يطولَ الكلامُ فيَسُدُّ الطول مَسَدَّ التأكيد. وإنما لزم في المرفوع التأكيدُ ولم يلزم في المنصوب؛ لأنَّ المنصوب فَضلة، فهو في حُكْمِ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٣٦، (طبعة دار الكتب العلمية)، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه للفارسي ١/٢٢٠.

(٢) الكتاب ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٣) الانتصار لابن ولاد ص ١١٨، والنكت ٢/٣٣.

(٤) الجمل ص ١٨.




المُنفصل عن الفعل، بخلاف المرفوعِ، فإنه قد صار كَالجُزءِ من الفعل، بدليل مَا ذكرناه من تسكين لامِه له، وغيرِ ذلك، فلأجل هذه الملابسة والاتصال لَزِمَ التأكيدُ، لِيُؤْذَنَ به أنَّ العطف على الاسم المُضمَر لا على الفعل، وقال تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فناب فيه الطولُ عن التأكيدِ. وأما قول ابن أبي ربيعة[١]:

قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَىٰ ❊ كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فشاذ قليل.

وأما المجرورُ فلا يخلو أن يُعطَف عليه الظاهرُ، أو المضمر. فإنْ عُطِفَ عليه المضمرُ لزِمَ معه تكريرُ حرفِ الجرِّ بإجماعٍ، لضعفه، فقَوَّوْه بالحرف العامل. وإنْ عطفتَ عليه الظاهر فالخلافُ معروفٌ بين البصريينَ والكوفيينَ[٢]: هل يلزم تَكرار حرفِ الجرِّ أم لَا؟، فألزمه البصريون والكوفيون وأجازوه واستشهدوا عليه بقراءة حمزة: ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامِ﴾[٣] بالخفض[٤]، وبقول الشاعر[٥]:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا ❊ فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

---

(١) له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٠١، وابن يعيش ٢/٢٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٥٨. وانظر ديوانه (قسم الشعر المنسوب إلىٰ عمر وهو غير موجود في أصول ديوانه) ص ٤٩٠.

(٢) راجع الإنصاف ٢/٣٤، وحواشيه، والبسيط ١/٣٤٥.

(٣) النساء ١.

(٤) قرأ حمزة بتخفيف السين من «تَسَاءَلُونَ» وخفض «الأرحام»، وقرأ الباقون بنصب «الأرحام». كتاب السبعة ص ٢٢٦، والنشر ٥/١٦٦٦.

(٥) لا يعرف قائله. الكتاب ٢/٣٩٢، وابن يعيش ٢/٢٨٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٦٢، والخزانة ٥/١٢٣.



وبقول الشاعر[1]:

آبـــكْ أيِّـــهْ بِـــيَ أَوْ مُسَـــوَّر[2]

مـــن حُمُـــرِ العَانَـــةِ جَـــأْبٍ قَسْـوَر[3]

وكل ذلك عندنا قليلٌ متأوَّلٌ. أما القراءةُ[4] فحمَلَها الزمخشريُّ[5] وغيرُه علىٰ القَسَمِ، وهو بعيدٌ، إذ لم يُؤْلَفِ [٣٩و] القسَمُ به في الشَّرْعِ، وإن كان مُعَظَّمًا.

واختلف في علة لزوم تَكرار حرف الجر في هذا القسم. فقال بعضهم: إجراءً للباب علىٰ طريقة واحدة، لأنَّ لُزومَه في عطف المضمر علىٰ الظاهر بَيِّنٌ، فليَكُنْ لازمًا في عكسه. وعلل أبو عثمانَ بأنَّ المضمراتِ المخفوضاتِ، منها ما جاء علىٰ حرفٍ واحد، فأرادُوا تقويتَها وتمكينَ أمرِها بإعادةِ العَامِلِ مَعَهَا.

---

(١) لا يعرف قائله. الكتاب ٣٨٢/٢، وشرحه للسيرافي ١٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٤/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٠٠/٧.

(٢) كذا في الأصل، والذي في المصادر: مصدر، بالصاد.

(٣) كذا في الأصل، والذي في المصادر: الجِلَّةِ جأبٍ حَشْوَرِ.

(٤) يقصد قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة وغيرهم، إذ قرأوا قوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِۦ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء ١] بجر الأرحام، وهي قراءة حمزة، وقرأ الباقون بالفتح. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٢٦، والكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١، والكشاف ص ٢١٥، وابن يعيش ٢٨٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٠/٢، والبحر المحيط ٤٩٧/٣، والنشر لابن الجزري ١٦٦٦/٥.

(٥) لم أجد من ذكر أن الزمخشري حملها علىٰ القسم، بل الذي في الكشاف (ص ٢١٥): «والجر علىٰ عطف الظاهر علىٰ المضمر، وليس بسديد»، ولم ينقل عنه هذا الحمل أبو حيان في البحر المحيط ٤٩٧/٣ ـ ٥٠٠، ولا السمين الحلبي في الدر المصون ٥٥٤/٣ ـ ٥٥٥، ولم ينسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨٣/٢، بل اكتفىٰ بالقول: «ويحتمل وجهين آخرين غير العطف علىٰ المكني المخفوض أحدهما أن تكون الواو واو القسم».

قوله: «**ومَا كَانَ من الأفعال لا يستغنِي بفاعلٍ واحد لم يجز العطف على فاعله إلا بالواوِ**»[١].

وهذا الحكم عامٌّ في كل مَا يقتضِي الجمع كـ«بين»، وكباب المفاعلة، فلو استُعمِلتِ الحروف التي هي لأحد الشيئين أو الأشياء، لمَا حصلَ الجمعُ الذي هو مقتضاها، فتقول: اختصم زيدٌ وعمرٌو، ولو جئتَ بدَلَ الواو بالفاء أو غيرِها لم يَجُزْ؛ لأن الثاني لا يجتمع مع الأول في المعنى، إلا أن يكونَ الفاعلُ مثنًّى أو مجموعًا فيكتفي الفِعْلُ بما استحقه، نحو: اختصم الزيدانِ. وقد جاءت المفاعلة من واحدٍ، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، على أحد وجوهِه. ولو قلتَ: اختصم الزيدان فالعَمْران، أو: ثُم العمران، أو: لا العَمرانِ = لجازَ، لاستقلال المفاعلة بما تقتضيه. ومَنَعَ ابن بابشاذٍ[٢]: تخاصمَ الزيدانِ فعمرٌو. ولا ينبغِي أنْ يَمتنعَ على أن يكونَ الزيدان تخاصما فيما ببينهما، وخاصَم عَمرٌو أحَدَهما، فيحصُل الاستقلال على هذا المعنى، ويكون أحدُ الزيدَيْنِ خصمًا لرجلَيْنِ: زيدٍ الذي ضُمَّ إليه وثُنِّيَ معه، وعمرٍو المعطوفِ بالفاء عليهما، ويجوزُ على أن يكونا معًا خَصمًا لِعَمْرٍو. فإنْ رُوعي في ذلك جهةُ المعنى فالكلامُ مستقِلُّ المعنى.

ومسألة: «إنَّ المُصْطَلِحَ وأخاهُ مُخْتَصِمٌ» موضعها الإيضاح[٣] حيث ذكرها أبو علي. وكذلك مسألة العطف على عاملين[٤]، وفيه ثلاثةُ مذاهب:

جوازُه مُطلقًا.

---

(١) الجمل ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٥/١.

(٣) الإيضاح ص ١٢١.

(٤) انظر البسيط ٣٥٣/١، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١٠٣٣/١.

ومنعه مطلقًا.

وجوازُه فيما تقدَّمَ فيه المخفوض على المرفوع وقوفًا مع السماع.

وبقيت في الباب مسائلُ تتعلق بالعطف، منها:

أنه لا يجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة، كقوله[1]:

جَمَعْـــتَ وَفُحْشًـــا غِيبَـــة ونَمِيمَـــةً ❊ ثـلاثَ خِصـالٍ لَسْـتَ عَنْهَـا بمُرْعَـوِي

وقال[2]:

لعَـــنَ الإلـــه وَزَوْجَهَـــا مَعهـــا ❊ هـــذا[3] الهُنُـــود طَوِيلَـــةَ البَظْـــرِ

ومنها أنه يجوزُ حذفُ حرْفِ العطف، وحذفُه وحذفُ المعطوف إذا فُهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣][4]، والتقدير: فضرَبَ فانفلقَ.

ومنها أن لا يُفْصَلَ بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقَسَمِ، والظرفِ، والمجرور، نحو: خرج زيدٌ لا ـ واللهِ ـ جعفرُ، وهو في الكلام معروف.

---

(١) نسب ليزيد بن الحكم الثقفي في الأصول ١/٣٢٦، والعيني ٣/١٠٧٠، والخزانة ٣/١٣٠، ولعبد ربه بن الحكم أخي زيد سابق الذكر في المسائل البصريات ٢٩٢، وله أو لزيد بن عبد ربه في أمالي الشجري ١/٢٧١. وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٣، والأشموني ١/٢٢٤.

(٢) هو حسان. ديوانه ١/٣٨٤، والأغاني ١٥/١٣٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ٥/٢٧٦.

(٣) كذا في الأصل، والذي في المصادر: هند الهنود طويلة البظر.

(٤) في حاشية الأصل: (وكذا قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾، أي فضرب فانبجست، وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾، التقدير فأفطر فعدة من أيام أخر. اهـ).

بابُ التَوْكيد

[٣٩ظ] التوكيدُ مصدَرُ وَكَّدَ يُوكد تَوْكيدًا، وأَكَّدَ يؤكد تأكيدًا، كما قالوا: أَرَّخَ تأريخًا، ووَرَّخ توريخًا، وحكىٰ أبو محمد بن السِّيدِ في الاقتضاب[1]: أَرَخْتُ الكتابَ ـ بالهمز وتخفيف الراء ـ وهو غيرُ مُستَعمل في الشهرة كصَاحبيه.

وهو علىٰ قسمين: لفظي ومعنوي. فاللفظيُّ: تَكرارُ اللفظ بعينِه. ويكونُ في الكَلِمِ الثلاثِ، وفي الجملِ، نحو: قامَ زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ رأيتُ مُحمدًا، ومثاله في الحروف قول الشاعر[2]:

فَــلا وَاللهِ لَا يُلْفَــىٰ لِمَــا بِــي ❊ وَلَا لِلِمَــا بِهِــمْ أبــدًا دَواءُ

وقال أيضًا[3]:

لَالَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ عَــزَّةَ[4] إنَّهــا ❊ أَخَــذَتْ عَلَــيَّ مَوَاثِقًــا وعُهُــودَا

وقال تعالىٰ: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. وقد جَاءَ في الجمل كثيرًا في قوله ﷺ: «فذالكم الرباطُ، فذالكم الرباطُ، فذالكم الرباطُ»[5]، وفي

---

(١) الاقتضاب ١/١٩٦. وسيعيد هذا الكلام في ص ٦٣٨.

(٢) هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي. الخزانة ٢/٣٠٨، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٥، وبلا نسبة في ابن يعيش ٤/٢٢٨، والارتشاف ٥/٢٤٠٠.

(٣) البيت لجميل بن معمر. ديوانه ص ٧٩، والخزانة ٥/١٥٩، والتصريح ٣/٥٣٠.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: «بُثْنَةَ»، كما في ديوانه والمصادر الأخرىٰ؛ لأن القائل جميل بثينة، وليس كثير عزة.

(٥) رواه مسلم: (كتاب الطهارة/ باب فضل إسباغ الوضوء علىٰ المكاره، برقم: ٢٥١).

قوله ﷺ: «فهي خِداجٌ، هي خِداج، هي خِداجٌ»(١)، وفي قول المؤذن: اللهُ أكبرُ، الله أكبرُ. ومنع الفارسيُّ(٢) وغيرُه ذلك في الفِعْلِ لِمَا يَلْزَمُ فيه من التدافع؛ لأنك إذا قلت: قامَ قامَ زيد، لم يخل أن يكون ارتفاعُ «زيد» بالفعلين معًا، أو بأحدهما. فالأول مُحالٌ، إذ لا يجتمع عامِلان على معمول واحدٍ. والثاني محال، لِمَا يلزم من خروجه من الباب؛ لأنه إن كان معمولًا للأول كان معمول الثاني محذوفًا أو مضمرًا وعلى(٣) التقدير، فيعود حينئذ من باب تأكيد الجُمَلِ، مع ما يلزم لو قَدَّرْنا حذْفه مِنْ حذْفِ الفاعل.

ويلزم في الحروف العاملة ما يلزم في الفعل، ووقوعُه يدل على جوازه. قال تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، فأبدلَ «أنَّ» الثانية من الأولى توكيدًا، على ما في الآية مِن احتمالٍ واختلافٍ.

ومقصِد النحويين بالتوكيد المبوَّبِ عليه إنما هو التوكيد المعنوي، وإنْ كان قد يُستعمل بغير ذلك، كالقسَم، والتوكيدِ بالمصدر، وبـ«أنَّ»، وبلامِ الابتداء، وغيرِ ذلك.

فالمعنوي من قسمي التوكيد هو التوكيد بالنفس، والعين، والألفاظ المذكورَةِ في هذا الباب على ترتيبها(٤). والضابطُ لِقِسمته أنْ يُقال: هو رَفعُ اللَّبْسِ

---

(١) رواه مسلم: (كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، برقم: ٣٩٥) ومعنى خداج: ناقصة.

(٢) لم أهتد إلى أحد نقل هذا عن الفارسي.

(٣) كذا في الأصل بالواو.

(٤) هي كل وأجمع وأكتع وأبصع. الجمل ص ٢١.

وتقويةُ المعنىٰ في النفس. وقال بعضُهم: تابعٌ يُقَرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النِّسْبة والشُّمُول. وله فوائد، فالتوكيد اللفظيُّ لتقريرِ المؤكَّد، وما عُلِّقَ به في نفس السامع. والمعنويُّ للإحاطة، ولِرَفْع المجاز المتوَهَّم في نسبة الفِعلِ إلىٰ غيرِ فاعلِه حقيقَةً. وهو جارٍ في النفس والعين؛ لأن النِّسْبة المجازيَّة مستعملَةٌ لغةً وشَرْعًا، كقوله سبحانه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وكقوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنا كلَّ لَيْلَةٍ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا»[١]، ومعلومٌ أن هذه النسبة لا تَصدُق حقيقةً علىٰ الله ـ سبحانه ـ ولذلك قال مالك في تأويل هذا [٤٠و] الخبر: ينزل أَمْرُهُ أو مَلَكٌ من ملائكته، وأمَّا هو سبحانَه فلا ينزل. وقد استوفينا ذلك في «مِنهاج العَوارِف إلىٰ رُوح المَعارِف».

وهذه الأسماء المستعملة في باب التوكيد موقوفَةٌ علىٰ السَّماعِ. وتُستعمَل مفردةً، ومثناةً، ومجموعةً، وللمُذكَّرِ والمؤنث بالضمائرِ الدالة علىٰ مَنْ هي له. وتنقسم: فمنها ما لا يستعمل تابعًا إلا لذي أجزاء يصح افتراقُها حِسًّا أو حُكْمًا. ومنها ما لا يَلزَم فيه ذلك، وهو النفس، والعين. ويجري علىٰ مَا يجري عليه النعتُ من الأحكام في المعارِفِ خَاصَّةً، ظاهرةً ومضمرةً علىٰ ما سنذكرُه.

وجميع هذه الألفاظ معرفةٌ. واختُلِفَ بِمَ تَعَرَّفَتْ؟ فعند سيبويه[٢] أنها تعرفت بتقْدِيرِ الإضافَةِ، فلمَّا قُطِعت عن الإضَافة وجرت علىٰ المعارف، آذَنَ إِجْراؤُهُم لها علىٰ المعارف أنَّ الإضافة فيها مَنوِيَّةٌ. واعترضَهُ بعضُهم بأنها لو كانت في تقديرِ الإضافة لكانت مَصْرُوَفة، وأفسَدَه ابن خروف[٣] بأن الإضافة لا

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الصلاة/ باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، برقم: ١٠٩٤)، ومسلم: (صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، برقم: ٧٥٨).

(٢) الكتاب ٢/١١٥، ٣/٢٠٣، ٢٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/٢٣٩، والارتشاف ٤/١٩٥١.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٣٩.




تُوجِبُ الصَّرفَ كما لم يُوجِبْه التصغيرُ.

وهذا الذي قالَه غيرُ مُحَقَّقٍ في النظر؛ لأنَّ التصغيرَ والإضافة أولىٰ أن تَرُدَّ الاسمَ إلىٰ أصله، وتَقْطع الشبه العارض بينه وبين الفعل، وإذا قَطعتِ الألفُ واللامُ ذلك وأبعدتِ الشَّبَه، لَزِمَ ذلك في سائر الخواص اللازمة للأسماء، إلا إنْ ثَبتتْ عن العرب أنَّها اعْتَبَرَتْ في قطع هذه[1] الشَّبَهِ بعضَ الخواصِّ دونَ بعضٍ، فيكون الرجوعُ للسماع لا لِمُقْتَضَىٰ القياسِ.

وترتيبُ أبي القاسم لهذهِ الألفاظِ غيرُ سَديدٍ؛ لأنه قَطَعَ النظير عن النظيرِ، ووَسَّطَ النفس والعين بين «كُلٍّ» و«أَجْمَعَ»، وكلاهما إحاطةٌ وعمومٌ. وعُذْره في إيلاء «كُلٍّ» النفسَ والعينَ، أن ثلاثَتها مُضافةٌ لفظا، والثلاثةَ الباقيَةُ في نية الإضافة. و«كلٌّ» والنفسُ والعينُ تَلِي العوامل، واستعمالُها تابعةً أكثَرُ، واستعمالُ النفسِ والعينِ في غير التأكيدِ أكثرُ من استعمال «كلٍّ».

قال الجزولي: «التوكيد تكريرٌ وإحاطةٌ»[2]، يعني به «كلّا»، وَمَا في معناها، فإنها أعطت المعنيَيْنِ. ويجوز أن يريد بـ«التَّكْرار» التوكيدَ اللفظيَّ، وبـ«الإحاطة» «كُلّا» و«أَجْمَعَ».

وأمَّا «أكْتَعُ» فهو مشتَقٌّ من قولهم: تكَتَّعَتِ الجلدةُ في النار، إذا انْضَمَّتْ وتكَمَّشت. وأمَّا «أَبْصَعونَ» فالمعروف فيه الاستعمالُ بالصاد غيرِ المعجمَةِ، من قولهم: تَبَصَّعَ العِرْقُ، إذا سال، وكأنك إذا قلتَ: أكتعون أبصعون، فالمعنىٰ أنهم جاءوا مُلْتَفِّين مَلْتَبسينَ بعضُهم ببعض جماعاتٍ بعدَ جماعات، وذكَرَهُ الجوهريُّ

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٧٣.




في الصّحاح[1] «أبْضَعُونَ» بالضاد المعجمة، وكذلك ذَكَرَهُ أبو محمد [٤٠ظ] ابن السِّيد في شرحه على الجمل[2]، وقد أنكره بعض من لا اطِّلاعَ لَهُ، ولا سبيل لإنكاره، غيرَ أنَّ المشهور فيه استعماله بالضادِ المعجمةِ[3].

قوله: **«وللاثنين: كِلَاهُما، وأنفسُهما، وأعينُهما»**[4].

لم تُسْتَعمَل «أجْمَعان» «أكتعان» «أبصعان» في الاثنينِ لِعَدَمِ ورودِ السماع، وأجازَهُ الكوفيون[5]، فإنْ صَحَّ لَهُم فيه سَماعٌ من العرب، وإلا كان قِياسًا، وليسَ مَوضِعَ قياسٍ.

وأمَّا «كِلا» و«كِلْتَا» فاتفقوا على أنهما في معنى المُثَنَّى[6]، وإنما اختلفوا هَلْ هي مثناة في اللفظِ أو مفردةٌ. و«كلتا» مثلها في ذلك. واختلفوا أيضًا هل ألف «كِلَا» منقلبة عن ياء أو عن واوٍ، واختلف فيه البصريُّون[7]، والخلافُ في المسألة الأُولَى بينهم وبين الكوفيين[8]. واختلفوا أيضًا في وزن «كِلْتَا»[9].

واستدل البصريون على أنها مفردة في اللفظ بالإِخبارِ عنها بالمفرد، ولو كانت مثناةً لَمَا صحَّ الإخبار عنها بالمفرد بحالٍ، قال سبحانه: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ

---

(١) الصحاح (بصع) ١١٨٦/٣، قال معلقا عليها: «وليس بالعالي».
(٢) لم أجده في كتاب الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد.
(٣) كذا في الأصل، والصواب: بالصاد غير المعجمة، كما عَبَّرَ قبلُ.
(٤) الجمل ص ٢١.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١، والارتشاف ١٩٥٢/٤.
(٦) ما سيذكره من خلاف هنا سبق في ص ١٧٧.
(٧) شرح الألفية للمرادي ٧٣/١، والتصريح ٢٣٢/١.
(٨) انظر الإنصاف (المسألة ٦٢) ١٣/٢، شرح الألفية للمرادي ٧٢/١.
(٩) كتاب الشعر ١٢٦/١، وشرح الألفية للمرادي ٧٣/١.

ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يقل: آتَتَا، وقال الشاعرُ[١]:

كِلانَا غنيٌّ عَنْ أخيهِ حيَاتَهُ ❊ ونَحْنُ إذا مُتنا أشدُّ تغانيَا

وقال[٢]:

بُثَيْنَةُ قالتْ: يا جَمِيلُ أرَبْتَنَا ❊ فَقُلْتُ: كِلانَا يا بُثَيْنَ مُرِيبُ

وقال[٣]:

كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما ❊ قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رابِي

❊ فَإِن قلتَ: فقد أُخبِرَ عنهما بالمثنى في قوله: «قد أقلعا».

❊ قلتُ: حَمَل على المعنى، والعرب تُراعي اللفظَ والمعنى، كقوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقال في آيةٍ أخرى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، وقال: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، بالياء والتاء[٤]، ولو كانت «كِلا» مثناةً في اللفظ والمعنى؛ لما صح الإخبار عنها بالمفرد بحالٍ.

---

(١) نسب لعبد الله بن معاوية في الكامل ١/٣٧٠، وشرح أبيات المغني ٤/٢٦٦، ولسيار بن هبيرة في ذيل الأمالي ٢/٩٩٢، وللمغيرة بن حبناء التميمي في اللسان (غني) ١٥/١٣٧، وينسب للأبيرد الرياحي ولحارثة بن بدر أيضا. وانظر شرح أبيات المغني ٤/٢٧٠ ـ ٢٧١. وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٤١٢، والمغني ٣/١٣١، والتصريح ٢/١٦٦.

(٢) سبق في ص ١٧٩.

(٣) سبق في ص ١٨١.

(٤) السبعة لابن مجاهد ص ٥٢١. قال: «ولم يختلف الناس في يقنت أنها بالياء». وأورد الخلاف في «تعمل»، إذ قرأها بالتاء ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم، وقرأها حمزة والكسائي بالياء. وانظر النشر ٥/١٨٥٩. لكني وجدت في البحر المحيط ٨/٤٧٣ أنه قد قرأها «تقنت» بالتاء الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية وابن عامر أيضا في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع، وقال ابن خالويه: ما سمعت أن أحدا قرأ ومن يقنت إلا بالتاء.



الدليل الثاني لهم أنَّهم أضافوها إلىٰ ضمير الاثنين، ولو كانت مثناةً لما أضافوها إلىٰ ضمير المُثنىٰ، إذ المثنىٰ لا يضاف إلىٰ نفسه. واعتُرِضَ هذا الوجه بقولهم: ثلاثتُهم وأربعتُهم؛ لأنهم أضافوا فيه الجمع إلىٰ الجمع.

الدليل الثالث: أنها لو كانت مثناة لرجعت في التثنية إلىٰ أصلها، فيلزم أن تقول: جاءني الرَّجُلان كِلوَاهُمَا، ورأيت الرجلين كِلْويهما.

الدليل الرابع: أنها لو كانت مثناةً لوجب حَمْلُهَا علىٰ خلاف الأصل من الإعراب بالحروف، وإذا اعتقدنا أنَّها مفردةٌ بقيت علىٰ الأصل، وما أدَّىٰ إلىٰ البقاء علىٰ الأصل أَوْلَىٰ.

الدليل الخامس: أنها لم يُسمع لهَا مفرد، وما أنشَده الكوفيين من قوله(1):

فـي كِلْـتَ رِجْلَيهـا سُـلَامَىٰ واحِـدَهْ
كِلْتَاهُمَـــا مَقْرُونَـــةٌ بِزائِـــدَهْ

فشاذ غيرُ معروف، مع احتمال أن يكون مقتطَعا، كقوله(2):

قَواطِنًـا مَكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الحَمِـي

بل البيت حجَّةٌ للبَصْرِيِّينَ لِمَا فيها من الإخبار بالمفرد.

وأمَّا أَلِفُها فقيل إنَّها منقلبة عن ياء بدليل الإمالة، وقيل [٤١و] عن واوٍ وأصله «كِلَوٌ» علىٰ وزن «فِعَل» نحو: مِعَىٰ ورِدا، فتحرك حرف العلة وما قبله مفتوحٌ،

(١) سبق في ص ١٧٩.

(٢) للعجاج في ديوانه ص ٢٨٢ (تحقيق عزة حسن)، والجمل للخليل ص ٢١٣، والكتاب ١/ ٢٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩، والمفصل ص ٢٢٣، والعيني ٣/ ١٤٣٣.



فانقلب أَلِفا.

وأما «كلتا» فالصحيح أن وَزْنَهَا فِعْلَىٰ، فالياء بدل من واو، وهي لامُ الكلمة في «كلا» والألف مزيدة للتأنيث. والنسب إلىٰ «كلا» كِلَوِيٌّ[1]، وإلىٰ «كلتا» كِلْتِي وكِلَتَوِيٌّ[2]. وقال الجَرْمِيُّ[3]: وزنها فِعْتَلٌ، والتاء للتأنيث، وهو خطأ كما ذكرناه[4] من ثلاثة أوجُه: فقْدُ البناء، وأنَّ تاء التأنيث لا تكون حَشْوًا، وأن ما قبلها لا يكون ساكنًا إلا الألفَ خاصة. فالظاهر أنها بدل من واوٍ كما أبدلوها في تُراثٍ وتُخَمَة.

وأما حُكمها في الإعراب، فلا يخلو أن تُضاف إلىٰ الظاهر، أو إلىٰ المضمر. فإنْ أُضِيفت إلىٰ الظاهر فهي في الأحوال الثلاثة بالألف معربةٌ بالحركة المقدرة عِنْدَنا. وإنْ أُضِيفت إلىٰ المضمر فللعرب فيها مذهبان:

منهم من يجعله كالظاهر فلا يقلبُ.

ومنهم من يقلب الألفَ في حال النصب والجرِّ تشبيهًا بـ«لَدَىٰ» و«عَلَىٰ».

ولاستعمالها هكذا بالألف في حال الرفع وبالياء في حال النصب والجر، رأىٰ الكوفيون أنَّها مُثَناة في اللفظ. وينقض ذلك عليهم استعمالُهَا في الأحوال الثلاثة مَعَ الظاهر علىٰ لفظ واحدٍ، فليس في قلبها مع المضمرِ دليل، لاحتمال أن يكون ذلك تشبيهًا بِـ«لَدىٰ» و«عَلَىٰ».

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٣.

(٢) في الكتاب ٣/٣٦٣ كلوي، وانظر شرح الجمل لابن خروف ١/٣٣٨. والعجيب كيف خالف ابن بزيزة سيبويه ولم ينبه علىٰ ذلك، وهو المولع بنصرة مذهبه.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٨٨، وشرح الألفية للمرادي ١/٧٣، وهمع الهوامع ١/١٣٧.

(٤) راجع ص ١٧٨.




قوله: «**وللجميع: كُلُّهم، وأنفُسُهم**»(١)، إلىٰ آخره.

لا يغرك استعمالُه الواو مع قوله في آخر الباب: «**ولا يجوز عطفُ التوكيد بَعْضِهِ علىٰ بعض**»(٢)، فإن هذا تمثيلٌ، ولم تجرِ فيه هذهِ الأسماءُ توابعَ، فلو أَجْراها توابعَ لَمَا استعمَلَ معها حَرْفَ العطف.

قوله: «**وللجميع: كُلُّهُن**»(٣).

هذا هو المشهور، ومن العرب من يُجري علىٰ جماعة المؤنث ما يجري علىٰ الواحدة، فيقول: رأيت الهنداتِ كلَّها جمعاءَ، علىٰ تأويل الجماعة. ويلزم قياسًا في المذكر من جمع التكسير، فتقول: جاءني الرِّجال كلُّها، وهو مسموعٌ، مع قلة، كما يجوز: جاءني الرجال كلُّهن، علىٰ تأويل الجماعة، ووقع في شعر جرير(٤) وغيره. ولا يجوز ذلك في جمعِ السَّلامة بحال.

وقوله: «**واعلم أن هذه الأسماءَ تجري علىٰ ما قَبْلَها في الإعراب كما يجري النعت**»(٥)، ثم مثل بقوله: رأيتُ زيدًا نفسَه، لدفْعِ ما يُتَوَهَّمُ أن المتكلم تَجَوَّزَ في كلامه في النِّسْبَة، ولقيتُ القومَ كُلَّهم، لدفع ما يُتَوَهَّمُ أن المتكلم وضع في كلامه الأعَمَّ موضع الأخَصِّ. وبعد هذا التوكيد بـ«كُلٍّ» فقد ذكر سيبويه في مَوَاضع من

---

(١) الجمل ص ٢١.

(٢) الجمل ص ٢٢.

(٣) الجمل ص ٢١.

(٤) قال جرير (ديوانه ١/٥١٢):

أَقْبَلْنَ مِنْ جَنْبَيْ فِتاخ وإِضَمْ ✤ علىٰ قِلَاصٍ مِثْلَ حِيطانِ السَّلَمْ

ويروىٰ: أقبلن من ثَهْلانَ أَوْ وادِي خِيَمْ

(٥) الجمل ص ٢١.

كتابه[١] أنه يجيء على الإحاطة، وأنه لم يبق منهم أحد، وقد يجيء توكيدًا على التكثير وإنْ كان قد بَقِيَ منهم بقية، كقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾ [طه: ٥٦][٢]، وكقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وهذه كلُّها [٤١ظ] عمومَاتٌ، منها مَا هُوَ مخصوصٌ حِسًّا، ومنها ما هو مخصوصٌ عقلًا.

قوله: «**فأمَّا: كلٌّ، وأجمعُ، فيؤكد بهما ما يتبَعَّضُ**»[٣].

كلامٌ سديد، لأنَّهُ شرط التبعيض مُطلقًا، ويحسن[٤] وجود ذلك في العامل والمعمول، فحيث لا يصدقُ التبعيضُ في واحدٍ منهما، لَمْ يَصِحَّ التوكيد بـ«كلٍّ» و«أجمع». والتجزؤ الحُكْمِي كقولك: اشتريت العبدَ كلَّهُ، كالتجزُّءِ الحِسِيِّ. واعترض عليه ابنُ الطَّراوَة، واعتراضُه عليه تعسُّفٌ محضٌ، وذلك أنه رَأى أنه قد يجوز أن يؤكَّد بِهِما ما لا يتبعض إذا حَسُنَ ذلك في العامل جوازًا حسنًا. والذي قاله صحيح، ولم يمنعه أبو القاسم، بل أخذ التبعيض مُطلقًا حيثُ تُصُوِّرَ في العامل أو المعمول.

قال: «**واعلم أن الأسماء كُلها تؤكد إلا النكرات**»[٥].

هذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيونَ[٦] تأكيدَ النكرة المحدودةِ والمؤقَّتَةِ،

---

(١) الكتاب

(٢) في الأصل: وآتيناه آياتنا، والصواب ما أثبته.

(٣) الجمل ص ٢١.

(٤) كأنها في الأصل: ويحس.

(٥) الجمل ص ٢٢.

(٦) ابن يعيش ٢/٢٢٧، وشرح الألفية للمرادي ١/٥٨٣، والمساعد ٢/٣٩٢.




واستشهدوا عليه بقول الشاعر(١):

نُقِــيمُ حَــوْلًا كــامِلا كُلَّــهُ ❁ لا نَلْتَقِــي إلا علــىٰ مَــنْهَجِ

ورواه البصريُّونَ بالرفع، علىٰ أن يكون تأكيدًا للضمير المستتر في «كامل»، وروايةٌ لا تردُّ روايةً. واحتجوا بقوله(٢):

قَــدْ صَــرَّتِ البَكْــرَةُ يَوْمًــا أَجْمَعَــا

واحتجوا أيضاً بِمَا رواهُ الأصمعيُّ عن رجلٍ مِنَ الأعرابِ قال(٣): «لقيت جارية حسناءَ في يدِها صبيٌّ، فإذا بكىٰ قَبَّلَتْهُ فَسَكَتَ، قال: فعَجِبْتُ منهُ، واستحسنتُ ذلكَ، فقلت(٤):

يــا لَيْتَنِــي كُنْــتُ صَــبِيًّا مُرْضَــعَا

تَحْمِلُنِــي الــذَّلْفاءُ حَــوْلا أَكْتَعَــا

إذا بَكَيــــتُ قَبَّلَتْنِــــي أَرْبَعــــا

إذًا ظَلِلْــتُ الــدهرَ أَبْكِــي أَجْمَعَــا»

ففيه ثلاثة شواهد:

الأول: تأكيدُ النكرة.

---

(١) هو العرجي. ديوانه ص ٢٠، وشرح شواهد المغني السيوطي ٢/٥١٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٨٧. وفيها جميعا نلبث بدل نقيم.

(٢) لا يعرف قائله، كذا قال ابن يعيش ٢/٢٢٩، وانظر الإنصاف ٢/٢٥، والخزانة ١/١٨١.

(٣) تعليق من أمالي ابن دريد ص ١٧٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٠.

(٤) الأبيات كلها في تعليق من أمالي ابن دريد ص ١٧٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٠، وبعضها دون بعض في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨، والارتشاف ٤/١٩٥٤، والخزانة ٥/١٦٨.

والثاني: استعمال «أكتعَ» غير تابعٍ.

والثالث: الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد.

وإنما لم يحسن عند أصحابنا توكيد النكرة لوجهين: لفظي، ومعنوي. أما اللفظي، فلأنَّ الألفاظ التوكيدية معارفُ، فلا تجري على النكرات. وأما المعنوي، فلأن تأكيد الشيء فرْعٌ عن معرفة عينِه، والنكرةُ غيرُ معلومةِ العينِ، فلا تؤكَّدُ، فالحاجة إلى تعريف عينِها تَسْبِقُ الحاجَةَ إلى توكيدها.

وقد تقدَّم[1] الخلافُ في وجه تعريفِ هذه الأسماء الجاريةِ في بابِ التوكيد. ونصَّ أبو القاسم على أنها أسماءٌ لا صفاتٌ[2]، وهو نصُّ سيبويهِ[3]، وقد سمَّاها سيبويهِ صفاتٍ[4] مجازًا من حيث جَرَتْ على الأولِ، وسماها أيضًا عطوفًا[5] فرقًا بينها وبين النعت.

قوله: «واعْلم أنَّ: أَجْمَعَ، وجَمْعاءَ»[6]، إلى آخره.

لم ينصرف «أجمعُ» وبابُه للتعريفِ والوزنِ. ولم ينصرف «جمعاءُ» وبابُه لعَلَمِ التأنيثِ اللازمِ. و«جُمَعُ» و«كُتَعُ» وبابُه معدولٌ، فقيل عن جُمْعٍ بسكون العين[7]، وهو خطأٌ؛ لأَنَّ «فُعْلا» بابُ «أفعلَ» الصفةُ لا الاسمُ، والصحيحُ أنه معدولٌ عن

---

(١) راجع ص ٢٦٤.

(٢) الجمل ص ٢١، ٢٢.

(٣) الكتاب ٢/١١٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٦) الجمل ص ٢٢.

(٧) يقصد عين الكلمة، لا حرف العين.

فَعَالَىٰ كما ذكرناه[1].

قوله: «**واعلم أن أكتعينَ تابع لأجمعينَ**»[2].

[٤٢و] قصدُه أنَّ الترتيبَ في ألفاظ التأكيدِ لازمٌ. وللعرب في ذلك ثلاثة مذاهب:

فأشدُّها: عَدَم مراعاة الترتيب فيها مطلقًا.

واللغة الثانية: البداية بأيِّها شِئْتَ بعدَ «أجمعَ».

واللغة الثالثة: حِفْظُ الترتيبِ في جميعِها. وهذه اللغةُ أحسنُ اللغات وأكثرُها.

وقولُه: «**ولا يجوزُ عَطْفُ التوكيد بعضِه علىٰ بعضٍ**»[3].

بمعنىٰ أنها لم تُسْتَعْمَلْ إلا تابعة بغير حرفٍ، كالصفة مع الموصوف، لا كالصفة مع الصِّفَةِ، لأنَّ عطف الصفاتِ بعضِها علىٰ بعضٍ جائزٌ، قال ابن خروف[4]: وتعليل منع ذلك بأن الشيءَ لا يُعطف علىٰ نفسِهِ = ضعيفٌ، لأن ذلك جائز إذا اختلف اللفظان، كقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٢]، وكقوله تعالىٰ: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحاً وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وذلك كله واحد، وأما تكراره بغير حرف فجائز، كقوله سبحانه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، ولو نَصَبَ علىٰ الحالِ لجازَ. قال أبو إسحاق[5]: وفائدةُ أجمعِينَ في هذه الآيةِ أنَّ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١، والبسيط ٣٦٩/١.

(٢) الجمل ص ٢٢.

(٣) الجمل ص ٢٢.

(٤) شرح الجمل له ٣٤٠/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٧٩/٣، ونسب القول هناك للمبرد، ثم عقبه بنصرة قول الخليل وسيبويه،=



السجودَ كان منهُم في حالٍ واحدة. والمعروفُ أن فائدتَه تأكيدُ الإحاطة لا بيان الهيئة. وهل بقي من الملائكة من لم يسجدْ، كملائكة الزينةِ وملائكةِ الحضرة أم لا؟ فيه نظرٌ، تحقيقُه في غير هذا الفن.

وفي الباب مسائل:

* منها أن العرب تُجرِي «اليد»، و«الرِّجل»، و«الظهرَ»، و«البطنَ» في باب التوكيد مُجرىٰ «كُلٍّ»، فيقولون: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، يريدون كله، وكذلك: جاءُوا قضُّهم بقضيضهم، هو بمنزلة كلُّهم في المعنىٰ، وكذلك أسماءُ العدد تَجرِي مُجرىٰ «كلٍّ»، فتقول: مررتُ بالقوم ثلاثتِهم، إلىٰ العشرة، ومعناه مررت بالقوم كلِّهم.

* ومنها أن المُضمَر يؤكَّدُ بالظاهر، والمضمرَ والظاهرَ يؤكَّدان بالظاهر لا بالمضمر. فالمضمران المنفصلان: ما ضربني إلا هو هُو، وقد يكون أحدُهما متصلا والآخرُ منفصلا، نحو: زَيْدٌ قامَ هو وذهبتَ أنت.

* ومنها أنه قد جاء التأكيد علىٰ الجِوارِ كما جاء النعتُ والعطفُ علىٰ ذلك، فمجيئه في النعت في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ومجيئُه في العطف كقوله تعالىٰ: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٧]، في قراءة مَنْ خفض[1]. ومجيئُه في التوكيد في قولِه[2]:

= وهو أنه توكيد بعد توكيد.

(١) قرأ «وأرجلكم» بالخفض ابن كثير وحمزة وأبو عمرو، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب بالنصب، وروىٰ أبو بكر عن عاصم الخفض، وروىٰ عنه حفصٌ النصب. السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٢، والنشر ٥/١٦٨٨.

(٢) لأبي الجراح العقيلي في معاني الفراء ٢/٧٥، والمساعد ٢/٤٠٤، والخزانة ٥/٩٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٩١٣، والمغني ٦/٦٦٢.

أَبْلِغْ لَدَيْكَ ذَوِي الرَّوْحاتِ[1] كُلِّهِمُ ❁ أنْ ليسَ وصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[2]

فأكد على الجِوارِ، وأعاد ضميرَ المذكر على الروحات.

ومن النعت الواقع على الجوار قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]، كذلك فسَّرَهُ الفراء[3]. وما انتحاه ابن جني[4] في قولهم: هذا جحر ضب خرب، من أنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه = مرغوبٌ [٤٢ظ] عنه، لِعَدم اطرادِهِ في قراءة الأَعْمَشِ[5]، ويحيى بن أكتمَ[6]: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، بالخفض[7]؛ لما يلزم من استتار الضميرِ المؤنَّثِ في المذكَّرِ.

❊ ومنها حذف المؤكَّدِ، وفي جواز حذفِه وإقامةِ المؤكِّدِ مقامَهُ اضطرابٌ، فوقع في كلام سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون

---

(١) كذا في الأصل. وفي كتب النحو: الزوجات.

(٢) رواية الصدر في كتب النحو:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم

وفي الخزانة ٥/٩٠: «ذوي الحاجات». ويروى: اختلت عرى، ويروى: انحلت.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٧٤.

(٤) الخصائص ١/١٩٢.

(٥) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، شيخ المقرئين والمحدثين، التابعي العالم، (ت ١٤٨هـ). سير أعلام النبلاء ٦/٢٢٦.

(٦) كذا وقع في الأصل، والصواب أنه يحيى بن وثاب كما في جامع البيان لابن جرير ٢١/٥٥٦، والبحر المحيط ٩/٥٦٩. وهو يحيى بن وثاب الفقيه المقرئ شيخ القراء، التابعي الجليل، وشيخ الأعمش. سير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩.

وأما المذكور في المتن فهو أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد التميمي البغدادي، القاضي الفقيه، ولم يذكر أنه كان من المقرئين، (ت٢٤٢هـ). ترجمته في السير ١٢/٥.

(٧) قرأها بالخفض الأعمش وابن وثاب. البحر المحيط ٩/٥٦٢.

صفة ما يدل على جواز حذفه، قال فيه: «وسألتُ الخليلَ عن: مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوهُ أنفسُهُما، فقال: الرفع على: هُمَا صاحِباي أنفسُهما، والنصبُ على: أعْنيهِمَا، ولا مَدْحَ فيه»[1]، فهذا نص على حذف المؤكَّد، ويجوز أن يكون منه قولُه[2]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَىٰ مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

أَرَادَ لَهِيَ عجوزٌ، فأدخل لامَ التأكيد على المبتدأ، ثم حذَفَه، ونقلها إلى الخبر. وهو أحدُ التأويلات في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٢]. ولا يمتنِعُ حَذْفُ المؤكَّدِ للعلم به، وتأكيدُه لرفع المجاز منه، ويُؤْنِسُ به حَذْفُ الموصوف، والفَصْلُ بينه وبينَ المؤكِّدِ. وأما ابن بابشاذ[3] فقال إنه لا يجوز حذفه غالبًا بخلاف الصفة. وكلامُه في ذلك ناقصٌ، إذ لم يُلِمَّ بنص سيبويهِ[4]، ولا بشيءٍ مما ذَكَرْناه. وأطلق القول في الصفة، وهو موضع تقييد عند سيبويه.

ومنها أن في الباب ما يصلُح أن يدخل في بابِ الصفةِ وفي باب التوكيد، كقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، من حيث كانت الواحدةُ تدل على ما دلت عليه النَّفْخَةُ، فصار بمنزلة قولنا: قامَ زيدٌ زيد. وأدخلَه بعضُهم في الصفة، ورأى أن النفخة لم تُوضَعْ للدلالة على الواحدة على حيالِها، وإنَّما دَلَّتْ على

---

(١) الكتاب ٢/٦٠.

(٢) لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٠، والتصريح ١/٥٥٣، وليست في ديوانه بشرح عالم لغوي قديم. ولعنترة بن عروش في الخزانة ١٠/٣٢٢، وبلا نسبة في الجمهرة ٢/١١٢١، والارتشاف ٥/٢٣٩٧.

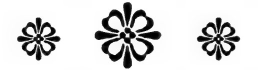
(٣) شرح الجمل له ١/٦٩.

(٤) الكتاب ٢/٦٠.

النفخِ بإطلاق ، ودلَّتْ على الواحدة بالضِّمْنِ لا بالوضع . وهذا كلامٌ فاسد ، لا يقولُه مَن ذاقَ مِنْ عِلْمِ اللسان شيئا ، إذْ من المعلوم المقرَّرِ أنَّ دُخولَ التاء في هذه الأسماء إنما المقصود منه اقتطاعُ الواحد من الجِنْسِ بها ، كما اقتطعوا بالياء ، كقولهم: رومي وروم ، فقوله: «إنها لم تدخل على الواحدة بحيالها» ، لا يشهد له مِنَ اللِّسانِ شاهدٌ ، بل الشهودُ على خِلافِه قائمةٌ ، وهو نَظَرُ أبي عَمْرِو بنِ الحاجِبِ ، وهو نظر قاصرٌ جدا .

قال ابن بابشاذ: «ومن الأسماء المعارفِ ما لا يَحْسُنُ تأكيدها ، وهو مَا لا يقع إلا من اثنين ، لا يحسنُ أن تقول: تخاصم الرجلان كلاهما ، ولا: تضارَبَتِ المرأتانِ كِلْتاهما ؛ لأنَّ هذا النوع قد عُلِمَ أنه لا يكون إلا من اثنين فما زاد»[1] .
قلت: وهذا الذي قالَه غيرُ صحيحٍ ، لِمَجِيءِ ذلك في الأخبارِ التي هي مَظِنَّةُ الفوائِدِ ومُعْتَمَدُ الحديث والمقصودُ من الجملة ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٥] ، فإذا جازَ في الخبَرِ ، ففي التأكيد أَجْوَزُ ، مع أن صورةَ التأكيد هذا مَعناها .

قال ابن بابشاذ[2]: «ومن الأسماء ما يقتضي ظاهرُه أنه مُؤَكَّدٌ ، وليس بمؤَكَّدٍ ، بل التوكيد لغيره ، كقولهم: [٤٣و] إنَّ خَيْرَهما كِلاهُما[3] في الدار ، فـ«كلاهما» تأكيدٌ للمضمر دون «خير» ؛ لأنَّ «خيرًا» مفردٌ ، وأصلُه أخير ، فهو مهدومُ البناءِ» .



(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٧١ .
(٢) شرح الجمل له ١/٧١ .
(٣) كذا في الأصل ، والذي في شرح الجمل لابن بابشاذ: كليهما ، وهو الصواب .




بَاب الْبَدَل

وهو في اللغة: العِوَضُ، والخَلَفُ. وَحَدَّهُ النحويون فقالوا: هُو إعلامُ السامعِ بمجموعِ الاسمَيْنِ علىٰ طريقةِ البيانِ، من غير أن يُنْوَىٰ بالأول الطَّرْحُ. وهذا الحد ناقصٌ لا يشمل بَدَلَ الغَلَطِ، والنِّسيان، ولا بدلَ الفعل من الفعل، ولا البدلَ المقصودَ به محضُ التأكيدِ، كقولهم: جَدَعْتُ زيدًا أنفَه، إذْ من المعلوم أن الجَدْع إنما يُسْتعمَلُ في الأنف. فإن صدق علىٰ جميع هذه أَنَّها أَبْدالٌ، وجَبَ إدخالُها في الحدِّ، وقد صدق، فلتكن داخلة. لكنَّهُم أضربوا عنها من حيث كان أكثرُها ليس قِياسًا، وإنما هو مِمَّا يُعْرَف وَجْهُه إنْ وقع.

وَحَدَّهُ بعضهم فقال[١]: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ للمتبوع. وقد تقرَّرَ أنَّ المقصودَ في البدل الثاني لا الأولُ، والأولُ كأنه ترجمةٌ للثاني، وتوطِئَةٌ له، والبَدَلُ هو المعتمَدُ بالحديث. قال الزمخشري: «وإنَّما يُذْكَر الأوْلُ لنوع[٢] من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتَبْيِينٍ لا يكون في الإفرادِ»[٣]، وقد سَمَّاهُ سيبويهِ[٤] توكيدًا.

وقولُ النحويين إنَّ الأولَ فيه مُطَّرَحٌ، إيذانٌ منهم باستقلالِه بنفسِه، ولم يقصدوا أنَّ الأولَ مرفوضٌ أصلا، ولا يحمَلُ ذلك علىٰ المبَرِّد[٥] وغيرِه، لِمَا يلزَمُ

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٧٣.

(٢) في المفصل: لنحو.

(٣) المفصل ص ١٢٣.

(٤) الكتاب ١/١٥٠.

(٥) المقتضب ٤/٢١١. وانظر حاشية البسيط ١/٣٨٧، فقد بين محققُه ـ شكر الله له ـ صواب فهم=

عنه من الفسادِ البَيِّنِ ، إذْ لو كان في نِيَّةِ الطرح لبَطَلَت مسائلُ كثيرةٌ منَ الصِّلاتِ ، لِمَا يلزمُ من حذفِ الضمير منها . ومما يدل على أن الأول غير مُطَّرَحٍ إعادةُ الضمير عليه ، وذلك يدلُّ على اعتباره . ولمَّا كان الثاني فيه هو المقصود جعلوه على تقدير عاملٍ آخَرَ .

وقد اضطربَ كلامُ سيبويه وغيرِه فيه ، فنَصَّ في ترجمة أبواب البَدلِ على أنَّ العاملَ الأولُ ، قال: «هذا باب من الفعل يُستعمَل في الاسم ، ثم يُبْدَلُ مكان ذلك الاسمِ اسمٌ آخَرُ ، فيعمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأولِ»[1] ، فهذا نصٌّ منه في هذه الترجمة على أنَّ العامل هو الأولُ . وقال في آخِرِ باب ما يكون أنت وأنا ونحن وهو وصفا: «فأمَّا البدلُ فمُنفرِدٌ»[2] ، فهذا نصٌّ يناقِضُ الأول .

وكذلك أيضًا اضطرب فيه كلامُ الزمخشري في مُفَصَّلِه ، فقال في التوابع: «يَنْصَبُّ عَملُ العامِلِ على القَبِيلَيْنِ انصبابَةً واحدَةً»[3] يعني بالقبيلين التابع والمتبوع . وقال في البدل: «والذي يدل على كونِهِ مُسْتقِلًا بنفسه أنه في نِيَّةِ تَكْرير العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحًا»[4] .

= ابن بزيزة لكلام المبرد ، ووهم ابن بابشاذ وابن أبي الربيع وابن الفخار وأبي حيان في ذلك . لقوله في موطن آخر: «ولو كان البدل يُبْطِلُ المبدَلَ منه لم يَجُزْ أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتَدَّ بالهاء ، فقلتَ: زيد مررت بأبي عبد الله = كان خَلْفًا ؛ لأنك جعلتَ زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام» . انظر المقتضب ٤/٣٩٩ .

(١) الكتاب ١/١٥٠ .

(٢) الكتاب ٢/٣٨٦ .

(٣) المفصل ص ٤٤ .

(٤) المفصل ص ١٢٣ ، وبعده: في قوله ﷻ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف ٧٥] ، ثم ذكر آية أخرىٰ للدلالة علىٰ ما ذهب إليه .

فالوجهُ الذي يدفع ما ظهرَ مِنَ التناقص في كلامِ سيبويهِ، أنْ تُحْمَلَ نسبة العمل إلىٰ الأول علىٰ وجه التَّجَوُّزِ [٤٣ظ] من حيث إنه دَلَّ علىٰ العامل الثاني بالحقيقة. وقد جرت عادةُ سيبويهِ بالتَّجَوُّزِ في مثل هذا، ألا تراهُ في كتابه نَصَّ في مَوَاضِعِ نَصًّا صريحا علىٰ أن النَّصْبَ بعدَ حَتَّىٰ بـ«أنْ» مضمرة[١]، وقرر ذلك في كتابه أحسنَ تقرير، وهو شيء أجمعَ عليه النحويون. ثم بعد ذلك نَسَبَ العمل إليها، فلو كَان ذلك حقيقيًا لزِم التناقضُ، ولا يفعلُ سيبويه مثل ذلك. وهو في كلامِه كثيرٌ.

وأما الزمخشريُّ، فَكَلَامُهُ في وجوهِ الإعرابِ محمولٌ علىٰ أنَّ انصِبابَ العَامل علىٰ القبيلين، إنما المرادُ منه المساواةُ في الإعرابِ، لا في أن العَامِل هو نفسُ الأولِ، فانصبابُ العاملِ الأولِ علىٰ الثاني عَلَمٌ علىٰ مُسَاواةِ الإعرابِ.

وحصرَ أبو القاسم أنواع البدلِ في أربعة أقسام[٢]، ولم يَذْكرِ الخامس، وغفلَ عنه كثيرٌ من الناس، وأثبتَهُ سيبويه[٣]، وهو بدلُ الإضرابِ، ومعناه معنىٰ العطف بـ«بَلْ»، والثاني فيه غير الأول، ويكون بداءً، وغير بداء. وإنما لم يذكره النحويون؛ لأنهم أبوا أن يَحْمِلوا كتابَ الله عليهِ، إذ البداءُ علىٰ الله مستحيلٌ، وهذه نزعةٌ يهوديةٌ، إذِ اليهودُ قد صحَّ مِنْ مَذْهَبِهم إنكارُ النسخِ؛ لِما يلزم عندهم من البَداءِ المستحيلِ علىٰ القديم، وهو خطأ.

والفرقُ بين بدل البَداء والغَلَطِ أنَّ المقصودَ في البداءِ كِلا الاسمين، والمقصودَ في الغلط الثاني لا الأولُ. وعليه حمل قوله تعالىٰ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ

---

(١) الكتاب ٣/٧، ١٧. وانظر أيضا ٥/٢٩٨.

(٢) قال: «البدل في كلام العرب علىٰ أربعة أضرب». الجمل ص ٢٣.

(٣) الكتاب ١/٤٣٩.



ﭐلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥]، علىٰ ما فيه من خِلافٍ سنذكره بعد[1].

ومعنىٰ البداءِ: الإخبارُ بالثاني بعد قَصْدِ الإخبارِ بالأول، فالمتكلمُ حينَ أَخبَر بالأول وانقضىٰ إخبارُه به، ظهر له قَصْدُ الإخبار بالثاني؛ لِحُصول الفائدة منه أيضًا كما حصلت من الأول.

وجميعُ هذه الأقسام الخمسة تابعٌ للمبدَل منه في الإعراب عمومًا لا خصوصًا. ويزيد بدلُ الشيء من الشيء المساواةَ في الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، من حيث كان الأول فيه هو الثاني. والذي يدلُّ علىٰ أن جميعها في نيَّةِ تكرير العامل ظهورُ ذلك في مواضع، قال سبحانه: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقال تعالىٰ: ﴿۞قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٤][2]، فأعَادَ فيه حرفَ الجر، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٩ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ﴾ [يس: ١٩ ـ ٢٠]، فـ«مَنْ» بَدَل مِنَ «المُرسلين»، وكرَّرَ معه العاملَ، وهو كثير.

وقد جاء البدلُ في الفعل إذا كان في الفعل الثاني معنىٰ مِنَ الأول، فكأنه اشتمالٌ، كقوله[3]:

مَتَىٰ تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا

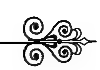
---

(١) سيأتي في ص٣٠٩. وانظر الارتشاف ٤/١٩٦٧.

(٢) سقط من الأصل: «من قومه».

(٣) البيت لعبيد الله بن الحر في المفصل، انظر ابن يعيش ٤/٢٨١، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٨٣، والمقتضب ٢/٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٩. وعجزه:

تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا ونارًا تَأَجَّجَا



وكقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] ؛ لأن مضاعفة العذاب من لقاء الآثام. فإن لم يكن بينهما [٤٤و] التباسٌ لم يَجُزْ. وقد جاء فيه بدلُ البعضِ من الكلِّ، كقولِه[1]:

إنَّ علــيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَــا

تُؤْخَــذَ كَرْهًــا أَوْ تَجِــيءَ طائِعَــا[2]

حملَهُ الأستاذ أبو إسحاق بن مُلْكون[3] علىٰ بدلِ البعضِ مِنَ الكلِّ في الفعلِ. إلا أن الاشتِمالَ فيه عندي غيرُ ممتَنِعٍ. وقد حملَ الزمخشريُّ في تفسيره قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١١١]، علىٰ بدل الاشتمالِ[4]، أبدل الظرفَ من اسمِ اللهِ في قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟﴾ [المائدة: ١١٠]، كأنه في التقدير: واتقوا اللهَ يومَ جَمْعِه. فإذا صح الاشتمال في هذا، فهو في البيتِ أبينُ، مع أنه حُمِلَ علىٰ الأكثر.

فإن لم تكن بين الفعلين مناسبةٌ وجب رفعُه في موضعِ الحال كقوله: مَنْ يَأْتِنِي يضحَكُ أُكْرِمْه ؛ لأنَّ الضحك ليس من معنىٰ الإتيان في شيء أصلًا.

وقد تجيء بعضُ هذه الأبدال علىٰ معنىٰ التأكيد كما ذكرناه[5]، قال سيبويه

---

(١) لا يعرف قائله. الكتاب ١/١٥٦، والمقتضب ٢/٦٢، والخزانة ٥/٢٠٣.

(٢) كلمة طائعا كتبت في الهامش دون علامة تصحيح، وهذه عادة الناسخ فليس دائما ينص عليه.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، الشهير بابن مُلْكون، إمام في العربية والآداب، مشارك في غيرها من العلوم، من كتبه إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني. توفي عام ٥٨١هـ. التكملة لابن الأبار ١/٢٧٤.

(٤) الكشاف ص ٣١٤.

(٥) راجع ص ٢١٢ ـ ٢١٣.



بعد أن مثل بقوله[١]: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، ومُطِرْنَا السهلُ والجبلُ»، وجوزَ فيه الوجهين: الرفعَ، والنصب، فذكر الرفعَ علىٰ البدل من وجهين:

أحدهما: أن يكون بمنزلة «أجمعين» توكيدًا لـ«زيد»، كأنك قلتَ: ضرِبَ كلُّه.

والثاني: أن لا يكون توكيدًا بل تبعيضًا.

وذكر أن النصب فيه علىٰ إسقاط حرفِ الجر، بمنزلة: دخلتُ البيتَ، لا علىٰ الظرف، كما قاله بعضُهم. وذكر هنالك أنهم لم يحذفوا حرفَ الجر مع غيرِ «السَّهْلِ» و«الجبَلِ»، كما لم يحذفوا في «دخلت» مع غير «البيت». هذا نصُّه[٢]. وخلافُ غيرِه في ذلك معلوم. ومثَّلَ بعد ذلك بقولهم: ضُرِبَ زيد اليدُ والرجلُ، وجوَّزَ فيه أيضًا ما جوز في «الظهر» و«البطن»، أن يكون بدلًا، وأن يكون توكيدًا، ومَنَعَ فيه النصبَ؛ لعدم السماع[٣]. وكلامُه في ذلك الباب حسَنٌ جدًا، وأطال فيه وأطنب.

ورَدَّ أبو الحسن بن خروفٍ[٤] علىٰ أبي الحسنِ بنِ بابشاذٍ[٥] في كونه سَمَّىٰ هذا تأكيدًا، وهو تعسُّفٌ منه عليه، فردُّه علىٰ سيبويه أولىٰ؛ لأنَّ ابنَ بابشاذ مَا زَادَ علىٰ ما سماه سيبويه في مواضعَ عديدة[٦]، فبالوجه الذي تأوَّلَ كلامَ سيبويهِ. وزعم أنه إنما ذكر التوكيدَ، وأرادَ البدلَ. كذلك يتأوَّلُ كلامُ ابن بابشاذ، وكيف

(١) الكتاب ١/١٥٨.
(٢) الكتاب ١/١٥٩.
(٣) الكتاب ١/١٦٠.
(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٤.
(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٧٥.
(٦) الكتاب ١/١٥٨.



يَجهلُ ابنُ بابشاذ أو غيرُه أنه ليس من ألفاظِ التوكيدِ.

ومن المسائل ما يجوز أن يأتي بدلا، وغيرَ بدل. كمَا أن منها ما يجوز أن يُحْمَل علىٰ اللفظ تارة، وعلىٰ الموضع أخرىٰ، وعلىٰ أحدهما دون الآخَرِ. فمما يأتي بدلًا، وغير بدلٍ، قولُهم: زيدٌ وجهُه حسنٌ، وعبد اللهِ مَالُه كثيرٌ. وتظهرُ فائدةُ ذلك في باب النواسخ، حيث يتغيرُ الإعراب، نحو: كان زيدٌ وجهُه حسنٌ، وحسنًا، علىٰ الوجهين.

وأما ما يجوز أن يُرَاعىٰ فيه اللفظ والموضع، فذكرَهُ سيبويه[1] في المصدر المُضَاف، نحو: عَجِبْتُ من دفعِ الناسِ بَعْضِهم بَعْضًا، [٤٤ظ] ومِنْ موافقَةِ الناسِ أَسْوَدِهم أَحْمَرَهم، ومن قيام زيدٍ أَبِي القاسِمِ، وأبو القاسِمِ. فإنِ اعتقدتَه مُضافًا إلىٰ الفاعل راعيتَ المعنىٰ فرفعتَ، أو اللفظَ فجرَرْتَ. وإنِ اعتقدته مضافا إلىٰ المفعول فكذلك.

وقد ذكر سيبويه[2] في هذه المسائل أن منها ما يتفق فيه الرفعُ والنصبُ، ومنها ما يُختار فيه النصبُ، ومنها ما يُختار فيه الرفعُ. وذكر في قولهم: رأيتُ متاعَكَ بعضُه فوقَ بعضٍ، وجهين[3]: النصب، والرفع. فالرفعُ علىٰ أن يُجعل «بعضه» مبتدأ، و«فوق» مبني عليه. والنصبُ علىٰ البدل، أو يكون المعنىٰ في «فوق» حينئذ فوقية الحُسْنِ لا فوقية الوضع والترتيبِ. وذكر أنَّ الرفع في هذا أعْرَفُ[4]، وعليه قوله تعالىٰ: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾

---

(١) الكتاب ١/١٥٤.

(٢) الكتاب ١/١٥٤.

(٣) الكتاب ١/١٥٥.

(٤) الكتاب ١/١٥٥.



[الزمر: ٥٧][1]. قال: «ومما جاء في النصبُ أنَّا سمعنا من يُوثَقُ بعربيته يقول: خلقَ اللهُ الزَرافةَ يديها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها»[2]، ولم يسمع هذا المثل إلا هكذا، ولا أحد من العرب يرفعُه. ويشبه هذا في أنه خروج عن مراعاة لفظ الأول القطعُ علىٰ التنويع، ألا ترىٰ أنهم لَوْ رَاعَوْا فيه لَفْظَ الأول لالتزموا البدل.

وذكر[3] في قولهم: جَعَلْتُ متاعَكَ بعضَه فوقَ بَعْضٍ، ثلاثة أوجُهٍ في النصب:

أحدها: أن يكون «فوقَ» في موضع الحال.

والثاني: أن يكون «جعلتُ» بمعنىٰ «أَلْقَيْتُ»، فإذا دخله معنىٰ «ألقيتُ»، وُصِلَ الفعلُ بالحرف، نحو: مررت بزيد.

والثالث: أن تجعله مثل قولهم: ظننتُ متاعَكَ بعضَه أحْسَنَ من بعضٍ، فانتصابُه علىٰ هذا الوجه انتصابٌ صحيح.

فهذه ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه، وكتابُه أولىٰ بها، وإنما ذكرناها من حيثُ أَلَمَّ بها أبو الحسن بنُ بابشاذ، فأردنا تحقيقَ ذلك، وإيقافَكَ عليه من كلام سيبويه.

ومن شأن بدل البعض أن لا يكون إلا بأسماءِ الأجناسِ الجوامدِ، كاليد، والرِّجْل. وتكتفي النفس فيه بالأول حتىٰ يجيء البيانُ بالثاني، ولا تكون الأجزاء من الأول.

وأما بَدَلُ الإضرابِ فهو جنسٌ يشمل أنواعًا: البداءَ، والغلطَ، والنسيانَ.

---

(١) في الأصل (وترىٰ) بالواو، والصواب بغير واو.

(٢) الكتاب ١/١٥٥.

(٣) الكتاب ١/١٥٦ ـ ١٥٧.

ولو استعمل أبو القاسم الإضرابَ مكان الغلَطِ لكان اسْمًا، ولم يذكرْهُ من النحويين إلا من حَقَّقَ واطلَعَ على كلام سيبويه. وذكَرَهُ أبو موسَى[1] فأحسن في ذِكْرِه، إلا أنه لم يوف أيضًا من حيث لم يَذْكُرِ النسيانَ، وسيبويهِ ذكَرَه[2]، وجعل النسيانَ غيرَ الغَلَطِ[3]. والفرق بينهما ظاهر، لأن الغالِطَ غير ناسٍ، وإنما سَبَق لسانُه إلى ما لَمْ يقصِدْه بقلبه، بخلاف الناسي، فإن الأول مهجور[4] في لسانه وقصده. ومما حُمِلَ على البداءِ ما رواه أبو زَيْدٍ عن العربِ: أَكَلْتُ سَمَكا لَحْمًا تَمْرًا[5]، وليسَ بِغَلَطٍ. وحمَلَهُ ابن جني[6] على حذف حرفِ العطفِ، والمعنى حينئذ مختلف، وحذفُ الحرفِ ـ وإن جاء ـ [٥٤و] فقليلٌ. وعلى ذلك حُمِلَ أيضًا قولُ الشاعر[7]:

مَــا لِــيَ لا أبكِــي علــى عَلَّاتِــي
صَـــبائِحِي غَبـــائِقِي قَيْلاتِـــي

حملَهُ أيضًا على حذف حرف العطف. وأجازَ الفراءُ حذفَها مَعَ الجُمَلِ في رؤوسِ الآي، ولم يُجِزْهُ في المفردات، كقوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٢-٢٣]. وفي صحيح البخاري[8] في حديث النبي ﷺ

(١) المقدمة الجزولية ص ٧٧.

(٢) الكتاب ١/٤٣٩.

(٣) قال: «إما أن تكون غلطتَ أو نسيتَ». الكتاب ١/٤٣٩.

(٤) في الأصل: مهجوز، ولعله أعجم سهوا أو سقطت نقطة حبر فأعجم الحرف دون قصد.

(٥) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والارتشاف ٤/٢٠١٧.

(٦) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠.

(٧) أنشده ابن الأعرابي، ولا يُعرَف قائلُه. الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٠١.

(٨) رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب تبتغي مرضاة أزواجك، برقم: ٤٦٢٩)، ومسلم: (كتاب=



لما غضب على زوجته في قضية الإيلاء أن عمر بن الخطاب دخل على ابنته حفصة فقال لها: «لا يغرنك[1] هذه التي أَعْجَبَها حُسْنُها حُبُّ رسول الله ـ ﷺ ـ إيَّاها»، ويحتمل أن يُخَرَّجَ هذا على حذف حرف العطف، والقطع ببطلان قوله قولُه ﷺ: «إن المصلي ليصلي الصلاة ومَا يُكتب له نصفُها ثُلُثها»[2] إلى آخره، وأنواع الإبدال كلُّها هاهنا ما عدا البداءَ متعذِّرةٌ، وتقديرُ حرف العطفِ مُفْسِدٌ للمعنى، فهذا من أدل دليل على ثبوت هذا القِسْمِ من أقسام البدل.

وأما البدلُ الذي لا يُتَصوَّرُ بحال فهو بدل الكلِّ من البعض، وإن جاءَ لفظُه فهو متأوَّلٌ، منه قولُ امرئ القيس[3]:

كــأنِّي غَــداةَ البَــيْنِ يَــوْمَ تَحَمَّلُــوا

وتأويلُه على وجهينِ: إما على حذف المُضاف، وإمَّا على تسميَةِ الجُزْء باسم الجملة، والأولُ أوجه. وقد سلكَ أبو عمرِو بنُ الحاجبِ[4] طريقًا في انحصار هذه الأبدال، وهو في طي كلام ابن بابشاذ، إلا أنه في تقسيم ابن بابشاذ

= الطلاق/ باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، برقم: ١٤٧٩).

(١) في الأصل: تغرنك بنقط فوق التاء وتحتها، أي أنها تقرأ بالوجهين.

(٢) رواه أحمد في مسنده: (برقم: ١٨٨٩٤) وأبو داود في سننه: (برقم: ٧٩٦)، والنسائي في الكبرى: (برقم: ٦١٥) والبيهقي في السنن الكبرى: (برقم: ٣٥٧٠) من حديث عمار بن ياسر. صححه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: (٢٠٣/١) والألباني في صحيح أبي داود: (برقم: ٧٦١).

(٣) ديوانه ص ٩، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٣، وشرح المعلقات للتبريزي ص ٢٧. عجزه:

لَـدَى سَـمُراتِ الحَـيِّ نـاقِفُ حَنْظَـلِ

(٤) الكافية ص ٣١.



دائر بين ثوابت فلم يكن مُحَرَّرًا. فقال[1]: «هو ينقسم بانقسام دلالته، ودلالة متبوعه أربعة أقسام: فإما أن يكون مدلوله هو مدلول الأول أم لا، فالأولُ بدلُ الشيء من الشيء. والثاني: إما أن يكون بعض الأول أو لا، والأول بدلُ البعض من الكل، والثاني إمَّا أن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير البعضية أم لا، والأول الاشتمال، والثاني الغلط». وهذا تقسيمٌ سديدٌ، إلا أنه لم يَسْلُك مَسْلَك سيبويهِ، حيث لم يذكر النِّسيانَ والبداءَ، وليس في تقسيمه ما يقتضيهما.

قوله: «**ولا يجري مِثْلُه في القرآن، ولا في الكلامِ الفصيحِ**»[2].

أمَّا في القرآن فاستحالتُه بدليلِ العقلِ، لاستحالَةِ الغَلَطِ ومَا في معناه من النقائصِ علىٰ الحقِّ سبحانَه، وأمَّا في غيره من الكلام فجائزٌ.

وقوله: «**يجوزُ بدلُ المعرفة من المعرفة**»[3].

قال سيبويه[4]: والبدلُ يجوزُ في كل شيء، معرفةً كان أو نكرةً، مضمرًا كان أو مظهرًا. فهذا عمومٌ في كل الأسماءِ، لم يَخُصَّ منها شيئًا البتةَ، فيكونا[5] معرفتين، ونكرتينِ، ومختلفين. فخرج من ذلكَ بحسب التعريف، والتنكير، والإظهار، والإضمار = ثمان مسائلَ. وانقسامُه بحسب الظهور والإضمار غَيْرُ انقسامِه بحسب التعريف، والتنكير لاستحالة كونه مضمرًا [٤٥ظ] نكرة.

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٢/١، وقد نقل الكلام بمعناه لا بلفظه.

(٢) الجمل ص ٢٣.

(٣) هامش الجمل ص ٢٣. وأما الذي في المتن فهو: «ويجوز بدل المعرفة من النكرة»، وهو الذي شرحه شراح الجمل، ابن عصفور وابن أبي الربيع وابن خروف وابن الفخار.

(٤) الكتاب ٤٤١/١، ١٦/٢، ٣٨٧.

(٥) كذا في الأصل. والصواب: فيكونان.



قوله: **«وأما بدل الشيء من الشيء، وهما لِعَيْنٍ واحدة، فقولكَ: جاءَني أخوكَ زيدٌ»**(١).

قد علم مما قَدَّمناه(٢) أنَّ البدل ليس كالنعتِ في وجوبِ التبعية مُطلقا، فالمساواة في الإعراب واجبةٌ في التوابع كلِّها. وأما بحسب التعريف والتنكير، فليس المساوَاةُ في ذلك لازمة، فبدَلُ المعرفة من المعرفةِ جائزٌ بغيرِ شرط إجماعًا. وينبغي أنْ يُبدأَ بما الفائدة فيه عند المخاطب أعَمُّ من غيرِ إيجاب. وبدل النكرة من النكرة كثيرٌ جائز مطلقًا، منه قوله تعالىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً ۝ حَدَآئِقَ وَأَعْنَباً﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢]. وبدلُ المعرفة من النكرة جائزٌ في السَّعَة، وجوازُه في السَّعَة يُبيِّنُ عدم وجوب ما ذكرناه مِنَ البِدايةِ بما الفائدةُ فيه عند المُخاطَبِ أعَمُّ.

وأما بدلُ النكرة من المعرفة، فاختلف النحويون فيه: هل يجوز بغير شرط، أو بشرطِ الوصفِ، وأن يكون الثاني من لفظه الأول؟ فأكثرُ البصريينَ علىٰ جوازِه مطلقًا(٣)، والبغداديون(٤) شرطوا الثاني خاصَّةً، ....

---

(١) الجمل ص ٢٣.

(٢) راجع ص

(٣) الكتاب ٢/٨٦. قال: (وتقول: هذا زيد رجلٌ منطلق، علىٰ البدل، كما قال تعالىٰ جده: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾) [العلق ١٥ ـ ١٦]. وانظر شرح الألفية للمرادي ١/٦٣٧.

(٤) في الارتشاف ٤/١٩٦٢ أنهم هم والكوفيين شرطوا الوصف، وأن ابن مالك نقل عن الكوفيين أنهم شرطوا أن يكون الثاني من لفظ الأول، ثم قال: «ونسبَ بعضُ أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلىٰ نحاة بغداد لا إلىٰ نحاة الكوفة». والذي في الهمع ٥/٢١٨ أن الكوفيين والبغداديين معا شرطوا الوصف، وأن البغداديين زادوا «أَوْ يكون [أي الثاني] من لفظ الأول»، فلا يشترطان معا، بل يكفي وجود أحدهما. والذي هنا من شرط الكوفيين موافق لما نقله المرادي عن ابن مالك في شرح الألفية ١/٦٣٦، ثم قال: «ونقل غيره اشتراط الأول [أي أن تكون موصوفة]=



والكوفيون[1] شرطوا المساواة في اللفظ والوصفِ، وشرطَ ذلك بعضُ البصريين كالزمخشرِيِّ[2]، وغيره. واستشهد الكوفيونَ والبغداديونَ علىٰ ما قالوه بالواقع من ذلك، وبأنَّ الصفة أيضًا شَرْطٌ في الفائدة التي مَبْنَىٰ الكلامِ عليها.

وها هنا نظر، وهو هل اشتراطُ الوصف اشتراطُ وجوبٍ، أو اشتراط استحسان؟ قال الزمخشري: «خلا أنه لا يحسُنُ إبدالُ النكرةِ من المعرفة إلا موصوفةً كناصيةٍ»[3]. وقد قيلَ إنَّ وقوعَ الشرطين أو أحدَهما إنما هو بِحُكْمِ الاتفاق والوقوعِ، لا بحكم القصدِ والوجوبِ. وقد جاءَ في الشعرِ الأمران، فشعر كُثَيِّرٍ الذي أنشدَهُ أبو القاسم[4] جاء علىٰ ما قاله المُشترِطون، إلا أنه في النَّكِرَتينِ، وقال[5]:

إنَّـا وَجَـدْنا بنـي سَـلْمَىٰ بِمَنْزلـةٍ ❊ كَسـاعِدِ الضَّـبِّ لا طـولٌ ولا قِصَـرُ

فأبدل قوله: «لا طول ولا قصر»، من «ساعد الضب». ومضىٰ الأستاذُ ابنُ خروف علىٰ اشتراط الوصف في بدل النكرة مِنْ مثلها، ومِنَ المعرفة[6]، وفيه من

= من الشرطين عن نحاة بغداد». انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/٢٠٥.

(١) شرح الجمل لابن الفخار ١/٢٠٥، والارتشاف ٤/١٩٦٢، وشرح الألفية للمرادي ١/٦٣٦، والهمع ٥/٢١٨. وانظر الهامش السابق فقد وقع اختلاف بين العلماء في نسبة هذه الشروط لأهل الكوفة وبغداد.

(٢) المفصل ص ١٢٣.

(٣) المفصل ص ١٢٣. وقصده بناصية ما جاء في الآية الكريمة التي استشهد بها، وهي قوله تعالىٰ: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق ١٥ ـ ١٦]

(٤) قال في الجمل ص ٢٤: «ومن إبدال النكرة من النكرة قول الشاعر:

وكنتُ كذي رِجليْنِ رِجْلٍ صَحيحةٍ ❊ ورجـلٍ رَمـىٰ فيهـا الزمـانُ فشَـلَّتِ»

(٥) لا يعرف قائله. الخزانة ٥/١٨٣، وفيه: «بني جِلَّان كلَّهُم كساعد»، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٩٤.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٦. وقد شرط شرطين، قال: «أو تكون بها فائدة».



النظر ما ذكرناه.

وهذا كلُّه جار في بدل الظاهر من الظاهر، وبدلِ المضمر من المضمر، نحو: زيدٌ رأيتُه إيَّاه، ولم يقع مثله في القرآن. وجاز هذا من حيث أجروا المضمَر المنفصل مجرىٰ الظاهرِ، بدليل قولهم: إيايَ ضربتُ[1]، ولم يجيزوه في المُتَّصل.

وبدل الظاهر من المضمر كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَنسَىٰنِيهِ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٢]، فإنَّ «أذكرَه» بدل من الهاء في «أَنْسانِيه»، والمعنىٰ [٤٦و] وما أنساني ذِكْرَهُ. وكذلك قول الشاعر[2]:

تُنُخِّــلَ فاســتاكَتْ بــه عــودِ إِسْــحِلِ

فيمن رواه بخفض «عود» علىٰ أن يكون بدلا من الهاء في «به»، ومنه: ضربني وضربتُهُم قومَك، فيمن نصب.

وبدل المضمر من الظاهر، كقولك: ضربتُ زيدًا إياه، وهو تأكيد في المعنىٰ، ومن النحويين من يعربه تأكيدًا، وفي صحيح مسلم بن الحجاج[3] عن

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٨.

(٢) لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١/٧٨، وملحق ديوانه ص ٤٩٠، والإيضاح ص ٦٨، وابن يعيش ١/٢١١، ولطفيل الغنوي في ديوانه ص ٨٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٨٨، وقد صحح هذه النسبة عبد السلام هارون في تحقيق الكتاب ١/٧٨، ولهما أو للمقنع الكندي مع ترجيح نسبته لطفيل في المقاصد النحوية ٣/١٠٣١، ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل في شرح شواهد الإيضاح ١/٩٧. تمامه:

إذا هــي لَــمْ تَسْـتَكْ بِعُـودٍ أَراكَـةٍ ❊ تُنُخِّـلَ، فاستاكَتْ بِـه عُـودُ إِسْحِلِ

وسيعيد ابن بزيزة إنشاده مع نسبته لعمر بن أبي ربيعة في ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ من هذا الجزء.

(٣) رواه البخاري: (كتاب العيدين/ باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، برقم: ٣١٨)، ومسلم: (كتاب العيدين/ باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلىٰ المصلىٰ، برقم: ٨٩٠).



أم عطية قالت: «أَمَرَنا رسول الله ـ ﷺ ـ أَنْ نُخْرِجَهن في الفطر والأضحىٰ، العَواتِقَ، والحُيَّض، وذواتِ الخُدورِ»، فأبدل «العواتق» من ضمير المفعول في الفعل. والعاتق: الجاريةُ حين تُدْرِكُ، وقالت صبية لأبيها: «اشترِ لِي لَوْطا أُغَطِّي به فُرْعُلِي، فإني قَدْ عَتَقْتُ»[1]. والفُرْعُل: الشَّعْر، واللَّوْطُ: الإِزارُ، وعَتَقْتُ معناه أَدْرَكْتُ.

وقد تقرَّرَ اختلاف مذاهب النحويين في البدل من المضمرات: فمنهم من أجاز البدل من المضمرات مُطلقًا في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الكوفيين وبعضِ البصريين. ومنهم من أجاز البدلَ من ضمير الغائبِ خاصَّةً في جميعِ أقسام البدل. وأما ضميرُ المتكلم والمخاطَب فلا يُبْدَل منهما بدلُ الشيء من الشيء، ويجوزُ فيهما غير ذلك من أقسامِه؛ لحصول الفائدة في بدل البعض والاشتمالِ دون غيرهما، تقول: خاطبتُكم أولَكم، وضربتُكم جملَتَكم. وتقول في الاشتمال: عجبتُ منكم حِلْمِكم، وعجبت منكم حُسْنِكم. ولو قلت: ضربتكَ زيدًا، تريد البدل من الكاف لم يَجُز؛ لأن المضمر أقوىٰ وأخصُّ من الظاهر.

❊ **فَإِن قِيلَ**: فيلزم علىٰ هذا أن لا يُبدَلَ منه بدل البعض وبدل الاشتمال.

۞ **قلتُ**: لا يلزم؛ لأنَّ مدلولهما ليس مدلولَ الأول، فجاز فيهما، بخلاف بدل الشيء من الشيء، وقد أجاز بعضُ المتأخرينَ[2] بدل الشيء من الشيء في ضمير المتكلمِ والمخاطبِ إذا أفادَ، نحو: ادخلوا أوَّلَكم وآخِرَكم وصغيرَكم وكبيرَكم.

---

(١) العشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد ص ٩٤، وغريب الحديث للخطابي ١/١٢٤. والظاهر أن ابن بزيزة نقل هذا بنصه من أحد هذين الكتابين.

(٢) الارتشاف ٤/١٩٦٥.



❁ **فَإِن قِيلَ**: لِمَ جازَ ذلك كلُّه في البدل من ضمير الغائب في جميع الأبدال؟ وما الفرق بينه وبين ضميرَيِ المتكلم والمخاطب؟

❁ **قلتُ**: لأنَّ ضمير المتكلم والمخاطَب أَدْخَلُ في التعريف، ولا لَبْسَ فيهما البتة، وضميرُ الغائب معتبَرٌ بما يعود عليه، فإنْ كان مُلْتَبِسًا كان مثلَه وإلا فلا.

واحتج الكوفيونَ على ما ذهبوا إليه بقولِه تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣]. ولا حجةَ فيه؛ لاحتمال الاستئنافِ. واحتج أيضًا بعضُهم على جوازه من ضمير المتكلم بقول حُمَيْد[1]:

أنــا سَــيْفُ العَشِــيرَةِ فــاعْرِفونِي ❁ حُمَيْدًا ....

البيت، ولا حجة فيه؛ لاحتمالِ القطعِ على المدحِ والتخصيصِ، وحَكَى سيبويهِ منه نظائرَ. وأما قولُه[2]: [٤٦ظ]

ومَــا أَلْفَيْتِنــي حِلْمِــي مُضَــاعَا

فهو من بدل الاشتمالِ الجائز. ومن البدل من ضمير الغائب قولُ الشاعر[3]:

علىٰ حَالـةٍ لَـوْ أنَّ فـي القَـوْمِ حاتِمًـا ❁ علَـىٰ جُـودِه لَظَـنَّ[4] بالمـاءِ حـاتِمُ

(١) هو حميد بن ثور. ديوانه ص ١٣٣، وأساس البلاغة ٣١٢/١ (ذرى) لكنه قال حميد ولم يبين أي حميد هو. ولحُـمَيد بن بَحْدَلَ الكلبيِّ في الخزانة ٢٤٢/٥، وبلا نسبة في ابن يعيش ٣٠٤/٢. وتمامه:

أنــا سـيفُ العَشِـيرَةِ فـاعرِفُونِي ❁ حُمَيــدا قَــدْ تَــذَرَّيْتُ السَّــنَامَا

(٢) لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١، ولعدي بن زيد في الحماسة البصرية ٢١٢/١، والخزانة ١٩١/٥، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٦٧/٤. صدره:

ذَرِينِــي إنَّ أَمْــرَكِ لَــن يُطاعَــا

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ص ٦٠٣، والمقاصد النحوية ١٦٧٠/٤.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: لَضَنَّ.

فيمن رَوَاهُ بالخفض، حمله على أنه بدلٌ من الهاء في «جودِه»، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٨] الآية، فيحتمل أن يكون «الذين» في موضع خفضٍ على البدل من الضمير في «أفواههم»[1]، ويحتمل أن يكون في موضع رفع أو نصب، ذكرها الزمخشريُّ في التفسيرِ[2].

وعلى الجملةِ فالفرق بين الضمائر بالنسبة إلى جواز البدل من بعضها دون بعضٍ مِمَّا يعسُرُ تحقيقه. وأما قولُه سبحانه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٩ ـ ٥٠]، وقولُه سبحانه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٥ ـ ٦]، فيتوجه في هاتين الآيتين سؤال، وهو أن يقال: ما فائدةُ هذا البدل ومجيءِ الكلام جملتين مسوقة إحداهما بعد الأخرى؟ وهلا جاءَ على أسلوبِ الجملة الواحدةِ، لأنه أدعى إلى الاختصار، وعليه يحومون، وإليه في مُحاوَرَاتهم يَرْجِعون، وهم به في كلامِهم مُغرَمُون.

❁ **قلتُ**: ليس الاختصارُ مُحَبَّبًا إليهم في كل المواضع، فقد مَدَحُوا الإطالة كما مدحُوا الاختصار، فقال قائلُهم[3]:

يَرْمُونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارَةً ❁ وَحْيَ المَلاحِظِ خِيفَةَ الرُّقباءِ

وقال يمدح خطيبا بالإطالة[4]:

---

(١) أي في الآية التي قبلها، وهي قوله ﷻ: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران ١٦٧].

(٢) الكشاف ص ٢٠٥. فالرفع على تقدير هم الذين، أو على الإبدال من واو يكتمون، والنصب على الذم.

(٣) هو أبو دؤاد بن حَريز. البيان والتبين ١/٤٤، ١٥٥.

(٤) زهر الآداب ١/١٠٦.



فــإذَا تَكَلَّــمَ خِلْتَـــهُ مُتَكَلِّمًــا ﴿ بِجَمِيــعِ عِــدَّةِ أَلْسُــنِ الخُطَبــاءِ
فكــأنَّ آدَمَ كــان[1] عَلَّمَــه الــذي ﴿ قَــدْ كــانَ عُلِّمَــه مِــنَ الأَسْــماءِ

والقرآن العزيز إنما جاء على أساليب كلامِ العرب، وتفنُّنِ طُرُقهم[2] في الكلام، ومن كلامِهم الفصيحِ ما الغرضُ فيه الإطالة والإسهابُ والترجيع، وهو في هذا الموضع أبلَغُ، لتَشَوُّفِ النفوس، وتَطَمُّحِ الأذهان إلى معرفة هذا الصراط المشار إليه.

والعرب تُبْهِمُ في مواضعِ التهويلِ والتعظيمِ، إشعارًا بما لَه في النفوس من المنزلة والتفخيم. والكلام يُجْمَلُ في غير مقصوده، ويُفَصَّلُ في مقصوده.

وأنشد في الباب[3]:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رجلٍ صحيحة ﴿ ورِجلٍ رَمَى فيها الزمان فَشَلَّتِ

البيت لكُثيِّرِ عَزَّةَ أمِّ عَمْرٍو الضَّمْرِيَّةِ، وكان مقدَّمًا في شعراء بني أمية، وقصيدتُه هذه من غُرَرِ قصائده. واختلف أرباب المعاني في معنى هذا البيت، ولا يعرف إلا بما قَبْلَهُ[4]، وهو:

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَزَّةَ قُيِّدَتْ ﴿ بِحَبْلٍ ضَعِيفٍ غُرَّ مِنْها فَطَلَّتِ[5]

فقال بعضُهم: الذي يُقابِلُ رِجلَه السليمة إقامتُه عندها، والذي يقابِلُ رِجله

---

(١) ألحقت لفظة (كان) في الهامش بعد لفظ (عَلَّمَه)، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) في الأصل، بالفاء، وقد قدمنا أن الناسخ أحيانا تختلط عليه الفاء والقاف في الرسم المغربي.

(٣) الجمل ص ٢٤، ونسبه لكثير، وله في الكتاب ١/٤٣٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٧٧، وشرحه لابن خروف ١/٣٤٧، ووشي الحلل ١/١٢٤، والخزانة ٥/٢٠٨، ٥/٢١١، وديوانه ص ٩٩.

(٤) نقله عن ابن خروف في شرح الجمل ١/٣٤٨.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: فضلت. ديوانه ص ٩٨.

الشلاءَ ضياعُ ناقته. وقال أبو الحسن بنُ سيدةَ[1]: الذي يُقابلُ رِجلَه الصحيحةَ ثُبوتُه علىٰ عهدِها، والذي يُقابلُ الشَّلاءَ [٤٧و] خَتْرُهَا[2] عَهْدُه وإخلالُها به. وهذا بعيدٌ من طريق المعنىٰ علىٰ ألْسِنَةِ المُحِبِّينَ، لأنَّ عهدَه لا التفاتَ إليه، بل نَفْسُ المُحِبِّ متوجِّهةٌ نحوَ المحبوبِ، وفاءً بعهد المَحبَّةِ، وفَىٰ[3] المَحبوبُ بعهدِه أو خَتَرَه. ولو رُوِيَ بالرفع لجازَ، كقوله[4]:

نعلـــىٰ فيـــه تقابـــل

هو مرفوعٌ علىٰ التبعيض أو التنويع، ونحوه ما قال سيبويهِ: «مررتُ بأربعةٍ صريعٌ وجريحٌ»[5]، ومنه شعر النابغة[6]:

رَمـادٌ كَكُحْـلِ العَـيْنِ لأيًـا أُبِينُـه

وكاف التشبيه وما بعدها في موضع خبر «كان»، و«رَمَىٰ فيها الزمان» جملة في موضع الصفة لـ«رِجْلٍ»، وحَذَف مفعول «رمىٰ» للعِلْمِ به، وهو كثير، والتقدير: رمىٰ فيها الزمانُ الدَّاءَ. والشاهد فيه بدل النكرة من النكرة، واتفق كونُ الثانية موصوفةً. وهل هو شرط في صحة هذا البدل أم لا؟ قد تقدَّمَ[7] الكلام

---

(١) شرح أبيات الجمل له ص ١٠٩. وابن سيدة هو أبو الحسن علي بن أحمد ـ وقيل محمد، وقيل إسماعيل ـ بن سيدة المُرْسِيُّ، الإمام اللغوي النحوي صاحب المحكم، وشرح إصلاح المنطق. توفي عام ٤٥٨هـ. بغية الوعاة ٢/١٣٧.

(٢) الخَتْرُ: الغدر والخديعة، والفعل منه خَتَرَ يَخْتِر ويَخْتُر.

(٣) في الأصل بتشديد الفاء، ولم أجده في التاج.

(٤) أشكل علي.

(٥) الكتاب ١/٤٣٤.

(٦) ديوانه ص ٣٠، والارتشاف ٤/١٩٧٤. عجزه:

ونُـؤْيٌ كجِـذْمِ الحَـوْضِ أَثْلَـمُ خاشِـعُ

(٧) راجع ص



فيهُ، والظاهِرُ اشتراطه لتوقف الفائدة عليه.

قوله: «وإنما قلنا: البعضُ والكُلُّ، مجازًا»[1].

أورده مورد العُذْرِ عن إِدخالِه الألف واللام علىٰ «البعض» و«الكُل». علىٰ هذا حمله أكثر الناس، ثم اعترضوا عليه في الاعتذارِ، وزعَمُوا أنه تَكَلَّفَ ما لم يَلْزَمْه؛ لأن دخول الألف واللام علىٰ «البعض» و«الكل» جائز كدخولها علىٰ سائر الأجزاء، وقد استعمل سيبويهِ ذلكَ، وحَكَىٰ الأزهريُّ[2] عن أبي حاتِمٍ أنه خَطَّأَهُ في ذلك، وقال إنَّ سيبويه لا يَعرفُ هذا الشأن. وهذا من أبي حاتمٍ حاتمٌ[3] بتعسفهِ وتعَصُّبِهِ وعدمِ إنصافِه، بل سيبويهِ هو الإمامُ الذي لا يُدْرَك شَأْوُهُ في هذا الشأن.

أما المقطوعةُ عن الإضافة قطعًا كُليًّا، حتىٰ إن الإضافة فيها غيرُ منونة[4] فإدخالها عليها جائز. وأما ما قُطِعَ عن الإضافة ونُوِيَ فيه المضاف إليه، فالألف واللام لا تدخلها. وعلىٰ هذا يُجمَعُ بين كلام أبي القاسم وما نَصَّ عليه سيبويه أنها لا تُسْتَعْمَل بالألف واللام[5]. ولما اعتذر أبو القاسم عن ذلك صَارَ العُذر كأنه مُبِيحٌ للتجوز ورافِعٌ للاعتراض.

وعَرَّفَ بدل البعض من الكل والاشتمالِ وغيرَهما بالمثال. وحقيقة بدل البعض: ما كان الثاني فيه بعضَ الأولِ. وهو كالاشتمال من حيث إنَّ الفعل فيهما

---

(١) الجمل ص ٢٤. أمام هذه العبارة كلمة «بلغ»، ولعله بلغ قراءة.

(٢) تهذيب اللغة ١/٤٩١.

(٣) حاتمٌ أي قاضٍ وحاكمٌ بتعسفه.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: منوية. ولحاق الكلام يدل علىٰ ذلك.

(٥) الكتاب ٢/١١٤ ـ ١١٥.



إنما تَعَلَّقَ بالثاني. ويُفارِقُ الاشتمالَ في أن الوَهِمَ فيه لو وَقَفَ على الأول لاستقل المعنى وصَحَّ. واختلف النحويون: هل يلزم فيه وفي بدلِ الاشتمال ضميرٌ يعود على الأولِ أم لا؟

فذهب كثيرٌ منهم إلى اشتراط ذلكِ، وآخرونَ إلى نفيهِ، وحمل بعض الشيوخِ هذا المذهب على سيبويه والفارسي. أما سيبويه[1] ففي مسألة: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ والظهرُ والبطنُ، حمله على البدل، ولم يتعرض فيه لاشتراط الضمير، فزعم بعضهم أن الألفَ واللامَ نابت عن الضمير، وزعم آخرونَ أنَّ الضمير محذوف.

ولم تشترطه طائفة، ولم يخرج من كلام سيبويه هنالك قاطع.

[٤٧ظ] وأمَّا الفارسيُّ ففي الصفة المشبهةِ في مسألةِ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ[2]، وقد تأولَ الناسُ كلامه فيها، وسيأتي[3] موضعها إن شاء الله سبحانه.

والمسائل فيه بحسب التعريف وَالتنكير أربعة، وكذلك بحسب الإظهار والإضمار.

فالمعرفة من المعرفة: أكلتُ الرغيفَ ثلثَه.

والنكرة من النكرة: أكلتُ رغيفًا ثُلثًا منه.

والنكرة من المعرفة: أكلتُ الرغيفَ ثُلُثًا منه.

والمعرفة من النكرة: أكلتُ رَغيفًا ثُلثَه.

---

(١) الكتاب ١/١٦٠.

(٢) الإيضاح ص ١٥٤.

(٣) سيأتي في ١/٥١٢.

وهذا كلُّه من بدل الظاهر من الظاهر.

وأما المضمر من المضمر، فنحو: ثُلُثُ الخبزة أكلتُها إيَّاه[1].

والمضمر من الظاهر: ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إيَّاهُ.

والظاهر من المضمر: الرغيفُ أكلتُه ثلثُه.

واختلفوا فيما يؤدي فيه الأمرُ إلىٰ إخراج المضمرِ ظاهرًا، فَمِن مانع من ذلك، ومِنْ مجيز علىٰ كُلْفَةٍ، وإليه أشارَ أبو مُوسَىٰ[2]. والمنعُ لخُلُوِّ الجملة من الضمير.

ويُتَصوَّرُ في بعض المسائل التي ذَكر سيبويهِ: بدلُ البعض، وبدلُ الشيء من الشيء، وهي: رأيت عمرًا شخصَه[3].

وقوله: «﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]»[4].

فيها ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون «مَنْ» موصولة في موضع رفع، فاعله بالمعنىٰ الذي هو الحج، إذ المصدر كالفعل في العمل. وفيه ضَعف من طريق الصنعة؛ لإضافة المصدر فيه إلىٰ المفعول مع وجودِ الفاعل، وهو قليل، والكثير إضافته إلىٰ

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٨/١: «ومثال بدل المضمر من المضمر: ثلثُ الرغيف أكلتُه إياه، فالضمير في أكلته يعود علىٰ الرغيف، وإياه يعود علىٰ الثلث».

(٢) قال في المقدمة الجزولية ص ٧٦ ـ ٧٧: «إلا أن بدل المضمر من المضمر، والمضمر من المظهر في هذين القسمين متكلف».

(٣) الكتاب ١٦١/١.

(٤) الجمل ص ٢٥.

المفعول من غير ذِكْرِ الفاعلِ، أو إلىٰ الفاعل مَعَ ذِكرِ المفعول.

وحكي عن الكسائي[١] أنها شَرطيَّةٌ والجواب محذوف، واختاره بعض المتأخرين[٢]، وهو غير سديد ولا مُختار؛ لأنَّ الأولَ يقتضي الإيجابَ مطلقًا، والثاني يقتضيه مُقَيَّدًا أو مُخَصَّصًا.

واختار أبو القاسم[٣] وغيرُه أن يكون في موضع خفضٍ، بدل من «الناس»[٤] بدل بعض من كلٍ.

وقوله: «**لأنَّ فَرْضَ الحج إنما يَلزَمُ المستطيعين من الناسِ**»[٥].

بيان أنَّ الوجوبَ ليس عامَّ التعلُّقِ. ورُوِيَ[٦] أن النبيَّ - ﷺ - فَسَّر الاستطاعة بالزاد والرَّاحِلة، وكذلك روي عن ابن عباس وابن عُمَرَ، وعليه أكثر العلماء وعن ابن الزبير وهو مذهبُ مالك - رضي الله عنه - أنها علىٰ قدر الطاقة والقوة، قال مالك - رحمه الله -: وقد يَجِدُ الزادَ مَنْ لا يَقْدِرُ علىٰ السَّفرِ، ويقدرُ علىٰ السفَرِ من لا رَاحِلَةَ له ولا زادَ، وقال الضحاك: «إذا قدر علىٰ أن يؤاجر نفسه فهو مستطيع وقيل له في ذلك. فقال: لو كان لبعضهم ميراث بمكة أكان يتركه، بل كان ينطلق إليه ولو حَبْوًا، فكذلك يجب عليه الحج». ولمالِكٍ قولٌ آخرُ: أن الاستطاعة الزاد والراحِلة، والمشهور عنه ما ذكرناه أولًا.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥، والبسيط ١/٤٠٤.

(٢) اختاره ابن عصفور. شرح الجمل له ١/٢٨٥.

(٣) الجمل ص ٢٥.

(٤) في الهامش: «والضمير محذوف لفهم المعنىٰ، كأنه قال من استطاع إليه سبيلا منهم». وفوقها حرف ع، أي أنه منقول من كتب ابن عصفور.

(٥) الجمل ص ٢٥.

(٦) هذا النص كله إلىٰ قوله: «فكذلك يجب عليه الحج» كله منقول بلفظه من الكشاف ص ١٨٤.

والضمير في «إليه» للبيت أو إلىٰ الحج[1]، والخبر «لله»، و«علىٰ الناس» في موضع الحال من الضمير الذي كان يكون [٤٨و] في الخبر، إذ الحال لا تتقدم علىٰ عامِلِها المعنوي عندَنا، خلافًا لمن أجازه. ويجوزُ أن يكونا معًا خبريْنِ، إذ لا يمتنعُ علىٰ الصحيحِ مِنْ أقوالِ النحويين أن يكون للمبتدأ خبران، وإنْ كانَ ابنُ دُرُستُويْهِ[2] وغيرُه قد مَنع من ذلك، ولا معنىٰ له.

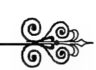
ويجوزُ أن يكون أحدُهما بيانًا، لأن وجوبَ العبادات مِنَ المعلوم أَنَّهُ ليس إلا للهِ، فيكون «علىٰ الناس» مَظِنَّةَ الفائدة، فكان خبرًا. وانظر قوله سبحانه في آخر الآية: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، بدل «ومن لَمْ يَحُجَّ»؛ تغليظًا لترك الحج، وأَنَّهُ كالكُفْرِ، ثم ختم ذلك بالاستغناء عن العالَمِينَ علىٰ الإطلاق، إعلامًا وإيذانًا بأنَّ الحج وغيرَه من العبادات، إنما ترجعُ مَصَالِحُ ذلك إلىٰ العِبادِ وجزائِهم بثواب أعمالهم، ليكون ذلك أدعَىٰ لَهُم إلىٰ الجِدِّ فيها، لأن الإنسان لمصلحته أسرَعُ، وتنزيهًا لربِّنَا ـ سبحانه ـ عن الأعراض[3] والانتفاع والاستضرار. وروىٰ الترمذي[4] عن علي رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ ماتَ ولم يَحُجَّ، فليَمُتْ

(١) الكشاف ص ١٨٤.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيْه، الإمام النحوي تلمذ للمبرد وابن قتيبة، أشهر كتبه تصحيح الفصيح، توفي عام ٣٤٧هـ. بغية الوعاة ٢/٣٣.

(٣) كذا، ولعلها: الأغراض.

(٤) رواه الترمذي في سننه: (برقم: ٨١٢)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث»، ورواه أيضا: البزار في مسنده: (برقم: ٨٦١)، وقال فيه: «وهذا الحديث لا نعلم له إسنادا عن علي، إلا هذا الإسناد»، وقد أجمل الحافظ الكلام عليه في التلخيص الحبير: (٢/٤٢٦) بعد أن ذكر شواهده، قال: «وإذا انضم هذا الموقوف إلىٰ مرسل ابن سابط، علم أن لهذا الحديث أصلا، ومحمله علىٰ من استحل الترك، وتبين بذلك خطأ من ادعىٰ أنه موضوع»، وكأنه يعني ابن الجوزي الذي أورده=



إن شاءَ يهوديًّا وإنْ شاء نصرانيًّا» ، وهو حديث ليِّنٌ ، وهو ـ إنْ صَحَّ ـ إشارة إلىٰ المُكَذِّبِ بالوجوب ، أو التاركِ مطلقًا ، تغليظًا وتشديدًا ، كقولك: من ترك الصلاةَ فقد كفر ، علىٰ ذلك حمله الجمهور. وقال ﷺ: «حجوا قبل أن لا تحجوا فإنه قد هُدِمَ البَيْتُ مَرَّتَيْنِ ، ويُرْفَعُ في الثالثة»[1] ، وروي: «حجوا قبل أن يمنع البَرُّ جانبه»[2] . وعن ابن مسعود: «حُجُّوا قبْلَ أنْ تَظْهَر في البادية شَجَرَةٌ لا تَأْكُلُ منها دابة إلا نَفَقَتْ»[3] ، وقد ذكرنا ذلك مستوفًىٰ في كثير من تصانيفنا.

= في الموضوعات: (٢/٢٠٩). وللحديث شواهد عن أنس وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وابن مسعود ، انظرها في إرواء الغليل: (٤/١٦٠ ـ ١٦٧).

(١) لم أجد من روىٰ هذا الحديث بهذا السياق تاما ، وإنما هو مركب من حديثين: حديث: (حجوا قبل ألا تحجوا) ، وحديث: (استمتعوا من هذا البيت ، فإنه قد هدم مرتين ، ويرفع في الثالثة) ؛ وبعد بحث وجدت أن أول من ذكره بهذا التمام الزمخشري في الكشاف ص ١٨٤ ، وكذلك ذكر بعده الروايتين الباقيتين بنفس اللفظ والترتيب ، فلعل المصنف نقلهما منه.
أما الجزء الأول: (حجوا قبل ألا تحجوا) فرواه أبو هريرة كما عند الدراقطني في السنن: (برقم: ٢٧٩٥) ، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ٨٧٠٢) ، والفاكهي في أخبار مكة: (برقم: ٨٠٩) ، وكذلك رواه علي بن أبي طالب ، كما عند الفاكهي أيضا: (برقم: ٧٥٥) ، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ٨٦٩٨) والحاكم في المستدرك: (برقم: ١٦٤٦).
وأما الجزء الثاني: فقد رواه عبد الله بن عمر كما عند ابن حبان في صحيحه: (برقم: ٦٧٥٣) ، وابن خزيمة في صحيحه: (برقم: ٢٥٠٦) ، والحاكم في مستدركه: (برقم: ١٦١٠) ، وقال فيه: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ، ولم يخرجاه» ، وهو أيضا عند البزار في مسنده: (برقم: ٦١٥٧) ، والطبراني في الكبير: (برقم: ١٤٠٣٣) ، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٣/٢٠٦) وقال: «رجاله ثقات» ، وهو في السلسلة الصحيحة: (برقم: ١٤٥١).

(٢) ذكره الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: (١/٢٠٦) ، وكذلك السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٣٠٠) معزوا للزمخشري في الكشاف ، وكذلك عزاه له العجلوني في كشف الخفاء: (١/٤٠٣).

(٣) ذكره الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: (١/٢٠٧) وحكم عليه بالغرابة ، وكذلك السخاوي=

وقوله: «**وأما بدلُ المصدر من الاسم**»[1].

هذا هو الثالث من أقسامِ البدل الأربعة التي ذَكَرَهَا أبو القاسم[2]، وهو بدل الاشتمال. وقد اختلف النحويون في حقيقةِ بدل الاشتمالِ علىٰ مذاهب متباينةٍ، ولَمْ يُبيِّنْ أحَدٌ حقيقتَه بيانًا يرفع الإشكال، وإنما التزموا في ذلك طريق التمثيلِ، حتىٰ كان بعضُ الشيوخ يذهب إلىٰ أنَّ الفارسي علىٰ جَلالَةِ قَدْرِه في هذا الشأن، لمْ تَثبُتْ له فيه قَدَمٌ، ولم يَستقِرَّ له فيه مذهبٌ.

فالذي يظهر من كلام أبي بكر بن السراج[3] والفارسي[4] والمحققين: أنَّ الاشتمالَ إنما هو اشتمالُ المُبدَلِ علىٰ البدلِ، وهو ظاهرُ تمثيلهما، وظهور ذلك من كلامهما أبين من ظهورِه من كلام سيبويه.

وقيل إنَّ بدلَ الاشتمال هو بدل المصدر من الاسم، وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم، وعليه يدلُّ تمثيلُه في هذا الباب[5]، وقد نقَضه في باب «كان»، حيث أنشد[6]:

= في المقاصد الحسنة (ص: ٣٠٠) قائلا: «وفي الكشاف أيضا مما لم يقف عليه مخرجه عن ابن مسعود مرفوعا..»، وكذلك عزاه له العجلوني في كشف الخفاء: (٤٠٣/١).

(١) الجمل ص ٢٥.

(٢) الجمل ص ٢٣. وهي: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل المصدر من الاسم المسمىٰ بدل الاشتمال، وبدل الغلط.

(٣) الأصول لابن السراج ٤٧/٢، قال: «الثالث ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه، نحو: سُلِبُ زيدٌ ثوبُه، وسرق زيد مالُه». وقد ضبطت ثوبه هناك بفتح الباء، وهو سبق قلم، وجل من لا يسهو.

(٤) قال في الإيضاح ص ٢٨٣: «وبدل الاشتمال كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه».

(٥) قال: (فقولك: أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها، رفعتَ «الجارية» بفعلها، و«حسنُها» بدل منها، والتقدير: أعجبني حسنُ الجارية). الجمل ص ٢٥.

(٦) الجمل ص ٤٤، وسيأتي تخريجه في ص٣٩٥.

فمـا كـان قـيس هُلكُـهُ هُلْـكُ واحِـدٍ

وسيأتي[1].

والثابت[2] أنَّ بدل الاشتمال هو ما اشتمل فيه البدَلُ على المُبْدَلِ منه، قال الزمخشري في مفصله بعد أن مَثَّلَ بالمصدر وغيره: «ونحو ذلك مما هو مِنْهُ أو بمَنزلَتِه في التَّلَبُّسِ بِهِ»[3]. على أن في قوله: «مما هو منه» تجوزًا.

[٤٨ظ] والصحيحُ الذي يُعتمَدُ عليه هُو ما ذَكَرهُ أبو علي في الحجة أنَّ بدل الاشتمال راجعٌ إلى أن المعنى المُسنَدَ إلى الأول مُسنَدٌ في المعنى إلى الثاني، وأنَّ النفسَ تبقى متشوفة عند سماع لفظ المبدل منه إلى أَمْرٍ سِواه يتعلقُ به العاملُ في المعنى. فإلى هذا يَرْجعُ معنى الاشتمال على ما ظهر لي من كلام المحققينَ بعد البحثِ والنظرِ من غير التفات إلى كونِ الأول مُشتَمِلا على الثاني، أو كَوْنِ الثاني مشتملا على الأول.

وقد تقدم[4] اختلافُ الناس هل يشترط فيه وفي بدل البعض الضميرُ أم لا؟ وقولُ الجُزوليِّ: «فيه إمَّا وصفٌ، وإمَّا ما يكتسي منه وصفًا»[5]، كلَامٌ مُخبِطٌ[6]، ولا معنى للاكتساءِ الذي أشار إليه.

ومسائله بحسب التعريف والتنكير والإظهارِ والإضمارِ ثمانية:

---

(١) سيأتي في ص ٣٩٥، وتخريجه هناك.

(٢) كأنه في الأصل: والثالث.

(٣) المفصل ص ١٢٢.

(٤) تقدم في ص٢٩٩.

(٥) المقدمة الجزولية ص ٧٧.

(٦) مخبط أي مفسِدٌ.



أعجبتني الجاريةُ حسنُها، أعجبتني جاريةٌ حُسْنٌ لها، أعجبتني الجاريةُ حُسْنٌ لها، أعجبتني جاريةٌ حُسْنُها. وهذا كله من بدل الظاهر من الظاهر.

وأما بدل المُضْمَر من المضمر فنحو: حُسْنُ الجارية عَجِبْتُ منها منه.

وبدلُ الظاهر من المضمر كقولك: الجاريةُ عجبتُ منها حُسْنِها.

وأما بدلُ المضمر من الظاهر فنحو قولك: حُسْنُ الجارية عجبتُ مِنَ الجاريةِ منه. وفيه ما تقدَّمَ[1] من الخلافِ لخروج المُضمَرِ ظاهرًا.

قوله تعالىٰ: «﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٥]»[2].

استشهد به علىٰ بدل الاشتمالِ. واختُلِفَ في السائِلِينَ، فقيل هم الكفارُ، وقيل هُمُ المسلمون. والمسئولُ هو محمَّدٌ نبينا ﷺ. وقرأ عبد اللهِ: ﴿عن قتال فيه﴾[3] علىٰ تكرير العامل. وسبب السؤالِ[4] أن رَسول الله ﷺ بَعَثَ عبد الله بن جَحْشٍ علىٰ سَرِيَّةٍ في جمادىٰ الأخرىٰ قبل بدر بشهرين ليَرصُدَ عِيرًا لقريش فيها عمرُو بن عبد الله الحَضْرَمِيُّ وثلاثة معه، فقَتَلوه وأَسَرُوا صاحبَيْهِ، واستاقُوا العِيرَ وفيها مِنْ تِجارَةِ الطائف، وكان ذلك أوَّلَ يومٍ من شهر رَجَب، وَهُمْ يظنُّونه من جمادىٰ الآخِرَةِ، فقالتْ قريشٌ: استحَلَّ مُحمَّدٌ الشهر الحرامَ، فوقفَ رسول الله ﷺ العِيرَ، وعَظُمَ ذلكَ علىٰ أصحاب السَّرِيَّةِ، وقالوا: ما نَبْرَحُ حتىٰ تَنْزِلَ توبتُنا، فنَزلتْ هذه الآية.

---

(١) تقدم في ٢٩٢.

(٢) الجمل ص ٢٥.

(٣) هي قراءة عبد الله بن مسعود. تفسير ابن جرير ٣/٦٤٨، والمحرر الوجيز ١/٥٢١.

(٤) انظر القصة في تفسير ابن جرير ٣/٦٥٠.

واختلف الناسُ في أمرين بعْدُ: أحَدُهُما: هل رد رسول الله ﷺ العيرَ أم لا ؟ الثاني: هل هذه الآية منسوخة أم لا ؟ فالأكثر على النسخِ، وذهب عطاءُ إلى أنها غيرُ منسوخَةٍ[١]، وأنَّ القتالَ فيه كبيرٌ مُحَرَّمٌ إلا أن يُقاتَلوا. والناسخُ عند الجمهور ﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥][٢]، لأنَّها آخِرُ نزولا، وهو مِن شروط النسخ.

وأنشد أبو القاسم ـ رحمه الله ـ في الباب[٣]:

لقد كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ ❊ تَقَضِّي لُبانَاتٍ وَيَسْأَمُ سائِمُ

وهو للأعشى [٤٩و] ميمون بن قيس ومات كافرًا، وهُمْ كثيرونَ[٤]. ومعنى البيت: أن إقامتي مَع هُريرَةَ محبوبتي حَوْلا كاملا كان فيه قضاءُ لُباناتٍ مِنْ وَصْلِها، وَسآمةُ سائمٍ من الإقامة. واللُّباناتُ: الحاجاتُ، والثَّواءُ: الإقامَةُ، والسَّآمَةُ: المَلَلُ. وفي الحديث الصحيح: «كان رسول الله ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بالموعظة مخافة السآمَةِ علينا»[٥]، وهو باللام بمعنى يَتَعاهَدُنا وقتًا بعد وقت. ورواه أبو عمرو بنُ العلاءِ[٦] في مجلس الأعمش: يَتَخَوَّنُنا ـ بالنون ـ فراجَعَه الأعمشُ فيه، وقال:

---

(١) المحرر الوجيز ١/٥٢٢.

(٢) في الأصل: «اقتلوا» دون فاء، والصواب ما أثبته.

(٣) الجمل ص ٢٦، والبيت للأعشى، ديوانه ص ١١٣، والكتاب ٣/٣٨، والمقتضب ١/١٦٥.

(٤) انظرهم في المؤتلف والمختلف ص ١٠ ـ ٢١.

(٥) رواه البخاري: (كتاب العلم/ باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة، برقم: ٧٠)، ومسلم: (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم/ باب الاقتصاد في الموعظة، برقم: ٢٨٢١).

(٦) زَبَّانُ بن العلاء بن عمار، أحد القراء السبعة، إمام في النحو واللغة والشعر، ولد في مكة سنة ٦٨هـ، وقيل غير ذلك، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وروى عنه القراءة أبو عمر حفص بن عمر الدوريُّ (ت٢٤٦هـ)، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيديُّ (ت٢٠٢هـ). من تلاميذ أبي عمرو الأصمعيُّ وأبو عبيدة، مات أبو عمرو بالكوفة عام ١٥٤هـ، وقيل غير ذلك.=



إنَّما هو باللامِ ، فقال أبو عمرو له: إن شئتَ أنْ أُبَيِّنَ لك أن الله سبحانه لم يُعَلِّمْكَ من هذا اللسان حرفًا فعلتُ ، فأُعْلِمَ الأعمشُ أنه أبُو عمرٍو بنُ العلاء فأَعْظَمَ قَدْرَه. ذكره أبو الفتحِ في المُحْتَسَب[1] ، وروايتنا فيه عن الشيوخِ كرواية الأعمشِ ، لا كرواية أبي عمرٍو.

والشاهد في البيت: إبدال «الثوَاءِ» من «الحول» بدل الاشتمال.

ورُوِيَ الثَّواءُ منصوبا على المصدر ، وجَوَّز فيه بعضُهم أن يكون بدلَ بعضٍ من كل ، وقَدَّرَه: لقد كان في حول زمن إقامة ، وحذفُ المُضاف مشهورٌ في كلام العرب. وفي هذا الوجه بُعْدٌ وتكلُّفٌ. و«ثويته» صفة لـ«ثَواء» ، والهاء يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون ضمير «الحول».

والثاني: أن يكون ضمير «الثواء» الذي هو بدلٌ من «الحول» ، فإن كانت ضميرَ «الثواء» كان الضميرُ العائدُ من البدل محذوفا ، والتقدير: ثويته فيه ، وإن كانتْ ضميرَ «الحول» كان انتصابُه على السَّعَةِ على حذف حرف الجر.

ويُروى: «تُقَضَّى[2] لُباناتٌ» ، على أن يكون «تُقَضَّى» فعلٌ مبني للمفعول ، و«لُباناتٌ» مفعول لم يُسَمَّ فاعله ، و«كان» شأنية. وأكثرُ الروايات على خفض «اللُّبانات» على أنَّ «تَقَضِّي» هو اسم كان.

وأنشَدَ سيبويهِ وأبو بكر في بدل الاشتمال[3]:

= انظر معرفة القراء للذهبي ١/١٠٠ ، وغاية النهاية ١/٢٦٢ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٢.

(١) المحتسب ١/٨٦ ، والقصة مروية أيضا في الخصائص ٣/٢٨٩ ، والمزهر ٢/٣٧٣.

(٢) في البسيط ١/٤٠٧ تُقْضَى ، وهو سبق قلم.

(٣) الكتاب ١/١٥١ ، والأصول ١/٤٨. والمقاصد النحوية ٤/١٦٦٧. وفي قائله اختلاف ، فنسب=




وَذَكَــــرَتْ تَقْتُــــدَ بَــــرْدَ مائِهـــا
وعَتَـــكُ البَـــوْلِ عَلَـــىٰ أَنْســـائِها

أبدل «بردَ مائها» من «تَقْتُدَ»، وهو اسم موضع، وفي البيت رواياتٌ.

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ - ٥]، ففيه ثلاثة أقول بين النحويين:

فمنهم من يَجعَلُه مِن بدل الشيء من الشيء وهما لِعَيْنٍ واحدة، علىٰ تقدير حَذْفِ المضاف، والمعنىٰ: أصحاب النار، وهو حسن جدا؛ لأنَّ حذفَ المضاف في الشهرة والجواز في حَدٍّ لا يُنْكَرُ ولا يخفىٰ كثرتُه، فأُضِيفوا إضافتين: إضافة إلىٰ الأخدود الذي كانت النار فيه، وهو شق في الأرض، وأخرىٰ إلىٰ النار تنبيهًا علىٰ جلالة قَدْرِهم عند الله، وأنهم أحِقّاءُ بالمدح والثناء المُخَلَّدِ، لَمَّا بذلوا لله نفوسَهُمْ وصبروا علىٰ أشد أنواع المهالك، إعظامًا لجلالِ الله وغِيرة علىٰ دينه. [٤٩ظ] ومنهم أحد الصبيةِ الذين تكلموا وهم يَرْضَعون كما ذكرناه في مَوْضِعه.

ومنهم من يجعلُه من بدل الاشتمال، وعليه حَملَه الأكثر من قدماء النحويين.

ومنهم من يجعلُه بَدلَ بَداء، وإنْ كان مُحالا علىٰ الله ـ سبحانه ـ إلا أنه جاء علىٰ حَسَبِ ما أُلِفَ في اللسان الذي به التَّخاطُب والتعارف.

قوله: «**وأما بدل الغلط، فقولكَ: مررتُ برجلٍ حمارٍ**»(١)، إلىٰ آخره.

والأمر كما ذكَرَه في أنَّ الأجوَد أن يُستعمَل بـ«بَلْ»، إيذانًا بالإضراب عن

= لأبي وجزة الفقعسي، وقيل لجبر بن عبد الرحمن.

(١) الجمل ص ٢٦. وفيه: رأيت رجلا حمارا.



الأول، وأنَّ اللسان سَبَقَ إليه وهو غيرُ مقصودٍ. وهو الفرق بينه وبين البَداء، ولا يكون إلا في بَدِيه الكلام، ومَا لا يصدر إلا عن غَيْرِ رَوِيَّةٍ[1]. وقد حَمَل عليه بعضُهم قولَ الشاعِرِ[2]:

لَمْيـاءُ فـي شَـفَتَيْها حُـوَّةٌ لَعَـسٌ ✤ وفـي اللِّثـاتِ وفـي أنْيابِهـا شَـنَبُ

فأبدل «اللَّعَسَ» من «الحُوَّةِ» بدل غَلَطٍ، والحُوَّةُ: سَوادٌ خالصٌ، واللَّعَسُ: سوادٌ يَميل إلىٰ حُمْرَةٍ.

وتأولَه بعض مَنْ في عَصْرِنا[3] علىٰ أنه صِفَةٌ بالمصدر لا بَدَل، والمعني في شفتيها حُوَّةٌ لَعْساءُ، أي مشربَةٌ حُمرَةً. ونَظَرُه في ذلك ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنه يَلزَمُه أنْ يُثبِتَ استمرار اسم الحُوَّة مع الميل إلىٰ الحُمرة، والعربُ ما فعلت ذلك، بل سَمَّتِ المُشرَب لَعَسًا لا حوةً، ولو كان كما قاله لم يَكن لتَعدادِ هذه الأسماء معنًىٰ.

الثاني: إثباتُ أنَّ اللَّعَس مصدَرٌ يَدخُل في باب قولهم: رَجُل عَدْل وصَوْمٌ، مع احتمال ذلك الباب للوجوه التي ذكرناها في باب النعت[4]، وأنه موقوفٌ علىٰ السَّماع، فأيُّ حَاجة إلىٰ إِلحاق شيء قليلٍ جدا لا يكاد يُسمَع في غير هذا البيتِ، بباب مُحتَمَلٍ مختَلَفٍ فيه.

❀ ❀ ❀

---

(١) قوله: «ولا يكون إلا في بداية الكلام، وما لا يصدر إلا عن روية» نص أخذه من المفصل (ص ١٢٢) دون إشارة.

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ٢٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/١. والمقاصد النحوية ١٦٨٤/٤.

(٣) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢٨٣/١.

(٤) راجع ص ٢١٧.



بَابُ أقسام الأفْعَال في التعدي

يجِبُ معرفة التعدي لغةً واصطلاحًا. أمَّا التعدي لغة فهو التجاوُزُ، مِن قولِهم: تَعدَّىٰ فلانٌ طورَهُ، إذا جاوَزَه، ومنه قوله سبحان: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١]، أي ومَن يَتجاوزْ حُدوده ومَوضُوعاتِه التي وَضَعها علىٰ وَفْقِ حِكْمتِه، فقد ظَلَم نفسَه وتناهىٰ في جَهلِه.

وأمَّا التعدي في الاصطلاح، فقال بعضُهم: المُتعدِّي ما يَصْلُح أن يُبنَىٰ منه اسمُ المفعولِ، ويَصلُح السؤالُ عنه بـ«ما وَقَعَ؟». وقولُ القائلِ: «هو ما تَجاوزَ الفاعلَ إلىٰ المفعولِ به»، عندَنا أَسَدُّ؛ لأن فيه مُحافَظةً علىٰ المعنىٰ اللُّغويِّ، ومهما اتفقَ الوِفاق بينَ الوضعِ والاصطلاحِ لم يُعدَل عنه.

ومن المعلوم أن المعاني المُحدَّثَ عنها علىٰ قسمين: منها ما لا تَعَلُّقَ له بغير الفاعِل ولوازمِه. ومنها ما يقتضي الفاعلَ ولوازِمَه، ويَستلزِم مع [٥٥و] ذلك مُتَعَلَّقًا آخَرَ، وهو المفعولُ. وهذا المتعلقُ قد يكون واحدًا، فعنده يُقال: متعدٍ إلىٰ واحدٍ، وأكثرَ[١]، فيَتعدَّىٰ بحسب ما يقتضيهِ. ولهذا قالَ بعضُ نحاة المشرق: المتعدي هُوَ مَا يَتوقَّفُ فهمُه علىٰ متعلق. وفيه نقْدٌ بَيِّنٌ من وجهين:

الأول: أن المتعدي من الأفعال لا يتوقف فَهْمُ معناه علىٰ المفعول بحال، بدليل أنك تفهَمُ حقيقة الضرب عند قَطْعِ النظر عن المفعول به والفاعِلِ، إذ الفاعلُ والمفعولُ به ليسا داخلينِ تحت مُسمَّىٰ الفِعلِ بحال، وإنما هما شرطٌ في

(١) معطوف علىٰ قوله: قد يكون واحدًا، أي وقد يكون أكثر من واحد.




الوجود الخارجي المُتَشَخِّصِ، لا في الحقيقةِ الذهنيَّةِ.

الثاني: أنه أطلق في لفظ «المتعلق»، وما لا يتعدىٰ من الأفعال يقتضي مُتعلقًا، وإنما أرادَ بـ«المتعَلق» بعضَ ما يصلُح له، وهو المفعول به.

وقد علمتَ أنَّ ترجمةَ أبي القاسم ناقصة غَيْرُ مطابقة لِمَا بدأ به في أول الباب، وهو عيبٌ في التراجم، لأنها لِمَا بعدها كالحدودِ بالنِّسبة إلىٰ المَحدود. ووجْهُ نقصِها ظاهر، لأنها تقتضي الكلامَ علىٰ أقسامِ المتعدي فقط، ثم صَدَّرَ بغير المتعدي. وعَكَسَ هذا المَسلكَ أبو القاسم في قوله «باب حتىٰ في الأسماء»، ثم ذكَرَ «حتَّىٰ» الداخلة علىٰ الأسماء والأفعال المستقبلة[١]، وإنْ كان ذلك بالعَرَضِ في ذلك الباب، وإنما استوفىٰ الكلامَ علىٰ «حتَّىٰ» الفعلية في باب النواصب[٢].

وقد اعتذرَ أبو الحسن بن بابشاذ - رحمه الله - عنه من وجهين[٣]:

الأول: أن الأفعال التي لا تتعدىٰ إلىٰ مفعولٍ به، تتعدىٰ إلىٰ الفَضلات الأُخَرِ التي ذكرها في الباب بعْدُ.

الثاني: أنه يمكن أن يريدَ: بابُ أقسام الأفعال في التعدي وغيرِ التعدي، فترك مِنَ الترجمة شيئًا للعِلْمِ به.

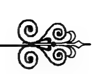
وهذا الذي اعتذرَ به عنه غيرُ مخَلِّصٍ. أما الأول: فلأنه أفردَ لتلك الفَضلات بابًا، فلم يَبْنِ هذا الباب علىٰ ذكرها. وأما الثاني: فلأنَّ الاعتراضَ إنَّما وقع علىٰ اللفظ لا علىٰ الإرادةِ والقصدِ.

---

(١) الجمل ص ٦٦.

(٢) الجمل ص ١٩١.

(٣) لم أهتد إلىٰ هذا في شرحه علىٰ الجمل.

والأفعالُ علىٰ قسمين: متعد، وغير متعد. والمتعدي علىٰ قسمين: متعدٍّ بنفسه، ومتعد بواسطة. ويلتحق بهما علىٰ مقتضىٰ كلام أبي القاسم وغيره ما اعتورَهُ الأمرانِ، نحو: شكرتُ زيدا، وشكرتُ لِزيدٍ. والمتعدي بنفسه علىٰ قسمين: متعد إلىٰ واحدٍ، ومتعد إلىٰ أكثرَ. والمتعدي إلىٰ أكثر علىٰ قسمين: ما يتعدىٰ إلىٰ اثنينِ، وما يتعدىٰ إلىٰ ثلاثة. والمتعدي إلىٰ اثنين علىٰ قسمين: أحدهما ما يتعدىٰ إلىٰ مفعولَينِ صريحَينِ، والآخَرُ ما يتعدىٰ إلىٰ اثتنينِ أحدُهما بِحرف الجرِّ. والأولُ علىٰ قسمين: منه ما يجوز فيه الاقتصارُ، ومنه ما لا يجوز فيه الاقتصار.

[٥٠ظ] والمتعدِّي إلىٰ ثلاثة هو أقوىٰ الأفعالِ في التعدي إلىٰ المفعولِ الصحيحِ، وليس بعدَهُ غايةٌ. وغير المتعدي إلىٰ مفعولٍ به هو ما لم يتجاوزِ الفاعلَ. وكما اعتورَ علىٰ بعض الأفعال الأمرانِ في التعدي بنفسها تارةً، وبحرف الجر أخرىٰ = اعتورَ أيضًا علىٰ بعضِها استعمالُها متعديَّةً، وغيرَ متعدية، استعمالا واحدًا بالوضْعِ الأول، وذلك: غاضَ الشيءُ وغِضْتُه، ونقَصَ وَنَقَصْتُه، وفَغَرَ زيدٌ فاهُ وفَغَر فُوه، وشحا[1] فاه وشحا فوه. وهو ثابِتٌ مُتَّسِعٌ مسموعٌ لا مدخل للقياسِ فيهِ، كما لا مدخل له في التعدي الأصلي.

❊ **فَإِن قلتَ**: أوضح لي الأمر في قاعدة التعدي ونقيضِه، هل هي سماع محضٌ لا حَظَّ للمعنىٰ فيه أم معنويةٌ؟

❁ **قلتُ**: بل هي معنوية فتَبَعَ فيها الوضع المعنىٰ، قال سيبويه: «وإذا قلتَ: ضَرَبَ عبدُ الله، لم يستبن أنَّ المفعولَ زيدٌ أو عَمرٌو»[2]، يريد أنه وإنْ عُلِم تعديه، فنوعُه وعينُه لا يُعلم باللفظ كما يُعلم الحدث من لفظ الفعل. وذهب بعض

(١) شَحا فاهُ يَشحُوه ـ بالحاء المهملة ـ فتَحَه.

(٢) الكتاب ٣٤/١.

النحويين إلىٰ أنه سماعِيٌّ لا يَدلُّ عليه لفظا ولا معنىٰ، وعليه حمل قول سيبويه ـ رحمه الله ـ. وتفريق سيبويهِ بين المفعول والحَدَثِ بَيِّنٌ، من حيث إنَّ الحدَثَ يتعين من لفظِ الفِعل، بخلاف المفعول. وسَوَّىٰ المُبرِّد بَينهُما في دلالة الفِعلِ عليهما، وقَوَّىٰ الأَمكِنَةَ علىٰ الأزمنة بالنسبة إلىٰ دَلالة الفعل، من حيث كانت الأمكنةُ عنده مُشبهَةً للأناسي من حيث إنَّها ذواتٌ وأقطارٌ.

ولمَّا ذكرَ أبو القاسم ما لا يتعدىٰ في هذا الباب، سامَح نفْسَه في أمرين بعدُ مسامحتَه في إدخال ما لا يتعدىٰ في الباب:

أحدهما: أنَّه مَيَّزَ بالمُثُل، وهي لا تُعرَف ولا تُضبَط.

الثاني: أنه أدخل في المُثل ما ليس منها، نحو: تفاعل، لأنه يَتعدَّىٰ كثيرا، في قولهم: تناسينا الحديث وتعاطينا الكاس، وفي شعرِ امرئِ القيس[1]:

تجـاوزتُ أحْراسًـا وأَهْـوالَ مَعْشَـرٍ

وقالوا[2]:

تَخاطَـأَتِ النَّبْـلُ أَحْشـاءَهُ

وذكر مِنها «فَعُل»، نحو: ظَرُف وشَرُف، وقد وَقعَ متعدياً في كلامِ نَصْرِ بن

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس من معلقته، ديوانه ص ١٣، وشرح ابن الأنباري للمعلقات ص ٤٩، ورصف المباني ص ٢٩٢. عجزه:

علـيَّ حـراصٍ لَـوْ يُشِـرُّونَ مَقْتَلِـي

(٢) صدر بيت لأوفىٰ بن مطر المازني. الحجة للفارسي ٣/٢١١، ولسان العرب (خطأ) ١/٦٦. عجزه:

وأَخَّـرَ يَـوْمِي فلـم يَعْجَـلِ

سيَّارٍ[1]: أَرَحُبَكم الدخولُ في طاعة الكِرْمانِيِّ[2]، فاستعمل «فَعُلَ» مُعَدًّىٰ، وهو شاذٌّ، وإنما عدَّاه لمَّا كان في معنىٰ: أَوَسِعَكم، فلما كانَ في معنىٰ ما يَتَعدَّىٰ عَداهُ بنفسِه. وتمثيلُ أبي القاسم يُبَيِّنُ مَقصِدَه.

والقولُ الضابط لما لا يتعدىٰ أنه ثلاثة أشياء:

أحدها: أفعال الجسم التي لا تلاقي غيرها، نحو: قامَ، وقعَد. وقولنا: «التي لا تلاقي غيرها»؛ احترازٌ من مِثل: ضَربَ وقتَل، فإنهما من أفعال الجِسمِ، إلا أنهما مِنَ المُلاقِيات.

وثانيها: أفعالُ النفس التي لا تلاقي غيرها، كَفَرِحَ، وأَشِرَ، وحَزِنَ، وقولنا: «لا تلاقي غيرها»؛ احتراز من مِثل: عَلِمَ وجَهِلَ.

وثالثها: أفعال الطبيعة، وهي أفعال الألوانِ والخِلَقِ الثابتَةِ. ووزَنَ أبو القاسم [٥١و] بعض هذه الأمثلة، ولم يزن الباقي، ومَثَّلَ بقَامَ وقَعَدَ، ولا يمكنه التمثيلُ بوزنِهما الذي هو «فَعَل»؛ لأنه يكون متعدياً وغير متعد.

ثم لمَّا ذكر الأمثلة والأوزان غير المتعدية بدأ بالمتعدي إلىٰ واحدٍ، وهو أفعال الحواسِّ وغيرِها من أفعال الجسم والنفس، وكلُّ ما يطلب مفعولًا يستقل به ويتم معناه عنده. أما أفعالُ الحواسِّ فمن حيث إنَّها ملاقية للشيء المحسوس فاستقلت به، نحو: شَمِمتُ التفاح، وذُقْتُ العسلَ، ولَمَسْت الثوب. وكذلك الباقي منها، مَا عَدَا «سمعت»، ففيه نزاع:

---

(١) أبو الليث نصر بن سَيَّارٍ المروزي، أمير خراسان لبني أمية، من أصحاب السؤدد والكفاءة، توفي عام ١٣١هـ. سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٣.

(٢) العين ٢/١٠٥، والتذييل ٧/١٣. وسيورده المؤلف مرة أخرىٰ في ٢/٤٤١.

فذهبَ أبو علي الفارسي[1] إلىٰ أنه يتعدىٰ إلىٰ مفعولين إنْ كان الأولُ منهما جوهرًا، ويكون الثاني منهما مما يُسمَعُ، وإن كان الأول مما يُسمَعُ تعدت إليه واقتصرت عليه.

ونصَّ أبو الحسن الأخفش علىٰ أنَّ السَّمعَ يتعدىٰ إلىٰ مفعولين[2]، وحمل عليه الأستاذ أبو بكر بن طاهر أن الثاني عنده حالٌ، وسماهُ مفعولا علىٰ وجه التجوز، وهَذَا دعوىٰ من الأستاذِ، ولهذا أجاز الأخفشُ فيما حكىٰ عنه ابنُ طاهرٍ: سمعتُ أخاك متكلمًا، ولم يُجز: سمعت أخاكَ المتكلمَ، من حيث إنَّ الحال لا تكون معرفةً قياسًا، وإنما الوقوف فيما جاء منها معرفة معَ السماعِ.

وذكر الزمخشريُّ في التفسير أنه يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد، ويحذف المسموع للاستغناء عنه بالوصف أو بالحال، قال: «وَلَوْلَا الوصف أو الحال لم يكن بد منه، وأن يقال: سمعت كلامَ فلان»[3].

ومنع كثير من الناس: سمعت زيدًا يَضرِبُ أخاك؛ لمَّا لم يكن الثاني مسموعًا. وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ [الشعراء: ٧٢]، إنه علىٰ حذف المضاف، والتقديرُ: هل يسمعون دُعاءكم. واضطرَّهم إلىٰ تقدير هذا الحذف الاقتصار علىٰ مفعول لا يُسمَعُ، وما منعوه غيرُ ممنوع بل هو صحيحُ المعنىٰ مسموعٌ، منه في حديث الموطأ[4]: «سمعتُ عمرَ بنَ الخطابِ يتوضَّأُ بالماء وضوءًا لِمَا تَحتَ إزارِهِ»، والمسموعُ حركةُ الوضوءِ والضربِ لا الفعلُ في

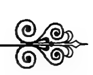
---

(١) الإيضاح ص ١٧٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٤، والتذييل ٦/٤٦.

(٣) الكشاف ص ٢١٢.

(٤) الموطأ، كتاب الطهارة، العمل في الوضوء. ١/١٦٠.




نفسِه. والدليلُ علىٰ أنه مما لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين؛ أنه لو كان كذلك لكان إمَّا من باب «ظننت»، وإمَّا من بابِ «أعطيت». والأولُ باطلٌ؛ لأنَّ الأولَ في باب «ظننت» هو الثاني بعينه. والثاني باطلٌ لجوازِ الاقتصارِ هنالك وتعذُّرِه ها هنا، فالمختارُ عند جماعةٍ من النحويين أنَّ الثاني حالٌ لا مفعولٌ.

قوله: **«وفعل يتعدي إلىٰ مفعولين، وإن شئتَ اقتصرت علىٰ أحدهما دون الآخر»**[1].

قد تقرر أن المتعدي إلىٰ مفعولين علىٰ قسمين: داخل علىٰ المبتدأ والخبر ينسخ حكمهما، وغير داخل. فالنواسخ «ظننت» وأخواتها. وغير الداخل علىٰ قسمين: إما أن يصل إليهما بنفسه، وإما إلىٰ أحدهما [٥١ظ] بنفسه وإلىٰ الآخر بحرف الجر. فالأول: كل ما طَلَب مفعولين الأول منهما فاعلٌ في الحقيقة، نحو: «أعْطَىٰ» وأخواته؛ لأنك تقول: أخذ زيد درهمًا. والثاني نحو: اختار، ونحوِه.

وحَذْفُ المفعولين في هذين البابين أو أحدِهما جائز قياسًا مطردا.

وأدخل أبو القاسم ما يتعدىٰ إلىٰ مفعولين أحدُهما بحرف الجر، ثم يُتسع فيه فيُحذف حرفُ الجر مع ما يتعدىٰ إلىٰ مفعولين بنفسه، وكذلك فعل سيبويه ـ رحمه الله ـ.

والمتعدي من هذه إلىٰ شيئين بنفسه، منه ما هو منقول من المتعدي إلىٰ واحدٍ، ومنه ما هو غير منقول. فمن المنقول «أعطىٰ»، نُقِلَ بالهمزة من الثلاثي، إذ النقل بالهمزةِ مطَّرِدٌ علىٰ الصحيح، وأصله الثلاثة منْ: عَطَوْتُ الشيءَ، إذا تناولته، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «ذاكَ طودٌ مُنِيفٌ لا تَعْطُوه الأيدي»[2]، أي لا

(١) الجمل ص ٢٧.

(٢) شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي ص ١١٢٥.



تتناوله الأيدي، وفي شعر امرئ القيس[1]:

وتَعْطُـو بِـرَخْصٍ غيـرِ شـثنٍ كأنَّـهُ ❁ أسـاريعُ ظبـي أو مسـاويك إسْـحل

ومنها ما له مُطاوعٌ، ومنها ما لا مُطاوع له، تقول: أعطيتُه فأخذَ، ولم يجعلوا مطاوعَه من لفظه، ولا حامله من لفظه أيضًا، ألا تراهم لا يقولون آخَذتُه، قال سيبويه: «ولا تقول: آخِذْني دِرهمًا، كما تقول: أَعْطِني درهمًا»[2]. وتقول: كسوتُه فاكتسي، وكنَيْتُه[3] فتَكَنَّىٰ، واستغفرتُ الله ـ سبحانَه ـ فغَفَر، واستعطفتُ الأميرَ فعَطَفَ، وأمرتُ العبد فائتمر. وإنما عملت هذه الأفعال في الاسمين معًا نصبًا؛ لاقتضائها لهما من طريق المعنىٰ؛ وذلك أن العَطيَّةَ تقتضي شخصًا مُعْطًىٰ، وشيئًا يقع عليه العطاءُ كالدينار والدرهم وغيرِ ذلك، فعملَ الفعل فيهما من حيث كان يقتضيهما.

وما ذهب إليه الفراء وابن كيسان[4] من أن الاسم في هذا الباب منصُوب بفعلٍ مضمَرٍ، والمعنىٰ: أعطيتُ زيدًا فأخذ درهمًا = فاسدٌ من طريق اللفظ والمعنىٰ.

وهذه الأفعال التي تطلب مفعولين أحدهما بحرف الجر، قد اتسعت العربُ فيها فأسقطت حرف الجرِّ فتعدىٰ الفعلُ فنَصب، وهو موقوف علىٰ السماع، منها: اختارَ، واستغفَر، وسَمَّىٰ، ودَعَا بمعنىٰ سَمَّىٰ، واتَّخَذَ، وكَنَىٰ، وأَمَرَ، ونَادَىٰ. ودليل استعمال اختارَ واستغفرَ ما ذكرَه أبو القاسمِ[5]. وذكر النحويون أن سمَّىٰ

---

(١) ديوانه ص ١٧.

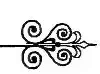
(٢) الكتاب ١/٢٥٢.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٥/١٨: «بالتخفيف».

(٤) توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٧٨.

(٥) استشهد بقوله ﷻ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥] الجمل ص ٢٨.





منها بدليل ما خَرَّجَهُ البزار عن عبد الرحمن ابن البيْلَماني، قال[1]: «كنتُ بمِصْرَ فقال لي رجل هل لك في رجل من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ أدلك عليه، فقلت: بلى، فأشار إلى رجُلٍ، قلت: من أنت، قال: أنا سُرَّق، قلت: سبحان الله ينبغي أن [لا][2] تتسمى بهذا الاسم وأنت رجل من أصحاب النبي عليه السلام، قال إن رسول [٥٢و] الله سماني به ولن أدع ذلك أبدًا، قلت لم سماك سُرَّقًا ـ وهذا موضع الاستشهاد ـ؛ قال: قَدِمَ رجل من أهل البادية ببعِيرَيْنِ فابتعتُهما منه، ثم دخلتُ بيتي وخرجتُ من خلفٍ، فمضيتُ فبعتُهما، فقضيتُ منهما حاجتِي وتغيَّبْتُ حتى ظننتُ أنَّ الأعرابي قد خَرج، فخرجت فإذا الأعرابي مقيمٌ، فأخذني فقدَّمني إلى رسول الله ـ ﷺ ـ وأخبره الخبر، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قلت: قَضَيتُ بثمنهما حاجَتِي يا رسول الله، قال: اقْضِهِ، قلتُ: ليس عندي، قال: أنتَ سُرَّق، اذهب يا أعرابيُّ فبِعْهُ حتى تستوفي حقَّكَ، فجعل الناس يسومونه فيَّ، فيقول: ماذا تريدون؟ فقالوا: نريد أن نبتاعه منك أو نفديه منك، فقال: والله إنْ منكم مِنْ أَحَدٍ أحوج إلى الله مني، اذهب فقد أعتقتُك». ففيه حذف أحد المفعولين، وفيه سقوطُ حرف الجر وانتصابُ الاسم بعد سقوطه، وفيه أحكامٌ فقهيَّةٌ ليس هذا موضعَها. ووقع في شعرِ الأخطلِ غُويْثِ بن غياثٍ[3]، وإنما سُمي الأخطل وقت

---

(١) الحديث في كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي: (برقم: ١٣٠٣). ورواه الدارقطني في سننه: (برقم: ٣٠٢٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (برقم: ١٨٧٦) وشرح معاني الآثار: (برقم: ٦١٤٨)، والطبراني في الكبير: (برقم: ٦٧١٦)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٢٣٣٠) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، وقد صححه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق: (٤/١٣٠)، وحسنه الألباني في الإرواء: (٥/٢٦٤).

(٢) زيادة ليستقيم الكلام.

(٣) كذا في الأصل، والذي في طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/١، والشعر والشعراء ٤٧٣/١، والمختلف والمؤتلف ص ٢١ أنه غياث بن غوث.



مُهجاتهِ كعبَ بن جُعيلٍ شاعرَ بني تغلبٍ في القضية المشهورة[1]:

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظامِ ❊ وكان أبوكَ يُسَمَّىٰ الجُعَلْ

وأنتَ مكانُكَ مِن وائلٍ ❊ مَكَانُ القُرادِ من اسْتِ الجَمَلْ

أَرَادَ: وسميت بكعب، فحذف حرف الجر ثم أبدل منه «بشر العظام»، وأعاد معه حرف الجر. ويجوز أن يكون «كعبًا» منادىٰ علىٰ إحدىٰ اللغتين، لمَّا نوَّنَه مضطرًا رجع إلىٰ النصب، كقوله[2]:

يا عَدِيًّا لقدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي

وهو اختيار أبي عمرو بن العلاء وأتباعِه. وقال الشاعر[3]:

دَعَتْنِي أخاها بَعْدَما كان بينَنا ❊ مِنَ الأَمْرِ ما لا يَفعَلُ الأَخَوانِ

أراد بأخيها.

ودليل استعمال «اتَّخَذَ» علىٰ هذا الوجه قوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨][4]، وقال تعالىٰ: ﴿لَتَّخَذتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، فهذه الآيات كلها علىٰ مساقٍ واحدٍ في طريق التعدي وظهور الحرف

(١) ديوانه ص ٢٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٥.

(٢) عجز بيت للمهلهل. المقتضب ٤/٢١٤، والجمل ص ١٥٥، وبلا نسبة في اللمحة لابن الضائع ٢/٦٠٥. صدره:

ضَربَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ

(٣) بلا نسبة في الكامل ١/٢٤٥، وابن يعيش ٤/١٨.

(٤) في الأصل: «من بعدهم» بضمير الجمع، والصواب ما أثبته.

الجار فيما ظهر فيه منها، يبين إرادته فيما لم يظهر فيه منها.

وهذه الأفعال التي هي «أعطىٰ» وأخواتها لا يجوز فيها تقديم أحد المفعولين علىٰ الآخر إلا حيث يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، ومِثْلُ الآية: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قولُ الشاعر[1]:

تحتَ الذي[2] اختارَ له اللهُ الشَّجَرْ

و«قومَه» في الآية الكريمة منصوبٌ علىٰ أنه مفعولٌ ثان، علىٰ إسقاط حرف الجر، والمعنىٰ: واختار موسىٰ من قومه سبعين رجلاً، و«سَبْعين» [٥٢ظ] مفعول أول، ولا يحسن أن يكون «قومَه» المفعول الأول و«سبعين» المفعول الثاني؛ لأن القياس تعدي الفعلِ إلىٰ الأول بغير واسطة، فإذا عَمِلَ في الأول ضَعُفَ عن الثاني، فقوي بحرف الجر. ولا يحسُنُ ما قاله أيضًا بعضهم من أنّ «سبعين» بدل من «القوم»، والمفعول الآخر محذوف؛ لاستقلال الكلام بدون حذف فلا حاجة إلىٰ تكَلُّفِه.

ومنه أيضًا ما أنشده سيبويه للفرزدق[3]:

مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحَةً ❊ وجُودًا إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ

يريد: اختيرَ من الرجال.

وقوله: «أستغفرُ اللهَ ربِّي ذنبًا»[4].

---

(١) للعجاج في ديوانه ص ٦٦ (تحقيق عزة حسن)، وله في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٢٩، وكتاب الشعر للفارسي ٢/ ٣٩٧، ونسب سهوا لرؤبة في أمالي الشجري ١/ ٢٨٦.

(٢) كذا في الأصل، وهو خطأ، والذي في المصادر كلها: التي.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩، وديوانه ص ٣٦٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٨٦.

(٤) الجمل ص ٢٨.




يحتمل أنْ يكون على إسقاط حرف الجر من الأول، والثاني على وجهين: أحدهما أيسر عملا من الآخر فكان أولى، وأنشد سيبويه[1]:

أَســتغْفِرُ اللهَ ذَنْبــا لســتُ مُحْصِـيَهُ ❊ رَبَّ العبــادِ إليــه الوَجْــهُ والعَمَــلُ

وأنشد الفراءُ[2]:

أَسْـتَغْفِرُ اللهَ مِـن جِـدِّي ومِـنْ لَعِبِـي ❊ وِزْرِي[3] وكُـلُّ امْـرِئٍ لا بُـدَّ مُـؤْتَزِرُ

أراد: ومِنْ وِزْري، فحذَف حرف الجر ونصب. ويجوزُ بقاء الاسم مجرورًا بعد حذف الحرفِ، كما ذهَب إليه سيبويه في «أنْ» و«أنَّ» إذا حُذف حرف الجر معهما وهو كثير جدًا. وخالفَ سيبويه غيره في ذلك، وجعله بعدَ الحذف منصوبًا.

وأنشد في الباب[4]:

أَمَرْتُـك الْخَيْـر فأفعـل مـا أُمِـرْتَ بِـهِ

البيت، اختلف[5] في قائله[6]، فقيلَ لعمرو بن معدي كَرِبٍ يقولُه لابنه،

---

(١) الكتاب ١/٣٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣٣. وهو من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٣، وكتاب الجيم ٢/٧٢ بلا نسبة، ونسب في الشعر والشعراء ٢/٦٨٨ للمرار الفقعسي.

(٣) سقطت كلمة وزري من مطبوعة الشعر والشعراء، ولا يستقيم البيت إلا بها.

(٤) صدر بيت لعمرو بن معدي كرب الزُّبيدي أنشده له سيبويه ١/٣٧. وهو في شعره ص ٦٣، وله في الجمل ص ٢٨، ولم ينسب في المقتضب ٢/٣٥، وابن يعيش ١/٤٢٧، ١/٣٣٩ وفي نسبة البيت ولفظه اختلاف كثير ذكره اللبلي في وشي الحلل ١/١٥٩، والبغدادي في الخزانة ١/٣٣٩ ـ ٣٤٥ فراجعه، وانظر حواشي محقق ابن يعيش. وعجزه:

فَقَــدْ تَرَكْتُــكَ ذا مــالٍ وذا نَشَــبِ

(٥) نقل هذا عن ابن خروف في شرح الجمل ١/٣٥٩. وانظر هناك تمام الأبيات حسب كل نسبة.

(٦) انظر تراجم قائليه على اختلاف فيهم في شرح ابن خروف ١/٣٥٩.



وقيل لابن أخيه حكاهُ ابن سيدة، قال: «والأثبت أنه مخاطب لابنه»[1]، وقيلَ للعباس بن مرداس السُّلمي أَحَدِ المؤلَّفة قلوبهم، وقيل لإياس بن مُوسىٰ أَعْشَىٰ طَرْوَدَ، وقيل إنه مِنْ قصائد مختلفة. واختُلِفَ في المال والنَّشَب: هل هما بمعنىٰ واحد أو مختلف؟ فقيل هما بمعنىٰ واحدٍ، وقيل النشَبُ: المالُ الثابتُ، كالعقارِ وغيرِه، والاشتقاقُ يُساعدُه. والمال: كلُّ ما يُتَمَوَّلُ، وإنْ تخصص بالماشية كلِّها أو بالإبل، فغَلَبَةٌ عُرفيَّةٌ استعماليَّةٌ. ومعنىٰ البيت ظاهرٌ، وهو الحضُّ علىٰ إنفاقِ الأموال في مواضعها، ووضعِها في أهلها، وقال عليه السلام: «لا حسد إلا في اثنتين»[2] وذكر: «ورجلا آتاه الله مالا فَسَلَّطَهُ علىٰ هَلَكَتِهِ في سبيله». والأحاديث في هذا المعنىٰ كثيرة صحيحة.

وشَاهِدُ البيت حذف حرفِ الجرِّ، قال الأعلم: وحَسَّنَ حذف الحرف أنه في معنىٰ «أن» والفعل، و«أن» يحذف معها حرف الجر كثيرًا، دليله أنهم لا يقولون أمرتُك زيدًا يريدون بزيد. وهو صحيح لولا أنهم حذفوا من الأسماء التي لا يصلح معها «أن» والفعل كقوله تعالىٰ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ويروىٰ «وذا نسب» بالسين والشين. وانتصاب «ذا» علىٰ الحال [٥٣و] إن كان «تركتُكَ» بمعنىٰ خليتك، وإن كان بمعنىٰ صَيَّرتُك، فمفعول ثان.

وقوله: **«وفِعْل يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ولا يجوز الاقتصار علىٰ أحدهما دون الآخر»**[3].

---

(١) شرح أبيات الجمل له ص ١١٥.

(٢) رواه البخاري: (كتاب العلم/ باب الاغتباط في العلم والحكمة، برقم: ٧٣) ومسلم: (كتاب صلاة المسافرين/ باب من يقوم بالقرآن ويعلمه، برقم: ٨١٦).

(٣) الجمل ص ٢٨.

هذه الأفعال كثيرة، وهي من نواسخ الابتداء والخبر، والنظر فيها في: عددِها، وتَصرُّفِ معانيها، وأحكامِها. فمنها التي ذكرَ أبو القاسم، ويلتحق بها ما في معناها، وهي: «قلت» وما تصرف من القول كله عند بنى سُلَيْمٍ[1]، و«جَعَل» في أحد وُجوهها بمعنى صَيَّرَ. وأدخل فيها بعضُهم «عَدَدت» بمعنى حَسِبْتُ، و«دريتُ» و«شَعَرت». وأنهاها بعضهم إلى ثلاثين، ولم يفعل ذلك سيبويه ولا أحدٌ من المحققين.

وعلى الجملة فكُل مَا كَانَ داخلا على المبتدأ والخبر ناسخًا لحكمِه، حكمُه حُكمُها، ويرجع إليها ما كان يتعدى إلى ثلاثة بآلةٍ، ثم بُني فنقص. وهي على ثلاثة أقسام: فمنها ما هو لليقين المحض، ومنها ما هو للشك المحض، ومنها مترددٌ بين الشك واليقين. فالمتردد «زَعَمْت»، فينطلقُ ويُرادُ به الكذِبُ، رَوينَا بالإجازةِ في حديث النبي - ﷺ - مما خرجه قاسم في دلائله[2] أنه - عليه السلام - أنه[3] ذكر نبي الله أيوب وقوله: «كنتُ أمرُّ بالرجُلَيْنِ يتزاعَمان فيَذكُران الله، فأرجعُ إلى بيتي، وأكَفِّرُ عنهما كراهيَة أنْ يَذْكرا الله إلا في حقٍّ يتزاعمانِ يتنازعانِ ويتكاذبانِ». وأنشد[4]:

يـــا أيُّهـــا الــزاعِمُ مَـــا تَزَعَّمَـــا

يقال منه: زَعَم يزْعُم زَعْمًا وزُعما، فالضم تميمي، والفتح حجازي، وفيه

---

(١) الكتاب ١/١٢٤، والمفصل ص ٢٦١.

(٢) لم أهتد إليه في الدلائل.

(٣) كذا بتكرار أنه في الأصل.

(٤) التهذيب ٢/١٥٨، بلفظ: «فأيها»، واللسان (زعم) ١٢/٢٦٥، بلفظ: «أيها»، والأفعال للسرقسطي ٣/٤٥٢.

لغة ثالثة، الزِّعم بالكسر[١]. حكىٰ الأخباريون أن أعشىٰ بَكْرٍ لما أنشَد قَيْسَ بن مَعْدِي كَرِب قصيدتَه التي أولُها[٢]:

لَعَمْـــرُكَ مَـــا طُـــولُ هـــذا الـــزَّمَنْ

أُعْجِبَ بها حتىٰ أتىٰ علىٰ قوله[٣]:

فَأُنْبِئْـــتُ قَيْســـا ولَـــمْ أَبْلُـــهُ ❁ كَمَـــا زَعَمـــوا خَيْـــرَ أهـــلِ الـــيَمَنْ

قال: وما هو إلا الزِّعْم ـ بالكسر ـ[٤]، فحرمَهُ وأقصاه لقوله كما زعَمُوا.

ومن إطلاق الزعم علىٰ الكذب قولُه سبحانه حكاية عن قوم: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، أي بقولهم الباطل الكذب، وقال ـ ﷺ ـ: «بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا»[٥]، وقال شُريحٌ[٦]: زعموا كُنْيَةُ الكذب. وقد يكون الزَّعْمُ رأيًا واعتقادًا. وَحَدَّه بعض شيوخنا فقال: قول يَتبَعُه اعتقادٌ ومذهبٌ. وقد يطلق زَعَمْت بمعنىٰ كَفَلْت، والزَّعيمُ: الكفيلُ، وقال ﷺ: «الزعيمُ غارِمٌ»[٧]. والزَّعيمُ:

---

(١) الصحاح (زعم) ١٩٤١/٥، والتاج (زعم) ٣١٢/٣٢.

(٢) ديوانه ص ٥١. عجز البيت:

علــىٰ المَــرْءِ إلا عَنــاءٌ مُعَــنّْ

(٣) ديوانه ص ٦١، والمقاصد للعيني ٨٩٩/٢.

(٤) قبالته في الهامش: «بالكسر».

(٥) رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٧٠٧٥ و٢٣٤٠٣)، وأبو داود في السنن: (برقم: ٤٩٧٢)، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ٢١١٦٦)، والبغوي في شرح السنة: (برقم: ٨٨٩٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (برقم: ١٨٥ و١٨٦). والحديث صححه السخاوي في المقاصد الحسنة: (ص: ٢٤٣)، والألباني في الصحيحة: (برقم: ٨٦٦) و(٧٠٩/٢).

(٦) هو شريح القاضي المعروف والذي تضرب به الأمثال في الذكاء والفطنة.

(٧) رواه أحمد، مسند أبي أمامة الباهلي، رقم الحديث ٢٢٢٩٥، وابن ماجة كتاب الصدقات، باب الكفالة، رقم ٢٤٠٥.




الرئيسُ، منه قوله ﷺ: «إذا كانَ زعيمُ القَوْمِ أَرْذَأَهُمْ، وشُرِبَتِ الخُمورُ، ولُبِسَ الحريرُ، فليتوقعوا ثَلاثَ خِلالٍ: رِيحًا حَمراءَ، وخَسْفًا، ومسخًا»[1]. وقد يطلق [٥٣ظ] الزعْم والمرادُ به الإخبار، ومنه قول سيبويه: «زعم الخليل»[2]، والمراد أخبر خبرًا موقوفًا عليه، هكذا قَيَّدَه لنا الشيوخ.

وأما «ظننت» فتُطْلَقُ ويرادُ بها الشك مع ترجيح، وتنطلق ويراد بها اليقين والعِلمُ، حكاه الفراء[3] وأبو عبيدة وغيرُهما. إلا أنَّ الفراءَ زعَمَ أنَّ الظنَّ لا يكون بمعنىٰ العلم إلا فيما لم تُدركْهُ الحواسُّ، وإنما عُلِمَ من طريق الاستدلال، وكأنَّ هذا العِلْم لما لم يترقَّ إلىٰ المحسوسات صار كأنه ظنٌّ، منه قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥]. ويحتمل أن يكون علىٰ حذف المضاف، والمعنىٰ: ثوابَ ربِّهم، فعلىٰ هذا التقدير لا يخرج عن بابه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٩]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٢][4]. ويخرج عن هذه الأفعال إذا كان بمعنىٰ التُّهَمَة.

وأمّا «علمت»، فقد يكون كما قال سيبويه[5] بمعنىٰ عرفْتُ لا تُرِيدُ إلا علم الأول. وقد يتعلق بالثاني، وهي الداخلة في هذه الأفعال، وهي نقيضُ «ظننت»، لاحتمال النقيض في الظن دون العلم. وقد يقع العلم بمعنىٰ الظن،

---

(١) رواه بألفاظ متقاربة: الترمذي في السنن: (برقم: ٢٢١٠ و٢٢١١)، وضعفهما، ورواه ابن بشران في الأمالي: (برقم: ١٢٤٨)، والداني في السنن الواردة في الفتن: (برقم: ٣٢٠)، والبيهقي في البعث والنشور: (برقم: ٧٥) وضعفه، وأورده ابن وضاح في البدع: (برقم: ١٥٩) بصيغة التمريض.

(٢) انظرها علىٰ سبيل المثال في الكتاب ٢/٩٢، ١٠٨، وَ٣/١٣٠، ٦٢٠.

(٣) الارتشاف ٤/٢١٠٠.

(٤) في الأصل: «وظنوا» بالواو، والصواب ما أثبته.

(٥) الكتاب ١/٤٠.

ويجري ذلك في استعمال أهل الأحكام الفقهية، وممن حكى ذلك الغزاليُّ في مقدمة المستصَفى[1].

وأمَّا «خِلت» و«حَسِبْت» فهما أيضًا تردُّدٌ وشك، فـ«خلت» من الخيال، تقول: خِلْتُ خَيَلانا وخَالًا ومَخالَةً وخَيْلولَةً. وخُلْتُ المالَ ـ بالضم ـ إذا أحسنْتُ تَعاهُدَه، وفي الحديث: «كانَ يَتَخَوَّلُنا بالموعظة»[2]. وتقولُ: حسِبْتُ الشيءَ حِسابًا ومَحْسَبةً ومحسِبةً.

وأمَّا «رأيتُ» فقد تكون قلبيَّةً بمعنى علمت، فيتعدى[3] إلى مفعولين، وقد تكون بصريَّة فتتعدى إلى واحدٍ، وقد تكون اعتقادًا ومذهبًا فتتعدى إلى واحد أيضًا، تقول: رأيت كذا، وهي المستعملة في ألسنة الفقهاءِ. وربما أُشرِبَت معنى الظن، وعليه حَمل بعضُهم قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]. وربما خرجت عن هذه الوجوه إلى نادرٍ من معناها، كقولهم: رأيْتُ زَيْدًا، إذا أصبت رِئَتَه.

وأما «نُبِّئت» و«أُنْبِئْتُ» فكلاهما من الإنباءِ، وهو الإخبار والإعلامُ.

وما تصرف من هذه الأفعال بمنزلتها من مستقبل وحاضرٍ كما ذكره أبو القاسم[4].

ثم تكلم[5] على بعضِ أحكام هذه الأفعال من الإلغاءِ، ومما تختص به

---

(١) المستصفى ١/٣.

(٢) سبق في ص ٣٠٧.

(٣) كذا في الأصل، والتي ستأتي بعدها بالتاء.

(٤) الجمل ص ٢٩.

(٥) الجمل ص ٢٩.

التعليق، وأنه يُجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول. وفي حديث النبي ﷺ: «لقد رأيتُنَا مع رسول الله ـ ﷺ ـ وما لنا طَعامٌ نأكلُه إلا ورَقُ الحُبْلَةِ وهذا الشَّجَر»[١]، وهو كثيرٌ.

وقد أَجْرَتِ العربُ مجراها «عدمت» و«فقدت»، كما وقع في شعر جران العَوْدِ[٢] وغيره.

ومن المعلوم أن هذه الأفعال تختصُّ بالإلغاء والتعليق. فالتعليقُ: إلغاؤُها لمانِعٍ لفظيٍّ لفظًا لا معنىٰ. والإلغاءُ: إبطالُ العمل لفظًا ومعنىٰ لا لمانع لفظي. وهَذَا يؤذنك بالفرق بين الإلغاء والتعليق من هاذين[٣] [٥٤و] الوجهين. والسببُ فيه أن المعانيَ ترد علىٰ الذِّهن منفيَّة ومثبتَةً، ومستفهَمًا عنها، ومقسَّمًا عليها، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، ومنه ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠١]، و﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُواْ أَمَداً﴾ [الكهف: ١٢][٤].

ومن الموانع أن يكون المفعولُ اسمَ استفهام، أو مُضَافًا إليه، أو اسْمًا دخلت عليه ألف الاستفهام، أو لامُ الابتداء، أو حرفُ نفي، أو «إنَّ» وفي خبرها اللام. والجملة المعلق عنها بحسب تعدي الفعل، فيكون علىٰ إسقاط حرفِ الجر، وعلىٰ أنها في موضع المفعول الصريحِ علىٰ انقسامه.

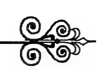
---

(١) رواه البخاري: (كتاب الرقاق/ باب كيف كان عيش النبي ﷺ، برقم: ٦٠٨٨)، ومسلم: (كتاب الزهد والرقائق، برقم: ٢٩٦٦). وفي صحيح البخاري: وهذا السَّمُر بدل الشجر.

(٢) جران العود هو عامر بن الحارث النميري، شاعر معروف، ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٠٨، والخزانة ١٠/١٨، ومقدمة ديوانه طبعة دار الكتب المصرية.

(٣) من هنا اختل ترتيب أوراق المخطوط مرة أخرىٰ.

(٤) كذا في الأصل «أبدا» بالباء، والصواب ما أثبته.

وأما الإلغاء فضابطُه عند المتقدمين الرُّتبَة، فلذلك فرقوا بينَ أنْ تَقَعَ مُتقدِّمَةً، أو متوسطةً، أو متأخرةً. فإنْ تقدمت لفظًا ومعنىٰ لم يَجُز إلغاؤها عند البصريين، ونصَّ عليه سيبويهِ[1]، وقد أجازه بعض الكوفيين[2]، وحكي شاذًّا، وعليه قول الشاعر[3]:

وإخـــالُ إنِّـــي لاحـــقٌ مُسْـــتَتْبَعُ

بكسر الهمزة؛ وذلك يدل علىٰ الإلغاء، إذ لو أعمل الفعل لفتح «إنَّ». وكذلك قول الشاعر[4]:

كَـذَاكَ أُدِّبْـتُ حتىٰ صَارَ مـن خُلُقِي ✽ إنِّـي رَأَيْـتُ مِـلاكُ الشِّـيمَةِ الأدَبُ

ولا قاطع فيه لوجهين:

أحدهما: أنه روي بالنصبِ، فروايةٌ مقابَلَةٌ برواية.

الثاني: احتمال التعليق علىٰ إرادة اللام، وقد ذكرَ سيبويهِ تعليق الفعلِ مع حذف اللام[5].

وإنما امتنع الإلغاءُ مع التقديم لاجتماع غرضين متناقضين: التقديم وهو دليل

---

(١) الكتاب ١/١٢٤.

(٢) التذييل ٦/٥٧.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي. المفضليات ص ٤٢١. صدره:

فَغَبَـرْتُ بعـدهُمُ بِعَـيشٍ ناصِـبٍ

(٤) البيت لبعض بني فزارة. شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، والتصريح ٢/١٩٠، والخزانة ٩/١٣٩. ويروىٰ «أني وجدت»، ويروىٰ بفتح أن مِنْ «أنّي»..

(٥) الذي وجدته أن سيبويه قال: (ولو لم تستفهم، ولم تُدْخِل لامَ الابتداء لأعملتَ «علمتُ»). الكتاب ١/٢٣٧.

الاعتبار، والإلغاء وهو دليل الإهمالِ، فوجب الإعمالُ لوقوعِها في أقوىٰ مَرَاتبها.

وأما مع التوسيط والتأخير فيجوزُ الأمرانِ، والأحسنُ مع التوسيط الإعمالُ، والإلغاءُ مع التأخيرِ؛ لضعف العامل مع التأخير، بدليل جوازِ دخولِ حرفِ الجرِّ علىٰ معموله إذا قُدِّم، نحو: لِزيدٍ ضربت، وقال تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. وقد جاء التقديم مع تأخير المعمول للضرورة، إلا أنه موقوف علىٰ السماع، كقوله[١]:

أَنَخْنَـــا لِلْكلاكِـــلِ فارْتَمَيْنَـــا

ولهذه العلة التي أشرنا إليها في امتناع الإلغاءِ في أول مراتِبِها قبُحَ إلغاؤها، أيضًا إذا أُكِّدَت بمصدرها، أو ضميرِ مصدرِها، أو باسم الإشارة إليه. ومراتب الفتح[٢] في هذه الصوُر مختلفة علىٰ ما تفصّل في كلام سيبويه، وقد علل - رحمه الله - ذلك فقال: «وكلما أردتَ الإلغاء فالتأخير فيه أقوىٰ، وكلٌّ عربي جيد»[٣]. هذا الذي ذكرناه في الإلغاء هو الذي فهمه النحويون المتقدمون من كلام سيبويه وبَنَوْا عليه. وعندي أنَّهُم غَفَلوا في هذا المفهوم من كلامه من وجهين:

أحدهما: أنهم اعتبروا في ذلك الرُّتبَة من التقديم والتوسيط والتأخير، ولم يَظهَر من كلام سيبويه اعتبارُه في هذا الموضع[٤]، بل نصَّ النصَّ الصريح أن

---

(١) لعبد الشارق بن عبد العُزَّىٰ الجُهَنيِّ في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٤٤٧، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨، وتمهيد القواعد ٤/١٧٣٩. صدره:

فلمـــا أن تواقَفْنَـــا قلـــيلا

(٢) كذا في الأصل، والصواب: القبح.

(٣) الكتاب ١/١١٩.

(٤) في حاشية المخطوط كلام مهم في تعقب ابن بزيزة، قال: «قوله: ولم يظهر من كلام سيبويه اعتباره=

المعتبر هو ما يَبنِي المتكلمُ عليه كلامه، فإن بناه على الشكِّ [٥٤ظ] أَعْمَلها[(١)]، وإن بناهُ على اليقين أَلْغَى.

الثاني: أنهم طَرَدُوا ذلك في أفعال العلم واليقين، وليس كذلك، بل ظاهرُ كلامه يقضي أنَّ ذلك مختصٌّ بأفعال الشكِّ، إذ هي التي يُتصوَّرُ فيها الرجوعُ من الشك إلى اليقين. ومَنْ تأمَّلَ كَلَامَهُ وفَهِمَ مَسَاقهُ صَحَّ لهُ ما ذكرناه.

وأما الاقتصارُ في هذه الأفعال فهو أحد نوعي الحذف، وذلك أنَّ من كَلَامِ العرب الحذفَ لدِلاَلَة الدليل، وهذا الذي يُسَمَّى اخْتصارا، وهو جائز في هذه الأفعال كَما جاز في غيرِها مما هُوَ غيرُ داخل على المبتدأ والخبر، وعليه قول الشاعر أنشَدَه الفارسي[(٢)]:

بأيِّ كِتابٍ أو بِأيَّةِ سُنَّةٍ ❊ ترَى حُبَّهم عَارًا عليَّ وتَحْسِبُ

ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٤]، أي يَعْلَمُ ما يَعتقِدُه حَقًّا وصَوابًا. ويُحذف على هذا المعنى كلا المفعولَيْنِ وأحدُهما. وقد ضَعَّفَ بعضُ مَنْ في عصرنا حَذْفَ أحدِهما اختصارًا، وهو جائزٌ لِفَهْمِ المعنى، وقد وَقَع في الشِّعر كثيرًا.

وأما الحذفُ على معنى الاقتصارِ فمنقَسِمٌ قسمين:

أحدهما: الاقتصارُ على أحد المفعولين دون الآخَرِ.

= في هذا الموضع ليس بمستقيم لأنه قد قال: فالتأخير أقوى، أي أقوى من التوسط، لأن الإلغاء لا يكون في التقدم، وإذا كان كذلك فقد ظهر لأن قوله: فالتأخير يدل عليه» اهـ.

(١) أي أعمل الرتبة وحَكَّمَها.

(٢) المسائل الحلبيات للفارسي ص ٧٣. وهو للكميت، انظر شرح هاشميات الكميت ص ٤٩، والمقرب ١/١١٦، والخزانة ٩/١٣٧.




الثاني: الاقتصارُ عليهما معًا.

أمَّا الأول فممتنع بنصِّ سيبويهِ[١]، والجماعةُ معه على ذلك، وإنما لم يجز؛ لارتباطِهما وتلازمِهما، وارتباطِ الفائدة بهما.

والاقتصارُ على الفاعل وحده، والاكتفاءُ به عنهما، فهل يجوز أم لا؟ فيهِ اضطرابٌ وخلافٌ بين النحويينَ المتقدمينَ: فمنهم من أجازَه[٢] مطلقًا، وهو مذهب الفراء والأخفش[٣]، وقال به ابن طاهر[٤] وغيرُه من المتأخرين مرة. ومنهم من أجازه في «خلت» خاصة. ومنهم[٥] من أجازه في «ظننت» و«حسبت» و«خلت»، وفي مثل: «من يَسْمَعْ يَخَلْ»[٦]، أي تقع له خَيلَةٌ، وقد روي: «من يخل يسمع»[٧].

واختلف المتأولون لكلام سيبويه فيما يحمل عليه، فحمل عليه بعضُهم جواز الاقتصار في جميعها، أمَّا «ظننت» و«حسبتُ» و«خلتُ» فبنصه في الكتاب[٨]، وأما باقيها فبالحمل عليها. وهذا التأويل بعيد عليه قريب من الخطأ المحض،

---

(١) الكتاب ١/٣٩.

(٢) كذا في الأصل، وهؤلاء الذين نسب إليهم الإجازة هم القائلون بالمنع، وانظر الحواشي التالية.

(٣) الذي في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١، والتذييل ٦/٩، والهمع ٢/٢٢٥ أن مذهب الأخفش منع حذفهما معا.

(٤) هو من المانعين كما في التذييل ٦/١٠، والهمع ٢/٢٢٥.

(٥) هو الأعلم. شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١، والتذييل ٦/١٢، والارتشاف ٤/٢٠٩٧.

(٦) من أمثالهم، أي من يسمع يظن ويتهم، أو معناه من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه عليهم. المستقصي ٢/٣٦٢، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢/٢٦٣، ومجمع الأمثال للميداني ٢/٣٠٠.

(٧) لم أهتد إلى هذه الرواية.

(٨) الكتاب ١/٤٠.

وإن كان قد مشىٰ عليه بعضُ المحققين المتأخرين كالزمخشريِّ وأنظاره، واختارَه بعض مَنْ في عصرنا، وقد نص سيبويه في باب إضمار المفعولين من أبواب الإضمار نصًّا يرفع الشك في بطلان هذا التأويل(١)، وحَمَلَهُ عليه وهو صحيح من طريق المعنىٰ، شبه المفعولينِ في هذا الباب بالاسم والخبر في بابي «كان» و«إنَّ»، والفائدة إنما حصلت بهما لا محالةَ.

قوله: «واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني»(٢).

ضابطه أن كل ما صلح أن يكون اسمًا في باب «كان» و«إنّ»، صلُح أن يكون مفعولا أوَّلا في هذا الباب، وكلَّ ما صلح أن يكون خبرًا فيهما، صلح أن يكون ثانيًا.

وهاهنا تنبيهان:

الأول: إذا تقدم، [٥٥و] قبلَ(٣) الظنِّ ظرف، نحو: أين ومتىٰ، كقولك: متىٰ تظن عمرٌو منطلقٌ؟ فالإلغاءُ جائزٌ في الفعل والمصدرِ(٤)، خلافًا لأبي العباسِ(٥)، وإنما أجازه(٦)؛ لأن الظرفَ معمولُ الخبر، وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديم العاملِ، فكأنَّ الظن إنما وقعَ متوسِّطا فجازَ الإلغاءُ فيه لتوسُّطه. واعترضَه

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) الجمل ص ٢٩. وبعده: «من هذه الأفعال: الفعلُ الماضي، والمستقبلُ، وحروفُ الخفضِ، والجُملُ، والظروفُ».

(٣) هذه الورقة أيضا تأخرت، فدخلت في الباب الذي بعد هذا، فاختل ترتيب الكتاب.

(٤) الكتاب ١/١٢٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٦١.

(٦) أي سيبويه. الكتاب ١/١٢٤، لأن المبرد إنما اعترض عليه، كما في شرح الكتاب للسيرافي ١/٤٦٩.

عليه المبرد، واعتراضُه تعسُّفٌ.

الثاني: إذا وقعت «إنَّ» الناصبةُ للاسم والرافعةُ للخبَرِ بعد هذه الأفعال سدت مَسَدَّ المفعولينِ. وقيلَ إنَّما سدَّتْ مسد المفعول الأولِ، وحُذِف المفعول الثاني، واستُغْنِيَ بها وبمعمولها عنه. واختلفوا هل هو استغناءٌ في اللفظ والنية، أو استغناء في اللفظ وهو مراد في النية؟ وهو مذهب الزَّجاجِ والزمخشريِّ، والأول مذهب الجماعةِ، وهو الظاهر من كلام سيبويه[1]؛ لأنه جعله اقتصارًا، وعادته في الاقتصار أنه ليس بملفوظ به ولا منوي أصلًا بخلاف الإضمار والحذف.

* مسألة: إذا قلتَ: ظننتُ ذاكَ، كان إشارةً إلىٰ المصدرِ عند سيبويهِ[2]، وقال الفراء[3] هو إشارةٌ إلىٰ المفعولينِ، وقيل إشارة إلىٰ أحدهما، وقيل إلىٰ المصدر أجرته العرب مجرىٰ المفعولين. وقد جاء الإشارة بذاك إلىٰ شيئين قَالَ تعالىٰ: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٧]، وهو كثير. وفرَّق بعضُهم بين الإشارة بها إلىٰ اسمين وأنْ تقوم مقام اسمين.

وأمَّا: ظننتُ به، فالباء بمنزلة «في»، أي جعلتُه موضعَ ظنِّي، وقال تعالىٰ: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢]، أي أوقعتُم ظنَّكم به، كما تقول: نزلت به، أي أوقعتُ النزولَ به، فليس من باب الاقتصار، ومنه قولُ دُرَيد بن الصِّمَّةِ[4]:

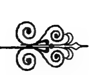
---

(١) الكتاب ١/١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) الكتاب ١/٤٠، ٣/١٢٠، والارتشاف ٤/٢٠٩٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٤٥، والارتشاف ٤/٢٠٩٨.

(٤) هو دريد بن الصمة، أحد شعراء الجاهلية وشجعانها، وذوي الرأي فيها، قتل يوم حنين مشركا. الشعر والشعراء ٢/٧٣٧. =




فقلْـتُ لهـم ظُنُّـوا بِـأَلْفَيْ مُـدَجَّجٍ

معناه اجعلوهم موضعَ ظنِّكُم إمَّا شَكًّا وإمَّا علمًا

* مسألة: قد علمتَ أن من القبيح إلغاءَ هذه الأفعال مع تأكيدها بالمصدر أو بضميرِه أو بالإشارةِ إليه، وأنَّ مراتبَها في القُبح مختلفة، فأقبحها: ظننتُ ظَنًّا، ثم: ظننتُ ظنِّي، ثم: ظننتُ ذاكَ. وإنما اسْتُقْبِحَ لما ذكرناه من أن الإلغاءَ والتأكيدَ متناقضٌ. ولأنَّ المصدر يقوم مقامَ الفعل مع الإلغاء، ولا يقومُ مقامَه إذا أُعْمِلَ، فلو جمعوا بينهما معَ الإلغاء كانَ كالجمعِ بين العِوض والمعوَّضِ منه.

* مسألة: عن فَرْقٍ. إنْ قيلَ: لِمَ جازَ الاقتصارُ في باب «أعطيت»، ولم يجز على الصحيح في باب «ظننت»؟ فالجوابُ من وجهين:

الأول: أنَّ الأصلَ منعُ ذلك في الموضعين، إلا أنه استُعمِلَ ذلك في بعض المواضع، فتُلُقِّيَ بالقَبول، وبقي ما عداه على الأصل. وإنما قلنا إنَّ الأصل منعُ ذلك في الموضعين؛ لأنَّ مَبْنَى الكلامِ على الفائدةِ[1]، ولن يحصل كمالُ ذلك إلا بهما.

الثاني: أنَّ «ظننت» وأخواتِها من النواسخ إنَّما دخلت على مُنْتَسِبَيْنِ، فمفعولاها بعد دخولِها على مَا كَانَا عليه [٥٥ظ] من النسبة، فتلازَمَتِ النِّسْبَة مع مُنْتَسِبَيْها ولم تتغير عما كانت عليه.

= والبيت في ديوانه ص ٦٠، وفي الجمل ص ١٩٩، وبلا نسبة عند ابن يعيش ٤/٣٢٣. عجزه:

سَـــراتُهُمُ بالفارِسِـــيِّ المُسَـــرَّدِ

(١) لم أتبين هل هي الفائدة أم الغاية.




❊ مسألة: قد علمتَ مما ذكرنا في أثناء الكلام، أنَّ المصدر في هذا الباب كالفعل.

قال أبو الحسن في الأوسط من تأليفه: «وتقولُ: حِسْبَاني زيدًا عاقلا حسن، ورُؤيَتِي عبدَ الله عاقلا حَسَنَةٌ»[1]، فهذا نص بما[2] ذهبنا إليه، قال[3] - رَحِمَهُ اللهُ -: «وإن شئتَ قلتَ: متىٰ ظنُّكَ زيدًا أميرًا، كقولك: متىٰ ضَرْبُكَ عمرًا». وقد رأىٰ بعض النحويين أنه لا يَعمَلُ في القياس شيئًا؛ لأنه إذا عَمِلَ كانت النية فيه التقديم، وهو لا يتقدم لأنه إنما ينتصب انتصابَ المصدَرِ المؤكِّد، نحو: حقًّا عمرٌو منطلقٌ، وغَيْرَ ذي شك زيدٌ ذاهبٌ، وهذا لا يتقدم فما جرىٰ مجراه كذلك، والناسُ علىٰ خلاف قولِه.

قوله: «واعلم أنك إذا أردت بظننت»[4] إلىٰ آخره.

كلامٌ ظاهر، وغرضُه أنَّ هذه الألفاظَ مشتركَةٌ. وفي الآية[5] قراءتان: قراءة الظاء[6] علىٰ أن يكون «فَعيل» بمعنىٰ مفعول من الظِّنَّةِ، وهي التُّهَمَة، والمعنىٰ أنه غير مُتَّهَم علىٰ إخفاء شيء مما ينزل عليه من الوحي، وقالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «لَوْ

---

(١) لم أجد هذا النص في البحث الذي نشره د. محمد محمود محمد صبري الجُبَّةْ في العدد الثاني والعشرين من حوليات جامعة الأزهر لعام ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، الجزء الرابع. عنوان البحث: ما بقي من نصوص كتاب الأوسط لأبي الحسن الأخفش الأوسط. فهو مما يضاف إلىٰ ما نشره الدكتور صبري الجُبَّةْ جزاه الله خيرا.

(٢) لم أستبن، أهي بما أو فيما.

(٣) القائل هو سيبويه. انظر الكتاب ١/١٢٥.

(٤) الجمل ص ٣٠. وبعده: «معنىٰ اتهمت تعدىٰ إلىٰ مفعول واحد».

(٥) يقصد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير ٢٤].

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. السبعة لابن مجاهد ص ٦٧٣، والنشر ٥/١٩٦١.

أَخْفَىٰ رسول الله شيئا من الوحي لَأَخْفَىٰ قضية زيد بن حارثة زوج زينب بنت عَمَّتِه أميمةَ»، وقضيتُها مشهورة قد أومأ إليها الوحي جملة لا تفصيلًا. وأما من قرأ «بضنين» بالضاد[1] فهو «فعيلٌ» بمعنىٰ «فاعل» من البُخْلِ، والمعنىٰ أنه ليس ببخيل علىٰ ما عنده من الوحي حتىٰ يأخُذَ عليه حُلْوانا كما يفعله الكَهنة والسحرة.

وقوله: «وفعل يتعدىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفعولينَ»[2].

هذا هو القسم السادس، وهو المتعدي إلىٰ ثلاثة مفعولين. والكلامُ في هذه الأفعال في عددها، وهل يجوز النقلُ فيها قياسًا أم لا؟ وهل يجوز فيها الاقتصارُ أم لا؟

أما الأُولَىٰ فالذي يُعتمَد عليه من ذلك هو ما ذكره سيبويه[3] - رَحِمَهُ اللَّهُ -، ولم يذكر منها إلا ما ذكرَهُ أبو القاسم وهي الأفعال الثلاثة[4]. غير أن سيبويه ذكر بناء المضَعَّف[5]، وأبو القاسم ذكر بناء المنقول بالهمزة[6]، وبَلَّغَها بعضُهم إلىٰ سبعة: أَعْلَمَ، وَأرىٰ، وَأنبأَ، ونَبَّأَ، وأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ[7]، وحَدَّثَ[8]. ففي عددها خلافٌ: منهم من يجعلها ثلاثة، وكذلك فعَلَ سيبويه، ومنهم من جعلَها سبعة. وهذه السبعة منقولةٌ أو في حكم المنقولة. والمنقولُ منها: أَعْلَمَ وأَرَىٰ. وهل يجوز

(١) هي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة. السبعة لابن مجاهد ص ٦٧٣، والنشر ٥/١٩٦١.

(٢) الجمل ص ٣٠.

(٣) الكتاب ١/٤١.

(٤) هذه الأفعال هي: أعلمَ، وأنبأَ، وأرَىٰ.

(٥) هو نَبَّأَ. الكتاب ١/٤١.

(٦) أي أنبأ. الجمل ص ٣١.

(٧) أخبر وخبر زادهما الفراء. الارتشاف ٤/٢١٣٣.

(٨) «حَدَّثَ» زاده الكوفيون. الارتشاف ٤/٢١٣٣.




النقل فيها قياسًا أم لا يجوز؟ فيه خلاف، ومذهبُ المحققين الوقوفُ فيه مع السماع، وأجازَهُ الأخفش[١] قياسًا في الجميع، ولم يَحْكِ منه شيئًا، ولو جاز ذلك، لجاز في باب «أعطيت» وغيره.

وهل يجوز فيها الاقتصار أم لا؟ فيه اضطرابٌ. أما المفعولان الأخيران اللذان هما في الأصل مبتدأ وخبر فقد تقدَّمَ[٢] الكلامُ فيهما. وأما الآخَرُ ففيه اضطرابٌ [٥٦و] فقال سيبويه لا يجوزُ[٣]، [وحمله][٤] السيرافي[٥] وابن بابشاذ وجماعةٌ علىٰ أنه بمعنىٰ لا يَحْسُن، وحمل بعضُهم عليه المنع. واختَلَفَ قول ابنِ السَّراجِ في ذلك، وظاهرُ تعليله يقضي بالمنع، والذي حمَل عليه الجزوليُّ[٦] في قانونه جواز الاقتصارِ علىٰ الأولِ.

وفي الباب، تنبيهان:

الأولُ: أي البابين أقوىٰ، هل باب «أعطيت» أو هذا الباب؟ فرجَّحَ المبرد باب «أعطيت» من حيث كان هذا الباب منقولا من باب «ظننت»، والإلغاءُ فيه جائز بخلاف «أعطيت» وأخواته. وهو فاسدٌ، وتركيبٌ في الدليل، والصحيح أن هذا أقوىٰ؛ لأنه نهاية التعدي.

التنبيه الثاني: هل يجوزُ الإلغاءُ في هذا الباب أم لا؟ فيه خلاف بين النحويين

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤، والارتشاف ٤/٢١٣٣.

(٢) راجع ص ٣٢٤.

(٣) الكتاب ١/٤١.

(٤) لا تظهر جيدا في الأصل، لأن الشريط اللاصق أعلىٰ الورقة غطىٰ النصف الأعلىٰ من الكلمة.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٨٧.

(٦) المقدمة الجزولية ص ٨٣، وشرحها للشلوبين ٢/٧٠٦.

أيضًا: منهم من مَنعه مطلقًا، وعليه عَوَّل المحققون كالمبرِّد[1] وغيره، ومنهم من أجازه مطلقًا، واغترَّ في ذلك بما فعل سيبويهِ أنه ذَكَر «أُرِيتُ» مع الأفعال التي تُستعمَل وتلغىٰ[2]. ولم يعلم أن ذلك مخصوصٌ بها من حيث إنَّها قد أُشْرِبَت معنىٰ الظن، ولُمِحَ فيها معناه، فأُجِريت في الإلغاء مجراه.

وإنما امتنع الإلغاء في هذه الأفعال لوجهين:

أنها صارت بدخولِ الهمزة عليها مؤثرة كـ«أعطيت» وأخواته، وخرجت عن باب «ظننت» لحدوث هذا المعنىٰ فيها وتَخَلُّفِه في «ظننت». وهذا يُبين فَساد قول من رام الفرق بين أن تُبنىٰ للفاعل فلا تُلْغَىٰ، أو للمفعول فتُلْغَىٰ.

والثاني استقلالُ الكلام في باب «ظننت» مع الإلغاء، وعدمُ استقلالِه هاهنا، قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: «واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلىٰ ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّىٰ تعدت إلىٰ جميع ما يتعدىٰ إليه الفعل الذي لا يتعدىٰ»[3]، لأنَّها لمَّا انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدىٰ. وهل يجوز أن تَنصِبَ المفعول علىٰ السعة أم لا؟ فيه خلافٌ. والرتبة في مفعولات هذه الأفعال محفوظة خوفَ اللَّبْس.

قوله: **«وفعل لا يتعدىٰ إلا بحرف خفض»**[4].

لما قَصُرَت هذه الأفعال أن تصل بنفسها أَوْصَلوها بآلة، وهي لازمةٌ لا

---

(١) المقتضب ٣/١٢٢.

(٢) الكتاب ١/١١٨. وكأن المؤلف نقل هذا من الشلوبين في شرح الجزولية ٢/٧٠٧ ـ ٧٠٨ دون إشارة.

(٣) الكتاب ١/٤١.

(٤) الجمل ص ٣١.

تُحذَفُ قياسًا، وقد جاءَ حذفُها سماعًا في قوله[1]:

تَمُــرُّونَ الــدِّيارَ ولَــمْ تَعُوجُــوا ❊ كَلامُكُــــمُ عَلَــــيَّ إذًا حَــــرَامُ

وقد ذكرنَا اطِّرادَ حذفِه مع «أنْ» و«أنَّ»[2].

وقوله: «وفعل يتعدىٰ بحرف خفض وبغير حرف خفض»[3].

الخلافُ في هذه الأفعال في موضعين:

الأول: هل هي من باب «اخترت» المتعدي إلىٰ مفعولين أحدهما بحرف الجر، ثم حُذِف الحرف والمفعول أو ليس منه بل من باب ما اعتور عليه الأمران تعَدِّيهِ بنفسه مرة وبالحرف أخرىٰ؟

الثاني: هل كل واحد منهما أصل بنفسه أو الأصل [٥٦ظ] التعدي بالحرف ثم يحذف الحرف فيتعدىٰ الفعل بنفسه؟ فيه خلاف، ومقتضىٰ النظرِ أنه لو كان الأصلُ التعدي بنفسه لكان دخولُ الحرف لا معنىٰ له. وعلىٰ الأولِ مضىٰ جمهورُ الناس، والمعنىٰ عندَهم: كِلْتُ له الطعامَ، ووزنتُ له الزيتَ، وأن اشْكُرْ لي ولوالديك الفضلَ. وتَكَلُّفُ حذفِ واحدٍ أولىٰ من تكَلُّفِ حَذْفين وأخصر. ووقعَ[4] في نُسخ الجُمل: «ركنت» و«ركبْت» بالنون والباء. وإنما تعدىٰ «شكر»

---

(١) هو جرير. ديوانه ١/٢٧٨، وروايته فيه:

أَتَمْضُــونَ الرُّســومَ ولا تُحَيَّــىٰ

وانظر المغني ٢/١٢١، وشرح أبياته للبغدادي ٢/٢٨٩، والخزانة ٩/١١٨.

(٢) راجع ص ٣٢٣.

(٣) الجمل ص ٣١.

(٤) هذا الكلام كان الأولىٰ به الكلام علىٰ قوله: «وفعل لا يتعدىٰ إلا بحرف خفض»؛ لأنه الموضع الذي ذكره فيه الزجاجي.

بنفسه حَمْلا علىٰ معنىٰ حَمِدَ، كما أنَّ «نصحت» مُحَوَّل علىٰ غَششت، فحُمِلَ الشيءُ علىٰ مثلِه ونقيضه. ويلتحق بهذه الأفعال المتعدية «جَعَل» في أحد أقسامها، وقد ذكر أقسامَها الفارسيُّ في إيضاحِه[1].



---

(١) الإيضاح ص ٣١ ـ ٣٤.



باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغيرُ المتعدية

الغرضُ في هذا الباب بيانُ ما اشترك قِسمَا الأفعال في التعدي إليه، لدلالته عليه واقتضائه له. ووجوهُ الدلالات عند المنطقيين ثلاثة: دلالة مُطابَقة، وتضَمُّنٍ، والتزام. والحاجةُ إلى معرفتها قائمةٌ، وذلك أن الحقائق المعقولة على قسمين: بسيطة، ومُرَكبة. ولكل واحدٍ منهما لفظ يَدلُّ عليه. والقسمان الأخيران من الدلالتين لا يُتَصَوَّران في الحقائق البسيطة. فدلالة المطابَقة هي دلالةُ اللفظ على المعنى الذي وُضِع له. واتَّفق الناسُ على أن هذه الدلالة وضعيَّةٌ تابعة لِلُّغاتِ المتواضَع عليها بين العقلاء. ودلالةُ التضَمُّن هي دلالة اللفظِ على الجُزءِ الداخلِ في حقيقةِ المُسمَّى.

ودلالة الالتزام [هي][1] دلالةُ اللفظ على أمرٍ خارج عن حقيقته، لكنَّه مُلازِمٌ له. وهذه الدلالة عقليَّةٌ، وهي مهجورةُ الاستعمال في العلوم جدًا، إذ ما من شيء إلا ويُلازمه شيء آخرُ، فيؤدِّي إلى إثبات ما لا يتحصل ولا يتناهى.

وفي دلالة التضمن اختلافٌ: هل هي عقلية أو وضعيَّة؟ على ما تقرر في غير هذا الفن. وقد علمتَ مِن مضمون ما قلناه أنَّ دلالة المطابقة والالتزامِ أعمُّ الدلالات؛ لجواز كونِ المدلول بَسيطًا لا جُزْءَ له، فلا تُتَصور فيه دلالة التضمُّنِ حينئذ.

فإذا عَلِمْتَ هذه الجملةَ فللفعل دلالاتٌ، ولا شكَّ أنه يقتضي الأشياءَ

(١) زيادة يقتضيها السياق.



الأربعة التي ذكرها أبو القاسم[١]، وأربعةً أُخرىٰ. وهي مُختلفة في تَعديهِ إليها، واقتضائِهِ لها، وفي هذا المقامِ يُحتاج إلىٰ تحقيق تلك الدلالات فيه. فصيغةُ الفعل تدلُّ بالمُطابقة علىٰ الحدثِ والزمان، وبالتَّضَمُّن علىٰ واحد منهما، وبالالتزام علىٰ أمرٍ خارجٍ عنهما لازمٍ لَهما. وأقواها المصدرُ؛ لأنَّ دلالةَ الفعل عليه بلفْظه ومعناهُ. أمَّا بلفظه فمن حيث إنَّ فيه حروفَه. وأما بمعناه فلأنَّ الفعلَ مشتقٌّ منه، والمشتَقُّ يدل بالضرورة علىٰ المشتقِّ منه وزيادةٍ. ثم بعد ذلك [٥٧و] الزمانُ؛ لأنَّ العربَ إنما بَنَت صيغةً للزَّمان، وخالفَت بينها بحسب اختلافِ الأزمنةِ. ثمَّ المكان. وباقيها في درجة واحدةٍ أو متقاربة؛ لأن اقتضاءَ الفعل لها علىٰ نِسبَةٍ واحدة. وسَوَّىٰ المبرِّدُ بين الحدث والمفعول في دلالة الفعل عليهما. وقد أتْقَنَ سيبويه الفرق حيث قال: «إذا قلتَ: ضَرَبَ[٢]، لم يستبن أنَّ المَفعولَ زيدٌ أو عَمروٌ»[٣]، بخلافِ المصدر فإن الفعلَ أفهمَهُ وَآذَنَ به. والعجَبُ من المبرد حيث سَوَّىٰ بين المصدر والمفعول في دلالة الفعل عليهما، وقوىٰ الأمكنة علىٰ الأزمنة في دلالة الفعل؛ من حيث كانتِ الأماكنُ مشبِهَةً للأناسي، وهذه كلها لا يَختَصُّ الفعل المتعدي بالتعدي إليها، بل يشترك فيها المتعدي وغير المتعدي؛ لأن دلالتَهُ عليها باقتضاءٍ آخَرَ غيرِ اقتضاءِ المفعول.

قوله: «**فأما المصدر فهو اسم الفعل، والفعلُ مشتقٌّ منه**»[٤].

قد تقدم الكلامُ فيه في أولِ الكتاب[٥]، ومَرَّ فيه ما فيه كفاية.

---

(١) هذه الأربعة هي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال. الجمل ص ٣٢.

(٢) في الكتاب: ضربَ عبدُ الله.

(٣) الكتاب ١/٣٤.

(٤) الجمل ص ٣٢.

(٥) راجع ص ٩٥.



وقوله: «إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه»[1].

يعني إذا جئتَ به من لفظ الأول أو معناه. فإن خرج عن هذا المعنىٰ ولم يصدر عن فعلهِ، استُعمِل استعمالَ سائر الأسماء. ومثَّل بقوله: «غضبت من كلام أخيك»[2]، و«الكَلَامُ» ليس بمصدر في الحقيقة، وإنما هو اسمٌ للمصدر، والمصدر التَّكليمُ، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٣]. والعلةُ المانعة من تثنيتِه أنه جِنسٌ يقع علىٰ القليل والكثير كما ذكرَهُ[3]، فلم يبق شيءٌ من جنسه يُضَمُّ إليه. ولهذا لمَّا لم يتحقق هذا المعنىٰ في المَحدودِ والمُختلِف النوع، صَحَّتْ فيه التثنية والجمع.

قوله: «واعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتأخيره»[4]، إلىٰ آخره.

لولا أنه كالمفعول ـ والمفعولُ يتقدمُ ويتوسَّطُ ويتأخَّرُ ـ لم يكن مِما يتقدَّمُ علىٰ مقتضىٰ القياس؛ لأنه مؤكِّدٌ، والمؤكِّدُ لا يتقدم علىٰ المؤكَّدِ. واختلفَ النحويون في تأكيد الفعلِ بـ«أَنْ» والفعل التي تسبكه نحو المصدر نحو: أقومُ أنْ تَقومَ، هل يجوز كما يجوز: أَقومُ قِيامًا؛ لأنَّهُ في تقديره أم لا يجوز، لأنه قد انصرف بـ«أَنْ» للمستقبل، ففارق المصدر المطلق؟ فأجازه أبو الحسنِ[5]، ومنعه الأكثرون. ويَجرِي فيه عند من أجازه في مقتضىٰ القياس ما جرىٰ في المصدر من التقديم والتوسيط.

---

(١) الجمل ص ٣٢.

(٢) الجمل ص ٣٢.

(٣) الجمل ص ٣٢.

(٤) الجمل ص ٣٣.

(٥) الأصول لابن السراج ١/١٦١ ـ ١٦٢، والهمع ٣/١٠١. ورده عليه ابن السراج، وكذا الزجاجُ كما في البديع لابن الأثير ١/١٢٤،



والمصدر ينقسِمُ أقساماً كثيرة: فمنه مُنصرف متصرف، وهو أكثر المصادر. ومنه ما هُوَ غير منصرف ولا متصرف، وهو: سُبحان الله[1]، ومَعاذَ الله[2]، وحَنانَيْك[3]، ولَبَّيكَ وسَعْدَيْكَ[4]، وهَذَاذَيْكَ[5]، ودَوالَيْكَ[6]، وعَمْرَكَ اللهَ[7]، وقِعْدَكَ اللهَ، ونَشْدَكَ اللهَ[8]. ومنه متصرف لا منصرف، وهو كل ما فيه ألفُ تأنيثٍ مقصورةً كانت أو ممدودة، نحو: الرُّجْعَىٰ، [٥٧ظ] والبُشْرَىٰ، والدَّعْوَىٰ، والنجْوَىٰ، والذِّكْرَىٰ.

وينقسم أيضًا إلىٰ مُبْهَمٍ، ومَعدودٍ، ومُختصٍّ. فالمبهم لتوكيدِ الفعلِ. والمُختصُّ لبَيانِ نوعِه. والمَعدود لِعدد مرَّاتِه. ومنه جَارٍ، ومنه غير جار. وربَّما أُضيفَتْ أسماءٌ إلىٰ المَصدر فأعرِبتْ إعرابَه، نحو: «كل»، و«بعض»، و«أيٍّ»، تقول: ضربتُه كلَّ الضربِ، وبعضَ الضرب، وأيَّ ضَرْبٍ. وسيأتي ذِكْرُ أحكام المصدر فيما بعدُ[9].

قوله: «وأما الظرف من الزمان»[10]، إلىٰ آخره.

---

(١) كأنه قال: تسبيحا. الكتاب ١/٣٢٢.

(٢) معناه: عياذا بالله. الكتاب ١/٣٢٢.

(٣) معناه: تَحَنَّنْ حَنانَيْكَ، فهي للاسترحام. الارتشاف ٣/١٣٦٥.

(٤) أي سمعا وطاعة. الكتاب ١/٣٤٩.

(٥) أي تهُذُّ هذاذيك. الارتشاف ٣/١٣٦٥.

(٦) أي تداولنا دواليك. شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤١٣ ـ ٤١٤.

(٧) معناه: عَمَرْتُكَ الله. الكتاب ١/٣٢٢.

(٨) معناه: نَشَدْتُك اللهَ. الكتاب ١/٣٢٢. قال سيبويه: «وإن لم يتكلم بنشدك اللهَ، ولكن زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن هذا تمثيل يمَثَّلُ به». الكتاب ١/٣٢٣.

(٩) سيأتي في ٢/٢٤٠.

(١٠) الجمل ص ٣٣.

الظرف حقيقتُه الوِعاء، وهذا المعنىٰ إنما يَتحقَّقُ في الأمكنة، وأمَّا الأزمنةُ فأوعيَةٌ مجازيَّة، كقولهم: فلانٌ ينظرُ في العِلم، وإنَّه لَمِنْ شجرة صالحةٍ. وحدُّه في الاصطلاح: كُلُّ ما كانت «في» مقدرَةً معه من طريق المعنىٰ. وهو قسمان: زماني، ومكاني. فظرف الزمان: هو كل ما احتوىٰ عليه الليل والنهارُ. وهو علىٰ قسمين: معرب، ومبني، كَقَبْلُ وبَعْدُ. وبعضُها يقع العملُ في جملته، وبعضُها يقع العملُ في بعضِه.

وينقسم إلىٰ مُبهَمٍ، ومؤقَّتٍ، ومختصٍّ. وبالنسبة إلىٰ الانصراف وعدمه إلىٰ أقسام أربعة كما ذكرناه في المصدر. ونعني بالمتصرف: ما يجوز رفعُه، وبالمنصرف ما تدخُله وجوه الإعراب مع التنوين.

فالمُتصرِّفُ المنصرف أكثرها، وهو كل ظرف متمكِّنٍ منها، يُستعمل مُعرَّفًا ومنكَّرًا، مُفْرَدًا ومضافًا، كاليوم، والليلة، والشهر، والسنة، والحين، والمدة، والعام، وغير ذلك مما يخرج عن الظرفية ويُستعمَلُ استعمال سائر الأسماء فيتغير بحسب العامل. واختُلِف في «الحين» فقيل إنه سنة، وقيل ستةُ أشهر، وقيل يقَعُ علىٰ أربعين سنة. والصحيحُ أنه اسمٌ مبهَمٌ يقع علىٰ قليلِ الزمان وكثيرِه، والقضية الواقعة فيه في زمن الصحابة واختلافهم فيها مشهور، وكل منهم يتمسك بحجة من القرآن وشاهد من اللسان.

والقسم الثاني: الذي هو غير منصرف ولا متصرف، هو «سحرا» لِمُعَيَّنٍ الواقعِ علىٰ سَحَرِ يومٍ بعينه، لم ينصرف لاجتماع عِلَّتين هما: التعريفُ، والعدلُ عن الألف واللامِ أو عن الإضافة، وذلك أنَّ أصله أن يقعَ علىٰ كلِّ سَحَرٍ من الأسحار، فلما عُيِّنَ واختَصَّ به سَحَرُ يوم بعينه كان قياسُ تعريفه أن يكونَ بِآلَةٍ،

إذ ليس له للعَلَميَّة من سبيل؛ لعمومه بالوضع، فلم يبقَ لتعريفه آلة إلا الألفَ واللامَ أو الإضافة، فعدلته العرب عن ذلك، فَبُني عند قومٍ، ومُنِعَ الصرف عند آخرينَ، وهو الحق. ولذلك أيضًا لم ينصرف لأنه خرج عن أصلِه فقَصروهُ.

والقسم الثالث: هو المتَصرِّف غيرُ المنصرِفِ، وذلك: «غُدوةَ»، و«بُكرةَ»، عَلَمينِ. فهما متصرفان، بمعنى أنهما [٥٨و] يتغيران بحسب تعاقب العوامل، ولم ينصرفا للتعريف والتأنيث. أما التأنيث فظاهر، وأما تعريفهما فبالوضع الذي قُلناه في «سحرا» لمعين، وتنكيرُ «غُدوة» ـ كما قال أبو علي ـ من غير لفظها غداة، فإذا نُكِّرت رجعت إلى القسم الأولِ المُتصرِّف المنصرفِ.

والقسم الرابع: هو ما يتصرف ولا ينصرف، بمعنى أنه لزِمَ طريقةً واحدة فلا يُرفع بحال، وهو «عَتَمَة»، و«ضحوة»، و«عشاء»، و«ذات مرةٍ»، و«بُعَيداتُ بين»، و«سُحَيْرا»، و«بُكيرا». وخَثْعَمُ يَرفعونَ «ذات مرة» و«ذا صباح»[1]. ومعنى قولهم: ذات مرةٍ: مَرَّةً واحدة. ومعنى بُعيداتِ بَيْن: لقاءٌ ثُمَّ فراقٌ، ثم لقاءٌ ثم فراقٌ، ثم لقاءٌ ثم فراقٌ، فالجَمعُ للتَّكرارِ، والتصغيرُ لقُربِ المسافة بين زمن اللقاء وزمن المفارقة، والمعنى لقيتُه بَعْدَ بَيْنٍ، أي بَعْدَ فراقٍ، ثم جُمِعَ «بَعْدٌ» وصُغِّرَ.

وقد ذكر سيبويه[2] أن ما كان من هذه الظروف في جواب «متى»، اقتضى التعيينَ وجازَ وقوعُ العملِ في كلِّه وفي بَعْضِه. ومَا كَان منه في جواب «كم»[3]، فالعملُ في جميعِه والتعيينُ فيه غيرُ مقصود للسائلِ، وإنما المقصود المُسَمَّى

(١) الكتاب ١/٢٢٦، والارتشاف ٣/١٣٩٦ ـ ١٣٩٧.
(٢) الكتاب ١/٢١٦ ـ ٢١٧.
(٣) الكتاب ١/٢١٦ ـ ٢١٧.



الزمانيُّ. ومن الظروف ما يصلح وقوعه في الجوابين، وما يخص أحدهما.

و«الصيف» و«الشتاء» من القسم الأول، فيقع جوابًا لـ«متى» من حيث أفاد التعيين، ويقع جوابًا لـ«كم» من حيث أفاد العدد.

وأسماء الشهور، نحو: شوال ونحوِه، ورمضانَ ونحوِه، أعلامٌ على جملة مُسماها، وهو الثلاثون يومًا، ولا يقع جوابًا إلا لـ«كم»، ومن الدليل على ذلك قولُه ﷺ: «من صَامَ رمضان إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبه»[1]، وهذا يبين أنَّ المرادَ من قوله ﷺ: «من قام رمضان» قيامُ جُملته لا قيامُ بعضِه. ومما عَلَّمَنَاهُ سيبويه ـ رحمه الله ـ في هذه الظروف، كـ«اليوم» ونحوه، أنها إذا جُعلتْ أخبارا رُفِعَت[2]، نحو: الأحدُ اليومُ، واليومُ الخميسُ، وكذلك في جميعها إلا الجمعةَ والسبتَ، فإنه يجوز فيهما الرفع والنصب على وجهين مختلفين، فإنْ أردتَ بهما ما أردت بسائر الأيام رفعتَ، كما رفعتَ في سائر الأيامِ، وإن أردتَ بهما الفعل نصبتَ، لأنه قد يُراد بهما الاجتماعُ والقطعُ؛ إذ في يوم الجمعة اجتمعت المخلوقات وتناهت في قالب التطوير، وتَمَّ الجمعُ الخلافي في آدم ـ عليه السلام ـ بعد العصر منه، ويوم السبت انقطعَ الخلقُ، وفي خبر ضعيف لا يعول عليه: «إنَّ اللهَ سبحانه خلق الخلق في ستة أيام واستراح يوم السبت»[3]. والراحة التي هي من لوازم الأجسام قد قَضى دليلُ العقلِ القاطعِ[4] [٥٨ظ] باستحالتها، وإنما المرادُ أنَّ

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الإيمان/ باب صوم رمضان إيمانا واحتسابا، برقم: ٣٨)، ومسلم: (كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب الترغيب في قيام رمضان، برقم: ٧٥٩).

(٢) الكتاب ١/ ٤١٨.

(٣) هذا كلام اليهود والنصارى وأهل الفرى على الله سبحانه، وجل شأنه. تفسير ابن جرير الطبري ٢١/ ٤٦٦، وردا عليهم أنزل الله ـ جل جلاله ـ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

(٤) في الأصل بجر القاطع، وكذلك ضبطته، ويجوز رفعه على أنه نعت للدليل.

أُصُول العَالَم وأركانَه الأُوَلَ ومبادئَه العنصرية قد كَمَلت، وإنما التطويرُ الآن في الصُّورِ الناشئة عن المواد والأعراضِ المتعاقبةِ على الأجسام التي بها دوامُ وجودِ الأجسام، كما أنَّ بانقِطاعِها فنَاءَهَا، وقد استوفينا ذلك في موضعه.

قوله: «وأما الظرفُ من المكانِ فنحوُ»[1].

كذا أكثرَ الأمثلةَ ولَم يُعَرِّفْ. وظرف المكانُ هُو ما احتوَتْ عليه الأقطارُ السِّتُّ. وأقسامه ثلاثةٌ: وهو المبهَم كالجهات الست، والمؤقَّتُ وهو مالَهُ حَدٌّ ونهاية، كالمِيل والفرسخِ، والمختَصُّ وهو كل ما له خِلْقَة ثابتةٌ لا تتغيرُ، كالدار والبيت. وهذه الأقسام في تعدي الفعل إليها مختلفة، فَمُبهَم المكان يتعدى إليه الفعلُ بنفسه، وكذلك مؤقَّتُه، وأما مختصُّه فلا يتعدى إليه الفعل إلا بآلة لِشَبَهِهِ بالأناسي، من حيث كانت له صورة وخِلْقَة، فكما أنَّ الفعلَ لا يتعدى إلى الأناسي إلا بالحرف، فكذلك ما أشبهها، قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: «ويتعدى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان»[2]، يريد بالأول نحو: ذهبت المذهبَ البعيدَ، وجلست المجلسَ الكريمَ وقعدت المقعدَ الحسنَ، فتعدى إلى «المذهب» ونحوه، وهو مشتق للمكان من لفظه. والثاني[3]: ذهبتُ المكان الذي تَعلَمُ، وجلستُ مكانًا رفيعًا.

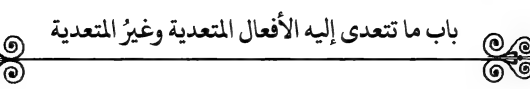
وكما أن من ظروف الزمان ما خرج عن الظرفية واستُعْمِل استعمال الأسماء، فكذلك ظروفُ المكان. فمما لم يخرج: «عند» و«سِوَى». ومما خرج: «خَلْفَ»، و«أمام»، ألا ترى أنَّ العرب رفعتهما، وذلك يدل على تصرفهم فيها

---

(١) الجمل ص ٣٤.

(٢) الكتاب ١/٣٥.

(٣) أي ويريد سيبويه بالثاني.



بإخراجهما عن أصلهما من الظرفية في قول الشاعر[1]:

مَـــوْلَى المَخافَـــةِ خَلْفُهـــا وأَمامُهـــا

وهو شعر لبيد بن ربيعة العَامري، وفي البيتِ احتمالٌ في الإعراب، ويجوزُ قطعُها عن الإضافة، وبناؤُها. ويجري بالإعراب أيضًا إذا خرجت عن الظرفية، وزعم أبو الحسن بن بابشاذ[2] - رحمه الله - أنها إذا قُطِعت عن الإضافة وبُنيتْ لا تقعُ أخبارًا ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ، وعلَّله بنقصان تمكُّنِها بالتغيير اللاحق لها. وهو تعليل فاسِدٌ، ولا يَلزم التمكنُ فيما يقع خبرًا ولا صفة، فإن صح أن العرب لم تستعمله كذلك تلقيناه بالقبول، وأما هذا التعليلُ فليِّنٌ جِدًّا.

وهذه المختَصاتُ من الأمكنة التي لا يتعدىٰ الفعلُ إليها إلا بالحرف، منها ما يسقُط منه حرف الجر، ويتعدىٰ الفعل إليه بنفسه، وذلك مسموع لا يقاسُ عليه، وحَكَىٰ أبو زكريَّا أنَّ العربَ فعلتْ ذلك في ثلاثةِ أفعالَ، وهي: دَخلتُ البيتَ[3]، [٥٩و] وذهبتُ الشامَ[4]، وانطلقتُ الغورَ. ومثلُه: هو مِنِّي مَنزلة الشَّغافِ، ومَقْعَدَ القابلَةِ، يعنونَ من المقبولَةِ، ومَناطَ الثُّرَيَّا، يريدون مِنْ يَدِ الدَّبَران، وَ:

مَقْعَـــدَ رَأبِـــءِ الضُّـــرَباء[5]

---

(١) هو لبيد. ديوانه ص ٣١١، وانظر شرح القصائد السبع ص ٥٦٥، وجمهرة القرشي ٣٦٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٢/١. صدره:

فَغَـدَتْ كِـلا الفَـرْجَيْنِ تَحْسِـبُ أَنَّـهُ

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٨٩/١.

(٣) الكتاب ٣٥/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣، والارتشاف ١٤٣٦/٣.

(٥) هذا بعض بيت لأبي ذؤيب الهذلي في المفضليات ص ٤٢٤، والكتاب ٤١٣/١. تمامه:

فـوَرَدْنَ والعيـوقُ مَقعَـدَ رابِـءِ الـ ❊ ـضُّـرباءِ خَلْـفَ الـنَّظْمِ لا يَتَتَلَّـعُ

ومَزْجَرَ الكلب، يعنون مِنَ الزاجِر. هذا كلُّه استعملتْهُ العربُ علىٰ هذا المعنىٰ، وذكَرَ سيبويه - رحمه الله - منه بابًا[1] كبيرًا وأكثَرَ فيه.

وقد أنفذوا الفعلَ أيضًا إلىٰ أسماء هي أبعد من هذه في اقتضاء الفعلِ لها، فأنس بهذا وألف به، كقولهم: لا آتيك سَجِيسَ عُجَيْسٍ[2]، ولا آتيك القارظَ العَنَزِيَّ، وربما قالوا حتىٰ يئوبَ القارظُ العَنَزِيُّ[3]، ولا آتيك هُبَيرة بن عمْروٍ، ولا آتيك الشمسَ[4] والقمَرَ. هذه أمثالٌ سُمعت منهم علىٰ تأويل: لا آتيك أبدًا. وخبَرُ القارظِ العنزِيِّ مشهورٌ، ذكره الحريريُّ في مقاماتِه[5]. وسَجيسُ عَجيسٍ، اسمانِ من أسماءِ الدهرِ. ومثل قولهم: دخلت البيتَ، قولُ الشاعر[6]:

قِلْـنَ عُسْـفانَ[7] ثُـمَّ رُحْـنَ سِـرَاعًا

---

(١) قال: «هذا باب ما شُبِّهَ من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص، شُبِّهَت به إذ كانت تقع علىٰ الأماكن». الكتاب ٤١٢/١.

(٢) من أمثالهم، ومعناه لا آتيك الدهر، أو لا آتيك أبدا. المستقصي ٢٤٣/٢، ومجمع الأمثال ٢٢٨/٢. يقال: سَجِيسَ عَجَيْسٍ، وسَجِيسَ عُجَيسٍ مصغرا، وسَجِيسَ الأَوْجَس، والأَوْجُسِ. مجمع الأمثال ٢٢٩/٢.

(٣) معناه مثل سابقه. المستقصي ٥٨/٢، ومجمع الأمثال ٧٥/١.

(٤) كذا في الأصل، والذي في الأمثال لأبي عبيد ص ٣٨١، والمستقصي ٢٤٣/٢، ومجمع الأمثال ٢٢٨/٢: السمر والقمر.

(٥) مقامات الحريري ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٦) صدر بيت لكثير في ديوانه ص ٣٩٦، عجزه:

طالعـاتٍ عَشِـيَّةً مِـن غَـزالِ

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/١، والتذييل ٣٩/٨، والارتشاف ١٤٣٧/٣، وتمهيد القواعد رقم الشاهد (١٥٧٨)، وعجزه عند بعضهم:

يَـتَطَلَّعْنَ مِـن ثِقـابِ الثُّغـورِ

(٧) الذي في معجم البلدان ١٢١/٤، أنه بضم العين. ووجدته مضبوطا في بعض كتب النحو بالفتح.=

فأعمل «قِلْنَ» في عُسْفان، وهو مكان مختص معلوم، وهو موقوف علىٰ المسموع فقط، إذ لم يكثر في كلامِهم كثرةً تُفْهِمُ القياس، كما كَثُرَ رفعُ الفاعلِ ونصبُ المفعولِ، فلذلك يقضىٰ به في الأسماء الأعجمية التي لم تتكلم العرب بها بحال. وأمَّا ما ذهَبَ إليه الجَرْميُّ[1] وابن السَّراجِ[2] وأتباعُهما أنَّ «دَخَلْتُ» تتعدىٰ بنفسها، فهو باطل.

واستدلالاتُ الفارسي في إيضاحِه[3] علىٰ أنها غير متعدية بنفسها بالنظير والنقيض والمصدر = استدلالاتٌ ضعيفة.

والمعتمدُ عليه أنَّكَ تنقلها بالهمزة وبحرف الجر، فتقول: أَدخلتُه الدارَ، ودخلت به الدارَ. واقتضىٰ الاستقراءُ المطَّردُ أنهما لا يتعاقبان إلا علىٰ غيرِ المتعدي، كما بينَهُ أبو علي في الحَلَبِيات[4]، وهو مذهب الأخفش[5] والجماعة. والاستدلالُ بالنظير والنقيض طريقة سلكها أبو بكرٍ وتلميذُه أبو عليٍّ وتلميذُه أبو الفتحِ، ولم يعرج عليها سيبويهِ، والذي اعتمد عليه سيبويه في أنَّ «دخلت» غير

= وهي منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة.

(١) الارتشاف ١٤٣٥/٣.

(٢) الذي في الأصول لابن السراج ١٧٠/١، أنه غير متعد، قال: «وقد اختلف النحويون في دخلت البيت، هل هو متعد أو غير متعد؟ وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع، وهو عندي غير متعد». وهو ما بينه أيضا لما شرح قول سيبويه في ذلك. الأصول ١٧١/١. ولعل المؤلف وهم فنسب قول الأخفش إلىٰ ابن السراج. انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/١، والارتشاف ١٤٣٥/٣، وحواشيه.

(٣) الإيضاح ص ١٧١.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٦٨، ٧٠، ٢٧١. ولم أهتد هناك للنقل بالباء. وانظر أيضا المسائل البغداديات ص ١١٧.

(٥) الارتشاف ٢٠٩٣/٤،

متعديةٍ، قولُهم: دخلتُ في الأمرِ(١)، فلم يُعَدُّوه إليه إلا بالحرف، ولم يستعملوه معدىٰ بنفسه إلا مع البيتِ خاصَّةً.

ووقع في كتاب سيبويه كَلَامٌ نسبَهُ الشيوخُ إلىٰ أبي الحسن وهو لَبْسٌ: «ذَهبتُ الشامَ مثل دخلت البيت»؛ لأنَّ كل ما كان مثل البيت فهو بيت، وليس كلُّ مَا كان مثل الشامِ فهو شام، يريد أن الشامَ أخصَّ. ومِثْلُ قوله(٢):

قُلْـــن عُسْـــفَانَ

قولُ الشاعر(٣):

لَـــدْنٌ بِهَـــزِّ الكَـــفِّ يَعْسِـــلُ مَتْنُـــه ❊ فيـــهِ كَمَـــا عسَـــلَ الطريـــقَ الثَّعْلَـــبُ

وقولُه(٤):

فـلأَبْغِيَـنَّكُمُ قنًـا وعُوارِضًـا

وللسيرافي(٥) وابن جني وغيرهم من متأخري الأندلسيين [٥٩ظ] كلام في البيت طويل غير مخلص.

قوله: «**واعلم أنَّ أَقْوَىٰ تَعَدِّي الفعلِ**»(٦).

---

(١) شرح الكتاب ١/٢٧٢.

(٢) مر في ص ٣٥١.

(٣) لساعدة بن جؤبة. انظر الكتاب ١/٣٦، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح ١/٢١٢، وبلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٢/٢٢٨، ٤٤٦، وتخريجه بتفصيل في حواشيها.

(٤) هو عامر بن الطفيل، ديوانه ص ٥٥، والكتاب ١/١٦٣، والخزانة ٣/٧٤، وشرح شواهد الإيضاح ١/٢١٥، وفيه: «هذا البيت لطفيل الغنوي، ويروىٰ لعامر بن الطفيل». قلتُ: لم أجده في ديوان طفيل الغنوي. وبلا نسبة في الارتشاف ٣/١٤٣٧. عجزه: ولَأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٦، ١٠٨.

(٦) الجمل ص ٣٤، وفيه: «تعدي الأفعال إلىٰ المصدر»، والظاهر أن ابن بزيزة له مع باقي المغاربة=

وقد شَرحنا ذلك فيما مضى[1].

وقوله: «**من أجل أن الزمنَ حَرَكَةُ الفُلْكِ**»[2].

كلامٌ فاترٌ، وتشبيهٌ بعيدٌ لَوْ صَح أن الزمن نفسُ الحركة، فكيفَ والزمانُ إنَّما هو مُدَّةُ الحركة لا الحركةُ، فيجوزُ في قوله لأن الزمان حركة الفلك. وكذلك قال أبو المعالي إن الزمان حَركةُ الفلك، وهو نوعٌ من المجاز.

قوله: «**وأما الحال فكُلُّ اسمٍ نكرةٍ جاء بعدَ معرفَةٍ، قَدْ تمَّ الكلامُ دونها**»[3].

الحال هي الصفة الدالة على بعض أحوال الذات. وتكون لبيان هيئة الفاعل، وهيئة المفعول، وتكون لبيانهما، وذلك قولك: لَقِيتُه مُصعِدًا منحدرًا، ولقيتُه راكِبَيْنِ. واتفق النحويون على شَبَهِها بالظرف من حيث تُقَدُر بـ«في»، كما يُقَدَّرُ الظرف. وفي كلام الفارسي[4] أنها مفعول، صحيح، وهو مجاز بين.

وقسَّمَها بعض النحويين أقسامًا، وشَرَطوا فيها شروطًا، ومن أقسامها: الحال المستصحبة، نحو: هذا زيدٌ قائما، والمحكية، نحو: رأيت زيدًا أمس ضاحكًا، ومنها المقدرة، كقولهم: مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا، ومنها السادة مسد الأخبار كقولهم: ضربي زيدًا قائمًا، ومنها المؤكدة، ومنها الموطئة كقوله سبحانه: ﴿لِّسَاناً عَرَبِيّاً﴾ [الأحقاف: ١١]. واختلفوا في الحال منهما، فقيل:

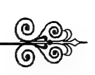
= رواية خاصة للجمل، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٢٤٢/١، وشرح الجمل لأبي إسحاق الغافقي ص ٩٦.

(١) سبق في ص ٣٤٣.

(٢) الجمل ص ٣٥.

(٣) الجمل ص ٣٥.

(٤) الإيضاح ص ١٩٩.



الاسمُ الأولُ، والتوطئةُ للاسم الثاني، بمعنى أنه لما وُصِفَ الجامدُ صَلح أن يكون حالًا. وقيل الحال الاسمُ الثاني، والأولُ توطئةٌ، بمعنى أنَّ الحال لشَبهه بالصفة وطؤوا له بتقديم موصوف يجري عليه كما يجب ذلك في الصفة الحقيقية. قال النحويون: وقد تكون التوطئة على أن الجامد يتأول فيه معنى المشتق.

ومما شَرطوا في الحال الاشتقاق، والانتقال، والتنكير، وكونها بعد معرفة، وبعد تمام الكلام، وكونها منصوبة مقدرة بـ«في». والصحيح أن هذه الشروط منها لازم، ومنها أكثري. فاللازم نصبها إن كانت مفردة، وتقديرها بـ«في» على كل حال. وأما الشروط الباقية فشروط أكثرية. وإنما شرطوا فيها الاشتقاق لأنها صفة في المعنى، وقَدَّرَ أَهْلُ الاشتراط ما جاء من ذلك غير مشتق تقدير المشتق. وقد جاءت جامدة؛ لأنها كالأخبار، ذكرهُ المبرد في شرح ما أغفل سيبويه بيانه[1]. وقد جاءت غير منتقلة، كقوله سبحانه: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وكقولهم: خَلَقَ اللهُ الزرافَةَ يَدَيْهَا أطولَ مِنْ رِجْليها[2]، بالنصب على بدل البعض، و«أَطْوَلَ» منصوب على الحال، والزَّرافَة بفتح الزاي، ذكره أبو عبيد في الغريب المصنف[3]، وهو حيوان متولد من حيوانين. وأما التنكير فليس بشرط، وقد [٦٠و] جاء عنهم: طلبتَه جَهْدَكَ[4]، وطاقتَكَ[5]، ورجَعَ عودَهُ على بدئِه[6]، وكلمتُه فاهُ إلى فيَّ[7]، وهذه كلُّها معارِفُ.

---

(١) هذا الكتاب في حكم المفقود الآن.
(٢) الكتاب ١/١٥٥.
(٣) لم أهتد إليه في الغريب المصنف بتحقيق صفوان عدنان داوودي.
(٤) الكتاب ١/٣٧٣، والارتشاف ٣/١٥٦٥.
(٥) الكتاب ١/٣٧٣، والارتشاف ٣/١٥٦٥.
(٦) الكتاب ١/٣٩١، والارتشاف ٣/١٥٦٥.
(٧) الكتاب ١/٣٩١، والارتشاف ٣/١٥٥٧.

والخلاف بين المبرد وسيبويه فيها معلومٌ[1]، هل هي بنفسها أحوالٌ أو هي منصوبةٌ علىٰ أنها مصادر لأفعالٍ، تلك الأفعال هي الأحْوال؟ وكَلَامُ الفارسي في هذه المسألة في إيضاحه يحتاج إلىٰ تفهم.

وأما كونُها بعد معرفة فليس بلازم، وقد قُرِئَ: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ٩][2]، ومن كلام العرب: مررتُ بماء قِعْدةَ رجَلُ[3]، وعليه مائةٌ بِيضا[4]، وهذا خاتمٌ حديدًا[5]، نصبه سيبويه علىٰ الحال. واختلف الناسُ في تأويل كلامِه، فقال المبرد والسيرافي[6]: أَرَادَ بالحال التمييز وسَمّاهُ حالا من حيث كان مُبيِّنًا، وهو الذي كان يعتمد عليه أبو محمدِ بنُ حَوْط الله[7] وغيرُه إذا قرئ عليه هذا الموضع من الكتاب.

وأما كونها بعد تمام الكلام فأكثرِيٌّ، وقد جاءت قبلَه مع المصادر أو مَا

---

(١) سيبويه يرىٰ أنها أحوال. الكتاب ٣٩١/١. وأما المبرد فيقول إنها منصوبةٌ علىٰ أنها أسماء وضعت موضع المصادر التي تكون حالا. المقتضب ٢٣٦/٣.

(٢) الشاهد أن بعض القراء قرأها بالنصب، قرأها به الجمهور، وقرأها أبو جعفر بالرفع، أي هو سواء، وقرأها زيد بن علي والحسن البصري ويعقوب بالجر، نعتا لأربعة. البحر المحيط ٢٨٨/٩، والنشر ١٨٩٥/٥.

(٣) الكتاب ١١٢/٢.

(٤) الكتاب ١١٢/٢، والتذييل ٢٨١/٩، والارتشاف ٧٤٤/٢، ووقع فيه: (بيضا) بفتح الباء. والذي في كتب النحو الكسر، جمع بيضاء. وانظر حواشي محيي الدين علىٰ ابن عقيل ١٩٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٦/١.

(٦) شرح الكتاب ٣٢٥/٢.

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن سليمان بن محمد بن داود الأنصاري الحارثي، المعروف بابن حوط الله، الفقيه القاضي الحافظ الأصولي المقرئ النحوي الأديب الشاعر. ولد بأُنْدَة عام ٥٤٩هـ، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢. من شيوخه: أبوه، وابن بشكوال، والسهيلي، وعبد الحق بن بونة. صلة الصلة (القسم الثالث ص ١٣٤)، وبغية الوعاة ٤٠/٢. ووقع في الأول: (عوظ)، وهو خطأ مطبعي.

يرجع إليها.

وعلىٰ الجملة فالأكثر ما شرطوه، وإنما النظر في اللزوم فنحن لا نلتزمه وهم قد التزموه، وقوله ﷺ: «وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا»[1]، [يحتمل وجهين: الحالَ، بمعنىٰ مُريبا، والتمييزَ][2].

قوله: «**وَلَا بُدَّ لَهَا من عامل فيها**»[3].

العوامِلُ، قسمان: لفظي، ومعنوي. فاللفظي يجوز معه التقديمُ والتوسُّط والتأخير لتصرفه في نفسه. وأما العامِلُ المعنوي، ففيه ثلاث مسائل:

مسألة ممنوعة بلا خلاف: وهي التقديم نحو قائمًا زيد في الدار. ومسألة هي وجه الكلام، وهي جائزة بلا خلافٍ، وهي: زيدٌ في الدارِ قائمًا. ومسألة فيها خلاف: وهي حالة التوسط، فالجماعة لا يجيزون ذلك، وأجازه أبو الحسن[4] والفراء مستشهدَيْنِ بقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍۭ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٤]، بنصب «مَطويات»[5] علىٰ الحال من الضمير المستقر في الاستقرار المحذوف. وحمله المانعون علىٰ أن العامل السماوات لا الاستقرار المحذوف الذي هو عامل

(١) رواه البخاري: (كتاب بدء الوحي/ باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، برقم: ٢)، ومسلم: (كتاب الفضائل/ باب طيب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي، برقم: ٢٣٣٣).

(٢) هذه الزيادة وضعت في الهامش، وهي بالخط نفسه الذي كتب به المتن، لكن لم توضع عليها علامة التصحيح، وبها يتم المعنىٰ. ولعل الناسخ نسي وضعها، وقد وقع منه مثل هذا في غير هذا الموضع.

(٣) الجمل ص ٣٥. وفيه: «يعمل فيها».

(٤) البحر المحيط ٩/٢٢١.

(٥) قرأها بالنصب عيسىٰ بن عمر والجحدري، وقرأ الجمهور بالرفع. المحرر الوجيز ٧/٤١٢، والبحر المحيط ٩/٢٢١.



معنوي ، وإنما عمل السماوات وإن كان جامدًا ؛ لأنه في معنى العلو والارتفاع ، كما أن: ﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾[1] في قراءة من قرأ «نزَّاعَةً» بالنصب[2] حال ؛ بما في «لظى» من معنى التَّلَظِّي ، قاله الفارسي[3] . ومنه قول النابغة[4]:

رَهْطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبي أَدْراعِهِمْ ✤ فِيهم ورَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذارِ

فـ«محْقبي» حال من الضمير الذي تَحَمَّلَهُ الاستقرارُ المحذوف ، وهو متأول ، وقد جاء غير هذا إلا أنه قليل.

والعوامِلُ المعنوية هي كلُّ ما دل على الفعل دلالةً معنوية ، وذلك كأسماء الإشَاراتِ ، والظروفِ ، والمجروراتِ . وأما «كان» فهل تعملُ في الحال أم لا ؟ [٦٠ظ] اختلفوا فيه ، ومذهب المحققين أنه عَامِل قوي متصرِّفٌ نوعًا من التصرف ، فيعمل في الحال عَمَلَ غيرِه من العوامل المتصرفة . وقد نقل أبو علي الفارسي عن بعض المقرئين: أنها لا تعمل في الحالِ . وإذا عَمِلت «كأنّ» بما فيها من معنى التشبيهِ ، وإن كانت حرفا محضًا = فأَنْ تعمَلَ «كان» التي هي فعل أولى وأحرى . وأما من زعم أنها حرفٌ فهي مثلُها في العمل ، وما ذكره ابن بابشاذ[5] في: هذا زيد قائمًا ، صحيحٌ لا نقد فيه . وتفريقُه بين حرف التنبيه وضعفِ التقديم معه ، نحو: ها قائمًا زيدٌ ، إذ لا مخبر عنه ، وجوازِه مَعَ «ذَا» ، نحو: قائمًا ذا زيدٌ

---

(١) المعارج ١٦ .

(٢) قرأها بالنصب حفص عن عاصم . وقرأها الباقون بالرفع . كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٠ ـ ٦٥١ ، والحجة للفارسي ٤/٤٦٦ ، والنشر ٥/١٩٤٧ ، والبحر المحيط ١٠/٢٧٤ .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٤/٤٦٦ ـ ٤٦٧ .

(٤) ديوانه ص ٥٥ .

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٩٨ ـ ٩٩ .



= صحيح ، والضَّعفُ الذي أشار [إليه][1] ضعفُ امتناع .

مسألة: هل يلزم أن يكون العَامِلُ في الحال هو العامل في صاحبها أم لا ؟ فيه خلاف ، والذي ارتضاه كثيرٌ من النحويين المتقدمين والمتأخرين كابن طاهر وغيره أن العاملَ في الحال هو العَامِلُ في صاحبِها ، واعتمدوا على مَوَاضع من كلامِ سيبويه تتحقَقُ مِنْ تَصَفُّحِ كِتابه ، وهو الذي كان يُعَوِّلُ عليه شيخُنا أبو الحسن بن الحَرَّالِيُّ[2] ، وكَانَ من المُحَقِّقِين .



(١) زيادة ليتسق الكلام.

(٢) كذا ، وهو الحرالي لا ابن الحرالي كما في كتب التراجم. وقد مر التعريف به في مقدمة التحقيق ص١٣.

باب الابتداء

وهو عاملٌ معنوي يقتضي الرفع في الاسم، وهذا الاسمُ المقتضي فيه الرفعَ هُوَ المبتدأ[1]. وهو المحدث عنه والمسند إليه، وقد قال سيبويه: «هذا باب المسند والمسند إليه»، وفي تأويله خلاف بين الأشياخ.

وأما الخبر: فهو الجُزْءُ المُستفادُ من الجملة، وهو المقصود بالإفادة، كما أن المبتدأَ هو المقصودُ بالبيان. ولمَّا كانَ مَبْنَىٰ الكلام علىٰ الفائدة سلكوا في طريق الإخبارِ ما يُحَصِّل ما انبنىٰ الكلام عليه. ومن المعلوم أنه لا فائدة في الإخبارِ عن المجهول بالمجهول، ولا عن المَعلوم بالمعلوم، ولا عن المجهول بالمعلوم، فلم يبق لحصولِ الفائدة طريقٌ إلا بالإخبار عن معلومٍ عند المُخاطب بمَجهولٍ عندَه، فتستَقِلُّ به الفائدة ويحصُل عندَه عِلْمُ ما لم يَكُنْ عندَه، فإنِ اتفق هذا المعنىٰ بالإخبار عن النكرة جاز.

وقد استقرأ النحويون مواضع الفائدة عند الإخبار عن النكرة فوجدوها مَحصورَةً[2]، ومِمَّنْ ضبط ذلكَ الأستاذُ أبو محمد بن بَرِّي[3]. فمنها:

إذا كانتْ بعد حَرْفِ استفهام، نحو: هل رجلٌ في الدار؟

(١) في المسألة مذاهب. انظرها في التصريح ١/٥١٥ ـ ٥١٩.

(٢) انظر هذه المواضع في سفر السعادة ٢/٧٤٦.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش بري بن عبد الجبار المقدسي المصري النحوي اللغوي. ولد عام ٤٩٩هـ، وتوفي سنة ٥٨٢هـ. إمام في العربية، من أشهر مصنفاته التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، والرد علىٰ ابن الخشاب في رده علىٰ الحريري في درة الغواص. وفيات الأعيان ٣/١٠٨، وبغية الوعاة ٢/٣١.



أو كَانَ اسمًا لاستفهام، نحو: أيُّ شيءٍ عندَكَ.

أوْ كانَ جوابًا لاستفهام، كقول القائل: مَنْ جاءَكَ؟ فتقول له: رجلٌ.

أو بعد حروف النفي كـ«لا» و«ما».

أو يكون جوابًا بالنفي، كقول القائل: إنَّ إبلًا لِزيد، في جواب قول القائل: ما إبِلٌ لِزَيْدٍ، ومنه قول امرئ القيس[1]:

وَإِنّ شِــفَائي عَبْــرةٌ مُهَرَاقَــةٌ

أو كَانَ [٦١و] الكلامُ مُحوَّلًا في المعنىٰ، كقول العرب: شَرّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[2]، وَشَيْء جَاء بكَ، والمعنىٰ: مَا أَهَرَّ ذَا نابِ إلا شَرٌّ، ولا جاء بَكَ إلا شيء. وذُو نابٍ هُو الكلب، وأهرَّهُ بمعنىٰ جعله يهر وينبح.

أو في التعجب كقولك: ما أحسنَ زيدًا، تقديره: شيءٌ أَحْسَن زيدًا، وكذلك: للهِ دَرُّ زَيدٍ أيُّ رَجُل هُو، وكذلك ما كان معناه معنىٰ التَّعَجُّبِ، وإن لم يكُنْ تَعَجُّبا كقولهم: عبد صريخه أمه، ويفنٌ تعلق بفرمَلَةٍ.

أو يكون فيها معنىٰ الدعاء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، ومنه قول الشاعر[3]:

---

(١) ديوانه ص ٩، وشرح القصائد السبع ص ٢٥. عجزه:

فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

(٢) من أمثالهم، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. الكتاب ١/٣٢٩، ومجمع الأمثال ١/٣٧٠.

(٣) مجهول القائل. انظر الكتاب ١/ ٣١٥، والمقتضب ٣/٢٢٢، وابن يعيش ١/٣٠١. صدره:

لقــد أَلَّــبَ الواشُــونَ أَلْبًــا لبيــنهم

وضبطت «أَلَّبَ» في الكتاب وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٨٣ بتخفيف اللام والصواب التشديد.



فَتُــرْبٌ لِأَقْــوالِ الوُشــاةِ وجَنْــدَلُ

أو يكون فيها معنى المدح، كقولهم: طاعةٌ خيرٌ من معصية، ونَفْعٌ خيرٌ مِنْ ضُرٍّ.

أو يكون فيها معنى العموم، كقولهم: كل مخلوق يَفْنَىٰ، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. وإنْ كان ذلك ليس على عمومه؛ لِمَا استَقَرَّ في الشريعة أن سبعة أشياء مخلوقة لا تفنى: اللوح، والقلَم، والعرش، والكرسي، والجنة، والنار، والأرواح.

أو تكون موصوفة، كقوله سبحانه: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢١٩].

أو تكون موصولة بحرف جر أو ظرف، نحو: مرورٌ بزيدٍ خيرٌ من مرورٍ بعمرو، وجلوسٌ عند العالِم خيرٌ مِنْ جلوس عند الفاسق. وقد تقومُ الإضافة مقام حرف الجرِّ، كقولهم: عبدُ سوءٍ نقمَةٌ، وجارُ سوءٍ محنَةٌ[1]. أو يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا مقدَّمًا، نحو: عندكَ عبدٌ، ولَكَ كتاب.

قال: «**والابتداء معنًى رَفَعَه، وهو مُضارعَتُه للفاعل**»[2].

هذا منه تعرُّض لِرَفْعِهِ وأنه حَمْلِيّ، ولِرافِعه. وقد اختلف النحويونَ هل ارتفاعُ المبتدأ بالأصلِ، والفاعلُ مُشبَّهٌ به، أو بالعكس؟ وبالأول قال رئيسُ الصناعة وإمَامُ الجماعة، والفاعلُ مشبَّهٌ به عنده، نصَّ عليه سيبويه في قوله: «واعلم أن الاسم أوله الابتداءُ»[3]، وذهب الكوفيونَ وطائفة من البصريين كالمبرِّد والزمخشريِّ

(١) سفر السعادة ٢/٧٤٩.
(٢) الجمل ص ٣٦.
(٣) الكتاب ١/٢٣، والبديع ١/٥٤.

والزجاجيِّ وغيرِهم: إلىٰ أنَّ الفاعلَ أصلٌ والمبتدأَ مُشَبَّهٌ به. والمسألة في بابِ الاحتمال؛ لأنَّه قد تجاذبَها أصلان، فمن حيث إنَّ الفاعل عاملُه لفظي، والمبتدأَ عاملُه معنوي، والعوامل اللفظية أقوىٰ = يجب أن يكون الفاعلُ هو الأصل. ومن حيث إنَّ المبتدأ لمَّا لم يكن عامله لفظيًّا، كان كالمفردِ، والمفردُ قبل المركب، يَجِبُ أن يكون المبتدأ هو الأصل. وما ذهبَ إليه جمهور البصريين أولىٰ، من حيث ثبتَ تقدُّم الأسماء علىٰ الأفعال، فتقدُّمُ الجُمل الاسمية أولىٰ. وللقائل أن يقول: إنَّ كُلا منهمَا أصل في بابه.

واختلف النحويون في رافعِ المُبتدأ والخبر، وقد [٦١ظ] تقرَّر أن الرافعَ والناصب والخافِضَ حقيقةً هُوَ المتكلم، ونسبةُ العمل إلىٰ الألفاظ مجازٌ لِتَفهيم أصول الصناعة. فمذهب سيبويه أنَّ الابتداءَ عامِلٌ في المبتدأ، والمبتدأَ عامِلٌ في الخَبرِ(١). ونسب إليه بعض المتأخرين أن الابتداءَ يرفع المبتدأ والخبر، ومِمَّنْ نَسَب ذلك إليه أبو موسىٰ الجزولي(٢)، ووقع في كلام سيبويه ما يَحتج به، قال - رحمه الله - في باب الابتداء: «لأن المبني علىٰ المبتدأ بمنزلته»(٣)، فهل هُوَ بمنزلته في العمل أو في الرفع؟ فيه نظر بين الأشياخِ. وأما أبو الحسن الأخفش(٤) فنقل ابن طاهرٍ عنه أنَّ الابتداءَ والمبتدأ يَرفعان الخبر علىٰ نحو مذهبه في الشرط وجزائه، ونص في كتابِ الأوسطِ علىٰ مذهب سيبويه. وذهب الفراءُ(٥) وابن

---

(١) الكتاب ٢/١٢٧.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٩٣، وشرحها للشلوبين ٢/٧٤٢.

(٣) الكتاب ٢/١٢٧.

(٤) الذي في كتب النحو أن الأخفش قال إن المبتدأ والخبر معا مرتفعان بالابتداء. انظر معاني القرآن للأخفش ١/٩، والارتشاف ٣/١٠٨٥. وأما القول الذي نسبه للأخفش فهو قول المبرد كما في المقتضب ٤/١٢٦، والتذييل ٣/٢٦٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١٨٥.




جني[١] إلىٰ أن المبتدأ عاملٌ في الخبر، والخبرَ عامِلٌ في المبتدأ. وذَهَبَ بعض المتأخرين إلىٰ أن العَامِلَ في المبتدأ كونه مُبتَدأً به، والعامل في الخبر كونُه محتاجًا إليه. وهَذَا لا يُعقل. وقد ضعف بعضُهم مَذهب الفرَّاء وابن جني بأنه يؤدي إلىٰ التدافُع؛ إذ الشيء الواحد لا يكون عاملًا معمولًا. ولا تدافع فيه؛ لأنهم قالوا: أيَّهُم تُكْرِمْ أُكرِم، وقال سبحانه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، فجزموا الفعل بـ«أي»، ونصبوا «أيًّا» بالفعل.

قوله: «واعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأربعة أشياء»[٢].

في كلامه هذا مسامَحة؛ إذ لم يُسمِّ الفعل وما اتصل به جملةً، ولا شك في كونه جملةً، وكذلك الظرْف والجارُّ والمجرور. والضابط أنَّ الخبر علىٰ قسمين: مفرد، وجملة. والمفرد هو الأصل؛ لأن فيه يظهر عَمَلُ العَامِلِ. والجملة قسمان: اسمية، وفعلية. كما أنَّ المفرد قسمان: جامدٌ، ومشتق. والشرط داخل في الجملة الفعلية بعموم وصفِها لا بخصوصِ وصفها.

واختلفوا في الظرفِ وفي الجار والمجرور الواقعينِ خَبَرًا في ثلاثة مواضع: الأول: هل في الكلامِ حذف أم لا؟ والجمهورُ علىٰ الحذفِ. وقال الفارسي في البغداديات[٣]: لا محذوف. وإذ قلنا بالحذف فهل المحذوفُ فعلٌ أو اسمُ فَاعِلٍ؟ فيه خلافٌ، واتفقُوا علىٰ أنه مُقَدَّرٌ بالفعلِ إذا وقع في الصِّلة، وفي كلام الفارسي في ذلك اختلافٌ في الإيضاحِ[٤] وغيره. ونصَّ الأخفشُ[٥] علىٰ أنه يَتَعَلَّقُ باسمٍ،

(١) الارتشاف ٣/١٠٨٥.
(٢) الجمل ص ٣٦.
(٣) المسائل البغداديات
(٤) الإيضاح ص ٤٧ ـ ٤٩. وانظر حواشي التذييل ٤/٤٩ ففيها تفصيل ذلك.
(٥) التسهيل ص ٤٩، والتذييل ٤/٤٩.

وقد ظَهَرَ كذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤١]. والأَوْلَىٰ ردُّ موضع الخلاف إلىٰ موضع الوِفاق، لولا ما ظهر في الآية من تقديرِهِ باسم فاعل، وإنما قالَ الفارسيُّ إنه لا محذوفَ احتجاجا بقولهم: إنَّ في الدارِ زيدًا، فلو قُدِّرَ المحذوف لَمْ يَخْلُ أنْ يُقدَّرَ قبل الظرف، وهو مُحال؛ لما يلزم من تقديم خبر «إن» علىٰ اسمها، وليس ظرفًا ولا مجرورًا، أوْ يُقدَّرَ بعد الظرف، وهو ممتنع؛ إذ لا يتقدم المعمولُ إلا حيث يتقدم العَامِل.

واختلفوا هل انتقلَ الضميرُ الذي كَانَ في المحذوف المنوي إلىٰ الظرف أو بقيَ فيه؟ [٦٢و] والخلافُ فيه بين الفارسيِّ والسيرافيِّ.

وفي جوازِ وقوعِ «وَحْدَه» خبرًا خلافٌ، فيونُس أجازَه[1] لمَّا أجراه مجرىٰ الظرف، وسيبويهِ منعَه[2] لأنه مصدرٌ واقع موقعَ الحال.

واتفق النحويون علىٰ أنَّ الجملةَ الواقعة خبرًا يجب أن يكون فيها ضميرٌ يربط الخبرَ بالمُخبَرِ عنه، وقد يقوم مقامَه اسمُ الإشارة، أو تكريرُ الاسم، أو عُمُومُ الكلامِ. وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، علىٰ ما فيه من احتمالات ثلاث. وكقوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، وكقولهم: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وكقوله تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، قال الزمخشري في تفسيره[3]: «قام عموم المتقين مقامَ الضمير»، وإنما ذلك من حيث كانَ القصدُ من الضمير إنما هو الربط وتصحيح النسبةِ بين الموضوع والمحمول. والعمومُ يقتضي دخول المحدَّث عنه

---

(١) المسائل البصريات ١/٦٥٩، والارتشاف ٣/١١٣٢.

(٢) الكتاب ١/٣٧٧، والتذييل ٤/٧٧.

(٣) الكشاف ص ١٧٨.

تحت لفظه ، فكان أمكنَ في الربط .

وأما الخبر المفرد فهو علىٰ قسمين كما ذكرناه ، فالجامد: زيدٌ أخوك ، وبِشْرٌ غلامُك . ولا حَاجة فيه إلىٰ الضمير ؛ لأنه الأول من غير زيادة ، وذهب الرُّمانِيُّ[1] إلىٰ أن فيه ضميرًا ، وقدَّرَه تقدير المشتق .

وأما المشتق وما جرىٰ مجراه ، فلا بد من تحمُّلِهِ للضمير علىٰ اختلاف أنواعهِ ، كان اسم جنسٍ ، أو معنىٰ ، أو اسم عين . والمنطقيُّون يرون أن الكَلِمَ الوُجُودِيَّة لا تحتاج فيها إلىٰ رابط . والكَلِمُ الوجوديَّةُ عندهم هي التي تدل علىٰ وجودِ شيء لشيء ، وارتباطِه به ، مِثلُ: كَانَ ويكون ، وصَارَ ويصير . وأما غيرها فوافَقوا علىٰ لزوم الضمير الرابط فيه ، إلا أنَّ أبا نَصْرٍ وغيره استعمله بارزًا بين المحمول والموضوعِ ، ونحويُّ العرب لا يستْعمله كذلك . وذهب كثيرٌ منهم إلىٰ أنَّ خاصَّة الاسمِ أن يكون مخبَرًا عنه بذاته ، ولا يكون خبرًا إلا مع كلمة وجودية ، إما صريحة ، وإما مضمرَةٍ . كما أنَّ خاصَّة الكلمة التي هي الفعلُ أن تكون خبرًا بذاتها لا مخبَرًا عنها .

وهذه العوائد يجب كونُها علىٰ وَفق الأول في الحضور ، والغيبة ، والتذكير ، والتأنيث ، وغيره .

❊ **فَإِن قلتَ:** هل يجوز حذف هذا الضمير في الخبر ؟

❁ **قلتُ:** قد جاءَ في الشِّعرِ ، وأنشدَ عليه سيبويهِ[2] ، وهو قليلٌ .

---

(١) الارتشاف ٣/١١١٠ .

(٢) أنشد عليه قوله (١/١٨٧):

إن الذيـن حانـت بفلـج




تنبيه: بَلَّغَ أبو الحسن بن خروفٍ أقسام الخبرِ إلىٰ نوعٍ من سبعين قسمًا[١]، وجَعَل في ذلك جزءًا مُستقلا بنفسِه، رَوَيناهُ عن أصحابه عنه، وأشار إليها في شرح كتابِ سيبويهِ. وهي إنَّما تصِلُ إلىٰ هَذَا بالأشخاص لا بالأصول الضوابطِ، والاشتغالُ بتفهيم ذلك يطولُ.

قوله: «**واعلم أنه يجوز تقديمُ خبر المبتدأ عليه، إلا إذا كان فعلا**»[٢].

قد علمت أن الأصل تقديم المبتدأ لوجهين: لفظي، ومعنوي. أما اللفظي فلأنه عامِلٌ، والعامل [٦٢ظ] في الرتبة قبلَ المعمول. الثاني أنه مُحدَّثٌ عنه، والمحدَّثُ عنه قبل الحديث. وهل يجوز تقديم الخبر أم لا؟ أما ما تحمَّل منه الضمير فمنع البغداديون من تقديمه وتقديمِ معمولِه؛ لِما يؤدي إليه من الإضمار قبل الذِّكرِ. وهذا إنما يلزم لو تقدم لفظًا وحُكمًا، ونحن نرىٰ أنه ـ وإنْ تقدَّمَ لفظا ـ فهو في حُكمِ المتأخِّر في المعنىٰ، وقد جاء في الشعرِ تقديمه وتقديمُ معموله. واحتج الفارسيُّ[٣] علىٰ جوازه بقول الشاعر[٤]:

كِـلَا يَـوْمَيْ طُوَالَـةَ وَصْـلُ أَرْوَىٰ

ولا قاطع فيه من وجهين:

الأول: أنه شعر، وهو مَحلُّ الضرورة.

الثاني: أنَّ المعمولَ ظرف، والعربُ لم تحفِل به، فلا تقومُ بالمحتمل حُجَّةٌ.

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٣٨٨/١.

(٢) الجمل ص ٣٧.

(٣) الإيضاح ص ٥٢.

(٤) هو الشماخ. ديوانه ص ٣١٩، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠/١. عجزه:

ظَنـونٌ آنَ مُطَّـرَحُ الظُّنـونِ

والضابط كذلك أنه بالنسبة إلىٰ التقديم والتأخير علىٰ ثلاثة أقسام: موضع يجب فيه تقديمه، وموضع يجب فيه تَأخيره، وموضع يجوز فيه الأمران.

فالموضع الذي يجب فيه تقديمُه، إذا كَانَ أَدَاةً من أدوات الاستفهام ونحوِها مما له صَدرُ الكلامِ، أو كَانَ مصحِّحا للابتداء، أو كان في المبتدأ ضميرٌ يعود عليه، كقولهم: علىٰ التَّمرَةِ مِثلُها زُبْدًا[1]، أو يكون المبتدأ أداةً لا تتقدم، كقولهم: عندي أنَّك ذاهبٌ؛ لأنك لو قدمتَ المبتدأ لوقعت «أنَّ» في صَدْر الكلام، وهي لا تقع إلا معمولة، وسيأتي تحقيق ذلك في «بابِ مُذْ ومُنذ».

وأمَّا المواضعُ التي يجب فيها تقديم المبتدأ، فمنها إذا كان فعلًا، فتقديم المبتدأ واجبٌ؛ لأنَّه إذا تقدَّمَ الفعلُ تسلَّطَ علىٰ الاسم فرفعَه بحكم الفاعلية، وأزالَ عنه حُكم المبتدأ؛ لأنه عامل لفظيٌّ، والمبتدأ عاملٌ معنوي، واللفظيُّ أقوىٰ من المعنوي. ومن النحويين من جَوَّزَ أن يرتفع علىٰ حكم المبتدأ وإنْ تأخَّرَ، كما أنَّ منهم من يجيز أن يرتفِعَ علىٰ حُكْمِ الفاعليَّةِ وإنْ تقدَّم. ومما يجب فيه التقديمُ: مواضِعُ اللَّبْسِ، وذلك إذا كانا معْرِفتَيَنْ، ومنه:

شَــــرُّ النِّســــاءِ البَحــــاتِرُ[2]

وصديقي زيدٌ، وزيدٌ صديقي، وكاتبُ الأميرِ عمرٌو، وعَمْروٌ كَاتبُ الأمير، ومنه قوله ﷺ: «وَتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ»[3]. والخلافُ فيه مشهورٌ،

---

(١) الكتاب ٢/١٧٢.

(٢) بعض بيت لكثير عزة. ديوانه ص ٣٦٩، وتثقيف اللسان ص ٣٥٨. نصه:

عَنَيتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولَمْ أُرِدْ ❊ قِصارَ الخُطَا، شرُّ النِّساء البَحاترُ

ويروىٰ: البهاتر.

(٣) رواه أحمد، مسند علي بن أبي الطالب ٢/٢٩٢ (طبعة الرسالة)، رقم: ١٠٠٦.

هل يُؤذِنُ التقديمُ بالحصر أم لا ؟ وفي هذه المسألة تذاكر أبو محمد ابن السِّيدِ مع أبي بكر بن باجَّة[1] ، ذكرها ابنُ السِّيدِ في مسائله الخمسين[2] .

ومنها أن يكون المبتدأ ضميرَ الأمرِ والشأن ، فيلزم تقديمُه لأنه مفسَّر بما يأتي بعده ، أو بقرينة ، والمفسَّر يجب تقديمُه . ومنها ما دخله معنىٰ الشرطِ من المبتدآت . فهذه كلُّها مواضعُ الأمرُ فيها علىٰ ما ذكرناهُ ، وبيبانها يُعلم مواضع الجَوازِ . وانقسامُه بحسب الحذف دائرٌ علىٰ الاستغناء والفائدةِ فافْهَمْهُ .

وقد التزموا حذفه بعد «لولا» وغيرِها ، وذلكَ بيِّنٌ[3] .

قوله: «**لا يجيز سيبويه غير ذلك**»[4] .

يريد أنه لم يجز عَملَ اسم الفاعل غيرَ معتمِد[5] ، وحكاه عن الخليل [٦٣و] وَقَبَّحَه[6] . واختلف الشيوخ في ذلك التقبيح هل هو تقبيح منعٍ ، أو ضَعفٍ ؟ وجوازُه مشهور عن أبي الحسنِ[7] . وإنما ضَعُف من حيث إنه لو عمل معتمدا أو

(١) هو أبو بكر محمد بن يحيىٰ بن الصائغ السرقسطي ، الشهير بابن باجة ، فيلسوف الأندلس ، الطبيب الموسيقي ، من تلاميذه ابن رشد الحفيد ، توفي عام ٥٣٣هـ. سير أعلام النبلاء ٢٠/٩٣.

(٢) الكتاب ما زال مخطوطا ، ولم أجد هذه المسألة فيما نُشِرَ من مختارات من الكتاب ، سواء التي نشرها إبراهيم السامرائي بعنوان: المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة لابن السيد ، مسألة رب. نشره المجمع العلمي العربي بدمشق ، عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م. ولا فيما نشره الأستاذ وليد محمد السراقيبي بعنوان: «من مسائل ابن السيد البطليوسي قراءة وتحقيق» مجلة العميد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، بتاريخ ٢١ دجنبر ٢٠١٦.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الارتشاف ٣/١٠٨٨ ، وشرح الألفية لابن أم قاسم المرادي ١/١٩٢.

(٤) الجمل ص ٣٧.

(٥) الكتاب ٢/١٢٧.

(٦) الكتاب ٢/١٢٧.

(٧) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٠١ ، وحواشيه ، والبسيط ١/٦٠٠.

غير معتمد لكان كالفعل سواء، والشبه يقتضي انحطاطَه عن درجته. وأبو الحسن لمَّا أجازه لم يمنع مَا سواه، وله أنْ يدَّعِي حصولَ هذا المعنىٰ فارقا، وهو فرق حسنٌ. ووجوه اعتماداتِه إما علىٰ أداةِ استفهام، أو نفيٍ، أو خبرٍ لذي خبر، أو مفعولًا ثانيًا في باب «ظننت».

وإنما اشترط الأكثرُ الاعتمادَ لتَحقيق الشبه؛ وذلك أنه إذا اعتمَد صَارَ ثانيًا عن المعتمَد عليه، فأشبه الفعلَ من حيث كان ثانيًا عن الاسم، فَوَفَّىٰ حق الشبه، ووقف عند مُقتضاه.

قوله: «**واعلم أن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث**»[1] إلىٰ آخره.

قد عُلِم أن ظرف المكان يجوز وقوعُه خبرًا عن الشخص والمعنىٰ، نحو: زيد عندك، والبيعُ عندك. وظروف الزمان تقع أخبارًا عن المعاني، تقول: الصلاة اليومَ، والبيعُ الساعةَ. وهل يجوز أن تقع خبرًا عن الأشخاص أم لا؟ فيه نظرٌ[2]، ضابطُ الأمر فيه أنه جائز حيثُ تقع الفائدةُ[3]، وإنما مَضَىٰ الأكثر علىٰ امتناعه من حيث إنَّ نسبة الأزمنة إلىٰ الأشخاص متساوية، ونسبةَ الأشخاص إليها كذلك، ومعقوليَّةُ الخبر تقتضي خصوصية النسبة، ولا خصوصيةَ بين الشخص والزمان؛ فامتنعَ الإخبار لذلك، وقد وقع حيث أفاد، منه في الحديث الصحيح قول النبي صلىٰ الله عليه ـ وقد ذكر المِلَلَ ـ: «اليهودُ غدًا، والنَّصارَىٰ بعد غدٍ»[4]، ومعناهُ

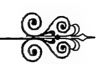
---

(١) الجمل ص ٣٨.

(٢) انظر تفصيل ذلك في التذييل ٤/ ٥٩.

(٣) تبع في هذا ابن الطراوة. البسيط ١/ ٦٠١، والتصريح ١/ ٥٤٠.

(٤) رواه البخاري: (كتاب الجمعة/ باب فرض الجمعة، برقم: ٨٧٦)، ومسلم: (كتاب الجمعة/ باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، برقم: ٨٥٥).

علىٰ حذف المضاف، والتقدير: يومُ اليهودِ غدًا ويومُ النصارىٰ بعد غدٍ، يعني يوم السبت والأحد. ومن كلام عبد الملك بن مروان: «نحن الدُّنيا، مَن وضَعناه اتَّضَع، ومَن رَفعناه ارتفَع»[1]. ومن كلام امرئ القيس: اليومَ خمرٌ، وغدًا أَمْرٌ[2]. وهو كثير مُنبَنٍ علىٰ الفائدة.

ويجوز في قولهم: زيدٌ الأسدُ شِدَّةً، وجهان: المبالغة، والحذف. ويجوز انتصاب شدة علىٰ وجهين: الحال، والتمييز، والعامل ما في الكلام من معنىٰ الافتخار والشدة.



(١) الذي وجدته أن القائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. انظر التمثيل والمحاضرة ص ١٣٣، وزهر الآداب ١/٢٥٤.

(٢) مجمع الأمثال ٢/٤١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٨.

بَاب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

حقيقة هذا المسمىٰ بباب الاشتغال منقولةٌ ؛ وذلك أن أصل الكَلَام تقديمُ الفعل وتأخيرُ المفعول ، إلا أنَّ العرب في مواضع الاهتمام والعناية يُقدِّمون ما هم ببيانه أعنىٰ كما قال سيبويه[1] - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، ومن ذلك تقديم المفعول ، نحو: زيدًا ضربتُ ، فهو محوَّلٌ عن أصله الذي هو: ضربت زيدًا ، فقُدِّم من تأخير أصلي علىٰ معنىٰ الاهتمام والعناية ، كقوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤]. وذهب بعض النحويين والمتكلمين من المعتزلة[2] إلىٰ أن تقديمه يُؤذِنُ بالحصرِ والاختصاصِ. [٦٣ظ] وهو دَعوًىٰ لا دليل عليه ؛ فإذا تقدم المفعول بقي للفعل من التسلط عليه ما كان قبل التقديم ، ما لم يشتغل الفعل بمعمولٍ هو ضميرُ الأول ، أو ضميرُ سببه ، فإذا شغلتَه عنه استحال أن يعمل فيه لاستقلاله بمعموله ، وتعيَّنَ الافتقارُ إلىٰ عامل ، نحو: زيدًا ضربْته ، فانتصابه بفعل مضمر يدل عليه الفعل الظاهرُ علىٰ الصحيح في المذاهب ومقتضىٰ النظر.

وجملة مذاهب النحويين في هذه المسألة ثلاثة ، هذا أولها وأَوْلاها.

والثاني: أنَّ «زيدًا» منصوب بالفعل المتأخِّر ، والضمير بدل منه. قاله الفراء[3]. وهو خطأٌ لا يطرد فيما إذا عمل في السبب ، ولا فيما إذا كان المُضمر محفوظًا نحو: زَيْدًا مررت بدارِه.

---

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) منهم الزمخشري. الكشاف ص ٢٨.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٥ ، والارتشاف ٤/٢١٧١.

وقال الكسائي[1] إنهُ منصوب بالفعل الظاهرِ والمضمَرُ تأكيدٌ. وهو خطأ بما فَسَد به مذهبُ الفراء، وبأنه إذا أُكِّدَ بالمضمَرِ يجب أن يكون منفصلا، وسواء جرىٰ علىٰ ظاهر أو مضمر. وتأول بعضُهم قولَ الكسائيِّ علىٰ أنه أَعمَلَ الفعلَ أولا في المفعول، ثم أعملَه في ضميره، كما أجازَ سيبويه: في الدار زيدٌ فيها، وحملوا عليه قول الشاعر[2]:

هَــذَا سُــرَاقَةُ لِلقُــرآن يَدْرُسُــه

ويجوز عود الهاء علىٰ ضمير المصدر فلا قَاطِعَ فيه.

وقد فهمتَ مما قلناه حقيقة الاشتغال، وأنه عبارة عن تقديمِ معمولِ العامل عليه علىٰ طريق الاهتمام به، وشَغْلِ العامل بضميرِ المُقدَّم أو بضمير سَبَبِهِ عن العمل فيه، ولولاه لعمل فيه. ومسائل هذا الباب كثيرة، وأطال سيبويهِ ـ رحمه الله ـ فيها. وتنحصر أصولُ مسائل الأبواب في خمسة:

أصْل يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع أحسن.

وأصل يجوز فيه الأمران، والنصب أحسن.

وأصل لا يجوز فيه إلا الرفع.

وأصل لا يجوز فيه إلا النصب.

وأصلٌ يتساوىٰ فيه الأمران.

---

(١) الارتشاف ٤/٢١٧١، والتصريح ٢/٣٥٢.

(٢) مجهول القائل. الكتاب ٣/٦٧، والارتشاف ٣/١٣٥٦، والخزانة ٢/٣. عجزه:

والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

فالأول: هو الذي عقدنا به الباب، نحو: زيدٌ ضربته، وعمرٌو أهنتُ غُلَامَهُ، فيجوز فيه الرفع علىٰ الابتداء، والجملة خبرُه، والنصبُ بإضمار فعلٍ يفسِّرُهُ الظاهر، التُزِمَ إضمارُه لأنَّ الظاهر جُعِلَ عوضًا منه فلا يجوز الجمع بينهما، علىٰ أن الظاهر مفسِّر، وأما علىٰ أن الظاهر تأكيدٌ، فهل يجوز أم لا؟ فيه نظر، والمحققون علىٰ جوازه، والجمهورُ علىٰ المنع.

وإنما كان الرفع أحسَنَ لوجهين: الاختصار، وعدم الإضمار. أما الاختصار فلأنَّ الكلام مع الرفع جُملةٌ واحدة، وهو مع النصب جملتان. وأما عدم الإضمار؛ فلأنك لا تحتاج مع الرفع إلىٰ إضمار عاملٍ، وأنت في النصب مُحتاج إلىٰ إظهار عامل، وتقديرِ الناصب فيها من اللفظ إنْ أمكن، وإلا فمن جهة المعنىٰ. فمِمَّا يتقدر فيه من اللفظ: زيدٌ ضربتُه، وعمروٌ أكرمتُه، ومما يتقدر فيه من المعنىٰ: زيدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وعمرًا أحسنت إلىٰ أعمامِه.

وأما **الأصلُ الثاني**، وهو [٦٤و] الذي يجوز فيه الأمران والنصب أَحْسَنُ، فهو في مواضع: إما لطلب الموضِع للفعل، وذلك في: الأمر، والنهي، والدعاء، وبعضِ الاستفهام، والعَرْضِ كلِّه = فإنها لا تكون إلا بفعل. وإمَّا لطلب المشاكلَة بين الجمل لمَّا كانت الأُولَىٰ فعلية أرادُوا نصب الثانية بإضمار فِعل لِتَقَع المعادلة. فالأول مما يختار فيه النصب الأمرُ، وإنما اختير ذلك فيه، قال سيبويه: «لأنك لا تأمُرُ إلا بفعل»(١). وقسَّمَه أبو الحسن بن بابشاذ أقسامًا أجراها علىٰ اختياره(٢)، فمنه:

ما لا يجوز فيه النصبُ أصلا، وهو إذا كان الأمرُ بفعل التعجب، مثل: زيدٌ

---

(١) الكتاب ١/١٣٨، قال: «والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل».

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٢٤.




أَسْمِعْ به، وعمرٌو أحسِن به، فالنصب ممتنع؛ لأن الفعل لا يتصرف في نفسِه، فلا يتقدم، فلا يَعمل، فلا يفسر؛ إذ لا يُفَسّر إلا ما يعمل.

ومنها ما يختار فيه الرفع، وهو مواضع العموم، والإبهام، كقوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٤٠].

ومنها ما يُختارُ فيه النصب، وهو موضع الخصوص، نحو: زيدًا اضرِبه، والنهي في هذا كالأمر. وهذا الذي قاله مبنيٌّ علىٰ أنه لا يُفسَّر إلا ما يعمل، وهي قاعدة غير مُسلمة، ومبني أيضًا علىٰ أنَّ معمول الأسماءِ الأفعالُ، ولا يتقدم. والدعاءُ كالأمر.

وأمَّا الاستفهامُ فهو منقسم، وخرجَ منْ كَلام سيبويه أنَّ منه لا يجوز فيه إلا الرفع، ومنه ما النصب فيه أجودُ، ومنه ما الرفعُ فيه أجودُ. فالذي يمتنع فيه النصبُ هو الذي يقع في موضع خبرِ المبتدأ، نحو: زيدٌ هل ضربتَه؟ وإنما لم يَجُز فيه النصبُ؛ لأنَّ الاستفهام لمَّا لم يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك لا يفسر ما يعمل.

وأمَّا ما الرفعُ فيه أجود من النصب فهو الاستفهام عن الاسم، نحو: أيُّهم ضربته؟ فالرفعُ أحسن؛ لأنَّ الاستفهام فيه عن التعيين لا عن الفعلِ، فكان الرفع فيه أقوىٰ، كما كان في الابتداء. فإن وقَع الفصلُ بين أداة الاستفهام والاسمِ الذي يُختارُ فيه النصب باسم آخَرَ، نحو: أأنتَ[١] زيدٌ ضربتَه؟ ففيه خلافٌ بينَ سيبويه والأخفش، فسيبويه[٢] يقدِّمُ الرفع، وأبو الحسن يقدِّمُ النصب[٣]. واتفقوا علىٰ

(١) سقطت همزة الاستفهام من الأصل.

(٢) الكتاب ١/١٠٤.

(٣) التذييل ٦/٣٣٦ ـ ٣٣٧.

أن النصب مع كون الفاصل ظرفًا هو الوجه ؛ لِمَا ذكرناه من أن العرب لا تَحفِلُ بالظروف. وإنما كان الرفع عند سيبويه أحسن ؛ لبُعد أداة الاستفهامِ عن الاسم الذي يُختار فيه النصب لَوْ وَلِيَته ، فتقول على مذهب سيبويه: أأنت زيدٌ ضربتَه ؟ فيكونُ «أنت» مبتدأ ، و«زيدٌ» مبتدأٌ ثانٍ ، والجملة خبره ، والمبتدأ وخبرُه في موضع خبر الأول. وتقول على مذهب الأخفش: أأنت[1] زيدًا ضربته؟ فتحمل «أنت» على فعل مضمر ، وتنصب «زيدًا» بفعل مضمر يدل عليه الظاهر على ما مَرَّ ، ولم تُراع الفصل لكونه محمولا على فعل.

وكما دَخلَ الاستفهامَ هذا التفصيلُ [٦٤ظ] والترجيحُ ، فكذلك يدخل جميع الباب ، فالرفعُ في الاسم إذا اشتغل الفعلُ بضمير السبب أقوى مِنَ الرفع فيه إذا اشتغل بضمير الأول نفسِه ، فإنْ كان الفعلُ المفسَّر صفةً ، نحو: هذا رَجلٌ ضربتُه ؟ امتنعَ النصب ؛ لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف ، كقوله[2]:

وما شَيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَباحِ

فرفع «شيء» والفعلُ مفَرَّغٌ ، فهو لو كان مشغولًا أولى. وإنما كان النصب ممتنعًا لوجهين: لفظيٍّ ، ومعنويٍّ. أما اللفظي: فلأنَّ الصفةَ لا تَعمل ولا تُفَسِّر ما يَعمل. وأما المعنوي: فلأنه لو نَصب لكان ذَمًّا لا مدحًا.

* **مسألة**: الكلامُ في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ، قُرِئ برفع «كل» ونصبه[3] ، وحكى بعضُهم الإجماع على النصب ، ولعل الرفعَ

---

(١) سقطت همزة الاستفهام من الأصل.

(٢) هو جرير. ديوانه ١/٨٩ ، والكتاب ١/٨٧ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٨٢. صدره:

أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ

(٣) قرأ الجمهور بالنصب ، وقرأ أبو السمال بالرفع ، ورجح قراءة الرفع ابن جني. المحتسب=

لم يبلغه؛ إذ هو في الشواذِّ. والعربيةُ تقتضي استحسان الرفع كما كان ذلك في الابتداء، نحو: زيد ضربته. واعتذر سيبويهِ عن قراءة النصب؛ بأن القراءة لا تُخالَفُ[1]، يريد بذلك ضَعف قراءة النصبِ. وأصل الكلام: نحن كلُّ شيء خلقناه بقدر، فلما دخلت «إنَّ» صار المبتدأ الثاني خبرًا لها، واتصل بها المضمرُ المرفوعُ المنفصلُ، فصار اسمها على الحد الواجب فيه من النصب، و«خلقناهُ» في موضع رفع خبر لـ«كل»، والجملة كلها في موضع رفع خبر «إن»، و«بقدر» متعلق بـ«خلقناه»، وهذا هو الإعراب الصحيح.

وأجاز سعيد بن مسعدة الأخفشُ أن يكون «خلقناه» في موضع خفض صفة لـ«شيء»[2]؛ وذلك بناءً على مذهبه في القَدَرِ. وإنما يلزم من هذا الإعراب القولُ بالقَدَرِ؛ لأنه يكون التقديرُ حينئذ: إنَّ كلَّ شيء مخلوقٍ لله ـ سبحانه ـ بقدرٍ، فيقتضي مفهومُه أن كل ما كان بغيرِ قدرٍ فهو خَلقٌ لغير الله. ولولا ما عُلِمَ من مذهب أبي الحسن القولُ بالقدر لم يقْوَ على إلزامه ذلك من هذه الآية، إلا أنَّه من مذهبه الذي نصَّ عليه في شرحِ القرآن، وغيرِ ذلك من تَوالِيفِه. ويدلُّ على بطلان مذهبهم قوله سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: ٢]، وهو كثير في الشريعة. ولمكان هذا التأويل الذي حملت القدرية الآية عليه، كانت قراءةُ النصبِ أولى؛ لأنها ترفع الاحتمال، فيكون «خلقناه» على هذا[3] القراءة مفسِّرًا للفعل الناصب لـ«كل»، ولو كان صفةً لم يُفسِّر إذ لا يَعمَل فلا يفسر.

= ٢/٣٠٠، والمحرر الوجيز ٨/١٥٤، والبحر المحيط ١٠/٤٨.

(١) الكتاب ١/١٤٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ٥٢٩.

(٣) كذا في الأصل. والصواب: هذه.

وأما الرُّمَّانيُّ[1] فجعل «كل شيء» بدلًا من اسم «إن» بدل الاشتمال[2]؛ لأن المعنىٰ مشتملٌ عليه، والتقدير: إنَّ خلقنا كل شيءٍ بقدَرٍ.

وأما ما يُختارُ فيه النصب لطلب المشاكلة؛ فهو ما تقدمت فيه الجملة الفعلية، نحو: ضربت زيدًا، وعَمرًا أكرمتُه، فالمختار في «عمرو» النصب بإضمار فعل لاعتدال الكلام، والرفعُ جائز علىٰ الابتداءِ مع ضَعفه بالنسبة إلىٰ النصب. [٦٥و] ومن المعلوم أن طَلَب خصوصيةِ المشَاكَلَة أَعلَقُ بقلوبهم، وأَخصُّ بلغتهم من طلبِها عمومًا. وقد حصلت المُشاكلة في حال الرفع عمومًا، وهي في حال النصب حاصلة خصوصًا.

وهل المُراعَىٰ تقدُّمُ الفعلِ فقط كان مَعه مَنصوبٌ أمْ لا؟ فيه نظران: فسيبويه[3] يُراعِي الفعلَ فقط، كان معه منصوب أم لا، وغيرُه يشترط تقدُّمَ المنصوب مَعَ الفعل فلا يَحسُن عنده النصب في قولنا: قامَ زيدٌ وعَمْرًا أكرمته، حُسْنَهُ في قولنا: ضربتُ زيدًا وعمرًا أكرمتُه، إذ الكلامُ المنعقد أولا عارٍ عن المنصوب. ورجح سيبويه النصب في هَذَا الفصل كلِّه علىٰ النصب في الابتداء؛ لقيام المقتضي اللفظي هَا هنا، وفقدانه ثمَّهْ[4]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَالظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]. وقد قرئ بالرفع[5]، وتقدير الناصب في هذه الآية مُتعذِّرٌ من اللفظ، فيُقدَّر من المعنىٰ ما

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسىٰ بن علي الرماني، إمام في العربية والأدب، معتزلي. ولد عام ٢٧٦هـ، وتوفي سنة ٣٨٤هـ. من شيوخه الزجاج وابن السراج وابن دريد. من كتبه شرح الكتاب، ومعاني الحروف، وغيرُها. بغية الوعاة ٢/١٧٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الأول، الجزء الأول ص ٣٨٥.

(٣) الكتاب ١/٩١ ـ ٩٢.

(٤) كذا بالهاء والسكون.

(٥) قرأ الجمهور «والظالمين» بالنصب، وقرأ ابن الزبير وأبان بن عثمان وغيرهما بالرفع، وقرأ=

ينصب، والمعنىٰ: وأهَان الظالمين أعدَّ لهم عذابًا أليمًا.

وأما قول الله ﷻ جده: ﴿وَطَآبِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فحمَلَهُ سيبويه(١) علىٰ أن الواوَ واوُ الحالِ، وأخرجه من الباب، وقدَّرَ الواو بـ«إذ»؛ من حيث كانت الحال لها شبه خاص بالظرف، وليست الواو ظرفًا حقيقة ولا مجازا، وإنما هو تقدير معنىٰ لا تقدير لفظ. وسائر حروف العطف في هذا الفصل، كالواو، وإن لم تشترك كلُّها في المَعنىٰ.

وأما **الأصل الذي لا يجوز فيه إلا الرفع** فهو قسمان:

الأول: أن يقع الاسم قبلَ أداة لا يتخطىٰ ما بعدها إلىٰ ما قبلها، فلا يَعمل فلا يفسِّرُ ما يعمل إذ لا يعمل، كالاسم الواقع قبلَ الاستفهامِ والشرطِ والموصولات والموصوفات، نحو: زيدٌ أتَضربه؟ وعمرٌو كم مرةً أهنتَهُ؟ وزيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، ومحمدٌ أنْ تُكرمَه خَيْرٌ من أَنْ تُهِينه.

والثاني: الذي لا يجوز فيه إلا الرفع أن يكون الضميرُ الذي شُغلَ به الفعل مرفوعًا(٢)، نحو: زيدٌ ذُهِبَ به، وضُرِبَ أبوه، وانْطُلِقَ به، قال الزمخشري في مُفَصله(٣): «فإن قلتَ: أزَيْدٌ ذُهِبَ به؟ فليس إلا الرفع»، وأجازَ المبرِّدُ(٤) النصب علىٰ إضمار المصدر.

= ابن مسعود «وللظالمين» بتكرير اللام. إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٤٢٥، والمحتسب ٢/٣٤٤، والمحرر الوجيز ٨/٥٠٠، والبحر المحيط ١٠/٣٧٠.

(١) الكتاب ١/٩٠.

(٢) الكتاب ١/١٠٤.

(٣) المفصل ص ٧٢.

(٤) وتبعه في ذلك ابن السراج والسيرافي. الارتشاف ٤/٢١٧٧.




وأما **الأصل الرابع** الذي لا يجوز فيه إلا النصب فهو: أن يقع الاسمُ بعد أدوات لا يُبتدأ بعدها، ولا يقع بعدهَا إلا الفعلُ، كأدوَاتِ الشرط والتخصيصِ، ومنه قول الشاعر(١):

لا تَجْزَعِــــي إِنْ مُنْفِسًـــا أَهْلَكْتُــــهُ

وقد روي بالرفعِ(٢)، وقد روي بالرفع(٣)، وقدّره الجرمي - رَحِمَهُ اللَّهُ - إنْ تَلِفَ مُنْفِسٌ، وأضمرَ فعلَ الفاعل. ومنهم من أضمر فِعل المفعول، وهولا يجري على مقتضى كلام سيبويه.

* **مسألة**: هل يُبتدأ بعد «إذا» أم لا؟ فيه خلافٌ، [٦٥ظ] فسيبويهِ(٤) ومن اتبعه لا يَرَى الابتداءَ بعدها، ووقعتْ في كتاب سيبويه طُرَّةٌ اختلف المتأخرون فيها، فنسبها ابن الرَّمَّاك(٥) للمازني، وهي مخالفةٌ لمذهب سيبويه الصحيحِ المقرَّرِ عنه. وقول الشاعر(٦):

إذا أَنْـتَ لَـمْ يَنْفَعْـكَ عِلْمُـكَ فانْتَسِبْ ❊ لَعَلَّـكَ تَهْـدِيكَ القُـرونُ الأَوائِـلُ

---

(١) هو النّمر بن تولب. ديوانه ص ٨٤، والكتاب ١/١٣٤، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/١٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٨١، وابن يعيش ١/٢١٨. عجزه:

وإذا هَلَكْـتُ فعِنْـدَ ذلـكَ فـاجْزَعِي

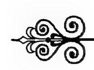
(٢) النصب رواية البصريين، والرفع رواية الكوفيين. التذييل ٦/٣١٤، والارتشاف ٤/١٨٧٠، والخزانة ١/٣١٤.

(٣) كذا تكررت هذه العبارة في الأصل.

(٤) الكتاب ١/١٠٦.

(٥) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي، المعروف بابن الرماك، أستاذ في العربية، وإمام من أئمة النحو، كان قيما بكتاب سيبويه، مدققا له. توفي سنة ٥٤١هـ. بغية الوعاة ٢/٨٢.

(٦) هو لبيد. ديوانه ص ٢٥٥، وكتاب الشعر للفارسي ٢/٤٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٣.




فيه احتمال، فمنهم من رفعَ المضمر بالابتداء، ومنهم من رفعه بفِعلٍ من المعنىٰ.

وأمَا **ما يجوز فيه الأمران علىٰ السواء**، فهي الجملة ذاتُ الوجهين، وذلك إذا تقدمت جملةٌ مركبة من جملتَينِ اسميَّةٍ وفعليَّةٍ، نحو: زيدٌ ضربته وعمرٌو أهنته، فجملة الخبر الذي هو «ضربته» جملة صغرىٰ، فإذا أضيفت إلىٰ موضوعها واعتبرت به فهي كبرىٰ. فإن راعيت الصغرىٰ وَحْدَهَا جَاز وجهان، أجودُهما النصبُ. وإن راعيتَ الكبرىٰ جاز وجهان، أجودهما الرفعُ، والجملتان في المراعاة سواء.

واستحسن الفارسيُّ مُرَاعَاة الكبرىٰ[1]، وأوجبه أبو إسحاق الزيادي[2]، ومنع العطف علىٰ الصغرىٰ وحدَها؛ لأنَّ من شأن المعطوف أن يَحُلَّ محل المعطوف عليه، وأنت لو قلتَ: زيدٌ عمرٌو أكرمتُه، لم يجز؛ لعدم الارتباطِ، فكذلك لا يجوز مع العطفِ. وهو ضعيف؛ لجوازه في المفرد فهو في الجملة أجوز؛ لاستقلالها بنفسها.

وأدخل أبو القاسم الجزاء مع الأمر والنهي[3]، وهو خطأ؛ لأنَّ الجزاء موضع إيجابٍ لا موضع استحسان بإجماعٍ. وأمَّا النفي ففيه خلاف، فالمتقدمون علىٰ أنه كَالأمر والنهيِ في اختيار النصب، والمتأخرونَ علىٰ تساوي الرفع

(١) المسائل البصريات ص ٢١٣، والتذييل ٦/٣٣١.

(٢) المسائل البصريات ص ٢١٣، والارتشاف ٤/٢١٧٠.

(٣) قال في الجمل ص ٣٩: «وإن اشتغل عنه الفعل [أي اشتغل بضمير المفعول] تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: زيدا ضربته، والتقدير: ضربتُ زيدا ضربته. [...] والرفع أجود إلا في الاستفهام والأمر والنهي والتمني والجحد والعرض والجزاء، فإنه يختار فيها النصب».

والنصبِ فيه، وحَملوه علىٰ سِيبويه، وكلامه فيه بَيِّنٌ، وهو رأىٰ ابن طاهر وغيرِه، وَأنشدوا في الباب للرَّبيعِ بن ضَبُعٍ الفَزارِيِّ[1] ـ وكان من المعمَّرين ـ[2]:

أَصْبَحْتُ لا أحْمِلُ السِّلاحَ وَلَا ❊ أَمْلِكُ رَأْسَ البَعيرِ إِنْ نَفَرَا

والذِّئْبَ أَخْشاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ❊ وَحْدِي، وأَخْشَىٰ الرِّياحَ والمَطَرَا

ويروىٰ «إِنْ نَفَرا»، و«أَن نفرا». وفي إعراب «وحدي» وجهان: الحال، والنصب علىٰ الظرفية. وقد تقدم فائدة هذا الخلاف فاعلمه.



(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري أحد شعراء الجاهلية المعمرين. ترجمته في المعمرين والوصايا للسجستاني ص ٦.

(٢) له في الكتاب ١/٨٩ ـ ٩٠، والجمل ص ٤٠، وحماسة البحتري ص ٣٩٩، وأمالي المرتضىٰ ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

في هذه الترجمة مجازان: الأول تسميتُها حروفًا، والثاني إضافة الرفع والنصب لها، وهو من المجاز المعلوم. وقد استعمل سيبويه مثل هذه المجازات في كتابه، و«كان» عند المَنْطقيين من الكلم الوجودية، ولا شك أنها لم تُعْطَ كُل أحكام الأفعال [٦٦و] فلذلك وقع التسامُحَ فيها بتسمِيتها حروفًا، وتَرَجم سيبويه على هذه الأفعال «باب الفعل الذي يتعدى اسمُ الفاعل فيه إلى اسمِ المفعول، واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحد»[١]، فهذا نصُّه على أنها فِعل، والخلاف في «ليس» مشهورٌ جِدًا[٢]. وأما «كَانَ» فقد قيل إنها حرف، وليس ذلك في القوة والشهرة مثل القول الواقع في «ليس»، وقال ابن السراج: أقمت أربعين سنة مضطربًا في ليس لا أدري هل هي حرف أو فعل. ولم يذكر سيبويهِ منها سوى خَمسَةِ أفعالٍ[٣]: كان، ويَكون، وصَارَ، ومَا دَامَ، وليس، ثم قال[٤]: «وما كان نحوَهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر».

وإنما سُميت ناقصة من حيث إنَّ الفعل بمرفوعه كلامٌ مستقل، وهذه إذا استُعمِلت ناقصة لا تكون كلامًا إلا بمنصوبها. وهي ثلاثَة عشر فعلًا، وألحق بها الكوفيون أربعة أفعال: آضَ، وعَادَ، وغَدا، ورَاحَ. وأضاف بعضهم «جاء» في

---

(١) الكتاب ١/٤٥.

(٢) التذييل ٤/١١٧.

(٣) الكتاب ١/٤٥.

(٤) الكتاب ١/٤٥.



مثل مسموع: ما جاءت حاجتَكَ[1]، و«قعد» في قولهم: شَحَذَ شَفرَتَه حتىٰ قَعدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ[2]، بمعنىٰ صارت.

ومَوردُها موردُ أفعال القلوب، وهي مُغيِّرة للجُزْأَين معًا، كـ«إِنَّ» علىٰ الصحيح في «إِنَّ». وإحالة سيبويه فيها علىٰ القياس[3] يُؤذن بعدم الحصر، وحَكىٰ أبو بكر بن دُرَيد[4]: ما فتِئْت وفتَأْت بالفتح والكسر. وإنما أفردَ النحويون لها بابًا من حيث كان مرفوعُها ومنصوبُها شيئًا واحدًا. واختصت بأحكامٍ ليست لغيرها. وذهب أبو بكر بن السراج[5] إلىٰ أنها لا تدل علىٰ حدثٍ، بل علىٰ الزمن فقط. وهو خطَأٌ؛ لأنها مأخوذة من الحدث، ويُستعمل حدثُها ويَعْمل عَمَلهَا.

وجميعها متصرف إلا «ليس»، و«جاء»، و«قعد»؛ لأنها أمثال فلم تُغَيَّر. أما «ليس» فإنها غير متصرفة. والقاطع بفعليتها لحوق الضمائر، وعلامة التأنيث، وتسكين لامها عند لحوق الضمير. وهي مخففة من «فَعِل» بكسر العين: كصَيِدَ البعير[6]، وأصله لَيِسَ، وكان قياسه لاسَ، وما ذكره أبو بكر بن دريد في الجمهرة[7] مِنْ أنَّ أصلَها «لا أيْسَ» أي لا وجود = فكلامٌ فاترٌ لا دَليلَ عليه. والدليل علىٰ أنها مخففة من «فَعِل» لا مِنْ «فَعُلَ»[8] أمْرَانِ: عَمَلُهَا في المنصوب،

(١) الكتاب ١/٥٠.

(٢) التذييل ٤/١٦٤، والارتشاف ٣/١١٦٥.

(٣) قال: «وما كان نحوَهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر». الكتاب ١/٤٥.

(٤) الجمهرة (فتأ) ٢/١١٠٢.

(٥) الأصول ١/٨٢. وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني وغيرهم. الارتشاف ٣/١١٥١.

(٦) صَيِدَ البعير صَيَدا: مالَ إلىٰ جانبٍ خِلقَةً. كتاب الأفعال للسرقسطي (صيد) ٣/٤٢٩.

(٧) الجمهرة (ليس) ٢/٨٦١. وهو نقل هذا القول عن الخليل. انظر كتاب العين مرتبا علىٰ حروف المعجم ٤/١١٢.

(٨) انظر في وزنها شرح التعريف بضروري التصريف ص ٣٨.

ولو كانت مخففَةً من «فَعُلَ» لم تَعمَلْ في المنصوب المشبه بالمفعول، الثاني أنَّ «ليس»[1] وجميع ما في الباب يكون تاما وناقصًا، إلا «ليس»، و«ما زال»، و«ما فتئ»، و«جاء»، و«قعد»؛ لأنَّ مَن شأنِ المَثَل أن يُقال على ما نطقت العرب به، ولا يُخْرَجَ به عن وضعه، ألا تراهم يقولون: الصيفَ ضيعتِ اللبنَ[2]، وأَطِّرِي فإنكِ ناعلةٌ[3]، وإن خاطبوا مذكرًا لما كانَ منها، فموضوعُها [٦٦ظ] الأصلِيُّ اقترانُ مضمونِ الجملة بالزمان الماضي. وتقع للدوام كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [الفتح: ١٤]. وتقع تامة تكتفي باسم واحدٍ كقولهم: كانت الكائنةُ[4]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وكقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٦]. وتكون زائدة، وهل تفتقر إلى فاعلٍ حينئذ أم لا؟ فيه مذهبان[5]:

ابن السراج[6] لا يَرى لها فاعلا. وهو خطأ؛ لأنَّ زِيادتها لا تُخرِجُها عن الفِعليَّةِ، ومن مواضع زيادتها قولُ الشاعر[7]:

---

(١) بعد كلمة «ليس» بياض قدر كلمتين.

(٢) يضرب لمن يطلب شيئا قد فوَّتَه على نفسه. أمثال العرب للضبي ص ٥١، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧، ومجمع الأمثال ٢/٦٨.

(٣) يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ١١٥، والمستقصي ١/٢٢١، ومجمع الأمثال ١/٤٣٠.

(٤) ابن يعيش ٤/٣٤٦.

(٥) كذا، ولم يذكر المذهب الثاني وصاحبه، قال في الارتشاف ٣/١١٨٥ ـ ١١٨٦: «وقال السيرافي فاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل».

(٦) ابن يعيش ٤/٣٤٧، والخزانة ٩/٢٠٧. ونقلا نصا عن ابن السراج نسبوه إلى الأصول لم أجده في الأصول، وشبيه به نصٌّ فيه ٢/٢٥٩. وتبع ابنَ السراج الفارسيُّ أيضا. الارتشاف ٣/١١٨٥.

(٧) البيت مجهول القائل. الأزهية ص ١٨٧، والارتشاف ٣/١١٨٧، والتصريح ١/٦٢١. والخزانة ٩/٢٠٧. عجزه: =

علـــى كـــان المُسَـــوَّمَةِ العِـــرابِ

ومنه قولهم: ولدتْ فاطمَةُ بِنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني عبس، لم يُوجَد كان مثلُهم(1)، أي لم يوجد مثلُهم كانَ ذلك.

وتقع بمعنى «صارَ»، كقوله(2):

قـد كانـت فراخًـا بيُوضُـها

أي صارت. وقوله سبحانه: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: 37]، يَحتمل الوجوهَ الأربعة المستعملة.

وقد تقع «كنت» بمعنى كَفَلْتُ(3)، وهو نادر. وأما ما حَكَاه بعضهم(4) أنها تكون بمعنى غزلت، وحكى عن العرب: كنتُ القطنَ، إذا غَزلته = فشيءٌ لا يُعرَفُ، ولا يقبل إلا بثَبَتٍ. ومما وقعت فيه «كان» تامة قولُ الشاعر(5):

يَـا لَيْـتَ ذَا خَبَـرٍ عَـنْهُمْ يُخَبِّرُنَـا ❊ بَـلْ لَيْـتَ شِـعْرِي مَـاذَا بَعْـدَنَا فَعَلُـوا

= سَـراةُ بَنِـي أَبِـي بَكْـرٍ تَسَـامَى

(1) المقتضب 4/116، والتذييل 4/213.

(2) هو عمرو بن أحمر. ديوانه 119، والخزانة 9/201. ونسب لابن كنزة في ابن يعيش 4/351، ولذي الرمة في إيضاح شواهد الإيضاح 2/789. وفي حواشي هذا الأخير تفصيل الخلاف في ذلك. وتمامه:

بِتَيْهـاءَ قَفْـرٍ والمَطِـيُّ كأنَّهـا ❊ قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخا بُيوضُها

(3) الارتشاف 3/1154.

(4) هو ابن السيد البطليوسي في الحلل في إصلاح الخلل ص 174. وانظر تمهيد القواعد 3/1091.

(5) لعبد الله بن عبد الأعلى الشيباني في كتاب الشعر 1/293، واللسان (كون) 13/367. وصدر الأول في الارتشاف 3/1154، بلا نسبة، وكذا الأول في التذييل 4/139.

كَـانُوا وَكُنَّـا فَمَـا نَـدْرِي عَلـىٰ وَهَـلٍ ❊ الحَـقُّ[١] فيمـا لَبِثْنـا أمْ هُـمُ عَجِلُـوا

يذكر جيرَانًا له رحَل عنهم، فما يدري أأقاموا أم أتتْ عليهم طوَارقُ الدهر وصروفُ الأيام.

وأما «صَارَ» فمعناها الانتقال كقولهم: صَارَ الفقير غنيًّا، والطينُ خزفًا.

وأمَّا «أضحىٰ»، و«أصبح»، و«أمسىٰ»، فلها ثلاثة مَعَانٍ، أولها: اقتران مضمون الجملة بالأوقات الثلاثة، وقد تقع تامَّةً بمعنىٰ الدخول فيها، وقد تقع بمعنىٰ صَارَ كقول الشاعر[٢]:

رُبَّ رَكْـبٍ قَـدْ أَنَـاخُوا حَوْلَنَـا ❊ يَشْـرَبون الخَمْـرَ بالمـاء الـزُّلالْ

ثـم أَضْـحَوْا لَعِـبَ الـدهرُ بهـم ❊ وكـذاكَ الـدَّهْرُ حـالا بَعْـدَ حَـالْ

و«ظل» و«بات» يكونان للاقتران بالزمان. أما «ظل» فلما يفعله نهارًا، وأما «بات» فلما يفعله ليلا. وقد وقعا بمعنىٰ «صَارَ»، وفي حديث أبي داود عن ابن عمر: «أما رسول الله ﷺ فقد بات بِمِنًىٰ»[٣]. و«ظل» فيجوز فيها في هَذَا الخبر النقصان والتمام. ومما جاءت «بات» فيه تامة قول امرئ القيس[٤]:

(١) في المصادر: أنحن، والمثبت ما في الأصل.

(٢) هو عدي بن زيد العبادي. ديوانه ص ٨٢ ـ ٨٣، وله في الحماسة البصرية ١٦٥١/٤، ونشوة الطرب لابن سعيد المغربي ٢٨١/١، والطيوريات للسلفي ١٠٧/١.

(٣) رواه أبو داود: (برقم: ١٩٥٨)، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ٩٧٧٥)، وفيه راو مجهول، انظر: ضعيف أبي داود: (١٨٠/٢).

(٤) لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥، ولعمرو بن معدي كَرِب في ملحق ديوان ص ٢٠٠، وقال البكري في اللآلي ٥٣٠/١ إن هذا الشعر وقع فيه اختلاف، فنسبه الطوسي لامرئ القيس، ونسبه ابن الكلبي لعمرو بن معدي كرب. ونسب لامرئ القيس بن عانس ـ بالنون ـ في العيني ٥٩٦/٢، والتصريح ٦١٧/١. وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٠٩/٥.

وبَــاتَ وباتَـــتْ لَـــهُ لَيْلَـــةٌ ❁ كلَيلـــةِ ذي العـــائِرِ الأَرْمَـــدِ

وأنشد يعقوب(١):

فبــاتَ وأَسْــرَىٰ القَــوْمُ آخِــرَ لَــيْلِهِمْ

وأما التي في أوائلها حرفُ النفي فكلها بمعنىٰ استمرار الفعل لفاعله في زمانه. أما «ما زال» منها فالنفي منها دَاخل [٦٧و] علىٰ لفظ الإيجاب، والأصل زال. وهو من ذوات الواوِ. فإذا استعمل تاما قلتَ: زالَ زيدٌ، ومُضَارِعُه يزول، ويُستعمل متعديًا فيقال: زال الشيءَ من الشيءِ يَزِيلُه زَيْلا، إذا مَازَهُ منه، وزِلْتُه فلم يَنْزَلْ، كما تقول: مِزْتُه فلم يَنْمَزْ.

وفي معناها «انفك»، وقد تستعمل «انفك» علىٰ غير هذا المعنىٰ فيقال: انفككتُ من الدَّيْنِ، أي تخلصت منه. وقد جاء «بَرِح» مستعملا في القرآن قال تعالىٰ: ﴿لاَ أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٥٩]، وقالوا: مَا برحت من مكاني، وقال الشاعر(٢):

بــرح الخفــاء فــلا اكتتــامَ للهَــوَىٰ

ومن كلام العرب: بَرِحَ الخَفاءُ(٣).

---

(١) هو لبيد، انظر ديوانه ص ٤٩، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٣١٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٤٣٢. ولم يذكر البيت في فهرس قوافي مجاز القرآن ولا المذكر والمؤنث، وهذا يدل علىٰ أن الاعتماد في نسبة بيت إلىٰ كتاب أو نفيه عنه اعتمادا علىٰ ما ورد في الفهارس حكم غير صحيح، وأن كثيرا من فهارس كتب تراثنا غير دقيقة. وعجز البيت:

ومــا كــانَ وَقَّافــا بــدارِ مُعَصَّــرِ

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) من أمثالهم، أي زال السر فوضح الأمر. المستقصي ٢/٧، والميداني ١/٩٥.



وأما «فتئ» فقد تقدم الكلامُ فيها[1]. وقد يجيءُ حرف النفي محذوفا معها، كقوله[2]:

فقلــتُ: يَمــينَ اللهِ أَبْــرَحُ قاعــدًا

وكقوله سبحانه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

وأما «ما دَامَ»، فـ«ما» معها مصدرية، ومعناها التوقيت في الفعل، فإذا قُلت: لا أكلمُك مَا دَامَ فلانٌ أميرًا، فالمعنىٰ مدة دوَام إمارته، ثُم حُذف المضاف وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه، ثم وضع «ما دام» موضع الدائم، وهو كقولهم: خُفوقَ النَّجْمِ، ومَقْدَمَ الحاجِّ[3]. ولذلك افتقرت إلىٰ أن تُشْفَع بكلام؛ لأنها ظرف لا بد لها مما تقع فيه، وحال تتعَلَّق به.

وأما «ليس» فللعرب فيها مذهبان: فمنهم من ينفي بها الحال فقط، وبعضهم ينفي بها الماضي، وحكىٰ سيبويه[4]: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ. وأجاز[5]: ما زيدٌ ضَرَبته، علىٰ أن تكون حجازية. وقال بعضهم هي لنفي الحال إن كان الخبر مُبهمَ الزمان، وإنْ تقيَّد تعلق النفي بالتقييد، وانطبق عليه. والجمهور من العرب علىٰ نفي الحال بها.

وقد ذكرنا أن هذه الأفعال كلَّها تشترك في التمام والنقصان، ما عَدَا «ليس»،

---

(١) راجع ص ٣٨٤.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٣٢، والكتاب ٣/٥٠٤، وابن يعيش ٤/٣٦٤، والخزانة ١٠/٤٣. عجزُه:

ولَـوْ قَطَّعـوا رَأْسِـي لَـديْكِ وأَوْصـالِي

(٣) الكتاب ١/٢٢٢.

(٤) الكتاب ١/٧٠.

(٥) الكتاب ١/١٤٥ ـ ١٤٦.



و«ما دام». وأخواتُها لا تستعمل ناقصة إلا مَعَ «مَا»، وتُستعمَل تامة بـ«ما» وبغير «ما». وتمامها علىٰ وجهين: عام، وخاص. فالخاصُّ تمامُ «كان» علىٰ معنىٰ الزيادة، وأن يكون دُخولُهَا كخروجها، وذلك شيء لا يكون في غيرها. ومَا حكاه الأخفش عن العرب من قولهم: ما أصبح أبردَهَا، وما أمسىٰ أدْفَاها[1]، شاذٌّ لا يُعول عليه.

وهذه الأفعال بالنسبة إلىٰ تقديم الخبر عليها علىٰ ثلاثة أقسامٍ: منها ما يجوز فيه التقديم بلا خلاف، ومنها ما يمتنع فيه التقديم بلا خلاف، ومنها ما فيه خلاف. والتأخيرُ في جميعها هو الحَدُّ، والتوسيط جائزٌ.

فالذي يجوز فيه التقديم بلا خلاف سبعة أفعال، من «كانَ» إلىٰ «صَارَ».

والذي يمتنع فيه بلا خلاف خبر «ما دَامَ» وحدها. والمختلف فيه الباقي. وإنما امتنع في «مَا دَامَ»[2] [٦٧ظ] لأن «ما» معها مصدرية، والخبر في الصلة، وما في الصلة لا يتقدم، قال سيبويه في باب من أبواب الشرط[3]: «وسألته عن قولهم: ما تدوم لي أدوم لك؟ فقال: ليس فيها جزاء، مِنْ قِبَلِ أن الفعل صلَةٌ لِـ«ما»، وهو[4] كالمصدر يقع علىٰ الحين».

وأمَّا المختلف فيه فـ«ليس» مَعَ بَاقي الأفعال المُصَدَّرة بحرفِ النفي، إلا «ما دَامَ» فإنها قِسْمٌ بنفسه. أمَّا «ليس» فالخلاف فيها بين البصريين مشهورٌ. وأما

(١) الأصول ١/١٠٦، والبديع ١/٤٦٥.

(٢) كلمة «دام» كتبت في الهامش ولم ينص علىٰ التصحيح فهي عادة الناسخ فليس كل ما في الهامش يطرح من متن الكتاب.

(٣) الكتاب ٣/١٠٢.

(٤) في الكتاب: وهو بصلته كالمصدر.



باقيها فالخلاف فيها بين الكوفيين ، فالفراءُ[1] يمنع تَقديمَ خبرِ «ما زال» عليها لصورة النفي ، والكسائيُّ[2] وبعض البصريين[3] يجيزه ، وأنشد سيبويه[4] ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ:

ورَجِّ الفتىٰ[5] للخَيْرِ ما إِنْ رَأَيْتَه ✤ علىٰ السِّنِّ خَيْرًا مَا يَزالُ يَزِيدُ

فقدم «خيرًا» وهو معمول الخبر ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. ولا دَليلَ في البيت ؛ لأنه يحتمل أمرين ، فإما أن يكون علىٰ حذف المضافِ والمعنىٰ: ما رأيته ذا خير ، فيكون معمولًا لـ«رأيته» ، والجار والمجرور متعلقًا به أيضًا. ويجوز أن تجعل «الخير» هو الأول علىٰ حد قولهم: رَجل عَدْلٌ ، وفِطْرٌ[6] ، وكقوله[7]:

تَرْتَع ما رَتَعَتْ حتىٰ إذَا ادَّكَرَتْ ✤ فإنَّما هي إِقبالٌ وإِدْبارُ

والذي مضىٰ عليه جمهور المتقدمين في «ليس» أن خبرهَا لا يتقدم عليها ؛ لِعَدَم تصرفها ، علىٰ أن من مُحَقِّقيهم ـ كالفارسي[8] وغيره ـ مَنْ أجازَه ، واستدل عليه أبو علي[9] بتقديم معمول الخبر في قولِه سبحانه: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨][10]. ولا دليلَ فيه ؛ لاتساعهم في الظرف بدليل الفصلِ

(١) الارتشاف ٣/١١٧٠.

(٢) الارتشاف ٣/١١٧٠ ـ ١١٧١.

(٣) هو الأخفش. الارتشاف ٣/١١٧٠ ـ ١١٧١.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٢ ، والبيت للمعلوط بن بدل القريعي في العيني ٢/٥٩١ ، والتصريح ١/٦١٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٨٥ ، ٢/٧١٦. وبلا نسبة في الارتشاف ٥/٢٣٩٣.

(٥) كأنها في الأصل: القنا.

(٦) تقدم في ص

(٧) هي الخنساء. ديوانها ص ٣٠٣ ، والكتاب ١/٣٧٧ ، والخزانة ١/٤٣١.

(٨) الإيضاح ص ١٠١.

(٩) المسائل الحلبيات ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ، وانظر الارتشاف ٣/١١٧١ ـ ١١٧٢.

(١٠) في الأصل: تأتيهم ، بالتاء ، وهو خطأ.



فيه، وإجازتِهم: ما اليومَ عبدُ الله ذَاهبًا، فقدَّمَ معمولُ خبرِ «ما» الذي[1] هي حرف بإجماعٍ، وحملُوا هذا المذهب على سيبويهِ، وانتزعُوهُ من مسألة الاشتغال: أزيدًا لستَ مِثْلَه[2]، فـ«زيد» منصوب بإضمار فعلٍ يُفسِّرُه ما بعده، فتقديم «زيد» على ليس يؤذن بتقديم الخبر إذ لا يفسَّر عندهم إلا ما يعمل. ولم يُسَلم المتأخرون ذلك لَهمْ عن سيبويهِ، بل زعموا أنَّ مِنْ مذهبِهِ أن يفسر ما لا يعمل، بدليل قولهم: زيدًا عليك، وقوله سبحانه: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، وَ:

أَبَعْلِـي هَـذَا بـالرَّحَى المُتقـاعِسُ[3]

وهذه كلها مواضع اختلافٍ واضطراب، فلا تقوم بها حُجة؛ لاحتمال أن يكون المجرور فيها بيانًا لا موضع له من الإعراب، أو معمولا للعَامِلِ الظاهر، أو العامل يفسِّرُه الظاهر، والله أعلم.

قال أبو القاسم: «**واعلم أنَّ كل شيء كان خبرًا للمبتدأ، فإنه يكون خبرًا لهذه الحروف**»[4].

سامح نفسه فيه من وجهين:

(١) كذا في الأصل.

(٢) الكتاب ١/١٠٢.

(٣) عجز بيت لأبي محلم السعدي في الكامل [ضمن زيادات أبي الحسن الأخفش] ١/١١٧، وللهذلول بن كعب العنبري في الحماسة ١/٣٥٣، وللحارث بن بدر في الأشباه والنظائر للخالديين ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤، ولبعض السعديين في شرح الألفية للشاطبي ١/٤٧٠، وتخريجه بتفصيل في حواشي الحماسة. صدره:

تقـولُ ودَقَّـتْ صَـدْرَها بِيَمِينِهـا

وكلمة المتقاعس كتبت في الهامش.

(٤) الجمل ص ٤٢.



الأول: أنه لم يُسّم الفعل وفاعله جُملةً.

الثاني: أنه أطلق في موضع التقييد، وينبغي أن يقول: ما لم يَمنَع من ذلك مانِعٌ، [٦٨و] كَالاستفهام والأمر، والنهي، والفعل الماضي على كَرَاهة؛ إذ المُضيُّ مستفاد من «كان»، ولذلكُ جاز جوازًا حسنا مع «قَد»، وقَلَّ قياسًا مع تركها، منه قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، ومنه قول الشاعر[١]:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَملُوا

ومنه قوله[٢]:

وكان طَوى كَشْحًا على مُسْتَكِنَّةٍ

ومنه قوله[٣]:

أَلَيْسَ اللهُ أَعْلَمَنَا بأَنَّا ✽ سَنَرْجِعُ لِلْجَزاءِ بِما عَمِلْنَا

وإنما امتنعَ في الاستفهام والأمر والنهي؛ لأنَّ من شأن الخبر أن يكون محتمِلا للصدق والكذب، ومَا جاء من الوصف بمثل هذا فقليل مُأَوَّل.

ثم ذكرَ مَسألَةَ: «كان في الدار زيدٌ قائمًا»[٤]، وانتصابُ «قائم» من وجهين: الخبر، والحال. فإن نصبتَه حالًا جَعلْتَ الظرف مستقرًّا، وإن جعلتَه خبرًا جعلت

---

(١) هو النابغة الذبياني، ديوانه ص ١٦، وشرح القصائد العشر ص ٣٥٤، والخزانة ٤/٥. عجزه:

أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. شعره صنعة الأعلم الشنتمري ص ٢٠، وشرح القصائد السبع ص ٢٧٥. عجزه:

فلا هو أَبْدَاها ولَمْ يَتَجَمْجَمِ

(٣) لم أجده

(٤) الجمل ص ٤٣.

الظرف لَغْوًا. وإذا جعلته حالًا جاز وجهان: أن يكون حالًا من «زيدٍ»، أو من ضميره الذي في الاستقرار المحذوف، ويجوز أن يكون العامِلُ الاستقرار، أو «كان» لأنها تعمل في الحال والظرفين على الأصح. فإن أَعمَلت «كان» جاز التقديم بلا خلاف، وإنْ أَعمَلْتَ الاستقرار، فهل يجوز تقديم الحال عليه أم لا؟ فيه الخلاف المتقدِّمُ[1].

والوجه الثالث من وجوه إعراب هذه المسألة، أن يُجعَلا خبرين، ومنع ابن درستويه هَذَا الوجه وَصَادم كلام العرب؛ لأنَّ من كلامهم: هَذَا حُلوٌ حَامضٌ[2]، ويتعينُ القول بأنه خبر لا صفة؛ لفَساد المعنى، والضمير عائد من مجموعهما، والمعني: هَذَا مُزٌّ، أي جامِع الطعمين.

ثم ذكر: «كان زيدٌ قائمًا أبوه»[3]، ويجوز في «قائم» وجهان: الرفع، والنصب.

فإن نصبتَه رفعتَ به «الأب» على حد ارتفاعه بالفعل، ولزم إفرادُه لزومَ الفِعلِ المقدم الإفرادَ، إلا على اللغة الشاذة. وإن رفعتَه فعلى وجهين:

على أن يكون خبرًا مقدَّمًا، ويُثنى ويجمع على هذا التقدير.

وعلى أن يكون مبتدأ ومَا بعده فاعل به، بناء على عمل اسم الفاعل غيرَ مُعتَمِد، كما ذهب إليه أبو الحسن[4].

---

(١) تقدم في ٣٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٨٣.

(٣) الجمل ص ٤٣.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٢١، وحواشيه.

قوله: «وإذا جئت بعدَ اسم كان باسم هو بعضُ الأول»[1].

كلام ظاهر لا يحتاج إلىٰ تفسير. وجعلَ الاشتمال في هَذَا الباب يكون بِغَير المصادر، وهو الصحيح كما قدَّمناهُ[2]، ثم أنشد لعَبَدَةَ بنِ الطَّبيبِ[3] وليس في العرب «عَبَدَةُ» بتحريك الباء سوىٰ هذا، وأبي عَلْقَمَة الشاعِرِ[4]. والبيتُ من قصيدة يرثِي بها قَيْسَ بنَ عاصِمٍ المِنْقَرِيَّ[5] وفد علىٰ النبي - عليه السلام - فقال فيه: «هذا سَيِّدُ أَهْلِ الوَبَرِ»[6]، فطوبىٰ لها شهادة له بالسِّيادَةِ الخاصَّةِ من السَّيِّدِ المطلق، ووقف عَبَدَة علىٰ قَبْرِه مُسْتَعْبِرًا، فأنشد [٦٨ظ] القصيدة، ومنها[7]:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ قَيْسَ بنَ عَاصِمٍ ✿ ورَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أنْ يَتَرَحَّمَا

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ ✿ ولَكِنَّهُ بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

---

(١) الجمل ص ٤٣.

(٢) تقدم في ص ٣٠٤.

(٣) عَبَدَة بن الطبيب الشاعر المشهور، مخضرم أدرك الجاهلية وأسلم. ترجمته في الشعر والشعراء ٧١٧/٢. وقد وقع في شرح ابن خروف علىٰ الجمل ٤٢١/١ «عبدة» بسكون الباء، ولعله خطأ طباعي، وجل من لا يسهو.

(٤) يقصد والد علقمة الفحل الشاعر المشهور، واسم والده عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٤٢١/١. والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٥٠، فقد نصا معا علىٰ الفتح أيضا.

(٥) هو أبو علي قيس بن عاصم بن سنان المنقري السيد الحليم العاقل، وفد علىٰ رسول الله ﷺ، وأسلم سنة تسع. أسد الغابة ٤١١/٤.

(٦) رواه الحاكم في المستدرك: (برقم: ٦٥٦٤ و٦٥٦٦)، والبخاري في الأدب المفرد: (برقم: ٩٥٣).

(٧) البيت الأول ضمن شعره الذي جمعه يحيىٰ الجبوري ص ٨٧، والثاني ـ وهو محل الشاهد ـ أنشده الزجاجي في جمله ص ٤٤ بلا نسبة، وهو لعبدة بن الطبيب في الكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٢٦٠/٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٤٦، وشعره ص ٨٨، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٦٨/٤.



و«عليك سَلامُ اللهِ» تحيةُ الميت، وروىٰ أبو داوود في سُننه[1] أنَّ رجلًا جاء إلىٰ النبي - ﷺ - فقال له: عليكَ السلام، فقال له: «قُل: سَلَامٌ عليكَ، فإن عَليكَ السلامُ تحيَّةُ المَيِّتِ».

قوله: «واعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها»[2].

هو عَامٌّ في كل مرتبطَيْنِ لا ينبغي الفصلُ بينهما بأجنبي اختيارًا، فإن نُطق به اضطرارًا، حُمِل علىٰ الشذوذ. فأصل المسألة: كان زيدٌ آكِلا طَعَامَكَ، فتأخير «الطعام» هو الحد، وتقديمه علىٰ عامِلِهِ الذي هو الخبر فقط مُتَّفقٌ علىٰ جوازه، وتقديمه علىٰ الاسم خاصة مع بقاء الخبر مؤخَّرًا متفقٌ علىٰ منعِه عندنا، وتقديمُه مَعَ خبره علىٰ الاسم نحو: كان طَعامَك آكلا زيدًا[3]، مَنعه الأكثرُ، وأجازَه بعض البصريين[4] لإيلائِه الخبر. ولا فرق من جهة الفَصلِ بين المرتبطين وَلِيَ الخبرَ أم لا، فالأصلُ المنعُ إلا أن يقوم السَّماعُ بالجوازِ فيُقبل.

قوله: «وإذَا اجتمع في باب كَانَ معرفة ونكرة»[5].

قد عَلِمت أن حُكَم هذا البابِ حكمُ الابتداء والخبر في الإخبار، ولا يخلو أن يكونَ الخبرانِ معرفتين، أو نكرتَيْنِ، أو أحدهما معرفة والآخرُ نكرة. ولن تقع الفائدة بالإخبار عن المجهول بالمجهول، ولا عن المعلوم بالمعلوم، ولا عن

(١) رواه أبو داود في سننه: (برقم: ٤٠٨٤)، والترمذي في سننه: (برقم: ٢٧٢١)، والنسائي في الكبرىٰ: (برقم: ١٠٠٧٦)، وكذلك رواه الطبراني في الكبير: (برقم: ٦٣٨٦)، والحاكم في مستدركه: (برقم: ٧٣٨٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) الجمل ص ٤٥.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: زيد.

(٤) منعه سيبويه، وأجازه ابن السراج والفارسي. التذييل ٤/ ٢٣٩.

(٥) الجمل ص ٤٥.

المجهول بالمعلوم، فلم تَبقَ الفائدة إلا في الإخبار عن المعلوم بالمجهول كما ذَكرناه. إلا أنْ يكون في الكَلامِ فائدةٌ بالإخبار عن النكرة، فيجوز كما ذكرناه[1]، كقولهم[2]: مَا كَانَ أحدٌ خيرًا منك، ومَا كَان أحدٌ مثلَك، ومَا كان أحدُ مُجترئًا عليك، وهو الباب الذي ترجم عليه سيبويه ـ رحمه الله ـ باب ما يخبر فيه بالنكرة عن النكرة[3]، ومصححه الفائدة.

فإذا كَانَ الخبران معرفتين فهل يعتبر أعرفهما أم لا؟ أما عند حاكم الفهم فأعرفُهما معنىٰ ينبغي أن يكون الموضوع، وأما عند حاكم الصَّنْعَة فلا يعتبر الأعرف عند الأكثر لفظًا، واعتبره فَريقٌ. وإِنْ تساويا في المرتبة فأنت بالخيار، قال سيبويه: «تقول: كان عبدُ الله أخاكَ، وكان أخوكَ عبدَ الله»[4]. وحالُ التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب. والذي ينبغي أن يكون المجهولُ منهما هو الخبر، فإنْ علِم الاسم وجهِل الأخوة كانت خبرًا، وكذلك العكسُ. وعلىٰ الإيجاب ينطبق النفي ويترتب، فتقول: مَا كَانَ عبدُ الله أخاك، ومَا كَانَ أخوك عبدَ اللهِ.

فإن اجتمع معرفة ونكرة، فالذي تشغل به «كان» المعرفةُ؛ لأنه حدُّ الكلام، ولا يستقيم أن تخِبر المخاطَب عنِ المنكور، [٦٩و] وليس هذا بالذي ينزل فيه المخاطب منزلتك في المعرفة، فكَرِهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ. وقد يجوز في الشعر في ضعف من الكلام، حملهم علىٰ ذلك أنه فِعْلٌ، وأنه قد يعلم إذا ذَكرت «زيدًا» وجعلته خبرًا أنه صاحبُ الصفة كما جاءا نكرتين. فمن الأول قول

---

(١) راجع ص ٣٦٠.

(٢) انظر أقوالهم في الكتاب ١/٥٤.

(٣) الكتاب ١/٥٤.

(٤) الكتاب ١/٤٩ ـ ٥٠. وفيه: «وإن كانا معرفة فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلا رفعتَه ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيدا، وكان زيد صاحبك».



مَقَّاسٍ[1] العائِذيِّ[2]:

إذا كــان يــومٌ ذو كَوَاكِــبَ أشْــهبُ

وقال عمرو[3]:

إذا كــان يومًــا ذا كَواكِــبَ أَشْــنَعَا

ورُوي بيت مَقَّاس بنصب «أشهب»، وبرفع «يوم» في بيت عمرو. و«كان» في بيت مَقَّاس محمولة على التمام، و«أشهب» صفة، وإنْ نُصِب فعلى الحالِ أو الخبر. ومنع الزجاجُ أن يكونَ خبرَ «كان»؛ إذ من المعلوم أنه إذا كان ذا كواكب فهو أشنع، وجعله حالًا مؤكِّدَة، ولم يجئ الخبر كذلك، وجوز المبرد والفارسي أن يكون خبرًا من حيث كان حالًا. والصحيحُ أن الحالَ المؤكدة أقرَبُ إلى الاستعمال مِنَ الخَبَرِ المؤكّد.

وأنشد أبو القاسم[4]:

كَــأنَّ سَــبِيئَةً مِــنْ بَيْــتِ رَأْسٍ ❊ يَكــونُ مِزاجَهَــا عَسَــلٌ ومَــاءُ

---

(١) هو مقاس العائذي. ترجمته في جمهرة أنساب العرب ص ١٣، ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) له في الكتاب ١/٤٧، والأزهية ص ١٨٦، وابن يعيش ٤/٣٤٦. صدره:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بـن شَـيْبانَ نـاقَتِي

(٣) هو عمرو بن شأس، والبيت ضمن شعره ص ٣١، والكتاب ١/٤٧، والأزهية ص ١٨٦. وبلا نسبة في معاني القرآن للنحاس ٢/٤٤٠. صدره:

بَنِـي أَسَـدٍ هَـلْ تَعْلَمُـونَ بَلاءَنـا

وعمرو بن شأس شاعر مخضرم من بني سعد بن ثعلبة بن دُودان بن أسد، له صحبة، كان رفيع القدر في بني قومه. انظر مقدمة شعره الذي جمعه يحيى الجبوري.

(٤) البيت لحسان بن ثابت في الجمل ص ٤٦، وديوانه ١/١٧، والكتاب ١/٤٩، والحلل ص ٤٧، والخزانة ٩/٢٢٤.

البيت من أبيات الكتاب[1] لحسان بن ثابتٍ من قصيدته التي يهجو بها أبا سفيان، وقيل يخاطب بها ابنِ الزِّبَعْرَى[2]، وكانَ هجا رسول الله ﷺ فأجابَ حَسَّانُ عنه، وأوَّلُها[3]:

عَفَـــتْ ذاتُ الأَصـــابعِ فـــالجِواءُ ❁ إلـــىٰ عَـــذْرَاءَ مَنْزِلُهَـــا خَـــلاءُ

وفيها[4]:

هَجَـــوْتَ مُحَمَّـــدًا وأجَبْـــتُ عَنْـــهُ ❁ وَعنـــدَ اللهِ فـــي ذاكَ الجَـــزَاءُ

فقال له النبي ﷺ لمَّا سمعَ هذا البيت: «جزاكَ اللهُ الجنة يا حَسَّان»[5]، فلمَّا قال:

فـــإنَّ أبـــي ووَالِـــدَهُ وعِرْضِـــي ❁ لِعِـــرْضِ مُحَمَّـــدٍ مِـــنْكُمْ وِقـــاءُ

قال لَهُ ﷺ: «وَقاكَ اللهُ حرَّ النارِ يا حَسَّان»[6]، فلمَّا قال له:

أتَهْجُـــوهُ وَلَسْـــتَ لَـــهُ بِكُفْـــؤٍ ❁ فَشَـــرُّكُما لِخَيرِكُمـــا الفِـــداءُ

قال مَنْ حَضَر: هذا من أنصف بيت قالته العربُ.

وفي البيت روايتان: كأنَّ سَبيئَةً، وسُلافَةً[7]، وهما اسمان من أسماء الخمرِ.

---

(١) الكتاب ١/٤٩.

(٢) هو عبد الله بن الزبعرىٰ بن قيس القرشي السهمي، كان من أشد الناس علىٰ رسول الله ﷺ في الجاهلية بشعره ونفسه، ثم أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه. أسد الغابة لابن الأثير ٣/٢٣٩.

(٣) ديوانه ١/١٧.

(٤) ديوانه ١/١٨.

(٥) لم أهتد إليه.

(٦) لم أهتد إليه أيضا.

(٧) الأولىٰ رواية سيبويه في كتابه ١/٤٩، والثانية رواية الزجاجي في الجمل ص ٤٦، وابن الوراق في علل النحو ص ٢٥٢.

وسُمِّيت سبيئة لأنها تُسْبَىٰ، أيْ تُشْتَرىٰ، ويحتمل أن تكون فَعِيلة بمعنىٰ مَفعولة، أو بمعنىٰ فاعلة، كأنها سابِئَةُ العقل. ويُرْوَىٰ «من بنت رأس» بالنون والياء. والرأسُ: الرئيس. وخَصَّ العسل والماء؛ لأنَّ الماء يبرد حرارَتها، والعسلَ يوجب حلاوتها.

وفي البيت ثلاثُ روايات:

فالرواية المشهورة: نصبُ «المزاجِ»، ورفع «العسل» و«الماء».

والثانية(١): رَفْعُ «المزاج» ونصب «العسل»، ورفع «الماء» بإضمار فعل، كأنه قال: وخالطه ماءٌ. وهو أقيس.

والثالثة: رفعهما علىٰ إضمار الأمر والشأن. وجَوَّز الفارسي(٢) نصب «المزاج» علىٰ الظرف. وهو خطأ؛ إذا ليس بمكانٍ ولا زمانٍ، والصحيحُ انتصابه علىٰ أنه الخبر، وحَسَّنَ ذلك وجهان:

أحدُهما: [٦٩ظ] أنَّ العسلَ من أسماء الأجناس؛ فتستوي نكرتُها ومعرِفتها.

الثاني: أن ضمير الخبر يعود علىٰ نكرة، وضميرُ النكرةِ نكرةٌ في المعنىٰ.

واختلف في خبر «كان»، فقيل إنه الجارُّ والمجرور في صدر البيت الذي بعده، وهو(٣):

علــىٰ أنيابهــا، أو طَعْــمُ غَــضٍّ

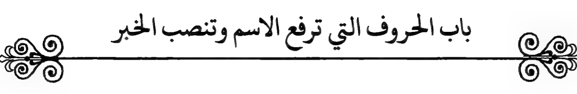
---

(١) هي رواية المازني. الحلل ص ٤٩.

(٢) مغني اللبيب ٦/٧٠٩.

(٣) نص البيت في ديوانه ١/١٧:

علــىٰ أَنْيابِهــا أَوْ طَعْــمُ غَــضٍّ ✤ مِــنَ التُّفــاحِ هَصَّــرَه اجْتِنــاءُ



وانتصاب «طعم غض» بالعطف على «سبيئة» الذي هو اسم كان. وقال السُّهَيليُّ: «الخبر محذوفٌ، والتقدير: كأن في وجهها سبيئة»، وحذْفُ الخبر سائغ في هذا الباب مع النكرات، كقوله[1]:

إنَّ مَحَــلًّا وإنَّ مُــرْتَحَلا

وزعَمَ بعضُهم أنَّ البيت الذي هُوَ «على أنيابها»، مصنوعٌ ليس من شعر حسانَ، وليس زعمُهُ بصحيح.

ومثله قول خِداشِ[2] بن زُهَيْرٍ[3]:

فإنــكَ لَا تُبــالي بَعْــدَ حَــوْلٍ ❊ أَظَبْــيٌ كَــانَ أمَّــكَ[4] أَمْ حِمَــارُ

أنشده سيبويه، ورفع بـ«كان» الضمير، وهو ضمير نكرة، ونصب بها «أمك» وهو معرفة، وارتفاع «أظبي» بـ«كان» المضمرة، والخبر محذوف من لفظ الأم؛ لأن الاسمَ إذا تقدم على الفعل ووَلِيَ حرفَ الاستفهام، كَانَ مرفوعًا بإضمار فعل، نص عليه سيبويه في أبواب الاشتغال[5].

ويحتمل البيت معنيين:

---

(١) بعض بيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢٩، والكتاب ٢/١٤١، والمقتضب ٤/١٣٠. ونصه:

إنَّ مَحَــلًّا وإنَّ مُــرْتَحَلا ❊ وإنَّ فــي السَّــفْرِ إذْ مَضَــى مَهَــلَا

(٢) هو خداش بن زهير بن ربيعة، من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية. الشعر والشعراء ٢/٦٣١.

(٣) له في الكتاب ١/٤٨، والمقتضب ٤/٩٤، ونسب لثروان بن فزارة بن عبد يغوث في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٧، وحماسة البحتري ص ٤١٣. وبلا نسبة في التذييل ٤/١٩٣.

(٤) ضبط في الأصل برفع «أمك»، وهي في الكتاب وغيره من مصادر التخريج بالنصب، وهو الذي ينص عليه المؤلف بعد لما أحال على رواية الكتاب.

(٥) الكتاب ١/١٢٨ أو ١/١٠٤، أو ١/١٣٠.



أحدهما: أن المعنى أنكَ لا تبالي بعد قيامك بِنَفْسك إلى شريف تُنْسَبُ، أو إلى وضيع كالحيوان الذي لا يَأوِي إلى أمه.

وقال صاعدٌ اللغويُّ في الفصوص[1]: «معناه أن الزمان يتغيَّرُ على كل حالٍ في كل حَوْلٍ»، وهو دعوى، وإنما يتغير مَعَ الطُّولِ. ومثلُه قول الشاعِرِ[2]:

أَلا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ حَسَّـــانَ عَنِّـــي ❊ أَسِـــحْرٌ كَـــانَ طِبُّـــكَ أَمْ جُنُـــونُ

ثم أنشد أبو القاسم أيضًا[3]:

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يَـــا ضُـــباعَا ❊ ولا يَـــكُ مَوْقِـــفٌ مِنْـــكِ الوَدَاعَـــا

وشاهده كشاهد الأول تنكيرُ الاسمِ وتعريفُ الخبر، وقد روي:

ولا يَـــكُ مَـــوْقِفِي منـــكِ الودَاعَـــا

فلا شاهِدَ فيه حينئذ.

ثم ذكر أبو القاسم[4] بعدُ مَا وقع فيه الإخبار بالنكرة عن النكرة لحصول الفائدة من عموم النفي واستغراقه، وهو مَظِنَّةُ الفائدة للمتكلم، فجاز لِحُصولها، إذ مبنى الكلام عليها، كما جاز الابتداء بالنكرةِ من غير شَرط، كقوله ﷺ: «خمس صلوات»[5]، وإن كان المُحسِّنُ للابتداء إنما هُوَ ما لَحِقَه من التخصيص

(١) الفصوص لصاعد اللغوي ٥/٢٨٩.

(٢) هو أبو قيس بن الأسلت الأنصاري. ديوانه ص ٩١، والكتاب ١/٤٩، والخزانة ٩/٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك ٤/٢٠٤٤، والتذييل ٤/١٩٢.

(٣) الجمل ص ٤٦، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣١، والمقتضب ٤/٩٤، والحلل ص ٤٩.

(٤) قال في الجمل ص ٤٧: «وربما أُخبر بالنكرة عن النكرة، إذا كان فيها فائدة، كقولك: ما كان أحد مجترئا عليك...».

(٥) رواه البخاري: (كتاب الإيمان/ باب الزكاة من الإسلام، برقم: ٤٦)، ومسلم: (كتاب الإيمان/=



بالإضافة ـ وإن كانت إلىٰ نكرة ـ وارتباطُ الكلام بالفائدة، فأجِزْهُ حيث وجدتها.

وجوَّز: فمَا كَانَ أحدٌ مثلَك[1]، أن يكون «أحدًا» الاسمُ، و«مثلَك» الخبرُ، وبالعكس، والمعنىٰ مختلف. فإذا قلت: ما كان أحدٌ مثلَك، أثبتَّ الأَحديَّة وبقيت المِثْليَّة، وإذَا قلت: ما كان مثلُك أحدًا، بقيت الأحدية، والمثلية في الحقيقة لا تنتفي من كل وجه.

وأنشد[2]: [٧٠و]

فَلَسْتُ لإِنْسِيٍّ ولكِنْ لِمَلْأَكٍ ❁ تَنَزَّلَ مَنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

واخْتُلف في قائلِه، فقال السيرافي[3]: إنه لأبي وجزة السُّلمي[4]، وقيلَ لعَلْقَمَةَ بن عبَدَة[5]، وقيل لرَجُل من عبد القيس قاله أبو عُبيدَةَ. واختلف في وزن «مَلْأَكٍ»[6]، فقيل: فَعْأل، والهمزة زائدةٌ كشَمْألٍ، وقيل: مَفْعَلٌ من لَاكَ، وقيل إنه

= باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، برقم: ١١).

(١) الكتاب ١/ ٥٤.

(٢) هو علقمة الفحل. والبيت في ديوانه ص ١٦، وله في الجمل ص ٤٧، والمفضليات ص ٣٩٤، والحلل ص ٥٠. وفي نسبته اختلاف، وفي حواشي الارتشاف (٥/ ٢٣٨٣) تفصيل ذلك. وقال السيد صقر شارح ديوان علقمة: «ويروىٰ هذا البيت لغير علقمة، والصحيح أنه له».

(٣) قوله في شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٣٤، وشرح أبيات شواهد الشافية للبغدادي ٤/ ٢٨٩.

(٤) في الأصل: وجرة بالراء، والصواب وجزة بالزاي، وقد قلت في مقدمة التحقيق إن الناسخ كثيرا ما يترك إعجام بعض الحروف. وفي التاج (وجز) ١٥/ ٣٦٩: «وأبو وجزة يزيد بن عُبيد أو أبي عبيد: شاعر سعدي، سعدُ أبي بكر، بل تابعي، كما صرح به الحافظ في التبصير. وفي الصحاح: شاعر ومحدث». وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٢٩١. وبالزاي في الكامل ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥، ٣٤٦. وانظر القرط علىٰ الكامل لأبي الوليد الوقشي ص ٣٠٠. ولم أجد وجرة بالراء.

(٥) علقمة بن عبدة المعروف بالفحل، الشاعر المشهور.

(٦) انظر في اختلافهم فيها البسيط ٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/ ٢٨٧.

مقلوب من مألك من الأَلُوكَةِ وهي الرسالة، فالهمزة فاءٌ، وملائكة على هذا القول مَعَافِلَة، وعلى الذي قبلهُ مَفَاعِلَةٌ[(١)]، وعلى الآخر فَعائِلَة. وإنما جعل ممدوحه مَلَكًا؛ لأن الناس لا يقدرون على خِصالِه الجميلة، وأكد ذلك بقوله: «تنزل من جو السماء يصوب»، معناه أنه سماوي فلم يتدَنَّسْ بالطباع الأرضية الشهوانية البهيمية؛ من العَدَاء والظلْمِ وغير ذلك.

ثم ذكرَ بعد ذلك دخول «إلا» في الإخبار[(٢)]، وقد علمتَ أن «إلا» تدخُل بعد الإيجاب والنفي، فتوجب إخراجَ ما بعدها من حكم الأولِ نفيًا كان أو إيجابًا، هذا إذا كان ما قبلها تامًّا، فإن كان مُفَرَّغًا لما بعدها لم يُستعمَل إلا بعد النفي بإجماع، تقول: مَا رَأيتُ إلا زيدًا، ومَا قتلت إلا عمرًا، ولا تقول: رَأيت إلا زيدًا.

ولمَّا كانت الأفعال التي في أوائلها «ما» موجَبَةً في المعنى، لم يجز دخول «إلا» في الخبر، كما لم يجز: كانَ زَيْدٌ إلا عالمًا، وأجازه بعضُ الكوفيينَ، وأنشد عليه[(٣)]:

حَـرَاجِيجُ مَـا تَنْفَـكُّ إلا مُناخَـةً ❊ على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدا قَفْرَا

وأوَّلَه البَصريُّونَ[(٤)].

(١) أي على القول بأن أصله مفعل.

(٢) قال في الجمل ص ٤٨: «واعلم أن ما انفك وما فتئ وما برح وما زال، لا تدخل على أخبارها إلا، وتدخل على سائر الحروف».

(٣) هو ذو الرمة ديوانه ١٤١٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤٢/٣، والحلبيات ص ٢٧٣، والخزانة ٢٤٧/٩. و«حراجيج» في الديوان بالنصب، وفي كتب النحو بالرفع.

(٤) انظر الخزانة ٢٤٧/٩ ـ ٢٥٥ فقد ذكر هناك اختلاف النحاة وتخريجاتهم للبيت.

ثم ذكر أبو القاسم أقسامَ «كانَ»[1]، وقد ذكرناها[2]. وإنما لم تستعمل «ليس» تامة؛ لأنها للنفي، فلا يُعقل معناها إلا في خبرهَا، إذ النفُي لا يتعلق بالذوات، بَلْ بمعاني الذوات.

و«كان» الشأنيَّة ناقصة؛ من حيث كان الكلامُ الواقع بعدها خبرًا، وبكون الجملة فعلية واسمية. ويسمىٰ هذا الضمير ضميرَ الأمر والشأن. وموضوع دخوله باب الابتداءِ ونواسخِه. وتكون الجملةُ المفسِّرة له مذكرة ومؤنثة. فإن كان ما بعده مذكرًا، جاز تذكيرُ الضمير حَمْلا علىٰ الأمِر والشأن، وتأنيثُه حملا علىٰ القصة والقضية، وإن كان مؤنثا فكذلك. والأحسنُ مع المذكر التذكيرُ، ومع المؤنث التأنيثُ. ومنع بعض النحويين[3] التأنيثَ إذا كان المبتدأ مذكرًا، نحو: كانت زيدٌ قائمٌ، وهي زيد قائم، والأكثر علىٰ جوازه. وأما ابنُ الطراوة[4] فأنكرَ هَذَا الضمير، وزعم أنه غير معقولٍ ولا منقولٍ، وتأوَّلَ كُلَّ مَا ذكرهُ النحويون فيه، وإن لم يتعذر التأويلُ في بعض فهو في الباقي مُتَعَذِّرٌ بنص الجماعة الذينَ هُمْ باللِّسان أعرفُ.

ثم أنشدَ أبو القاسم[5]:

---

(١) قال: «واعلم أن لكان أربعة مواضع: تكون ناقصة، وهي التي ذكرنا أنها تحتاج إلىٰ اسم وخبر. [...] وتكون تامة تكتفي باسم واحد لا خبر فيه. [...] وتكون زائدة. [...] ويكون اسمها مستترا فيها بمعنىٰ الأمر والشأن». الجمل ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢) مضت في ص ٣٨٥، ٣٨٦.

(٣) هم الكوفيون. الارتشاف ٢/٩٤٨ ـ ٩٤٩.

(٤) سبقه إلىٰ هذا القول الكسائي. البسيط ٢/٧٤٠، ٧٥٥، والتذييل ٤/٢٥٠.

(٥) للفرزدق في ديوانه ص ٥٩٧، والجمل ص ٤٩، والكتاب ٢/١٥٣، والمقتضب ٤/١١٦، والحلل ص ٥٢. وبلا نسبة في والارتشاف ٥/٢٤٠١.

فكيــفَ إذا مَــرَرْتُ بِــدارِ قَــوْمٍ ❊ وجِيــرانٍ لنــا كَــانُوا كِــرَامِ

البيت للفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك. وفي هذا البيت وجوه: فسيبويه[١] يَجعَلُها [٧٠ظ] زائدة، و«لنا» صفة للجيران، والمبرد[٢] جَعَلَها نَاقصة ولنا خبرًا. وهو بَاطل من وجهين:

الأول: أن ما قبل «كان» تطلبه بالصفة، وهو أرجح.

الثاني: أنه كالظرف الناقص فلا يفيد كونه خبرًا.

والفارسي[٣] جعلَها زائدة؛ غير أنَّ الضميرَ الذي في «كَانوا» اتصل بَها، وكَان قياسه أن يكون منفصلا عنها تأكيدًا للضمير المستقر في الجار والمجرور الذي هو «لنا»، فاتصل الضميرُ بها بعد الانفصال. وهو دَعْوىٰ لا يقوم علىٰ صحتها دَليل.

ثمَّ أنشدَ[٤]:

إذَا مُـتُّ كَـانَ النـاسُ صِـنْفانِ: شَـامتٌ ❊ وآخَـرُ مُـثْنٍ بالـذي كُنْـتُ أَصْـنَعُ

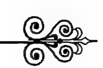
البيت للعجير السلولي، وفيه روايتان: صنفان، وصنفين، رَفْعًا ونصباً. فالرفعُ علىٰ وجهين: أحدُهُما: أن تكون «كَانَ» شأنيةٌ. والثاني: علىٰ لغة من يجعل

(١) الكتاب ٢/١٥٣.

(٢) المقتضب ٤/١١٦ ـ ١١٧.

(٣) المسائل البصريات ٢/٨٧٥ ـ ٨٧٦، والحلل في إصلاح الخلل ص ١٧٥، وشرح الجمل لابن خروف ١/٤٤٦.

(٤) الجمل ص ٥٠. والبيت للعُجَير بن عبيد الله السلولي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٤٤، والحلل ص ٥٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/٤٤٧، والبسيط ٢/٧٦٠. وبلا نسبة في الكتاب ١/٧١. ووقع في الجمل «نصفان»، والذي في المخطوط نقلا عن الجمل ـ وهو المشهور في كتب النحو ـ: «صنفان». وما وقع في الجمل حكاه ابن السيد في الحلل ص ٥٤.



منصوبَ التثنية بالألف، وهو شاذٌّ. والنصب على أن تكون ناقصة، وارتفاعُ «شامت» على التبعيض كما حَكَىٰ سيبويه[1]: «مررت بأربعةٍ: صريعٌ، وجريحٌ»، أو على البدل من «صنفان» على من رفع حقيقةً.

ثم أنشدَ لهشام أخي ذي الرمة[2]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بهَا ❊ وليسَ منها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

وشاهده إضمار الأمرِ والشأن في «ليس»، واستدل به الفارسي على جوازِ تقديم خبرِ المبتدأ عليه ما لم يمنع من ذلك مانع، من حيث إنه قُدِّمَ معمولُ الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العَامِلِ. ويجوز أن تكون «ليس» في البيت حرفًا، ومن العرب من يجعلها كذلك، وعليه قولهم: ليسَ الطيبُ إلا المسكُ[3]، وأدخل «إلا» لمكان النفي كقوله: ﴿وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٨][4]. وحمل ابن جني قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، على الأصل، ورأى الخبر مَحذُوفًا، وما بعد «إلا» صفة للطيب، أو بدل منه. وهو فاسد، بدليل قول سيبويه: «وما كان الطيبُ إلا المسكَ»[5]، فَرَفْعُ الأول مع «ليس»، ونَصْبُ الثاني مع «كان» يدل على أن «ليس» غيرُ عاملة، وإلا لم يقع الفرقُ وهو من لغة واحدة.



---

(١) الكتاب/ ٤٣٤.

(٢) له في الجمل ص ٥٠، والكتاب ١/٧١، ١٤٧، والحلل ص ٥٤، وتوجيه اللمع ص ١٤١.

(٣) الكتاب ١/١٤٧.

(٤) سقطت الواو من الأصل في قوله تعالى: ﴿وَمَا﴾، وربما كان ابن بزيزة يريد محل الشاهد فقط من الآية.

(٥) الكتاب ١/١٤٧، ووقع فيه ضبط «المسك» بالفرع، وهو سبق قلم. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/٦، والتذييل ٤/٢٠٣، وسفر السعادة ٢/٨٠٤.



باب الحروف التي تنصب الاسمَ وترفَعُ الخَبَرَ

وترجَمَ عليها سيبويه «التي تعمل فيما بَعدها كعمل الفعل فيما بعده»[١]. وأجمع النحويون على أن الرفع والنصبَ من عمل الأفعالِ، وأنَّ الحروف ليس أصلُها أنْ تعمل رفعًا ونصبًا. وهل عَمَلُ الجر أصل للحروف مطلقًا، أو إنما هو أصل الحروف المضيفة فقط؟ فيه نظر، والتحقيقُ يقتضي الثاني. وهذه الأصالة المشارُ إليها إنما هي بحسبِ عُرف الاستعمال والقانون العربي. وجعلها سيبويه[٢] بمنزلة عشرين لا تتصرف تصرف الفعل، كما أن عشرين لا يتصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل، ولم يتعرض سيبويه لبيان العلة المُقتَضِيَة للعمل.

واعلم أن الحروف على ثلاثة أقسامٍ: منها ما يختص بالأسماء [٧١و] ولا يدخل إلا عليها، ومنها ما يختص بالأفعال، ومنها ما يدخل على الأسماء والأفعال. فالمختصة بالأسماء: حروفُ الجر، وحروفُ التعريف، و«لولا» الامتناعية. والمختصة بالأفعال: السينُ، وسَوْفَ، وقد، وحروفُ الجزم، وحروفُ النصب، و«لولا» التخصيصية. والحروف المشتركة: حروف العطف، و«هَلْ»، والهمزة، وأَمَا المفتوحة.

وقد اختلف النحويون في المعنى الذي أوجب لهذه الحروف العمل، فمنهم من زعم أنها إنما أُعمِلت بما تضمنت من معاني الأفعال، ومنهم من زعم أن موجب العمل شَبَهُها اللفظي بالأفعال، ومنهم من أوجَبَ العملَ لهَا بالأمرين

(١) الكتاب ٢/١٣١.

(٢) الكتاب ٢/١٣١.



الاقتضاءِ المعنويِّ والشبهِ اللفظي، وإلىٰ هذا أشار الزمخشري[1]. أما اعتبار معناها فقط فغير مؤثِّر، وإلا لَلَزِم عَملُ جميع الحروف بما تضمنت من معاني الأفعال، كحروف الاستفهام، والنفي، والأمر، والنهي، وغير ذلك. فالذي عول عليه المحققون أنها إنما عملت للزومها للأسماء، وأنها ليست كَالْجُزْءِ منها، ولبنائِها علىٰ الفتح، ولُحوق الضمائر لها، ولأنها اقتضت شَيْئَيْن كما اقتضاهما الفعلُ المتعدي، فمجموع هذه الأسباب لا يَضْعُف عن أن يوجب لها العملَ، كـ«ما» الحجازية.

وقولنا: «وليست كالجزء منه» احتراز من لام التعريف؛ فإنها قد اختَصَّت، لكنها كالجزء من الاسم، فلما وجب لها العملُ، شُبِّهَ منصوبُها بالمفعول، ومَرْفوعُها بالفاعل، وشُبهت من الأفعال بما قُدِّمَ مفعولُه علىٰ فاعله وجوبًا لا جوازًا. وهل غيَّرتِ الجُزْئين، أو بقي الخبر مرتفعًا بما كان مرتفعًا به قبلُ؟ فيه مذهبان: فالبصريونَ[2] علىٰ أنها غَيرَتِ الجُزْئَين، وقال الكوفيونَ[3] إن الخبَرَ بَاقٍ علىٰ أصله. والمعتمَدُ في الرد عليهم من وجوه:

الأول: أنا استقرينا جميع الحروف العاملة فلم نجد فيها ما يعمل النصب دون الرفع.

الثاني: أنَّ عمَلها إنما هُوَ بالشبهِ للأفعال، ولا فِعْل ينصب إلا وهو يرفَعُ، فمقتضىٰ التشبيه يوجب لها الرفع والنصب معًا.

الثالث: أنها من جملة النواسخ، وكلُّ النواسخِ غير الاسمين، فكذلك

---

(١) المفصل ص ٢٨٨.

(٢) الارتشاف ٣/١٢٣٧، وشرح الألفية للمرادي ١/٢١٧.

(٣) الارتشاف ٣/١٢٣٧، وشرح الألفية للمرادي ١/٢١٧.

ينبغي أن يكون حكمُ هذه.

الرابع: أنهم نقضوا مذهبهم؛ لأنَّ كُل واحدٍ من المبتدأ والخبر عَامِلٌ في صَاحبه عندهم، وقد بَطل بدخول «إنَّ» حكم حكم[1] الابتداء، فيؤدي إلىٰ أن يبقىٰ الخبرُ لا عَامِلَ لَهُ، هذا مما نقض به عليهم أبو بكر بن السراج[2]. وليس ذلك بلازمٍ لهم عندَنا؛ لأن لَهُمْ أن يقولوا: إنَّ المبتدأ عَمِلَ في الخبر بكونه مبتدأ، بل بكونه موضوعًا، ولم يبطل بدخول «إنّ» كونه موضوعًا، وإن بطل كونه مبتدأ مرفوعًا.

❊ **فَإِن قِيلَ**: قد وجدنا من الحروف ما يعمل نصبًا ولا يعمل رفعًا، كـ«لا» التي لنفي الجنس.

❁ **قلتُ**: لا احتجاج بالمحتمَل المختلَف فيه؛ [٧١ظ] لِمَا أن النحويين المتقدمين قد اختلفوا في الاسمين معًا، وتأولَ المتأخرونَ علىٰ سيبويهِ فيهما المذهبين معًا، فتأول عليهِ بعضهم في الاسم الأول أنه مبنيٌّ، وأنَّ الحركة فيه بناءٌ لتضمنه معنىٰ الحرف الذي هو من الذي به اقتضىٰ الاستغراق في النفي وعمومه، وتأولَ عليه بعضهم أنها حركةُ إعراب. واختلفوا بعد، فقال بعضهم: هُوَ منصوب الموضع، وقال بعضهم هو مرفوع الموضع. واختلفوا في الاسم الثاني فقال بعضهم إنَّه مرتفع بـ«لا»، وتأوله علىٰ سيبويه، والأكثرُ علىٰ أنه مرتفع بحَقِّ الأصلِ. وتحقيق هذا كله لا يتقرر إلا من تصفُّحِ كلامِ سيبويهِ، والعكوفِ علىٰ كتابه.

فإذا علمتَ هذا، فاعلم أن هذه الحروف مختلفةُ المعنىٰ متفقةُ العَمَلِ،

---

(١) كذا بالتكرار.

(٢) الأصول ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.



فـ«إنَّ»، و«أَنَّ» بمعنىٰ واحدٍ في التوكيدِ وتحقيقِ الخبر، وإنِ افترقتا في أن المفتوحة نَقلت الكلام في التقدير إلىٰ حُكم المفرد، فيُعامل معاملَتَه بخلاف المكسورة، وأنَّ المفتوحة لا تُصَدَّرُ بها الجملة كما تُصدَّرُ بأختها. وأمَّا «كَأَنَّ» فهي كاف التشبيه رُكِّبَت مع «أنَّ» كما رُكبت مع «ذا» و«أيٍّ»، وقيلَ هي حرف برأسِهِ لا تركيبَ فيه. ومعنىٰ «ليت» التمني. و«لعلَّ» تَوَقُّع مَخوف، وترجي محبوب. و«لكنَّ» للاستدراك، قال المبرد[1]: وأصلُ لَعَلَّ علىٰ[2]، زِيدَت عليها لامُ الابتداء وغُيِّرَتْ. وللعربِ فيها لُغات[3]: لَعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولعلِّ ـ بكسر لامها والجر بها[4] ـ ولَأَنَّ، وأَنَّ، قال الجزولي[5]: وإنما كُسرت منبهة علىٰ أنَّ أصْلَ الحروفِ أن تعمل الجر، أو منبهة علىٰ أن أصلها أنْ تكون حرف جر، فركبوهَا مع «أنَّ» فعملت عَمل ما رُكبت منه. ومنهم من يجر بها ولا يَكْسِر لامها، فمن الجرِّ بها مَعَ فتح اللام قولُ الشاعر[6]:

لعَـلَّ أَبِـي المِغـوارِ مِنْـكَ قَليـل[7]

ومنه قوله[8]:

---

(١) المقتضب ٣/٧٣.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: عَلَّ، وهو الذي في المقتضب.

(٣) انظر الجنىٰ الداني ص ٥٨٢.

(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٨٠٧.

(٥) الجزولية ص ١٢٠.

(٦) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي. الأصمعيات ص ٩٦، ونوادر أبي زيد ص ٢١٨، وأمالي القالي ١/٦٤٥. والخزانة ١٠/٤٢٦. وبلا نسبة في كتاب الشعر للفارسىٰ ص ٧٥. صدره:

فقلـتُ: ادعُ أخـرىٰ وارفـعِ الصـوتَ دَعـوةً

(٧) كذا في الأصل، والصواب: قريب، كما في كتب النحو والأدب.

(٨) صدر بيت لخالد بن جعفر في الأغاني ١١/٥٧، وأمالي المرتضىٰ ١/٢١٢، والخزانة ١٠/٤٣٨. =

لَعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِــي عَلَيْـــه[1]

وقد انتصب الفعل في جوابها. وهل ذلك لأنها أُشْربت معنى التمني، أو ليس كذلك؛ إذِ المقصود إنما هو النصبُ في جَوَاب غيرِ الواجب مُطلقًا من غير تقييد؟ فيه نظر واختلاف.

وأمَّا عملها فهي على قسمين: منها ما يُخفف، ومنها ما لا يخفف. فما لا يخفف يَنصبُ الاسم ويرفع الخبر. ومن العرب من ينصب بها الاسمين، وعليه قول النبي ﷺ: «إنَّ قعرَ جهنم سبعين خريفًا»[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

إنَّ العَجُـــوزَ خَبَّـــةً جَـــروزَا
تَأْكُـــلُ فـــي مَقْعَـــدِها قَفِيـــزَا

ومنه قوله[4]:

... ... وَلْتَكُنْ ❊ خُطَـاكَ خِفَافًـا إنَّ حُرَّاسَـنَا أُسْـدَا

ومنه قوله[5]:

= عجزه:

جِهــارا مِــنْ زُهَيْــرٍ أوْ أُسَـيْدِ

(١) كذا في الأصل، والصواب: عليها. وهو الذي في كتب الأدب والنحو.

(٢) ليس حديثا، بل هو من كلام أبي هريرة وهو في صحيح مسلم (كتاب الإيمان/ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: ١٩٥).

(٣) لا يعلم قائله. نوادر أبي زيد ص ٤٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٩.

(٤) نسب لعمر بن أبي ربيعة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩، والجنى الداني ص ٣٩٤، وشرح أبيات المغني ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤. وليس في ديوانه. وتمام البيت:

إذا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتَكُنْ ❊ خطـاك سـراعا إن حراسـنا أسـدا

(٥) نسب لمحمد بن أبي ذؤيب العماني الراجز في الكامل ١/ ٦١٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٧، =



كــــأنَّ أُذْنَيْــــهِ إذا تَشَــــوَّفَا
قادِمَــــةً أو قَلَمًــــا مُحَرَّفَــــا

وقد تأول البصريون ذلك.

ومنهم من يرفع بها الاسمين، وعليه حَمل بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٢] في أحد [٧٢و] الوجوه، ومنهم من حمله على استعمال المنصوب في التثنية بالألف، ومنهم من جعل «إنَّ» بمعنىٰ «نَعَم» وحذف المبتدأ، والتقدير: هذان لَهُمَا سَاحِرانِ. وزعم ابن الطراوة(١) أنَّ من العرب من يرفع بها الاسمَ وينصب الخبرَ، وعليه حَمل قول الشاعر(٢):

إنَّ الرَّبيــــعَ الجَــــوْدَ والخَرِيفَــــا
يَــــدا أَبِــــي العَبــــاسِ والصُّــــيُوفَا

فـ«يَدَا» اسمُ «إنَّ» و«الربيعَ» خبَرٌ مقدَّمٌ عندَهُ. والتقديرُ: إنّ يدا أبي العباس الربيعَ والخريف، فشبه اليدين بالربيع والخريف. ولا تقوم له بهذا حجة؛ لاحتمال أن يكون من عكس التشبيه، وهو باب معلوم عند العرب، كقوله(٣):

ورَمْــــلٍ كَــــأَوْرَاكِ العَــــذارَىٰ قَطَعْتُــــهُ

جَرَت عَادَتهم بتشبيه أورَاكِ العذارىٰ بالرمل، فلمَّا كثر ذلك في كلامِهم

= والخزانة ١٠/٢٣٧. وقيل لأبي نخيلة. الخزانة ١٠/٢٤١.

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٨٠٤.

(٢) هو رؤبة بن العجاج. ديوانه ص ١٧٩، والكتاب ٢/١٤٥، والأصول ١/٢٥٠.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ٢/١١٣١، والخصائص ١/٣١٠، وتلخيص الشواهد ص ١٩٨. عجزه:

إذا جَلَّلَتْــهُ المُظْلِمــاتُ الحَنــادِسُ



واشتَهر، عكسُوا التشبيهَ فشَبهُوا الرمل بالأوراك، فلا دَليل فيه، مع أن مَا حَكَاه عن العرب لم يصح عَنهم أصلا.

وكذلك منهم من ينصب بـ«ليت» أيضًا الاسمين، وحَكَاهُ الفراءُ[1] وغيرُه، وفي صحيح البخاري من كلام ورَقَةَ بنِ نوفل بنِ أَسَدِ بنِ عبدِ العُزَّىٰ ابنِ عمِّ خديجة: «يا ليتني فيها جذعا»[2]. ويروىٰ جَذَعٌ، رويناه عن شيوخنا بالوجهين من طريق الأصيلي وأبي ذر، فخرجَه بعضُهم علىٰ نصبِ الاسمين بها، وبعضهم علىٰ حذف الخبر، وبعضهم علىٰ حذف «كان»، وبه يبطل احتجاج الفَراءِ بقوله[3]:

يـــا لَيـــتَ أيـــام الصِّـــبا رَوَاجعـــا

فإن خففت «إنَّ» و«أَنَّ»؛ فأما المكسورة ففيها مع التخفيف وجهان: الإعمالُ أكثر. قال سيبويه[4]: «وحدثنا من يوثق بعربيته أنه سمع من العرب من يقول: إنْ زيدًا لمنطلق»، وقرئ: ﴿وَإِنْ كُلَاّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] بالنصب، وهي قراءة أهل المدينة[5]. وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣١]، هكذا قراءة الأكثر في هذه الآية بالرفع[6].

---

(١) الجنىٰ الداني ص ٤٩٢.

(٢) رواه البخاري: (كتاب بدء الوحي/ باب كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله، برقم: ٣)، ومسلم: (كتاب الإيمان/ باب بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، برقم: ١٦٠).

(٣) للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢، (طبعة عبد الحفيظ السطلي) وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١. وبلا نسبة في اللمحة لابن الضائع ٥٤١/٢.

(٤) الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) قرأ نافع وابن كثير بـ«إنْ» مخففة، و«لما» مخففة أيضا، وقرأ عاصم من رواية أبي بكر «وإنَّ» مشددة، وقرأ حفص «وإنَّ» مشددة أيضا. السبعة لابن مجاهد ص ٣٤١، والكتاب ١٤٠/٢، والبحر المحيط ٢١٦/٦ ـ ٢١٧.

(٦) قرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتثقيل «إن»، وباقي السبعة بتخفيفها. فمن خفف جعل «إنْ»=

وكذلك في المفتوحة وجهان، وهَلَ حكمُهما في التخفيف على حدٍّ واحدٍ عند الإلغاء أم لا؟ زعَمَ بعض النحويين أنهما على حد واحدٍ عند الإلغاء. وذهب المحققون إلى أن المفتوحة المخففة المُلغاةَ عاملة في المعنى، وإنما بطل عملها في اللفظ فقط بخلاف المكسورة الملغاة، فإنها ملغاة العمل لفظا وحكمًا، وعليه يخرج كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ، قال في أثناء باب من أبواب «إنَّ»: «لم يحذفوا لأنْ يكونَ الحذفُ يُدخلُه في حروف الابتداءِ[1]، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمارَ»[2]. وقد حملَ عليه بعض الشيوخِ ممن في عصرنا ـ وهو الأستاذُ أبو علي الشَّلوبينُ ـ أنه أجاز فيها ملغاة ما أجازَ في المكسورة، ونصُّه يدُلُّ على خلاف ما قاله.

فإذا خُففتِ المكسورة وأُعملت فحكمُها حُكمُ الثقيلة في جواز دخول اللام في الخبر، [٧٢ظ] وإسقاطِها. وإنْ أُلْغِيت جاز أن يقع بعدها الأسماءُ والأفعال. فإن وليتها الأسماء فهي مبتدأةٌ، واللامُ لازمة في الخبر؛ فَرقًا بينها وبين النافية. وإنْ وليتها الأفعال لزم أن تكون من النواسخ، ولزمت اللامُ أيضًا. وجَوَّز الكوفيون أن تدخل على سائر أنواع الفعل، والذي عليه أكثرُ الكلام مَا رَآهُ البصريون، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]. وأنشد الكوفيونَ محتجين على مذهبهم[3]:

= مخففة من «إنَّ»، ومن ثقل كانت «إنْ» عنده نافية بمعنى «إلا». البحر المحيط ٦٣/٩.

(١) بعده في الكتاب: «بمنزلة إنَّ ولكنَّ».

(٢) الكتاب ١٣٧/٢.

(٣) قالته عاتكة بنت زيد العدوية زوجُ الزبير بن العوام رضي الله عنه. ا شرح الكافية الشافية ٥٠٤/١، والتصريح ٨٤/٢، والخزانة ٣٧٣/١٠.

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لمُسْـلِمًا ❊ حَلَّـتْ عليـكَ عُقوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ

ورووا عن العرب: إنْ يَزِينُكَ لَنفسُكَ، وإنْ يَشينُكَ لَهِيَهْ[1]، وفي صحيح البخاري ومسلم[2]: «قد علمنا إن كُنتَ لَمؤمنًا»، رويناه بكسر «إنْ» وفتحِها، وهو من حجج البصريين.

واختلف الشيوخُ المتقدمون والمتأخرون في هذه اللام، هَلْ هِيَ لام الابتداء أو اللامُ الفارقة؟ وأما المفتوحة إذا خففت فقد ذكرنا[3] أن للعرب فيها مذهبان[4]: فإذا وَلِيَتْهَا الأسماء فمبتدءاتٌ، كقولك: قد عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ قائم. وقد يتقدم الخبر كقوله[5]:

أنْ هالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَحْفَـىٰ ويَنْتَعِـلُ

وإنْ وليتها الأفعالُ عُوِّضَ مما ذهب منها أحد الحروف الأربعة حروف النفي، و«قد»، والسين، و«سوف». وهَل ذلك علىٰ طريق الاستحسان أو علىٰ طريق الإلزام؟ فيه خلاف، والأكثرُ علىٰ لزومه إلا في حال الضرورة، كقوله[6]:

---

(١) الأصول ١/٢٦٠.

(٢) رواه البخاري: (كتاب الوضوء/ باب من لم يتوضأ من الغشي المثقل، برقم: ١٨٤)، ومسلم: (كتاب الكسوف/ باب ما عرض علىٰ النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، برقم: ٩٠٥).

(٣) راجع ص ٤١٢.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: مذهبين.

(٥) عجز بيت للأعشىٰ. ديوانه ص ٩٥، والكتاب ٢/١٣٧، والأصول ١/٢٣٩، وشرح المعلقات العشر ص ٣٣٨، والخزانة ٨/٣٩٠. وروايته في الديوان:

في فِتْيـةٍ كَسـيوفِ الهِنْـدِ قَـدْ عَلِمـوا ❊ أنْ لَيْسَ يَدفَعُ عن ذي الحِيلَةِ الحِيَلُ

والذي هنا هو رواية النحويين.

(٦) هو النابغة. ديوانه ص ١٥٥. عجزه: =

فلمَّـــا أنْ رَأىٰ[1] أنْ ثَمَّـــرَ اللهُ مَالَـــهُ

وأما «لكنَّ» فلا تعمل مخففة، وحكىٰ السُّهيليُّ[2] عن ابن الرَّماك[3] عن يونس أن من العرب من يعُمْلِهُا مخفَّفَةً، وهو غريبٌ.

وأمَّا «كأنَّ» فيجوز أن تعمل مخففة عملَهَا مثقلة، وعليه أكثرُ الكلام، وفي قوله[4]:

كَـأَنْ ظَبْيَـةٌٍ تَعْطُـو إلـىٰ وارِق السَّـلَمْ

ثلاث روايات: الرفع علىٰ الابتداء، والنصب علىٰ إعمالها، والخفض علىٰ زيادة «أنْ»، والله أعلمُ.

قال أبو القاسم: **«إلا أنها غير متصرفة؛ فلا يجوز تقديم أخبارِها علىٰ الأسماء، ولا عليها»**[5].

في الكلام نظران:

= وأثَّـلَ مَوْجـودًا وسَـدَّ مَفـاقِرَهْ

(١) كذا في الأصل، والصواب ما في الديوان: فلما رأىٰ أنْ ثَمَّرَ... البيت.

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٩٩/٢. ونقله أيضا ابن مالك عن الأخفش. الارتشاف ١٢٧٤/٣.

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي، كان أستاذا في العربية، قيِّما بكتاب سيبويه، من شيوخه ابن الطرواة وابن الأخضر، مات عام ٥٤١هـ. بغية الوعاة/ ٢٨٢.

(٤) الشعر لباغث بن صريم اليشكري في الكتاب ١٣٤/٢، وابن يعيش ٥٦٧/٤، وتخليص الشواهد ص ٣٩٠ ـ ٣٩١، ولعِلْباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧، ولأرقم بن عِلباء اليشكري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢٥/١، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١٨٠/١، ولكعب بن أرقم في لسان العرب ٤٨٢/١٢ (قسم). وانظر في تفصيل ذلك الخزانة ٤١١/١٠، وحواشي الكتب التي ذكرنا. وصدره البيت:

ويومـا تُوافِينَـا بِوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ

(٥) الجمل ص ٥٢.

الأول: أنه عَمَّ[1] في امتناع تقديم أخبارها علىٰ أسمائها، ثم أجازَه بعد إذا كَانَ الخبر ظرفًا أو جارًّا ومَجْرورًا[2].

الثاني: أنه علل الامتناع بعدم التصرف. وهذه الحقيقةُ لازمة للحروف بإطلاق، ولم يمتنع التقديمُ فيها إلا لما أنّها حروفٌ، ومن حقيقة الحرف بما هو حرف ألَّا يتقدم عليه مَا بعده، فلما استحقت هذه الحروف بالشبه عَمَلَ الفعل، كان القياس يقتضي أن يجري فيها من أحكام الفعل ما جرىٰ في الفعل من التقديم في معمولاتها، إلا أنهم أبقوها علىٰ ما هو حُكم الحروف، وقصروا بها عن درجة الأفعال إعطاء للحرف حقه من الضعف. وفرق بينها وبين «كان» [٧٣و] في التصرف، واستعمل من «كان» اسم الفاعل والمفعول، أما استعمال بناء الفاعِلِ منها ومن غيرها من الأفعال بإطلاق فجائزٌ ما لم يمنع السماع منه، وأما اسم المفعول فلا يستعمل إلا من الفعل الذي يصح بناؤهُ للمفعول. وقد اختلف النحويون في «كان» هل تبنىٰ للمفعول أم لا؟ فالصحيح من أقوال الأصحاب أنها لا تُبنىٰ. قال أبو علي[3]: لنقصان الحديث عنها، يعني لما يلزم من حذف الاسم أو الخبر لغير دَليل فينقص معنىٰ الإخبار، ولا يستقل عنده الكلامُ، وقد أجاز بعضهم بناءهَا للمفعول.

واختلف المتأولون في تأويل كلام سيبويه في تمثيله بـ«مَكُونٍ»[4]، فقال بعضهم إنما استعمَلَه من «كان» التامة، واستعمالُه منها متفق علىٰ جوازه، وقال

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) قال: «واعلم أنه إذا كان خبر هذه الحروف حرف خفض أو ظرفا جاز تقديمه علىٰ الاسم لاتساع العرب في الظروف». الجمل ص ٥٢.

(٣) الارتشاف ١٣٢٥/٣ - ١٣٢٦.

(٤) الكتاب ٤٦/١.




بعضهم إنما هو من «كان» الناقصة على وجه الفرض، والتقدير: وأنه لو استعمل لكانَ هكذا.

وذكر أبو القاسم بعد ذلك جواز توسيطِ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وعلله بالاتساعِ فيهما[(١)].

ثم تكلم أبو القاسم على الظرف التام والناقصِ[(٢)]. ومعنى الناقص: هو الذي لا يحسُن السكوت عليه، ولا يتمُّ الكلَامُ به، كظرف الزمن مع الجثة. فإن كان الظرف تاما جاز أن يجعل المجرور لغوا ومُستقرا، فإن جعلتَه خبرا نصبتَ الاسم على الحال، نحو: إنَّ في الدارِ بكرًا قائمًا وقائمٌ، فالنصب على الحال من الاسم، والعاملُ الاستقرار المحذوف. ويجوز أن تعمل «إنَّ» بما تضمنت من معنى الفعل الذي أوجب لها العمل، وإذا لم يضعف عمل اسم الإشارة والتنبيه لم يضعف عمل «إنَّ».

قوله: **«واعلم أنَّ كل شيء كان خبرا للمبتدأ»**[(٣)]، إلى آخر الفصل.

الكلَامُ في خبر «إنَّ» كالكلام في خبر «كان»، وكما جاز حذف الخبر في باب الابتداء مع قيام الدليل عليه، كذلك يجوز في هذا الباب، إلا أن الذي كَثُرَ في هَذَا الباب إنما هُوَ حذف الخبرِ مع النكرات، وقد جاء مَعَ المعارف قليلا، وفي حديث النبي ﷺ أن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله، إنَّ الأنصارَ قَدْ

(١) راجع الحاشية (واعلم أنه إذا كان خبر).

(٢) قال: «فإن جئت بخبر مع الظرف بعد الاسم، وكان الظرف تاما، كان لك في الخبر وجهان: الرفع والنصب على الحال لتمام الكلام». الجمل ص ٥٢.

(٣) الجمل ص ٥٣، وبعده: «فإنه يكون خبر هذه الحروف من: فعل، وما اتصل به من فاعل ومفعول، ومبتدأ، وظرف، وجملة، كما كان ذلك في باب كان، فقس عليه».

فَضَلُونا ، آوَوْنا وفَعَلوا بنا ، فقال: ألَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذلك لهم ؟ فقالوا: نَعم ، قال: فإنَّ ذاكَ»(١) ، فحذف الخبر ، والمراد فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم ، وشُكر لصنيعهم ، إيناس منه ﷺ لهم ، وتيسير عليهم ، حيث جعل معرفتهم إحسانَهم شكرا وجَزَاءً ، وفي الحديث في هذا المعنىٰ أنَّ بعض الأنبياء قال: «إلهي كيف أشكرك علىٰ نعمك ؟ فقال له: إذا أنعمتُ عليك نِعْمَةً فاعرفْ أنَّ ذلك مني ، فإذا عرفتَ ذلك فقد شكرتني»(٢) . وفي خبر الأنصار جواب النفي بـ«نعم» ، وقد استعملَه سيبويه [٧٣ظ] في كتابِه(٣) ، ولولا جوازه لما استعمله . وما نُقِلَ عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ، «لو قالوا: نَعَمْ كفروا»(٤) . فلم يثبت عنه من طريقٍ يُعَوَّل عليه في الصحة ، كيف وإمام اللسَانِ قد استعمَله ، ونَبَّهَ الناسَ عليه في كلامِهِ(٥) .

ثم تكلم علىٰ دخول اللام في خبر «إنّ»(٦) ، وهو شيء اختصت به «إنّ» المكسورة لكونها للابتداء ، فلم تدخل لامُه إلا عليها . وقد دخلت علىٰ المفتوحَةِ في بيت نادرٍ حكاهُ السيرافِيُّ ، وأشهر من ذلك دخولها في خبر «لكنَّ» قال(٧) :

---

(١) ذكره السيوطي في عقود الزبرجد: (برقم: ١٧١٥) ، وهو عند ابن الشجري في أماليه: (٦٣/٢) نقلا عن أبي عبيد ؛ ولم أجد من خرجه من أئمة الحديث .

(٢) ورد ذلك عن موسىٰ وداود عليهما الصلاة والسلام: رواه أبو نعيم في الحلية: (٥٦/٦) ، والبيهقي في الشعب: (برقم: ٤١٠١) .

(٣) الكتاب ١٩/٢ ، ٢٣٤/٤ .

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل (طبعة دار طيبة الخضراء) ٤١٦/٢ .

(٥) سيأتي الكلام مفصلا في هذه المسألة في ٣٧٧/٢ ـ ٣٧٨ .

(٦) قال: «واعلم أنه يدخل في خبر إن وحدها من بين سائر أخواتها اللام ، كقولك: إنَّ زيدا لَقائم» . الجمل ص ٥٣ .

(٧) عجز بيت لا يعرف قائله . معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والتذييل ١١٦/٥ ، والخزانة ٣٦١/١٠ . صدره:
=

ولَكِنَّنِـــي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَعَمِيــدُ

وهو شاذ؛ لتضمنها معنىٰ الاستدراك، واتصالها بما قبلها، إذ الاستدراك لا يتم معناهُ إلا بما قَبلَه، وسوغ ذلك في «لكنّ» في هذا البيت أن الأصل فيه: لكن إنَّني، فكأنها في الحقيقة لم تدخل إلا علىٰ خبر «إنَّ».

وهذه اللام هيَ لَامُ الابتداء، فكان الأصل دُخولها علىٰ المبتدأ، إلا أنها زُحلِقت[1] إلىٰ الخبر إصلاحًا لِلَّفظ، واستقباحًا للجمع بين حرفين مؤكِّدَين، كما زُحلقت الفاء مع «أمَّا» من المبتدأ إلىٰ الخبر في قولهم: أمَّا زيدٌ فمنطلق، ولاستقباحهم لصورة الجمع أبدلوا من الهمزة هاءً فقالوا: لَهِنَّكَ لَرَجلٌ صَالِحٌ، وقال الشاعر[2]:

ألا يَـا سَـنَا بَـرْقٍ علـىٰ قُلَـلِ الحِمَـىٰ ❊ لَهِنَّـــكَ مِـــنْ بَـــرْقٍ علـــيَّ كَـــرِيمُ

فإذا زُحلقت إلىٰ الخبر، ودَخلت عليه أكدته كما أكدت «إنَّ» مضمون الجملة، وهو الخبر علىٰ الحقيقة، فكأنهما اجتمعا علىٰ مؤكَّدٍ واحدٍ. وتدخل علىٰ الخبر في جميع أقسامه، إلا الماضيَ فإن فيه نظرًا، فمنعَه ابنُ خَروفٍ[3]، وهو غير ممتنع[4].

وجملةُ المواضعِ التي تدخل فيها هذه اللام أربعة: الخبر مطلقًا، والاسمُ

= يَلُومُـونَنِي فـي حُـبِّ لَيْلَـىٰ عَـواذِلِي

(١) لفظة «زحلقت» هذه واللتان بعدها، تصحفت في الأصل إلىٰ «زحلفت» بالفاء.

(٢) البيت لمحمد بن مسلمة في اللسان ١٣/١٩٣ (لهن)، ولرجل من بني نمير في الخزانة ١٠/٣٥١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٩٣، وأمالي القالي ١/٢٤٤، وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٥٦.

(٤) انظر خلافهم في ذلك في سر الصناعة ١/٣٧٤، والجنىٰ الداني ص ١٢٥.

إذَا تقدمه الخبرُ، ولا يتقدم إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وعلىٰ الفصل بين الاسم والخبر، نحو: إنَّ زيدًا لهُو الظريفُ، وعلىٰ معمولِ الخبر إذا تقدم علىٰ الخبر، نحو: إنَّ زيدًا لَطعَامَك آكِلٌ، ولو قلتَ: آكلٌ لَطعَامك، لم يجز؛ قال أبو علي[1]: «لأنها دخلت علىٰ فضلة وشيء مستغنًىٰ عنه»، قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: «ولا ينبغي أن تَدْخل الفَضلةُ، تقدمت أو تأخرت؛ لأنها متأخرة وإنْ تقدَّمَتْ في اللفظ». **قلتُ**: وهذا خَطَأ بَيِّن؛ لأنَّ الله يقول: ﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقال الشاعر[2]:

إنَّ امْـرَأ خَصَّـنِي عَمْـدًا مَوَدَّتَـه ❊ علـىٰ التنـائِي لَعِنْـدِي غَيْـرُ مَكفـورِ

فالقياسُ المفسِد للأصل المَسموعِ أَوْلَىٰ بالفَسادِ. قال ابن وَلاد[3]: «سألتُ أبا إسحاقَ[4]: هل يجوز: إنَّ هندًا في الدار لَحَاسِرَةً قائمةٌ، فتدخلُ اللام في الحال، وتُقدم كما قُدِّمت في الظرف وهو ملغىٰ؟ فسَكَت ولَمْ يُجب. قال: والجوابُ: أنه لا يجوز تقدمت أو تأخرت؛ لأنَّ الحالَ لا تكون خبرًا [٧٤و] وهي حال، والظرف يكونُ خبرًا وهو ظرف»[5]، وهَذَا غير صحيح عندنَا.

وقول ثعلب: إنَّ الإيجاب مُعْتَبَرٌ بالنفي[6]، صحيحٌ من طريق المعنىٰ لولا

---

(١) الإيضاح ص ١١٩.

(٢) هو أبو زُبيد الطائي. ديوانه ص ٧٨، والكتاب ٢/١٣٤، والأصول ١/٢٤٥، وابن يعيش ٤/٥٣٧.

(٣) ابن ولاد هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد ـ وهو الوليد ـ بن محمد التميمي المصري، إمام في النحو، من شيوخه الزجاج، وأشهر كتبه انتصار سيبويه علىٰ المبرد، توفي عام ٣٣٢هـ. بغية الوعاة ١/٣٧٠.

(٤) يقصد أبا إسحاق الزجاج، وكان من شيوخ ابن ولاد.

(٥) التذييل ٥/١٠٤.

(٦) قال في الجمل ص ٥٤: «وقال بعضهم: إنما هذا الكلام يقع جوابا بعد النفي». يقصد ببعضهم=

أن فيه اعتبارَ الأصل بالفرع، وهو عكس الموضوع. وتعليله اختصاص اللام بخبر «إنَّ» ظاهر، وحاصلُه أن الحروف كلَّها غَيَّرَتِ المعنىٰ، ما عَدَا «إنَّ»، وإنما امتنعت في المفتوحة لارتباطها بعامِلها، فخرجت عن حُكم الابتداء أيضًا.

قال أبو القاسم: «**وتقول: إنَّ زيدًا قائم وعمرًا وعمرٌو، بالرفع والنصب**»[1]، إلىٰ آخره.

هذه مسائل العطف، ولا يخلو أن يكون قبل الخبرِ أو بعده، والخبر إمَّا أن يكون جامدًا، أو مشتقًا. فإن كان العطف قبل الخبر، فلا يخلو أن يكون علىٰ اللفظ، أو علىٰ الموضع. فإن كان علىٰ اللفظ جاز بالاتفاق، فتقول: إنَّ زَيْدًا وعمرًا قائمان. وهل يجوز العطف علىٰ موضع اسم «إن» قبل الخبر أم لا؟ فيه ثلاثة مذاهب بين النحويين: منهم من جوزه مطلقًا، ومنهم من ينصب مطلقًا، ومنهم من جوزه فيما لا إعراب فيه كالمبني، وهو مذهب الكسائيِّ[2] والمبرِّدِ، ومنعه فيما تبين فيه الإعراب. والذي قال به جمهور البصريين أن مُضِي الخَبَرِ شرط في العطف علىٰ الموضع. ومن رفع فقال: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائم، فهل هو محمول علىٰ التقديم والتأخير أو هو مما وقع فيه المفرد موقع المثنىٰ؟ فيه اختلاف: فمنهم من حمل علىٰ سيبويه أنه مما وقع فيه المفردُ موقع المثنىٰ، وعليه عَوَّلَ ابن طاهر وغيرُه، ومنهم من زعم أنه مما حُذِفَ فيه خبر الأول استغناء بالآخر. وكلامُ سيبويه في «باب الفاعلين المفعولين»[3] مما يتجاذبه الفريقان؛

= ثعلبا، كما في شرح ابن خروف ١/٤٥٦.

(١) الجمل ص ٥٤.

(٢) إعراب القرآن للفراء ١/٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٢، والتذييل ٥/١٩٤.

(٣) الكتاب ١/٧٤.



لأنه بعد أن أنشد بيتَ قيس بن الحطيم[1]:

نَحْــنُ بمــا عِنْــدَنا وأنــتَ بمــا ❊ عِنْــدَكَ راضٍ، والــرأيُ مُخْتَلِــفُ

وبيتَ ضابئٍ[2] البُرْجُمِيِّ[3]:

فَمَــنْ يَــكُ أَمْسَــىٰ بِالمَدِينَــةِ رَحْلُــهُ ❊ فَــإِنِّي وَقَيَّــارٌ[4] بهــا لَغَرِيــبُ[5]

وبيتَ ابنِ أَحْمَرَ[6]:

رَمَــانِي بِــأَمْرٍ كُنْــتُ منــه ووَالِــدِي ❊ بَرِيئًــا، ومِــنْ أَجْــلِ الطَّــوِيِّ رَمَــانِي

= قال بعده: «فوَضع موضعَ الخبرِ لفظ الوَاحِدِ»[7]، فتعلق ابن طاهر بهذا اللفظ. ثم أنشدَ بعدُ بيت الفرزدق[8]:

---

(١) له في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، والكتاب ١/٧٤، ونسبه ابن السيرافي لعمرو بن امرئ القيس ١/٢٧٩، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١/٩٤. وتخريجه مفصلا في أمالي ابن الشجري ٢/٢٠.

(٢) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة البرجمي، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وحبس في زمن عثمان بالمدينة لهجائه بعض الناس هجاء فاحشا، ثم خرج من حبسه، فأراد قتل عثمان فرجع للحبس فمات فيه لعلة أصابته. الخزانة ٩/٣٢٤ ـ ٣٢٦.

(٣) له في الكتاب ١/٧٥، ونوادر أبي زيد ص ١٨٢، والكامل ١/٥٢٧، والمقاصد النحوية ٢/٧٨٠، والخزانة ١٠/٣١٢.

(٤) رواية الكتاب والنوادر والكامل: «وقيارا» بالنصب.

(٥) في الهامش قبالته ما نصه: «وأنشد بعضُهم:

هَــوَىٰ نــاقَتِي خَلْفِــي وقُــدَّامِي الهَــوَىٰ ❊ وإِنِّــي وإِيَّاهــا لَمُخْتلفــانِي»

كذا بالياء في آخر البيت، والذي في المقاصد النحوية ٢/٩٩٥ دون ياء.

(٦) الكتاب ١/٧٥، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٤٨ للأزرق بن طرفة بن العمرَّدِ الفَراصيِّ، ونقل هذا صاحب اللسان ١١/١٣٢ (جول).

(٧) الكتاب ١/٧٦.

(٨) الكتاب ١/٧٦، وله في معاني القرآن للفراء ٣/٧٧، والإنصاف ١/٩٥، وليس في ديوانه.=



إِنِّـي ضَـمِنْتُ لِمَـنْ أَتَـانِي مَـا جَنَـىٰ ❁ وأَبِـي فكَـان وكُنـتُ غَيْـرَ غَـدُورِ

وقال عقب البيت(١): «تَرَكَ أن يكون للأول خَبَرًا(٢) حين اسْتَغْنَىٰ بالآخِر، ولعِلْمِ المُخاطب أنَّ الأول قد دخل في ذلك»، فهذا مما يَتمسك به من يحمل عليه أنه علىٰ الحذف مِنَ الأول لدلالة الثاني عليه، وكان الشيوخُ يختلفون في ذلك، ومنه قوله تعالىٰ: [٧٤ظ] ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. واحتج من أجاز العطف [علىٰ الموضع قبل خَبَرٍ مطلقًا](٣) بقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ﴾ [المائدة: ٧١](٤)، فـ«من آمن» وجوابه في موضع خبر «الذين»، واحتج أيضًا بقول الشاعر(٥):

فَمَـنْ يَـكُ أَمْسَـىٰ بالمَدِينَـةِ رَحْلُـه ❁ فَـإِنِّي وقيَـارٌ بهَـا لَغَرِيـبُ

وقد نَازعَ بعضهم في هَاذين الدليلين: أما الأول: فلاحتمال أن يكون علىٰ التقديم والتأخير. وأما الثاني: فلأن فيه الرفع والنصب فلم تتحقق الحجة به.

وأما العطف بعد الخبر فجائزٌ، نحو: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدًا منطلقٌ وسعيد، قال سيبويه(٦): «فعمرو وسعيد يُرفعان علىٰ أحد وجهين: أحدهما حسن، والآخَرُ ضعيفٌ. فالحسن أن يكون محمولا علىٰ الابتداء؛ لأن معنىٰ إن

= وبلا نسبة في التذييل ٤/٢٠٦.

(١) الكتاب ١/٧٦.

(٢) كذا في الأصل بالنصب، والذي في الكتاب بالرفع «خبرٌ».

(٣) لا يظهر نصف الكلام الأعلىٰ، بسبب الشريط اللاصق.

(٤) في الآية قراءات، فقرأ عثمان وابن جبير والجحدري: والصابئين بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع. البحر المحيط ٤/٣٢٥.

(٥) سبق قبل أسطر.

(٦) الكتاب ٢/١٤٤ بتصرف.



زيدًا منطلق: زيدٌ منطلق، و«إنَّ» دَخلت توكيدًا. والضعيف أن يكون معطوفًا على الضمير الذي في الآخر أي في الخبر». وضَعَّفه من وجهين:

أحدُهما: أنه لا يطرد فيما إذا كَانَ الخبر جامدًا، نحو: إنَّ زيدًا غلامُك وعمرو.

الثاني: أن المضمر المرفوع لا يحسن العطف عليه إلا بعد التوكيد، أو ما يقوم مقامه، قال سيبويه: «فإذا أردت ذلك فأحسَنُه أن تقول: منطلق هُوَ وعمرو»(١).

ولم يتعرض سيبويه للعطف على موضع «إنَّ»، ولا أَلَمَّ بهذا اللفظ؛ لفسادِ معناه؛ إذ لا موضع لـ«إنَّ»، فإن أَرَادُ العطف على موضع اسمها فهو راجع إلى رَفعه بالابتداء فليس إلا وجهان، والثالثُ غير معقول. قال سيبويه(٢): «وإن شئت جعلت الكلام على الأول، فقلت: إن زيدًا منطلقٌ وعَمْرًا ظريف، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٦]»، فرفع(٣) «البحر» ونصبه، فالرفع على أن تكون الجملة حالية، والنصب ظاهِر. وأجرى سيبويه الظرفَ إذَا وقع خبرًا مجرى الاسم المشتق، قال: «وإذا قلت: إنَّ زيدًا فيها وعمرٌو، جرى عمرو بعدَ فيها مَجراه بعد الظريفِ؛ لأن فيها في موضع الظريف و[في](٤) فيها إضمار»(٥). فهذا نصٌّ على خلاف ما ذهب إليه الفارسيُّ مرة أنَّ الظرف إذا وقع خبرًا لا يحتاج معه إلى تقدير إضمارٍ.

---

(١) الكتاب ٢/١٤٤.

(٢) الكتاب ٢/١٤٤.

(٣) كذا في الأصل، والأفضل: برفع. وقد قرأ الآية بنصب البحر أبو عمرو ويعقوب وحده، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة لابن مجاهد ص ٥١٣، والنشر ٥/١٨٥٥.

(٤) زيادة من الكتاب يتضح بها المعنى.

(٥) الكتاب ٢/١٤٥.

وأنشد سيبويهِ لجرير[١]:

إنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوَّةَ فِيهِمُ ❁ والمكرُماتُ وسَادَةٌ أَطْهارُ

مستشهدًا به على جريان الظرف مجرى المشتق. وأَجرى[٢] «لا» وَ«بَلْ» العاطفين مجرى الواو، ونبَّهَ بهما على ما في معناهُمَا.

وهل يجري التأكيدُ والصفة مجرى العطف؟ أما العرب فقد قالوا: إنهم أجمعون ذاهبون، وغلَّطَهُم فيه سيبويهِ[٣]؛ وإنما غلَّطَهُم من جهةِ القياسِ[٤]. قال الفراء: وإنما حسنه [٧٥و] أنه جرى [على ما لا يظهر فيه الإعراب][٥]، فكأنهم توهموا فيه الانفصال. وجوز فيه بعض الشيوخ أن يكون مبتدأً وخبَرًا، والجملة في موضع خبر «إنَّ». وقد يُستضعف من جهة أن «أَجْمَعَ» لا يلي العَامِل، ولا يكون إلا تابعًا، إلا أن يُقال إن الابتداء لَمَّا لم يظهر فكأنه كَلَا عامل. وهذا الذي أشار إليه سيبويه من أنه من غَلَطِ العرب لا يتصور البناء عليه؛ لأن تغليط الواضعِ لا يقتضي قبولَ وضعه.

وأما الصفة فلم يُجْرِهَا سيبويه مجرى العطف. وذكرَ[٦] في قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٢/١٤٥، وله عند ابن يعيش ٤/٥٤٠، والعيني ٢/٧٤٣، وليس في ديوان جرير.

(٢) الكتاب ٢/١٤٥، والارتشاف ٣/١٢٨٩.

(٣) قال: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبانِ». الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) قال البغدادي في الخزانة ١٠/٣١٥: «ومراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر إن، لا حقيقة الغلط. كيف وهو القائل: إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطأ، كما نقل عنه في المسألة الزنبورية». وهذا الكلام أخذه من الشاطبي في شرح الألفية ٢/٣٧٤، وقد نقل البغدادي كلامه بعدُ في الصفحة نفسها، وعزاه للشاطبي، رحمهما الله.

(٥) لا يظهر نصف الكلام الأعلى بسبب الشريط اللاصق.

(٦) الكتاب ٢/١٤٧.

﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، قراءتين: الرفع، والنصب في «علام»[١]، فالنصب تابع للاسم. وجوز في الرفع وجهين: البدل من الضمير في «يَقْذِفُ»، والرفع على الابتداء، ولم يحمله على أن يكون تابعًا لموضع الاسم قبل دخول «إنَّ»، وجوزه أبو إسحاق[٢]، ولا مَانعَ منه مِنْ طريق القياس.

ثم أنشد أبو القاسم[٣]:

مُعَاوِيَّ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ❊ فَلَسْنا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا

أنشده سيبويه بنصبِ «الحديد»، وردَّهُ المبرِّدُ، وقال الروايةُ بالخفْضِ[٤]، وأنشده من قصيدةٍ مخفوضةٍ[٥]، ولا سبيل إلى ردِّ من ثبَت عِلمُه ودينه، فكِلَا الروايتين صحيحٌ، والبيتان من قصيدَتَين مختلفتين[٦]، وشاهدُه العطف على

---

(١) قرأ الجمهور برفع علام، وقرأها بالنصب عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. المحرر الوجيز ١٩٥/٧، والبحر المحيط ٥٦٣/٨.

(٢) المفصل ص ٣٠٠.

(٣) الجمل ص ٥٥، والبيت لِعُقَيْبَة بن هُبيرةَ الأسدي في الكتاب ٦٧/١، والحلل ص ٥٥، والإنصاف ٢٨٤/٢، والخزانة ٢٦٠/٢. وفي الخزانة وسمط اللآلي ١٤٩/١ ذكر خلافهم في نسبة البيت.

(٤) لم يذكر هذا المبرد في مقتضبه ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، ٣٧١. وانظر ما قاله محققه في هامش ٣٣٧/٢.

(٥) لم أجد هذا في المقتضب ولا الكامل فلعله في غيره من كتب المبرد.

(٦) أما على الخفض فبعد البيت (اللآلي ١٤٩/١):

فهبهـا أُمَّـةً هَلَكَـتْ ضَـياعًا ❊ يزيـدُ أميرُهـا وأَبُـو يَزيـدِ

أَكَلْـتُم أَرْضَـنَا فَجَرَدْتُمُوهـا ❊ فَهَـلْ مِـنْ قـائِمٍ أوْ مِـنْ حَصِيدِ

وأما على النصب فبعده (الإنصاف ٢٨٤/١):

أَدِيرُوهـا بَنِـي حَـرْبٍ عَلَـيْكُمْ ❊ ولا تَرْمُـوا بِهـا الغَـرَضَ البَعِيـدَا

وقد تصحفت: أديروها في الإنصاف إلى أدبروها بالباء، والصواب ما أثبته عن الخزانة ٢٦٢/٢. وكان ابن قتيبة يرى أن سيبويه أخطأ؛ لأن القصيدة كلها عنده مخفوضة. الشعر والشعراء ٩٩/١ ـ ١٠٠.



موضع المجرور قبل دخول الباء. وقياسُ «إنَّ» على الباء فاسدٌ؛ لأنَّ الابتداء قد ذَهَبَ بدخول «إنّ» فلا أثر، بخلاف «مَا» لوجود المحْرِزِ معها، فجاز العطفُ على الموضع لوجود المحرز بخلاف «إنّ»، وكما لا يجوز في قولنا: هَذَا ضَاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا، النصبُ على موضع «زيد»، كذلك لا يجوز في «إنّ»؛ لفقدان المحْرِز، وإنما انتصابه بإضمارِ عاملٍ، وقدره سيبويهِ فعلاً مرَّةً[1]، واسم فاعلٍ أخرى[2]. وقد أجاز بعضهم نَصْبَه على موضع المخفوضِ باسم الفاعلِ؛ لجواز انتصابه به، وهو ضعيفٌ كما ذكرناه.

وأما قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، ففيه قراءتان[3]: برفع الرسول، ونصبِه، وقُرِئَ أَيْضًا بفتح «أنَّ» وكسرها[4]، وأكثر القراء على فتح «أنّ»، كما أن الأكثر على الكسر في قوله: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقد قرأه بعضهم بالفتح[5]، وفيه شذوذ؛ إذ اللام لا يدخل في خبر «أن» المفتوحة، إلا في نادر لا يُعَوَّلُ عليه.

وقد قرئ في هذه الآية التي ساقها أبو القاسم[6] بخفض «الرسول»[7] على أن يكون قَسَمًا، ويقال إن هذهِ القراءةَ سَبَبُ وضعِ النحو كما قد عُلِمَ. وإدخال

---

(١) الكتاب ١/١٦٤.

(٢) الكتاب ١/٢١.

(٣) قرأ برفع «الرسول» الجمهور، وقرأ بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، وقرأ بالخفض الحسن. المحرر الوجيز ٤/٢٥٩، والبحر المحيط ٥/٣٦٧.

(٤) قرأ بالكسر الحسن والأعرج، وقرأ بالفتح الجمهورُ. المحرر الوجيز ٤/٢٥٨، والبحر المحيط ٥/٣٦٧.

(٥) البحر المحيط ٨/٩٤.

(٦) الجمل ص ٥٥.

(٧) راجع الحاشية رقم ٣.

هذه الآية في هذا الباب غير منتظم على قراءة الجمهور.

قوله: «**فأما سائرُ أخواتِها، فإنك تعطف المرفوعَ على المضمر في الخبر**»[(١)].

هذا عمومٌ في موضع الخصوص؛ لأن «لكنَّ» غير داخلة في قوله سائر أخواتها، قال سيبويه[(٢)]: «ولَكِنَّ المُثَقَّلَةُ في جميع الكلَامِ بمنزلة إنَّ». وإنما لم يجز عطفُه [٧٥ظ] على الموضع لأن الابتداء قد تغير، وإنما لم يجز استئنافه لأنَّ الخبر الأول فيه زيادة معنى التشبيهِ والترجِّي، فلا يدل ما فيه ذلك على خبر عري منه، فيكون من باب حذف الخبر من غير دليل، وإنما يجوزُ حذفُ الخبر في هذا الباب في موضع الدليل عليه، كقوله[(٣)]:

خَـلَا أَنَّ حَيًّـا مِـنْ قُـرَيْشٍ تَفَضَّـلُوا ✽ علـى النَّـاسِ أَوْ أَنَّ الأكـارِمَ نَهْشَـلَا

أراد: تفضلوا علينا. وقد ذكرنا[(٤)] أنَّ أكثر حذفه مع كون الاسمِ نكرة، وأما حذف الاسم في هذه الحروف فجائِزٌ إذا دَل عليه دليل كقوله[(٥)]:

ولكِــنَّ زَنْجِــيٌّ عَظِــيمُ المَشَــافِرِ

اللهم إلا أن يكون اسمُها ضميرا لأمر والشأن، فحينئذ يُحذف في ضرورة الشعر، كقولُه[(٦)]:

---

(١) الجمل ص ٥٦.

(٢) الكتاب ٢/١٤٥.

(٣) هو الأخطل. ذيل ديوانه ص ٥٥٩، والمقتضب ٤/١٣١، وابن يعيش ١/٢٦٠، والخزانة ١٠/٤٦١.

(٤) راجع ص ٤٠١.

(٥) عجز بيت للفرزدق. الكتاب ٢/١٣٦، واللسان ٤/٤١٩ (شفر)، والخزانة ١٠/٤٤٤. صدره:

فلـو كُنْـتُ ضَـبِّيًّا عَرَفْـتَ قَرابَتِـي

(٦) صدر بيت للأخطل. ذيل ديوانه ص ٥١١، والخزانة ١/٤٥٧، ونسب في المساعد ٣/١٦٧=



إِنَّ مَــنْ يَــدْخُلِ الكَنِيسَــةَ يَوْمًــا

البيت قال أبو الحسن في الأوسط[١]: «هُوَ كثير جِدًّا في الكلامِ»، ولم ينُصَّ عليه سيبويهِ إلا في الشعر، ووقَع في كلامِه حكايةً عن الخليل في باب «إنَّ» جوازُه في الكلام حِكاية عن ناسٍ من العرب أنهم يقولون[٢]: إنَّ بِكَ زَيدٌ مأخوذٌ، علىٰ حذف ضمير الأمر، وقد جاء في حديث النبي ﷺ: «إنَّ مِنْ أَحَبِّ خَلْقِ الله إليّ أنتم»[٣]، يخاطب به الأنصار.

ولم يذكر أبو القاسم حُكم هذه الحروفِ إذا اتصلت بها ياءُ المتكلم، أو دخلت عليها «ما». أما إذا اتصلت بها ياء المتكلم فنون الوقاية تلحقها، وقد لا تلزم، والأكثر لزومُها في «ليت»، وقد جاء في الشعر[٤]:

كَمُنْيَــةِ جــابِرٍ إذْ قــالَ لَيْتِــي ❊ أُصــادِفُهُ وأَفْقِــدُ بَعْــضَ مَــالِي

وأما حُكم هذه الحروف إذا دخلت عليها «ما» فأن تدخل علىٰ الأسماء والأفعال، فإذا دخلت علىٰ الأسماء فحَكَىٰ أبو بكر بنُ السَّراج[٥] وأبو القاسِم[٦]

= للأعشىٰ، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في والجمل ص ٢١٥، والارتشاف ٢/٩٤٧. عجزه:

يَلْــقَ فِيهــا جَــآذِرًا وظبــاءَ

(١) لم أجده فيما نشره الدكتور محمد محمود محمد صبري الجُبَّه من كتاب الأوسط بعنوان: ما بقي من نصوص كتاب الأوسط.

(٢) الكتاب ٢/١٣٤.

(٣) رواه البخاري: (كتاب مناقب الأنصار/ باب قول النبي ﷺ للأنصار: أنتم أحب الناس إلي، برقم: ٣٥٧٤)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب من فضائل الأنصار رضي الله عنهم، برقم: ٢٥٠٨).

(٤) هو زيد الخيل. ديوانه ص ٨٧، والكتاب ٢/٣٧٠، ونوادر أبي زيد ص ٢٧٩، والخزانة ٥/٣٧٥.

(٥) الأصول ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٦) الجمل ص ٣٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣٣، والارتشاف ٣/١٢٨٥.



وشيخُه أبو إسحاق[١] في ذلك وجهينِ: الإعمال، والإلغاء. فالإعمال على اعتقاد أن تكون «ما» زائدة، والإلغاء على اعتقاد أن تكون كافَّة، فإن دخلت على جُملة فعلية كانت مهيئة. والعملُ في «إنَّ» و«أنَّ» أضعف منه في أخواتها على مقتضى نقل أبي بكر[٢] وغيره، وأما سيبويهِ[٣] فالذي حكَاهُ عنِ الخليلِ أنَّ «إنَّما» لا تعمل شَيئًا، ومن البعيد أن يجهل الخليلُ وسيبويهِ وغيرُهما من أكابر المتقدمين ممن لقي العرب مِنْ هذه المسألة ما عَلمه المتأخرون، ولعلَّ من حكى العمل في «إنَّما» وأخواتها إنما حَكَاهُ قياسًا، وَلِهَذا تحرز أبو موسى، فقال: «وموضع السماع ليت»[٤]، إشارة إلى بيت النابغةِ الذُّبياني، أنشده سيبويهِ بالوجهين[٥]:

قالتْ: ألَا لَيْتَمـا هَـذَا الحمَـامُ لنـا ❊ إلـى حَمامَتِنَـا ونِصْـفُه فَقَـدِ

فروي برفعِ «الحمام»، ونصبِه. فرفعه[٦] على وجهين: على أن يكون كقوله: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٥]، على أن تكون «ما» موصولة، أو كافة. ونصبُه على إعمالها، وأن تكونَ «ما» زائدة، و«هذا» اسمُها، [٧٦و] و«الحمامَ» بدل [منه، و«لنا» الجار و][٧]المجرور متعلق باستقرار محذوف على أنه خبر «ليت».

واعلم أن الفعل الذي يدخل على المفتوحة، مشدَّدة كانت أو مخففة، يجب

(١) الارتشاف ٣/١٢٨٥.
(٢) الأصول ١/٢٣٢.
(٣) الكتاب ٢/١٣٨.
(٤) المقدمة الجزولية ص ١١١.
(٥) الكتاب ٢/١٣٨، وانظر ديوان النابغة ص ٢٤، والخصائص ٢/٤٦٢، وابن يعيش ٤/٥٢٥.
(٦) هذا الكلام بمعناه من الكتاب ٢/١٣٨.
(٧) ثلاث كلمات لا تظهر بسبب الشريط اللاصق.

أن يشاكلها في التحقيقِ، فإن لم يكن كذلك نحو: أَطْمَعُ، وأَرْجُو، فليدخل على الناصبة للفعل المضارع، فإن كَانَ مترددًا بين الشك واليقين كالظن، جاز الوجهان. وقرئ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، بالرفع[1] على أن تكون مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أن تكون «أنْ» ناصبة للفعل، والباب بين.



(١) قرأ بنصب «تكونَ» ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأها بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٧، والمحرر الوجيز ٣/٢٢١.

باب الفرق بين «إنَّ» و«أنّ»

قَصْدُهُ في هذا الباب الكلامُ على مواضع «إنَّ» المكسورة والمفتوحة، فبذلك يتبين الفرقُ بينهما. والاحتياجُ إلى الفرق بين شيئين يستدعي اجتماعهُما في شيء ما. وقد اشترك هذان الحرفان في أمور عَامة وخاصة، فمما اشتراكا فيه كونْهمَا حَرْفَيْ تَأكيدٍ، ينصبان ويرفعان، لازمان للجملة الاسمية. وافترقا من جهات، منها أنَّ «إنَّ» عاملة ولا تكون معمولة، بخلاف «أنَّ» المفتوحة، فإنها عاملة معمولة، ولذلك تُقْدَّر مَعَ معمولها تقدير المفردَاتِ على حسب العَوَامِلِ؛ ولذلك لم تستقل المفتوحة بفائدتها إلا بمعمولها، ولم تُصَدَّر بها الجملة بخلاف أختها.

والمواضع الأربعة التي ذكرها أبو القاسم غيرُ شاملَةٍ[1]، وللنحويين في حصر مَوَاضعِ الفتح والكسر ضوابطُ[2]، فقال الفارسيُّ[3]: كلُّ موضع تتعاقب عليه الجملة الاسمية والفعليةُ فهي فيه مكسورة، ومَا اختص بإحداهما فهي فيه مكسورةٌ. وإن شئتَ قلتَ: كل موضع هو للاسم المفرد فهي فيه مفتوحةٌ، وكل موضع هو موضع الجملة فهي فيه مكسورةٌ، والأولُ تأصيل أبي بكرِ بنِ السَّرَّاجِ[4]

---

(١) قال في الجمل ص ٥٧: «اعلم أن إنَّ تكسر في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك، تكسر في الابتداء، كقولك: إن زيدا قائمٌ [...] وتكسر إذا كان في خبرها اللامُ [...] ظننتُ إنَّ زيدا لقائمٌ، وتكسر إنَّ أيضا بعد القسم، كقولك: والله إنَّ زيدا قائمٌ، والموضع الرابع الذي تكسر فيه إنَّ هو بعد القول، كقولك: قال زيد إنَّ عمرا منطلق».

(٢) انظر الارتشاف ١٢٥٥/٣، وحواشيه، والجنى الداني ص ٤٠٤.

(٣) الإيضاح ص ١٢٩.

(٤) الأصول ٢٦٢/١.




ومن اتبعه.

وذكر القاضي أبو الفضل عياض في مشارق الأنوار[1] أنه أصلٌ مشُكل على المبتدئ، مُنخرِمٌ مَنقوضٌ، ولم يبين ناقضه.

وهذه المواضع الأربعة التي ذَكَرَ أبو القاسم تتعاقب فيها الجملتان معًا، فالكسر فيها هو الشأنُ. أما في موضع الاستئناف فبيِّن؛ لأن الجمل المبدوء بها قد تكون اسمية وفعلية. وأما إذا كان في خبرها اللامُ فإنما تُكسَر لأنها لام الابتداء. وكذلك تكسر في جواب القسم؛ لأنه صالح للجملتين. وكذلك في الصلة، وبعد واو الحال، وبعد القول المُجرَّدِ من معنى الظن، وبعد «حتَّى» الابتدائية، وبَعْدَ «ألَّا» مشددة ومخففة، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٢]، وهذه كلها مَوَاضعُ اشتراك.

ومن مواضع الاختصاص: الاسمُ الواقع بعد «لَوْ» و«لولا» الامتناعية، فهو بعد «لولا» من مَوَاضع الاختصاص بالاسم، فالوَاجبُ فتحها، وأما «لو» فـ«أنَّ» الوَاقعة بعدها مختلفٌ فيها، فذَهَب الأكثرُ إلى [٧٦ظ] حملها على فعلٍ مُضمَر، وعليه مشى أكثر النحويِّينَ كالفارسي وأبي بكر[2] والزمخشري[3] وغيرهم، وهو مذهب المبرد[4]. ونص سيبويه[5] ـ رحمه الله ـ على الابتداء فيها، ولم يمنع مَا ذَهب إليه المبرد، والذي حمل عليه المتأخِّرون كابنِ طاهرٍ وغيرِه ارتفاعَهُ على الابتداء،

(١) مشارق الأنوار

(٢) الأصول ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٣) المفصل ص ٣٢٢، والارتشاف ٣/١٢٥٧.

(٤) المقتضب ٣/٧٧، والارتشاف ٣/١٢٥٧.

(٥) الكتاب ١/١٢١، ٣/١٣٩، ٤/٢٣٤.



وتحقيقه في كلام سيبويه.

وأنشد الفراء[1]:

لَـوْ بِغَيْـرِ المـاءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ

ففي ارِتفاع «حلقي» وجهان: فقيل بإضمار فعل، وقيل على إضمار «كان» الشأنية، كقوله[2]:

ألآن بَعْـدَ لَجَـاجَتِي تَلْحَيْنَنِـي ❊ هَـلَّا التقَـدُّمُ والقُلُـوبُ صِحَاحُ

قدره ابن طاهر: هلا كانَ التقدمُ، وقوله: «والقلوبُ صحاح» جملة في موضع الحال.

وأما الضابط الثاني، وهو كل موضع هو للمصدر المسبوك، فنحو: ظننت أنكَ ذَاهبٌ، فـ«أَنَّ» معمولها في موضع المفعول، وهل سدتْ مَسَدَّ المفعولين أو أحدهما؟ فيه الخلاف المتقدم ذكرُه[3].

قوله: **«ولا يجوز فتح أنَّ مع اللام»**[4].

من جُرأة الحَجَّاجِ[5] على كتاب الله أنَّ لسَانَهُ لمَّا سبق في مقطع:

---

(١) هو عدي بن زيد. ديوانه ص ٩٣، ومقاييس اللغة ٣/٢٦٤، والخزانة ٨/٥٠٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣/١٢١، والارتشاف ٤/١٩٠٠. عجز البيت:

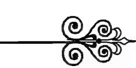
كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصارِي

(٢) بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٦٠، وسفر السعادة ٢/٧٥٩، والمقاصد ٤/١٩٧٦، وسيعيده ابن بزيزة في ٢/٢٢٣.

(٣) تقدم في ص ٣٣٤.

(٤) الجمل ص ٥٧.

(٥) البحر المحيط ١٠/٥٣١.



والعاديات[1]، إلىٰ فتح «أنّ» أسقط اللام.

قوله: **«وتُكْسَر بعد القسم»**[2].

وأجاز بعضهم الفتح بعده واختاره علىٰ الكسر، والمختارُ الكسر عند الأكثر[3]. وزعَمَ ابن خروفٍ[4] أن الفتح لا يجوز سماعًا ولا قياسًا. وقولُه خطأ؛ أما سماعًا فلأنه ثابت من حكاية المتقدِّمين الثقات. وأما قياسًا؛ فجري علىٰ أصلِ ضابطِ الباب الذي أصَّلَهُ ابن السراج[5].

قال أبو القاسم: **«والموضع الرابع الذي تكسر فيه إنَّ، هُوَ بعد القول»**[6].

وأصل القول أنْ تُحكىٰ بعده الجملة ومَا في تقديرها، ويُنصب المفرد سواء كان من لفظه أو معناه. ومما وقع بعده محكيا في تقدير الجملة قولُه[7]:

وإنْ أَقْبَلَــتْ قلــتُ سُــرعُوفَةٌ

قال سيبويه[8]: «واعلَمْ أنَّ قُلْتُ إنَّما وقعت في كلام العرب علىٰ أن يُحكىٰ بها، وإنما يُحْكَىٰ بعد القول مَا كان كَلَامًا لا قولًا»، يعني ما كان جملة مفيدة

(١) أي في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات ٦].

(٢) الجمل ص ٥٨.

(٣) هذا الكلام منقول عن الجمل ص ٥٨ بالمعنىٰ.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٠.

(٥) تقدم في أول هذا الباب ص ٤٣٤.

(٦) الجمل ص ٥٨.

(٧) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٦. وروايته فيه:

وإنْ أَعْرَضَــتْ قلــتُ: سُــرْعُوفَةٌ ❊ لَهَــا ذَنَــبٌ خَلْفَهَــا مُسْــبَطِرّ

(٨) الكتاب ١/١٢٢.

مستقلة، ثم قد تجريه العرب مجرىٰ الظن مطلقًا، قال سيبويه[1]: «وزعم أبو الخطاب ـ وسألتُه عنه غيرَ مرةٍ ـ أن ناسًا يوثق بعربيتهم ـ وهم بَنُو سُلَيْمٍ ـ يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت». ومنهم من يجريه مجرىٰ الظن، بأربعة شروطٍ[2]: أن يكون فعلا مضارعًا، للمخاطب، بأداة الاستفهام، من غير فصلٍ معتبر بينها وبين الفعل، فإن وقعَ الفصل بظرف وما في معناه فلَم يُحفَلْ به.

فهذه ثلاثة مَذَاهب للعرب فيه. وإنما لَزِمَ أن يكون مع المضارع للمخاطب خاصة؛ لأنه لا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ المخاطب عن ظن غيره، فلا تقول: متىٰ يظن زيد عمرًا منطلقًا؟ علىٰ الفُصْحَىٰ من اللغاتِ وشبهه سيبويه[3] بـ«ما» حيث عملت بحق شبهها [٧٧و] لـ«ليْس» ما دامت في معناها. فإذا خرجت عن ذلك وقُدِّمَ الخبر فيها رَجَعت إلىٰ القياس، وصَارَ لُغةُ الحجازيين فيها كلُغة بني تميم، فلم يَقْوَ القول قُوة الظن في كل المواضع، كما أن «ما» لَمْ تَقْوَ قوة «ليس» في كل المواضع.

ومن مواضع الاحتمال في هذا الباب: «إذَا» التي للمفاجأة، كقولهم: خرجت فإذا إنه عبد الله، بالفتح والكسر، وكقوله[4]:

وكُنْتُ أُرَىٰ زَيدًا ــ كَما قِيلَ ــ سيدًا ❊ إذا إنَّــه عَبْــدُ القَفَــا واللَّهــازِمِ

وقد جاءت بعدها الأسماء المفردة كما ذكرنا، وسُمع من العرب: خرجتُ فإذا السَّبُع[5]. واختلف في ارتفاعه علىٰ ثلاثة مذاهب: فالصحيحُ أنه مرتفع

---

(١) الكتاب ١/١٢٤.

(٢) البسيط ٢/٨١٨.

(٣) الكتاب ١/١٢٢.

(٤) لا يعرف قائله. انظر الكتاب ٣/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٥٠، وابن يعيش ٣/١٢٢.

(٥) المفصل ص ٥٠.

بالابتداءِ، والخبرُ محذوف، وقيل بفعل دل عليها[1] معنىٰ «إذا» المُفاجِئة. وزعم أبو الفتحِ بن جني[2] وشيخُه أبو علي[3] أنَّ «إذَا» يجوز أن تكُون ظرف مكانٍ؛ لأنها في تقدير: خرجت فَبِالحضرة السبع، فـ«السبع» مبتدأ، خبره «إذا»؛ لأنها في معنىٰ ظرف المكان، وهو خروج باللفظ عن وضعه.

وقد اضطرب النحويون في «إذَا»، هذه فنص الفارسيُّ علىٰ أن وقوع الفعل بعدها قبيحٌ، وأنه إنما تقع بعدها الأسماء وجوبًا لا اختيارًا. ونصَّ سيبويهِ في الباب الرابع من أول أبواب الاشتغال علىٰ خلافِه، قال فيه[4]: «لأنَّ أمَّا وإذَا يُقْطَعُ بهما الكلامُ، وهُما مِنْ حُروفِ الابتداءِ»، وحروفُ الابتداءِ لا تختصُّ بالأسماء ولا بالأفعال. وذكر أبو محمد بن درستويه في تعليقِه علىٰ كتاب سيبويه[5] أنَّ وقوعَ الفعل بعدها أحسنُ من وقوعِ الأسماء، وحكاه عن سيبويهِ، فانظر هذا التدافع في النقل.

وكذلك وقع الاضطرابُ أيضًا في «إذَا» الزمانية، فوقع في كتاب سيبويه في أبوابِ الاشتغالِ النص علىٰ قُبْح الابتداءِ بعدهَا[6]، وكذلك وقع في باب إضافة ظروف الزمان إلىٰ الأفعال. واختلفَ الشيوخ في الْكَلام الواقع في باب الاشتغال: هَلْ هو من كلام سيبويه أو من كلامِ الأخفش من حيث عُلم خلافُه؟ فعزاهُ ابن طاهر للأخفش، ومنهم من رأىٰ أنه كلامُ سيبويه، وأجاز الابتداءَ بعدها

(١) كذا في الأصل.

(٢) الارتشاف ٣/١٤١٢، والجنىٰ الداني ص ٣٧٤.

(٣) الجنىٰ الداني ص ٣٧٤.

(٤) الكتاب ١/٩٥.

(٥) الكتاب في حكم المفقود.

(٦) الكتاب ١/١٠٦.

إذا كان الخبرُ فعلا فقط، وعليه كان الأستاذُ أبو ذر[1] يُعَوِّلُ. ومنهم من قال إن المرادَ الابتداءُ اللفظي، وهو وقوع الاسم بَعْدَها مرتفعًا بفعل مضمر يفسِّرُه الظاهر. وأبطلَ ابنُ خَروفٍ[2] احتجاج أبي القاسِمِ بآية الطورِ[3] علىٰ كَسْرِها في جواب القسم؛ لاحتمالِ أن يكون موجِبُ الكسر دخولَ اللام. وهذا وإنْ كان غير صريح في الاستدلال؛ لكنَّه الأظهرُ من حيث كان القَسَم المقتضي للكسر سابقًا علىٰ دخول اللام، فدخلت اللامُ بعد كسر «إنَّ»، والقاطع بكسرها [٧٧ظ] بعد القسم قولُه تعالىٰ: ﴿حمٓ ۝ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٢] الآية.

ثم استشهد[4] علىٰ الكسر بعد القول بقوله تعالىٰ: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥][5] الآية، والقائل لها هُوَ جبريلُ، وعبر عنه عبارة الجمع؛ لأنه من رؤساء الملائكة المُطَاعِ فيهم، فيتنزل منزلة الجَماعة، وهو السفير بين الله ـ سبحانه ـ وخلقِه، ومقتضىٰ الآية نُبوَّةُ مريم، وقد قال بذلك

---

(١) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي، يعرف بابن أبي الرُّكب، النحوي الفقيه القاضي، كان إماما في العربية، متقنا ضابطا لما يرويه، فقيها معتمدا، ذا سمت ووقار. قرأ علىٰ ابن بشكوال وعبد الحق الإشبيلي. من تلاميذه أحمد بن عبد المؤمن بن موسىٰ القيسي الشريشي شارح المقامات، وأبو العباس أحمد بن يوسف ابن فرتون السلمي الفاسي، وأبو محمد ابن حوط الله الأنصاري الحارثي، وغيرهم كثير. توفي عام ٦٠٤هـ بفاس، ودفن بباب الفتوح. بغية الوعاة ٢/٢٧٨، ومقدمة تحقيق برنامجه الموسوم بـ«جزيء من برنامج أبي ذر مصعب الخشني الجياني»، قرأه وعلق عليه الأستاذ عبد العزيز الساوري، دار الحديث الكتانية ـ طنجة/المغرب ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٠.

(٣) يقصد قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلطُّورِ ۝ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝ وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ ۝ وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ ۝ وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ ۝ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ﴾ [الطور ١ ـ ٧]

(٤) الجمل ص ٥٨.

(٥) في الأصل: «وإذ قالت»، والصواب ما أثبتته.

بعضُ العلماء، وحَكاه أبو محمد بن حزمٍ وغيره، وسَمِعناه في المذاكَراتِ.

مسألة: «أوَّلُ ما أَقولُ: إنِّي أَحْمَدُ الله»[1]، فيها وجهان: كَسْرُ «إنَّ»، وفَتْحُها. ويجب أن تعلم أن «أَوَّلٌ» هو اسم لم يُنطق فيه بفعل علىٰ الصحيح لأن فاءَه عينُه، فلو استعمل للزم الثقل باجتماع الواوين. وقال الكوفيون: هو «أَفْعَل» مِن وَأَلَ إذا نجَا، فخُفف بالبدل والإدغام، فَأَصْلُهُ أَوْأَلُ، فقُلبت الهمزة واوًا، ثم أُدغمت إحداهُما في الأخرىٰ. وأفسَدَه أبو علي في الشِّيرَازيَّاتِ[2] مِنْ وجهين:

الأول: أنه لو كان كذلك لاستُعمل فيه التحقيق يومًا ما.

أمَّا الثاني: أنه لَوْ كان مِنْ «أَوْأَل» وجب تصحيح الفاء، وأن لا تُقلب همزة؛ لأن العَيْن إذَا كَانَتْ همزة فأبدلت لم يلزم الفاء البدل.

وقيل إنَّه من ألت.

و«مَا» في المسألة تحتمل ثلاثةُ أوجُه: أن تكون مصدرية، وموصولةً والعائد محذوف، ونكرةً موصوفة. فمن فتح «أنَّ» في المسألة جعلها ومَا بعدها خبرَ المبتدأ الذي هو أول. ومَن كسَرَ ففيه ثلاثة أوجه: فالصحيح أنَّ «إنَّ» وما بعدها خبر علىٰ وجه الحكاية، ولا يُحتاجُ إلىٰ حذف الخبر لتمام المعنىٰ وكمالِهِ. وقدَّرَ أبو علي الخبَرَ محذوفًا، والمعنىٰ: أولُ ما أقولُ إنّي أحمَدُ الله ثابتٌ أو مستقِرٌّ[3]، كذلك قدَّرَه في الأبيات المشكلات[4] وفي الإيضاح[5] وغيره. قال ابن جني:

---

(١) انظرها في شرح الجمل لابن خروف ١/٤٧١، والتذييل ٥/٧٨، والارتشاف ٣/١٢٥٨.

(٢) المسألة مفصلة في كتاب المسائل الشيرازيات ص ٣ ـ ٣١.

(٣) في الإيضاح: «موجود» بدل «مستقر».

(٤) كتاب الشعر للفارسي ١/٣٣٢.

(٥) الإيضاح ص ١٣٠ ـ ١٣١.



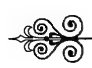

ووافقتُ أبا علي في ذلك، وخالفتُه فيه في مجلسه فلم ينزع. وقال عضدُ الدولة فَنَّاخُسْرُ بن بُوَيه الديلمي[1] الذي ألف أبو علي الإيضاح له: إنْ كسرت «إنَّ» كان التقدير: أَوَّلُ قَولِي[2]: قَوْلِي إنِّي أَحْمَدُ الله، فتكون «إن» صِلَّة للقول المحذوف، حكاهُ عنه أبو عليٍّ[3]. وفيه وفي قول الفارسي تكلُّفٌ.



(١) هو أبو شجاع فَنَّاخُسْرُو بن الحسن بن بُوَيْه، الملقب عضد الدولة، أحد العلماء بالعربية والأدب، نحوي شيعي، له مشاركة في عدة فنون، تولىٰ ملك فارس ثم الموصل وغيرها. وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح العضدي، والتكملة. توفي عام ٣٧٢هـ. بغية الوعاة ٢/٢٤٠.

(٢) في التذييل ٥/٨٢، والارتشاف ٣/١٢٥٨: أول ما أقول قولي.

(٣) حكاه دون أن ينسبه في كتاب الشعر ١/٣٣٢.




باب حروف الخفض

الخفضُ والجر سواء، وكلاهما خصوصية المُعرب، ويقابلُهما الكسر في المبني. وتُسمىٰ حروفَ الإضافة؛ لأن وَضْعَهَا إنما هُوَ لأن تُوصَلَ بها معاني الأفعال إلىٰ الأسماء، قال سيبويه[١]: «إذا قلت: مررت بزيد فقد أوصلت[٢] المرور إلىٰ زيد بالباء»، وقد تقدمت علة الاختصاص[٣]. وأدواته ثلاثةٌ: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف. وأفرد الظروف عن الأسماء إفرادَ الخاص عن العام؛ لأن كل ظرف اسمٌ، وليس كل اسم ظرفًا، إذ الظرفُ [٧٨و] مكانٌ أو زمانٌ، ومن الأسماء ما ليس زمانًا ولا مكانًا.

قال ابن خروف[٤]: «والأصل في الخفض الحروفُ مُظهرَة ومقدَّرَة في الإضافة»، قلتُ: وهذا غير صحيح لا يُسَلِّمه له سيبويهِ ولا الفارسيُّ، أما سيبويه فقال في غير مَا موضع من كَلامِهِ كما أن المُضَافَ عَامِلٌ في المضاف إليه[٥]، ولم ير تقديرَ الحرفِ، وكذلك قال الفارسي في إيضاحه، ألا تراهُ يقول[٦]: «الأسماء المجرورة علىٰ ضربينِ: ضربٍ ينجرُّ بحرف جَرٍّ، وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه»، وكما أَعملت العربُ الحرفَ فكذلك تُعمِلُ الاسمَ المُضَافَ في المضاف

(١) الكتاب ٤٢١/١.
(٢) في الكتاب: فإنما أضفت المرور.
(٣) راجع ص ١٠٦.
(٤) شرح الجمل له ٤٧٣/١.
(٥) انظر التذييل ٦/١٢، وذكر خلافهم في ذلك هناك.
(٦) الإيضاح ص ٢٥١.

إليه، والدليلُ على فسادِ ما زعمَه ابنُ خروف من وجهين:

الأول: أنه لَوْ كان بابُ الإضافة على إضمارِ حرفِ الجر، للزم أن يكون قليلا، لكنَّه كثيرٌ، فليس على إضمار الحرف.

والثاني: أنه لو كَانَ كذلك، لَعُدَّ الحرفُ فاصِلا، وذلك غيرُ جائز. وقوله:

وليس إلى منها الوصـول سـبيل[1]

شاذٌ.

وهذه الأدوات الموضوعة للإيصال على ثلاثة أقسامٍ: منها ما هو لازم للحرفية، ومنها ما يكون اسمًا وحرفًا، ومنها ما يكون حرفًا وفعلاً.

واللازمة للحرفية: مِنْ، وإلَى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ، وواوُ رُبَّ، وفاؤُها، ووَاوُ القَسَم، ولامُهُ، وتاؤُه، فهذه لا تخرج عن الحرفية بحال.

والدائر بين الاسمية والحرفية: عَنْ، والكافُ، ومُذْ، ومُنْذُ. وعَدَّ الزمخشرِيُّ[2] من هذا القسم «على». ولا ينبغي أن تُعَدَّ منه بَلْ تُجْعَلُ قسمًا برأسه تكون اسمًا وفعلا وحرفًا.

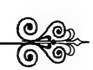
ومنها ما يدور بين الحرفية والفعلية: كـ«حاشا»، و«خلا»، و«عدا». وهذا لا ينبغي استيفاؤه إلا في باب الاستثناء.

وبدأ أبو القاسم بـ«من»، وذكر أبو بكر بن السراج[3] أنها لا تكون إلا

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) المفصل ص ٢٨٨.

(٣) الأصول ٤٠٩/١، والارتشاف ١٧١٩/٤.

لابتداء الغاية في الزمان، ولا تكون للتبعيض بحالٍ. والصحيحُ غيرُ ذلك، وأنها تستعمل بإزاء ستة معانٍ: منها ابتداء الغاية في الزمان، وقد تستعمل للابتداء في المكان، ومنها الابتداء والانتهاء معًا، كقولهم: نظرتُ الهلال مِنْ داري مِنْ خَلَل السحاب، فالأولىٰ ابتداء والثانية انتهاء. وتكون لبيان الجنس، وزائدة، ومُبَعِّضة، ومُقتطَعَةَ من «ايْمُن». ولا تقع التي لبيان الجنس إلا مفسِّرة لجنس سبقَها، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٢٨]، فالرِّجْسُ وَثَنٌ وغير وثن، فهو أعم من الوثن؛ بدليل صِدقه عند دخول حرف السلب عليه. وتقع «مِنْ» هذه في هذا الموضع حالا وصفة.

وأما الزائدة فمخصوصة بالنفي وما في معناه مما ليس بواجب، كالاستفهام، والأمر، والنهي. واستعمالها مزيدة في المرفوع فاعلًا [٧٨ظ] كان أو مبتدأ وفي المنصوب والمجرور، وأجاز أبو الحسن[١] زيادتها في الإيجاب وحكىٰ عن العرب: قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ. ويُمكن حَمْلُه علىٰ التبعيض، ورُبما احتج أبو الحسن بقوله تعالىٰ: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]؛ لأن إجَابَة داعي الله يوجب غفران كل الذنوب لا بعضَها.

وأما «مِنْ» المصاحبة لأفعل التفضيل، كقولهم: زيد أفضل من عَمْروٍ، والمستعملة في قولهم: أخزىٰ الله الكاذب مِنِّي ومِنْكَ[٢] = فهي للابتداء.

وأمَّا «إلىٰ» فمعناها انتهاء الغاية، وقد جعلها بعضُهم بمعنىٰ «مع» في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٣]، وفي قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. وتفارق «إلىٰ» «حتىٰ» من حيث إنَّ «حتىٰ» تختص

(١) معاني القرآن له ١/١٠٥، والارتشاف ٤/١٧٢٣.
(٢) الكتاب ٢/٤٠٢.




بالظاهر، ولا تدخل على المضمر، و«إلى» تدخل على الظاهر والمضمر، وحكى المبردُ[١] دُخول «حتى» على المضمر.

وقد انقسمت حروف الجر هذه ثلاثة أقسامٍ: فمنها ما لا يجرُ إلا المُضمَر، ومنها ما لا يَجرُ إلا الظاهر، ككاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وواوِ رُبَّ، وفائها، وحتى على خلاف فيها خاصَّةً[٢]، ومنها ما يجرُ الظاهر والمضمر. وزعم بعض المتأخرين أن استعمال «حتى» بمعنى «مَعَ»، أكثر من استعمال «إلى». وهو دعوى، وأصلهما معًا للغاية.

وهل يدخلُ ما بعد الغاية فيمَا قبلها أم لا؟ فيه ثلاثة مَذَاهب بين العلماء:

فقيل بدخوله مطلقًا[٣].

وقيل لا يدخل مطلقًا[٤].

والقول الثالث: التفرقة بين أن تكون من جنس ما قبلها فيدخل، أو من غير الجنس فلا يَدْخل[٥]. وبسبب هذا الخلاف نشأ الخلاف بين الفقهاء في وجوب إدخال المرفقين والكعبين في الغُسل، ومن أدَل دَلِيل على دخوله قوله ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ بقَضاءٍ وقَدَرٍ، حتى العَجْز والكيس»[٦]. وقال عليه السلام: «ما من شيء كُنت لم

(١) الارتشاف ٤/١٧٥٥.

(٢) انظر في خلافهم الجنى الداني ص ٥٤٣.

(٣) هو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي. الارتشاف ٤/١٧٥٤.

(٤) وهو قول سيبويه. الارتشاف ٤/١٧٥٤.

(٥) هو قول الفراء والرماني. الارتشاف ٤/١٧٥٤.

(٦) رواه مسلم: (كتاب القدر/ باب كل شيء بقدر، برقم: ٢٦٥٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد: (ص: ٤٧)، وأحمد في المسند: (برقم: ٥٨٩٣)، وغيرهم، كلهم يرويه دون لفظة: «بقضاء»=

أَرَهُ إلا رأيتُه في مقامي هذا حتىٰ الجنة والنارِ[1]»[2]، فيمن رواه بالخفض.

وأمَّا «في» فهي للظرفية حِسًا أو معنىٰ، فالأول كقولهم: اللص في الحبس، وزَيْدٌ في المجلس. والثاني كقولهم: فلانٌ يَنْظر في العِلْمِ، وأنا في حاجَتِك، وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٤]. وزعم بعضُهم أنه يدخلها معنىٰ «علىٰ»، كقوله: ﴿فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧٠]. والظاهِرُ إبقاؤها علىٰ الظرفية، فجَعل تَمَكُّنهم عليها كأنه استقرارٌ فيها.

وأما «عَنْ» فتكون اسمًا، وحرفًا. ومعناها المجاوزة. فدخول الحرف عليها يؤذن باسْمِيتها، إذ الحرف لا يدخل علىٰ مثله.

وأما «عَلَىٰ» فتدور بين الأقسام الثلاثة، وألغَزَ بعضهم بها فقال[3]:

اسم مَنْ يهواه قلبي ❊ ضَمَّ أقسامَ الكَلام

فاكْسِرِ الثاني منه ❊ إنه صَعْبُ المرام

وأصلها العُلوُ والمُكنَة حِسًّا أو معنىٰ، كقولهم: زَيْدٌ علىٰ الحائط، والأمِيرُ علىٰ الناس، وهذا هو الصحيح في «علىٰ». وفَهِمَ أبو الحسين بن [٧٩و] الطراوة[4] عن سيبويهِ أنها لا تكون عنده إلا اسمًا، ولا تكون حَرفًا البتة، واستقرأَهُ فيما زعم

= وهي ليست عند من خرج الحديث، إلا ما ذكره العجلوني في كشف الخفاء دون تسميته: (١٤٣/٢)، وانظر: السلسلة الصحيحة: (٥١٧/٢).

(١) ضبطت في الأصل بفتح الراء وكسرها.

(٢) رواه البخاري: (كتاب العلم/ باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، برقم: ٨٦)، ومسلم: (كتاب الكسوف/ باب ما عرض علىٰ النبي ﷺ في صلاة الكسوف، برقم: ٩٠٥).

(٣) لم أجده.

(٤) البسيط ٨٤٨/٢، والارتشاف ١٧٣٣/٤، والجنىٰ الداني ص ٤٧٣.




مِن كلامه[1]، وأَرَادَ أن يُخَطِّئَ أبا القاسِمِ فيما ذكرهُ فيها. وحكىٰ يعقوبُ في إصلاح المنطق: أنها مشتقة من عَلَا يعلو. وذكر أبو عبد الله المغربي[2] صاحب اختصار إصلاح المنطق وهو من شيوخ أبي بكر بن العربي الإشبيلي[3]: أنها لا تكون أبدًا فِعْلا، وأنَّ «عَلا» إذا أريد بها الفعل فليست تلك، وإن شابَهَتْهَا في الصورة[4]. وهذه كُلُّها دَعَاوٍ، وقد ذكرتُ الصحيح في ذلك.

وأما «رُبَّ» فهي حرف من حروف الصدور، وفيها لُغات[5]: ضَمُّ الراء، والباءُ مخففةٌ ومشددةٌ، مفتوحة ومضمومة ومسكنة، وفتح الرَّاء والتخفيف والتشديد في الباء، وإلحاق التاءِ مخففا ومشددًا. واختلف النحويون في معناها: فالمحققون[6] كسيبويه والأخفشِ وصاحبِ العين وغيرِهم نصُّوا علىٰ أنها تستعمل للتقليل والتكثير كـ«كم»، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ «كَمْ» اسم و«رُبّ» حرف. وذهب ناسٌ من النحويين وأهل اللغة إلىٰ أن وضعها للتقليل خاصَّة. وهو خطأ؛ لأنها استعملت كثيرًا جدا والمرادُ بها الكثرةُ، قال سيبويه[7]: «إذا قلت: رُب رجلٍ يقولُ ذاك، فقد أضفت القول إلىٰ الرجل برُب». ولا يخلو أن تصحبها «ما»، أو تستعمل وحدها، فإن لم تصحبها «ما» لزمتِ الأسماءَ، وأفادت فيها تقليلًا أو تكثيرًا، علىٰ حسب ما يقتضيه المعنىٰ. والتقليل بها قد يكون لذات

---

(١) قال المرادي إن سيبويه صرح بذلك في عدة مواضع من كتابه. الجنىٰ الداني ص ٤٧٣.

(٢) لم أعثر له علىٰ ترجمة.

(٣) أبو بكر بن العربي الفقيه المالكي صاحب أحكام القرآن وعارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي وسراج المريدين.

(٤) لم أهتد إليه.

(٥) انظر المفصل ص ٢٩٢، والجنىٰ الداني ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٦) تضاربت الآراء في نسبة هذا القول وغيره إليهم. انظر الارتشاف ٤/١٧٣٧ ـ ١٧٣٨.

(٧) الكتاب ١/٤٢١.

الشيءِ، وقد يكون لنظيره، كقوله[1]:

فيــا رُبَّ مَكْــرُوهٍ[2] كَــرَرْتُ وَرَاءَهُ

فإذا لزمت الأسماءَ، فلا تخلو الأسماء التي تدخل عليها وتصحبها، إما أن تكون نكرة، وإما أن تكون معرفة، فإن كانت نكرة دَخلت عليها بغير شرط، وكانت حرفًا زائدًا تَحْكُم على معناه القرائن.

واختلف في موضعين:

الأول: هل يلزم مخفوضَها الوصفُ أم لا؟ فالمبرِّد[3] وابن السراج[4] والفارسي[5] ومن اتبعهم التزموه سواء كان الوصف بمفرد أو بجملة، ولم يلتزمه سيبويهِ[6] والجماعةُ[7]؛ وإنما لزم ذلك عندهم لأن وضعها للتقليل، فإذا وُصِف مخفوضها فقد توفر لها ما تقتضيه من بيان مخفوضها، وتخصص بالوصف تخصصًا لم يكن قبل، وصار ذلك كالعِوض من لزوم تنكيره.

والثاني: هل يلزم جوابها الحذف أمْ لا؟ فالمبرِّدُ وَمَنْ ذكرناهُ التزموا حذف جوابها وهو العامل فيها، ومنهم من يرىٰ حذفه أكثر بـ«إلا» لازمًا، كما حذف

---

(١) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٠٦، والتذييل ١٠/١٦٠. عجزه:

وطاعَنْـتُ عنـه الخَيْـلَ حَتَّـىٰ تَنَفَّسَـا

(٢) كذا في الأصل، والذي في ديوانه وكتب النحو: مكروب.

(٣) الجنىٰ الداني ص ٤٥٠. وله قول آخر كما في الارتشاف ٤/١٧٤١.

(٤) الأصول ١/٤١٨، والارتشاف ٤/١٧٤١.

(٥) كتاب الشعر للفارسي ص ٩٣، والارتشاف ٤/١٧٤١.

(٦) الكتاب ٢/٥٦ ـ ٥٧.

(٧) الارتشاف ٤/١٤٧١.

العامل مع الباء في «بسم الله» وهو مذهب الزمخشري(١). وأما سيبويه(٢) فلا يرىٰ حذف جوابها إلا نادرًا، وذكر(٣) في باب من الجوابات عن الخليل أنه وجد «رُب» في أشعار العرب لا جواب لهَا في قول الشاعر(٤): [٧٩ظ]

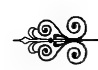
وَدَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تُمَشِّـــي نَعَامُهَـــا ❊ كَمَشْيِ النَّصارىٰ في خِفافِ الأَرَنْدَجِ

وأما إنْ دخلت علىٰ معرفة، والمرادُ معرفة اللفظ فقط، فيجب أن يكون إما مضمرًا منهما مفسرًا. وهل يلزم في مفسره الإفراد؟ فيه خلاف، فالبصريون علىٰ التزامه، وخالف الكوفيون. وإمَّا مُضافًا إلىٰ مضمر يعود علىٰ ظاهر نكرةٍ باشرته «رُب» بالعمل، كقول سيبويه: «رُبَّ رَجُلٍ وأخيه»(٥). فهذا هو القِسم الذي تدخل عليه «رُب» من المعارف، وإنما هو معرفة لفظًا كما نصَّ عليه سيبويهِ(٦) وأبو عليٍّ(٧) والزمخشري(٨) والجماعة.

وأما إن استعملت مَعَها «مَا» فهي مسألة خلاف: فمذهب جماعة من البصريين أنَّ لَحاق «ما» لها يُسَوغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية، من حيث كان التقليل والتكثير كما يكون في المفردات يكون في النِّسَب المخصوصة، فإذا أرادوا تقليل النسب أو تكثيرَها توصلوا إلىٰ ذلك بإدخال «ما» علىٰ «رُب». ومنهم

---

(١) المفصل ص ٢٩١.
(٢) الكتاب ٣/١٠٣ ـ ١٠٤.
(٣) الكتاب ٣/١٠٣ ـ ١٠٤.
(٤) هو الشماخ، انظر ديوانه ص ٨٣، والكتاب ٣/١٠٤. وتخريجه مفصلا في ص ١٠١ من ديوانه.
(٥) الكتاب ٢/٥٦.
(٦) الكتاب ٢/٥٦.
(٧) الإيضاح ص ٢٥٣.
(٨) المفصل ص ٢٩١.




من زعم أنها حينئذ مختصة بالجملة الفعلية، ولا تدخل على الأسماء، ويلزم الفعل حينئذ أن يكون ماضيًا في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ كقول جَذِيمَةَ(١) بن مالك بنِ فَهْمٍ الأزدي(٢):

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ❊ يَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمالاتُ

فإن وَقَعَ بعدهَا المضارع كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، فَمُتأول، و«مَا» حينئذ كافة تشبه «ما» النافية شبهًا لفظيًا. وعلل أبو علي في إيضاحه(٣) لزوم المعنى بعدها من حيث كانت «رُبَّ» إنما تأتي لِمَا مضى، فوجب ذلك في «رُبَّما».

فأما مجيء الجملة الاسمية بعدها إذا لحِقتها «ما» فثابت من حكاية غير سيبويهِ، وأنشدوا عليه(٤):

رُبَّمَا الجامِلُ المُؤَمَّلُ(٥) فِيهِمْ ❊ وعَنَاجِيجُ حَوْلَهُن المِهَارُ

قال الفارسي في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، إنه على حكاية الحال التي ستكون(٦). وقال في التذكرة عن أبي بكر إنه على إضمارِ «كان»، وقدَّر «كان» وإن كان الفعل لم يقع؛ لأنه قد وقع في المعنى لصدق

---

(١) هو جذيمة بن مالك بن فهم بن غَنْم، أحد ملوك العرب في الجاهلية، وكان شاعرا، ولقب بالوَضَّاح لبرص فيه، ملك ستين سنة. المؤتلف والمختلف ص ٣٩.

(٢) له في الكتاب ٣/٥١٨، ونوادر أبي زيد ص ٥٣٦، وشرح شواهد الإيضاح ١/٣٠٦.

(٣) الإيضاح ص ٢٥٣.

(٤) هو أبو دواد الإيادي. ديوانه ص ٩٩، والتصريح ٣/٨٧، والخزانة ٩/٥٨٦.

(٥) كذا في الأصل، والذي في ديوانه وكتب النحو: المؤَبَّلُ.

(٦) الحجة ٣/٣٤٨.

الوعيد، ولم يرَهُ سيبويه، ولم يُجِزْ إضمار «كان» إلا إذا كان في الكلام حرف يقتضيها ويَدُلُّ عليها، كقوله(١):

أَبَا خُراشَةَ أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ❊ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

قدَّره: لِأَنْ كُنتَ، وجوز فيه في التذكرة أن يكون مِمَّا وقع فيه المستقبل موقع الماضي كقوله(٢):

وَلَقَدْ أمُرَّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وجوز أيضًا أن يكون مستقبلا محضًا، لأن دخول «مَا» غَيَّرَتْ [٨٠و] «رُب» عَمَّا كانت عليه، فجاز وقوع المستقبل بعدهَا. وأمّا «ما» في قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢]، ففيها وجهان: أحدهما: أن تكون كافة. والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء، فتقع على العموم كأنه قال: رُب وَدٍّ يود الذين كفروا.

وأنشد الفارسي(٣) على حذف جوابها(٤):

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو ❊ م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

وأبطل أنْ يكون «من معشر» صلة «أسرى»؛ لما يلزم من وصف المعطوف

---

(١) هو العباس بن مرداس. ديوانه ص ١٢٨، والكتاب ١/٢٩٣، وإيضاح الشواهد للقيسي ٢/٧٠٥. وتخريجه في ديوانه.

(٢) الشعر لرجل من بني سلول في الكتاب ٣/٢٤، والتصريح ٣/٤٧٥، ولعُميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ٣٥٠، ولشَمِر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦. وبلا نسبة في الارتشاف ٤/٢٠٢٣. عجزه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

(٣) الإيضاح ص ٢٥٢.

(٤) الأعشى ديوانه ص ٤٩، وإيضاح الشواهد ١/٢٨٤، والخزانة ٩/٥٥٩. ونسب لأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/١٢٠١، وهو سهو من العيني رحمه الله.

علىٰ مخفوضها كما لزم في المخفوض نفسه. ونحا أبو الوليد الوَقَّشِيُّ[1] من متأخري الأندلسيين[2] إلىٰ أنه قد يكون المعطوفُ مَوصُوفًا والمعطوف عليه غير موصوف وبالعكس، فكأنه رَدَّ علىٰ الفارسي في وجه وخالفَه في وجه. والصحيح من ذلك كله ما نحا إليه سيبويهِ[3]. وقد تُستعمل «قد» بمعناها إذا دَخَلت علىٰ الفعل، كقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦١].

وقوله: **«والوَاو التي بمعنىٰ رب»**[4].

هذا موضع اختلافٍ، فذهب سيبويهِ[5] ومن اتبعه إلىٰ أنها واو العطف، وأن الخفض بـ«رُب» المقدرة، وحُذفت مع الفاء و«رب» كثيرًا، كما حذفت «رُبّ» من غير شيء يكون قبلها قال[6]:

رَسْـــمِ دَارٍ وقفـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ

ومما جاء من حذفها مَعَ «بلْ» قوله[7]:

---

(١) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد، المعروف بالوقَّشِيِّ، القاضي، كان من العارفين بالأحكام والحديث والفقه والمنطق والهندسة والحساب، إمام في النحو واللغة والشعر، توفي بدانية عام ٤٨٩هـ. بغية الوعاة ٢/٣١٥.

(٢) التذييل ١١/٢٨٧.

(٣) الكتاب ٢/٥٦ ـ ٥٧. وقد مر ذلك في ص ٤٤٩.

(٤) الجمل ص ٦٠.

(٥) الكتاب ٣/١٢٨.

(٦) هو جميل بن معمر. ديوانه ١٨٧، والتصريح ٣/٩١، والخزانة ١٠/٢٠. عجزه:

كِـدْتُ أَقْضِـي الغَـدَاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ

(٧) هو رؤبة. ديوانه ص ١٥٠، والعيني ٣/١١٦٦، وشرح أبيات المغني ٣/٣. وبلا نسبة في كتاب الشعر ١/٥٠. وبعده:

لا يُشْـــتَرَىٰ كَتَّانُـــه وجَهْرَمُـــه

بَـــلْ بَلَـــدٍ مِثْــل[(١)] الفِجَــاجِ قَتَمُـــهْ

وذهب بعضهم إلىٰ أنها واو «رُبّ» ، فكأنها حرف من حروف الجَرِّ عوضًا منها ، وهو ظاهر كلامِ الفارسيِّ[(٢)] والزجاجيِّ[(٣)] وغيرِهما . وعولوا علىٰ أنَّ سيبويه نسب العمل لهَا . ولا دليل في ذلك ، بل هي حرف عطفٍ ، وإنما نسب العمل لها لملازمتها لها ؛ بدليل أن حرف العطف لا يدخل عليها ، فلو كانت لغير العطف لدَخَل عليها حرفُ العطف كما دخل علىٰ الواوِ القَسَمية ، فهي إذًا عاطفة ، إما علىٰ ملفوظٍ به ، وإما علىٰ مُضمر منوي ، كما تضمَر الديارُ والربوعُ في أول الأشعار لفهم المعنىٰ ، وهو كثير .

وأما «مُذ» و«منذ» و«حتىٰ» ، فلها أبواب مفردةٌ[(٤)] ، وكذلك حروف القسم[(٥)] .

وأما كاف التشبيه فهي مما يستعمل حرفًا واسمًا . ومما يدل علىٰ أنها حرف جر وَصْلُهم «الذي» بها كثيرًا في حال الاتساع ، فلو كانت اسمًا بمعنىٰ «مِثْل» ، للزم أن يكون قليلا قبيحا ؛ لحذف صدر الجملة . ومما يدل علىٰ أنها اسم ، وقوعها فاعلة في قوله[(٦)] :

أَتَنْتَهُــونَ ولَــنْ يَنْهَــىٰ ذَوِي شَــطَطٍ ❊ كـالطَّعْنِ يَـذهبُ فيـه الزَّيْـتُ والفُتُـلُ

فالكاف فاعلة ، والمعنىٰ : ولن ينهىٰ ذوي شطط مثلُ الطعن . ولا قاطع فيه ؛

---

(١) كذا في الأصل ، والذي في ديوانه وكتب النحو : «مِلْءُ» .

(٢) لكن الفارسي يقول غير هذا في كتاب الشعر ص ٥٠ : «ومما يدل علىٰ أن الواو ليست بدلا من رب...» ، وقال في الإيضاح ص ٢٥٤ : «وقد أضمروا رب بعد الواو» .

(٣) الجمل ص ٦٠ ، قال : «والواو بمعنىٰ رب» .

(٤) انظر شرح باب مذ ومنذ في ٦١٧/١ .

(٥) سيأتي في ٤٦٥/١ .

(٦) هو الأعشىٰ . ديوانه ص ٩٩ ، والجنىٰ الداني ص ٨٢ ، والخزانة ٤٥٣/٩ .




لاحتمال [٨٠ظ] أن يكون صفة لفاعلٍ مضمر دَلَّ عليه سياق الكلام. والقاطع بأنها اسمٌ قول الشاعر(١):

يَضْـحَكْنَ عَـنْ كَـالبَرَدِ المُـنْهَمِّ

والمعنى: عن شيء كالبرد، فدخول حرف الجر عليها يدل على أنها اسْمٌ، هذا ما مضى عليه جمهور النحويين. وزعم بعضُ المتأخرين أنها لا تكون اسمًا إلا في الضرورة، وحملَه على سيبويه(٢)، وأخذه من كلامه. وذهب أبو الحسنِ إلى أنها تكون حرفًا واسمًا على السواء(٣). وقد جاءت زائدة في قول الشاعر(٤):

فَصُـيِّرُوا مِثْـلَ كَعَصْـفٍ مَـأْكُولْ

وفي قوله(٥):

وصَـالِياتٍ كَكَمَـا يُـؤْثَفَيْنْ

وأما قوله قوله(٦) عز وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩]، ففيه ثلاثة أوجُه:

---

(١) بعض بيت للعجاج. ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ (بتحقيق السطلي)، والعيني ١٢٣٥/٣، وخزانة الأدب ١٦٦/١٠. وبعده:

بـيضٌ ثـلاثٌ كنِعـاجٍ جُـمِّ

(٢) الكتاب ٤٠٨/١.

(٣) الجنى الداني ص ٧٩.

(٤) لحميد الأرقط في الكتاب ٤٠٨/١، ولرؤبة في التصريح ١٧٣/٢، والخزانة ١٨٤/١٠، وانظر ملحق ديوانه ص ١٨١، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧١٦/٤.

(٥) هو خطام المجاشعي. الكتاب ٣٢/١، والجنى الداني ص ٧٩، والخزانة ٣١٣/٢. وبلا نسبة في الارتشاف ٢٤٢/٢.

(٦) كذا بالتكرار في الأصل.

فقال بعضهم: الكاف زائدة، والتقدير: ليس مثله شيء.

وقال بعضهم: المِثْلُ واقع على الذات، والمعنى: ليس كَذَاته شيء ووقوع المثل على الذات واردٌ في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٦]، ومن كلامهم: مثلك يفعل كذا.

وقيل: إن الكاف بمعنى «مثل» والتقدير: ليس مثلَ مِثْلِه شيء، وإذا انتفى مِثْلُ المِثْلِ انتفى المِثْلُ، وهو قول ابن فُورَك، وأبي بكر النقاش[1] المفسر. وَعدَّهُ الأصوليون من باب المجاز بزيادة الحرف، وهو أحد أقسام المجازات، كما يكون بالنقصان في قوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، والمرادُ أهلُها.

ومن خواص هذه الكاف أنها لا تدخل على المضمر اسْتِغناء عنها معه بـ«مِثْل»، كما استغني بـ«إلى» عن «حتَّى» مع المُضمَرِ على الأصح كما ذكرناه.

وأما «لولا» فسيجيئ الكلامُ عليها[2].

وأنشد أبو القاسم[3]:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمُ ✿ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

البيت لعمرو بن شُيَيْمٍ القُطامي، ولُقِّبَ به ببيتٍ قالَهُ[4]، وشاهدهُ فيه

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي ثم البغدادي النقاش، العلامة المفسر شيخ القراء، روى عنه الدارقطني وغيره، توفي سنة ٣٥١هـ. سير أعلام النبلاء ١٥/٥٧٣.

(٢) سيأتي في ٢/٣٣٠.

(٣) الجمل ص ٦١. والبيت للقطامي هناك، وانظر ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٤/٥٠١.

(٤) هو قوله:

يحطُّهن جانبا فجانبا ✿ حَطَّ القُطَامِيِّ القَطا القواربا

ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧١٣.



استعمال «عنْ» اسمًا بدليل دخول حرف الجر عليها. ويروىٰ: علا، وعلت، لتأنيث النظرة لأنها فاعلة «عَلَا». و«قَبلُ» صفة النظرة، ومفعول القول في بيت بعدَهُ[1].

ثم أنشدَ لِمُزاحِمٍ[2] العُقَيْلِيِّ[3]:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَـا تَـمَّ ظِمْؤُهُـا ✤ تَصِـلُّ، وعَـنْ قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ

وصف قطاة، وشاهدُه استعمال «علىٰ» اسمًا، والضمير في «عليه» عائد علىٰ فرخها، واستعمل الظِّمْءَ للقطاة وهو للإبل. والصَّلِيلُ: صوت جناحيها عند الطيران، وقيل صوتٌ في جوفها من شدة العَطَشِ. والزَّيزاء والبيداء: الفلاةُ، وسميت بيداء لأنها تُبيد مَن سلكها علىٰ غير بصيرة، وقيل لسُكْنَىٰ البيد فيها والوحوش. وفيه روايتان: زَيزاء بالفتح والكسر علىٰ أن يكون فَعْلاء أو فعلالا. وفُسِّر «مِنْ عليه» بالوجهين: من فوقه، ومن عنده؛ لأنَّ الفرخ إذا خرج من البيضة صارت عنده لا فوقه. والقَيْضُ: قِشر البيض الأعلىٰ.

قوله: «**وأما الأسماءُ** [٨١و] **فنحو**[4]: **مِثْلٍ، وشِبْهٍ**»[5].

بقي عليه إلحاق «وَسْطٍ» الساكن العين بالظروفِ، وإلحاق المتحرك العين

---

(١) هو قوله: (ديوانه ص ٢٨)

أَلَمْحَةً مِـنْ سَـنَا بَـرْقٍ رَأَىٰ بَصَـرِي ✤ أَمْ وَجْـهُ «عالِيَـةَ» اخْتالَـتْ بِـهِ الكِلَـلُ

(٢) هو مزاحم بن عمرو بن الحارث العُقَيْلي، شاعر بدوي فصيح إسلامي، عاصر الفرزدق وجريرا. الأغاني ١٩/٧٣.

(٣) الجمل ص ٦١، والبيت له في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢٣، وابن يعيش ٤/٤٩٨، والخزانة ١٠/١٤٧، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٢٣١.

(٤) تأخرت هذه الورقة بعد التي كان يجب أن تكون بعدها.

(٥) الجمل ص ٦١.




بالأسماء، والمتحرِّكُ اسم بجميع ما احتوت عليه حِيطان الدار، والساكنُ يقع على كل موضع من الوسط.

وأما «سَواءٌ» المفتوحةُ السين الممدودة، فكان الواجب إدخالُها في جملة الظروف؛ لأنه أصلها. وجعل سيبويهِ[1] استعمالها اسمًا بمعنى «غير» من ضرورات الشعر، وجعل بعضُ الشيوخ سَواء، وسُوًى، وَسِوًى، بمنزلة واحدة في أن أصل جميعها الظرفية، ولا يستعمل اسمًا إلا في ضرورة الشعر، ولم يذكر سيبويه ذلك إلا في المفتوحة المَمْدُودة. وقد تقع «سَواء» بمعنى تام، وبمعنى مُسْتوٍ، وبمعنى وَسْط، قال تعالى: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، أي في وَسْطِ الجحيم.

ومن الأسماء المستعملة اللازمة للإضافة: حسبك، وشَرْعك[2]، وهَدُّك[3]، وهَمُّك[4]، وكَفْيُك[5]، ونَحْوك. وفي دلائل قاسم[6] هَمَّكَ مِنْ رَجُلٍ، أي كما تتمنى.

وقوله: «**خفضت المضاف إليه**»[7].

يعني الاسم الثاني، والمضاف هو الأولُ، هذا هو اصطلاحُ البصريين[8]،

---

(١) الكتاب ١/٤٠٧.

(٢) الكتاب ١/٤٢٢.

(٣) الكتاب ١/٤٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٢٢.

(٥) الكتاب ١/٣١٠.

(٦) قد سبق مثله في ص٢١٧، وانظر الدلائل في غريب الحديث (طبعة العبيكان) ٢/٤٥٨.

(٧) الجمل ص ٦٢، وفيه: «وكلما أضفت اسما إلى اسم خفضت المضاف إليه، وأجريت المضاف بالإعراب».

(٨) التذييل ١٢/٥.




ومنهم من يعكس ، ومنهم من يُسَمِّي كل واحد منهما مضافًا ومضافًا إليه.

قوله: «**مِنْ زَيْدٍ رسولٌ قاصِدٌ**»(١).

قدم الخبر في هذه المسائل كلِّها(٢) ؛ لأن المبتدأ نكرة ، ألا تراهُ لما كَانَ معرفة قَدَّمه فقال: «**زيدٌ علىٰ فِراشِه**»(٣).

وقوله: «**وتقول في الإضَافَة: خرج غُلَامُ زَيدٍ ، ترفع الغلام بفعله ، وتخفض زيدًا بإضافة الغلامِ إليه**»(٤).

قد تقدمَ أن المضُاف عامل في المضافِ إليه(٥) ، وأن إضمار الحرف بَاطِل ، وإنما حُذفَ التنوينُ للإضافة ، واللامُ للاتصال ، إذ الأصل: غُلامٌ لِزَيد ؛ ولما كَانَ التنوين دَليل الانفصال والإضافةُ دليلَ الاتصال ، استحال الجمعُ بينهما. وعَلَّلَ(٦) امتناع الجمع بين الألف واللام والإضافة بعِلَّةٍ حسنة. واعترض عليه ابنُ الطَّراوة في قوله: «**ولا يَجتمع علىٰ الاسم تعريفان مختلفان**»(٧) ؛ لأنَّ مفهومه يقتضىٰ أنه يجتمع عليه تعريفان متفقان ، وإنما نبه أبو القاسم علىٰ المختلفين ؛ لأن ذلك إلىٰ الإمكان أقرب لاختلاف جهة التعريف ، وأما المتَّفقان فلا يتقدر جواز اجتماعهما ، فلم يحتج إلىٰ التنبية عليه.

---

(١) الجمل ص ٦٢.

(٢) هي قوله: «ولِعمرو مالٌ كثيرٌ ، وفي أخيكَ خَصْلَةٌ جميلةٌ». الجمل ص ٦٢.

(٣) الجمل ص ٦٢.

(٤) الجمل ص ٦٣.

(٥) راجع ص ٤٤٣.

(٦) أي الزجاجي. انظر الجمل ص ٦٣.

(٧) الجمل ص ٦٤.

قوله: «ومن الإضافة إضافة الشيء إلىٰ جنسه، نحو: باب ساج»[1].

وفيه ثلاثة أوجُه: الرفع، والنصب، والخفض. فالرفع من أربعة أوجه: البدل، وعطف البيان، والصفة؛ لأنه في تقدير المشتق، وأن يكون خبرًا بعد خبر. والنصبُ علىٰ الحال، أو التمييز كما تَقَدَّمَ[2]. والخفضُ علىٰ الإضافة.



(١) الجمل ص ٦٤ ـ ٦٥، بتصرف.

(٢) راجع ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

باب حتى في الأسماء

هذه الترجمة مُقَيَّدَةٌ، وقد أَلَمَّ في الباب بالكَلَامِ علىٰ «حتَّىٰ» مطلقًا فلم تُطابِقْ.

ومَقْصدُه [٨١ظ] بالأصل في هذا الباب الكلامُ علىٰ «حتَّىٰ» المخصوصة بالأسماء، وهي في كل حالٍ حرف من حروف المعاني. والداخلة علىٰ الأسماء المفردة علىٰ ضربين: عاطفة، وجارة، والعطف بها قليل. وبابها أن تكون جارة كـ«إلىٰ». وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟ وهل تدخل علىٰ المضمر أم لا؟ قد تقدم ذكر الخلاف في ذلك[١].

وكذلك اختُلِف أيضًا هل الخفض بها أو بـ«إلىٰ» مضمرة بعدها؟ أو بالمعنىٰ الذي هو الغاية؟ فبالأول قال الجمهور، وبالثاني قال الكِسائِيُّ، وبالثالث قال قومٌ من الكوفيين.

وقوله: **«ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع»**[٢].

يعني جمعًا صِنَاعِيًا أو لُغَوِيًّا، نحو: قام القومُ حتىٰ زيدٍ؛ لأنَّ «القوم» اسمٌ دال علىٰ الجمع، وليس ذلك علىٰ وجه اللزومِ، بدليل قولهم: صُمت النهارَ حتىٰ الليلِ[٣]، ولا أحد من العرب يمنعه. ولا تذكر هذه إلا لتعظيم، أو تحقيرٍ، أو

(١) راجع ص ٤٤٦.

(٢) الجمل ص ٦٧.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٤٩٣/١.




قوة، أو ضعف. وهل تُسَمَّىٰ غاية في كل موضع بإطلاق، أو إنما تسمىٰ غاية في حال الخفض بها فقط؟ قال سيبويه(١): «إلا أنكَ تَجُرُّ بها إذا كانت غاية». والتزم كثير من النحويين في «حتىٰ» أن يكون مجرورها آخِرَ جُزء من الشيء، أو مَا يُلاقِي آخر جُزء منهُ، وقيل لا يجب، دَليله قولُ الشاعر(٢):

حَتَّـــىٰ نَعْلِـــه ألقاهَـــا

فيمن رواه بالخفض. وذهب المحققون إلىٰ أنها تكون غاية علىٰ وجهين: فتكون غايةً لِمَا انتهىٰ الأمرُ إليه ولم يَدْخل، ولِمَا انتهىٰ الأمر عنده وقد دَخَل بحسب القرائن.

وجعلها بعضُهم مشتركَةً بين دخول مَا بعدها وألا دُخُولَهُ(٣)، وهو رابع المذاهب الثلاثة، وقد ذكرنا فيما مضىٰ أنها لا تدخل علىٰ المُضمَرِ علىٰ الأصح(٤). وقد اختلف في علة ذلك: فقال بعضهم: للاستغناء عن ذلك بـ«إلىٰ»، وقال بعضهم: لما يلزم مِنْ قلب ألفها بالواو، أدخلوها علىٰ المضمر كما فعلوا ذلك في «إلىٰ» و«عَلَىٰ»، وقال بعضهم: إنما امتنع لِمَا يؤدي إليه من التباس الضمائر واختلاطِها، فلو كان الضميرُ الذي تدخل عليه الجارة منفصلًا لالتبست

---

(١) الكتاب ١/٩٦.

(٢) بعض بيت لابن مروان النحوي ويقال أبو مروان كما في الكتاب ١/٩٧، والخزانة ٣/٢١، وللمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وقد نسبه المؤلف هنا للمتلمس كما في ص٤٦٤، وبلا نسبة في الجمل ص ٦٩. وتمام البيت:

ألقىٰ الصحيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ✽ والـزادَ حَتَّـىٰ نَعْلِـه أَلْقاهَـا

توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٤٥، واللمحة ١/١٢٨

(٣) كذا في الأصل.

(٤) راجع ص ٤٤٦، وبلا نسبة.

بالعَاطفة، ولا يجوز أن يكون متصلًا منصوبًا أو مجرورًا، فلم يبق بينها وبين الضمائر كلِّها تعلق. وعدم نقله مع توفر الناقلين دليل على رفضه. ومن وجوه المخالفة أنَّ «حتى» لا تقع خبرًا للمبتدأ بخلاف «إلى»، تقول: الأمرُ إليك، ولا يستعمل ذلك في «حتى». ومنها أنَّ «إلى» تدخل على الجملة بخلاف «حتى»، وتقول: كتبت إلى زيد، ولا تقول: كتبت حتى زيد. فقد تَبَيَّن أنّ مَوَاضعَ «إلى» أعَمَّ وأكثر.

ثم ذكر مسألة: «ضربتُ القومَ حتى زيد[1] ضربتُه»[2]، وجوز فيها ثلاثة أوجُه، واستجودَ النصبَ بإضمار فعل من باب الاشتغالِ، وقَوَّى النصب للمعادلة كقوله[3]:

والـــــذئبَ أخشـــــاهُ

ولم يذكر النصب على أن تكون عَاطفة. و«ضربتُه» تأكيد وهو جائز، لكنه سكتَ عنه؛ لأن العطف بها قليل. والرفع على الابتداء والخبرِ. والخفض [٨٢و] على[4] الغاية. و«ضربتُه» تأكيد إنْ بنينا على دُخول ما بعدها فيما قبلها، أو مُبَيِّنٌ إنْ بنينا على عدم الدخول.

وكذلك مسألةُ السمكة[5]، فإن قلت: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِـها، فهل يجوز الرفع أم لا؟ البصريون منعُوه لما يلزم من حذفِ الخبرِ لغير دليل، وأجَازه الكوفيون. وهو مردود لِلَّبْسِ، وحذفِ الخبر من غير دليل، وليسَ من كلام العرب.

وأنشد في هذا الباب ثلاثة أبيات، قولُه[6]:

---

(١) في الجمل: زيدا، بالنصب، ثم ذكر الأوجه الثلاثة، واستحسن النصب كما نص عليه ابن بزيزة هنا، فكان الأولى ضبطه عليه، وربما سقطت الألف من الناسخ سهوا.

(٢) الجمل ص ٦٨.

(٣) مر تخريجه في ص

(٤) هذه الورقة وما بعدها تأخرت في ترتيب المخطوط.

(٥) ذكرها في الجمل ص ٦٨.

(٦) هو الفرزدق. الكتاب ١٨/٣، وابن يعيش ٤٦٩/٤، والخزانة ٤٧٥/٩.




فيــا عَجَبًــا حتــىٰ كُلَيْــبٌ تَسُــبُّنِي ❊ كــأَنَّ أَباهــا نَهْشَــلٌ أو مُجاشِــعُ

وهو لامرئ القيسِ[١]. وفي انتصابِ العجب وجهان: أحدهما أن يكون منادًىٰ منكورًا، كأنه يقول: احضر فهذا وقتك. ويجوز أن يكون المنَادىٰ محذوفًا، والمعنىٰ: يا قوم اعجبوا عجبًا. ويروىٰ: يا عجبَا، علىٰ أن يكون مثل: يا غُلامَا، و«كلَيب تسُبني» ابتداء وخبر، وأفادت ها هنا تحقيرًا. و«نهشل أو مجاشع»: قبيلتان. والشاهِدُ كونها ابتدائية، وهو الشاهِدُ في بيتِ امرئ القيس.

والنون في «يَقُدْنَ»[٢] دليل المؤنث. وهل هي حرف أو اسم؟ الخلافُ فيها معروف بين أبي عثمانَ المازني والجماعة.

وأما قوله[٣]:

أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه ❊ والــزادَ حتــىٰ نَعْلُِــه أَلْقَاهَــا

والبيت للملتمس جريرِ بن عبدِ المسيح، وَلُقب ببيتٍ قالَه[٤]. وموضع الشاهد قوله: «حتىٰ نعلُِه ألقاهَا». وفيه ثلاث روَايات، وروَاية الخفض تدل علىٰ أنَّ المخفوض بالجارة لا يجب أن يكون جُزْءًا مما قبلها، والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل، ولم يقل أحد إن البيت لامرئ القيس، وليس في ديوانه. ولعله اختلط علىٰ الناسخ البيت بالبيت الذي بعدُ في الجمل ص ٦٧، والدليل أن ابن بزيزة ذكر أن الزجاجي أنشد ثلاثة أبيات، بينما لم يشرح هنا إلىٰ بيتين، فلعل الناسخ أسقط بيتا من الشرح.

(٢) يقصد قول امرئ القيس وهو في الجمل ص ٦٧:

سَرَيْتُ بِهِـمِ حَتَّـىٰ تَكِـلَّ غُـزاتُهُمْ ❊ وحَتَّـىٰ المَطِـيُّ مـا يُقَـدْنَ بأَرْسَـانِ

(٣) سبق في

(٤) هو قوله:

وذاكَ أَوَانُ العِـرْضِ حَـيَّ ذُبابُـه ❊ زَنَــابِيرُهُ والأَزْرَقُ المُـــتَلَمِّسُ

وكان المتلمس من ندماء مَلِكِ الحِيرة عمرو بن هند. ترجمته في الشعر والشعراء ١/١٧٧، وانظر مقدمة ديوانه.



بَاب القسم وحروفه

القسَمُ: جملة يُؤَكَّد بها الخبر، وهو اسم للشيء في نفسِه لا للمصدر. وقال بعضهم: القسم جملةٌ يُؤَكَّد بها جملة أخرىٰ مُرتبطان ارتباط الجملةِ الواحدة، ليخرج التوكيد اللفظيُّ المستعمل في باب الجمل، وهو من الجملتين المنعقدتين انعقاد الجملة الواحدة، اسمية كانت أو فعلية، فهو من المشترك؛ ولذلك أدخله أبو القاسم الزمخشريُّ في قسم المشترك من كتابه المفصل[1]. وهو من ألفاظ التَعَلُّق فيقضتي مُقسِمًا، ومقسَمًا به، ومقسَمًا عليه، وقسَمًا. فالمقسِمُ هُوَ الحالف به، والمُقسَمُ به: كلُّ مُعَظَّمٍ مطلقًا، وإن تخصص شرعًا، والمقسَمُ عليه هو الجواب المحلوفُ عليه، والقسَم هو المعنىٰ المشار إليها[2] المفهومُ من جملتها.

واعترض بعضُهم علىٰ الحد الأول بقولهم: تالله هل قام زيد؟ وما أشبهه من القَسَم الداخل علىٰ الاستخبارِ. والاعتراضُ به سَاقط؛ لأنَّ الاستخبار خبر في اللفظ، ولِلارْتِباطِ الجملة الثانية بالأولىٰ ضارَعَ القَسَمُ الجزاء، إلا أنَّ الجملتين الاسمية والفعليةَ وإنِ استُعْمِلتا فيه، فالفعْلية فيه أقْعَدُ مِنَ [٨٢ظ] الاسمية؛ لأن الفعل أدَلُّ علىٰ القسم من الاسم، والاسمية في الجزاء أقل منها في القسم. وزعم الجُزُولِي[3] أن الجملة الأولىٰ في الشرط إنما جاءت اسمِيَّةً في موضع واحد وهو مع «لولا»، نحو: لولا زيد لَأَكْرَمْتُكَ، علىٰ مذهب سيبويه. وفي كلامِهِ اعتراض؛

(١) المفصل ص ٣٥٨.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ١٣٦.

لأن الجملة الاسمية هي كلُّ جملة كان المُحَدَّث عنه فيها اسمًا ، فإذا قُلتَ: مَنْ قَامَ ضَرَبْتُهُ ، فهي جملة اسمية اعتبارًا بالمُحدَّثِ عنه ، فلا تتقيد حينئذ الجملة الاسمية بـ«لولا» خاصة ، لكنه رُبَّما عنى بالفعلية ما كَانَ فيها فعل .

ولِمشابهة الجزاء للقسم وكثرةِ دَوْرِهما في الكلام ، توخَّوْا فيهما معًا ضُرُوبًا من التخفيف . فمما يخص القسم أنهم حذفوا فيه جملة المُقسَم به مرة ، والجوابَ أخرى ، كما حذفوا الجزاءَ مرة والجوابَ أخرى . وَحَذْفُ الأول في باب الشرط أكثَرُ بخلاف باب القسم . ومن حذف الأولِ في الجزاء قولهم: أين بيتُك أَزُرْك ، وحسْبك يَنَمِ النَّاسُ ، معناه: إنْ أعرِفْ بيتَك أَزُرْكَ ، وإنْ سَكَتَّ نامَ الناس .

ومن حذف الأول في القسم قوله[1]:

لَقَــدْ كــانَ فــي حَــوْلٍ ثَــواءٍ ثَوَيْتُــه

ومِنْ حذف الثاني في الجزاء قولُك لمن قال لك: أتذهب معي ؟ إنْ أَتَيْتَني ، معناه: أذهب معك . وحَذْفُ الثاني في القسَم كثير . وحذفوا الفعل في باب القسَم والخبر في: «لَعَمْرُكَ» على ما سيأتي[2] .

قوله: **«وحروف القسم أربعة»**[3] .

ألحق بها بعض المتأخرين «مِنْ» المكسورة الميم والمضمومة ، في قولك: مِنْ رَبِّي . والخلاف فيها معروفٌ: فمذهب سيبويه[4] أنها حرف برأسه لا تجر إلا

---

(١) سبق في ٣٠٧.

(٢) سيأتي في ٤٧٧ .

(٣) الجمل ص ٧٠ ، وفيه: «باب القسم وحروفِه ، وهي: الواو والباء ، والتاء ، واللام» .

(٤) الكتاب ٤٩٩/٣ .




في القَسَمِ، وقيل هي مقتطعة، وقيل هي الجارَّة غُيِّرت في القَسم واخْتَصَّت فيه بما لا يكون لهَا في غيره كـ«لَدُنْ غُدْوةً»(١).

والأصل منها الباء، والدليلُ على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنها تدخل على الظاهر والمضمر، قال(٢):

رَأىٰ بَرْقا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ ❁ فلا بِكَ مَا أَسَالَ ولا أَغَامَا

الثاني: أن الفعل يظهر معها.

الثالث: أنها تُستعمل في مواضع الاستعطافِ والتحنن، قال إبراهيم بن علي بن هرمة الفِهْرِيُّ(٣)، وقيل الخُلْجِيُّ(٤) ـ وسموا بذلك لأنهم نزلوا موضعًا فيه خَلْجٌ من ماء، وقيل لأنهم اخْتُلِجوا من قريش ـ:

بـاللهِ رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَه ❁ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ واقِفًا بالبابِ

ثم الواو فرعٌ عن الباء، وهي بدل من التاء، وقال بعضُهم هي جارة في القَسم غير مُعوضة من شيء. وأبطله أبو عمرو بن الحَاجبِ بِمَا يلزم من الاشتراك الذي هو خلاف الأصل. وهو فاسِدٌ؛ لما أنَّ الاشتراك فيها قد وَقع، فَرَفْعُ الواقِعِ لا يُعْقَل. وزعم بعضُ النحويين أنها بدل من التاء والفعلِ معًا؛ بدليل أن الفعل لا يظهر مَعَها فلولا أنها بدل منه لظهر، وإنما أبدلوها مِنَ التاء [٨٣و] لتقاربهما في

---

(١) الكتاب ٥١/١.

(٢) هو عمرو بن يربوع ذو السلائق. شرح شواهد الإيضاح ٣١٨/١، واللآلي للبكري ٧٠٣/٢.

(٣) ترجمته في الأغاني ٢٥٧/٤، ومقدمة ديوانه. وهو شاعر عاش في أواخر الدولة الأموية وأوائل العباسية، وتوفي عام ١٧٦هـ.

(٤) ديوانه ص ٦٧، وكتاب الصناعتين ص ٧٤، وابن يعيش ٢٥٦/٥.

المخرج كَمَا فعلوا في: تُراثٍ وتُخَمَة[1]. وخصُّوها بالمظهر إشعارًا بالفرعية. قال بعض المتأخرين: الوَاوُ أكثرُ استعمالًا بقيود ثلاثة، وهي: أن لا يكون الكلام استعطافًا، وأن لا يظهَرَ الفعل معها، وأن يكون المحلوفُ به ظاهرًا لا مضمرًا. والباء وإن كانت أصلًا، فالواو أكثرُ استعمالًا بهذه القيودِ، فالأصالَةُ غيرُ الكثرة.

وأما التاء واللامُ ففيهما معنى التعجب، وهو باللام أخَصُّ، ولها أَلْزَمُ، كما لزِمَتِ التعجبَ كذلك لزمَ «ايْمُنُ» اسم «الله»، ولزِمَت «مُـنْ» «رَبِّي»، ولزمت التاء اسم «الله» وَحدهُ، وحكَى الأخفَشُ: تحيَاتِكَ[2]، وَترَبِّ الكَعْبَةِ[3].

قوله: «وَلا بُد للقسم من جواب»[4].

يريد إما ملفوظ به، وإما محذوف في نية الملفوظ به ويُتلقى الجواب بحروف تسمى وُصْلةً، وهي: اللام، والنون مشددةً ومخففةً، و«إنَّ»، وحروفُ النفي «لا» و«مَا»، و«إنْ» الساكنة بمعناها. والضابطُ لما يُتَلَقى به القسم أنَّ الجملة الجوابية لا يخلو أن تكون اسمية، أو فعلية. والاسميةُ على قسمين: موجبة، ومنفية. فالموجبة الاسمية تُتَلَقى باللام الابتدائية، و«إنَّ» مخففة ومشددة. والمنفية تُتَلقى بـ«ما»، و«لا»، و«إنْ» النافية، نحو: والله لَزيدٌ قائمٌ، ووالله إنْ زيدا قائم، ووالله ما زيدٌ قائمٌ وقائمًا على اللغتين. وأَمَّا الفعلية فعلَى ثلاثة أقسامٍ: ماضية، وحاضرة، ومستقبلة. فالماضية الموجَبَة تُتَلقى باللام و«قد»

---

(١) التاء فيهما مبدلة من واو. الجمل ص ٧٢، وابن يعيش ٤٩١/٤.

(٢) الجنى الداني ص ٥٧. وقال خالد الأزهري في التصريح ١٩/٣ ـ ٢٠ إن سيبويه حكى: «تحياتك»، وهو سبق قلم منه ﷺ، فإن محقق التصريح بحث في الكتاب فلم يجده، ولم أجده أيضا، وجل من لا يسهو.

(٣) الجنى الداني ص ٥٧.

(٤) الجمل ص ٧٠.

مجتمعين، ومتفرقين، تقول: والله لَقَد قَامَ زيد، ويجوز حذف اللام خاصة فتقول: والله قَدْ قام زيد، ويجوز إسقاط «قد»، فتقول: والله لَقامَ زَيد، ويجوز حذفهما معًا لطول الكلامِ، وعلىٰ الأول مجيء قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وعلىٰ الثاني قولُ امرئِ القيس(١):

لَنامُوا ....

وحكىٰ سيبويه: «والله لَكَذَبتَ»(٢). وعلىٰ الثالث قولُه تعالىٰ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]، والمعنىٰ لَقد قُتل.

والماضية المنفية تُتلقىٰ بـ«ما» و«إنْ» النافية، نحو: والله مَا قامَ زَيد، ووالله إنْ قامَ زيدٌ. وقد تستعمل في ذلك «لا»، نحو: واللهِ لا قُمت؛ لأنه مستقبل في المعنىٰ. وأما الحاضرةُ الموجبة فتتلقىٰ باللام كقولك: واللهِ لَيَنطلقُ زَيد الآن. واستعمال ذلك إذَا كانَ في خبر «إنَّ» أكثر، نحو: والله إنَّ زيدًا لَيقوم الآن. والحاضرة المنفية تتلقىٰ بحرف النفي. وأما المستقبَلة فلا يخلو أن تكون موجبة، أو منفية. فإن كانت موجبة تَلقيت الكلام باللام والنون، نحو: والله لَيقومَن زيدٌ، وتَاللهِ لَيخرُجَن عمرو. وهل ذلك علىٰ وَجه اللزوم أم لا؟ فيه خلاف، فالجمهورُ من البصريين علىٰ لزومِ ذلك، إلا في الشعر فربما تحذف فيه اللام دُون النون، ورُبما تحذف النونُ دون اللام، وربما حُذِفتا معًا، شَاهِدُ [٨٣ظ] الأول(٣):

---

(١) ديوانه ص ٣٢، وابن يعيش ١٣٩/٥. والبيت:

حَلَفْتُ لها بِاللهِ، حَلْفَةَ فاجِرٍ ❊ لَنَامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ، ولا صالِ

(٢) الكتاب ١٠٥/٣.

(٣) قائله عامر بن الطفيل. ديوانه ص ٥٦، والخزانة ٦٠/١٠، وتوجيه اللمع ص ٤٨١. وفيه: «لم يُثْأَر»، وقال محققه إنه لم يجد البيت في ديوان عامر، والصواب أنه موجود، لكن رويه فيه الدال لا الراء، وبمثل رواية توجيه اللمع ورد في أمالي ابن الشجري ١٤١/٢، والتذييل ٣٨٥/١١.




وقَتِيــلِ مُــرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فإِنَّــه ❊ فَــرْعٌ ، وإنَّ أَخَـاهُمُ لَـمْ يُضـهد[1]

وشاهد الثاني قولُه[2]:

لـئن تـكُ قـد ضَـاقَتْ عَلَـيْكُم بيـوتُكمْ ❊ لَـيَعْلَمُ رَبِّـي أنَّ بَيْتِـيَ واسِـعُ

وقال[3]:

تَـأَلَّىٰ ابْـنُ أوسٍ حَلْفَـةً ليَرُدُّنِـي

وأجازه الكوفيون جوازًا حسنًا من غير ضرورة، ومنهم من أجازه جوازًا حسنًا في النون، واضطرارا في اللام.

فهذه ثلاثة مذاهب لزومهما معًا، وعكسُه، ولزوم أحدهما علىٰ التعاقُب استغناء بأحدهما عن الآخر. واختلف القائلون بلزوم النون في علة اللزوم: فقال بعضهم: إنما لزمت ليُفرَّق بين الحاضر والمستقبل، وقال بعضهم: إنَّما لَزِمت النونُ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء. واختلفَ نظر الفارسيِّ في هذه المسألة فنصَّ في باب القسم في إيضاحه علىٰ أن الموجب لا يخلو عن اللام أو عن النون أو عنهما جميعًا[4]، وذكر في باب النون الثقيلة والخفيفة[5] أن النون غير لازمة.

(١) هذه رواية أبي علي الفارسي وقد أشار إليها أبو حيان في التذييل ٣٨٦/١١، وانظر شرح المقدمة الجزولية ٨٦٥/٢، والذي في ديوانه وكتب النحو: «وإنَّ أخاكم لَمْ يُقْصَدِ».

(٢) هو الكميت بن معروف. انظر معاني القرآن للفراء ١٣١/٢، والخزانة ٦٨/١٠، ودون نسبة في العيني ١٨٠٢/٤، والتذييل ٣٨١/١١.

(٣) هو زيد الفوارس بن الحصين. الحماسة ٢٨٨/١، والخزانة ٦٥/١٠. وبلا نسبة في التذييل ٣٨٥/١١. عجزه:

إلــىٰ نِسْــوَةٍ كــأَنَّهُنَّ مَفائِــدُ

(٤) الإيضاح ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٥) الإيضاح ص ٣٢٣.




والذي نصَّ عليه سيبويهِ هو اللزوم، وذَكَرَهُ في باب القسم[1]، وفي باب النون الثقيلة والخفيفة[2]. ووقع في باب الجزاء[3] لفظ اعتمدَ عليه الفارسيُّ حيث قال: إنَّ اللام لا تلزم، فزعم الفارسيُّ أنه يريدُ لامَ الجواب.

وحمل بعض النحويين ما جاء من إسقاط النون في هذه المواضع على أنه للحالِ إن كانت المستقبلة منفية تُلقيت بـ«لا»، و«ما»، أما تلقيها بـ«لا» فهو المعروف، وأما بـ«ما» فقد وقعَ وحكاه ابنُ جني وغيره. فإنِ اجتمع في الكلام مُقتَضِيان للجواب كالشرط والقسم، فالوجه توفية كلٍّ واحدٍ منهما حقَّه، وقد جاء الاكتفاءُ بجواب الشرط عن جواب القسم كما قال ـ أنشده الفراء ـ[4]:

لَـئِنْ كـانَ مـا حُدِّثْتَـهُ اليَـومَ صَـادِقًا ❊ أَصُـمْ فـي نَهَـار القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَـا

قوله: «**ورُبما حذفت لا وأضمرت**»[5].

لو اكتفى بالحذف عن الإضمار أو بالعكس، لكان أصوب من تكرار العبارتين. أمَّا «ما» الداخلة على الفعل فحذفها جائزٌ واللَّبسُ مأمون، بناء على القول بلزومهما[6] في الموجب، وكذلك «لا».

❊ **فَإِن قلتَ**: لِمَ لَمْ يرفعوا اللبس بأن يُلزموا المنفي حرف النفي، فيقعُ الفرق بلزوم الحرف في النفي دون الإيجاب؟

---

(١) الكتاب ٣/١٠٤.

(٢) الكتاب ٣/٥٠٩.

(٣) الكتاب

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٦٧، ٢/١٣١، وهو لامرأة فصيحة من بني عُقَيل، وانظر التذييل ١١/٣٩٨، والخزانة ١١/٣٣٦.

(٥) الجمل ص ٧٠، وفيه: «وربما حذفت ما أو لا، وأضمرت، وكان ذلك جائزا».

(٦) كذا بالتثنية في الأصل.

❁ قلتُ: لأن الإيجاب أصلٌ للنفي، ومراعاة الأصول وصونُها عن الابتذال أولىٰ من صيانة الفروع.

وأمَّا «لا» الداخلة علىٰ الاسم، فهل تحذف أم لا؟ فمنهم من أباه؛ لأنها في النفي نظيرةُ «إنّ» في الإيجاب، وكما لا تحذف «إنَّ» فكذلك نظيرتها. وأما «ما» فلا تُحذف علىٰ رَأْيٍ؛ لأنها عاملة في الاسم والخبرِ، فلا يجوزُ حذفها وإبقاءُ عملها، ومنهم مَن أجازه.

وأنشدَ في الباب للقيط[1] بن زُرارة[2]: [٨٤و]

فَحـــالِفْ فَـــلا واللهِ تَهْـــبِطُ تَلْعَـــةً ❁ مـنَ الأرْضِ إلَّا أَنْـتَ لِلـذُّلِّ عـارِفُ

والتلعة: مَجْرىٰ الماءِ، وألَّس بحذف «لا» في البيت لا الأولىٰ. وزعم بعض من لا يحسن الصَّنعة أن لا هذه هي الوُصْلَة قدمت علىٰ المقسم به.

وأنشد أيضًا لمالكٍ الخناعي، وقيل لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل للفضل بن عباسِ بن عُتبة[3]:

---

(١) لقيط بن زُرارة التميميُّ، كان من أشرف بني زرارة، شاعرا جاهليا محسنا. الشعر والشعراء ٢/٦٩٩.

(٢) ورد غير منسوب في الجمل ص ٧١، والكتاب ٣/١٠٥، ونسب للقيط في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٣٢، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٠٥.

(٣) الجمل ص ٧١، وفي نسبة البيت اختلاف، فقد نسب لأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٣/٩١٧، ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة ابن دريد ١/٥٧، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٠٩، ولعبد مناة الهذلي في المفصل ص ٣٦٠، ولأمية أو أبي ذؤيب أو الفضل بن العباس في ابن يعيش ٥/٢٥٥، ولمالك بن خويلد الخناعي الهذلي أو أبي ذؤيب في شرح شواهد الإيضاح ٢/٨١١ ـ ٨١٢. وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٧٠٨، وفي حواشي ما ذكرته تفصيل القول في نسبته. وعجز البيت:

بِمُشْـــمَخِرٍّ بـــه الظَّيَّـــانُ والآسُ

تَــاللهِ يَبْقَــىٰ عَلَــىٰ الأَيَّــامِ ذُو حَيَــدٍ

يعني الوَعْلَ، وسَمَّاهُ به لاعوجاجٍ يكونُ في قرنه، وشاهدُه كشاهدِ البيت الأول، وهي قصيدةٌ طويلةٌ حكمية انبنت علىٰ المواعظ والتعزير[1] بذِكْرِ الموت.

قوله: «**ولا تدخل التاء إلا علىٰ اسم الله وحده**»[2].

قد ذكرنا[3] ما حَكاهُ الأخفش عن العرب من قولهم: تَحَياتِكَ، وتَرَبِّ الكَعْبَةِ.

قوله: «**واعلم أنه يجيء في القسم شيءٌ غيرُ مَخْفُوضٍ**»[4].

۞ **قلتُ**: الاسمُ المقسَم به علىٰ خمسة أقسام: مجرور علىٰ كُل حالٍ، ومرفوع علىٰ كل حالٍ، وما يجوز فيه النصب والجر، وما يجوز فيه النصب والرفع، وما يلزم فيه النصب علىٰ كل حالٍ. فالمجرور علىٰ كُل حالٍ: هو ما استُعمل معه حروفُ القسم، أو العِوَضُ منه. فإن لم يكن حرفُ القسم فإما أنْ يُعوض منه شيءٌ، وإما أن لا يعوض، فإن وقع التعويضُ فالجَرُّ كهُو مع المعوض عنه. والذي يصح أن يعوض أحد ثلاثة أشياء: إما هاءُ التنبيه، وإمَّا ألف الاستفهام، وإما قطعُ همزةِ الوصل. أما هاء التنبيه ففي قولهم: لا هَا اللهِ ذا، فحُذف حرفُ القسم، وعُوِّضَ حرف التنبيه.

والكلام في قولهم: لا هَا اللهِ ذا، في ثلاثة مواضع: الأول لِمَ عوضوا؟ ومِنْ أي حرف من حروف القسم عَوَّضوا؟ وما المقسم عليه في هذه المسألة؟ أما

(١) غير منقوطة الحروف، ويمكن أن تكون التعزيز، أو التغرير.

(٢) الجمل ص ٧١ ـ ٧٢.

(٣) راجع ص ٤٦٨.

(٤) الجمل ص ٧٢.

تعويضهم فلكثْرَةِ استعمال القسم في كلامِهم استعملوا فيه ضروبًا من التخفيف. واختلَفَ النحويون من أي حرف عوضوا؟ فقالَ الزمخشريُّ[1]: عوضوها من الواوِ دون الباءِ. ومنهم من جعلها عِوَضًا من الباء التي هي الأصل. وهو أولىٰ؛ لأن الباء هي الأصل. ودعوىٰ التعويض من الفروع لا يُحتاج إليه. وحجة الزمخشري أن الواو فرع فأرادوا تمكنها في الباب، فحذفُوها وعوضوا منها لتَتَحَقَّقَ لها حقيقة الشبه وتتمكن في الباب.

واختُلِفَ في المقسم عليه: فالخليل[2] يقول المقسم عليه «ذا»، تقديره عندهم: لا ها اللهِ الأَمْرُ ذَا. وقال الأخفشُ[3]: المقسم عليه محذوف، تقديره: لا هَا اللهِ ذا قسمي، ودليلُه قولهم: لا ها اللهِ ذَا لَقَد كان كذا وكذا، فَيَجِيئُونَ بالمقسَم عليه بعده.

وفيه لغات: حذف ألفِ ها، وإثباتُها، والهمز، [٨٤ظ] وهو قليل.

وأَمَّا ألف الاستفهام فهل هي عِوَضٌ أم لا؟ فيه خلاف، فقال بعضُهم دخلت لمعناها من الاستفهام لا للعوض، ودليلُه أن الحرف حالَ بينها وبين المقسَم به، ولو كانت هي الخافضةَ لما جازَ الفصلُ، وهو اختيار ابن خروف[4]، وهو الصحيح.

وأَمَّا قطعُ همزة الوصل فتسميته عِوضًا من حرف الجر بمعنىٰ أنه لو ظهر حرفُ الجر لم يَجُز قَطعها.

وأما المرفوع علىٰ كل حالٍ: فـ«اَيْمُنُ اللهِ».

---

(١) المفصل ص ٣٦٢.

(٢) الكتاب ٣/٤٩٩.

(٣) الارتشاف ٤/١٧٩٢.

(٤) شرح الجمل له ١/٥٠٩.

وأما ما يجوز [فيه][(١)] النصب والجر فهو ما عري مِن حروف الجر، وعوضها مما لا يجوز أن يُبْتَدَأَ، نحو قولك: اللهِ لأفْعَلنَّ، فيجوز في اسم الله وجهان: الجر علىٰ إسقاط الحرف وبقاء عمله، وهو مخصوص باسم الله، ولا يجوز في غيره كما حكىٰ الخَليلُ[(٢)] عنهم: «لاهِ أبوكَ»، وذلك مخصوصٌ باسم الله؛ لكثرة استعماله عندهم، وجريِه علىٰ ألسِنتهم في ابتداء كل أمر. ويجوز فيه النصب علىٰ وجهين:

أحدُهما تَعَدي الفعل المقدَّر بحرف الجر، ثم اتُّسِع فيه فسَقَطَ حرفُ الجرِّ منه، ولم يُسْتَعمل إظهارُه.

والثاني أنْ يكون انتصابُه بإضمار فِعْلٍ من المعنىٰ، ولا يجوز فيه الرفعُ فلا تقول: اللهُ لأَفْعَلَنَّ، وقد حكَاهُ الفراءُ[(٣)]، وإنما لم يجز لعدم الفائدة، لأنك إذا رفعتَه فقلت: اللهُ قَسَمِي، لم يقتَضِ الخبر فائدة؛ لأن اسم الله قَسَمُ كل أحد، فإن ثبت ما أجازهُ قامتْ به الحُجَّة.

وأما ما يجوز فيه النصب والرفع، فنحو، قولهم: يَمِينُ اللهِ، وأمانةُ اللهِ، وعَهْدُ الله. فالرفع علىٰ الابتداء، والخبرُ محذوفٌ لفهم المعنىٰ، والنصبُ بإضمار فِعْلٍ، وهو أوجَهُ؛ لأنَّ أصل الباب أن يكون جملة فعليةً، وأنشد سيبويه شَاهِدًا علىٰ النَّصْب[(٤)]:

إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ ❊ فَذاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَرِيدُ

---

(١) زيادة ليتضح الكلام.

(٢) الكتاب ٢/١٦٢.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤١٣، والارتشاف ٤/١٧٦٧.

(٤) الكتاب ٣/٤٩٨، بلا نسبة، وكذا عند ابن يعيش ٥/٢٥٩، وفي التذييل ١١/٣٤٤.

وزعم بعضُهم أنه موضوعٌ، والقاطع عليه قولُه(١):

فقلتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا ❊ وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصالِي

وأما ما يلزم فيه النصب فهو: عَمْرَكَ اللهَ، وقِعْدَكَ اللهَ، وما أشبه ذلك من المصادر غير الجارية؛ لأنَّ فِعله عَمَرَ، وفي معناه وجهان: أحدهما أن يكون المعنى بِتَعْمِيرِكَ اللهَ، أي بوصفك له بالبقاء واعتقادِك أنه الباقي. الثاني بأن يكون دعا له بأن يُعَمِّرَهُ الله، فيكون التقدير حينئذ: بِأَنْ يُعَمِّرَكَ اللهُ، أي يبقيَكَ. فيجوز في اسم الله وجهان: الرفع على الفاعلية، والنصبُ على أنه مفعول في المعنى. وفيه على هَذَا المعنى استعطافٌ وضراعةٌ، قال(٢):

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلا ❊ عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ ❊ وسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمانِي

[٨٥و] قولُه: «ومما لا يكون مِنَ القسم إلا مرفوعًا ايمن الله»(٣).

الخلاف في «ايْمُنُ اللهِ» في موضعين: الأول: هل هُوَ مفرد أو جمع(٤)؟ وينبني عليه هل همزتُه همزة قطع أو همزة وصل؟ فمذهبَ سيبويهِ والجماعةُ أنه اسم مفردٌ، وهمزتُه همزة وَصْلٍ(٥)، وذَهَب الفراء(٦) وغيرُه من الكوفيين إلى أنه

---

(١) هو امرؤ القيس، وقد مر في ص ٤٦٩.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. ملحق ديوانه ص ٤٩٥، والشعر والشعراء ٢/٥٤٤، وابن يعيش ٥/٢٤٥.

(٣) الجمل ص ٧٣.

(٤) انظر خلافهم في الإنصاف ١/٣٤٥.

(٥) الكتاب ٣/٥٠٢ ـ ٥٠٣، والجمل ص ٧٢.

(٦) الجمل ص ٧٤، والارتشاف ٤/١٧٧٠.




جمعُ «يَمينٍ» فهمزته همزة قطعٍ عندها، ولا ونظيره[١] في المفردات: آنُكٌ[٢]، وأَسْنُحَة[٣]. والذي يدُل علىٰ أنها همزة وصل وجودُها جائية علىٰ ما تجيءُ عليه هَمزات الوصل من حذفها في مواضع حذفها، وإثباتها في مواضع إثباتها مع أنها قَد كُسِرت، وهمزةُ «أَفْعَل» لا تُكسَر؛ وإنما فتحت لكثرة الاستعمال.

ولغاتُها ثمانية[٤]: اَيْمُنُ الله، اِيمُنُ الله، اَيْمُ الله، اِيمُ [الله][٥]، لَيْمُن الله، مِنِ الله، مُنُ الله، مِ اللهِ، مُ اللهِ، هَيْمُ اللهِ.

قوله: **«ومن المرفوع في القَسَمِ قولهم: لَعَمْرُكَ»[٦].**

هذا من مرفوع القسم علىٰ الابتداء، والخبر محذوفٌ. ولزمَ فتحُ العين في هَذَا النحو في هذا الموضع. ويجوز فيه في غير القسم وجهان: العُـمْرُ بفتح العين، وضمِّها. والعَمْر: البقاء، وأقْسَم الله ـ سبحانه ـ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] ببقاء محمد ﷺ وذلك دليل علىٰ ما لَه عنده من الحظ الذي لا يُدْرَك قدره.

قوله: **«ومن نادر القسم: جَيْرِ»[٧].**

قال الجوهري في الصحاح[٨]: «جَيْرِ: قَسَمٌ للعرب بمعنىٰ حقًا»، كقولهم:

---

(١) كذا في الأصل، والذي يظهر أنه أراد ولا قاطع فيه

(٢) الآنُكُ: الرَّصاص الخالص.

(٣) كذا في الأصل بالحاء، والذي في كتب النحو: أَسْنُمَةٌ، وهو اسم موضع. شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٨، والمسائل الحلبيات ص ٣٧٤، والإنصاف ١/٣٤٧.

(٤) أوصلها المرادي إلىٰ عشرين لغة. الجنىٰ الداني ص ٥٤١.

(٥) زيادة مني ليتضح المعنىٰ.

(٦) الجمل ص ٧٤.

(٧) الجمل ص ٧٤.

(٨) الصحاح (جير) ٢/٦١٩.

«إِي» بمعنىٰ حقًا، ومنهم من يفتح «أَي» فيقول: أَي اللهِ[1]، وهي من حروف التصديق.

واختلف في «جَيْرِ» هل حرف أو اسم؟ والأكثرُ علىٰ أنها حرفٌ مبني علىٰ الكسر، ومنهم مَنْ يفتحه، ويجوز أن يكون اسمًا مُقْسَمًا به، وقد جاءت منونةً[2]، ولعله تنوين ترنُّمٍ، فلا دليل فيه علىٰ الاسمية.

ومن نادِر القسم «عَوْضُ»، وفيه ثلاثُ لُغَات: الضم كَقَبْلُ، والفتح، والكسر. وهو اسمٌ من أسماء الدهر، وقيل اسم صَنَمٍ.

وأنشد في الباب[3]:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا ❊ بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

البيت لأعشىٰ بكر ميمون بنِ قيس يمدح به المُحَلَّقَ، وسُمِّيَ المُحَلَّقَ لأنه كان له بَعيرٌ فعضه في وجهه، فترك فيه أثرًا كالحَلْقَة فوسَمَهُ به. وسبَبُ مدحه[4] أن الأعشىٰ مَرَّ به بمَكَّةَ فأضافه، فلمَّا أراد الأعشىٰ الانفصالَ، قال للمُحَلَّقِ[5] ـ واسمه عبد العزيز ـ: هل لك من حاجة؟ قال له: إن لي بناتٍ، وإنَّهُن قد عَنَّسْنَ ولم يخطِبْهُن أحدٌ من العرب، فارفع صوتك بمدحي عسىٰ أنْ يَعْظُم قدري عند

(١) الجنىٰ الداني ص ٢٣٥.

(٢) في قول بعضهم:

وقائلَةٍ: أَسِيتَ، فقلتُ: جَيْرِ ❊ أَسِيٌّ، إنَّني مِنْ ذَاكَ إنَّهْ

مغني اللبيب ٢/٢٤٢.

(٣) الجمل ص ٧٥، والبيت للأعشىٰ ثَمَّ، وفي ديوانه ص ٢٦١.

(٤) انظر القصة في الاقتضاب ٣/٢٤٧ عند شرحه بيت الشاهد هنا.

(٥) في الأصل: قال المحلق، والصواب ما أثبته.

العرب فتُخطب بناتي، فخرج من عنده وأسند ظهرَه إلىٰ شجرة ورفع عقيرتَه بهذه القصيدة(١)، فلم [٨٥ظ] يأت الليلُ حتىٰ خُطِبَت جميعُ بناته، وأولها:

أَرِقْتُ وَمَا هَذَا السُّهادُ المُؤَرِّقُ ❁ وَمَا بِيَ مِنْ سُقمٍ ومَا بِيَ مَعْشَقُ!

ومشىٰ فيها إلىٰ أنْ قالَ:

تَشُبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانها ❁ وباتَ علىٰ النارِ النَّدَىٰ والمُحَلَّقُ

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالَفَا ❁ بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

واستشهد به أبو القاسم علىٰ أنَّ «عَوْض» قَسَمٌ، والصحيح انتصابُه علىٰ الظرف بدليل اجتماعِهما مع المقسم به، وسقوطِ حرف الجر مع ظهور الفعلِ، ولو كان مقسَمًا به لما جاز ذلك، وهو مما وَهِمَ فيه أبو القاسم. وانتصاب «رضيعي لبان» من ثلاثة أوجه: خبر «بات»، أو حال، أو منصوب علىٰ المدح. واللَّبَن واللِّبان بمعنىٰ واحدٍ لبني آدم وغيرِهم. والأَسْحَمُ الداجي: ظُلْمَة الليل، وقيل حَلَمَةُ الثدي. و«عَوْض» متعلق بـ«نتفرَّقُ»، أي لا نتفرق. ويروي «ثديَ» بالنصب والخفض: فمن نصب فعلىٰ إضمارِ فعل، ومن خفض فعلىٰ البدل. و«علىٰ النار» خبر ثانٍ لـ«بات»، ويجوز أن يكون في موضع الحال. ويسمىٰ الدهر عوضًا لأنه إذا مضىٰ منه جزء عاضَه آخر لا إلىٰ نِهاية.

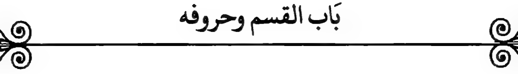
ومما يحتمل أن يدخل في باب القسم ما أنشدَه أبو الفَتْحِ(٢):

وإنِّي وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا ❁ تَخَلَّيْتُ مما بَيْنَنا وتَخَلَّتِ

---

(١) ديوانه ص ٢٥٣ ـ ٢٦١.

(٢) الخصائص ١/٣٤٠، والبيت لكثير هناك، وانظر ديوانه ص ١٠٣.



قال أبو الفتح[1]: «سألت عنه أبا علي، فقلت لَهُ: ما موضع وتهيامي، فقال: هو مبتدأ، وخبره بعزة، وهي جملة اعتراضٍ كما تقول: إنك ـ فاعلم ـ رَجل سَوْءٍ»، وحمَلَه أبو الفتح علىٰ القَسَمِ، وعَرَضَه علىٰ أبي علي فَقَبِلَه[2].



(١) الخصائص ١/٣٤٠ بتصرف.

(٢) الخصائص ١/٣٤٠.

باب مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه

هذا باب الفعل المبني للمفعول، وهو ما حُذِف فيه الفاعل وأُقِيم المفعولُ مقامَه، نحو: ضُرِب زيدٌ، وقُتِل عمرٌو. واختلف النحويون فيه: هل هو أصل قائم بنفسه أو هو مغير من باب الفاعل؟ والأكثر علىٰ أنه مغير من باب الفاعل، وهو ظاهر كلام سيبويه[1] - رحمه الله -، وهو الصحيح من وجوه:

الأول: أنهم قالو بُويِع وسُويِر، وكان القياسُ القلبَ والإدغامَ، لولا أنه في تقدير بايَع وسايَر، فلما كان في تقدير ما لا يُدغم لم يُدْغموا.

الثاني: أن تسميته مفعولًا يدل علىٰ فرعيَّته؛ لأنَّ من حقيقة المفعول أن يكون مسبوقًا بالفاعل.

الثالث: أن الأفعال كلَّها علىٰ اختلاف أنواعها تقتضي الفاعل ضرورة وتُبْنَىٰ له، وليس كذلك المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه.

الرابع: أنَّا [٨٦و] وجدناهم إذا اجتمع الفاعل والمفعول أسندوا إلىٰ الفاعل ولم يُسندوا إلىٰ المفعولِ، فدلَّ علىٰ أصالته.

واحتج من زعم أنه أصل بنفسِه[2] بباب «فُعِلَ» بضم الفاء، وهو باب متسع ذكر منه ثعلبٌ في فصيحهِ[3] أنماطًا كثيرة، استعمُل منها بناءُ المفعول ولم يُستعمَل

(١) الكتاب ٤/٢٧٩.

(٢) قال بهذا الكوفيون والمبرد وابن الطراوة. الارتشاف ٣/١٣٤٠.

(٣) انظر الفصيح ص ٥٦.




بناء الفاعل، فلو كان بناءُ الفاعل أصلًا لما استُعْمِل الفرع إلا حيث يُستعمل الأصل. وهذا لا حجة فيه؛ لأنا وجدناهم يرفُضون الأصول ويستعملون الفروعَ.

والأفعال بالنسبة إلىٰ البناء علىٰ ثلاثة أقسامٍ: منها ما يُبنَىٰ بلا خلاف، ومنها ما لا يُبنىٰ بلا خلاف، ومنها ما فيه خلاف. فالفعل الذي يبني بلا خلاف هو الفعل المتعدي المتصرِّفُ، تحرزًا من الأفعال الستة. والذي لا ينبني بلا خلاف هو ما لا يتعدىٰ من الأفعال. والمختلَف فيه: «كان» الناقصة، وقد ذكرناه[1] في باب «كان» حيث تكلم علىٰ تصرفها، وأنه يستعمل منها كائن ومكون.

وإذا ثبت أن هذا الباب مُغَيَّر من باب الفاعل بِحذفِ الفاعل، ونَقْلِ الفعل من صيغة إلىٰ صيغة، ورَفْعِ المفعول = فجميعُ أحكام الفاعل تجري علىٰ المفعول في هذا الباب. وجملة الأسبابِ المُقتضِيَة لحذف الفاعل: إمَّا العِلمُ به، وإمَّا الجَهلُ به، وإما الخوفُ منه، وإما الخوفُ عليه، وإمَّا لِخَساسة الفاعل أنْ يُذكَر مع المفعول، أو لخساسة المفعولِ أنْ يُذكَر مع الفاعل، وإما إيثارًا لغرضِ السامع، وإما للإيجاز والاختصار، وإما لاتِّفاقِ القوافي والأسجاعِ، كقولنا: رُحِمَ المُذنبُ، وضرب زيدٌ، إذا لم يُعرف ضَارِبُه، وشُتِمَ الصالحُ، وقُتِلَ زيدٌ، إذا خيف علىٰ فاعله أن يُذكَر، وشُجَّ النبيُّ، وقُتِل عَدُوُّك. وأمَّا حذفُه للقوافي والأسجاع ففي قوله[2]:

وَمَا المَرْءُ إلا كالشِّهابِ وضَوْئِه ❁ يَصِيرُ رَمادًا بَعْدمَا هُوَ ساطِعُ
ومَا المالُ والأَهْلُونَ إلا وَدِيعَةٌ ❁ ولا بُدَّ يَوْمًا أنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ

وهو في التفعيل كثيرٌ، والتفعيلُ هو تقطيعُ الشِّعْرِ، ولِذلكَ سمَّىٰ الخليلُ

(١) راجع ص ٤١٨.
(٢) هو لبيد بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٦٩ ـ ١٧٠.



العروضَ التفعيلَ.

قوله: «**اعلم أنَّ حُكم ما لم يُسَمَّ فاعله**»(١)، كذا.

لا يخلو الفِعل المبنيُّ للمفعول أن يكون ماضيًا، أو مستقبلًا. والماضي على قسمين: ثلاثي، وزائد على الثلاثي. والثلاثي على قسمين: صحيح، ومعتل. والمعتل يكون اعتلالُه في فائه، وعينه، ولامه. فالصحيح حُكمه ما ذَكَرَ(٢). والمعتلُّ الفاء إذا بني لِمَا لم يُسم فاعله يجوز فيه وجهان: الهمزُ، وتركُه، نحو: وُهِبَ، وأُهِبَ، ووُعدَ، وأُعِد، وقُرِئَ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] بالواو والهمزة، وهي قراءة [٨٦ظ] أبي عمرو بن العلاء(٣) قرأنا بها على شيخنا(٤).

وأما المعتلُّ العين ففيه ثلاث لغات للعرب: فمنهم من يَرُد ذواتِ الواو إلى ذوات الياء؛ لأن الياء أخفُّ، فيرد الأثقل إلى الأخف. ومنهم من يعكس. ومنهم من يُشِمُّ فيبتدئ بالكسر مُشيرًا إلى الضم، وهي قراءة ابن عامر(٥) وغيره. والإشمامُ: حركة الشفتين بغير صوتٍ يُسمَع مع الكسر المحض، وقال بعضهم: الكسر فيه غير مَحْضٍ وهو مسموع. حكاهُ شُريح(٦) في مفرداته(٧) عن ابن عامر،

(١) الجمل ص ٧٦.

(٢) هو أن يضم أوله ويكسر ثانيه. الجمل ص ٧٦.

(٣) قرأ أبو عمرو بن العلاء بالواو، وقرأ الباقون بالهمز. كتاب السبعة ص ٦٦٦، والنشر ٥/١٩٥٨.

(٤) كذا في الأصل، ولعل فيه سقطا، أو أن الصواب «شيوخنا».

(٥) ابن عامر أحد القراء السبعة أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الدمشقي، توفي عام ١١٨هـ. ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ١/١٨٦.

(٦) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي المالكي، الشيخ المقرئ المحدث الخطيب، قرأ على أبيه ابن شريح، وروى عنه ابن عبيد الله الحجري وغيره، توفي عام ٥٣٩هـ. معرفة القراء الكبار ٢/٩٥٣، وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٤٢.

(٧) المفردات لشريح في حكم المفقود الآن. انظر مقدمة تحقيق الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته=



والمشهورُ أنه غير مسموعٍ. والمعتلُّ اللام كالصحيح.

وأما الرباعِيُّ بالزيادة فأكثر، فحكمُه أن يُضَمَّ أوله ويُكسَر ما قبل آخره، نحو: أُكْرِمَ زيدٌ، واسْتُخْرِجَ الدرهمُ، وأُصيبَ زيدٌ. فإن كان مستقبلًا ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخِرِه كيف كان، فيجيء على مقتضى حكم التصريف من قلب حرفَيِ العلة فيه ألفا على الشرط، نحو: يُقال، ويُباع، لتحرك حرفِ العلة كان، وانفتاحِ ما قبله الآن، وإنما فعلوا هذا التغير ليُفَرِّقُوا بين بناء الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله.

❊ **فَإِن قلتَ:** قد كان يحصل الفرق لو كَسَرُوا الأول ثم ضموا.

❁ **قلتُ:** نعم، ولكنهم كرهوا الخروج من الكسر إلى الضمِّ، فابتدءُوا بالضم وجعلوه كأنه عِوَضٌ من حذف الفاعل، فقدموا الضم، ثم خرجوا منه إلى الكسر حِفْظًا[1] على تحصيل الأخَفِّ على أَلْسِنتهم.

قوله: «**وإذا كان الفعل غيرَ مُتَعَدٍّ إلى مفعول لم يجز رَدُّه إلى ما لم يسم فاعله**»[2].

قد أُولِع الشارحون لكتابه بالاعتراض عليه في هذا الفصل، حتى قال بعضهم: إنَّه فَصْلٌ جمع فيه بين الخطأ والكذب. أما الخطأ ففي المنع المطلق، وأما الكَذِبُ ففي نقله عن سيبويه أنه أجازَ ذلك. والذي يتحصل فيه أن ما لا يتعدى من الأفعال لا يخلو أن يكون معه شيءٌ من الفَضلات أم لا، فإن كانت

= يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري تأليف أبي الحسن شريح ص ١٦.

(١) كذا، والصواب: حفاظا.

(٢) الجمل ص ٧٧.




فالبناء جائزٌ [بلا][1] خلاف. وإن لم يكن معه منها شيء، فإمَّا أن يكون في الكلام قرينةُ انتظارٍ وعهد، وإما أن لا تكون، فإن كانت القرينةُ جاز البناء على إضمار المصدرِ المعهود عندَنَا، وإن لم تكن فهل يجوز أم لا؟ فيه نظر، والمحققون على المنع، وأجازهُ بعضهم على إضمار المصدرِ مُطلقًا. وهو بعيد؛ لأنَّ الفعل يدل على مصدره، فلم يُعْطِ الإسنادُ إفادةً مستقلة.

واعترض ابن خروفٍ[2] وغيرُه على أبي القاسم في إطلاقه أن ما لا يتعدى لا يُرَدُّ إلى مفعول من حيث إنه يرد مع الفضلات، واعتراضُهم عليهِ تعسف؛ لأنه قد أُعْلِمْنا أنه يُرَدُّ مع الفضلات، وهو نصُّ الفارسيِّ في إيضاحه[3]، وكذلك إذا نقل هذا الفعل الذي لا يتعدى بالهمزة أو بحرف الجر أو [٨٧و] بالتضعيف، فقد خرج حينئذ عن كونه لا يَتَعَدَّى، وإفادة أحد هذه الأدوات المتعد[ي][4] مفعولًا. وزعم ابن خروف[5] أن إضمار المصدر المؤكد لا يجيزه أحد من النحويين، وليسَ كذلك، فقد أجازه بعض البصرِيِّينَ، وهو ظاهرُ كلامِ أبي القاسِم[6]، وابنِ بابشاذٍ[7] وغيرِهما، ولم يقم قاطع على بطلانه. وقول القائل: قد فُعِل، لِقَوْمٍ يتوقعون فعلًا، يراد به قد فُعل الفِعل من إضمار المعهود لا المؤكَّدِ، وهو سائغ، وليس في تجويز سيبويه[8] لهذا ما يدل على أنه منع من غيره.

---

(١) زيادة ضرورية ليتضح المعنى.

(٢) شرح الجمل له ٥٢٢/١.

(٣) الإيضاح ص ٧٣.

(٤) آخر الكلمة لا يظهر جيدا.

(٥) شرح الجمل له ٥٢٣/١.

(٦) قال: «لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين». الجمل ص ٧٧.

(٧) شرح الجمل له ٢٠٤/١.

(٨) الكتاب ٢٢٩/١.

قوله: **«وإذا كان الفعل يتعدىٰ إلىٰ مفعولين رفعت الأول»**[١].

قد علمتَ أن البناء للمفعول عكسُ النقل بأدوَات التعدية ؛ لأنَّ البناءَ ينقص الفعل معه مفعولًا ، والنقل يزيد الفعلُ معه مفعولًا إن كان مما يتعدىٰ ، أو يتعدىٰ إن كان مما لا يتعدىٰ رأسًا ، وليس كلُّ الفضلات يقام مقام الفاعل. فيقام من المفعولات الخمسة: المفعول المطلق مطلقًا ، والمفعول به ، والمفعولُ فيه ، وهو الظرفان. والظرف علىٰ قسمين: متمكن ، وغير متمكن. فغير المتمكن: لا يقام أصلًا ، نحو: عِنْدَ ، وَبَيْنَ ، ودونَ ، ووَسط ، وإذْ ، وإذَا ، فهذه كلها لا تقامُ ؛ إذْ لم تَرْفَعها العرب بحال. ولذلك لم يجز إقامة باقي المفعولات كالمفعول معه ، والمفعول من أجله ، وما شبه بها من الفضلات ، كالحال ، والتمييز ، والمستثنىٰ ، وخبر «كان» ، واسم «إنَّ» ؛ لأن هذه كلَّها لازمة للنصب ، فَرَفْعُها متعذر لفظًا وتقديرًا. وأما المتمكن من الظرفين ، فيجوز رفعه ، فيجوز إقامته.

أما المفعولُ به الذي وَصَل إليه الفعل بنفسه فله من المكانة أنَّه إذا ظَفِرَ به لم يُسنَد إلىٰ غيره ، فإذا عُدِمَ فهاهنا نظر: فذهب جماعةٌ من النحويين إلىٰ التساوي في جميعِها ، وذهب بعضُهم إلىٰ ترجيح الجار والمجرور ، وذهب بعضُهم إلىٰ ترجيح المصدر المقدَّرِ بحَدٍّ أو وَصْفٍ. فمن قدَّمَ الجار والمجرور ؛ فلأنه مفعول في المعنىٰ ، لأنك تقول: مررت بزيدٍ ، وهو في معنىٰ: جُزت زيدًا ، والوارِدُ في القرآن إقامةُ المصدر الموصوف ، وهو اختيارُ أبي بكرِ بنِ السّرَّاجِ[٢]. وإنما اشْتُرِطَ في المصدر الوصف أو التحديد ؛ لأنه حينئذ يتخصص بالوصف أو بالعدد ، فيعطي فائدة زائدة. هذا حُكم مَا يَنصب من الأفعال مفعولًا واحدًا.

---

(١) الجمل ص ٧٨.

(٢) الأصول ١/٧٩ ـ ٨٠.

وأما ما ينصب أكثر من ذلك فهو على قسمين: ما ينصب مفعولين، وما ينصب أكثر من ذلك. والذي ينصب مفعولين على قسمين: منه ما ينصبهما معًا نصبًا صحيحًا، ومنه ما ينصب أحدهما بنفسه والآخَر بواسطَةِ [٨٧ظ] الحرف. والمنصوب نصبًا صحيحًا قسمان: باب «أَعْطَيْتُ»، فلا يخلو أن يقع في الكلام لَبْسٌ بإقامة الثاني، أولا يقع، فإن وقع لم يجز إقامة الثاني بلا خلاف، نحو: أُعْطِيَ زَيْدٌ عمرًا، إذَا كَانَ «عمرًا» هو المعطَى بنفسَه، فتُحفَظُ الرتبة حينئذ كما حُفِظَت في الفاعل والمفعول. وإن لم يقع لَبْسٌ، فلا يخلو أن يكون الثاني معرفة أو لا، فإن كان معرفة جازَ إقامة كل واحدٍ منهما، وإقامةُ الأول أحسن؛ لأنه فاعلٌ في المعنى، فكانَ إقامتُه مقام الفاعل أولى. وإن كان نكرة، فهل تجوز إقامتُه مقام الفاعِلِ ونصبُ الأول أم لا؟ فيه نظر وخلاف بين النحويين، فمنهم من منعَهُ، وعول على ما مثَّلَ به أبو علي حيث قال: «أعطيَ الدرهمُ زيدًا»[١]، فمثل به معرفة، فرأى أن هذا التمثيل مقصودٌ، ولم يجز: أُعْطِيَ درهمٌ زيدًا، كما منع سيبويهِ[٢]: كان حليم زيدًا، وهو رأي الأستاذ أبي ذر. والأكثر على جوازِه، وهو نصُّ الزَّمخشَرِيِّ[٣]، ولم يمثل بهِ الزمخشري إلا نكرة.

وأما باب «ظننتُ»، فهل يجوز إقامة الثاني فيه أم لا؟ فيه خلاف: فمنعه جماعة، منهم الزمخشري[٤] والجزولي[٥] وغيرُهما من المتأخرين، وأجازه غيرُهم ما لم يمنع منه مانع.

---

(١) الإيضاح ص ٧٣.

(٢) الكتاب ١/٣٢٩.

(٣) المفصل ص ٢٦٠.

(٤) المفصل ص ٢٦٢.

(٥) الجزولية ص ١٤٣.




وأما ما يَنْصِبُ بالواسطة، فاتفقوا على أن المختار إقامة الصريحِ، إلا ما شَذَّ.

وأما المتعدي إلى ثلاثة، فيجوز إقامةُ الأول جوازًا حسنًا، وهل يجوزُ إقامة غيره أم لا؟ نصَّ الزمخشريُّ[1] على أن الثالثَ فيه لا يُقام، وأجاز غيره إقامة الأول والثاني والثالث، إلا أن يمنع من الثاني والثالث مَانِعٌ من لَبْسٍ أو غيره. ومَا خرج عمَّا ذكرناه من إقامة الفضلات مع وجود الصريح فشاذ، منهُ قول الشاعِرِ[2]:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ[3] جَرْوَ كَلْبٍ ❊ لَسُبَّ بِذلكَ الجَرْوِ الكِلَابَا

وذكر[4] في باب «أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا» ثلاثة أوجه: فإما أن يكون باقيًا على انتصابه بفعل الفاعِلِ، وإما أن يكون انتصابُه بفعل المفعول. وهذان الوجهان جاريان على ما تقدم من الخلاف في بناء المفعول الذي لم يُسَّم فاعله، هل هو أصل أو فرع. ثم ذكر فيه وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون خَبَر ما لم يُسَّم فاعله، وزعَمَ أنه «تقريبٌ على المبتدئ»[5]. وهو تبعيد في المعنى، وعبارة سَيِّئَة جدا. واستحسن إقامَةَ الأول في باب «أَعطيت»، وأجاز إقامة الثاني مع كونه نكرة، ومثلَه بقولك: أُعْطِيَ درهمٌ أَخاكَ[6]. ولم يمثل في باب الظن بإقامة الثاني كما مثل بالثاني في باب العطاء، وذلك يُفْهِم افتراق البابين عنده.

---

(١) المفصل ص ٢٥٩.

(٢) نسب لجرير في توجيه اللمع ص ١٣٢ ـ ١٣٣، والخزانة ٣٣٨/١، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي الشجري ٥١٨/٢.

(٣) في الأصل: فقيره، وهو تصحيف.

(٤) الجمل ص ٧٨.

(٥) الجمل ص ٧٨.

(٦) الجمل ص ٧٨.

ومنع في قولك: ضُرِبَ زيد سوطا[1]، إقامة السوطِ مع وجود زيد؛ لأنَّ السوط واقع موقعَ المصدرِ، ولا يقامُ المصدرُ مع وجود [٨٨و] [الـ]ـمفعول[2]، وكذلك: أُخِذَ مِنْ زيدٍ دينارٌ[3]، لم يجز نصب الدينارِ على إقامة المجرور لِمَا ذَكَرناه.



(١) الجمل ص ٧٨.

(٢) ما بين المعقوفين لا يظهر بسب الشريط. وهذه الورقة تقدمت في ترتيب المخطوط.

(٣) الجمل ص ٧٩.

باب من مسائل مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله

ومسائلُهُ ظاهرة، أولاها: سِيرَ بزيدٍ يومانِ فرسَخَيْنِ(١)، وهذه المسألة قد اجتمع فيها ثلاث فضلات ظاهرة، وهي: المجرور، والظرفان، والفضلة الرابعة المضمرة المَصْدرُ الذي يدل عليه الفعل، فيجوز إقامة أيِّها شئتَ، فإذا أقمت واحدًا منها نصبت الباقي على الظرف، أو على أنه مفعول على السَّعة، ولا يجوز أنْ يُجمع في المسألة بين مرفوعين. وإضمارُ المصدرِ وتقديرُه إنما هو إذا اعتقدنا إقامته، وأما إذا أقيم بعض هذه الفضلات ذَهَبَ المصدر من التقدير كَمَا ذهب من اللفظ، وإنما اعتقدناه تكثيرًا لوجوهِ الجَواز في المسألة، وكلُّها متساوية في الإقامة.

وقد رَجَّحَ بعضهم إقامة الجارِّ والمجرور، ورجَّحَ بعضُهم إقامة أحد الظرفين، ولا قاطع على شيء من ذلك. وإذا أقمت الظرفَ فرفعتَه اعتقدتَ حذف المضاف ضرورةً، [لِـ]ـأنَّ(٢) الظرف بوضعه يناقضُ الرفع، إلا أن يخرج عن الظرفية إلى الاسمية، فإذا قلتَ: سِيرَ عليهِ يومانِ، فالمعنى مقدارُ يومين. فإنْ أقمتَ الجار والمجرور اعتقدتَه مرفوعًا في التقدير وإن كان مخفوضا في اللفظ، كقوله(٣):

ومَـــا بـــالرَّبْعِ مِـــنْ أَحَـــدِ

(١) الجمل ص ٨٠.

(٢) في الأصل: أن.

(٣) هو النابغة. ديوانه ص ١٤، والكتاب ٢/٣٢١. وتمامه:

وقفــتُ فيهــا أُصَــيْلَانا أُسَــائِلُها ❊ عَيَّتْ جَوابًا وما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

لأنَّ «مِنْ» زائدة، والتقدير: ما بالربع أحدٌ. وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩][1]، لأنَّ «من» زائدة؛ ودليل ذلك قراءة من قرأ «غيرُه» بالرفعِ وصفًا علىٰ الموضع. وقد تقدم الكلامُ علىٰ النعت علىٰ الموضع[2]، وزعمَ ابن الطراوة أنَّهُ بَاطِل، وأنَّ سِيبويهِ لا يرىٰ النعت علىٰ الموضع، وإن أجاز العطفَ علىٰ الموضع. والفرق بينهما اتصال النعت والمنعوت، وانفصالُ المعطوفِ من المعطوف عليه.

* **ومسألةُ**: «أُعْطِيَ المُعْطَىٰ»[3] ظاهرة، لأنَّ فيها عَامِلين كل واحد منهما يحتاج إلىٰ مرفوع ومنصوب، فيجب أن يُوفَّىٰ كل واحد منهما حقَّه، فلا يخلو من أقسامٍ: إما أن تشغلهما، أو لا تشغلهما، أو تشغل أحدهما دون الآخر. فإن لم تشغلهما نصبتَ «الدينارَيْنِ» و«الثلاثين»، فقلت: أُعْطِيَ المُعْطَىٰ دِينارَيْنِ ثلاثينَ دِينارًا. وإن شغلتهما معًا بالباء، رفعتَ «الدينارَينِ» و«الثلاثينَ» لما ذكرنا أن الصريح أولىٰ بالإقامة من المَجرورِ. فإن شغلتَ أحدهما ولم تَشغل الثاني، نصبتَ أحدهما ورفعتَ الثاني. وحَذْفُ المفعولات في هذه المسألة جائز.

ومسألةُ: «زِيدَ في رِزْقِ عمرٍو»[4] ظاهرةٌ، وأُفْرِدَ الرزق فيها مع تثنية المسألة وجمعها؛ لأنَّ [٨٨ظ] «الرزق» مصدرٌ يقع علىٰ الجنس، فاستُغْنِيَ عن جمعه.

---

(١) قرأ «غيره» بالخفض أبو جعفر والكسائي، وقرأ الباقون بالرفع، وقرأ عيسىٰ بن عمر بالنصب علىٰ الاستثناء. كتاب السبعة ص ٢٨٤، والنشر ١٧٠٦/٥، والبحر المحيط ٨٢/٥، والدر المصون ٣٥٤/٥.

(٢) راجع ص ٢٢٠.

(٣) انظر الجمل ص ٨١ ـ ٨٢.

(٤) الجمل ص ٨٢ ـ ٨٣.

وكذلك مسألةُ «كُسِيَ المَكْسُوُّ»[1].

وقوله: **«ولا يُجمعُ بين الهمزة والباء لأنهما يتعاقبان»**[2].

صحيحٌ، وتعاقبهما لأنَّ أحدهما يُعدَّىٰ إلىٰ صريح، والآخَرَ إلىٰ غير صريح، ولا يكون الاسمُ منصوبًا مجرورًا في حال واحدةٍ.



---

(١) هي مسألة: كسيَ المكسُوُّ جُبَّةً قميصا. الجمل ص ٨٣.

(٢) الجمل ص ٨٣، وفيه: «ولا يجوز أن تقول: أُدْخِلَ بِزَيْدٍ الدار، فتجمعُ بين الهمزة والباء».

باب اسم الفاعل

والمُراد به كل صفة مشتقةٍ من مصدر جاريةٍ علىٰ المضارع في حروفه وحَرَكاته وسَكناته. ويكون من المتعدي، نحو: ضَاربٍ، وقاتلٍ، وغير المتعدي من الثلاثي وغيرِه، وذلك نحو: قائمٍ، وقاعدٍ. فما كان من الثلاثي المجرور[1] فعلىٰ «فاعِلٍ»، وما كان من غيرِه فعلىٰ صيغة المضارع بميم مضمومة مكسور ما قبل آخِره. أما المستعمل من المتعدي فالاسم صَادِقٌ عليه إجماعًا واصطلاحًا. وأمَّا ما أخذ من غير المتعدي، فهل يصدق عليه الاسم؟ فالمتقدمون والأكثرُ من المتأخرين علىٰ أنه يُسَمَّىٰ اسم فاعل لغة واصطلاحًا، وزعم ابنُ طاهِرٍ وابن خروف[2] أنه لا يسمىٰ اسمَ فاعلٍ في الاصطلاح إلا ما كانَ من الفعل المتعدِّي، وما كَانَ من غير المعتدي فيسمىٰ صِفَةً للفاعل اصطلاحًا، واسمَ الفاعلِ لُغَةً، ومَا لم يعمل نصبًا فليس باسم فاعلٍ عنده في الاصطلاح. وأوَّلُ من لم يُسلم له هذا الاصطلاحَ سيبويه والفارسيُّ والزجاجُ والزمخشريُّ وغيرُهم من الأكابر، فكلهم يُدخل غيرَ المتعدي في البابِ، ويُمَثِّلُ به، ويستعملُه استعمالَ المتعدي.

ثم هو علىٰ ثلاثة أضرب: أحدُها أن يكون للماضي، والآخرُ أن يكون للحال، والثالث أن يكون للمستقبل. ولما كان العمل بالأصل إنما هو للأفعال، كما أنَّ الإعراب بالأصل للأسماء = وَقَعَتِ المقارَضَة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، فأخذ كلٌّ واحد منهما من صَاحبه مَا هُوَ أصلٌ له، فاستحَقَّ الفعلُ

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: المجرد.

(٢) شرح الجمل له ١/٥٣١.




المضارع الإعرابَ لِمُشابهَتِه اسم الفاعل، واستحقَّ بهذه المُشابهة نفسِها اسمُ الفاعل من الفعل المضارع العملَ، إذْ العملُ ليس له بأصله، بل بالشَّبَه من جهة أنه على حَركاته، وسَكناتِه، وعددِ حروفه، وأنه يُذَكَّر ويُؤنث، ويُفرد ويُثنى ويُجمع، كما يَلحقُ الفعل علامة التأنيث والتثنيةِ والجمعِ، فلمَّا ضارَعَه عَمِل عَمَلَهُ. كَمَا أُعرب الفعل أيضًا لهذه المشابهة مع المشابهة أيضا في الإبهام، والتخصيص باللام، وغيرها.

ولما كَانَ عَمَلُ اسم الفاعل بالمشابهة توقف على الشروط، ومع حصولِهَا فليس العمل له واجبا معها، إيذانًا بفرعيَّتِه، وأنه دَخيل في ذلك؛ ولذلك تَرجَم عليه سيبويه فقال[(١)]: هذا بابٌ من اسم الفاعل جَرَىٰ مَجْرَىٰ [٨٩و] الفعل[(٢)] المضارع إلىٰ آخِرِ الترجمة، وعَلىٰ هَذَا مضىٰ جمهورُ النحويِّينَ، إلا الأخفَشَ[(٣)] والفراءَ ومن اتبعهما، فإنهم رأوا عمَلَه معتَمِدًا وغير معتمِدٍ، أُعْطِيَ للمُشَبَّه حكم المشبه به، هَذَا إن كان بمعنىٰ الحال والاستقبال.

فإن كَانَ بمعنىٰ المُضِيِّ لم يختلف البصريون أنه بمنزلة سائر الأسماء لا مدخل له في العمل. ويجري في تعرفه بالإضافة مجرىٰ الأسماء. وأجازَ الكسائي[(٤)] عَمَلَه بمعنىٰ الماضي، واحتج علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، ولا حجة فيه؛ لاستمرارِ ذلك إلىٰ الآن، وإلىٰ يوم القيامة كما وَرَدَ في الأخبار. وحمله النحويون الفارسيُّ وغيرُه علىٰ أنه

(١) الكتاب ١/١٦٤.

(٢) هذه الورقة تأخرت في ترتيب المخطوط، وحال بينها وبين التي قبلها ورقة واحدة.

(٣) الارتشاف ٥/٢٢٧١، والتصريح ٣/٢٧٦.

(٤) التصريح ٣/٢٧١.

علىٰ حكايةِ الحالِ الماضِيَةِ(١). وحكىٰ الكسائي عنِ العرب: هذا مَارٌّ بزيدٍ أمْسِ(٢)، ولا حجة فيه؛ لأنَّ المجرورَ تعمل فيه روائحُ الأفعال. وكيف يَعْمل ولا شبه بين اسم الفاعل والفعلِ الماضي، ولا مُقارَضَة في الإعراب، فلا تكون في العمل، اللهمَّ إلا أن يدعيَ الكسائيُّ ومن اتبعه أنَّ عمَلَه بحلوله محلَّ الفعل لا الشَّبَه كما ادعاهُ بعضهم في الأمثلة، وكما عمل المصدر بحلوله محل الفعل، علىٰ أن الذي تحقق أنَّ عمَلَه بالشبه، وأن جميع أنواعه لا يعمل شيء منها مُصَغَّرًا ولا موصوفًا. وقوله(٣):

إذا فَاقِـــدٌ خَطْبَـــاءُ فَـــرْخَيْنِ

لا حجة فيه؛ لاحتمال إضمارِ الناصِبِ، والتقدير: فَقَدَّرْتُ فرخين. فإن وصف بعد استحقاقه العمل جاز. وحكم هذا الاسم مُثنًىٰ ومجموعًا مُعرفًا ومنكرًا في جواز العمل علىٰ وجه واحدٍ.

قوله: «**وإذا ثنيتَ وجَمَعْتَ، حذفتَ النون وخَفَضت**»(٤).

إذا ثنيت اسم الفاعل فلا يخلو من قسمين: إما أن يكون بمعنىٰ الماضي، أو بمعنىٰ الحال والاستقبال. فإن كان بمعنىٰ الماضي فليس إلىٰ النصب من سبيل. وإن كان بمعنىٰ الحال والاستقبال فلا يخلو من قسمين: إما أن تكون فيه

---

(١) الإيضاح ص ١٤٢.

(٢) المسائل الحلبيات ص ١٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠.

(٣) نسبه العيني ٣/١٤٣٦ لبشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في التذييل ١٠/٣٠٦، وفي نسبته خلاف، وتخريجه هناك. تمامه:

إذا فاقِـدٌ خَطْبَـاءُ فَـرْخَيْنِ رَجَّعَـتْ ❊ ذَكَرْتُ سُلَيْمَىٰ في الخَلِيطِ المُزايِلِ

(٤) الجمل ص ٨٤.

الألف واللام، أو لا تكون. فإن كانت فيه الألف واللَامُ جاز وجهان: النصب، والخفض. وإن لم تكُن فيه فكذلك في الوجوه كُلِّها إلا النصب، فإنه فيه في حال التثنية والجمع إذا لم تكن فيه الألف واللامُ قليلٌ، وهي لَحْنَةُ أبي السمَّال[1] حيث قرأ: ﴿إِنَّكُمْ لَذَابِقُو العَذَابَ﴾[2]، بالنصب[3]. جَعَلَهُ المازني لحنًا[4]، وتلحينُ العربيِّ هو عَيْنُ اللَّحْنِ. وكما لم يَبعد حذفُ النون مع اللام والبقاءُ على النصب، فكذلك مع عدَمِ اللام. فإن كَانَ في المفعول الألفُ واللامُ جاز فيه النصب والجر، نحو: الضاربُ الرجلَ، والمُكرِمُ الأخَ. فإن لم يكن فيه فالنصبُ، نحو: الضاربُ زيدًا، ولا يجوز الخفضُ عندنا، وأجازَه الفراءُ[5].

قوله: «**فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسمًا جَازَ في المعطوف** [٨٩ظ] **وجهان**»[6].

۞ قلتُ: العطف على المخفوض إما أن يكون على أنَّ المرَاد به المُضيُّ، أو الحال والاستقبال. فإن أريد به المضي فلا يخلو أيضًا من قسمين: إما أن يكون المعطوف مما يَصِحُّ وقوعه موقع المعطوف عليه، أم لا. فإن أمكن وقوعُه موقعَه جاز فيه وجهان: الخفض على اللفظ، وهو أحسن، والنصبُ بإضمار ناصب يُفسِّرُه الموجود وإن لم يعمل، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ والرجلَ. فيجوز في

---

(١) أبو السَّمَّال هو قعنب بن هلال بن أبي قعنب العدوي البصري، الشهير بكنيته، إمام في العربية، وكان له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، توفي عام ١٦٠هـ. غاية النهاية ٢/٢٦، وتاريخ الإسلام للذهبي ٤/١٨٧، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٢) الصافات ٣٨.

(٣) البحر المحيط ٩/٦٦.

(٤) ليس المازني من جعله لحنا، وإنما هو نقل قول أبي زيد. الإيضاح ص ١٥٠.

(٥) البديع لابن الأثير ١/٥١١.

(٦) الجمل ص ٨٥. وفيه: «جاز في المعطوف الخفض والنصب».

«الرجل» وجهان: النصب، والخفض، فإن نصبت جاز نصبه من وجهين: فإما أنْ تَنْصِبه بإضمار فعل، ويجوز حينئذ أن تقدره ماضيًا أو مستقبلًا. وزعم ابنُ خَروفٍ[1] أن الفعل لا يكون إلا ماضيًا. وهو تَحَكُّمٌ؛ لأن المقصودَ صورةُ العملية مطلقًا. وإما أن تنصبه بإضمار اسم فاعلٍ، ويجب حينئذ أنْ تُقَدِّرَه عاملًا مستقبلًا أو حالًا.

وقد فُسِّر في هذه المسألة ما لا يعمل وإن كان مما لا يقع موقعه ولا يَحُل محله، نحو: هذا الضارب الرجلِ وزيد. فالنصبُ فيه جائز بلا خلاف بإضمار ناصب. وهل يجوز فيه الخفض أم لا؟ فيه خلاف، فمنعَه المبرد[2] ومن اتبعه؛ لأنَّ المعطوف لا يَحُل محلَّ المعطوف عليه، لأنك لا تقول: الضاربُ زيدٍ، وأجازه سيبويه[3] والجماعة بناء على أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، وحَكَىٰ عن العرب: «رُبَّ رجُلٍ وأَخِيهِ»[4]، و«كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِهَا بِدِرْهَم»[5]، وأنت لا تقول: رُبَّ أَخِيه، ولا: كلُّ سخلَتِها. وشَبَّهه سيبويه بقول المَرار[6]:

أنـــا ابْـــنُ التَّـــارِكِ البَكْـــرِيِّ بِشْـــرٍ

فإن عطفت عليه ـ والمرادُ به الحال والاستقبال ـ جازَ فيه النصب والخفض،

---

(١) شرح الجمل له ١/٥٤٠.
(٢) الأصول ٢/٣٠٨.
(٣) الكتاب ١/١٨٢ ـ ١٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٩.
(٤) الكتاب ٢/٥٦.
(٥) الكتاب ٢/٥٥.
(٦) الكتاب ١/١٨٢، والمفصل ص ١٢٤، والخزانة ٤/٢٨٤. عجزه:

عليـــهِ الطَّيْـــرُ تَرْقُبُـــه وُقُوعَـــا

والمرار هو المرار بن سعيد الأسدي الفقعسي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. الشعر والشعراء ٢/٦٨٨، والخزانة ٧/٢٥٢.

نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا وعمرٍو. فالخفض على اللفظ. واختلف في وجه النصب: فقيلَ ليس إلا بإضمار ناصب، وقيل يجوز أن يكون بإضمار الناصب، ويجوز أن يكون محمولًا على الموضع. والقائلون بأنه بإضمار الناصب اختلفوا في تقديره: فمنهم من قدره اسم فاعلٍ، ومنهم من قدره فِعْلًا. وقدره سيبويه بالفعل واسم الفاعل معًا، وأنشد عليه(١):

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ ❊ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ عَمَّارِ(٢)

أما النصبُ بإضمار عامل يدل عليه الموجود فلا كَلَام في جوازه. وأما النظر في عَطفه على المعنى فحُجَّة من أجازه أنه ناصب بالقوة، فجاز مُرَاعاة النصب المستحق له بالقوة. ومنعه من منعه؛ لأنَّ النصب لا دليل عليه في اللفظ ولا مُحرز له فامتنع، اللهم إلا أن يكون في اللفظ مُحْرِز يقتضي النصب. قالوا ويلزم منه أن يعمل اسمُ الفاعل نصبًا وهو غير مُنَوَّنٍ، ويلزم أنْ [٩٠و] يعملَ(٣) في حال واحدة نَصْبًا وجرًّا، فإن وقع الفصلُ كان الجرُّ أقبَحَ. ومن هذا الباب قوله سبحانَه: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ [الأنعام: ٩٧]، ولذلك أدخَلَه أبو القاسِمِ(٤)، ونصبه بإضمار فِعْلٍ.

وبين النحويين في الآية خلاف، فمنهم من جعل موضع الشاهد فيها نصبَ «الشمسِ» بإضمار فعل. ومنهم من جعل «سكنًا» منصوبًا بإضمار فعل، وجعل

(١) الكتاب ١/٩٤، ١٧٠، والبيت لجرير هناك، وفي ديوانه ص ٢٣٧.

(٢) كذا في الأصل، والذي في الكتاب وديوان جرير: منظور بن سيار. وهو منظور بن سيار بن عمرو بن جابر كما في الديوان.

(٣) هذه الورقة تأخرت في الترتيب الأصلي للكتاب، وحال بينها وبين التي قبلها ست ورقات.

(٤) الجمل ص ٨٥.

«جاعلا» بمعنى المضي، والأَوَّلُونَ جوزوا أن يكون «جاعل» للحال والاستقبال؛ لأن هذا حالٌ يحدث كُل يوم، وأنشدوا في الباب(١):

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ❊ ولا سَابِقٍ شيئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

البيت لزهير بنِ أبي سُلمى، وقيل ليس في العرب «سُلْمَى» بضم السن غيره، وقيل إنه لِصِرْمَة الأَنْصارِيِّ(٢). ويروى «ولا سابق» بالرفع والنصب والخفض، فالرفع على أنه خبرُ ابتداء مضمر، أي ولا أنا سَابقٌ، والنصبُ بالعطف على «مدرك»، والخفض عطف عليه على توهم الباءِ في «مدرك» لكثرة دخول الباء في خبر «ليس» و«مَا». وفي البيت شاهدان: على إضافة «مدرك» وهو اسم فاعل، وعلى إعمال «سابق» في شيء، وهو الشاهِدُ في بيت امرئ القيس(٣):

إِنِّي بِحَبْلِكِ واصِلٌ حَبْلِي ❊ وبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي

وكذلك بيتُ ابنِ أبي ربيعة(٤):

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ

وشاهده: انتصاب «عينيه» بـ«مالئ».

ثم أنشد(٥):

---

(١) مر في ص ١٨١.

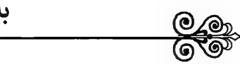
(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٧١ ـ ٧٢، والخزانة ٩/١٠٢. ويروى لابن رواحة الأنصاري أيضا. الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٧٣.

(٣) ديوانه ص ٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٠٦. وبلا نسبة في الجمل ص ٨٦.

(٤) ديوانه ص ٤٥١، وله في الجمل ص ٨٧، والكتاب ١/١٦٥. عجزه:

إذا راحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى

(٥) الجمل ص ٨٧، بلا نسبة فيه، وكذا في الجمل للفراهيدي ص ٩٩، والكتاب ١/١٧١، وفي نسبة=



هَـلْ أَنْـتَ باعِـثُ دِينـارٍ لِحاجَتِنـا ❊ أوْ عَبْـــدَ رَبٍّ

وشاهده: انتصاب «عبدَ رَبٍّ» على الموضع، أو بعامل مُضمر.

وأنشد[1]:

الضَّـــارِبُونَ عُمَيْـــرًا عَـــنْ بُيُـــوتِهِمُ ❊ باللَّيْـلِ[2] يَـوْمَ عُمَيْـرٌ ظـالِمٌ عـادِي

شاهدُه إثبات النون في اسم الفاعل المجموع، والنصب وهو أحد وجوهه الجائزة فيه مُثنًى كان أو مجموعًا.

وقوله في اسم الفاعل: «**إذا أضفته إلى معرفة تعرف**»[3].

قد حكى الفَرَّاءُ[4] أنه لا يتعرف بمعنى الماضي إذا أضيف إلى معرفة، كما لا يتعرف إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، والمذاهبُ فيه على الحصر ثلاثة:

الأول: أنه لا يتعرف مطلقًا.

الثاني: أنه يتعرف مطلقًا.

الثالث: أنه يتعرف بمعنى الماضي فقط، وهو الصحيح المشهور، قال

= البيت اختلاف فنسب لتأبط شرا، وجعله محقق ديوانه ضمن الشعر المختلط النسبة مما ليس من شعره ونسب إليه ص ٢٤٥، ولجرير، ولجابر بن رألان، وقيل إنه مصنوع. انظر الخزانة ٨/٢١٥، والعيني ٤/١٤٣٨. تتمة العجز:

أَخَـــا عَـــوْنِ بـــنِ مِخْـــراقِ

(١) الجمل ص ٨٩ بلا نسبة، والبيت للقطامي، ديوانه ص ٨٨، وأمالي الشجري ١/٢٠٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٤٢.

(٢) كذا في الأصل، وهو تصحيف، والذي في كتب النحو: بالتَّلِّ.

(٣) الجمل ص ٩٠.

(٤) معاني القرآن له ٢/١٥، والتذييل ١٠/٣٢٧.

سيبويه[1]: «وزعم يونس والخليل أنَّ الصفاتِ المضافة، التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلِّهنَّ أن يكُنَّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب». قلتُ: وكذلك مِثْلُك، وشِبْهُكَ، ونَحْوُكَ، مِنَ العَرَب من يُعَرِّفُه. وأجمعوا على أن باب «الحَسَن[2] الوَجْهِ» لا يتعرف أصلًا، وانظُرِ السبب الموجب لذلك.

[٩٠ظ] وأنشد أبو القاسم لجرير[3]:

يـا رُبَّ غابِطِنَـا لَـوْ كـانَ يَطْلُـبُكُم ❊ لاقَـى مُبَاعَـدَةً مِـنْكُمْ وحِرْمَانَـا

وشاهده ظاهر، وهو دُخول «رُبَّ» عليه، وذلك يدل على أنه نكرة، وعلى ذلك أنشدَهُ سيبويه[4]، وأنشد عليه أيضًا[5]:

يـا رُبَّ مِثْلِـكِ فـي النِّسـاءِ غَرِيـرَةٍ

وكان بعضُ الشيوخِ يُعَلِّلُ تفرقتهم بين باب الصفة المشبهة وما سِوَاهَا، أنَّ اسم الفاعل أصلُه الإضافة، فإذا أضيف جَرىٰ على أصله فتَعَرَّفَ كَغُلَام زيد، وليست الإضافةُ أصلا في الصفة المشبهة، فألزموها التنكيرَ إذ ليس لها أصل في الإضافة.

---

(١) الكتاب ١/٤٢٨.

(٢) كذا في الأصل، والذي في الكتاب ١/٤٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/٥٤٥: حسن الوجه، بتنكير الأول.

(٣) الجمل ص ٩١، والبيت في ديوانه ١/١٦٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٧٨، والتصريح ٣/١١٤.

(٤) الكتاب ١/٤٢٧.

(٥) أنشده سيبويه ١/٤٢٧ ونسبه لأبي محجن الثقفي، وكذا في توجيه اللمع ص ٢٦٣. وليس في ديوانه طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. وعجز البيت:

بَيْضـاءَ قَـدْ مَتَّعْتُهَـا بِطَـلاقِ




ومما لا يتعرف أيضًا: غَيْرُك وضَرْبُكَ[1]، ولا فرق فيه بين أن يقع بين متضادين أو متغايرين. وزعم أبو بكر بن السراج أنها تتعرف إذا شُهِرَ المُضافُ بمُغايَرَةِ المُضافِ إليه كقوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكقولهم: القائم غير القاعد. قال أبو الحجاج الأعلم: وإنما لم تتعرف «مثل» وأخواتُها بالإضافة؛ لأنها في معنىٰ الفعل، والفعل لا يَتَعَرَّفُ. قال ابن خروف: ويلزمُهُ ذلك في اسم الفاعل بمعنىٰ الماضِي، لأنَّه في معنىٰ الفعل أيضًا. وقد حكىٰ سيبويه[2] عن العرب: مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ ضارِبِكَ، علىٰ الصفة وتعرُّف اسم الفاعل.

❊ **فَإِن قِيلَ**: لا حجة فيه لاحتمال البدل.

❁ **قلتُ**: البدل باطل لما يلزم من حذف الموصوف، والحملُ عليه ليس بقياس.

❊ **مسألة**: إذا قلت: هذا مُعْطِي زَيْدٍ أمسِ درهمًا، فانتصابُ «الدرهم» بعامل مضمر، وقدره الفارسي في إيضاحه[3] فعلًا. وينكسر عليه بمسألة الظن في قولك: هذا ظانُّ زيدٍ أمسِ منطلقًا. وزعم الفارسي[4] أنه ينتصب في هذه المسألة باسم الفاعل الموجود، وإن كان بمعنىٰ المضي؛ لأن فيه بعض المضارعة. وبهذه المسألة استدل الكسائِيُّ[5] علىٰ عمل اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي. وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتج بها الكسائي لَيْسَتْ من كَلامِ العرَبِ.

---

(١) الجمل ص ٩٠.

(٢) الكتاب ١/٤٢٨.

(٣) الإيضاح ص ١٤٤.

(٤) شرح الألفية للشاطبي ٤/٣٠٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، والتذييل ١٠/٣٢٤.

❊ **مسألة**: دخول الألف واللام علىٰ اسم الفاعل فيه خلافٌ، فقال بعض النحويين يدخل عليه في الأحوال الثلاثة، وقد قال سيبويه(١): «إذا قلتَ: الضاربُ، فإنَّما تُعَرِّفُه علىٰ معنىٰ الذي ضرب». واختلفوا في تأويل كلامه هذا، فمنهم من حمل عليه أنَّها إنما تدخل عليه بمعنىٰ المضي دون الحال أو الاستقبال، ومنهم مَنْ أبَا ذلك، وحمل عليه أنها تدخل عليه في كل زمن مِنَ الأزمنة الثلاثة. ولا شك أنه إذا أريد به المضي بَعُدَ الشبه من الفعل فلذلـ[ـك تـ]دخل(٢) عليه [٩١و] حينئذ اللام المختصَّةُ بالاسم، ومقتضىٰ لفظه أولىٰ أنْ يُتَّبَع.

❊ **مسألة**: اسمُ الفاعل إذا جرىٰ علىٰ غيرِ من هُوَ له برز الضمير مطلقًا في مواضع اللَّبْسِ وغيره، بخلاف الفعل؛ لضعف اسم الفاعل عن درجة الفعل، ولِمَا في الفعل من القوة يتحمل الضمائر وبرزوها دالَّةً علىٰ الفاعلين. وذهب الكوفيون(٣) أن ذلك غيرُ لازم في اسم الفاعل كالفعل. والذي استقرَّ من مَذْهَبِ سيبويه والفارسي ما ذكرناهُ. ومن البصريين من التزم ذلك في مواضع اللَّبْسِ فقط، وهو اختيار الزمخشَرِيِّ في الأحاجي(٤) وهو الصحيح. واستيفاء المسألة وذكر شواهد الكوفيين وتطريق الاحتمالات إليها يليق بالمُتطاوِلِ من الكتب(٥).

❊ **تنبيهات**: اعترضَ ابنُ الطراوة علىٰ أبي القاسم في هَذَا الباب في مواضع: منها قوله(٦) إن حذف النون من اسم الفاعل المثنىٰ أو المجموع مَعَ

---

(١) الكتاب ١/١٣٠.

(٢) ما بين المعقوفين لا يظهر جيدا، بسبب الشريط.

(٣) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٦ (طبعة مكتبة الخانجي).

(٤) انظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

(٥) قوله: «يليق بالمتطاول من الكتب تنبيهات» في الهامش.

(٦) الجمل ص ٨٨.

النصب للتخفيف لا للإضافة، وغَلَّطَه فيه، وزعَم أنَّ حذف النون لا يكون في الكلام إلا من أجل الطول الذي يقع في الاسم؛ لأنَّ الألفَ واللام بمعنى «الذي» فضارع قولك: الضاربَا زيدٍ «الذي ضاربَا زيدًا»، فحذفت النون للطول، كما في قوله[1]:

أبنـي كُليـب إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا قَـتَلا ❊ الْمُلـــوُك وَفكَّكــا الأَغْــلَالَا

وكقوله[2]:

إنَّ الــذِي حانَــتْ بِفَلْـجٍ دِمـاؤُهُمْ ❊ هُـمُ القَـوْمُ كـلُّ القَـوْمِ يَـا أمَّ خَالِـدِ

فحذف النون من جهة أن «الذي» شيء، والفعلَ والفاعلَ شيئان، وربما طالت الصلة بالمفعولين والمجرور فقد يستثقل ذلك، لأن مبنى كلامهم على الاختصار، فربما يحذفون لذلك. وهذا الذي قاله حَسنٌ، لولا أنه حصَرَ أنه لا موجب للحذف إلا الطَّول. ثمَّ فهم عن الزجاجي أن التخفيف غيرُ مَا ذكره، ولم يقصد أبو القاسم إلا ما ذَكَرَه، فاعترض عليه في عين ما لجأ إليه واختارَه.



(١) مر في ص ١٧٥.
(٢) للأشهب بن رميلة في الكتاب ١/١٨٧، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٨٠، ٧/١٨٠.

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعلِ

الأمثلةُ تجري في العَمَل مجرىٰ اسم الفاعل في أنها تُسْتَعْمَلُ من الثلاثي المتعدي وغير المتعدي، وإنما قصدت العرب بها المبالغة والتَّكْثيرَ، قال سيبويه[(١)]: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يُبَالِغوا في الأمرِ مُجراه إذا كان علىٰ بناء فاعل»، فجميعها موضوعٌ للمبالغة ودالٌّ عليها، وبعضها أمكن في المبالغة من بعض بحسب كثرة الحروف وقصد المتكلم. وهي ستة ألفاظ: أربعة متفقٌ عليها، وأنها تعمَلُ نصبًا إنْ كان اشتقاقُها [٩١ظ] من المتعدي، وهو: فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفِعِّيلٌ[(٢)]. والمختلف فيه: فَعِلٌ، وفَعِيلٌ. أما «فَعِيلٌ» فخالف فيه المبرد[(٣)]، وأنشد سيبويه عليه[(٤)]:

حَتَّـىٰ شَـآهَا كَلِيـلٌ مَوْهِنًـا

فنصب «مَوْهِنا» نصب المفعول، ولا قَاطِعَ فيه؛ لاحتمال أن ينتصب انتصابَ الظروف. وأما «فَعِلٌ» فالاختلافُ فيه مشهور، وسيبويهِ والجماعة يُعملونَهُ عمَلَها، واستشهد عليه سيبويه بقول زَيْدُ الخيل[(٥)]:

---

(١) الكتاب ١/١١٠.

(٢) لم يذكر الزجاجي فِعِّيلا ضمنها. الجمل ص ٩٢.

(٣) المقتضب ٢/١١٤.

(٤) لساعدة بن جُؤَيَّةَ في الكتاب ١/١١٤، وابن يعيش ٤/٩٠، والتذييل ١٠/٣١٤، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١١٤. تمامه:

حَتَّـىٰ شَـآهَا كَلِيـلٌ مَوْهِنًـا عَمِـلٌ ❊ باتَـتْ طِرابًـا وبـاتَ اللَّيْـلَ لَـمْ يَـنَمِ

(٥) البيت لم أجده في الكتاب. وانظر ديوان زيد الخيل ص ٤٢، وابن يعيش ٤/٩٣، والتذييل=



أتـــانِي أَنَّهُـــمْ مَزِقُـــونَ عِرْضِـــي

فأعمله مجموعًا. قال اللَّاحِقُّي[١]: لقيني سيبويهِ، فقال لي: هَلْ تحفظُ في إعمال «فَعِلٌ» شيئًا؟ قال: فارتجلت له هذه البيت[٢]:

حَـــــذِرٌ أُمُـــــورًا لَا تَضِـــــيرُ

البيت[٣].

۞ **قلتُ**: وهذه هفوةٌ من اللاحقي؛ لأنه إنما سأَلَه عن السماع فكذب لَهُ وارتجَل، ومن المعلوم أن سيبويه لا يُعَوِّلُ علىٰ مثل هذا الخبر الضعيف فقط. وإعمالُه ثابتٌ وإن كان أقلَّها. واختلف النحويون هل يشترط في عملها الزمان أم لا؟ فذهب بعضُهم إلىٰ أنها كاسمِ الفاعل في العَمَلَ والزمان، وذهب بعضُ المتأخرين إلىٰ أنها تعمل بمعنىٰ المُضِيِّ بحلولها محل الفعل.

واعلم أن العمل إما أن يستحق بالحلول، أو بالشَّبَه. فإن استحق بالحلول لم يتقَيَّدْ بالزمان، وإن استحق بالشبه تقيَّدَ علىٰ مذهب جمهور النحويين. وظاهِرُ إجرائِها مجرىٰ اسم الفاعل يوجب لها من التقيُّد بالزمان ما وَجَب لاسم الفاعل،

= ٣١٤/١٠، وخزانة الأدب ١٦٩/٨. عجزه:

جِحَـــاشُ الكِـــرْمِلَيْنِ لَهَـــا فَدِيـــدُ

(١) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي، شاعر بصري، عاصر هارون الرشيد، وكان من شعرائه، لكنه مطعون في دينه. الخزانة ١٧٣/٨.

(٢) ينسب البيت إلىٰ أبان اللاحقي، وابن المقفع، وقيل إنه مصنوع. الحلل ص ٨١، والمزهر ١٨٠/١، والخزانة ١٦٩/٨. وبلا نسبة في الكتاب ١١٣/١، والجمل ص ٩٣، وفي الحلل (ص ٨١) قال إنه مصنوع، وقال ابن خروف في شرح الجمل (٥٥٥/١) إنه مجهول القائل. وتمامه:

حَـــذِرٌ أُمـــورًا لا تُخَـــافُ وآمِـــنٌ ❁ مـــا لَـــيْسَ مُنْجِيـــهِ مِـــنَ الأَقْـــدارِ

(٣) القصة في شرح الجمل لابن خروف ٥٥٥/١.



وتَنَزَّلَ قَصْدُهم المبالغة فيها منزلة الجريان في اسم الفاعل.

وتَعْمَلُ هذه الأمثلة مفردةً ومثناة ومجموعة مطلقًا، ومقدَّمة ومؤخَّرة.

وشواهد الباب كُلها ظاهرةٌ، وأولُ الأبيات الواقعة في الباب[1]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ✤ إذَا عَــدِمُوا زَادًا فإنَّــكَ عَــاقِرُ

واختلف في قائله فقيل: لأبي طالبٍ عمِّ النبي ﷺ، ومَات كافرًا علىٰ الصحيح من أقوال العلماء، يرثِي بها صِهْرَهُ أميَّةَ بنَ المُغِيرَةِ، وقيل يمدح بها مُسَافِرَ بْنَ أبي عَمْرٍو القُرَشِي. وشاهدُه انتصابُ «سُوقَ» بـ«ضَرُوب».

وأنشد سيبويه علىٰ إعمال «فَعَّالٍ»[2]:

أَخَـا الحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهـا جِلالَهـا

فنصب «جِلالَها» بـ«لَبَّاس»، وحَكَىٰ عن العرب[3]: أَمَّا العَسَلَ فأنَا شَرَّابٌ.

وحَكَىٰ عن العرب في إعمال «مِفْعالٍ»: إنَّهُ لَمِنْحارٌ بَوائِكَهَا[4]، والبوائكُ جَمْعُ بائِكَةٍ وهي الطويلة، وقيل السَّمِينَةُ. ويُرْوَىٰ بوائلها باللام، وهو تصحيف.

---

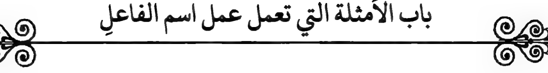
(١) الجمل ص ٩٢، والبيت لأبي طالب عم النبي ﷺ في الكتاب ١/١١١، وديوانه ص ١٣٨ (تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين)، والمفصل ص ٢٢٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٧٩، والعيني ٣/١٤٢٣.

(٢) الكتاب ١/١١١، ونسبه للقُلَاخِ بن حَزْنٍ التميمي، وكذا في المفصل ص ٢٢٢، وابن يعيش ٤/٨٩. عجزه:

ولَـيْسَ بِـوَلَّاجِ الخَوَالِـفِ أَعْقَـلَا

(٣) الكتاب ١/١١١.

(٤) الكتاب ١/١١٢.



وأنشدَ سيبويهِ(١):

شُمٍّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا ✤ مِيصِ العَشِيَّاتِ لا خُو[رٍ ولا](٢) قَزَمِ

[٩٢و] فـ«مهاوِين»(٣) جَمْعُ مِهوانٍ، ونصب به المفعول.

ومن كلَامِ العرب: هُمْ قطانٌ مكَّةَ(٤)، وهنَّ حَواجُّ بَيْتَ اللهِ(٥)، وَ:

عَوَاقِدُ حُبُكَ النِّطَاقِ(٦)

وأنشد(٧):

أَوالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وأنشد لطَرَفَة(٨):

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ✤ غُفُرٌ ذَنْبَهُم غَيْرُ فُجُرْ

فعَمِلَ المجموع في هذا كلِّه عمل المفرد. والبابُ بَيِّنٌ هَيِّنٌ.

---

(١) الكتاب ١/١١٤، والبيت للكميت هناك، وانظر ديوانه ٢/١٠٤، والحلل ص ٨٢، والخزانة ٨/١٥٠، ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١٥، ولم أجده في ديوانه (تحقيق عزة حسن).

(٢) لا يظهر بسبب الشريط.

(٣) هذه الورقة تقدمت في ترتيب المخطوط.

(٤) الكتاب ١/١١٠.

(٥) الكتاب ١/١٠٩.

(٦) بعض بيت لأبي كبير الهذلي في الكتاب ١/١٠٩، والإنصاف ص ٣٩٢ (طبعة مكتبة الخانجي)، والخزانة ٨/١٩٢. ونصه:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَواقِدٌ ✤ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

(٧) مر في ص ٢٦٨.

(٨) له في الجمل ص ٩٣، والكتاب ١/١١٣، والحلل ص ٨١، وانظر ديوانه ص ٧٢.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال سيبويه[1]: «ومَا تَعمَلُ فيه معلوم، وإنما تعمل فيما كَانَ من سببها معرَّفًا باللام أو نكرة». وهذه الصفة تُعَرَّف بأنها: كلُّ مَا اشتُقَّ من الفعل لِمَنْ قام به. وهذا قدرٌ مشترك في التعريف، يدخل فيه اسمُ الفاعل وغيرُه من المُشتقات، ثم تتميز عن غيرها بما سنذكره بعدُ. وذلك أنَّ النحويين اختلفوا فيها: فمنهم مَنْ قال لا تكون هذه الصفة إلا من الفِعْلِ اللازم غير المتعدي، ولا تَكُون إلا للحال، ولا تكون إلا غيرَ جاريَةٍ، فإن رُمْتَ تحديدها على هذا النظر قَيَّدْتَ الحد، وقلتَ: هي صفة اشْتُقَّت من الفعل اللازم الجاري لمن قَامَ به على معنى الحالِ فقط. ومنهم من قال إنها تكون من اللازم والمتعدي، غيَر جارية على الفعل، ومَا كان من ذلك جَارِيا فهو خارجٌ عن باب هذه الصفة، ولا يُسمى في الاصطلاح صِفةً مشبهة. ولا يخفى عليك أن هذا المذهب يُوجِبُ تقييداً في حدِّها. ومن النحويين من رأى أنها تكون من المتعدي وغيرِ المتعدي، جَاريةً وغيرَ جارية. وكثرةُ مسائل الباب على غير الجاري، وقد جاء من الجاري قولُه[2]:

لاحِـــقُ بَطْـــنٍ بِقَـــرًا سَـــمِينِ

وقولُه[3]:

(١) الكتاب ١/١٩٤.

(٢) هو حميد الأرقط، والبيت له في الكتاب ١/١٩٧، والجمل ص ٩٥، والحلل ص ٨٢.

(٣) نسب لخُزَزِ بنِ لوذان السدوسي في الكتاب ٢/١٩٠، والمفصل ص ٦٤، والخزانة ٢/٢٢٩، ولخالد بن مهاجر في الأغاني ١٣١/١٦. وسيعيد إنشاده ابن بزيزة في ٢/١٨، ٦٤ وبعده:

والرَّحْـلِ ذي الأَنْسـاعِ والحِلْـسِ

يـــا صَـــاحِ يـــا ذَا الضَّـــامِرُ العَـــنْسِ

وقوله[1]:

ونَأْخُــذُ بَعْــدَهُ بِــذِنَابِ عَــيْشٍ ❊ أَجَــبَّ الظَّهْــرَ لَــيْسَ لــه سَــنَامُ

أما الفارسي في إيضاحه[2] فيعطي كلامه أنها ليست جارية، وقَصَرَ التشبيه علىٰ حسن وسديد وكريم. واعترضه ابن الطراوة وغيرُه. واعتراضُهم غير لازم؛ لأنه إنما أشار بقوله[3]: «وتنقُصُ هذه الصفات» إلىٰ ما مَثَّلَ به، لا إلىٰ أصل الباب؛ لأن الفارسيَّ لا يخفىٰ عليه أن سيبويه أنشد في باب الصفة[4]:

لاحِـــقُ بَطْـــنٍ

وهو من الجاري. فتَحَصَّلَ في هذه الصفة ثلاثة مذاهب قد مَضَىٰ ذِكْرُها في كلامنا. وإنما أشبهت هذه الصفة اسم الفاعل من جهة أنها تُؤَنَّث وتُذكَّرُ، وتُفرَدُ وتُثنَّىٰ وتُجمَع بالواوِ [٩٢ظ] والنون والألف والتاء، فعَمِلت لذلك عملَه مُعتمِدَةً كاعتماده، وحَلَّتْ محله فرفعت الفاعلَ ظاهرًا ومضمرًا، ونصبت تشبيها بالمفعول.

وفارقته من وجوه: منها ما هو متفَقٌ عليه، ومنها مَا هُوَ مختلف فيه. فمن فالمختلف فيه: اشتراطُ الزمانِ في عَملها، ومذاهب النحويين فيه ثلاثة:

فقالت طائفة إنها للحال فقط كما ذكرناه.

وقالت طائفة هي كاسم الفاعل.

---

(١) هو النابغة ديوانه ص ١٠٦، والجمل للفراهيدي ص ٧٣، والكتاب ١/١٩٦.
(٢) الإيضاح ص ١٥١.
(٣) الإيضاح ص ١٥١.
(٤) مر قبل أسطر.

وقالت طائفة تعمل في الأزمنة الثلاثة على وجه واحدٍ. وهو بعيد، ومقتضى الشبه يوجِبُ لها الاختصاص بحُكمِ المشبه به، أو الضَّعفَ عن مرتبته.

ومما فارقت به اسم الفاعل: أنها لا تعمل إلا في السبب دون الأجنبي، بخلاف اسم الفاعل. ومنها أنها لا تتعرف أبدًا بما تُضاف إليه إجماعًا. ومنها أنَّ معمولَها لا يتقدم عليها لضعفها عن اسم الفاعل. ومنها أنَّ منصوبَها مشبَّه بالمفعول إن كانت مشتقة من اللازمِ وهو في المعنى محوَّلٌ عن المرفوع. ومنها أنه يَقْبُحُ أنْ يُضمَرَ فيها الموصوفُ ويضاف معمولها إلى مضمره، نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهِه، ولا يقبح ذلك في اسم الفاعل، نحو: مررت برجلٍ ضاربِ غُلامِه، وهي المسألة التي ختم أبو القاسم بها الباب(١). ومنها أنها لا يُعطف على مخفوضها مرفوعٌ ولا منصوب حملًا على موضعه على ما فيه من خلاف، لا تقول: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والجمَّةُ، برفع «الجمة»، ولا بنصبها على الموضع، وأجازه بعض النحويين، واتفقوا على امتناعه على إضمار الصفة؛ لأنها لا تعمل مضمرةً لضعفها عن الأفعال.

وذكر أبو القاسمِ في الباب إحدى عَشْرَةَ مسألة، وتنتهي مسائل الباب إلى ثمانية عشر، يجوز منها أكثرُها ويمتنع منها الأَقَلُّ. وذلك أنَّ الصفة إما مُعرَّفة باللام، وإما منكَّرَة. ومعمولُها إما معرفًا(٢) باللام أو مضافًا أو نكرة. ففي المعمول ثلاثة أوجُه، يجوز مع كُل واحدٍ منها الرفعُ والنصبُ والجرُّ ويتبين جميعُها من أثناء كَلَامنا.

وبدأ أبو القاسم بالمسألة التي هي أصلُ الباب، وهي: مررتُ برَجُلٍ حسنٍ

---

(١) الجمل ص ٩٨.

(٢) كذا في الأصل بالنصب، ولعل عبارة «أن يكون» سقطت من النص، أو أن الناسخ سها فنصب.




وَجْهُهُ[(١)]، وارتفاع «الوجه» علىٰ حُكم الفاعلية. وانتصابُه ـ إن كان نكرة ـ علىٰ التمييز والتشبيه بالمفعول، وعلىٰ التشبيه بالمفعول إن كَانَ معرفة. ومنهم من نصبَه علىٰ التمييز معرفةً كَانَ أو نكرة. ومنهم من نصبه علىٰ التشبيه بالمفعول فيهما. فيحصلُ في انتصابه ثلاثة مذاهب بين النحويين، والصحيح منها ما ذهب إليه الجمهورُ.

قولُه: «**ولو قلتَ: هذا الضاربُ زيدٍ والغلامُ مُحَمَّدٍ** [٩٣و] **لم**[(٢)] **يجز**»[(٣)].

ضَابطُه أن دُخول الألف واللام علىٰ الثاني جائزٌ في جميع العربية ما لم يَمْنَع مَانِعٌ، ودُخولُهما علىٰ الأول دون الثاني ممتنِعٌ في جميع العربية، ودخُولُهما علىٰ الأول والثاني جائزٌ في مواضع السماع، وهي محصورةٌ.

وفي الباب مسألة مشهورة بالاختلافِ، وهي إذا رفعت السبَبَ مُعرَّفًا، فقلت: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ، ففي ارتفاعه خلافٌ: فالفارسي[(٤)] ومن اتبعه جعله بدلا مِنَ الضمير المرفوع المستتر في الصفة ضميرًا. واختلف هؤلاء في الضمير العائد: فمنهم من رأىٰ أن الألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير كما سد العموم الجنسي مسده في باب «نِعْمَ»، وكما قال سيبويه في مسألة: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ[(٥)]، والبطنُ والظهرُ[(٦)]، يُريد ظهرُهُ وبَطنُهُ ويَدُهُ ورجلُه. ومنهم من جعله علىٰ حذف الضمير، والمعنىٰ اليد منه والرجل منه، وأبىٰ الفارسيُّ من اعتقاد

(١) الجمل ص ٩٤.
(٢) هذه الورقة أيضا تأخرت عن موضعها في ترتيب المخطوط.
(٣) الجمل ص ٩٦، وفيه: «والغلام محمد، كان خطأ؛ لجمعك بين الألف واللام والإضافة».
(٤) الإيضاح ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٥) الكتاب ١/١٦٠.
(٦) الكتاب ١/١٥٨.

الحذف بدليل التأنيث في قولهم: مررت بامرأةٍ حسنَةِ الوَجْهِ[1]، فتأنيثهم الصفة يدل على أنها للموصوف لا للسَّبب، وكذلك خفضُهم مع الألف واللام يدل على أنَّ الألف واللام ليست نائبة عن الضميرِ، وإلا لامتنع الخفضُ معها امتناعَهُ مع الضمير، والإجماع على جوازه جوازًا حسنًا؛ فلذلك حمَلَه الفارسي على البدل من المضمر المرفوع المستتر في الصفة.

واختلفَ المتأخرون في صحة هذا المذهب: فرجَّحَه ابن طاهر، وضعَّفَهُ غيرُه؛ إذ البدل يلزم فيه من الضمير ما يلزم في الصفة، فقد وقع في نوع مَا فرَّ منه، مع أنه لا يطرد في السبب. والحجَّةُ الأولى ضعيفة؛ من حيث كان البدل هو الأول أو من الأول، فلم يلزم فيه الضمير، وإن اعتقدنا لزومَهُ، فحذفُه من البدل أسهلُ عندهم من حذفه من الصفة، فَفر أبو علي عن الأقبح إلى ما هُوَ أقلَّ قُبحًا منه.

وحكى أبو القاسم[2] أنَّ سيبويهِ أجاز الوجه الحادي عشر وحده، ولَمْ يُجزه معَهُ أحد. وهو وَهمٌ منه، ولم يزد سيبويه على أن وَقَفَه على الشِّعْر، قال[3]: «وهو رديء»، وأنشدَ عليه للشَّمَّاخِ[4]:

جَوْنَتَــا مُصْــطَلاهُمَا

وأجازه الكوفيون في الكلام، قال أبو عمرو بن الحاجب: وأكثرُ الناس على إجازته. وهُوَ وَهم منه؛ فأكثرُ الناس على المَنْعِ، ونَصَّ سيبويهِ على استقباحِ ذلك.

---

(١) الإيضاح ص ١٥٣.

(٢) الجمل ص ٩٨. والمقصود بالوجه الحادي عشر قوله: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ.

(٣) الكتاب ١/١٩٩.

(٤) الكتاب ١/١٩٩، وانظر ديوانه ص ٣٠٨، وتخريجه في ص ٣١٧ منه. تمامه:

أقامَتْ علَى رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفًا ❊ كُمَيْتَا الأَعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

واختلف المانعون في علة المنع: فعلله أبو القاسم[1] بأنه من باب إضافة الشيء إلىٰ نفسه. وهو تعليل فاسدٌ؛ لأنها إضافة لفظيَّةٌ، وليست من إضافة الشيء إلىٰ نفسه، بل من باب [٩٣ظ] إضافة العامِّ إلىٰ الخاصِّ، كقولهم: خاتَمُ حديدٍ، وكُلُّ الدراهم، مع أنه منقوض بقولهم: حَسَنِ الوَجْهِ، فليزم امتناعه علىٰ مقتضىٰ التعليل. وعلَّلَه السيرافي[2] وغيره بتكرُّرِ الضَّمِيرِ من غير حاجة، إذ في الصفة ضميرٌ يعود علىٰ الموصوف، فلا حاجة إلىٰ تكرير ضميرٍ في السبب. وزعم ابنُ الطَّراوة أنه إنما امتنع لأنه لا يُضاف في هذا الباب إلا ما يجوز نصبُه، وأنتَ لو قلتَ: مررت برَجُل حسنٍ وجهًا، لم تحتج إلىٰ الهاء. وهذا من جملةِ دعاويه التي هي غيرُ مُسَلَّمَةٍ، ومن يُسلِّمُ له أن الإضافة في الباب فرعٌ عن النصب. واعترَضَ أيضًا علىٰ أبي القاسم في إدخاله المسألَةَ الأولىٰ في البابِ، وزعمَ أنها ليست منه بناء علىٰ ما حكيناهُ عنه أنها مخصوصَةٌ بما كَانَ معمولها منصوبًا.

* **تنبيه**: قال أبو مُوسَىٰ الجزولي[3]: كلُّ مسألة تكررَ فيها الضمير فهي قبيحة، إلا نحو: الحسن وجهه، فهي باطلة. **قلتُ**: وإنما أبطلَها جملةً دخول الألف واللام، فكانت قبل دخولها قبيحةً، إلا أنها جاءت في الشعر حينئذٍ كما ذَكرَهُ سيبويه، فإذا دخلت الألف واللامُ امتنعتْ، إذ ليس بابُ الألف واللام أن يكون مع الإضافة في الأول دون الثاني، بل بالعكس، فالمسألة ممتنعة مَعَ الضمير ومع إسقاطه.

قال: «وكل مسألة حُذف منها الضمير فهي قبيحة»[4]، نحو الحَسَنِ الوَجْهِ؛

(١) الجمل ص ٩٨.
(٢) شرح الكتاب له ٢/٥٦.
(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٦٦٧، وشرح الألفية للشاطبي ٤/٤٢٢.
(٤) الجزولية ص ١٥١ ـ ١٥٢.



لأن حذف الضمير بابُه الصلة لا الصِّفَةُ.

قال: «وكل ما خرج عن الضربينِ فهي حسنةٌ، إلا نحو: الحَسَنِ وَجْهٍ»[1]، لما ذَكرناه. وفي تنكير «الوجه» في حالِ رفعه خلافٌ، منكَّرة كانت الصفة أو معرفة، نحو: حسن وجهٌ، والحسن وجهٌ، فمنهم من منع كلا المسألتين، وأجازَهما الجماعة، ومنهم من استضعفَهما. ولم يقع على المنع دليل، فالقياسُ الجواز.

وشواهد الباب ظاهرةٌ، ولم يستشهد أبو القاسم على شيءٍ من المسائل إلا على مسألة[2]: حَسَنِ وَجْهٍ، فاستشهد عليها بقول حُمَيد الأرقط[3]:

لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ

ويصفه بالضُّمُور. والقَرَا: الظَّهْرُ. وألِفُه منقلبة عن واوٍ، لقولهم: ناقَةٌ قَرْواءُ في المؤنث. والبابُ بَيِّنٌ.



(١) الجزولية ص ١٥٢.

(٢) الجمل ص ٩٥.

(٣) مر في ص ٥٠٩.

باب التعجب

والمرادُ منه استعظامُ النفس شيئًا خرج عن نظائِرِه. ويقتضي مُتَعجِّبًا، ومتعجَّبًا منه، وتَعجُّبًا، وألفاظًا يقع بها التعجب. وقد استُعمل كثيرًا بألفاظ موضوعة له، وبغيرها مما يدل عليه سياق الكلام، كقولهم: للهِ درُّه فارسًا، وحَسْبُك به شجاعًا، وكقول القائل في مواضع الفكر والاستعظام: سبحانَ الله، وقال امرؤ القيس[1]: [٩٤و]

فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ كـأَنَّ نُجومَـهُ

ومنه قول القائل: ما رأيت كاليوم رَجُلًا[2]، ومررت برجل أيَّ رَجُل، وهو كثير.

ولمَّا كان التعجب إنما يقع ممن خَفِيَ عنه السبب وانحصَر في حقِّهِ العلم، استحال ذلك في حق الله سبحانه، إذ العلمُ القديم كاشفٌ، والقدرةُ الأزليَّةُ محيطة، وقراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبتُ﴾[3]، متأوَّلَةٌ قدِ استقَلَّ كتابنا المسمى مِنْهَاجَ العَوارِفِ بتأويل ذلك، ومَا كَانَ من نحوه.

(١) ديوانه ص ١٩. عجزه:

بِكُـلِّ مُغـارِ الفَتْـلِ شُـدَّتْ بِيَـذْبُلِ

(٢) الكتاب ١٧٤/٢.

(٣) الصافات ١٢. قرأها بضم التاء حمزة والكسائي وخلف، قرأ الباقون بفتح التاء على الخطاب. كتاب السبعة ص ٥٤٧، والنشر ١٨٧٦/٥، والبحر المحيط ٩٤/٩، ووقع في هذا الأخير: «بياء المتكلم»، وهو خطأ طباعي.

ولهَذَا التعجب المبوَّبِ له لفظان: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ بهِ، نحو: ما أكرمَ زَيْدًا، وأكْرِمْ بزيد. ولما أرادت العربُ التعجبَ عبرت عن ذلك بلفظين: أحدهما أبهمت فيه سبب التعجب ليكون ذلك أنوه بشأنه، كما يُفعل في مواضع التعظيم، حيث يُستعمَل المبهم كقوله تعالىٰ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٧]. وجاءت بالثاني علىٰ لفظ الأمْرِ لتستدعي به إلىٰ مثل فِعْلها. وقصرَتِ التعجب علىٰ هذين اللفظين قصرًا اتفاقيًّا. وألحَقَ أبو العباس المبردُ بهما «أَفْعَلُ مِنْ كذا»[١] و«هو أفعلُهُما»، نحو: هُوَ أكرَمُ من زيد، وهو أكرمُ الزَّيدَين. وحكىٰ ابن خروف[٢] أن ابن بابشاذ[٣] زَادَ ذلك، واعترض عليه من حيث إنَّ معناهما المفاضلَةُ لا التعجب، ولم يزد ابنُ بابشاذ شيئًا من عنده.

أما اللفظ الأول وهو «ما أفعله»، فالخلاف فيه في ثلاثة مواضع: الأول في «ما» هل هي موصولة أو نكرة لا موصولة ولا موصوفة؟ الثاني في «أَفْعَل» هل هُوَ اسم أو فعل؟ الثالث إذا قلنا إنَّه فعل ماض، فهل هُوَ ماضٍ في اللفظ والمعنىٰ أو ماضٍ في اللفظ فقط والمعنىٰ علىٰ الحال؟

ومذهب الفارسي[٤] أنه ماض في اللفظ والمعنىٰ، ودلَّت قرينة الحال علىٰ دَوَام الصفة المتعجب منها.

وأما «مَا» ففيها ثلاثة مذاهب: فمذهب سيبويهِ[٥] أنها نكرةٌ مبهمة لا موصوفة

---

(١) المقتضب ٤/١٨٢، والذي قاله هناك إن هذه الصيغة والتعجب من باب واحد، ولم ينص علىٰ أنها مقيسة في التعجب.

(٢) شرح الجمل له ٢/٥٧٣.

(٣) شرح الجمل له ١/٢٢٩.

(٤) الإيضاح ص ٩١.

(٥) الكتاب ١/٧٣.

ولا موصولة تقدر بشيء. وذهب أبو الحسنِ[1] وبعضُ الكوفيين[2] إلىٰ أنها موصولة، ومَا بعدها صِلَتُها، والخبرُ محذوفٌ. وقال الفراءُ[3] هي استفهامية، ففيها معنىٰ التعجب. واتفقوا كلُّهم علىٰ أنها تقدر بشيء في موضع رفع بالابتداء. فإن قلنا إنها مَوْصُولة، فما بعدها صلةٌ لها لا خبر. وإن بنينَا علىٰ مذهب سيبويه فما بعدَها هو الخبر نفسُه، وإنما عدلوا عن «شيء» إلىٰ «مَا»؛ لأنَّ «ما» أشد توغلًا في الإبهام من «شيء»، والتعجب موضع إبهام وتهويل. قال أبوعلي[4]: «ولا صلة لَهَا في هذا الموضع، كما لم توصل في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: ٢٧٠]»، وقدَّرَها في غير الإيضاح بـ«شيء».

❊ **فَإِن قلتَ**: فما تصنع بقولهم: ما أعظَمَ اللهَ! [٩٤ظ] ولا يصحُّ تقدير شيء ها هنا؟

فالجوابُ أنه غير ممتنع التقديرِ، والمعنىٰ شيء نبهي علىٰ عظمة اللهِ، قاله أبو إسحاق. وقال المبرد[5]: المعنىٰ شيء عَظَّم الله في نفسي، أي جلاله وجماله وكماله. قال سيبويه[6]: «ونظيرُ جعلهم «مَا» وحدها اسْمًا قولُ العرب: إنِّني[7] ممَّا أَنْ أَصْنَعَ، أي منَ الأمر أن أصنَعَ. ومِثْلُ ذلك: غَسَلْتُه غَسْلا نِعِمَّا، أي نِعْمَ الغسل».

---

(١) للأخفش في هذه المسألة ثلاثة أقوال. التذييل ١٠/١٨٣.

(٢) الارتشاف ٤/٢٠٦٥.

(٣) التذييل ١٠/١٨٠.

(٤) الإيضاح ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٥) المقتضب ٤/١٧٦.

(٦) الكتاب ١/٧٣.

(٧) في الكتاب: إني.




وزعم الأخفش أن مذهبه في «ما» أكثر وأقيس. ولا شكَّ أن وقوع «مَا» موصولة أكثر من وقوعها تامة بغير صلة ولا صفة. وقد اعترضَهُ بعضهم من وجهين: لفظي، ومعنوي. أما اللفظي فلأن اعتقادَ أنها موصولَةٌ يوجب حذْفَ الخبر، والكلام تام بدون الحذف. وأما المعنوي فلأن القصدَ بالكلام الإبهامُ والتهويل، والبيانُ بالصلة يُناقض قَصْدَ الإبهام. وقد استحسن بعضُ الشيوخ مذهب الفَراء؛ لقلة استعمال «مَا» على مَا ذَكرَهُ سيبويه، ولفساد قولِ الأخفش.

وقد أجاز الفارسي في قولهم: دققتُه دَقًّا نِعِمَّا، وغَسلْتُه غَسْلًا نِعِمَّا = وجهين:

الأول: أن تكون «ما» فاعلة، والتقدير: نِعَمَ الدقُّ والغسلُ.

والثاني: أن يكون الفاعل مضمرًا في «نِعْمَ»، و«مَا» مفسِّرة له منصوبَة على التمييز. وهو ضعيف؛ لأنها مستمكنة في الإبهام فهي لأنْ تُفَسَّر أصلَحُ منها لأن تُفَسِّر.

وأما «أَفْعَل» هل هو اسم أو فعل؟ فالخلافُ فيه مشهور جدًا، فمذهب الكوفيينَ[1] أنه اسم بدليل التصغِيرِ، ولزومِهِ طريقة واحدة، وذلك غير معهود في الفعل بالأصل، وإنما أوجب له ذلك شَبَهُ الحرف؛ وكذلك حكم باقي الأفعال التي لا تنصرف. وأما تصغيرُ العرب له في قول الشاعر[2]:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ❊ مِنْ هُؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

(١) إلا الكسائي منهم، فإنه وافق البصريين. الإنصاف ص ١٠٥ (طبعة مكتبة الخانجي)، والتذييل ١٠/١٧٨.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ١٠٥ (طبعة الخانجي)، وينسب للعرجي، ولبدوي اسمه كامل الثقفي، وللمجنون، ولذي الرمة، وللحسين بن عبد الله، انظر الخزانة ١/٩٣.




فشاذ مُتَأَوَّلٌ، قال الخليل(١): كأنهم يريدون تصغير الذي يصفونه بالمِلْحِ. والصحيح ما ذهب إليه البصريون: للنقلِ، والإضمارِ، والعملِ، والدَّلالَةِ على الزمان، ولحوقِ نون الوقاية عند الرَّد إلى المتكلم. وإنما أشبه الحرف من حيث إنَّه جعل نفس المعنى فقصر على صيغة واحدة. وإنما لزم المضي من حيث إنَّ التعجب والمدح والذمَّ إنما يكون بما ثبَتَ واستقر. وقال بعضهم: إنما لم يتصرف لأنه جرى مُجرى المثل، والأمثالُ لا تُغَيَّرُ عما هي عليه، فهو كقولهم(٢): الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ، وأطِرِّي فإنكِ ناعلَةٌ، والمعنى: اقصدي أَطْرارَ الطريق(٣)، وهي أطرافه ونواحيه.

قوله: «واعلم أنَّ فعل التعجب غيرُ مُتَصَرِّفٍ فلا يرد إلى المستقبل. وهو ثلاثي أبدًا»(٤).

قد ذكرنا العلة في أن لم يتصرف؛ قال سيبويه(٥): «وبِناؤُه أبدًا من فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُل». هذه هي الرواية الصحيحة الواقعة في الكتاب، وفي بعض النسخ: «وبناؤُه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُل، وأَفْعَلَ»(٦). والضابط في الباب [٩٥و] أنهما(٧) إنما يبنيان مما بنيا منه أفعل التفضيل، وهو الثلاثي المجردُ القابل

(١) الكتاب ٣/٤٧٨.

(٢) مر المثلان معا في ص ٣٧٥.

(٣) واحده طُرٌّ. التاج (طرر) ١٢/٤٢٨.

(٤) الجمل ص ٩٩ ـ ١٠٠، وقد تصرف في العبارة ببعض الحذف.

(٥) الكتاب ١/٧٣.

(٦) هذه الرواية عليها مطبوعة عبد السلام هارون ﵀، الكتاب ١/٧٣، وانظر ما قاله ابن خروف في شرح الجمل ٢/٥٧٥، وما قاله أبو حيان في التذييل ١٠/٢٤٠.

(٧) يقصد صيغتي التعجب.

للزيادة والنقصان. فإن كان الفعل ثلاثيا بنيت منه «أفعل» من غير تغيير، إلا بالنقل بالهمزة فقط، فتقول: ما أَظْرَف زيدًا. وإن كَانَ متعديًا وجب أن يُنْقَل إلىٰ ما لا يتعدىٰ، ثم يُغيَّر ثانيًا بأن يُنقَل بالهمزة إلىٰ المفعول فينصبه وهو فاعل في المعنىٰ، فتقول: ما أَعْلَمَ بَكْرًا، وأَرْحَمَ زَيدًا، والأصل عَلِمَ بكرٌ، ورَحِمَ زيدٌ. ففيه حينئذ نقلان: نقل من المتعدي إلىٰ غير المتعدي، ونقل بالهمزة، فصار فاعلُه مفعولًا، ولو بقي علىٰ تعديته الأُولىٰ لصَار بالهمزة يتعدىٰ إلىٰ اثنين.

وأما الرباعي الأصول فكل العرب مُجْمِعون علىٰ أنه لا يُبْنَىٰ منه صيغة «أَفْعَل» بحالٍ؛ لِما يلزم من هدم بنائه، واطراحِ بعض أصوله. فإن كان رُباعيّا بالهمزة، فهل يجوز علىٰ أن تبنىٰ صيغة التعجب منه أم لا؟ فيه خلافٌ، فمنهم من منعه، وحَمل ما جاء منه أنه من الثلاثي تقديرًا، ومنهم من أجازه. وهؤلاء منهم من زعم أنه قياسٌ وحملَه علىٰ سيبويهِ[1]، ومنهم من زعم أنه مسموعٌ لا مَقِيس، وحمله علىٰ سيبويه أيضًا. فمذهب سيبويه في هذه المسألة قد تَنازَعه الشيوخ، ومن أجازه حذف همزتَه التي كانت فيه، وعوَّض منها همزَةَ التعجب، وقد استعمل ذلك في التعجب وفي أفعل التفضيل. أمَّا في التعجب ففي قولهم: مَا أعطاه للدراهم! وأولاهُ للمعروف! وأما في التفضيل: ففي قول عمرَ بن الخطاب - رضي الله عنه - «فهو لما سِوَاها أضيع»[2]، وهو كثير. وقد حُكِيَ فيه: ضاع، فَلَا شذوذ حينئذ.

قوله: «**فإن أردتَ التعجب من فاعِلٍ فِعلُه زائدٌ علىٰ الثلاثة، تعجبتَ منهُ بأَشَدَّ**»[3].

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٧٤.

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب وقوت الصلاة، ١/١٤٤.

(٣) الجمل ص ١٠٠.




۞ **قلتُ:** هَذَا هو الأكثر إلا ما شذَّ، وقد قال سيبويه[1]: لا يَقُولون: ما أَجْوَبَه! استغناء عنه بما أحسنَ[2] جوابَهَ. فلولا أن «ما أجوبَه» قياسٌ، لم يقل: استغنوا عنه. وكذلك لا يقولون[3]: ما أَقْيَلَه! من القائلَةِ، استغناءً عنه بمَا أَنوَمَهُ[4]، مَعَ ما فيه من اللَّبْسِ لو استُعمل؛ لأنهم قالوا: أقلْتُ الرَّجُلَ في البيع، وقِلته، فلو قيل: ما أقيَلَهُ، التبَسَ لاشتراك اللفظ.

قوله: «**واعلم أنَّ التعجب إنما هو من الفاعلِ، ولا يجوز التعجب من المفعول**»[5].

كلامُه علىٰ الأكثر، وإلا فقد جاء من ذلك: ما أَزْهاهُ، وما أَشْهَرَه، وما أَمْقَتَه، وهو قليل[6]؛ وإنما لزم التعجُّبُ الفاعلَ لأنه كما قلناهُ عبارة عن استعظام زيادة في فِعْلِ الفاعل، وليس للمفعول في فعلِه سببٌ.

قوله: «**ومَا كَانَ من الألوَان لم يتعجب منه إلا بأشد ونحوه**»[7].

كلامه أيضًا علىٰ الأكثر. وقد جاء استعمال الألوان في باب التعجب والتفضيلِ، فقالوا: ما أبيض ثوبك! وثوبكُ أبيضُ من ثوب فلان، وهو قليلٌ. وأما العرَجُ والعَمَىٰ والآفات، فاختَلَفَ تعليل النحويين فيها: [٩٥ظ] فقال بعضهم

(١) الكتاب ٤/٩٩.
(٢) في الكتاب: ما أجود جوابه.
(٣) الكتاب ٤/٩٩.
(٤) في الكتاب ٤/٩٩: «استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا».
(٥) الجمل ص ١٠٠.
(٦) انظر التذييل ١٠/٢٣٠.
(٧) الجمل ص ١٠١، وفيه: «وما كان من الخِلَقِ والألوان والعاهات، لم يتعجب منه إلا بأشد، وأبين، ونحوه».




إنما امتنع ذلك فيها لأنها زائدة على الثلاثة في المعنى، وعلله بعضهم بأنها راتِبَةٌ غيرُ منتقلة ولا متغيرة، فأشبهت اليدَ والرِّجلَ. وفيه نظر؛ لأنَّ التفاضُلَ واقع فيها، والاختلاف بالزيادة والنقصان وبالوجه الذي تعجبوا منها على الصفة التي فعلوها، كَانَ لَهُمْ أن يتعجبوا منها بـ«ما أَفْعَلَه» و«أَفْعِلْ به». والصحيح أنها زائدة، أو في تقدير الزيادة، فـ«عَوِرَ» في تقدير أعْوَر، بدَليل التصحيح؛ لأنه في معنى ما يصِحُّ، وكذلك حَوِلَ، وعَيش[1]، وسوِد من السوَادِ.

قوله: «**وأما قولهم: ما أَحْمَر زيدًا**»[2].

لما وقعَ التغليطُ بالمشترك، قصد رفع الاشتراك، وأنه ليس من الألوَان، وإنما هُوَ مِنَ الحَمارِيّة، وقالوا حَمِرَ الفرَسُ، إذَا تغيرت رائحَةُ فَمِهِ، قال الفرزدق[3]:

فَـــا فَـــرَسٍ حَمِـــرْ

وكذلك يقولون: ما أبيضَ هذا الطائرَ! يريدون به كثرة البَيْضِ، لا البَياضَ.

وكذلك: ما أَصْفَرَه! يريدون به الصِّفرَ الخالي، من قولهم: رَجَعَ فلانٌ صِفْرَ اليدين، إذا رَجع خائبًا. وكذلك: ما أسودَهُ! قد يُقصد به السُّؤدَد، وقال عبد الله بن عمرو بن العاصي: «مَا رأيتُ أسْوَدَ من معاوية، قيل له: ولا أبو بكر وعمرُ، فقال: كانا أدين منه وكَانَ أسود منهما»[4]. وكذلك تقولُ: مَا أعرجَ زيدًا! إذا أردت

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: عَشِيَ. من العشى.

(٢) الجمل ص ١٠١.

(٣) الصواب أنه لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٣، وهو المذكور في المعاجم. ولفظه:

لَعَمْرِي لَسَعْدُ حيثُ حُلَّتْ دِيارُه ✽ أَحَبُّ إلينا مِنْكَ فَا فَرَسٍ حَمِرْ

(٤) القول منسوبا لعبد الله بن عمر بن الخطاب في مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ٩٦/٨، وتاريخ الإسلام ٥٤٥/٢.

عرج السُّلّم، وما أرْأَسَهُ، وما أجبهه، وما أحوله وما أعماه؛ إذا أردت الرئاسة والجبه والحُئُولَ وعمَىٰ القلب، وعليه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢].

وأنشَدَ لِرُؤبَةَ بن العجاج[١]:

جاريَــةٌ فــي دِرْعِهَــا الفَضْــفاضِ
أَبْـيَضُ مِــنْ أُخْــتِ بَنِــي إِبــاضِ

وشاهده استعمالُ «أَفْعَلُ» من الألوان، وفي شعر المتنبي[٢] ـ وليس بحجة ولا لُحَنَةٍ ـ:

لَأَنــت أَسْـوَدُ فــي عَيْنِـي مِـنَ الظُّلَـمِ

وحمل ابنُ بابشاذ[٣] بيت رؤبَةَ علىٰ أن تكون «مِنْ» متعلقة بمحذوف في موضع الحال، للخَرْجِ عن شذوذِ ذلك. وهو ضعيفٌ؛ لأن بناء البيت علىٰ التفضيل، وارتفاع «جارية» علىٰ أنه فاعل فعل في أول الأَبْياتِ، وقبله[٤]:

لَقَــدْ أَتَــىٰ فــي رَمَضــانَ الماضــي
جاريةٌ ... ...

---

(١) بلا نسبة في الجمل ص ١٠٢، ولرؤبة في في ملحقات ديوانه ص ١٧٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٥٧٨، والخزانة ٨/٢٣٠.

(٢) ديوانه ص ٣٦٨. وصدره:

اِبعَـدْ بَعِـدْتَ بَيَاضًـا لا بَيَـاضَ لَـهُ

(٣) شرح الجمل له ١/٢٣٧.

(٤) ملحق ديوانه ص ١٧٦.




وقيل إنَّه من التضمين. والدِّرع: القميص. والفضفاض: الواسعُ.

ثم أنشد لطرفَةَ يهجو به ابن هند[1]:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أُكْلُهُمُ ❁ فأنتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

ورواه المبرِّدُ وغيره[2]:

أمَّا المُلوكُ فأنتَ اليومَ الأَمُهُمْ ❁ لُؤمًا وأبيضهم سربال طباخ

وفيه روايتان: شتوا بمعنىٰ دَخَلُوا في فصل الشتاء، وسَنَوْا بمعنىٰ دَخَلُوا في سنة مُجْدِبَة. وخص هذين الوقتين؛ لأن الحاجة فيهما إلىٰ الطعام بَيِّنَة. وفي ارتفاع الاسم الواقع بعد «إذَا» في هذه البيت ومَا كَان مثله خلافٌ، فقيل بفعل مضمر، وهو الصحيح عن [٩٦و] سيبويهِ[3]، وقيل بالابتداء[4] فالجملة بعد في موضع الخبر، وتأولَهُ بعض الشيوخِ علىٰ كلام سيبويه. والأُكل ـ بالضم والفتح ـ بمعنىٰ واحدٍ، وقيل الأَكل ـ بفتح ـ المصدر، وبالضم الشيء المأكول بعينه. وحمله ابنُ بابشاذ[5] علىٰ أن «أَفْعَلَ» فيه محول، بمعنىٰ «مُفْعِل»، والمعنىٰ: فأنت مُبْيِضُهم. وفيه ضعفٌ من وجهين:

الأول: أن الحمل علىٰ ما سُمع ولو في الندرة أولىٰ من إخراج الصيغَةِ عن وضعها.

---

(١) الجمل ص ١٠٢، غير منسوب، وانظر ديوان طرفة ص ١٥٠، والحلل ص ٨٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨٠.

(٢) وقبله رواها الفراء عن الكسائي. الحلل ص ٨٣.

(٣) الكتاب ١/١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) هو قول أبي الحسن الأخفش. شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨٢.

(٥) شرح الجمل له ١/٢٣٧.




الثاني: أنَّ المقصود المفاضلَةُ، وتأويلُه يُبطِلها علىٰ كل حال.

قوله: «**واعلم أنَّ كان تدخل في باب التعجب وحدهَا**»[1].

كلام أيضًا علىٰ الأكثر، وفي كتاب سيبويه عن الأخفش عن العرب[2]: مَا أَصْبَحَ أبردهَا، ومَا أمسىٰ أدفَأهَا، والضميرُ للغداة والعشي[3]. وإنما أدخلوا «كَانَ» في الباب لوجهين:

الأول: الإخبار بأنَّ التعجب إنما كان مما مضىٰ وثبَتَ، وإنْ أعطىٰ لَفْظُ الفعلِ هذا المعنىٰ فبالاحتمال المذكور قَبْلُ.

الثاني: أنهم جعلوها كالعوض مما مُنِعَه فعل التعجب من التصرف.

ولدخولها ثلاثة مواضع: فقد تتقدم فتقول: مَا كَانَ أحسنَ زيدًا، وقد تتأخر فتقول: ما أحسن مَا كانَ زيدٌ. ويجوز هاهنا في زيد وجهان: رفعه علىٰ أنه اسم «كان»، وهي تامة، ونصبُه علىٰ الخبر وإضمارُ اسمها فيها. واستقبحَهُ أبو القاسم[4]؛ لما يلزم من وقوع «مَا» علىٰ من يعقل من حيث إنَّ الضمير عائد علىٰ «مَا»، والاسم هُوَ الخبر. واستقباحه لذلك غيرُ صحيح؛ لجواز وقوع «ما» علىٰ من يعقل من غير استقباح كما ذكرناه[5] عن سيبويه في باب الفاعل والمفعول به.

---

(١) الجمل ص ١٠٣.

(٢) نفىٰ السيرافي أن يكون هذا الكلام لسيبويه. شرح الكتاب ٣٥٩/١. قال ابن يعيش: «حكىٰ ذلك الأخفش، ولم يحكه سيبويه». شرح المفصل ٤٢٤/٤. وانظر شرح الجمل لابن خروف ٤٤٣/١. قلتُ: ولم أجده في الكتاب.

(٣) يعنون الدنيا كما في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤١٣/١.

(٤) الجمل ص ١٠٣.

(٥) مر في ص ٢٠٣.




واختلف الشيوخ في «كان» الداخلة في هذا الباب: فحملها بعضهم على النقص، وبعضُهم على الزيادة، وبعضُهم على التمام حيث يصح ذلك. وأبطل ابن بابشاذ[1] إعراب أبي القاسم[2] أنها ناقصة، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها = من وجوه:

الأول: أنه جعل خبر «مَا» التعجبية غير أفعل.

الثاني: أنه جعل خبر «كان» فعلًا ماضيًا ليس معه «قد»، وذلك عنده مستقبَح. وكلا الوجهين غير لازم. ووقوع الماضي خبر «كان» بغير «قد» جائز، قال الشاعر[3]:

قَــدْ كُنــتُ دَايَنْــتُ بِهــا حَسَّــانَا

والذي مال إليه المحققون حملُها في الباب على الزيادة. وهل لها حينئذ فاعل أم لا؟ فيه خلاف، قد ذكرناه قبل[4]. وقد حكى ابنُ خروفٍ[5] عن السيرافيِّ أنها إذا كانت زائدة لا فاعلَ لها. وهو وهمٌ في النقل عنه، بل مذهبُه أن زيادتها لا تُخْرِجُها عن حكم الفِعْلية، فهو الأصحُّ عنده نقلًا كما هو أصحُّ نظرًا.

---

(١) شرح الجمل له ١/٢٣٩.

(٢) الجمل ص ١٠٣.

(٣) هو رؤبة. ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١/١٩١. ونسبه ابن يعيش ٤/٨١ وخالد الأزهري في التصريح ٣/٢٦٥ لزياد العنبري، ونفى الأزهري أن يكون لرؤبة. وبعده:

مَخَافَــةَ الإِفْــلاسِ واللَّيَانَــا

(٤) راجع ص ٥٢٠.

(٥) الذي في شرح الجمل له ١/٤٤٤ أنه حكى هذا عن أبي بكر بن السراج. فلعل ابن بزيزة سبق قلمه في هذا الموطن، ونسب القول إلى غير من هو له. أو أنه أراد الإحالة إلى ابن عصفور الذي نسب هذا القول للسيرافي (شرحه على الجمل ١/٤٠٩) فسبق قلمه إلى ابن خروف.




قوله: «فإن رددت الفعلَ إلىٰ نفسك، قلتَ: ما أحْسَنَنِي»[1].

والإدغامُ فيه جائز لأَمْنِ اللَّبسِ، ولم يجز في التثنية والجمع [٩٦ظ] وإنما أظهر لأن المفعول منفصلٌ في المعنىٰ، وقُرِئَ: ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩١]، ﴿ومَكَّنَنِي﴾[2]. والإدغَامُ في النفي جائز إجماعًا.

قوله: «ومن التعجب ما جاء بلفظ الأمرِ، وليسَ بأمْرٍ»[3].

هذه الصيغة هي صيغة «أَفْعِل» المنقول إلىٰ «أفعَلَ»، ثم المردودُ بعدُ إلىٰ مثال الأمر، دخل علىٰ معموله حرفُ الجر؛ استقباحًا من العرب أن يرفعوا الظاهِر بمثال الأمر، وألزموا الباءَ ليفرقوا بين هذه الصيغة وصيغة الأمرِ الحقيقيِّ؛ لأن لفظها وإن كان لفظ الأمر، فالمقصود والمعنىٰ الخبرُ، علىٰ عكس قولهم: غَفَرَ الله لزيد، لأنَّ لفظَه لفظُ الخبر، ومعناه معنىٰ التضرع والطلب. وقد اختلف النحويون في موضعِ الجار والمجرور: فالبصريون[4] يرونَ أنه في موضع رفعٍ فاعلٌ، والكوفيون[5] علىٰ أنه مفعول، واتبعهم جماعةٌ من البصريين المحققين كالزمخشري[6] ونظائره. والقائلون بأنه مفعول اختلفوا في معناه:

فقال بعضهم: هو في المعنىٰ كذلك، فهو أمر للمخاطب بأن يصف المتعجَّبَ منه بالكرم، أو بما في معناه من الصفة المستحسنة الخارقة.

---

(١) الجمل ص ١٠٣، وقد تصرف في العبارة قليلا.

(٢) قرأها بإظهار النونين ابن كثير، وقرأ الباقون بالإدغام. كتاب السبعة ص ٤٠٠، والنشر ٧٦٣/٣.

(٣) الجمل ص ١٠٤.

(٤) الأصول ١٠١/١، والتذييل ١٨٠/١٠.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/٢.

(٦) المفصل ص ٢٧٧، وانظر الارتشاف ٢٠٦٧/٤.

وقال بعضهم: بل فيه ضمير يعود على المخاطَب، والمجرورُ فاعل في المعنى، ونُصِبَ الفاعل فيه كما نصب في قولهم: ما أحسنَ زيدًا.

واحتج البصريون على أنه لا إضمار في الفعل بلزومه طريقة واحدة، وأنه لم يجئ مُظهرًا قط، ولو كَانَ في الفعل ضمير لظهر يومًا ما، ولمَّا لم يظهروه قط دل على أنه فارغ من الضمير لا مشغول به. ولا حجَّةَ قاطعة في هذا؛ لِمَا ذكرنا[1] أنه جرى مجرى المَثَل، والأمثال لا تُغَيَّر، ولِمَا أنه في تقدير الخبر فراعوا التقدير والمعنى.

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأربعة أوجه:

الأول: أن هذا المجرور قد حُذِفَ، فلو كانَ فاعلا لم يُحذف، إذ الفاعل لا يُحذف بحالٍ.

الثاني: ظهورُ النصب فيه بعد سقوط الحرف، فمِمَّا حذف فيه المجرور قولُه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٧]، والتقدير: وأبصِرْ بهم، وقال[2]:

وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

وأما ظهورُ النصب ففي قول الشاعرِ[3]:

فأَبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزارَا

---

(١) راجع ص

(٢) هو عروة بن الورد. ديوانه ص ١٥٣، والأصمعيات ٤٦. ونصه:

فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنيَّةَ يَلْقَهَا ❊ حَمِيدًا، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأجْدِرِ

(٣) بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥، والتذييل ١٠/١٩٣. صدره:

ألا طَرَقَتْ رِحالَ القومِ لَيْلَى



وقال[1]:

فَأَجْـــدِرْ مِثْـــلَ ذلـــكَ أنْ يَكونَـــا

الثالث: أن زيادة الباء في المفعول أكثر من زيادتها في الفاعل.

الرابع: أن مذهب البصريين يلزم منه الخروجُ عن الأصل؛ لأنَّ استعمال صيغة في موضع أخرىٰ دَعْوًىٰ.

وحجتهم الأولىٰ يمكن الجواب عنها من وجهين:

الأول: أنه أنه[2] إنما حُذف لأنه في معنىٰ ما يُحذف، فاعتبَرَوا معناه، فحذفوا لَفْظَهُ، فاعتقدوا الرفع.

الثاني: أنه مما استتر فيه الفاعل عندما حذف حرفُ الجر.

وأما ظهورُ النصب في قوله[3]:

فأَبْعِـــدْ دارَ مُرْتَحِـــلٍ مَـــزارَا

وفي قوله[4]:

فأَجْـــدِرْ مِثْـــلَ ذلـــكَ أن يَكُونَـــا

فتضعيف الاحتجاجِ: [٩٧و] به[5] من وجهين:

---

(١) بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٦٢٠، ويشبه عجز بيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٦١، يقول فيه:

فإمَّـــا زالَ سَـــرْجٌ عَـــنْ مَعَـــدٍّ ❁ وأَجْـــدِرْ بـــالحَوادِثِ أَنْ تَكُونَـــا

(٢) كذا بالتكرار في الأصل.

(٣) مر قبل أسطر.

(٤) مر قبل أسطر.

(٥) هذه الورقة تقدمت في الترتيب وجاءت قبل موضعها، وحال بينها وبين التي قبلها اثنتا عشرة (١٢) ورقة.




الأول: احتمال أن يكون من باب التضمين، فضُمِّنَ «أجدر» معنىٰ حَقِّق، فعداه تعديتَه، والعرب تُعَدِّي الفعل تعدية فعل في معناه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦ﴾ [النور: ٦١]، والكلام: يخالفون أمره؛ لكنْ لمَّا كانت المخالَفَةُ فِسقًا وخروجًا، عُدِّيَت بـ«عن». وأمَّا قولُه[1]:

فَأَبْعِـــدْ دارَ مُرْتَحِـــلِ

فيحتمل أن يكون «دار مرتَحِل» منادًىٰ مضافًا، وحُذف الحرف أيضًا فاستتر الضمير. ونصب بعض الشيوخ «مثل» في قوله:

فأجْـــدِرْ مثـــلَ ذلـــك

بأنه خبر «كان»، وقدم صلة معمول الحرف، كقوله[2]:

كـــان جَزائِـــي بالعَصَـــا أَنْ أُجْلَـــدَا

وهذا التأويل لا يجري علىٰ مذهب البصريين. وزعم هذا المتأوِّل أن تأويل الزمخشري[3] في المسألة غير صحيحٍ من جهة اللغة. وليس كذلك بل هُوَ أبلغ في المعنىٰ، لأنه لما تعجب منه استدعىٰ غيرَه لأنْ يَصِفَه بذلكَ ويتعجب منه كتعجبه.

ومن المعلوم أن الزمخشري لولا أنه فَهِمَهُ عن اللسان ورَآهُ مشتهرًا ذائعًا، لَمَا اختاره وجعله أسهلَ مَأخذًا وأقرب إلىٰ الصنعة[4].

---

(١) مر قبل أسطر.

(٢) هو العجاج. محلق ديوانه ٢/ ٢٨١ (تحقيق السطلي)، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٩، وقبله:

رَبَّيْتُـــه حَتَّـــىٰ إذَا تَمَعْـــدَدَا
وآضَ نَهْـــدًا كَالحِصَـــانِ أجْـــرَدَا

(٣) المفصل ص ٢٧٧.

(٤) النون والغين غير منقوطتين في الأصل.

وأما ادعاءُ الكوفيين أن زيادة الباء على المفعول أكثر، فدعوى لا دَليلَ عليها.

وشبهه النحويون بقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٨]، وفي الآية اختلافٌ في التأويل، فقال بعضهم: الجار والمجرور فاعلٌ في المعنى، والتقدير: كفى اللهُ شهيداً.

وقال الزجاج وغيره: هُوَ في موضع المفعول، والماضي واقعٌ موقع فعل الأمر، والمعنى: اكتفِ بالله شهيداً. وقيل: الفاعل المصدرُ المضمر، والمعنى: كفى الاكتفاءُ بالله شهيداً.

قوله: **«وتقول: يا هند أحْسِنْ بعمرو»**(١) إلى آخره.

يريد أنه لزم طريقةً واحدة لِمَا ذكرناه(٢) من خروجه مَخرج الأمثالِ، ولذلكَ لم يتقدم عليه معمولُه، ولم يُجَب بالفاء، ولا يجوز توكيدُ الفاعلِ فيه، ولا لُحوق نوني التوكيد للفعل؛ لأن ذلك كلَّه تغيُّر، وهو في الأمثالِ وما جرى مجراها مرفوض.

* **مسألة:** اختلف النحويون هل يجوز الإعمالُ في باب التعجب أم لا؟ فمنعه الجمهورُ، وأجازه المبردُ. وعلة المنع من وجهين:

* **الأول:** ما ذكرناه من جَرَيانه مجرى الأمثال.

* **الثاني:** ما يلزم من الفصل والحذفِ، وهو يرجع إلى الأول.

* **مسألة:** اختلف النحويون هل يجوز توسيطُ الظرفين بين فعلِ التعجب

---

(١) الجمل ص ١٠٤.

(٢) انظر ص ٥٢٠.

والمتعجَّبِ منه أم لا؟ والصحيح جوازُه إذ لا اعتداد بالفضلات، ومن كَلَام العرب: ما أحسَنَ بالرجل أن يفعل كذا وكذا. وأما تأكيدُ فعل التعجب بالمصدر فممتنع في الأعم الأشهر.






باب «مَا»

وقال سيبويه[(١)]: «بابُ ما أجري [٩٧ظ] مجرىٰ ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلىٰ أصله، وذلك الحرف ما». ومقصده في هذا الباب «ما» الحرفية؛ لأنه قد علم أنها ستكون حرفاً واسما؛ لأن النافية حرفية. وللعرب فيها مذهبان: فمنهم مَن يُعملها عمل «ليس» وفي معناها عندهم «لا» و«لات» وهي لغة أهل الحجاز. وبنو تميم لا يعملونها في شيء أصلا، قال سيبويه[(٢)]: ولغة بني تميم أقيس. **قلت**: وإنما كانت أقيسَ من وجهين:

الأول: أنَّ مَن يُعملها إنما يُعملها بشروط سنذكرها[(٣)]، فإذا لم توجد رجع إلىٰ اللغة التميمية.

الثاني: أن ذلك هُوَ مقتضىٰ شبهها بالحروف المشتركة كحروف الاستفهام وحروف العطف.

وشروطُ عملها أن يكون خبرُها منفيا، مؤخَّرًا، غير مفصول بينها وبين اسمِها. وإنما اشترطنا هذه الشروط لأنها عملت بالشَّبَه فضَعُفَتْ.

قوله: «**فإن قدمت الخبَر فقلت: ما قائمٌ زيدٌ، بطل عملها**»[(٤)].

---

(١) الكتاب ١/٥٧.

(٢) الكتاب ١/٥٧.

(٣) سيذكرها بعد أسطر.

(٤) الجمل ص ١٠٥ ـ ١٠٦، وقد تصرف في العبارة.



❁ **قلتُ**: هذا هو الأكثر، وقد جاء عملُها مَعَ تقديمِ الخبر وأنشد سيبويهِ للفرزدق[1]:

فَأَصْـبَحُوا قَـدْ أَعَـادْ اللهُ نِعْمَـتَهُم ❁ إذْ هُـمْ قـريش وإذْ مَـا مِـثْلَهُمْ بَشَـرُ

وفي انتصاب «مثلَهم» وجوه خمسة:

فقال بعضهم هو مرفوعٌ في المعنىٰ، إلا أنه بُني علىٰ الفتح لإضافته إلىٰ مبني. وفيه بُعدٌ؛ لأنَّ الإضافة إلىٰ المبني لا توجب البناء قياسًا، وإنما هو مسموعٌ مع الفعل موقوفٌ عليه. وقيل إنَّها لغة، وهو الصحيح.

وقيل إنه من غلَطِ الفرزدق لأنه تميمي، فاستعمَلَ لغةَ غيرِه ونَزلَ عن لغته، فتخيل أن الحجازيين يُعمِلونها مطلقًا، فارتكب لغتهم غالطًا. وفيه بُعد؛ لأن تغليطَ العرب غَلَطٌ، وإن كان سيبويهِ[2] قد غلَّطَهم حاكيًا عن الخليل في مسألة: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

وقيل إنه نعت نكرَةٍ تقدم عليها انتصب علىٰ الحال. وهو ضعيف؛ لأنَّ العامل الخبرُ، وهو معنىٰ، والمعاني لا تعمل مُضمرة، وإن عمل فالحال لا تتقدم علىٰ عامِلها المعنوي علىٰ الصحيح.

وقيل إنه منتصب ظرفًا كقوله: ما أحدٌ مثلَ زيد، والمعنىٰ قوله في المرتبة، وفي الأمالي[3]: هو نحوَكَ، بالنصب أي مثلَك، وهو في «مِثْل» بعيد لأنه ليس بزمان ولا مكان. ونظيره في البُعد انتصابُ «المزاح» علىٰ الظرف كما قاله

(١) ديوانه ص ١٦٧، والكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وتعليق الفرائد للدماميني ٣/٢٤٧.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٣) لم أهتد إليه في أمالي القالي، وقد نقل عن الأمالي هذا القول أبو حيان في التذييل ٤/٢٦٨.



الفارسيُّ، وكذلك إن كان الخبر موجبًا بطل عملها.

وأما قوله(١):

ومــا الــدَّهْرُ إلا مَنْجَنونًــا بِأَهْلِــهِ ❊ ومَـا صَـاحِبُ الحاجـاتِ إلا مُعَـذَّبَا

فمتأول على وجهين:

أحدهما: أن يكون المنجنون والمعذب، اسمين واقعَيْنِ موقع المصدر كالممزَّق والمعَذَّب والمُخَضَّب، في قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، أي كل تمزيق. وقوله(٢): [٩٨و]

يَضُـمُّ(٣) إلـى كَشْـحَيْهِ كَفًّـا مُخَضَّـبَا

في أحد تأويلاته الثمانية التي تذكر في آخر الكتاب(٤).

والثاني: أن يكون على حذف حرفِ الجرِّ، كأنه قال: ومَا صَاحِبُ الحاجات إلا كالمنجنونِ، فلا يكون حينئذٍ منصوبًا، بل هُوَ في موضع رفعٍ خبر للمبتدأ. واستغمضه ابنُ بابشاذ(٥) وهو ليس بغامض على المتعلمين.

ولم يُعط سيبويه - رحمه الله - في «ما» من علل الشبه إلا قوله(٦): «إذْ كانَ معناهَا

(١) نسبه السيوطي لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩، وبلا نسبة في العيني ٢/٦٣٦، والخزانة ٤/١٣٠.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص ١٥١. صدره:

أَرَىٰ رَجُـلا مـنكُمْ أَسِـيفًا كَأَنَّمَـا

(٣) هذه الورقة تأخرت وفصل بينها وبين التي قبلها ثلاث عشرة (١٣) ورقة.

(٤) ستأتي في ٢/١١٦.

(٥) شرح الجمل له ١/٢٤٥.

(٦) الكتاب ١/٥٧.



كمعناها»، يعني في نفي الحال. وأما تعليل الفارسي[1] أنها تدخُلُ علىٰ المبتدأ والخبرِ، فغيرُ مؤثِّر؛ لأن ذلك غيرُ لازم لهَا، ولا مختَصٌّ بها.

قوله: «**وليس ما كليس**»[2].

وفرَّق بينهما من جهة الإضمارِ في «ليس» دوُنَ «مَا»، ومن جهة تقديمِ الخبر مع «ليس»، والنصب فيه علىٰ حَاله، بخلاف «مَا» في الأشهر، وتقديم معمول الخبر عندنا كتقديم الخبرِ، قال سيبويه[3]: «ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مِثْلَهُ مؤخَّرًا ـ يعني الخبرَ ـ كما لا يجوز: إنَّ أخوكَ عبدَ الله علىٰ حَّد قولِكَ: إنَّ عبد الله أخوك».

ومما يجري مجرىٰ «ما»: «لا»، و«لاتَ»، و«إنْ» المكسورة في الشِّعر خاصة. أنشد الكسائي في «إنْ»[4]:

إن هُــوَ مُسْــتَوْلِيًا عَلَــىٰ أَحَــدٍ ❊ إلَّا علــىٰ أَضْــعَفِ المَسَــاكِينِ

وأمَّا «لاتَ» فمخصوصة بالحين فقط، معرفة أو نكرة، واختصاصُها به كاختصاص «لَدُنْ» بنصب «غُدوَة» دون مَا عداهَا من الظروف. ومنع أبو الحسن[5] من عمل «لات»، وزعم أنَّ مَا بعدها رُفِعَ علىٰ الابتداء والخبر، وقد قرأ القراء: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٢]، رفعًا ونصبًا[6]، فمن نصبه فعلىٰ أنه خبر، والمعنىٰ: ليس

---

(١) الإيضاح ص ١١٠.

(٢) الجمل ص ١٠٦، لكن بغير هذا اللفظ، قال: «لأنها إنما شبهت بليس في باب النفي، فلما زال النفي بطل عملها».

(٣) الكتاب ١/٥٩.

(٤) البيت لا يعرف قائله، وانظره في الأزهية ص ٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٠، ٣٧٥، والخزانة ٤/١٦٦.

(٥) معاني القرآن له ٢/٤٩٢، والارتشاف ٣/١٢١١.

(٦) قرأها الجمهور بفتح التاء من «لات» ونصب «حين»، وقرأها أبو السمال بضم التاء من «لات»=

الحينُ حينَ مناص، ومن رفعه فعلىٰ أنه اسمُ «لات» عند سيبويهِ[1]، والخبرُ محذوف، والمعنىٰ: ليس حينُ مناص حينَهم، وعلىٰ الابتداء والخبر عند الأخفش.

قوله: «**وتقول: مَا زيدٌ قائمًا أبوه**»[2].

«مَا» في هذه المسألة حجازيَّةٌ، والأب مرتفعٌ بالفاعلية لاسْمِ الفاعل المعتمد. والرفعُ جائز علىٰ التميمية.

ثم ذكر بعدُ مسألة العطف[3]، وفرق بين أن يكون المعطوف من سبب الأول أو أجنبيًّا، وأجاز سيبويه[4] في السببي الرفعَ. والنصبُ[5] واجبٌ في الأجنبي القطع، نحو: ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيد، ولم يجز النصب؛ لأن تقديم الخبر يوجب بُطلان العمل، فإنْ كان «زيد» هو الأول أخرجته مُظْهِرًا تعْظيمًا وتفخيمًا بدل ضميره جار، وكان ضمير السبب، والقياس المنع؛ إذ ليس موضعَ تعظيم. وقد أجاز بعض النحويين إخراج المضمَر ظاهرًا في غير موضع التهويل والتعظيمِ، واستقرأه من كلام سيبويه في هذه المسألة في كتابه، وإنما استعمل ذلك وكثرَ حيث [٩٨ظ] يكون القصدُ تهويلا أو تعظيمًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]،

= ورفع «حين» وقرأ عيسىٰ بن عمر بكسر التاء وجر «حين».. المحرر الوجيز ٣٢٢/٧، والبحر المحيط ١٣٦/٩.

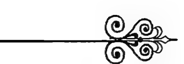
(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الجمل ص ١٠٧.

(٣) قال: «وتقول: ما زيد قائما ولا سائرا أخوه، فتنصب سائرا عطفا علىٰ الخبر الأول، لأنه من سبب المخبر عنه، وترفع الأخ بفعله». الجمل ص ١٠٧.

(٤) الكتاب ٦٠/١.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: والرفع؛ لقوله بعد: ولم يجز النصب. قال سيبويه: «وتقول: ما زيد ذاهبا ولا عاقلٌ عمرو، لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلا عمرو، لم يكن كلاما، لأنه ليس من سببه، فترفعه علىٰ الابتداء والقطع من الأول». الكتاب ٦٠/١.



وكقوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١]، وهو في الشعر كثير.

* **مسألة:** دخول الباء في خبر «ما» النافية، أجمعَ النحويون على جَوَازِ دخولِها[1] في خبر «ما» الحجازية، واختلفوا في مسألتين: دخولها في خبر التميمية. وفيما إذا دخلت على الخبر مقدَّمًا، هل يُحمل ذلك على لغة الحجازيين أو التميميين؟ فالصحيحُ من أقوال النحويين أنها تدخل على التميمية والحجازية[2] على ما نَقَلَه الفَرَّاءُ[3] وغيرُه، وقد اضطرب في ذلك كلامُ الفارسيِّ[4]، ووهم الزمخشريُّ[5] في هذه المسألة، حيث زعمَ أن دُخولَها مختصٌّ باللغة الحِجازيَّةِ. وأمَّا قول الشاعر[6]:

أمَا وَاللهِ لَوْ مَا[7] كُنْتَ حُرًّا ❊ فَمَا بِالحُرِّ أنتَ ولا العَتِيقِ

فعلى اللغة التميمية، إذ الأشهرُ من لغة الحجازين أنها لا تدخل إلا على الخبر مؤخَّرًا.

وسبب الخلاف في المسألة الأولى: هل الموجب لدخول الباء قصدُهم تأكيد النفي فقط، أو تأكيد النفي المنصوب؟ وقد أجمعوا كلُّهم على أنها لا تزادُ في خبر المبتدأ، وأنها تزادُ في المبتدأ، نحو قولهم: بِحَسْبِكَ زيدٌ. والبابُ بيِّنٌ.

---

(١) في الأصل: دخوله.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤٢، والارتشاف ٣/١٢٢١.

(٤) الارتشاف ٣/١٢٢٠.

(٥) الارتشاف ٣/١٢٢٠.

(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص ٣٠٤، والجنى الداني ص ٢٢٢، والخزانة ٤/١٤١. وانظر حاشية كتاب الشعر للفارسي ٢/٤٤٣.

(٧) في كتب النحو: أن لو كنت.

باب نِعْمَ وبئس

وهُمَا فعلان موضوعان للمدح العام والذمِّ العام، لَزِمَا طريقة واحدة، منقولان عن أصلهما، فجريَا لذلك مجرىٰ الأمثال، هذا مذهب جميعِ البصريينَ وطائفةٍ من الكوفيين[1]. وزعم بعضُ الكوفيينَ[2] أنهما اسمان، بدليلِ دخولِ حرف الجرِّ عليهِما، ولزومِهما طريقة واحدة، وعدمِ التصرف، وذلك خاصَّةُ الاسم. ودخولُ حرف الجر عليها فيما حُكِيَ عن بعض العرب، وقد وُلدت له مولودة، فقيل له: نِعْمَت المولودة مولودتك، فقال: واللهِ ما هِيَ بِنِعْمَتِ المولودَةُ. وحَمْلُهُ علىٰ الحكاية مَانعٌ من الاحتجاج به.

وأصلُهما «فَعِل» بكسر العين بوزن حَمِد، قال[3]:

نَعِـمَ الساعُونَ فـي الأَمْـرِ المُبِـرّْ

والقاطعُ بفعليتهما لُحوق التاء لتأنيث الفاعل، نحو: نِعمتِ المرأة هند. وأما لحوق الضمائر فيما حكاه الكِسائي[4] عن العرب: قَوْمُكَ نَعِموا رجالًا، فلا دَليل فيه للحوق هذه العلامات للأسماء، في قولك: هَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ، وإن كان المسوغ لذلك أنها حَلَّتْ محل الفعل.

---

(١) منهم الكسائي. التذييل ١٠/٦٩.

(٢) منهم الفراء. التذييل ١٠/٧٠.

(٣) هو طرفة. ديوانه ص ٧٩، واللباب في علم البناء والإعراب ١/١٨٢، والخزانة ٩/٣٧٦. صدره:

خَـالتِي والـنَّفْسُ قِـدْمًا إِنَّهـمْ

(٤) التذييل ١٠/٧٠.

وأما عدم تصرفهما فلا دليل فيه على إخراجهما عن حكم الفِعْلِيَّة ، إذ لا يمتنع ذلك لعارض ، وقد اختلف النحويون في العلة المانعة من تصرفهما مَعَ باقي الأفعال الستة المعروفة المترجم عنها بالأفعال التي لا تنصرف ، فقال بعضهم: لأنهما خرجَا [٩٩و] عن أصل وضعهما ، فجَرَيا مجرى الأمثال . وخرُوجُهما بيِّنٌ من حيث كَانَ الأصل أن لا يصدق إطلاقُهما إلا حيث يَصدقُ المشتقُّ منه ، إذْ هُمَا مشتقان من النِّعمة والبُؤْس ، فلا ينبغي استعمالُهما على مقتضى الاشتقاق إلا لمن له نِعمةٌ أو هو في بؤس ، وتقول: نَعِمَ الرجلُ ، إذا أَصَابَ نعمة ، وبَئِسَ إذا أصاب بُؤسًا ، فخرجا عن ذلك .

واستعملت نعم[١] لمدح من هُو في أبأس البؤس ، وبئس لمن هُوَ في أرغد نعمة وأطيب عيشٍ ، فجريا مجرى قولهم في المثل: الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[٢] ، وأَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلَةٌ[٣] . وقد سلك هذا المسلك سيبويه قال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: «ومِنْ ذلكَ قولُ العرب: مَنْ أنتَ زَيدًا ، وزعم يونس أنه على قولك: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زيدًا»[٤] . ومنهم من يرفع كأنه قال: من أنت كلامُك أو ذكرُكَ زيدٌ ، ولكنه على سعة الكلام ، وصَارَ كالمثل . وذكر هنالك: أَطِرِّي فإنَّكِ ناعِلَةٌ[٥] ، فغير نكير أن يجري ما ليس بمَثَلٍ مجرى المثل ، وقد ذكر من هذا أنواعًا .

وقالتْ طائفة من النحويين: إنما لم يتصرفا ولَزِمَا الماضي ؛ لأنَّ المدح

(١) كذا في الأصل بجعل نعم للبؤس وبئس للمدح ، والصواب خلافه .

(٢) مر في ص ٣٨٥ .

(٣) سبق في ص ٣٨٥ .

(٤) الكتاب ١/٢٩٢ .

(٥) مر تخريجه في ص٣٨٥ .

والذم لا يكونان إلا بما ثبت واستقر. وقيل: إنما لم يتصرفا لشبههما بالحروف من حيث إنَّهما جعلا نفس المعنىٰ، لأن قولكَ: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، هو نفس المدح، وكذلك: بئسَ الرجُلُ عمرٌو، هو نفسُ الذم، كما أن «هل» و«أين» و«متىٰ» نفسُ الاستفهام، وكذلك «مَا» و«بَلْ» و«لكنْ» نفس النفي والإضراب والاستدراك. وإلىٰ التعليل الأول أشار أبو القاسم حيث قال[1]: «إنهما أُزِيلَا عن مواضعهما».

وهما داخلان علىٰ القسم الثالث من أقسام الماضي، الذي هو الماضي في اللفظ دون المعنىٰ، إذ قرينةُ الحالِ تَدُل علىٰ دَوَام الصفة الموجِبَةِ للذم أو للمدح.

وفي «نِعْمَ» لُغات؛ لأنَّ «فَعِلَ» المفتوح الفاء المكسور العين قد تُسَكِّنُ العربُ عينه، فإن كان ثانية حرفَ حلقٍ جاز فيهِ أربعُ لغات: الأصليةُ، والتخفيفُ، وكَسْرُ الفاءِ إتباعًا للعين، والتخفيفُ مع الكسرِ. وفي «نَعَمْ» التي هي حرف التصديق لغات[2]، وأشذُّها استعمالُها بالحاء، وهي لغة ناسٍ من العرب حكاها النَّضْرُ[3] بنُ شُمَيْلٍ[4].

قال أبو القاسم: «**ولا يعملان من المعارف إلا في**»[5] كذا.

حاصل الكلام في هذا الفصل أن فاعلَهُما لا يخلو أن يكون ظاهرًا، أو مضمرًا. فإن كان مضمرًا لزم أن يُفَسَّر بنكرة مفردة منصوبة. وإن كان ظاهرًا فإنه

(١) الجمل ص ١٠٨.
(٢) انظرها في الجنىٰ الداني ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.
(٣) المفصل ص ٣١٦، الجنىٰ الداني ص ٥٠٦. وسيعيد المؤلف ذكرها في ٢/٣٧٩.
(٤) هو النضر بن شميل أحد تلاميذ الخليل، الإمامُ اللغوي المُحَدِّثُ رحمه الله، توفي عام ٢٠٣هـ. بغية الوعاة ٢/٣٠٥.
(٥) الجمل ص ١٠٨.

يجيء في الأمر العامِّ معرَّفًا باللام، أو مضافًا إلىٰ ما فيه الألفُ واللامُ، مقرونًا بعده [٩٩ظ] بالمخصوص بالمدح أو بالذم.

وقد اختلف في هذا الباب في مسائل:

* **المسألة الأولىٰ**: هل يجوز مَجِيئُهُ علىٰ غيرِ هذه الثلاثةِ الأوجه قياسًا أم لا؟ فالجمهور علىٰ المنع، وأجاز أبو الحسن[(١)]: نعم رَجلٌ زَيد، ونِعْم صَاحبٌ رَجلٌ زَيدٌ، وقاسَهُ الكوفيون. وحكىٰ أبو عليٍّ في التذكرة: نعمَ عبدُ الله. وتأويلُه عندنا علىٰ الإضمار، وحَذفُ المفسّر أولىٰ من حمله علىٰ تعريف فاعل «نعم» علىٰ غير وجه التعريف المعهود.

* **المسألة الثانية**: في هذه الألف واللام المقارنة لفاعلهما، هل هي جنسية أم لا؟ فالجمهور علىٰ أنها جنسية.

* **الثالثة**: هل يجوز الجمعُ بين ذلك المضمَر ومفسِّره أم لا؟ فالجمهورُ علىٰ منعه، وأجازه أبو العباس وأبو علي[(٢)]، وفي كلامِ سيبويه فيه نظر. وكذلك مفسِّر الفعل الظاهر في باب الاشتغال هل يجوز إظهارُه مع وجود الفعل المفسَّر أم لا؟ قد قدمنا التنبيه عليه في موضعه[(٣)]، واستشهد أبو العباس بقول جرير[(٤)]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ❊ فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أبيك زادَا

ولا شاهد فيه؛ لاحتمالِ أن ينتصب «زادًا» علىٰ أنه مفعول لـ«تَزَوَّدْ» لا تمييز

(١) التذييل ١٠/١٠٢.

(٢) التسهيل ص ١٢٧، والخزانة ٩/٣٩٤.

(٣) راجع باب الاشتغال ص ٣٧٢.

(٤) المقتضب ٢/١٤٨ دون نسبة. والبيت في ديوانه ١/١١٨، (والعجيب أن محقق الديوان ﵀ لم يشر إلىٰ القصيدة التي منها هذا البيت في فهرس القصائد ص ١١١٧). وانظر الخزانة ٩/٣٩٤.



لفاعل «نعم»، وقد حُكي عن العربِ: نعم القتيلُ قتيلًا أَصْلَحَ بين بَكْرٍ وتَغْلِبَ[1].

❊ المسألة الرابعة: هَلْ يجوز وصف فاعله أم لا؟ فيه خلاف بين البصريين: فمنعه بعضُهم لما فيه من التخصيصِ المناقض للجنسية المستفادةِ من الكلام، وأجازه بعضُهم، وعليه[2]:

فــنعم[3] الفَتَــىٰ المُــرِّيُّ

وجعله بعضهم بدلًا.

❊ المسألة الخامسة: هل يجوز أن تقع «الذي» و«التي» والأسماء المَوْصُولة فاعلات لهَاذَيْنْ الفعلين أم لا؟ فمنعه بعضُ البصريين؛ لاختصاص الموصولات بنوعٍ من التعريف. وأنشد أبو زيد[4]:

فَــنِعْمَ مَزْكَــأُ مَــنْ ضــاقَتْ مَذَاهِبُــهُ ❊ ونِعْــمَ مَــنْ هُــوَ فــي سِــرٍّ وإِعْــلانِ

فأوقع «مَنْ» الموصولة فاعلة. والمَزْكَأ: الملجأ، ويقال زَكَأْتُ إلىٰ فلان إذَا لَجَأتَ إليه.

❊ المسألة السادسة: إعرابُ المخصوص بالذمِّ أو بالمدح. وذكرَ أبو علي في إعرابه وجهين:

(١) قاله الحارث بن عُبَاد لما بلغه قَتْلُ الزِّيرِ ابنَه بُجَيرا. الأمالي للقالي ١/٦١٦، والارتشاف ٤/٢٠٥١.

(٢) هو زهير بن أبي سلمىٰ. شعره صنعة الأعلم ص ٢٣٣، والأصول ١/١٢٠، والخزانة ٩/٤٠٤. وتمام البيت:

نِعْـمَ الفَتَـىٰ المُـرِّيُّ أنـتَ إذا هُـمُ ❊ حَضَرُوا لَدَىٰ الحُجُراتِ نارَ المَوْقِدِ

(٣) في الديوان وغيره: نعم، دون فاء.

(٤) لم أجده في نوادره، ولا في كتاب الشجر، ولا في كتاب الهمز، ولا في كتاب المطر، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي ٢/٣٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠١، والخزانة ٩/٤١٠.

أحدهما: أن يكون مبتدَأً، والجملة في موضع الخبر[1].

والثاني: ارتفاعه على أنه خبر مبتدأ مضمر[2].

وزَادَ بعضهم فيه البدل. وهو ضعيف؛ لما يلزم من حلوله مَحلَّ الأول، فيلزم أن يجوز: نعم زيدٌ، وليس من كلام العرب، إلا أن يدعي مُجَوِّزُ هذا الوجه أن البدل لا يلزم فيه أن يَحُل محل المبدَل منه، فذلك وَجْهٌ من القول. وأبطلَ ابن خروف[3] إعراب من رأى أنه خبرُ مبتدأ مضمر بدخول النواسخ عليه في قوله[4]:

يَمِينًا لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُمَا

فذلك يدلُّ على أن المخصوص مبتدأٌ لا خبر، ومن كلامِ العرب: نِعْمَ الرجلُ ظننتُكَ، وبِئْسَ الغلامُ عَلِمْتُكَ. وقولُ ابنِ خروف في ذلك ضعيفٌ؛ [١٠٠و] [لأ]نه[5] جاءَ على أحد الجائزَيْنِ.

المسألة السابعة: العائدُ على المبتدأ الذي هو المخصوص، وفيه نظر وخلاف، فقال الفارسي[6] وغيره: أغنى عموم الجنسية عن العائِدِ؛ لأنه من حيث كان جنسًا دخل فيه المَخصوصُ بالمدح أو الذم، فحصل الربطُ المعنوي بالجنسية كما حصل بالضمير. قال الزمخشري في التفسير في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ

---

(١) الإيضاح ص ٨٥.

(٢) الإيضاح ص ٨٧.

(٣) شرحه للجمل ٢/٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(٤) هو زهير. انظر شعره صنعة الأعلم ص ١٥. عجزه:

علىٰ كُلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

(٥) لا يظهر بسبب الشريط اللاصق.

(٦) الإيضاح ص ٨٥ ـ ٨٦.

مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٥][1]، قال[2]: «ناب عموم المحسنين[3] عن الضمير»، وقيل إن المعنىٰ: فإن الله يحبهم، فهو من باب إخراج المضمر ظاهرًا في موضع المدح والتعظيم.

وقال أبو عبد الله بن أبي العافية من متأخرِي نحاة الأندلسيين: إن الكلَامَ محمول علىٰ المعنىٰ، فإذا قلتَ: نعم الرجلُ زيدٌ، فمعناه الممدوح زيد، أو المُثْنَىٰ عليه زيد. **قلتُ**: وهذا الذي قالَهُ فيه نظر يوجب ضعفه؛ لأن فوائد قولِ القائل: نعمَ الرجلُ زيدٌ، أكثر من فائدة قولِنا: الممدوحُ زيد؛ لِذَهَاب معنىٰ المبالغة في المدح والتخصيص بالفضل، وقد عُلِمَ من اللسان أن قول القائل: نعمَ الرجلُ زَيدٌ، يعطي أنَّ هَذَا الجنس إذا فُصل رجلًا رجلًا فأحسَنُه وخيارُه زيد كما أشارَ إليه سيبويهِ، فتقدير ابن أبي العافية يُخِلُّ بخصوصِية معنىٰ المدح والمبالغة، وهَذَا حسن فتأمله.

* **المسألة الثامنة**: هل يجوز إتباعُ المضمر في هذا الباب المستتر في الفعلين المفسر بالنكرة قبل تفسيره أم لا، وكذلك الضمائر المجهولة كلها هل يجوز إتباعها قبل تفسيرها أم لا؟ وفيه خلاف، والصحيحُ أن الحاجة إلىٰ تفسيرها أَمَسُّ من الحاجة إلىٰ إتباعها، وقد أجاز بعضُ النحويين إتباعها قبل تفسيرها، ويتعلق التفسير بهما.

* **المسألة التاسعة**: هل يجوز أن تقع «مَا» مفسِّرة لإبهام الضمير أم لا؟

---

(١) وقع في الأصل: «فإن الله يحب المحسنين»، والصواب ما أثبته.

(٢) تفسير الكشاف ص ١٧٨.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: المتقين، لأن الآية فيها المتقين، وهو الذي في الكشاف. وقد يكون وهما من المؤلف ابن بزيزة، ﷺ، والله أعلم.

وفيه خلاف بين النحويين، والصحيح امتناعه؛ لأنها في غاية من الإبهام، فلا يقع بها البيان، وقد أجازه الفارسي[1] وغيرُه، وعليه حمل في أحد وجهيه قوله تعالىٰ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، فـ«ما» عنده منصوبة مفسرة للضمير الفاعل المستتر في نعم، ولم يُسَاعد عليه الشيوخ، وهو الصحيحُ؛ لتوغُّلِها في الإِبْهامِ في نفسها فما هو مبهم في نفسه لا يفسر غيره.

❊ **المسألة العاشرة**: وهي المبدأ بذكرها هل هما فعلان أو اسمان؟ وقد تقدم الاستدلال علىٰ ذلك[2].

وقد يجوز حذف المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ كانَ أو خبرًا؛ لأن حذف المبتدأ والخبر معًا جائز، وقد وقع في كتاب الله سبحانه. ومن شأن المخصوص بالمدح أو الذم أن يصدق عليه اسم الفاعل، وما خرج عن هذا الباب من قوله تعالىٰ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فيجب تأويله.

وذكر في الباب في مسألة[3]: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، جواز إسقاط العلامة؛ وعلله بعدم التصرفِ. وهو فاسدٌ؛ لأَنَّ [١٠٠ظ] التصرف وعَدَمَهُ لا مَدْخلَ له بالنسبة إلىٰ إسقاطِ العلامة أو إثباتها البتة، وقد حكاهَا سيبويهِ[4] لغة عن العربِ في المؤنث الحقيقيِّ، والصحيحُ في التعليل أنه علىٰ مُرَاعَاةِ الجنسِ، وهو مذكَّرٌ.



(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢، ووافقه الزمخشري.

(٢) تقدم في ٥٤٠.

(٣) الجمل ص ١٠٩.

(٤) الكتاب ٢/١٧٨.

بَاب حبذا

والأمرُ فيه كـ«نِعْمَ»، وفيه ثلاثة أقوال:

فقيل إنَّها كلمةٌ واحدة مرفوعة على الابتداء تقديرًا.

وقيل إنها مركَّبَة من فِعْلٍ، وفَاعِلٍ هو اسم الإشارة.

وقيل إنها كلمة واحدة، وهي فعل ماض وجرت مجرى المثل فلم تتغير.

وكما كانت «بِئْسَ» ضد «نِعْمَ»، فكذا «لا حَبَّذَا» ضدُّ «حبَّذَا»، وقد قال الشاعر[1]:

ألا[2] يَا حَبَّذَا أَنْتِ يا صَنْعاءُ مِنْ بَلَدٍ

وتقولُ: حبذا زَيدٌ رَجلًا، فيقول النافي: لا حبذا، ولَا أهلًا، ولا سَهْلًا.

والاسم المنصوب بعدَه حالٌ إنْ كان مشتقًا، وإلا فتمييزٌ إن كَان جامِدًا. والعاملُ الفعل في الوجهين.

وأنشدَ في الباب لجَرِيرٍ[3]:

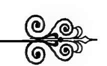
---

(١) هو المرار زياد بن منقذ العدوي. الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٨٩، والخزانة ٥/٢٥٠، وبلا نسبة في التذييل ١٠/١٦٢. عجزه:

ولا شَـعُوبُ هَـوًىٰ مِنِّـي ولا نُقُـمُ

(٢) كذا في الأصل: ألا، والصواب: لا دون همزة كما في المصادر، لأن الشاعر يذم صنعاء ولا يمدحها.

(٣) الجمل ص ١١٠ بلا نسبة، وهو في ديوانه ١/١٦٥، والحلل ص ٨٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٠.



يـا حبـذا جبـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جبَـلٍ ✤ وحَبَّـذا سَـاكِنُ الرَّيَّـان مَـنْ كَانَـا

و«مِنْ رجَلٍ»[1] تمييز في المعنى لجموده، وإدخالُ «مِنْ» عليه. وقال له الفرزدق حين سمع هذا البيت: وإن كانوا قُرودًا، فقال له جرير مجاوِبًا: إنما قلتُ «مَنْ»، يعني إنما أردت من يعقل.



(١) كذا في الأصل، والصواب: ومن جبل.

بَاب الفاعِلَين المَفْعُولَيْن الَّلَذْين يفعل كُل واحد منهما بصاحبه مثل مَا يفعل به الآخَرُ

زعمَ ابنُ خروف[1] أنَّ هذه الترجمة لا تَعُمُّ، والأمر في ذلك كما قالَه، لكنَّه اختارَ في الترجمة غَيْرَ مُختارٍ، ووقَعَ فيما فَرَّ منه. وإنَّما كانت ترجمةُ الباب غير عامة، من حيث كان البابُ قد اشتمل على العاملَيْنِ المتفقَيْنِ والمختلِفَيْنِ، ويكونُ المعمول فيه مرفوعًا فقط، نحو: قام وقعدَ زيدٌ. وزعَمَ أنَّ ترجمة سيبويهِ[2] عامَّةٌ بقولهِ بعدُ: «ومَا كَانَ نحو ذلك»[3] إشارة إلى الترجمة المذكورةِ، ولم تتضمن المتفقين إجماعًا، واختارَ ترجمَةَ بَلَدِيِّهِ أبي الحسن بنِ الأَخْضَرِ[4]، وهو[5]: «بابُ العامِلَيْنِ اللَّذَين يَسُوغُ لكلِّ واحد منهمَا أن يَعْمَل في الاسم، لِتَقَدُّمِهِمَا عليه لفظًا، وتَعَلُّقِهِمَا بهِ مِنْ طَرِيقِ المَعْنَى». وهيَ غيرُ عامَّةٍ أيضًا لخروج العوامل الكثيرة، ولخروج العواملِ المتأخِّرَة؛ لأنه قَيَّدَ في الترجمة بالتقدم لفظًا، والإجماعُ أنه غير لازم. وللقائلِ أنْ يقولَ: الأصلُ في العوامل التقدمُ، والتأخرُ

(١) شرح الجمل له ٢/٦٠٣.

(٢) لم أجد اعتراض ابن خروف على سيبويه في شرح الجمل، فلعله ذكره في شرحه للكتاب.

(٣) الكتاب ١/٧٣.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الأخضر، إمام مقدم في العربية واللغة، دين ذكي ثقة ثبت، من شيوخه الأعلم الشنتمري، ومن تلاميذه القاضي عياض، توفي عام ٥١٤هـ. بغية الوعاة ٢/١٦٧. وقد وقع في ترجمته في البغية أن اسم جده المهدي، والصواب محمد كما في الغنية للقاضي عياض. نبه على هذا محقق برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي في ص ٧٥، حاشية رقم ٣. قلتُ: والقاضي عياض تلميذه، وهو أعرف به من السيوطي.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٣.

فرعٌ عنه، فلا اعتراض به. والصحيحُ أنَّ انبناء البابِ على الترجمة التي ذكرَهَا سيبويهِ[1]؛ لما كان ذلك هو أكثر الكلام ومدارُ الباب عليه، وذلك في المسألتين: ضربنِي وضربتُ زيدًا، وضربتُ وضربنِي زيدٌ، ومن المعلوم أنه يَجْرِي في المتفقَيْنِ[2]، والمختلفَيْنِ[3]، وهو الأكثر الذي مَثَّلَ به سيبويهِ والنحويون مِن أهلِ [١٠١و] البَلَدَيْنِ، وقد جرت العَادة أن تنبني القواعِدَ المبَوَّبُ عليها والمؤَصَّلة على الجمهور الشائع.

وقد اختلفَ نظرُ المتأخرين هل يجوز قياسًا فيما زادَ على الأربعة العَوَامل أم لا، بعد إجماع جمهور النحويين على أنه قياس في الثلاثة؛ لِوُرُود السماع بذلك في قوله ﷺ: «كَمَا صَلَّيْتَ ورَحِمْتَ وبارَكْتَ على إبراهيم»[4] الحديث وهو في الصحيحين؟ فمنهم من أجازه قياسًا في الأربعة، وهو ظاهرُ كلام أبي بكر بن طاهرٍ ومَنْ قَبلَه من الأندلسيين، ونص ابن بابشاذ[5] على جوازه في الأربعة فأكثر، وجوزه بعضُهم أيضًا في غير المتعدي وفي المتعدي إلى واحدٍ فأكثر، ومنعه بعضُ النحويين في الأربعة[6]، وإلا لَمَا وقف على عدد للتَّساوي وعدم المرجح. والصحيحُ أنَّ الصنعة قياسيَّةٌ ومبناها على أن يُقاس على المسموع ما ليس بمسموعٍ.

---

(١) قال: «هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذينِ كل واحد منهما يَفعل بفاعله مثل الذي يَفعل به وما كان نحو ذلك». الكتاب ١/٧٣.

(٢) مثالهما: قام وقعد زيد، وأكرمتُ ومدحتُ أخاك. شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٣.

(٣) مثالهما: قامَ وضربتُ زيدا، وضربني وضربتُ زيدا. شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٣.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في الصحيحين ولا في أحدهما ولا في كتب الحديث بهذا السياق.

(٥) شرح الجمل له ١/٢٥٩.

(٦) منهم أبو علي الشلوبين. التذييل ٧/٦٦.




واتفقَ النحويين علىٰ أن الباب جارٍ في العوامل الاسمية جَرْيَهُ في الأفعال، وكل ذلك داخلٌ تحت الترجمة المنسوبة لابنِ الأَخْضَرِ[1]، وغيرُ داخلٍ تحت ترجمة سيبويه[2] وأبي القاسم[3]؛ لأنَّ ظاهِرَهَا الاختصاصُ بالفعلية، إلا أن تتعلق بقول سيبويه: «وَمَا كان نحو ذلك». وأجمعَ نَحْوِيُّو البلدين علىٰ جَوَاز مُرَاعاة كلِّ واحد من العوامل، تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وإذَا راعيتَ أَيَّهُما كَان أعطيْتَه حُكمَه. وإنما اختلف النحويون في المختار، والمذاهب ثلاثة:

فالكوفيُّونَ[4] يختارون إعمال الأول؛ لفضلِ تقدُّمِه وسبْقِه، ولِمَا يلزم من الإضمار قبلَ الذِّكْرِ عند إعمال الثاني في بعض المسائل.

والبصريون[5] يختارون مراعاةَ الأخيرِ وإعمالَه، تعشُّقًا بالجوار، واغتباطًا به، بدليل قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[6]، فأجروا «خربًا» صفة لـ«الضب»، وهو في المعنىٰ لـ«الجُحْرِ»، وهذا إذا فعلوه تعشقًا للجوار فيما ينقضُ المعنىٰ، ففيمَا لا ينقضه أحرىٰ، واحتجوا بقولهم: حُمَيْزَةُ، وطُلَيْحَةُ، فتحوا التاء للتأنيث ولم يَكْسِرُوا الياء للتصغير، واحتجوا بقولِ امرئ القيس[7]:

كَبِيــرُ أُنَــاسٍ فــي بِجَــادٍ مُزَمَّــلِ

---

(١) مرت في ص ٥٥٠.

(٢) الكتاب ١/٧٣.

(٣) هي ترجمة هذا الباب.

(٤) الجمل ص ١١١، والإنصاف ص ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧.

(٥) الجمل ص ١١١، والإنصاف ص ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٧.

(٦) الكتاب ١/٦٧.

(٧) ديوانه ص ٢٥، وصدره:

كــأَنَّ أَبَانًــا فــي أَفَــانِينِ وَدْقِــهِ

أجرىٰ «المزمَّل» صفة لـ«البِجاد»، وهو في المعنىٰ صفة لـ«الكبير»، وهو المسمىٰ عندهم الخفض علىٰ الجِوار، وعليه حَمَلَ طائفة من العلماء قراءَةَ من قرأ بالخفض في قوله: ﴿وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ﴾[1]، ورأىٰ لأجل هذه القراءة أنَّ فرضَ الرجلين المسْحُ، وهو أحدُ مذاهبِ العلماءِ، وقد ذكرنا اختلافهم في ذلك في موضعه من كتب الفقه. وقد ذكر سيبويه[2] ـ وهو مجمع علىٰ توثيقه ـ أن الخفض علىٰ الجِوارِ بابٌ معروفٌ في كلام العرب، وقد وقع التأكيدُ علىٰ الجِوار والرفع علىٰ الجوار، حكاهُ الفراءُ [١٠١ظ] في كتابه الكبير[3]، وإن كان حمل المثل في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، علىٰ الجوار ليْسَ بمتفق عليهِ؛ لاحتمالِه وجوهًا خمسة معلومة. واختار طائفةٌ من المتأخرين منهم الأستاذ أبو ذر[4] شيخ شيوخنا مذهَبَ الكوفِيِّينَ، حيث يلزم البصريين الإضمارُ قبلَ الذكْرِ، فتوسط بين المذهبين.

وما أنشده الطائفتان من التحسينات في إعمال الأول والثاني لا تعويل عليه. وقد جاء في الكتاب والسنة والكلامِ الفصيحِ الإعمالُ كثيرًا، وأكثرُه علىٰ ما قاله البصريون.

وبدأ أبو القاسم بالمسألة المتفق عليها، وهي: ضربتُ وَضربني زيدٌ[5]،

---

(١) المائدة ٦. ووقع في الأصل: «فامحسوا» بالفاء، والصواب ما أثبته. وقد قرأ الآية بخفض «وأرجلِكم» ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص عن عاصم بالنصب. السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣، والنشر ٥/١٦٧٧.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦.

(٣) لعله يقصد المشكل الكبير، وهو كتاب غير معروف محله الآن.

(٤) الارتشاف ٤/٢١٤٤.

(٥) الجمل ص ١١١.



ولا خلاف في جَوَازها.

* **وأما المسألة الثانيةُ**، وهي: ضربني وَضربتُ زيدًا[1]، على إعمالِ الثاني ففيها أربعة مَذَاهب:

فالكسائي[2] أجازَهَا على حذفِ الفاعل، كقوله[3]:

تَعَفَّـقَ بـالأَرْطَى لَهَـا وَأَرَادَهَـا ❊ رِجـالٌ فَبَـذَّتْ [نَـبْلَهُمْ][4] وَكَلِيـبُ

وحمله بعض الشيوخ على إيقاعِ المفرد موقع الجمع. وهو ضعيف عندي؛ لأن ذلك ليسَ بقياس فيُحْمَل عليه بنص سيبويه.

وسيبويه[5] يجيزها على الإضمار قبل الذِّكْرِ على شرط التفسيرِ.

ومنعها الفراءُ فيما نقل عنه أبو القاسم[6] وغيرُه من أصحابه الكوفيين.

وزعم ابن خروف[7] أنَّه أجازَها، وإنما منعَ القياسَ عليها، وهو خطأ؛ لأن النقل عنه بامتناعها ثابتٌ من الثقات، وإنما منعها فرارًا من الإضمار قبل الذكر، ومِنْ حَذْفِ الفاعل، وقد عُرِفَ من مذهب جمهور الكوفيين إجازةُ الإضمار قبل

---

(١) الجمل ص ١١٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٦، والارتشاف ٤/٢١٤٣.

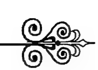
(٣) هو علقمة بن عبَدة. شرح ديوانه ص ١٢، والعيني ٣/١٠١٩، ونسب للنابغة في شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٠٦، وليس في ديوانه، وانظر تعليق محققته.

(٤) في موضعه بياض في الأصل.

(٥) الكتاب ١/٧٤، ٧٩.

(٦) الجمل ص ١١٣، وشرح الجمل للغافقي ص ١٤٧.

(٧) شرح الجمل له ٢/٦٠٥.



الذكر، ولا مخلصَ إلا جواز المسألة علىٰ الإضمار بشرط التفسير، أو جوازُها علىٰ وُجوب إعمال الأول، ويكون هذا مما تعين فيه أحدُ الجائزين، وصَار الجائز فيه واجبًا لضرورة ارتكاب قبيحين.

وها هنا مسالة فيها خلاف، وهي إذا أعملت الأولَ في هذه المسألة هل يُحذَف المفعول بحيث يعتقد أنه نِسْيٌ مَنْسِيٌ أو لا يلزم ذلك فيه؟ فالتزمته طائفةٌ، وهو ظاهرُ كلامِ الفارسي، وعليه يصحُّ استشهادُه بكل ما استشهدَ به في إيضاحه.

وأطال أبو القاسم[^1] بالتثنية والجمع في المسألتين قصدا لتفهيم المتعلمين.

وقد اختلف النحويون في العاملين المتفقين في هَذَا الباب، نحو: قَامَ وقعد زَيد. فقال الفراء[^2] الاسم مرتفعٌ بهما معًا علىٰ حُكم الفاعلية، وقال الكسائيُّ[^3] فاعل أحدهما محذوف، وقيل مضمرٌ علىٰ شرط التفسير. وهو الصحيحُ.

واجتماع عاملين علىٰ معمول واحدٍ غير معهود إلا في باب الابتداء، نحو: هذا حُلوٌ حَامضٌ، علىٰ مَا فيه من خلاف؛ لأنا قد حَكَيْنَا أنَّ ابنَ دُرُسْتُوَيْهِ مَنَعَ أن يكونَ للمبتدأ خبران[^4].

ومسائل الظن ظاهرة. وحذف المفعولات فيها اختصارٌ لا اقتصار، [١٠٢و] وقد قدمنا أنه جائز[^5].

[^1]: الجمل ص ١١١ ـ ١١٣.
[^2]: ابن يعيش ٢٠٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢.
[^3]: الجمل ص ١١٣، والتذييل ٧٩/٧.
[^4]: مر في ص ٣٩٤.
[^5]: تقدم في ص ٣٣١.




وأنشد للفرزدقِ(١):

وَلَكِـــنَّ نَصْــفًا لَــوْ سَــبَبْتُ وسَــبَّنِي

البيت. وشاهده إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: وسَبُّوني بني، والتقدير: لو سببت بني عبد شمسٍ وسَبُّوني، وعطف «هاشمًا» على «عبد شمس» لأنهما جميعًا ابنا عبد مناف بنِ قُصَيٍّ بنِ كِلابِ بن مُرَّةَ. ومثل ذلك قوله تعالى ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٨]، ولو أعمل الأول لقال: اقرءوه، وإن كان غيرَ قاطعٍ لجواز حذف الفضلة. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَداً﴾ [الجن: ٧]، ولو أعمل الأول لقال: كما ظننتموه. وقال سبحانه: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [الكهف: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٥]، ولو أعمل الأول لقال: فيها في الكلالة، والمعنى يستفتونك في الكلالة، قل اللهُ يفتيكم فيها، وقال ﷺ: «ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ»(٢) هكذا ذكره سيبويه(٣). وقد جاء في الكتاب إعمال الأول، قال تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٨]، تقديره: امنن بغيرِ حسابٍ أو أمسك. ويجوز عندي أن يكون على إعمال الثاني حَملا على الأكثر، والأول أوجه في المعنى.

وأنشد أبو القاسم(٤):

---

(١) له في الجمل ص ١١٥، وديوانه ص ٦٠٦، وشرح ابن خروف ٢/٦٠٩. عجزه:

بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهاشِمِ

(٢) رواه عبد الرزاق (المصنف ٣/٣٨٤، طبعة التأصيل الثانية، باب القنوت برقم ٥١٠٨)، وابن أبي شيبة: (٢/٩٥، طبعة مكتبة الرشد، برقم ٦٨٩٣).

(٣) الكتاب ١/٧٤.

(٤) لطفيل الغنوي في الجمل ص ١١٦، وديوانه ص ٣٢، والكتاب ١/٧٧، وشرح الجمل=




وَكُمْتًـــا مُـــدَمَّاةً كـــأنَّ مُتُونَهـــا

البيت، أنشده سيبويه لطفيل الغنوي[1] على إعمال الثاني، وأنشدَ سيبويه بعده لرجل من باهلة[2]:

ولَقَـــدْ أَرَىٰ تَغْنَـــىٰ بهـــا سَـــيْفانَةٌ ❁ تُصْـــبِي الحَلِـــيمَ ومِثْلُهـــا أَصْـــباهُ

وشَاهدهُمَا واحِد، قال سيبويه[3]: «فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنىٰ وغير معمل في اللفظ، والآخَرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنىٰ».

والكُمْتُ جمعُ أَكْمَتٍ. والمُدَمَّىٰ: الشديد الحمرة الذي يشبه لونه لون الدم، ويقال أَحْمَرُ كُمَيْت، وأحمرُ قاني، وأصفر فاقِع، وأسودُ حالك. والمُتونُ: الظهور. ومعنىٰ استشعرت: لَصِقَ بِجُلودها، وقال ﷺ: «الأنصارُ شِعارٌ، والناسُ دِثارٌ»[4]، إشارة إلىٰ اتحادهم به، وقُرْبِ منزلتهم منه، وقال ﷺ منبهًا علىٰ فضيلتهم: «رَحِمَ اللهُ الأنصارَ وأبناءَ الأنصار»[5]، ولا يخلو أن يكون خبرًا أو

= لابن خروف ٦١١/٢. عجزه:

جَرَىٰ فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

(١) طفيل بن كعب الغنوي شاعر جاهلي، من أوصف الناس للخيل، عرف في الجاهلية بالمُحَبِّر لحسن شعره. الشعر والشعراء ٤٤٤/١.

(٢) الكتاب ٧٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤.

(٣) الكتاب ٧٧/١.

(٤) رواه البخاري: (كتاب المغازي/ باب غزوة الطائف، برقم: ٤٠٧٥)، ومسلم: (كتاب الزكاة/ باب إعطاء المؤلفة قلوبهم علىٰ الإسلام، برقم: ١٠٦١).

(٥) رواه ابن ماجة في سننه: (برقم: ١٦٥) والطبراني في الكبير: (برقم: ٢) من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه عن جده. وهو في الصحيحين من حديث زيد بن أرقم بلفظ: (اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار)، رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب قوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ ينفضوا: يتفرقوا ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ =

دُعاء، وخبرُه حَقٌّ، ودُعاؤُه ـ إن شاء الله ـ مجاب. وقد ترجم أهل الصحيح باب فضل الأنصار[1]، والأخبار في فضلهم كثيرة.

وفي البيت روايتان[2]: «لون» بالرفع والنصب. فشاهدُ البصريين على النصب، وإضمار الفاعل في «جرى» على شرط التفسير أو حذفه كما يقولُه الكسائِيُّ[3]. وشاهد الكوفيين على رفعه بـ«جرى»، وحذف المفعول من الثاني، ومن المعلوم أن حذف المفعول آنَسُ من الإضمار قبل الذكر.

وأنشد[4] لعمر بن أبي ربيعة القرشي[5] ـ وَوُلد في الليلة التي مات فيها [١٠٢ظ] عُمرُ بنُ الخطاب ـ:

إذا هِـي لَـمْ تَسْـتَكْ بِعْـودِ أَرَاكَـةٍ

البيت، هكذا إنشادُ سيبويه.

= ﴿وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾، برقم: ٤٦٢٣)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب من فضائل الأنصار رضي الله عنهم، برقم: ٢٥٠).

(١) انظر على سبيل المثال صحيح البخاري: (٣٠/٥) حيث عقد كتابا كاملا بعنوان: (كتاب مناقب الأنصار)، وتحته عدة أبواب منها: (باب فضل دور الأنصار).

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٦١٣/٢.

(٣) مر في ص ٢٩٢.

(٤) لم يرد هذا في الطبعة الأولى من الجمل بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، وربما استدرك الأمر في الطبعة الثانية التي صدرت في هذه السنة، ولكن هذا البيت الذي ذكر ابن بزيزة قد أشار إليه صاحب الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٩١، وابن خروف في شرحه للجمل ٦١٤/٢، وابن الفخار في شرحه للجمل ٥٥٧/٢.

(٥) قد مر تخريجه في ص ٢٩٢، عجزه:

تُنُخِّـلَ فاسْـتاكَتْ بِـهِ عُـودُ إِسْـحِلِ

وأنشَدَ بعْدَه للمَرَّارِ الأَسَدِيِّ(١):

فَـرَدَّ علـىٰ الفُـؤادِ هَـوًىٰ عَمِيـدًا ❊ وسُـوئِلَ لَـوْ يَبِيـنُ لَنَـا السُّـؤالا

البيتان. وهو الإنشادُ الصحيحُ، وخَلَطَ أبو القاسم(٢) فنَسَبَ بيتَي المَرَّارِ لعمر بن أبي ربيعة، ولعله لم يقف علىٰ أسماءِ الشُّعراءِ في الكتاب. والسِّواكُ معلوم، وهو في اللغة الحركةُ، من قولهمْ: تساوَكَتِ الإبلُ، إذا مشت ضَرْبًا من المشي فِيهِ لِينٌ، هَكذا وقع في الأحوذي في شرح الترمذي(٣): والأراكُ: شَجَرٌ طيِّبٌ يُستاك به، وكذلك الإِسْحِل أيضًا. وكانت العرب تستاك بسبعة أعوادٍ: منها الجوز، ومنها قصب العسل. والسواك بالجوز جائز، وقد كَرِهَه بعض العلماء للرجال خوفًا من التشبه بالنساء، ولقوله ﷺ: «طِيبُ الرجالِ ما ظَهَرَ رِيحُهُ»(٤) الحديث، وهو باطلٌ.

وتُنُخِّلَ بمعنىٰ اخْتِيرَ. وفي البيت روَايتان: خفض «العود» علىٰ البدل من

---

(١) وبعده:

وقـد نَغْنَـىٰ بِهَـا ونَـرَىٰ عُصُـورًا ❊ بِهَـا يَقْتَـدْنَنَا الخُـرُدَ الخِـدَالَا

والبيتان في له في الجمل ص ١١٦، والكتاب ٧٨/١، والحلل ص ٨٩.

(٢) انظر الحلل ص ٨٩، وشرح الجمل لابن خروف ٦١٤/٢. وقد ورد البيتان علىٰ الرواية الصحيحة في مطبوعة الجمل.

(٣) عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي

(٤) رواه أبو داود في سننه: (برقم: ٢١٧٤)، والترمذي في سننه: (برقم: ٢٧٨٧) وقال: «هذا حديث حسن إلا أن الطفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث ولا نعرف اسمه»، والنسائي في الصغرىٰ: (برقم: ٥١١٧)، وفي الكبرىٰ: (برقم: ٩٣٤٨)، وأحمد في المسند: (برقم: ١٠٩٧٧)، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ١٤٠٩٨)، وفي شعب الإيمان: (برقم: ٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة، وله شواهد أخرىٰ عن عمران بن حصين وأنس بن مالك وأبي موسىٰ وغيرهم. انظر: إرواء الغليل: (٧٣/٧).



الضمير، ورفعُه علىٰ أن يكون معمول «تُنُخِّل». والاسم الواقع بعد «إذا» قد قَدَّمْنا الخلاف في رافعه(١)، هل هو الابتداء أو فعل مضمر.

وأما بيتُ المرار المُكَنَّىٰ بأبي حَسَّانَ فعلىٰ إعمال الأول الذي هو «نَرَىٰ»، ولو أعمل الثاني لقال: تقتادنا الخُرُدُ الخِدال. والفؤاد: القلبُ. والهوىٰ: الحُبُّ، والهواءُ الممدود: ما بين السماء والأرض، والهوىٰ أيضًا هَوَىٰ النفس مقصورٌ، يستعمل في الشر والخير، قالت عائشة للنبي ﷺ: «أرَىٰ رَبكَ يُسَارِعُ إلىٰ هَوَاكَ»(٢). والعَميدُ: المَكِينُ في القلب. والسُّؤال: مصدر علىٰ حذف المضاف، والتقدير: لو يَبِينُ لنا جواب السؤال، والخُرُدُ: جمع خريدة، وهي الحَسَنَةُ. والخَدْلَةُ: الممتلئة الساق، وكذلك الخَدَلَّجَةُ.

وأنشد سيبويه في الباب لامرئ القيس(٣):

فَلَـوْ أنَّ مَـا أسْـعَىٰ لِأَدْنَـىٰ مَعِيشَـةٍ ❊ كفاني ـ ولَمْ أَطْلُبْ ـ قَليلٌ مِنَ المَالِ

وزعم جماعة من المحققين كالزمخشرِيِّ(٤) وغيره أنه لا يدخل في باب الإعمال بحال، لأنَّ الفِعلين لم يتوجها إلىٰ معمول واحدٍ، وهو حقيقة باب الإعمال، قال سيبويه(٥): «لم يَجعلِ القليلَ مطلوبًا، وإنما المطلوبُ المُلْكُ، وجعلَ القليل كافيًا». وقد جعله بعض الشيوخ من باب الإعمال، ووَجَّهَ الفعلين

(١) راجع ص ٣٨٠.

(٢) رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب قوله تعالىٰ: ﴿تُرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾، برقم: ٤٥١٠)، ومسلم: (كتاب الرضاع/ باب جواز هبتها نوبتها لضرتها، برقم: ١٤٦٤).

(٣) الكتاب ٧٩/١، وديوان امرئ القيس ص ٣٩.

(٤) المفصل ص ٤٦.

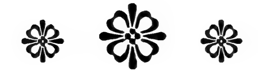
(٥) الكتاب ٧٩/١.

معًا إلىٰ القليل ، والمعنىٰ كفاني القليل ولم أطلبه ، أي يَجِيئُني عَفوًا من غير طلب .

وقسَّمَ ابن بابشاذ[1] مسائل الباب بحسب أقسام الأفعال في التعدي وغيره ، وأطال في ذلك . وذكرنا في باب التعجبِ الاختلافَ ، هل يجوز الإعمال في باب التعجب أم لا ؟ وفيه غُنْيَة[2] . ومن أبياتِ الإعمالِ قول ذي الرمة[3] : [١٠٣و]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَىٰ ❊ ثَـلاثُ الأَثَـافِي والرُّسـومُ البلاقـع

ولو أعمل الأول لقال: أَوْ يَكْشِفْنَ . والبابُ ظاهرٌ .



(١) شرح علىٰ الجمل ١/٢٦٩ .

(٢) مر في ص ٥٣٢ .

(٣) ديوانه ٢/١٢٧٤ ، وله في الجمل ص ١٢٩ . وسيأتي في ص٥٩٨ .

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومَا لا يجوز

صَدَّرَ ابنُ بابْشاذٍ هذا الباب بالكلامِ على المُضْمَر والمَكْنِي[1]، وقد أحسن فيما قال، وكلامه هناك تامٌّ حسنٌ. وحكى الخلافَ بين البصريين والكوفيين في ذلك: فمذهب الكوفيين[2] أن المَكنِي والمُضمَرَ بمعنى واحدٍ. وفرَّقَ البصريون[3] بينهما، وجعلوا المَكْنِيَّ أعَمَّ من المضمر، فكلُّ مُضمَرٍ مُكَنًّى، وليس كل مكنى مضمرًا، وذكرَهُ الزمخشريُّ وغيره من رؤساء الأئمة. ومن أصل مذهب البصريين أنَّ الكناية قد تكون بإبدال لفظ ظاهر من لفظ ظاهر، لغرض يتعلق بأحدهما عند السامع والمخاطب، كقوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٧]، فهل هو إلا كناية عن الحدث، والمقصود من الآية الردُّ على النصارى المعتقِدِين في عيسى وأمِّه ما لا يليق بهما، فأشار سبحانه إلى لُحوق النقصِ لهما، وأنَّ سِمات الحدثِ وعلاماتِ العبيد عليها بادية. وقال عَالِم الصحابة عبد الله بن عباس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، رَبُّنا حَيِيٌّ كريم كَنَّى باللَّمْسِ عن الجماع[4]، وقال ﷺ: «تَسَمَّوْا باسْمِي، ولا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي»[5]. والمرادُ بالكنية ها هنا الجاريَةُ على الأسماء، وهو من نوع الأول في المعنى.

---

(١) شرحه للجمل ١/٢٦٩.

(٢) ابن يعيش ٢/٢٩٢.

(٣) ابن يعيش ٢/٢٩٢.

(٤) تفسير الطبري ٧/٦٣ ـ ٦٤.

(٥) رواه البخاري: (كتاب العلم/ باب إثم من كذب على النبي ﷺ، برقم: ١١٠)، ومسلم: (في المقدمة/ باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: ٣). من حديث أبي هريرة.

وقد عُلِمَ اختلاف العلماء هل المنع مخصوص بحياته ﷺ ؛ لأنَّ سبب الحديث يبين ذلك ، أو هو عامٌّ المنع ؟ ومحلُّه كُتُبُ الحديث. وقال عليه السلام: «للرؤيا كُنًى ، ولها أسماءٌ ، فكَنُّوهَا بكُناهَا ، واعْتَبِرُوها بأَسْمائِها»[1] ، حكاه ابن بابشاذ[2] ، وتمامه: «والرُّؤيا لأوَّلِ عابرٍ» ، قال: «فكُنَاها أنْ يُعبَّرَ عن الرجال[3] برجال ذوي حَسَبٍ ، وأسماؤُها مثل تأويل سالِمٍ بالسلامة»[4].

❁ **قلتُ**: ويحتمل أن يكون عليه السلام أشارَ بالأسماء والكُنَى إلى مَلَكِ الرؤيا ، لا للرؤيا بنفسها ، كما قد ورد من طريق أسماء بنتِ عُمَيسٍ قالت: «أُهْدِيَ للنبي ﷺ عَنَاقٌ مَشْوِيَّةٌ ، فبعث إلى فاطمة وعليٍّ والحسنِ والحسينِ - رضي الله عنهم - فأَجْلَسَهُم معَهُ ليأكلوا ، فأوَّلُ مَنْ مَدَّ يَدَهُ للعَنَاقِ الحسينُ ، فجذبت فاطمة يده وبَكَتْ ، فقال لها رسول الله ﷺ: لِمَ تَبْكِينَ ؟ قالت: يا رسول الله ، رأيتُ البارحَةَ في منامي كأنه أُهْدِيَ إليكَ هذه [١٠٣ظ] العناقُ ، وجَمَعْتَنَا ، فأوَّلُ مَنْ مَدَّ يَدَهُ الحُسَيْنُ ، فَأَكَلَ فمات ، فقال ﷺ: كُفُّوا ، ثم قال: يا رُؤْيَا ، فأَجَابَهُ شيءٌ: لبيكَ يا رَسُول الله ، فقال: هل أَرَيْتِ حَبِيبَتِي شيئًا ؟ قال: لا والذي بَعَثَكَ بالحَقِّ ، قال: يا أضغاثَ أحلام مثل ذلك ، فأجابَهُ شيءٌ مِثْلُ ذلك ، ثم قال كذلك: يا حديثَ النفْسِ ، فأجابَهُ شيء مثله ، ثم قال: يا شيطانَ الأحلامِ ، فأجابه شيءٌ ، فقال له: هَلْ أَرَيْتَ حَبِيبَتِي

---

(١) رواه ابن ماجة في السنن: (برقم: ٣٩١٥) ، وأبو يعلى في مسنده: (برقم: ٤١٣١) ، وابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ٣٠٤٩٥). والحديث فيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف كما قال الحافظ في الفتح: (١٢/٤٣٢).

(٢) شرح الجمل له ١/٢٧٠.

(٣) كذا في الأصل ، والذي في شرح ابن بابشاذ ١/٢٧٠: «أن يعبر عن النخل برجال طوال عظام ذوي حسب».

(٤) هذا كله نقل عن ابن بابشاذ في شرح الجمل ١/٢٧٠.

شيئًا ؟ قال نعم أريتُها كَذَا وكَذَا ، وذَكر ما رَأَتْهُ فاطمة ، قال: ما حَمَلَك علىٰ ذلك العَبَثِ ؟ لا تَعُدْ إليها قال: ثمَّ تَفَلَ عن يساره ثلاثًا ، واستعاذَ بالله من شَرِّ ما رَأَتْ ، ثم قال: كُلُوا بسم اللهِ»[1]. فيمكن أن يكون ﷺ إنما نادىٰ المُوَكَّلِين بالرُّؤيا لا الرؤيا في نَفْسِها ، ولا حديثَ النفس ، ولا الأضغاثَ. ومن المعلوم أنَّ الكنيةَ تَجْرِي علىٰ ألسنة المتكلمين وليس المقصود بها المضمر ، فهو إذن لفظٌ مشتَرَكٌ ، وهذا باب تكلم فيه النحويون علىٰ المضمرات.

وقد عُلِمَ في مبادئ العربيةِ أنَّ الأسماء علىٰ ثلاثة أقسامٍ: أسماء ظاهرة ، وأسماء مضمرة ، وأسماء لا ظاهرة ولا مضمرة ، وهي المُسمَّاة عندهم بالمبهمة. فالظاهر مَا دَلَّ بلفظه علىٰ معناه من غير مزيد. والمضمر ما لا يُفْهَم معناه من لفظه ، ويَفتَقِرُ في البيان إلىٰ غيره. وهو حَدُّ المُجْمَل عند الأصوليين. ويقرب من المضمرِ المُبهمُ. وحدَّهُ بعض المشرقيين من النحويين[2] فقال: المضمر ما وُضِعَ لمتكلم ، أو مخاطَبٍ ، أو غائِبٍ. وهو تعريفٌ له بأقسامه ، ولا خَفاء في فساد هذا النوع من التعريف. وحدَّهُ ابنُ بابشاذ ، فقال[3]: «كل اسْمٍ تقدَّمَه مُظهَرٌ ، أو ما يقوم مقامه». ووَصَلَها ابنُ بابشاذ[4] وغيره إلىٰ نيف وستين مضمرًا ، وأوصلها غيره[5] إلىٰ أحد وتسعين ، وهي متداخلة علىٰ هذا التعداد. وألحَقَ بها الكوفيون بعض المبهمات من جهة معنىٰ الافتقار المشتَرَك فيه بينهما.

---

(١) أورده ابن المِبْرَد الحنبلي في التخريج الصغير والتحبير الكبير: (برقم: ٤٩٢) وذكر أنه في مشيخة الجوهري الصغرىٰ عن أنس.

(٢) هو ابن الحاجب في الكافية ص ٣٢.

(٣) شرح الجمل له ١/٢٧٠.

(٤) شرح الجمل له ١/٢٧٥.

(٥) هو ابن الطراوة ، وقد اعترض عليه ابن خروف. شرح الجمل لابن خروف ٢/٦١٩.

وهي تنقسم أقسَامَ أنواع الإعراب: فمنها ضمائرُ رفع، ونصبٍ، وجرٍّ. ومتصلةٌ، ومنفصلةٌ. ومذكَّرةٌ، ومؤنثةٌ. ومفردة، ومُثناة، ومجموعةٌ. ومنها ما هو للمتكلم، والمخاطَب، والغائبِ كما ذكرناه. وتنقسِمُ بالنسبة إلىٰ التفسيرِ خمسةَ أقسامٍ:

مضمر تُفَسِّرُه المشاهدة، وهو مضمر الحاضرين، وهو: أنا، ونحنُ، وأنتَ[1].

ومضمر يفسره ما قبله.

ومضمر يُفَسِّرُه ما يُفهَم من سياق الكلام.

ومضمر يأخذ شَبَهًا من هذا ومن الذي قبله.

ومضمر يفسره ما بعده لفظًا ومعنىٰ.

فالذي تفسره المشاهدة قد ذكرناه. والذي يفسِّرُه ما قبله ثلاثة أقسامٍ:

* فمنها ما يفسره لفظًا ومعنىٰ، [١٠٤و] نحو: ضربَ زيدٌ غُلامَهُ، وهذا حد الكلام وأكثَرُه.

* ومنها ما يفسِّرُه ما قبله لفظًا أو معنىٰ، نحو: ضربَ زَيْدًا غُلَامُه، لأنه وإنْ تقدم الظاهر لفظًا لأجل التفسير، فهو متأخِّرٌ في الرتبة، لأن رُتبةَ المنصوب بعد المرفوع.

* ومنها ما يفسره ما قبلَهُ معنىً لا لفظًا، نحو: ضربَ غُلامَهُ زَيدٌ.

وأما المضمر الذي يفسِّرُه سياقُ الكلام فكثير، منه قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣١]، والضميرُ للشمس، والتاءُ علامة تأنيثها. وقال

(١) وأنتِ، ولعلها سقطت من الناسخ بسبب انتقال النظر.

تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَـٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، والمرادُ القرآن، لأنه أُنْزِلَ جُملةً واحدة ليلةَ القَدْرِ إلىٰ سماءِ الدنيا إلىٰ بيت العزة منها كما ورَد في الخَبَرِ، ونزل بعدُ علىٰ النبي ﷺ نُجومًا نجومًا، ومُفصلًا سُورا وآيات في ثلاثة[١] وعشرين سنة كما عُلِمَ من السنة، وقيل في خَمْسٍ وعشرين سنة، وقيل في عِشرينَ سنة، علىٰ حسب اختلاف العلماء في سنه عليه السلام، وغيرُ هذه الأقوال باطل لا أصل له.

ومن المضمر الذي تفسره قرينة الحالُ مسألة سيبويه: «إذَا كَانَ غدًا فأتِنِي»[٢]، كأنه قالَ: إذا كان ما نحن عليه من السفر أو من الخروج أو ما أشبه ذلك، مما أغنىٰ فيه شاهد الحال عن ناطق اللسان.

وأما المضمر الذي يأخذ شَبهًا مما يفسره ما قبله ومما يفسره سياق الكلام، فقول العرب: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا له[٣]، والمعنىٰ كَانَ الكَذِبُ شَرًّا له، وهو في الكلام كثير.

وقول أبي القاسم: «**ولا يستحقه من هذا القبيل**»[٤].

لأن الهاءَ عائدة علىٰ الشيء أو علىٰ الملك الذي دل عليه الفعل.

وأما الضَّمائِرُ التي يفسرها ما بعدها، فهي الضمائر المجهولة، وهي معرفة اللفظ عند النحويين نكرة في المعنىٰ. وهي أربعة: ضميرُ الأمر، والشأنِ، والمضمرُ في «نِعْمَ» و«بِئْسَ» المفسَّر بنكرة مفردة منصوبَةٍ، والضمير في «رُبَّ» في قولهم: رُبَّهُ رَجُلًا[٥]، والضميرُ في باب إعمال الفعلين.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) الكتاب ١/٢٢٤.

(٣) الكتاب ٢/٣٩١.

(٤) لم أجد هذه العبارة في المطبوع من الجمل.

(٥) الكتاب ٢/١٧٦.

أما ضميرُ الشأن والقصة فثابت في كلام العرب قَطعًا، وقد أنكرَهُ من لا علم لديه[1]، وزَعَم أنه غير منقول ولا معقول، وتأوَّلَ كل ما استشهد به النحويين علىٰ إثابته، ولا يَسْتَحْكِمُ له التأويل في الجميع، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والضمير ضمير الأمر والشأن، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٤]، والضمير ضمير القصة والقضية. ويجوز تذكيرُه وتأنيثُه كان المبتدأ مذكرًا أو مؤنثًا، وفيه خلاف، صحيحه ما ذَكرناهُ. وتدخل عليه النواسِخُ، ويجوز حذفُه في الشِّعرِ، وفي حديث النبي ﷺ: «إنَّ مِن أَحَبِّ خَلْقِ الله [١٠٤ظ] إليَّ أنتم»[2]، يخاطب به عليه السلام الأنصارَ.

قال أبو القاسم: **«والوجه الثاني وهو الذي قصدناه في هَذَا الباب، مُضْمَرٌ تقدم لفظًا وهو مؤخَّرٌ في المعنىٰ»**[3].

وضبط ذلك بأن قال[4]: «كلُّ مُضمَر اتصل باسم منصوبٍ أو مخفوض، فإنه يجوز تقديمُه وتأخيره؛ لأن النية فيه أن يكون مؤخرًا». واعترضَ عليه ابنُ خروف[5]؛ لأنك لا تقول: أعطيتُ صاحبَها الدارَ، وقد اتصل بمنصوب. وكذلك اعترضَ الضابطَ الذي ضبط به في المرفوع[6]؛ لأنك تقول: زَيْدٌ أبوه مُنطَلِقٌ[7]، ومقصد أبي القاسم ليس مَا ذَكره. وقد أجازَ الكوفيون الإضمارَ قبلَ الذكر، وعليه

---

(١) هو ابن الطرواة، وقد ذَكرَ المؤلف هذا قبلُ في ص

(٢) سبق في ص ٤٣١.

(٣) الجمل ص ١١٨.

(٤) الجمل ص ١١٨.

(٥) شرح الجمل له ٢/٦٢٠.

(٦) شرح الجمل له ٢/٦٢٠.

(٧) كذا في الأصل، والذي في شرح ابن خروف: أبوه منطلقٌ زيدٌ.

حملوا قولَه(١):

جــزىٰ رَبُّــهُ عَنِّــي عَــدِيَّ بْــنَ حَــاتِمٍ

البيت، وهو لأبي الأسود الدؤلي، وقيل للنابغة الذُّبياني، وقيل لعبدِ الله بن همار(٢) يهجو به عديَّ بنَ حاتِمٍ فيما زعم أبو عبيدة، ولا يستحق الهجاء لِفَضْلِه. وأوَّلَهُ أبو عليٍّ وتلميذُه أبو الفتح(٣) علىٰ أنَّ الضميرَ عائدٌ علىٰ المصدرِ، والمقصود: جَزَىٰ رَبُّ الجزاءِ، وجَزَىٰ وجَازىٰ يستعملان في الخير والشر في الأصح.

وختم الباب بآيتين من كتاب الله سبحانه، قد قدمنا الكَلَام عليهما في باب الفاعل والمفعول به(٤). ومثل قوله(٥):

جــزىٰ ربُّــه عنــي عــدِيَّ بــنَ حــاتِمٍ

---

(١) البيت لأبي الأسود في ديوانه ص ٤٠١ ضمن الشعر المشكوك في نسبته إليه، ونسبه ابن جني في الخصائص ٢٩٤/١ للنابغة بهذا اللفظ، قلت والذي في ديوان النابغة ص ١٩١: (جَزَىٰ اللهُ عَبْسًا فِي المَوَاطِنِ كُلِّهَا) البيت، وبلا نسبة في الجمل ص ١١٩، وابن يعيش ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٤/٢، وأوضح المسالك ص ١٧٥، ونسبه ابن خروف في شرح الجمل ٦٢١/٢، والعيني ٩٤٩/٢، والمصرح ٢٩٥/٢ إلىٰ النابغة أو أبي الأسود أو عبد الله بن هُمارق الغطفاني علىٰ اختلاف في ذلك، ورجح البغدادي نسبته إلىٰ أبي الأسود، انظر الخزانة ٢٨١/١. عجزه:

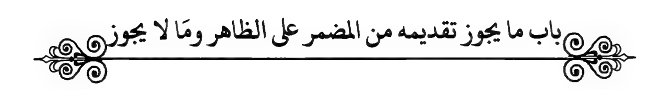
جَزاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ

(٢) كذا في الأصل، والصواب: همارق، كما في شرح الجمل لابن خروف ٦٢١/٢، وعنه نقل ابن بزيزة هذا الكلام.

(٣) الذي في الخصائص ٢٩٤/١ أن الهاء عائدة علىٰ عدي.

(٤) راجع ص ١٩٨، والآيتان هما قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة ١٢٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود ٤٢].

(٥) مضىٰ قبل أسطر.



قولُ الشاعر(١):

هـــذا سُــــرَاقَةُ لِلْقُـــرْآنِ يَدْرُسُـــهُ

فالهاء ضميرُ المصدر، ومنع بعضُهم أن يعود على «القرآن»؛ لما أن الفعل قد تعدى إليه بالحرف فلا يتعدى إلى ضميره بنفسه، لئلا يجتمع عليه تعديان مختلفان، وبسط ابنُ بابشاذ الكَلامَ في تفاصيل المضمرات وحكَى الخلاف(٢) هل المضمر إما بِكَمَاله أو الألفُ فيه حرفٌ زِيدَ لبيان الحركة، كالتاء في «أنت» حرفٌ زيد للخطاب؟ فقال الكوفيون كله اسمٌ مضمَرٌ، وخالفَ في ذلك البصريونَ.



(١) تقدم في ص ٣٧٣.

(٢) شرح الجمل له ١/٢٧٦ ـ ٢٨٧.

باب إضافة المصدر إلى مَا بعده

ومقصده في هذا الباب الكلامُ في عَمَلِ المصدر، والمصدر كل اسم دل علىٰ حدث جاريًا كان أو غير جار. وهو بالنسبة إلىٰ العمل علىٰ ثلاثة أقسامٍ:

* فمنها ما لا يعمل بلا خلاف، وهو المصدر المؤكد، نحو: ضربت ضربًا.

* ومنها ما يعمل بلا خلاف.

* ومنها ما فيه خلاف.

فأما العاملُ بلا خلاف فهو المصدر الذي جُعِلَ بدلًا من فعله وحالًّا مَحَلَّهُ، نحو: ضربًا زيدًا، وأنشد عليه سيبويه يصف لُصوصًا، وقيل تُجارًا[1]:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنا خِفَافًا عِيابُهُم ❊ ويَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

علي حِينَ أَلْهَىٰ الناسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ❊ فَنَدْلا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

[١٠٥و] قال سيبويه[2]: «كأنه قالَ: اندُل»[3] فنصب «المال» به، ورفع «زُرَيقًا» علىٰ النداءِ المحذوفِ منه حروفُ النداء، وسيأتي ذكره.

---

(١) البيتان بغير نسبة في الكتاب ١/١١٥ ـ ١١٦، والأول في كتاب الشعر للفارسي دون نسبة، ونسبهما العيني للأحوص ٣/١٠٤١، وقد أوردهما محقق ديوانه عادل سليمان جمال ضمن القسم الثاني من ديوانه ص ٢٦٧ وهو قسم ما نسب للأحوص وليس له، وقال في الحماسة البصرية ٣/١٣٥٠ إنهما لأعشىٰ همدان. وينسبان أيضا لجرير. وتخريجهما مفصلا في حواشي ما ذكر من الكتب.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) اندل في الأصل بضم الدال وكسرها.

وكذلك قولُ المَرَّارِ الأَسَدِيِّ[(١)] ـ أنشدَه سيبويه أيضًا ـ:

أَعَلَاقَـــةً أُمَّ الوُلَيِّـــدِ بعــــدمَا ❁ أَفْنَـانُ رَأْسِـكَ كالثَّغَـامِ المُخْلِـسِ

وفي هذا المصدر الحالِّ محل الفعل خلاف، هل يتقدم معمولُه عليه مُراعاة لما حَلَّ محله أم لا يتقدم مُراعاة للفظه؟ وهو مبني على خلافٍ قبله، وهو هل هو تضمينٌ وبدلٌ أو إضمار؟ وكذلك الخلافُ في المنادى على ما عُلِمَ في موضعه، وبالجواز قالَ المبرِّدِ[(٢)] وجماعة[(٣)]، وذهب أبو الحسنِ[(٤)] وغيرُه إلى المنع، وهو مقتضى كلام سيبويه.

وأمَا مَا فيه خلاف فأقسام: أولها المعرف باللام والمضاف، والمفردُ المُنَوَّنُ ويشمل هذه الأقسام كلها المقدر بـ«أَنْ» والفعل. أما المعرف باللام فالجمهور على أنه لا يعمل، وإن جاء عملُه ففي الشعر فقط. وأجازَ أبو الحسن[(٥)] أن يعمل عَمَلَ فِعلِه، وعليه حَمَلَ قولَه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٨٣ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٢ ـ ١٨٣]، فـ«أياما» عنده منتصبٌ بالمصدر الذي هو الصيام[(٦)]. وذهب بعض الكوفيين إلى أنه لا يَعْمَل على حالٍ، وما جاء منصوبًا بعده فعلى إضمار ناصب. قال الفارسي في إيضاحِه[(٧)]: «لم أعلم من المصادر المُعَرَّفَة باللام ما جاء معملًا في التنزيل».

(١) له في الكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٦، والخزانة ١١/٢٣٢.
(٢) المقتضب ٤/١٥٧.
(٣) ذكرهم في التذييل ١١/١١٠.
(٤) التذييل ١١/١١٠.
(٥) معاني القرآن له ١/١٦٩.
(٦) معاني القرآن له ١/١٦٩.
(٧) الإيضاح ص ١٦٠.




واستدرك عليه بعض النحويين[1] قوله تعالىٰ ﴿لاَّ يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِالسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَۚ﴾ [النساء: ١٤٧]، فـ«مَنْ» مرفوعة بالمصدر المُعَرَّفِ باللام الذي هو «الجهر». وهذا الاستدراكُ ليس بلازم؛ لإمكان حَمْله علىٰ الاستثناء المنقطعِ[2]، والمعنىٰ لَكِنْ مَن ظُلِم فله أن يجهر، وهو أحسن لوجهين:

الأول: أن إعمال المصدر المعرف باللام قليلٌ باتفاق، ومَنْ أجازَه سَلَّمَ قلتَه، وحَملُ القرآن علىٰ القليل لا يصلح.

الثاني: أنَّ الجهر بالسوء من المظلوم مُباحٌ لا محبوبٌ، وعلىٰ إعمال المصدر يكون محبوبًا.

وإنما ضَعُفَ عمل المعرف باللام من وجهين:

الأول: أن الألف واللام كأنها تَقطَع الشبه بينه وبين الفعل.

❊ **فَإِن قلتَ**: يلزم مثلُه في المضاف.

❁ **قلتُ**: لا، لأنَّ الإضافة جاءت غير مُعَرِّفَةٍ.

الثاني: أنه مقدر بـ«أَنْ» والفعلِ، فإذا دخلت اللامُ امتنع تقدير «أَنْ»، إذ الحرف لا يدخل علىٰ الحرف.

وأنشد أبو علي علىٰ إعمال المعرَّفِ باللامِ[3]:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ❊ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

(١) انظر الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع السبتي ٣/١١١٠ ـ ١١١١.

(٢) وهو قول أبي علي الشلوبين. الكافي لابن أبي الربيع ٣/١١١١.

(٣) الإيضاح ص ١٦٠، دون نسبة وكذا في الكتاب ١/١٩٢، وقائل البيت مجهول، وتخريجه في إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٧٧.

ولا قاطع فيه لاحتمال إضمار فعل دَلَّ عليه المصدرُ، والمعنى يَنْكِي أَعْدَاءَه، وفي شعر المتنبي(١) ـ وليس بحجة ـ: [١٠٥ظ]

كَيْفَ الرَّجَاءُ مِنَ الخُطُوبِ تَخَلُّصًا ❊ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَنْشَبْنَ فِيَّ مَخالِبَا

وكذلك لا حُجَّة فيه، لاحتمال إضمارِ الفعلِ، ومثلُه قولُ الشاعر(٢):

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ❊ لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

أنشده أبو القاسم، ويروى: «كررْتُ»، وَ«لَحِقْتُ». فمن رَوَاهُ «لحقتُ» نصب «مِسمَعًا» به، ويجوز أن ينصبه بالمصدر فيقوى إعمال الأول لأنه فعل، ويضعف [لبُعْده ويقوى إعمال المصدر لقربه](٣) [...](٤) لتعريفه. وأمَّا من روى «كَرَرْتُ» فليس إلا على إعمال المصدر؛ لأنَّ إعمال المصدر المعرَّفِ أكثرُ من حذف حرف الجر. وذكر الفارسيُّ(٥) أنَّهُما متساويان، فإذا صَحَّ أنَّ المصدرَ ينقسم بالنسبة إلى العمل هذا الانقسام، فيجب النظر والبحث عن موجب العمل. والجمهور على أنه حلولُ لفظِه محلَّ الفعلِ، ولذلك لم يشترط في عملِه الزمان، ولم يفتقر في عملِه إلى الاعتماد.

---

(١) ديوانه ص ١٢٦.

(٢) بلا نسبة في الجمل ص ١٢٤، ونسبه سيبويه ١/١٩٢ للمرار الأسدي، وكذا القيسي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠، والبغدادي في الخزانة ٨/١٢٨، ونقل ابن يعيش ٤/٧٩ نسبته لزغبة الباهلي، وانظر المقتضب ١/١٥٢، والمقتصد ١/٥٦٧، وشرح الألفية للمرادي ١/٣٠٣.

(٣) هذا من الحاشية وكأنه من متن الكتاب، ولكن الشريط اللاصق في آخر الكلام طمس علامة التصحيح، ولكن جرت عادة اللحق في هذا الأصل أن يكون بخط هذا الكلام، وكثيرا ما لا ينص الناسخ على علامة التصحيح على ما سقط منه في المتن.

(٤) لا يظهر بسبب الشريط اللاصق.

(٥) الإيضاح ص ١٦٠ ـ ١٦١.

وها هنا الخلافُ في مسائل:

الأولى: هل يضمر فيه الفاعلُ أم لا ؟ والجمهورُ على أنه يُحذف حذفًا من غير إضمار. واختلفَ تعليلُهم في ذلك، فقال بعضهم لِمَا يلزم من اجتماع تثنيتين وجمعين في الاسم، وهو غيرُ مُطَّرِدٍ في المفرد. وقال بعضُهم لأنه قد يُضافُ إلى فاعله فمُحالٌ أنْ يُضمر فيه وهو غير مطرد في المضاف إلى المفعول. وعلَّلَه ابنُ بابشاذ[1] بأنه جنسٌ، والأجناس لا يُضمَرُ فيها. والكوفيُّونَ يرونه مُضمَرًا قياسًا على اسم الفاعلِ والصفةِ والفعلِ، وهو أَصَحُّ عِنْدِي.

المسألة الثانية: هل يَعمل عَمل ما لَمْ يُسَمَّ فاعله أم لا ؟ فالفارسيُّ وجماعةٌ من المشايخ المتقدمين يجيزونه، وحملوه على سيبويه. وفي قوله في باب ما يجري منه مجرورًا كما كان منصوبًا، وهو ثاني أبواب البدل، قال فيه[2]: «وتقول: عَجِبْتُ من إيقاعِ أَنْيابِه بعضِها على بَعْضٍ، على حد قولك: أُوقِعَتْ[3] أنيابُه بعضُها على بعضٍ»، فأخذ منه أبو عليٍّ والسِّيرافيُّ[4] وجماعة من جلة النحويين المتقدمين أنه يعمل عمل ما لم يُسَّم فاعله، وزعم ابنُ طاهر وغيرُه أنه إنما أَرَادَ التمثيل فقط لما لم يكن في المسألة فاعل، ولم ينص سيبويه على جواز ذلك ولا على مَنْعِه. وزعم بعضهم أن لم يرِدْ به سَماعٌ، واحتجوا على امتناعه بأنا لم نجد في العوامل ما يعمل للفاعل والمفعول إلا ويختلف لفظُهُ ولفظُ المصدر لا يختلف، فوجب أن لا يعمل مبنيا للمفعول. وجوزَهُ الأستاذُ ابن خروفٍ[5] حيث

(١) شرح الجمل له ١/٢٨٨.

(٢) الكتاب ١/١٥٤.

(٣) في الكتاب: وقعتْ أنيابُه.

(٤) شرح الكتاب ٢/١٦.

(٥) شرح الجمل له ٢/٦٢٥.

لا لَبْسَ. وخطأَه بعضُ مَنْ في عصرنا، وليس بخطأ؛ لأن له في كَلَام سيبويه تعلقا، فكيف يدعي أنه غير مسموعٍ وتمثيله به قائمٌ، والظاهر أنه إنما يُمَثِّلُ بما للسماع فيه مجال. وقولُ ابنِ خروف إنه لا يجوز مع اللبس، ملاحظة للمعنى صحيحة، وبذلك أخذَ الجُمهور، [١٠٦و] وعليه عوَّلُوا، فتخطِئَةُ ابن خروف في ذلك تعسُّف لأنه تابع في ذلك لغيره.

* **المسألة الثالثة**: هل يعمل مضمرًا أم لا؟ وفيه خلافٌ، فمنعَهُ أبو علي[١] ومن اتبعه، ولذلك منع المسألة المشهورة[٢]: مُرُوري بزيد حسنٌ، وهو بعمرو قبيحٌ. وأجازه جماعة من النحويين[٣]، وأنشدوا عليه[٤]:

وَمَا الحربُ إلا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُم ✤ وَمَا هُوَ عنها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[٥]

* **المسألة الرابعة**: المصادرُ غير الجارية، نحو: الكلامِ، والعطاءِ، هل تعمل عمل الجارية أم لا؟ فمنعه بعضُهم إلا في الشعر، وأجازَه بعضُهم مطلقًا، واحتج عليه بقول الشاعرِ[٦]:

---

(١) قال في الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧ نقلا عن ابن جني وابن ملكون وغيرهما إن الفارسي أجاز إعماله مضمرا في المجرور، لا في المفعول الصريح.

(٢) الإيضاح ص ٢٠٠.

(٣) أجازه الكوفيون. الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧.

(٤) القائل هو زهير. شعره ص ١٨.

(٥) في الأصل: المرخم بالخاء، ولم أجده في شعره ولا في الأشعار الستة، ولا في شرح ابن الأنباري على المعلقات.

(٦) عجز بيت للقطامي في ديوانه ص ٣٧، والتصريح ٣/ ٢٦١، والخزانة ٨/ ١٣٦. وبلا نسبة في الارتشاف ٥/ ٢٢٦٤. صدره:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي




وَبَعْـدَ عَطائِـكَ المائَـةَ الهِجَانَـا[1]

ولا قاطع فيه.

وأنشد أبو القاسمِ في البابِ[2]:

أَفْنَىٰ تِـلادِي ومَـا جَمَّعْـتُ مِـنْ نَشَـبٍ ❊ قَــرْعُ القَــوَاقِيزِ أَفْــواهَ الأَبــارِيقِ

وهو للأقيشر[3] المغيرةِ بن عبدِ اللهِ أَبِي مُعْرِضٍ[4] مخففًا ومشددًا. وشاهده إعمال المصدر المضاف إلىٰ الفاعل والمفعول علىٰ الروايتين. والتلادُ: المال الموروثُ خاصةً، وقيل المال القديمُ مُطلقًا من ميراث أو غيره. والنَّشَبُ: المال الثابت الذي لا يَنْتَقِلُ. والمالُ: كل ما يُتَمَوَّلُ، وقد ينطلق علىٰ الإبل والمواشي فقط، وهو تخصيص استعماليٌّ كالتخصيص اللاحق للدابة. والقواقِيزُ: جمع قاقُوزَةٍ وقاقُزَّةٍ[5]، وهي الكئوسُ الصِّغارُ. والأباريقُ: التِي لَها عُرًا، والأكواب لا عُرا لها.

وأنشدَ بعده للشَّماخِ بن ضرارٍ، ـ واسمُه الهيثَمُ[6]، وقيل مَعْقِل[7] بنُ ضرارٍ، ويُكنَىٰ أبا سَعيدٍ، وهو فَعَّالٌ مِنْ شمخ بأنفه، ولعَلَّهُ سُمِّيَ به لتكبُّرِه، وقيل

(١) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو والديوان: الرِّتَاعَا، والقصيدة عينينة، وليس رويها النون.

(٢) بلا نسبة في الجمل ص ١٢١، وللأقيشر في ديوانه ص ٦٠، والشعر والشعراء ٥٤٧/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢٢٦/٢، والخزانة ٤٩١/٤.

(٣) ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٥/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٦٢٧/٢، والخزانة ٤٨٧/٤.

(٤) هي كنية الأقيشر.

(٥) أنكر هذا كثير من النحاة. شرح الجمل لابن خروف ٦٢٧/٢.

(٦) ترجمته في الشعر والشعراء ٣٠٤/١، وشرح الجمل لابن خروف ٦٢٨/٢.

(٧) قلب ابن بزيزة ما في شرح ابن خروف، إذا قدم اسم معقل علىٰ الهيثم، وقال إن معقلا أشهر. شرح الجمل ٦٢٨/٢، إلا أن يكون نقل بعض هذه الترجمة عن ابن قتيبة، حيث قال: ويقال إن اسم الشماخ معقل. الشعر والشعراء ٣٠٥/١.



ببيت قاله ـ:

وهُــنَّ وُقُــوفٌ يَنْتَظِــرْنَ قَضَــاءَهُ ✽ بِضَاحِي غَـداةٍ أَمْـرَهُ وهْـوَ ضَـامِزُ[1]

يصف حمارَ وحشٍ وأُتُنا. وشاهده إضافة المصدر إلىٰ الفاعل، ونَصْبُ المفعول بعده به. ومعنىٰ البيت أنَّ الأُتُنَ وقوفٌ ينتظرن ما يأمُرُ به حمارُ الوحش، وكأنه أميرُهن. ووقوف: جمع واقفة علىٰ طرحِ الهاء، ويجوزُ أن يكون مصدرًا علىٰ حذف المضافِ، والتقديرُ ذواتُ وقوف. والضاحي: البارِزُ للشَّمْسِ، يقال ضَحَيْتُ وضحوتُ ضَحوًا وضَحْيًا، حَكاهُ ابن القُوطِية[2]. والغداةُ: الأرض المُطمَئِنَّة، وقيل البعيدةُ من الماء. والضامِزُ: الساكنُ، وقيل السادُّ فَمَه. والألف في «غداة» منقلبة عن واوٍ بدليل قولهم: أَرَضونَ غَدَواتٌ. و«ينتظرن» جملة يجوز فيها أربعة أوجُه: أن تكون حالاً، أو نعتًا، أو خبرًا بعد خبر، أو مستأنفة.

ثم ذَكَرَ أبو القاسم علىٰ عمل المصدر المنون[3] قولَهُ تَعالَىٰ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيماً﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥]، فنصب «يتيمًا» بالمصدر، وأضمَرَ الفاعل أو حذفه علىٰ ما قدَّمْناه من خِلافٍ. وزعم [١٠٦ظ] ابنُ بابشاذٍ[4] أنه مقدرٌ لا مُضمَرٌ، وفرَّقَ بين الإضمار والتقدير، وعبارة المحققين من البصريين أنه محذوفٌ. وهَا هُنَا نظرٌ بين المتأخرين، فبعضُ المتأخرين رأىٰ أن ذلك لا يكون

---

(١) للشماخ في الجمل ص ١٢٢، وديوانه ص ١٧٧، والحلل ص ٩٣، وشرح الجمل لابن خروف ٦٢٨/٢.

(٢) كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٩٠، (تحقيق علي فودة).
وابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، إمام في العربية، أصله من إشبيلية، أشهر كتبه كتاب الأفعال، مات عام ٣٦٧هـ. بغية الوعاة ١٨٦/١.

(٣) الجمل ص ١٢٣.

(٤) شرح الجمل له ٢٨٩/١.

إلا حيث يكون عليه دَليل كهذه الآية ؛ لأن المعنى: أو أَنْ يُطعم الإنسان ، لِتَقدُّمِ ذكره ، وكذلك قولُه[1]:

بِضَـــرْبٍ بالسَّـــيوفِ رُءُوسَ قَـــوْمٍ

والتقدير: بأَنْ نَضْرِبَ نحن ؛ لأن قرينة المدح تقتضي أنهم يفخرون بفعالهم. وأجاز بعضهم حذفَه مطلقًا. ويجوزُ انتصابُ اليَتِيمِ في الآية بفعل مُضمَرٍ. وسَاق أبو عليٍّ في إيضاحِه[2] في إعمال المنون قولَه تعالىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] ، قال[3]: «ويُمكن أن يكون منه قولُه تعالىٰ: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً ۝١٠ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١]». وقد رَدَّهُ عليه ابنُ الطَّراوَةِ[4] ، وزعم أن الرزق اسمٌ لا مصدر. وهو محتمَلٌ ، **قلتُ:** ويُحتمل انتصابُه في الآية أن يكون من خمسة[5] أوجه:

الأول: أن يكون مفعولا بالمصدرِ كما قالَه أبو عَلِيٍّ[6].

الثاني: أن يكون مصدرًا من طريق المعنىٰ ، كقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤] ، والمعنىٰ رُكونًا قليلًا ، والمعنىٰ في هذه

---

(١) صدر بيت في الكتاب ١١٦/١ ، دون نسبة ، للمرار بن منقذ ، العيني ١٣٩٦/٣. عجزه:

أَزَلْنـــا هَـــامَهُنَّ عَـــنِ المَقِيـــلِ

(٢) الإيضاح ص ١٥٥.

(٣) الإيضاح ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٤) الإفصاح لابن الطراوة ص ٥٣.

(٥) كذا ، والذي ذكر أربعة أوجه ، ويجوز أن يكون أراد بالوجه الخامس ما قاله من انقسام الوجه الرابع إلىٰ وجهين.

(٦) الإيضاح ص ١٥٥.

الآية ما لا يملك لهم ملكًا فيكون كقول سيبويه(١): «ما أغفله عنك شيئًا» في أحد وُجوهه. ورواه الجوهري في الصِّحاح(٢): «ما أَعْقَله» بالعين المهملة والقاف، ذكره في تصريفِ «ع ق ل»، وهو غير معروف.

الثالث: أن يكون بَدلًا من «ما».

الرابع: أن يكونَ بدلًا من الرزق على وجهين: فإمَّا أن يكونَ مصدرًا، أو اسما وُضِعَ موضع المصدر. وكذلك تقع هذه الاحتمالات في قوله تعالىٰ: ﴿ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا ﴾ [الطلاق: ١٠ ـ ١١]، علىٰ حسب اختلاف المفسرين في الذِّكْرِ، هل هو محمدٌ أو غيرُه.

قال أبو القاسم: «**واعلَمْ أنه لا يجوز تقديمُ شيءٍ مِنْ صِلةِ المصدرِ عليه**»(٣).

وهذا حكمٌ من أحكام المصدر أن لا يُضافَ ما فيه الألف واللام من المصادر إلىٰ اسم فيه الألف واللام، نحو: عَجِبْتُ من الضربِ الرجلِ، وكذلك لا يُتبع إلا بعد تمامه بمعموله، وكذلك لا يخبر عن العامل منه؛ لأنه يؤدِّي إلىٰ إعمالِه مُضمرًا. وأحكامه كثيرة.

❊ **مسألة**: هل يجوز حَمْلُ تابعِ ما يضاف إليه المصدر علىٰ المعنىٰ أم لا؟ فيه خلاف: جمهورُ النحويين أجازوه في اسم الفاعل والصفة والمصدر، ومنعه بعضُهم، وهو اختيارُ أبي عبد الله بن أبي العافية وغيرِه؛ إذ لا محرز للموضع.

---

(١) الكتاب ٢/١٢٩.

(٢) الصحاح (عقل) ٥/١٧٧٢.

(٣) الجمل ص ١٢٣.

وأنشد في الباب[1]:

لَقَـــدْ عَلِمَـــتْ أُولَـــىٰ المُغِيـــرَةِ

البيت. وقد ذكرنا شاهدَه والاضطراب فيه. و«أولىٰ» تَأْنيثُ «أوَّل»[2] وهو عند الكوفيين أفعل من وال إذا نجا، والأصل فيه عندهم أَوْأَلَ فقلبت الهمزة واوًا ثم أدغمت إدغامًا لازمًا، وقيل إنه مِنْ أَلْتُ والأَصْلُ فيه أأول. والصحيح ما قَالَهُ [١٠٧و] أبو علي أنه اسمٌ لم ينطق له بفعلٍ لأنَّ فاءَهُ عَيْنُهُ فثقل وإذا لم يأت مثلُ وَعَوْتُ فَأَلَّا يَجوزَ اجتماع واوين فاءً وعينًا أولىٰ. وهو من المسائل المشهورة بالخلاف واستوفىٰ الفارسي الكلامَ في أَوَّلِ الشِّيرَازِيَّات[3]. وكذلك «أُولُو» هو من المشهور خلافُه، وموضعه أولىٰ به.



(١) مر في ص ٥٧٣.

(٢) مر الكلام في هذا في ص ٤٤١.

(٣) المسائل الشيرازيات ص ٣ ـ ٣١.

بَاب العَدَد

وهو في اللغة: الشيءُ المعدود في نفسِه، وقد ينطلق على الألفاظ التي يُعَدُّ بها، والعَدُّ مصدر. وقال:

حتىٰ يصير مع المعدود في العدد

أي في العِدَّةِ. والعدد: كلُّ لَفْظٍ وُضِعَ لكَمِّيَّةِ محدد عنها أو بها. وهو دَاخل في مقولة الكم كما ذكرهُ أبو نصر الفارابي في كتابِه. والكَمُّ عندهم كُلُّ شيء أَمْكَنَ أنْ يقدَّرَ جَميعُه بُجزء منه، وهو ضربان: متصل، ومنفصل. والحِكمَةُ في وضع العدد ظاهرة لما فيه من المصالح الدينية والدنيويَّةِ. ولمَّا كانت الجموعُ الصناعيَّةُ وأسماء الجموع لا دلالة لهَا علىٰ تعيين مدلولاتها، عَدلُوا إلىٰ أسماءِ العدد لتعين مدلولاتها نصًّا، فقالوا: واحد، اثنان، ثلاثة، هَكذا موقوفًا كحروف الهجاء، إذِ الإعراب لا يستحق إلا بعد العَقْد والتركيب، فإذا رُكِّبَت جاز الإعرابُ فيها. وللعدد أربعُ طبقاتٍ: الآحاد، والعشرات، والمِئين، والآلاف. والكلماتُ المستعملة فيه اثنا عشر من واحد إلىٰ عشرة، والمائة والألف ومَا عداها متشعِّبٌ منها.

قال الزمخشري ﵀ فأحسن وأجاد[1]: «وعامَّتُها تُشْفَعُ بأسماء المعدودات لتدل علىٰ الأجناسِ ومقاديرِها، كقولك: عندي ثلاثة أثوابٍ[2]، ما خلا الواحدَ

---

(١) المفصل ص ٢٠٩.

(٢) بعده أمثلة أخرىٰ في المفصل.



والاثنينِ، فإنكَ لا تقول فيهما: واحدُ رجل[1]، ولا اثنا دَراهِم، بلْ تَلْفِظُ باسم الجنس مفردًا ومُثَنًّى، كقولك: رَجُل ورجلان، فتحصلُ لك الدلالتان معًا بلفظ واحدٍ. وقَدْ عَمِلَ على القياس المرفوض من قال[2]:

ظَـرْفُ عَجُـوزٍ فِيهِـا[3] ثِنْتَـا حَنْظَـلِ»

وهذه أحسن عباره يمكن تحصيل المعنى في الأذهان بها، فلِلَّهِ دَرَّهُ مَا أعلمَهُ وأفصحه، ويعني أنها كُلَّها تضافُ إلا «واحدًا» و«اثنين» مذكرين كانا أو مؤنثين، فقد أعطاك في هذا الكلام الحُرِّ الرشيق أحكامًا وعِلَلها مسوقًا على أحسن نظامٍ.

ولمَّا كانَ الَواحدُ أوَّلَ العدد، وَجَبَ الابتداءُ به. وقد اختلفوا هَلْ هُوَ من العَدَد أم لا؟ فالجمهور من العدديين على أنه أصلُ العدد، وليس منه. والخلافُ فيه لفظيٌّ، قال اللحياني: يقال رَجُلٌ واحِدٌ، ووَحيدٌ، ووَحَدٌ، وَوَحِدٌ، ووَحْدٌ، وكلُّها[4] بمعنى واحدٍ. وحَكى الفارِسيُّ عن ثعلبٍ أنَّ «واحدًا» و«أَحدًا» و«وحدًا» بمعنى واحد. وعلى كل حالٍ فهو لفظ مذكَّرٌ، استعمل اسمًا وصفة، فالمستعمل في العدد اسم، والمستعمل [١٠٧ظ] في النفي اسمٌ، وقد يُلْحَظُ فيه معنى الصفة، فقولك: أحدٌ وعشرون، كقولك: ثوب وعشرونَ، أو دِرهمٌ وعشرون، أو غيره من الأجناس، وكذلك «واحدٌ».

---

(١) في المفصل: رجال.

(٢) بلا نسبة في المفصل ص ٢٠٩، وقد سبق تخريج الشطر الذي قبله وهو قوله:

كـأنَّ خُصْـيَيْهِ مِـنَ التَّدَلْـدُلِ

في ص ١٦٢، وأضف إليه الكتاب ٣/٥٦٩، ٦٢٤، وابن يعيش ٣/١٩٤، والتذييل ٩/٢٨٥.

(٣) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: فيه.

(٤) انظرها في المحكم المحيط لابن سيدة ٣/٣٧٧.

وأما المستعمل في النفي، نحو: لا أَحَدَ في الدار، فكقولنا: لا شَخْصَ في الدار من الأَحَدِيين، والهمزة فيهما بدل من الواوِ. وقال الفارسيُّ إنَّها في لفظ النفيِ ليسَتْ بدلًا، بَلْ هي أصلِيَّةٌ، واتبعَهُ ابن بابشاذٍ(١). وهو مُحْتَمَل. وإذا استعمل «أحدٌ» بمعنىٰ «واحد»، فالمراد واحد الذي هو اسمٌ. وأمّا «واحد» الذي هو صفة فلا يقع «أحَدٌ» بمعناه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧٠]، فأوقعَهُ صفة، ومعنىٰ وَصْفِ الإله سبحانه بأنه واحد، يَرْجع إلىٰ سلبٍ عند جمهور المتكلمين من الأشعرية والمُعتَزِلة، وينطلق باعتبارات، فيقال: والمراد أنه واحِدُ الذاتِ لا يَقبل القِسْمة؛ إذ لَيسَ بمؤَلَّفٍ فينقسم. وقد يرادُ به أنه واحِدٌ في الصفات، بمعنىٰ أنه لا نَظيرَ له فيها. وقد يرادُ به أنه واحِدٌ في الأفعالِ، علىٰ معنىٰ أنه لا شريك له في أفعالِه. وقد ينطلق الَواحِدُ علىٰ الواحِدِ بالجنسِ والنوعِ والشخصِ، وكلُّها مُستحيلة في حق الباري سبحانه؛ إذ لا جنسَ له، ولا نوع، وقد استوفينا ذلك في كتاب الإسعادِ في شرح الإرشاد(٢).

قال الفارسيُّ في البصريات(٣): وتقول هذا واحِدُ الناس وَوَاحِدُ العشرة، تريد مقدمهم ورئيسهم، فيجري مجرىٰ الأسماء، أما واحد المستعمل في العدد فلا يثنىٰ ولا يجمع ولا يجري علىٰ موصوف. وكذلك «أحد» المستعمل في النفي الجاري مجري عَرِيبٍ وكَتِيعٌ، يَلْزَمُ النفيَ، ولا يُثَنَّىٰ، ولا يُجمَعُ؛ لِشِياعه وعمومه، فلم يبق ما يُضَم إليه.

وأَمَّا المستعمَلُ في العدد فالصحيح عندي في علة امتناع تثنيتِة الاستغناءُ،

(١) شرح الجمل له ١/٢٩٧.

(٢) الإسعاد في شرح الإرشاد للمؤلف ص ٢٤٩ وما بعدها.

(٣) المسائل البصريات

فاستغنوا بقولهم: اثنان، واثنتان، عن أن يقولوا: واحدان، وواحِدتَان. وأما تأنيثه وتذكيرُه فقياس مستعمَلٌ. وعلَّلَ ابن خروفٍ[1] امتناع تثنيةِ «واحد» العددي بأنه لا ثاني له من لفظه، ولو كَان له ثانٍ لم يُقَلْ لأحدهما واحد، وإن وَقَعَ علىٰ كل واحد منهما أنه واحد فبالمجاز. يعني لأنه كَان واحدًا، وتسميةُ الشيءِ بما كان عليه مَجازٌ كقوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا له فِي عَبْدٍ»[2] وبنفس العتق زال عنه اسم العبدية. وهذا الذي قالَهُ ابن خروف خطأٌ مَحْضٌ، أما قوله[3]: «لا ثاني له من لفظه»، فغير معقول؛ لأنك تقول: واحد وواحد، فلولا استغناؤُهم باثنين لسَاغَ أن يقولوا: واحِدَيْنِ، وواحِدَتَيْنِ في المؤنث. وإنما التعليلُ مَا ذَكرناه، وإليهِ أشارَ الإمَامُ سيبويه في جميع أسماءِ الأعدَادِ[4]، وذلك كاستغنائِهم بسِتَّةٍ عن ثلاثَتَيْنِ، وبثَمانية عن أربَعَتَيْنِ. وقال أبو علي في التذكرة: «إنما لم يُثَنَّ واحِدٌ في العَدَدِ؛ لأنَّ أسماء العدد إنما [١٠٨و] وُضِعَت لإفادة عدد معيَّنٍ». وفيه نظر، لأنَّ التعيينَ يحصل أن لو قالُوا: واحدَان، كما حصل من قولنا: اثنان.

وأمَّا «واحِدٌ» المستعملُ صفة فيشارك العددي في التذكير والتأنيث. وينفرد عنه في التثنية والجمع، قال سبحانه في التأنيث: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال الشاعر في جمعه[5]:

---

(١) شرحه للجمل ٦٣١/٢.

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب العَتاقَةِ والوَلاءِ، من أعتق شركا له في مملوك ٨٥٠/٢.

(٣) القائل هو ابن خروف. شرح الجمل له ٦٣١/٢.

(٤) قال سيبويه: «فإذا ضاعفت أدنىٰ العقود كان له اسم من لفظه، ولا يثنىٰ العقد، ويجرىٰ ذلك الاسم مجرىٰ الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع، كما لحقته الزيادة للتثنية». الكتاب ٢٠٦/١.

(٥) عجز بيت للكميت. ديوانه ١٢٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣٢/١، وبلا نسبة في ابن يعيش ٢٤/٤، والتذييل ٣٣٩/٩، والارتشاف ٧٦٢/٢. وفي حواشيها تخريج البيت. صدره:

فَضَمَّ قَوَاصِيَ الأَعْداءِ مِنْهُمْ

فَقَــدْ رَجَعُــوا كَحَــيٍّ واحِــدِينَا

وقد جمعوه على «فُعْلان» ؛ لجريه مجرى الأسماء، كالأبطحِ، والأجْرَعِ، والأَبْرَقِ، فقالوا: أحدان، ووُحدان بالهمزة والواو، وقال[1]:

أَمَّــا النَّهــارُ فأُحْــدَانُ الرِّجَــالِ لَــهُ ❊ صَــيْدٌ ومُجْتَــرِئٌ باللَّيْــلِ هَمَّــاسُ

فجَمَعَه على «أُحْدانٍ»، كحَاجِرٍ وحُجْران، والمعنى في البيت أنه يصف أسدًا بالجرأة ليلاً ونهارًا. وزعم الجاحظ في كتابِ الحيوانِ[2] من تأليفِه ـ وهو كتاب جليل فيه عجائِبُ ـ أنَّ النَّمِرَ والأَسدَ لا يَتَعَرَّضان للناس إلا بعد أن تَهْرَم وتَعْجَز عن صَيْدِ بَقَرِ الوَحْشِ، وإنْ لَم يَكُنْ بها جُوعٌ ومَرَّ بهَا أحدٌ لَمْ تَعْرِضْ له.

وتأنيثُه من غير لفظه، قالوا فيه «إِحْدَىٰ» بوزن فِعْلَىٰ، وألزموه الانضمام إلىٰ غيرِه، فلا يقولون «إِحْدَىٰ» حتَّىٰ يضيفوا إليه معطوفًا، فتقول: إِحْدَىٰ وعِشْرونَ، ونحو ذلك، وإنما ذلك من حيث إنه غيرُ عن قِياسٍ ما ينبغي أن يكون عليه؛ لأن قياسَ المؤنث أن يجري علىٰ لفظ المذكَّرِ، فلما غَيَّرُوهُ ألزموه الانضمام إلىٰ غيره، لأنَّ التَّغييرَ مؤنِسٌ بالتغيير. وهمزتُه في المؤنث بدل من واوٍ إجماعًا كما كَانَ في المذكر. والألفُ فيه للتأنيث؛ إذ ليست أصلا، ولا منقلبة عن أصلٍ، ولا زائدة للإلحاق، ولا التكثير، فلم يبق إلا أن تكون للتأنيث. ويمكن عندنا أن تكون مِمَّا أتت بغير علامة، والألف فيه للإلحاق كمعزىٰ، وإنما لم تكُن أَصْلًا ولا منقلبة عن الأصل؛ لعدم ثبوتها في المذكر. واحتجوا علىٰ أنها للتأنيث بأنها لا تُنَوَّنُ.

---

(١) البيت لمالك بن خويلد الخُناعِي في الكتاب ٢/٦٨، وللهذلي في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٥، ولأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أبيات المغني ٤/٢٩٨، ولأبي ذؤيب الهذلي أو لمالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧.

(٢) كتاب الحيوان ٦/٤٠٨.




ولا قاطِعَ في ذلك؛ لأنَّ التنوين وإن كان وجودُه علامة للإلحاق، فليس بلازم من مقتضى شَبه أَلِفِ الإلحاق بألف التأنيث، بدليل إلحاقها بها في امتناع الصرف. وقد قالوا: إحدى عَشْرَةَ[١]، فأجروهما مجرى اسم واحد، فلو كانت الألفُ فيه للتأنيث، لاجتمع تأنيثان فيما هو كالاسم الواحِدِ، ورأى ابن بابشاذ[٢] أنه إنما حَسُنَ فيه الجمعُ بين علامَتَيْ تأنيث لاختلافهما. وإذا كانوا قد قالوا: هذه خامِسَةُ عَشَرَةَ امرأة[٣]، فجمعوا بين المتفقَيْنِ، فهو في المختلفَيْنِ أحرى وأولى. وهذا الذي قالَهُ ليس بقَوِيٍّ؛ لأنَّ لُزومَ «إحدى» لما يضاف إليه أو يتبع به أقوى من لزوم اسم الفاعِلِ المشتق من العدد، فإنِ التَبَسَ لفظُ «أَحَدٍ» الذي هو للنفي بلفظ «أَحَد» العددي فرقت بينهما القرائن، كقوله[٤]: [١٠٨ظ]

لقَدْ ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى علَى أَحَدٍ ❊ إلَّا على أَحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا

فالإيجابُ يدُلُّ على أنه ليسَ المستعملَ في النفي، وقد قيل إنَّهُ بنفسه المستعمل في النفي حكي لفظه، والصحيح الأول.

وأما «اثنانِ» للمذكر و«اثْنَتان» و«ثِنْتان» للمؤنث، فتثنيه، وقد قالوا في الجمع اثنا جمع اثنين، وقد قيل إنه قياسٌ، قال سيبويه: «وكأنَّ مفرده ثني في القياس وإن لم يتكلم به». ومنهم من لا يجمع بين الهمزة والتاء لأنهما كَالِعوض. ولامُه ياء محذوفة كابنان في الحذف. وأمَّا ألف ثلاثة فزائدة للمد، كألف كتاب، وواو رسول. وتاؤه للتأنيث. وثلاث للمذكر وكذلك الباقي إلى العشرة.

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٧ ـ ٥٥٨.

(٢) شرح الجمل له ١/٢٩٨.

(٣) الارتشاف ٢/٧٦٩.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ٢/١١٦٣. وما وقع من نسبته للأخطل في بعض المصادر قد نبه عليه محقق التذييل ٩/٣٢٩، فجزاه الله خيرا.

قال أبو القاسم في أول الباب: «**عَدَدُ المذكَّرِ ما بين الثلاثة إلىٰ العشرة بالهاء، وعددُ المؤنث بغير هاء**»[1].

بدأ أبو القاسم بالعَقْدِ الأوَّلِ، وهو من ثلاثة إلىٰ العشرة، وهو علىٰ قسمين: إما أن يستعمل مضافًا، أو غير مضاف. فإن استعمل غيْرَ مضاف، فلا يخلو من قسمين أيضًا: إما أن يُرادَ بها العدد، وإما أن يُرَادَ بها المعدود. فإن أردتَ العددَ أدخلتَ التاء ومنعتَها الصرف، قال الزمخشري في مفصله[2]: «وقالوا في الأعداد سِتَّةٌ ضِعْفُ ثلاثَةٍ، وثمانِيَةٌ ضِعْفُ أربَعَةٍ[3]»، يعني أنها دَاخِلَة في الأَعْلام كما دَخَلَتِ الأمثلَةُ التي تُوزن بها. وقَدْ سَقَط فصْلُ العدد في بعض نسخ المُفَصَّلِ، وبإثباته قرأناهُ. ومن الدليل علىٰ تعرفها حينئذ صِحَّةُ وقوعها مبتدءات. وإنْ أردتَ بها المعدود ألحقتَ التاء إن أوْقعتها علىٰ المذكرُ دون المؤنث، فتقول: ثلاثة، إذَا وقفت وأنت تريد رِجالًا أو مذكرًا مطلقًا، وتقول: ثلاثٌ، إذا وقفْتَ وأنت تريد مؤنثًا.

وتكلم أبو القاسم علىٰ قِسْمٍ من أقسامِ مَا يضافُ إليه[4]، ونحن نستوفيه، وذلك أنها إذا استعملت مضافة، وهو القسم الثاني من التقسيم الأول فقد يضاف إلىٰ أسماء الأجناس، نحو: رَهْطٍ، وذَوْدٍ، وسنذكره بعدُ. وقد يُضافُ إلىٰ جمع صِنَاعِيٍّ، وعليه تكلَّمَ أبو القاسم، وحُكمه حينئذ إسقاطُ الهاء من المؤنَّثِ وإلحاقُها للمذكر، وتَمْييزُ مُبهَمِ هذا العدد يُجْمَع. وحُكمُه أن يكون قِلة ليتطابق

(١) الجمل ص ١٢٥.

(٢) المفصل ص ٣٧.

(٣) في المفصل: وأربعة نصف ثمانية.

(٤) الجمل ص ١٢٨.




الجَمْعُ والعدَدُ، وقد جاء إسقاط الهاء من المذكر كما قالَ[(١)]:

فكانَ بَصِيرِي[(٢)] دَونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ✿ ثَـلاثُ[(٣)] شُـخُوصٍ كَاعِبـانِ ومُعْصِـرُ

فأسقط الهاء من «ثلاث» وهي مُضافة إلىٰ «الشخوص»، وهو لفظ مذكر.

وحسنه وجهان:

الأول: أنَّ «الثلاث» في المعنىٰ هي «البصير»، والبصير جمع بصيرة، وهي مؤنثة، وهي التُّرس.

الثاني: أنه لما أبدل «كاعِبَانِ» و«مُعْصِرُ» من «ثلاث» عامل البدل، وترك المبدل منه.

ورواه بعضُهم [١٠٩و] «نَصِيرِي» بالنون، ورواه بعضُهم «مِجَنِّي»، قال مَعْمَرُ بن المثنىٰ[(٤)]: الصحيح فيه الباء والنون تصحيف، وكذلك حكَىٰ أبو مُحَمَّدِ بن السِّيدِ. وتجمع بصيرة أيضًا علىٰ بَصَائِرَ، وقد جاء أيضًا إثباتُ الهاء في المؤنث، فقالوا: ثلاثة أنفس[(٥)]؛ لأن النفس مؤنثة، وروىٰ يونُسُ[(٦)] عن العرب: ثلاث أنفس، وهو القياس. قال أبو علي[(٧)]: وإنما أثبت التاء مع النفس؛ لأنها في المعنىٰ

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. الكتاب ٣/٥٦٦، والخزانة ٧/٣٩٤.

(٢) فوق كلمة نصيري كلمة «مجني»، وبعدها حرف «خ»، أي في نسخة أخرىٰ.

وكلمة نصيري رسمت بنفطة فوق النون وأخرىٰ تحتها، لتكون موافقة للروايات في البيت، وهي رواية بصيري، وسيذكرها المؤلف.

(٣) يجوز في «ثلاث» الرفع والنصب. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٦٧.

(٤) الخزانة ٧/٣٩٧.

(٥) الكتاب ٣/٥٦٢، ٥٦٥. وأنشد هناك بيتا للحطيئة علىٰ هذا.

(٦) الكتاب ٣/٥٦٥.

(٧) التعليقة للفارسي ١/٨٦ ـ ٨٧، والتكملة ص ٧٢ ـ ٧٣.

إنسان. وأُلْزِمَ أبو علي علىٰ هَذَا أن يقول: ثلاثَةُ أَعْيُنٍ، و«العين» مؤنثة أيضًا الحافظُ لأصحابه علىٰ الأماكن المُشْرِفة. وفرَّق بعضُ شيوخ المتأخرين بَيْنَهما؛ لأن الأول سُمِّيَ باسم من أسمائه، و«العين» إنما سُمِّيَ بجارحة منه، واستبعد قياس الفارسي. وهذا فرقٌ صوريٌّ، وقياس الفارسي ألزم، وأنشَد في إيضاحه[١]:

رَبَّــاءُ شَــمَّاءَ لا يَــأْوِي لِقُلَّتِهــا ❊ إلا السـحابُ وإلا الأَوْبُ والسَّبَلُ

وتنازع الأشياخُ في معنىٰ استشهادِ الفارسي بالبيت، فقال بعضُهم: إنما استشهد به علىٰ إطلاق لفظ فقط، وإنَّ لفظ «الرَّبَّاءِ» ينطلق علىٰ العين الذي هُوَ الحافظ لأصحابه كما يُقال: رَبِيئَةٌ، ورابِئٌ، فأراد بيان الترادف. ومن كلَامِ العرب:

مَقْعَــدَ رابِــئِ الضُّــرَبَاءِ[٢]

وذكر ابنُ المَوَّازِ[٣] أنَّ عُمَرَ بن الخطاب ﷺ قتل سِتَّةً أو سبعة قَتَلُوا رَجُلا كان أحدُهم رَبِئَةً، وقال بعضُهم إنما استشهد به علىٰ أبو علي علىٰ أنه ذكر «الرَّبَّاء» حملا علىٰ المعنىٰ، ولو قال: رباءة، فأنَّثَ حملا علىٰ لفظ العين الذي هُوَ مؤنث لجاز، فاستشهد بالبيت علىٰ العين وإن كان خاليًا من لفظ العين، لأنَّ الرباء والعين واحدٌ. ويروي فيه: «رباءُ شماءُ» برفع الصفتين[٤]، والصحيح الثابت في شعر الهذليين[٥]: ربَّاء شماءَ برفع الأول، وجر الثاني، والفتحة فيه علامَةُ الجر،

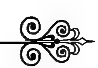
(١) التكملة للفارسي ص ٢٨٣، وقد مر تخريجه في ص

(٢) تقدم في ص ٣٥٠.

(٣) مر في ص ٢١٩.

(٤) قد تقدم الكلام علىٰ هذا لما استشهد بالبيت، ونقل عن ابن يسعون أن بعض الأندلسيين صحف في ذلك، راجع ص ٢١٩.

(٥) شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١٢٨٥، وقد سبق قلم محقق الكتاب فضبطها بالرفع، وجل من لا يسهو.

والتقديرُ فيه: رَّباءُ هَضْبَةٍ شماءَ، أيْ حارِسُ كديةٍ مُرتفِعَةٍ، وكذلك ذَكرهُ أبو الفتح الصقلي في شرح أبيات الإيضاح، قال ابن يَسْعُون(١): «ووقفت عليه بخط الجِلَّةِ من الشيوخ»، وهو وَهَم، وقد ذَكرنا العلة في أن كان المختارُ أن يضاف العقد الأول إلىٰ قلة، وسمع من العرب: ثلاثة شسوع(٢)، وهو قليل، والأكثر أَشْسَاعٌ، وقد قال تعالىٰ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍۚ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فاستعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة، ومن كلام العرب وقوع أحدهما مَوْقِعَ الآخر.

❊ **فَإِن قِيلَ**: لِمَ وجب سقوط الهاء في المؤنث وثبوتُها في المذكر علىٰ حد الكلام وأشهره وهو مخالِفٌ للقياس؟

❁ **قلتُ**: فيه تعاليلُ ثمانية:

فمنها مَا ذَكرَهُ أبو القاسم(٣).

التعليل الثاني: أن ذلك لثقل المؤنث، فخُفِّفَ بالحذف بخلاف المذكر.

التعليل الثالث: أنه لرفع المُوهِم من حيث إنَّ أسماء العدد موضوعة علىٰ التأنيث، فلو عُدَّ بها المذكر بغيرها لم يكن هنالك محرز للتأنيث، [١٠٩ظ] لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنىٰ، أما الأول فلفقد علم التأنيث. وأما الثاني فلأن

---

(١) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٧٣٣/١، وقد مر هذا الكلام في ص

(٢) الكتاب ٥٧٥/٣.

(٣) قال: «لأن المؤنث في كلام العرب علىٰ ضربين: ضرب منه فيه علامة تدل علىٰ تأنيثه، نحو: قائمة، وذاهبة، وبيضاء، وسكرىٰ. وضرب لا علامة فيه، نحو: قدر، وشمس، وعين، وسوق، وما أشبه ذلك. والعدد مؤنث كله، لمذكر كان أو لمؤنث. فما جاء منه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علم التأنيث، وما جاء منه بغير هاء التأنيث، فهو بمنزلة مؤنث لا علم فيه للتأنيث». الجمل ص ١٢٥.

المرادَ بِهَا المُذكر.

التعليل الرابع: ما علل به الفارسي في إيضاحه[1] من فَقْدِ المُشاكَلَةِ؛ لأنَّ أوَّلَ العَدَد التأنيثُ، والمذكرُ أولٌ، فألحقوا فيه علامة التأنيث ليتَحَقَّقَ الأوَّلُ للأوَّلِ.

التعليل الخامس: أن ذلك إنَّما فعلوه كَرَاهة الجمع بين تأنيثين، لأن العَدَدَ مؤنث بالأصل، فلو ألحقوا التاء في المؤنث لاجتمع تأنيثانِ.

التعليل السادس: أنَّ ذلك للفرق بينهما، ولمَّا كان السُّؤال يتوجه مع العكس كَانَ توجهه ممتنعًا.

التعليل السابع: أصالةُ المُذَكَّرِ، فلما كان أصلا والمؤنثُ فَرْعًا، والأصول تحتمل ما لا تحتمل الفروع، زادُوا التاء في المذكر.

التعليل الثامن: مَا ذَكرهُ الفارسي في التذكرة، وذلك أنَّ هذه الأسماء التي هي: ثلاثة، أربعة، أسماءُ الجُموع، وأسماءُ الجموع للمذكر من هذا النوع بالهاء، نحو: أَجْرِبَةٍ، وأَقْفِزَةٍ. وللمؤنث بغير هاء، نحو: أَيْمُن، وأَشْمُل، وأَلْسُن، فمن أَنَّثَ اللسان جمعه على أَلْسُنٍ، ومَنْ ذَكَّرَه جمعه على أَلْسِنَةٍ، ومثل هذا في مخالفة القياس «جُلْهُمَةُ» اسم رَجل لا يقولونه للمذكر إلا بالهاء، ولا يقولونه للمؤنث إلا بإسقاطها[2]، وفي حديث أبي سفيان: «ما كِدْتُ أنْ أدْخُل حتى تَدْخُل حِجارَةٌ في الجُلْهُمَتَيْنِ»[3].

---

(١) التكملة ص ٢٨١ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٣) الصحاح (جلهم) ٥/١٨٨٩.

هذه تعاليل النحويينَ في هذه المسألة، وهي التي يُعْطِيها علىٰ ضعفها قوي هذه الصنعة، وقد سبق المَثَلُ «أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيٍّ»[1].

قوله: **«فإذا جاوزت العَشَرَةَ، قلتَ: عندي أحَدَ عَشَرَ رَجُلا، وإحدىٰ عَشْرَةَ جارِيَةً»**[2].

لما فرغ من العقد الأول تكلم علىٰ العقد الثاني. وبقي من مسائل العقد الأول: إذا أضيف إلىٰ عدد، وحكمه حينئذٍ أن يكون جمعًا، أو واقعا موقع الجمع. وقولهم: ثلاثُ مائَةٍ، في تقدير «مِئِين» في المعنىٰ، فوقع فيه المفردُ موقع الجمع، وهو في هذا الباب سائغ، وقد رجع إلىٰ الأصل من قال[3]:

ثَـلاثُ مِئِـينٍ لِلْمُلـوكِ وفَـىٰ بِهَـا ❊ رِدَائِـي وجَلَّـتْ عَـنْ وُجـوهِ الأَهَـاتِمِ

فيروىٰ «مئين» بالوجهين: مصروفًا، وغير مصروف، كذا قيدناه في المفصَلِ[4] وغيرِه.

ولم يجيء في الألف إلا جمعًا علىٰ القياس، وأما إذا كان المميَّز صفةً فالوجهُ إجراؤه تابعًا لِلعَدَد فتقول: ثلاثةٌ قُرَشِيُّونَ[5]. وقد تجوز فيه الإضافة علىٰ ضعف لحذف الموصوف، وقيل: ثلاثةُ نسَّابات[6]، والمعنىٰ ثلاثة رجال نسابات.

---

(١) هو بعض بيت لابن فارس في وفيات الأعيان ١/١١٩، ونصه:

مَـرَّتْ بِنَـا هَيْفـاءُ مَجْدُولَـةٌ ❊ تُرْكِيَّـةٌ تَنْمِـي لِتُرْكِـيٍّ
تَرْنُـو بِطَـرْفٍ فـاتِرٍ فـاتِنٍ ❊ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّـةِ نَحْـوِيٍّ

(٢) الجمل ص ١٢٦.

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ص ٦١٣، وخزانة الأدب ٧/٣٧٠، وبلا نسبة في ابن يعيش ٤/١٢.

(٤) المفصل ص ٢١٠.

(٥) الكتاب ٣/٥٦٦.

(٦) الكتاب ٣/٥٦٢.

وقد يجوز الإِتْباع في جميع مميَّز العقد، فتقول: ثلاثةٌ أثوابٌ، وخمسةٌ أعبُدٌ، علىٰ البدل، ومنهم من ينصبه مجموعًا علىٰ التمييز فيقول: ثلاثَةٌ أثوابًا، وخمسة أنفُسًا، وهو قليل.

وأما العقد الثاني الذي هُوَ من أحد عشر إلىٰ تسعَةَ عشر، فكلُّه مُرَكَّبٌ مما جعل فيه الاسمان اسمًا واحدًا، لازم [١١٠و] التفسير بنكرة مفردة، مستحق للبناء بحق التركيب، إلا «اثنا عشر» و«ثنتا عشرة»، فإن فيه خلافًا بين النحويين، والأكثرُ علىٰ أنه معربٌ. فإن أضيف هَذَا العقد الثاني المبني ففيه خلافٌ أيضًا، والأكثر من النحويين علىٰ بنائه كَمَا كَانَ في حال الإفراد، وأجازَ الأخفشُ فيه الإعرابَ(١)، ولكَ في حال التسمية به وجهان: الإعراب، والإبقاء علىٰ الفتح.

وإنما بني هذا العقد لتضمنه معنىٰ حرف العطف، إذ أصلُ هَذَا العقد أن يُعطَف فيه الثاني علىٰ الأول، فتقول: أحدٌ وعَشْرٌ، وفي المؤنث إِحْدَىٰ وعَشْرَةَ، فاستخفوا بتركيب الاسمين، وقصدوا الاختصار، فنزل الاسمُ الثاني بعد أن كان حقه أن يكون معطوفًا منزلة الجر من الاسم الأول، وافتقر إلىٰ حرف العطف الذي هُوَ أصله، فبُنِيَ وبُنِيَ الأول من الاسمين لوقوع العقد منه موقع هاء التأنيث، وخُصَّ بالفتح لذلك، ولضرب مِنَ التخفيف.

وأما «اثنا عشر» فخرج عن هذا العقد، وزعم ابن دُرُسْتُوَيْهِ(٢) وابنُ كَيْسَانَ(٣) أنه لم يخرج عن قياس العَقْدِ، وأنَّه مبني. والقياسُ قولُهما لولا وجود عَلَمِ

---

(١) التذييل ٩/٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٢) قولهما معا في التذييل ٩/٣٢٠.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، إمام في النحو، قرأ علىٰ المبرد وثعلب. من مؤلفاته: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغيرهما. توفي سنة ٣٢٠هـ. بغية الوعاة ١/١٦.




الإعراب فيه، وهو الألف في الرفع، والياءُ في النَّصْبِ والجر، فهو كالاسم المُعرَبِ بالحرف في التثنية، والجمعِ. ولابنِ كَيْسَانَ أن يقول إنه صيغةٌ استعملت على هذه الأحوَالِ كأسماءِ الإشارة المستعملة بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، مع أنَّ مُوجِب البناء قائم، وهو الإشارة اللازمة غيرُ المفارقة، التي صار بها مشبهًا للحروف.

قال جمهور النحويين: فـ«اثنا عشر» معرَبٌ، تنَزَّلَتِ الكلمة الثانية منه منزلة نون التثنية؛ بدليل أنه لا يضاف، فلا يقول أحدٌ من العرب: اثْنَا عَشْرِكَ[1]، من حيث كان عجُزُه كالنون، والنونُ يمنع ثبوتُها الإضافة فكذلك مُعاقِبها.

ويُفَسَّرُ هذا العقد كما ذكرناه بالاسم المفرد المنصوب وكذلك تمييز العقود من عشرين إلى تسعين.

وقد اختلف النحويون هل يجوز أن تقع جميعا أم لا؟ والأكثر على لزومه الإفراد، وإن كَانَ في المعنى موضوعًا موضع الجمع، وأجاز بعضُ النحويين أن يقع جمعًا وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، وجعله الأولون بدلا لا تمييزًا. وقد حكى الجمعَ فيه الكوفيُّونَ، وحكى الكسائي[2] في تمييز العقود أيضًا الخفض، قال: ومن كلام العرب: أخذية بمائة وعشرينَ دِرهمٍ، وهو قليل.

وهذه الأسماء الواقعة في باب العدد لازمة لهذه الحالة، لا يجوز تغييرُها، ولا النسب إليها في حال التسمية فقط. وإنما لم يجز النسب إليها في حال [١١٠ظ]

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٠٩.

(٢) التذييل ٩/٢٨٤.

الْعَدَدِ لما يلزم من حذف إحدىٰ الكلمتين، وذلك إجحافٌ وإخلالٌ بالمعنىٰ، ومَظِنَّةُ اللَّبْسِ، ومن العرب من يسكن العين من «عشر» لتوالي الحركَاتِ، ومنهم من يكسر الشين، والأُولَىٰ حجازية والثانية تميمية[١]، وكذلك للعرب في ياء ثماني لغات: منهم من يفتحُها، ومنهم من يُسَكِّنها، ومنهم من يَحْذِفها.

والباب في «أحدَ عشَرَ» وبقيةِ العقد الثاني، الجريُ علىٰ القياس المعلوم من إسقاط العلامة مع المذكر، وإثباتِها مع المؤنث، فتقول: عندي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وإحدىٰ عَشْرَةَ امرأة، واثْنَا عشَرَ رجُلا، واثْنَتَا عَشْرَةَ امرأة. وفيما بعدُ يخالف، فتقول: ثلاثةَ عشَرَ رَجُلا، وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً، فيلحق في المذكر التاء في النيف. هَذَا كلامُ العرب الذي لا خلاف فيه، وإنْ شَذَّ شيء عن ذلك فلا تعويلَ عليه.

فإن اجتمع في العقد الثاني مذكرٌ ومؤنث، فلا يخلو من قسمين: أن يكُون في العقلاء، أو في غيرهم. ففي غير العقلاء تبني علىٰ المذكر تَقَدَّمَ أو تأَخَّرَ، فتقول: عندي أَحَدَ عشَرَ ثوبًا وشُقَّةً، وعندي ثلاثَةَ عَشَرَ شُقَّةً وثوبًا. وفي العقلاء تبني علىٰ المتقدم، فتقول: عِندي خَمْسَةَ عشرَ رَجلا وجاريةً، وعندي خَمْسَ عَشْرَةَ جاريةً وحملًا. فإن دخلت «بَيْنَ» فالمُذَكَّرُ في العقلاء مُغلَّبٌ مع التقديم والتأخير، والمؤنث في غير العقلاء مُغَلَّب مع التقديم والتأخير، تقول: عندي أَحَدَ عَشَرَ بينَ رجلٍ وامرأةٍ، واشتريتُ ثلاثَةَ عَشَرَ بين شُقَّةٍ وقَميصٍ.

وإنَّما لَزِمَ النصب في تفسير هذا العقد؛ لأنهم لو خفضوا لَلزِموا ثقلًا جرت عادتُهم برفضه، وهو أن يكون ثلاثةُ أشياء كشيء واحدٍ، ومتىٰ كان المفسِّر في

(١) الكتاب ٣/٥٥٧.

هَذَا الباب عدَدًا افتقر إلىٰ تفسير آخَر ، كقولك: ثلاثُ مائةٍ ، وثلاثةُ آلافٍ ، فيجب تفسير المائة والآلاف ؛ لأنها أعدادٌ مبهمة ، فإذا بلغت العقود من العشرين إلىٰ التسعين ، استعمل فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ علىٰ وجه التَّغْلِيب ، وكان بالوَاوِ في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، تقول: هذه عشرون ثوبًا ، وقبضْتُ عشرين درهمًا ، واشتريتُه بعشرين درهمًا. وهل يجوز تعريف المفسِّرِ في هذا الباب؟ أجازه الكوفيونَ ، ومنعَهُ البصريُّون كما سيأتي[1] ، وحَكاهُ الكسائي عن العرب ، وهو قليل.



(١) سيأتي في ص

باب تعريف العَدَد

بينَه أبو القاسِمِ، وجعلَ المسألة المرسومَة فيه خلافيَّةً بين الكُتَّابِ[1]، وجعلها ابنُ بابْشاذٍ[2] خلافية بين النحويين، ولم يعلَمَا أن العرب قد اختلفت في ذلك[3]. والمُعَوَّل [111و] عليه في المضاف تعريفُ الثاني، نحو: ما فعلت ثلاثَةُ الأَثْوابِ، ويجوزُ تعريفهما معًا على الإتباع إجماعًا. وفي جوازِ تعريفهما على وجه الإضافة خلافٌ، وجعلها ابن بابشاذ[4] ثلاث مسائل: مسألة ممتنعة بلا خلاف، ومسألة جائزة بلا خلاف، ومسألة فيها خلاف. فالأولى التي هي ممتنعة بلا خلاف، تعريفُ الأوَّلِ وحدَه. والثانية التي هي جائزة بلا خلاف، تعريفُ الثاني وحدَه. والمختلف فيها تَعْرِيفُهما على سبيل الإضافة لا على سبيل الإتباع. وتقسيمُه صحيح.

وأمَّا المفرد نحو: عشرين درهمًا، فالباب تعريفُ الأول وحدَه، وإلزامُ التمييزِ النكرة، وأجاز الكوفيونَ تعريفَ التمييز مطلقًا[5]، ولهم عليه شواهدُ مسموعَةٌ مُتَأَوَّلَةٌ، والأكثر خلافُها.

وأما تعريفُ المركب، نحو: أحد عشرَ دِرهمًا، فللعرب فيه ـ كما ذكَرَهُ[6] ـ

(1) الجمل ص ١٣٠.

(2) شرح الجمل له ١/٣٠٤. وقد اعترض عليه ابن خروف أيضا في شرح الجمل ٢/٦٣٧.

(3) هذا قول ابن خروف في شرح الجمل ٢/٦٣٧.

(4) شرح الجمل له ١/٣٠٤.

(5) الارتشاف ٢/٧٦٢ ـ ٧٦٣.

(6) الجمل ص ١٣٠.




مَذاهبُ، فمنهم من يعرفُ الأول وحده، فيقول: ما فعلتِ الأَحَدَ عَشَرَ درهمًا. ومن العرب من يُعَرِّفُ الأول والثاني، فيقول: ما فعلتِ الأَحَدَ العَشَرَ درهمًا. ومن العرب من يعرِّفُ الثلاثة، ويقول: ما فعلتِ الأَحَدَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ، وهو أقلها[1].

وأنشد في الباب[2]:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَىٰ ❊ ثَـلاثُ الأَثَـافِي والرُّسـومُ البلاقِـعُ

وهو في غُرر قصائدِ ذي الرمة، ومستحسَنَاتِ شِعْرِه. وقبْلَ البيتِ ـ وهو أول القصيد ـ:

أَمَنْزِلَتَـيْ مَـيٍّ سَـلامٌ عَلَيْكُمَـا ❊ هَـلِ الأَزْمُـنُ اللائِـي مَضَـيْنَ رَوَاجِعُ

ثم استدرك فقال:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَىٰ ❊ ثَـلاثُ الأَثَـافِي والرُّسـومُ البلاقِـعُ

وشَاهد أبي القاسم في البيت الثاني إضافة المنُكَّر إلىٰ المُعرَّفِ، فاكتسىٰ منه التعريف، وأعمَلَ الثاني الذي هو «يكشف» فرفع به «الثلاث»، ولو أعمل الأول لقال: أو يكشفن. والأثافِيُّ: الأحجار التي تَضَعُ العربُ عليها القِدْرَ، وربما كانت حَجَرانِ، وبنت الجبل ـ وهر طَرَفُه ـ ثالِثُهما، وكذلك يقال: رَمَاهُ الله بثَالِثَةِ الأثافِي[3]، يريدون ابنَةَ الجبل. والبلاقِعُ: الخالِيَةُ.

وأنشدَ بعده[4]:

---

(١) قال في الجمل ص ١٣٠: «وهو قبيح، وعليه أكثر الكتاب».

(٢) الجمل ص ١٢٩، لذي الرمة، وقد سبق في ص ٥٦١.

(٣) مجمع الأمثال ٢٨٧/١، والتاج (ثفو) ٢٧٩/٣٧.

(٤) للفرزدق في الجمل ص ١٢٩، وشرح الجمل لابن خروف ٦٤٠/٢، وديوانه ص ٢٦٧.

مَـــا زالَ مُـــذْ عَقَـــدَت يَـــداهُ إزَارَهُ ❊ فَسَـــمَا فَـــأَدْرَك خَمْسَـــةَ الأَشْـــبارِ

وشاهده كشاهد الأول، أضاف المنكر إلى المعرف فاكتسى منه التعريف. وتعريفُهما ثابت من طريق الكسائي، وأبي زيد[1]. وخبر «ما زَالَ» في البيت الثاني، وهو قوله[2]:

يُــدْنِي كَتائِــبَ مِــنْ كَتَائِــبَ تَلْتَقِــي

وهو من التضمين. وقال أبو الوليد [١١١ظ] الوَقَّشِي: الخبر في قوله «مُذْ عَقَدَتْ».

۞ قلتُ: وهَذَا باطل من طريق الصناعة، والمعنى. أما من طريق الصنعة[3] فلأن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عَنِ الجثة. وأما من طريق المعنى فلِنُقصان الخبرِ وعدم استقلال الفائدة به. وهذه منه هفوةٌ إنْ صَحَّ نقل ذلك عنه، وقد حكاهُ عنه الشيوخُ. والبيت للفرزدق يمدح به يزيد بن المهلب بن أبي صقرة.

وحَكى ابن قتيبة[4] وغيرُه أن منتهى العَدَدِ عشرة آلاف. وهو خطأ، فلا نهاية للعدد بالفرضِ والتضعيف. وإن لَزِمَ الحَصْرُ فيما دَخل الوجود، فانحصارُه من جهة نفسه لا من جهة تجويز أمثالِهِ، وقد قرَّرنا في علم التوحيد: أنَّ المعلومات، والمقدورات، والمُرادات، ومتعلقاتِ كلام الله سبحانه لا نِهايَة لها، وهي قواعد علم التوحيد.

---

(١) الارتشاف ٢/٧٦٣.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٢٦٧. عجزه:

فــي كُــلِّ مُعْتَــبَطِ الغُبــارِ مُثــارِ

(٣) في الأصل: الصيغة، ومثل هذا كثير في تصحيفاته.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٤١.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

هذا بابُ اسمِ الفاعلِ المشتَقِّ من العدد، والمقصودُ منه أنَّ اسمَ الفاعل يُبْنَىٰ من أسماء الأعدَادِ، فيعملُ عمل أسماء الفاعلين، وكانَ القياسُ أن يعمل في المتفقين والمختلفين. وصحَّ في قواعِدِ العربية أنه لا يخلو أن يُضافَ إلىٰ مَا هُوَ من لفظه، أو إلىٰ ما ليس من لفظه. فإن أضيف إلىٰ ما هُوَ من لفظه فهو بمعنىٰ واحِدٍ من العدد، فإذا قلت: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، فالمعنىٰ أحد ثلاثة، وأحد اثنين. والعرب مجمعون علىٰ الإضافة في هذا الباب، إلا ما حكاه ثعلبٌ[1] عن العرب، فإنه حكىٰ العمل في المتفق اللفظ. قلت: وهو مما انفرد به[2]، ولعَلَّهُ منه وَهم، أو قياس؛ لأنك لا تقول: ثَلَّثْتُ الثلاثة، بمعنىٰ صَيَّرْتُهم، وإنما المعنىٰ: كنتُ أحَدَهم. والمؤنث في ذلك علىٰ حَال المذكر سواء.

وأمَّا المختلف اللفظ فهو بمعنىٰ جَاعِلٍ ومُصَيِّرٍ، نحو: عاشرُ تِسْعَةٍ، وخامسُ أربعَةٍ، ورابع ثلاثة. ويستعمل أيضًا في المذكر والمؤنث. وهذا القسم هو الجاري في العمل مجرىٰ اسم الفاعل في غير العدد، فإن كَانَ بمعنىٰ الماضي لَزِمَتِ الإضافة، ولم يَجْرِ العمل فيه كما لم يجر في اسم الفاعل بمعنىٰ الماضي من غير العَدَدِ، إلا علىٰ مَذْهب الكسائِيِّ. وإن كان بمعنىٰ الحال والاستقبال ففيه خلاف، فمن الناس من أجاز فيه العمل قياسًا، ومنهم من رأىٰ الإضافة ولم يجز

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠، والارتشاف ٢/٧٦٧.

(٢) لم ينفرد به، بل نقل أبو حيان في الارتشاف ٢/٧٦٧ أن الأخفش ـ في أحد قوليه ـ والكسائي وقطربا قالوا بذلك. وانظر أيضا التذييل ٩/٣٦٠.

العمل، وزعم سيبويهِ[1] أنه قليلٌ.

وإنما وجبت الإضافة في الموافق لوجهين[2]:

الأول: أنه لو عَمل لَلَزِمَ أن يكون الاسمُ فاعلا مفعولا، من حيث كان المعنىٰ: ثَلَّثْتُ الثلاثة، وهو أحدهم، فيكون منفعلًا فاعلًا، ويلزم منه أيضًا إضافة الشي إلىٰ نفسه [١١٢و] فكما لا يجوز إضافةُ اسمِ الفاعل المتعدي إلىٰ الفاعل لِمَا يلزم من إضافة الشيء إلىٰ نفسه = لم يجز هَذَا، إلا أن يكون ثاني، وثالث، ورابع، أسماءً بنيت علىٰ فاعل، كَالكاهِلِ، والغارِب، والخاتِم، فربما تَخَلَّصَ من ذلك فخرج من مقتضىٰ ما ذَكرناهُ أن في المتفق ـ علىٰ حكاية ثعلب، إنْ صَحَّت عن العرب ـ مذهبين أشهرهما الإضافة. وفي المختلف كذلك. وعلىٰ كل حالٍ فالعملُ في المختلف علىٰ ضعفه، أكثر منه في المتفق؛ بل هُوَ في المتفق لا يكادُ يُعرف.

وقد جاء المتفق في كتاب الله سبحانه علىٰ وجه الإضافة، قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٥]، والمعنىٰ: أحَدُ ثلاثة؛ لأنهم زعموا ـ قبَّحَهم الله ـ أن الأقانِيمَ[3] ثلاثة، وادعىٰ بعضهم في عيسىٰ الوَلَدِيَّةَ، وادعىٰ بعضهم الألوهية. وتفاصيل مذاهبهم الهجينة مَعْلُومُ في كُتُب المقالاتِ، وقد اضطربوا في ذلك اضطرابًا كثيرًا أشار إليه رسول الله ﷺ بقوله: «افترقَتِ النَّصَارَىٰ علىٰ إحدىٰ وسبعين فِرْقَة، وافترقتِ اليهودُ علىٰ اثْنَتَيْنِ وسَبْعِينَ، وسَتَفْتَرِقُ هذه الأمة علىٰ ثلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقة كلُّها في النار إلا واحدة،

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٩.

(٢) كذا، ولم يذكر إلا وجها واحدا.

(٣) الأقانيمُ لغة الأصول، وهي عند النصارىٰ: الأبُ، والابنُ، والروحُ القُدُس.




قالوا: ومَا هي يا رَسُول اللهِ؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[1]، وفي لفظ آخر: «كلُّها في الجَنَّةِ إلا الخالِدَةَ»[2]، والصحيح الأول.

وهذا حكمُ اسم الفاعل في العَقْد الأول، فإن جاوزتَه إلىٰ الثاني ثَنَّيْتَ من واحد حادي، وهو فاعل في الأصل مقلوبٌ، نُقلت فاؤُه إلىٰ موضع اللام، والأصل فيه حادو، والأصل في حادوٍ واحدٌ. ولا يخلو أن يستعمل أيضًا في المتفق، أو في المختلف. فإن استعمل في المتفق فللعرب فيه ثلاثة مذاهب:

* فمنهم من لا يحذف منه شيئًا، فيقول: هذا حادِي عَشَرَ، ولا خلاف أنه في هذه اللغة مبنيٌّ.

* ومنهم من يحذف العجز من الأول فقط، فيقول: هَذَا حادي أَحَدَ عشر.

* ومنهم من يحذف العجز من الأول والصَّدْرَ من الثاني، فيقول: هذا حادي عَشَرَ، فيكون «عشر» الموجود في اللفظ للنيف المحذوف؛ لا للنيف الموجود.

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة أحمد في المسند: (برقم: ٨٣٩٦)، وأبو داود في السنن: (برقم: ٤٥٩٦)، والترمذي في السنن: (برقم: ٢٦٤٠) وقال: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»، وابن ماجة في السنن: (برقم: ٣٩٩١)، وابن حبان في الصحيح: (برقم: ٦٢٤٧)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ١٠)، وقال: «هذا حديث كثر في الأصول «وقد روي عن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، وعوف بن مالك، عن رسول الله ﷺ مثله.» وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة واتفقا جميعا علىٰ الاحتجاج بالفضل بن موسىٰ وهو ثقة»، وتعقبه الذهبي قائلا: «ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفردا بل بانضمامه إلىٰ غيره»، ثم أورد الحاكم: (برقم: ٤٤١)، وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شواهد». وانظر السلسلة الصحيحة: (١/٤٠٢).

(٢) لم أجد هذه الرواية.

وأما إن استعمل من المختلف فالبابُ فيه الإضافة المعتقدة، والعمل فيه قياسًا جائز، وفيه خلاف، فهو كما ذكرناه في اللغة الأولىٰ مبني إجماعًا، فإن حذفت العجز من الصدر وجب إعرابه؛ لزوال العقد المتضمن لحرف العطف الموجب للبناء، ووجب بناء الثاني لوجود مقتضىٰ البناء، فإن حذفتَ العَجُزَ والصدرَ وهي اللغة الثالثة، فقلت: هذا حَادي عَشَرَ، علىٰ اعتقاد الحذف، فهل يجب الإعرابُ [١١٢ظ] لزوال موجب البناء، أو يثبُتُ البناء علىٰ حالة التركيب اللفظي؟ فيه خلاف ونظر، واعتقاد الإضافة في المتفق في العقد الثاني يخرج من أن يكون أربعة أشياء كشيء واحدٍ.

ومن العرب من يبدل من السين ياء في خامس وسادس، فيقول: سَادٍ وسَادِية، علىٰ حد قاضٍ وقاضية. ومنهم من يقلب السين تاءً ويُدْغِمُ الدال فيها، فيقول: سَات وساتية. ومنهم من يقول: ثال وثالية، قال[1]:

قَــدْ مَــرَّ يَوْمــانِ وهَــذا الثَّــالِي

وقال[2]:

وهـــذا التَّـــابعُ الخَـــامِي

يريد الخامس. وقال[3]:

(١) بلا نسبة في سر الصناعة ص ٧٦٤، وشرح الشافية للرضي ٢١٣/٣. وبعده:

وأنـــتَ بـــالهِجْرانِ لا تُبـــالِي

(٢) هو الحادرة الذبياني. ملحق ديوانه ص ٣٥٩، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٩٣. وبلا نسبة في الممتع ٣٦٩/١. وتمام البيت:

مضىٰ ثلاثُ سنينٍ منذُ حُلَّ بها ❊ وعامَ حلَّتْ وهذا التابعُ الخَامِي

(٣) دون نسبة في سر الصناعة ص ٧٤١، والتذييل ٣٥٩/٩، ولرجل مجهول في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٧).




بُـوَيْزِلُ عَـامٍ قَـدْ[1] أَذَاعَـتْ بِخَمْسَـةٍ ❊ وتَعْتَــدُّنِي إنْ لَــمْ يَــقِ اللهُ سَــادِيَا

وفي شعر يُنْسَبُ إلىٰ علي[2] - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

إنَّ المَكَــارِمَ أَخْــلاقٌ مُطَهَّــرَةٌ ❊ فالعَقْــلُ أَوَّلُهَــا والْحِلْــمُ ثانيهــا

ثم عددها فقال[3]:

... ... والفضْلُ سَادِيها

يريد: سَادِسها، ذكرَها الإمامُ أبو الحَسَنِ المَاوَرْدِيُّ[4]، وهذا شاذٌّ لا يُعَوَّلُ عليه؛ لقلتِهِ. وزعم بعض المتأخرين أنَّ اسم الفاعل في هذا الباب وإن كَانَ بمعنىٰ المُضِيِّ يعمل مَعَ دخول الألف واللامِ، وقولُه في ذلك مبنيٌّ علىٰ ما قدَّمْناه في اسم الفاعِلِ، وفيه كفايةٌ.

❊ ❊ ❊

---

(١) في المصادر الأخرىٰ: أعوام أذاعت.

(٢) البيتان كلاهما لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٥٥، والأول في الدر الفريد منسوبا لعلي بن أبي طالب ٤/٤٥٩، وهو والذي بعده دون نسبة في المحاضرات في الأدب واللغة لأبي علي الحسن اليوسي ص ٣٧٨.

(٣) تمامه في المحاضرات:

والعِلْــمُ ثالثُهــا والحِلْــمُ رابعهــا ❊ والجودُ خامِسُـها والعُـرْفُ سـادِيها

(٤) ذكرها في أدب الدنيا والدين ص ٥٥. والماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، ولد عام ٣٤٦هـ، القاضي المفسر الفقيه الشافعي، توفي عام ٤٥٠هـ. وفيات الأعيان ٣/٢٨٢، ومقدمة تحقيق أدب الدنيا والدين (طبعة دار المنهاج).

باب مَا يُحمل مَن العدد على اللفظ لا على المَعْنى

قد أتقن الفارسيُّ في إيضاحِه هذا الباب(١). وقد جاءَ فيما لا يعقل(٢) ومَا لا يعقل وأكثره فيما لا يعقل، وقد تقدم(٣) ذِكْرُ مَا يُرَاعَىٰ في هذا الباب. وكلُّ اسمٍ جَمْعٌ لِمَا لا يعقل فقط فهو مؤنث، نحو: الخَيْل، والإبل.

وكلُّ ما يَقَعُ علىٰ ذكور من يعقل، ففيه لغتان: أشهرُهُما التذكير كالرَّهْطِ، والنَّفَرِ، وقال تعالىٰ: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٥٠]، ووقع في الإيضاح(٤): «ويُضافُ(٥) هذا الضربُ من العَدَدِ إلىٰ نَفَرٍ وبَشَرٍ وقَوْمٍ»، ووقع في بعضِها(٦): «ولا يُضاف». قال لي بعض أصحابنا: سألت عنه أبا الحسنِ بنَ خروف، فقلت له: مَا حقيقة هذا اللفظ هل هو «وَيُضاف» أو «وَلا يُضَاف»؟ فقال: كلا الوجهين صحيح مسموعٌ. قلتُ: وهذا وهم منه، والصحيح الذي ثبت في نُسَخِ الأئمة، وصحَّحَهُ المعنىٰ والنقل «ويُضافُ هذا النوع إلىٰ نفر، وَلا يُضاف إلىٰ بشر وقوم»، فتقول: ثلاثَةُ نَفَرٍ، ولا تقول: ثلاثَةُ قَوْمٍ.

وأما أسماءُ الجمع التي بين مفردها وجمعِها حرفُ الهاء، نحو: نَخْلَةٍ ونَخْلٍ، وشجرة وشجر، وبابِه، فيجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيثُ حَمْلًا علىٰ الوجهين. [١١٣و]

---

(١) التكملة للفارسي ص ٧٢ ـ ٧٤.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: ما يعقل.

(٣) تقدم في ص ٥٩٠.

(٤) التكملة ص ٧٤.

(٥) في التكملة: «وقد يضاف».

(٦) أي في بعض نسخ التكملة.

باب كَمْ

وفي معنىٰ الخبرية من قسميها كائن، ومن بَاقي الكنايات كَذَا وكَذَا، وكَيْتَ وذَيْتَ، وكلها كنايات في العدد، وذكرَ سيبويه[1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أن لِـ«كَمْ» موضعين: الاستفهام والخبر. فهي في الاستفهام مسألة عَنْ عددٍ مُبْهَمٍ، شبهها سيبويه بـ«أين» و«كَيْفَ»، وهي في الخبر بمعنىٰ «رُبَّ».

ويشتركان في أحكام، منها: الاسمية، والبناء، وجواز مُرَاعاة لفظهما ومعناهما، واحتياجُهما إلىٰ مفسِّر، وقد يحذف، ولزومُهما الصدرَ، علىٰ خلاف منقولٍ عن الأخفش[2] في الخبريةِ، فإنه أجاز: مَلَكْتَ كَمْ غِلمانٍ. وحملَه بعضُهم علىٰ أنه قياس. ولم يكُن هذَا مِنْ مَواضع القياس العارِي عن السَّماعِ مطلقًا، ولا يَتَصَرَّفَانِ[3]. قال سيبويه[4]: وهي مَبْنِيَّة علىٰ الوقف. أما في الاستفهام فلِتَضَمُّنِها معنىٰ الهمزة، وأما في الخبر فلشبه لفظِها بلفظ الاستفهامية. وقيل: لأنها محمولة علىٰ «رُبَّ» من حيث كانت تقع علىٰ القليل والكثير كـ«رُبَّ»، فحملت عليها في البناء. ومساواةُ «كمْ» الخبرية للاستفهامية فيما ذكرناه يوجب لها البناءَ، لحمل لفظها علىٰ لفظ الاستفهامية، كما حملت «مَنْ» في غير الاستفهام علىٰ الاستفهام، فبنيت في جميع أحوالها.

---

(١) الكتاب ٢/١٥٦.

(٢) مغني اللبيب ٣/٤٣.

(٣) هذه العبارة معطوفة علىٰ قوله: «ولزومهما الصدر».

(٤) الكتاب ٢/١٥٧.



وقد خالفتِ الخبريةُ الاستفهاميةَ من وجوه عديدة، فمنها: أنَّ الاستفهامية تقتضي جوابًا، والخبرية لا جوابَ لها. وأنَّ الاستفهامية بمنزلة عدد منون، والخبرية بمنزلة عدد مُضافٍ، فينتصب مُمَيِّز الاستفهاميةِ انتصابه بعد العدد المنون، ويُخفَض مُميِّز الخبرية، وهل خفضه بتقدير حرف الجر المُضْمر أو بـ«كَمْ» نفْسِها علىٰ حد عمل الاسم المضاف في المضاف إليه؟ فيه خلاف بين النحويين. وكذلك اختلفوا أيضًا في مُمَيِّز الاستفهامية حيث يُستعمَل مخفوضًا عندما يدخل عليه حرف الجر، نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك؟ وإنْ كَانَ أبو القاسم[١] قد حَكَىٰ أنه لا خلاف فيه بين النحويين أجمعينَ، وزَعَمَ أنه علىٰ حذف حرفِ الجَرِّ، وأنَّ الذي حَسَّنَ حرفَ الجَرِّ فيه كثرَةُ الاستعمالِ. وليسَ الأمْرُ كما قاله، وقد صَحَّ من مذهب أبي إسحاق الزجاجِ[٢] وغيرِه أنه يُخفَض بـ«كَمْ» نفسِها لا بإضمار الحرف. والمُحسِّنُ لِحذفِ حرفِ الجر عند من رآه الحرفُ الأوَّلُ، فكأنه إضمارٌ للدليل، وهو غيرُ نكيرٍ. وعدَّدَ ابنُ بابشاذ[٣] وجوهًا في الفرق بينهما، أكثرُها يَخْرُجُ من كلام سيبويه.

وذكر سيبويه[٤] ـ رحمه الله ـ أنها تكونُ في الموضعَينِ اسْمًا فاعلًا، ومفعولًا، وظرفًا. وتَجَوَّزَ في الفاعلية من حيث إن ضميرَها فاعلٌ، فسَمَّاها هي فاعلة بضميرها، وإلا فهي لازمةٌ للتقديمِ، والفاعلُ لازمُ التأخيرِ [١١٣ظ] عن الفِعل عندنا. وزاد الفارسيُّ في إيضاحه زيادة حسنة فقال[٥]: «تكون فاعلة في المعنىٰ».

---

(١) الجمل ص ١٣٥.

(٢) الارتشاف ٢/٧٧٩، ومغني اللبيب ٣/٤٧.

(٣) شرح الجمل له ١/٣١٣ ـ ٣١٦.

(٤) الكتاب ٢/١٥٦.

(٥) الإيضاح ص ٢٢٢.



قال أبو القاسم: «**اعلم أنَّ لِكَمْ موضعين: الاستفهام، والخبر**»[1]، إلىٰ قوله: «**ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين**»[2].

قد ذكرنا جميعَ ما تعلق به هذا الفصل، وزاد سيبويهِ[3] أنَّ من العرب من يَجْعَلُها منونة عل كل حالٍ، والجرَّ[4] بعدها بإضمار «مِنْ»، وأنَّ نَاسًا من العرب ينصبون مميِّز الخبرِيَّةِ كالاستفهامية[5]. واختلفوا إذا وقع الفصلُ هلِ النصبُ حينئذ مختارٌ أو واجبٌ؟ فأوجبه الجمهور، واختارَه يونس[6] وحده، وجعلَهُ الفارسيُّ مُختارًا في إيضاحه[7]، وذهبَ في التذكرة وغيرها إلىٰ وجوبه، وهو الصحيح الجاري علىٰ أصول القواعِدِ. ولَمْ يجز سيبويه[8] الخفضَ حينئذ إلا في الشعر، وشبَّهَه بقول ذي الرُّمَّة[9]:

كَــأَنَّ أَصْــوَاتَ مِــنْ إِيغــالِهِنَّ بِنَــا ❁ أَوَاخِـرَ المَـيسِ أَصْـوَاتُ الفَـرَارِيجِ

وأجمع النحويون علىٰ أن مُمَيِّزِ الخبرية يجوز فيه الإفرادُ، والجمع، جوازًا حسنًا.

واختلفوا في مسألتين:

---

(١) الجمل ص ١٣٤.
(٢) الجمل ص ١٣٥.
(٣) الكتاب ٢/١٦١.
(٤) الكتاب ٢/١٦٢.
(٥) الكتاب ٢/١٦١.
(٦) الكتاب ٢/١٥٩.
(٧) الإيضاح ص ٢٢٤.
(٨) الكتاب ٢/١٦٦.
(٩) له في الكتاب ٢/١٦٦، وانظر ديوانه ٢/٩٩٦.

الأولىٰ: هل تبيينُهم له بالجمع علىٰ القياس المرفوض كما قالَهُ الفارسيُّ[1] وغيره، أم هو جارٍ علىٰ منهاجِه، وليس من باب القياس المرفوض؟

المسألة الثانية: هل يجوز في مميِّز الاستفهامية أن يكون جمعًا أم لا؟ فمنعه البصريونَ، وأجازهُ الكوفيون[2]. ولذلك اختلفوا في إعراب «غِلمان» في قولهم: كَمْ لكَ غِلمانًا، هل هُوَ حال أو تمييز؟ والبصريون[3] جَعَلوه حالًا، والعاملُ الاستقرارُ، والمميز عندهم محذوف، والمعنىٰ: كم نفسًا لك غلمانًا، والكوفيون[4] جعلوه تمييزًا، والإفراد فيه عندهم غير لازِمٍ.

ويجوز الفصل بين «كم» ومميِّزها، ولا يجوز في «عشرين» إلا في الشعر، وجوازه في «كم» جوازٌ حسَنٌ عند سيبويه[5]، وأنشد[6]:

عَلَىٰ أَنَّنِي بَعْدَ مَا مَضَىٰ ❁ ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلا

واختلفوا في مميز «كم» الخبرية، هل هُوَ في جواز حذفِه كمُمَيِّز الاستفهامية أو حذفُ مميِّز الخبريَّةِ أضعفُ؟ لأن فائدة المضافِ إنما هي في المضاف إليه، فلو حُذِفَ لذهبت الفائدة بحذفه. وفيه نظرٌ وخلاف بين النحويين.

وقوله: «**فإن فَصَلْتَ بين كم الخبرية وما عملت فيه لم يجز إلا النصب**»[7].

---

(١) الإيضاح ص ٢١٩.

(٢) الارتشاف ٢/٧٧٩.

(٣) الإيضاح ص ٢٢١، والمفصل ص ١٦٧، والتذييل ١٠/١٧.

(٤) التذييل ١٠/١٧.

(٥) الكتاب ٢/١٥٨.

(٦) الكتاب ٢/١٥٨ دون نسبة، وكذا في الإيضاح ص ٢٢٤، وهو للعباس بن مرداس رضي الله عنه في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٦٠، وانظر ديوانه ص ١٣٦.

(٧) الجمل ص ١٣٦.

﴿ قلتُ: قد جاء الخفض في قوله[1]:

كَمْ في [بني][2] سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ❊ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نفاعِ

وأنشد أبو القاسم[3]:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٌ نالَ العُلا ❊ وكريمٌ بُخْلُه قد وَضَعَهْ

أنشده سيبويه أيضًا، وذكر فيه ثلاثة أوجه[4]: رفع «مقرف»، ونصبه، وخفضه. فمن رفعه فعلى الابتداء، والخبر «نال العلا»، والمميِّز محذوفٌ كَما ذكرهُ أبو القاسم[5]. ومن نصب [١١٤و] فعلى أنها خبرية، ولا يصلُح فيها الاستفهامية؛ لأن المعنى في البيت: إنما هُوَ على الإخبار. والخفضُ على الفصل للضرورة. والبيت لأنس بن زنيم من قصيد يخاطب بها عبد الله بن زياد.

وأنشدَ لِجَرِيرٍ[6]:

---

(١) بلا نسبة في الكتاب ٢/١٦٨، والمفصل ص ١٦٨، وهو للفرزدق في ابن يعيش ٣/١٧٦، والعيني ٤/١٩٩٩. ولم أجده في ديوانه.

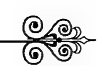
(٢) سقط من الأصل.

(٣) في الجمل ص ١٣٦ بلا نسبة، ونسبه المؤلف هنا لأنس بن زنيم، وتبع في ذلك ابن بابشاذ في شرح الجمل ١/٣١٦، وكذلك في الحلل ص ٩٨، والخزانة ٦/٤٦٨ نقلا عن الأغاني وغيره، والبيت لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/٨٠٧، وورد غير منسوب في الكتاب ٢/١٦٧، والمقتضب ٣/٦١، والإنصاف ١/٢٦٠، وابن يعيش ٣/١٧٦، وانظر تفصيل الخلاف في حواشي الحماسة البصرية.

(٤) الكتاب ٢/١٦٧.

(٥) الجمل ص ١٣٧.

(٦) كذا في الأصل، ولكنه قال بعد: «والبيت للفرزدق يخاطب به جريرًا». قلتُ: وهو الصواب كما في الجمل ص ١٣٧، وانظر ديوانه ص ٣١٢، والكتاب ٢/٧٢، والمقتضب ٣/٥٨، والمفصل ص ١٦٩، والحلل ص ٩٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٥٣٦، والمقاصد النحوية ١/٥٢٥، والخزانة ٤/٦٨٥.



كَـمْ عَمَّـةٌ لَـك يَـا جَرِيـرُ وخَالَـةٌ ✿ فَـدْعاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

وفي البيت ثلاث روايات أيضًا: «كَمْ عَمَّة» بالرفع، والنصب، والخفض. فالخفض[1] علىٰ الخبرية، وقد تقدم حُكْمُها[2]. وفي النصب وجهان:

فيحتمل أن تكون استفهامية، وهو الأصل.

ويحتمل أن تكون خبرية علىٰ لغة من ينصب مميز الخبرية مطلقًا من غير فصل، وهو ثابتٌ من حِكايَةِ سيبويهِ[3] وغيرِه من الثقات.

والخفض علىٰ الخبرية. وكأنه يقول ـ إنْ جَعَلَها ـ استفهاميَّةً: أخبرني عنهن فقد كثر عليَّ عَدَدُهن، وهو أبلغ في الهجاء والشتم مَعَ مَا فيه من التهكم والاستخفاف به. والبيت للفرزدق يخاطب به جريرًا. والجائز في «عمة» يجوز في «خالةٍ». والفَدَعُ: عيب في الرجل. وكان ابن عُمر قد فدعته يَهُودُ خَيبَر، فعَمِلَ فيهم عمرُ بن الخطاب العجائب، وفي صحيح الموطأ[4] «إنَ رِجْلَيَّ لا تَحْمِلاني»، إشارة إلىٰ ما ذكرناهُ.

ومن الفرقِ بين الاستفهامية والخبرية أنَّ الاستفهامية إذا أُبْدِل منها الاسمُ أعيد مَعَهُ الحرف، تقول: كم دينارًا أخذْتَ، أثلاثين أم أربعين؟ ولا يكون ذلك في الخبرية، قاله ابن بابشاذ[5].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: فالرفع.

(٢) تقدم في ص ٦٠٨.

(٣) الكتاب ٢/١٦١.

(٤) الموطأ، كتاب الصلاة الأول، باب العمل في الجلوس في الصلاة، ١/٢٤٤، رقمه ٢٤٠.

(٥) شرح الجمل له ١/٣١٤.



۞ قلتُ: ولا يُحتاج إليه فيها، إذ ليس المعنىٰ عليه، بخلافِ الاستفهامية فإنها نائبة عن حرف الاستفهام، وإنِ استُعْمِلَ إعادتُه مع الاستفهام فليس بلازم. وقد جاءَ حذف حرف الاستفهام للدليل عليه، وعليه قولُ الشاعر[1]:

لعمـرُك مَـا أَدْرِي وإنْ كُنْـتُ دَارِيًـا ❊ بِسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أمْ بِثَمَـانِ

وهو في حديث النبي ﷺ كثيرٌ جدا، روينا في صحيح النسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذْ جاء رَجل فقال: يا رسول الله، أَخْبِرْنَا عن ثِيابِ الجنة، أَخَلْقٌ تُخْلَقُ أم نَسْجٌ تُنْسَجُ؟ فضحك بعض القوم، فقال لهم: تضحكون أَنْ جَاهِلٌ سأل عَالمًا، فجلس يسيرًا أو قليلا، فقال أينَ السائل عن ثياب الجنة؟ قال: هَا هُو ذا يا رَسُول الله، قال: بل تشقق عنها ثمر الجنة. قالها ثلاثًا»[2]، ففيه شاهدان: حذف همزة الاستفهام، والابتداء بالنكرة؛ لأنها في صلة الخبر. وعلىٰ حذف الهمزة حَمل بعض المتأولين قولَه تعالىٰ: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، قال هذا القائل: تقديرُه أَفَمِنْ نفسك؟ علىٰ وجه الإنكار والتقرير. وهَذَا غير صحيح؛ بل الكلامُ من سياق قولِ الكُفَّار، فرَدَّهُ [١١٤ظ] اللهُ عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧]،

---

(١) لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والخزانة ١١/١٢٢، وشرح ديوانه ص ٢٥٨، وروايته فيه:

فـوالله مـا أَدْرِي وإنّـي لَحاسِـبٌ ❊ بِسَـبْعٍ رَمَيْـتُ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمـانِ

(٢) رواه أحمد في مسنده: (برقم: ٦٨٩٠ وَ٧٠٩٥)، والنسائي في الكبرىٰ: (برقم: ٥٨٤١)، والطبراني في الكبير: (برقم: ١٤٥٦٢)، وأبو نعيم في صفة الجنة: (برقم: ٣٥٥)، والبزار في مسنده: (برقم: ٢٤٣٤)، من حديث عبد الله بن عمرو، وفيه راو ضعيف، لكنه يرتقي لدرجة الحسن بالشواهد: انظر: إتحاف الخيرة المهرة للذهبي: (٥/٩٥)، والمطالب العالية لابن حجر: (١٨/٦٦٩) والسلسلة الصحيحة للألباني: (٤/٦٤٠).



والمعنىٰ: قل يَا محمدُ كل من عند الله، وحذفُها مع القول كثير جدا لا شذوذ فيه.

ومن الفرق بين الاستفهامية والخبريَّة أيضًا جوازُ الفصل بين الاستفهامية ومميِّزها جوازًا حسنًا بنصِّ سيبويهِ(١)، وقبَّحه(٢) في الخبرية. وأنَّ الخبرية يجوز العطفُ عليها بـ«لا»، ولَا يجوز ذلك في الاستفهامية، تقول: كم دِرهمٍ عندي، لا درهمَ ولا درهمانِ، معناهُ لا هَذَا المقدار؛ بل أكثرُ منه. ولا يقتضيه في المعنىٰ في الاستفهامية؛ لأن «لا» لا يعطف بها إلا بعد الإيجاب.

وأجاز النحويون: كَمْ رجالًا ونساؤهم جاءُوكَ، بالجمع والإفراد والرفع والنصب والتعريف والتنكير، فالجمع حَملا علىٰ معنىٰ «كم» كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم: ٢٦]، الآية، والإفرادُ حملًا علىٰ لفظها، والرفعُ علىٰ موضعها، والنصبُ علىٰ مُمَيِّزها.

❊ **فَإِن قِيلَ**: كيف يصحُّ نصبه عطفًا علىٰ مميِّزها وهو معرفة، والتمييز لازم التنكير؟

❁ **قلتُ**: هو كقولهم: كل شاةٍ وسَخْلَتِها، وبابِه مما جاز فيه في الثواني ما لم يجز في الأوائل، وذكرنا أنَّ في معنىٰ الخبرية «كأيِّنْ»، وهي مركبة من حرف التشبيه مع «أيٍّ»، قال سيبويه: «فصيروها بعدها كالشيء الواحِدِ»(٣)، وأكثر استعمالِها مع «مِنْ» كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ﴾ [الحج: ٤٦]، وأنشد سيبويه(٤):

---

(١) الكتاب ٢/١٥٩.

(٢) الكتاب ٢/١٦٤.

(٣) الكتاب ٢/١٧١.

(٤) الكتاب ٢/١٧٠، ونسبه لعمرو بن شأس، وهو ضمن شعره ص ٣٢، وله في سر الصناعة=




وَكَـائِنْ رَدَدْنَـا عـنهُمُ[1] مِـنْ مُـدَجَّجٍ

وإنما لزمتها «مِنْ» لأنها توكيد، فجُعلت بمنزلة شيء به يتم الكلامُ، وشبهه سيبويه[2] بـ«لا سِيَّمَا زَيْدٍ».

وفيها خمس لغاتٍ[3]: الأولىٰ هي التي جاء بها الكتاب العزيز. ومنهم من يقول كَاءٍ[4] بوزن كَاعٍ، وكَيْئٍ[5] بوزن كَيْعٍ، وكَأْيٍ بوزن كَعْيٍ، وكَإٍ بوزن كَعٍ. وأنشدَ أبو عليٍّ[6]:

وكـائِنْ بِالأَبـاطِحِ مِـنْ صَـديقٍ ❊ يَرانـي لـو أُصِـبْتُ هـو المُصـابَا

وأمَّا «كَيْتَ» و«ذَيْتَ»[7] و«كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، فهي أيضًا كنايات عن القصة والحديث، كَمَا كَانَ «كَذَا» كناية عن عدد، فالعرب تُكني عن العدد بـ«كذا»، وتستفهم عنه بـ«كم»، وتُكَثِّره بـ«كائِنْ» وبـ«كم» الخبرية، وحكىٰ أبو الفتح في «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» ثلاث لُغات: الضمَّ، والفتحَ، والكسرَ، وهو شاذٌّ فيهما كشذوذه في «عَوْضِ»، وكذلك الضم في «كيت» و«ذيت» شاذ، والأشهرُ فيهما الفتح.

= ٣٠٦/١. عجزه:

يَجِـيءُ أَمـامَ الأَلْـفِ يَـرْدِي مُقَنَّعَـا

(١) كذا في الأصل، وفي الكتاب: عنكُم، بكاف الخطاب.

(٢) الكتاب ١٧١/٢.

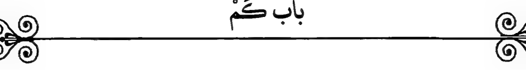
(٣) نقلها عن المفصل بلفظه ص ١٦٩.

(٤) كذا رسمت في الأصل، وتكتب أيضا هكذا: كائن. الكتاب ١٧٠/٢، والارتشاف ٧٩٢/٢.

(٥) كذا في الأصل، والذي في المفصل (ص١٦٩) كيئٍ.

(٦) الإيضاح ص ٢٢٥ بغير نسبة، والبيت لجرير في ديوانه ٢٤٤/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٢/١، والخزانة ٣٩٧/٥.

(٧) لا تستعمل هذه الألفاظ إلا مكررة. المفصل ص ١٦٩، وابن يعيش ١٨٤/٣.



واتفق النحويون علىٰ أنَّ التاءَ فيهما بدل، واختلفوا مِمَّ أُبْدِلَت؟ فقيل من الواو من باب سَيِّد. وهو ضعيف؛ لأنَّ كون العين ياء واللامِ واوًا ليس بكثير؛ ولذلك كان الحَيَوَان مقلوبًا عن الحَيَيَان علىٰ مذهب الجماعة. وقيل إنَّ التاء في كيت وذيت مبدلة من ياء، وقد نطقت العرب بذلك في كَيَّةَ وذَيَّةَ، فلمَّا أرادُوا حذف الياءِ[1] أبدلوا منها تاءً، كما قالوا ثِنْتانِ ومفردُه ثِنْيٌ في القياس، وإن لم [١١٥و] يُتَكلم به كما ذكرناه قبلُ.

والكناية بهما كالكناية بـ«فُلان» و«الفُلان» في أعلام الأناسي وأعلامِ البهائم، فـ«فلان» كناية عن أعلام الأناسي، و«الفلان» باللام كناية عن أعلام البهائم، واستعمالُ «فلان» في البهائم بغير لام قليل، وقد استعمله مَالكٌ في كتاب البيوع[2] في مُوَطَّأِهِ، وقد انتقد عليه.

ولما كانت «كَذا» مبهمة وجب بيانها لمفسرها.

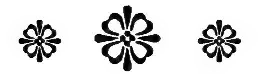
وقد أدخلَ الفقهاء هذه المسائل في باب الإقرارات بالأموال. والعِلمُ بالحكم الشرعي فيها مُتَرَتِّبٌ علىٰ العلم باللسان، ومقتضىٰ الفِقْهِ فيه أنْ يُرْجَع إلىٰ تفسير المُقِرِّ مطلقًا، إلا أن يكون من أهل العلم باللسان، ويُفَسِّرُ لفظه بما لا يقتضيه اللسان، فيُؤْخَذُ بالتفسيرِ الصحيح لا بتفسيره، مع استحلاف الطالب إنْ رَآهُ الحاكم.

وذَكرَ أصحابُنَا فيه مسائل تنحصر أصولُها ولا تنحصِرُ أشخاصُهَا، فإذا قال له: عندي كذا درهمٍ، احتمل أن يزيد المائة أو الألف، فيجري علىٰ الخلاف في

(١) في الأصل: التاء. ولعله سبق قلم من الناسخ.
(٢) بحثت في كتاب البيوع من الموطأ فلم أهتد إلىٰ شيء.

تعمير الذمة بالأقل؛ لأنه المقطوع به أو بالأكثر. والخلافُ فيه قائم في مذهب مالك ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، والصحيح البناء على اليقينِ، فإذا قال له: عندي كذا دَراهم، احتمل ما بين الثلاثة إلى العشرة، فيجري على الأصل المذكورِ، وإذا قال: كذا كذا درهمًا، احتمل من أحد عشر إلى تسعة عشر، فيجري على ذلك، وإذا قال: كَذا وكَذا درهمًا، احتمل من أحدٍ وعشرين إلى تسعة وتسعين. والبابُ بَيِّنٌ.

وذكر النحويون فيهِ مسألة اختلف معناها لاختلاف إعرابها، وهي: عَلى كَمْ جِذْعٍ بيتُكَ مبنيٌّ ومبنيًّا؟ وبكم درهمٍ ثوبُكَ مَخِيطٌ ومخيطًا؟ فالرفع سؤالٌ عن أجرة الخياطة، والنصبُ سؤال عن ثمن الثوبِ في حال كونِه مصبوغًا. والمجرورُ في حال الرفع متعَلِّقٌ بالخبر، والمعنى مصبوغٌ بكم. وفي حال النصب مُتعلِّقٌ بالاستقرار. والمسألةُ الأخرى على هَذَا المنهاج.



باب مُذْ ومُنْذُ

وكلاهما يكون اسمًا وحرفًا. وهما مبنيان في الحالين. واختلف النحويون هل هُمَا مُرَكبان أو مفردان؟ فالجمهور علىٰ أنهما اسمان مفردان غير مركبين، وقال الفراءُ[1] هي مركبة من «من» و«ذو». وقيل من «مِنْ» و«إِذْ». و«مذ»[2] محذوفة في[3] «منذ»، ولذلك كانَ الغالبُ علىٰ «مذ» الاسمية للحذف، وتقول في تصغيرها مُنيذ، فَتَرُد المحذوف، وذلك خاصية الاسم، فإن استعملتا حرفين فبناؤهما نحو[4] الأصل، وإن كانتا اسمين فغلب[5] بناؤهما من وجهين:

الأول: الشبه اللفظي كما ذكرناه في «كمْ»[6].

والثاني: التشبيه بالغايات.

ولزما طريقة واحدة، وافتقرا إلىٰ مَا بَعْدَهما [١١٥ظ] فأشبها[7] الحرف، فثبتت «مُذْ» علىٰ السكون، و«منذ» علىٰ الضم إتباعًا، ولذلك إذا لقيت ساكنًا من كلمة أخرىٰ نحو: مُذْ اليوم، جاز وجهان: الكسر علىٰ أصل التقاء الساكنين،

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٢٠، والجنىٰ الداني ص ٥٠١.

(٢) في الأصل: ومنذ. والصواب ما أثبته.

(٣) كذا.

(٤) كذا في الأصل، ولعلها بحق.

(٥) لا تظهر جيدا.

(٦) راجع ص ٦٠٦.

(٧) في الأصل: فأشبه.

والضمُّ إتباع.

فإذا استُعملا حرفين خفضا مَا بعدهما. وإن كان أحدهما فكذلك. وسواءٌ خفضا خفض المضاف أو خفض حروف الجر، نحو: أنتَ عندنا مذ الليلةِ، ومنذ كمْ سِرْتَ، فالأول خفض المضاف. والثاني خَفْضُ الحرف؛ لأنها أوصلت الفعل إلىٰ «كم». وإنْ كانا اسمين أو أحدُهما ارتفع ما بعدهما. وفي ارتفاعه ثلاثة أقوال بين النحويين[1]:

فقيل علىٰ الابتداء، و«مُذْ» في موضع الخبر.

وقيل عكسه.

وقيل إن ما بعدهما فاعل بفعل مضمر، والتقدير: مَا رَأيته مُذ مَضَىٰ يومان، وهو مذهب الكوفِيِّينَ[2]. واختلف المتأخرون في المختار من مذهبي البصريين، فأجازَ أبو القاسم[3] وغيرُه أنَّ «مُذْ» في موضع الخبر، واختارَ غيرُه عكسه، وعلىٰ ذلك مضىٰ أبو الحسنِ بن بابشاذ[4]، وردَّ علىٰ أبي القاسم من حيث إنَّ مَا بعدها قد يكون زمانًا، وقد تقع «أنَّ» المفتوحة بعدها، نحو قولهم: ما رأيته مُذ أنَّ الله خلقني، فلو كانت «مذ» خبرًا مُقدمًا لوقعت «أنَّ» المفتوحة مبتدَأةً، وهيٰ لا تقع مبتدأةً بحالٍ. ورده عليه ابن خروف[5] بما حكاه سيبويه[6] من قولهم: في الدار

(١) في الارتشاف ١٤١٨/٣ ـ ١٤١٩ والجنىٰ الداني ص ٥٠١ أنها أربعة مذاهب.

(٢) الجنىٰ الداني ص ٥٠٢.

(٣) الجمل ص ١٤٠.

(٤) شرح الجمل له ٣٢١/١ ـ ٣٢٢.

(٥) شرح الجمل له ٦٦٥/٢ ـ ٦٦٦.

(٦) الكتاب ١٣٩/٣.



أنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فقد وقعت مبتدأةً في أثناء الكلامِ ، وإنما مَنَعَ سيبويه أن تقع مبتدأة في أول الكلام. وردُّهُ عليه لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يرفَعها بالظرف غيرِ المعتمِدِ كما يقوله الأخفش ، فلا تكون حينئذ «أنَّ» مبتدأة كما أعربها ابنُ خروفٍ.

واعلم أنهما لا يَجران إلا الزمن على كل حالٍ ، ولا يُخْبَر عنهما إلا به ، وقد أجازَ المبرد[1] دخولَهُما على المضمر ، ودخول «حتَّى» ، وهو غيرُ مسموع.

ولا يخلو ما بعدهما أن يكون مخفوضًا على أنهما حرفان ، أو مرفوعًا. فإن كَان مخفوضًا فالكلام جملةٌ واحدة ، وهي بما خفضتْهُ متعلقة بالفعل ، على حد تعلق المجرور بهِ في قولك: مررتُ بزيد. وإن كان ما بعدهما مرفوعًا فالكلام جملتان.

واختلف النحويون في موضع الثانية:

فقال الجمهور هي ابتدائية لا موضع لها من الإعراب.

وقال السِّيرافيُّ[2] هي في موضع نصب على الحال ، كأنه قال: ما رأيته متقدمًا. وخطَّأَهُ بعضُ أصحابنا ؛ لأنها جملة مفسرة خرجت مخرج الجواب. وكلامُ الفارسي[3] سديدٌ ، ومذهبُه غيرُ ممتنع ، ولا يمتنع وإنْ خرجت مخرج التفسير أن تكون في موضع الحالِ ؛ لأنَّ الحال مبينة أيضًا.

ولا يخلو الزمن الذي يجيء بعدهما أن يكون حاضِرًا ، أو ماضيا. فإن كان حاضرا ـ وهو ما أنت فيه ـ فالجر فيهما أغلب للمعرفة والنكرة. وإن كان ما بعدهما [١١٦و] ماضيًا جاز فيه الرفعُ والخفضُ ، فإذا خفضت ما مضى قدرت

---

(١) الارتشاف ٣/١٤٢١.

(٢) اللباب للعكبري ١/٣٧٢ ، والارتشاف ٣/١٤١٩.

(٣) كذا ، وهو إنما أورد قول السيرافي لا الفارسي.

«مِنْ»، وإذَا خفضت الحاضرَ قدرتَ «في».

ولا يخلو ما بعدهما أيضًا أن يكون معدودًا، أو غير معدود. فالمعدود هو الذي يقع جوابًا لـ«كَمْ»، فحكمه أن يقع نكرة، والمقصودُ منه جميع المدة، كقولك: ما رأيته مذ يوما[ن][1]، فالرؤية لم تقع في شيء من اليومين. وإن كَانَ معينًا غيرَ معدود فهو الواقع في جواب «متَىٰ»، وهو ينتظم أول المدة، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، فالمعنىٰ أن الرؤية وقعتْ في أول يوم الجمعة ثم انقطعت. قال أبو بكر بن السراج: والمعنىٰ ما رأيته من ذلك الوقت إلىٰ وقتي هذا. ومن العرب من يستعمله علىٰ المعنىٰ الأول، وهو انقطاع الرؤية في الجميع كما كَانَ فيما يقع جواب «كم»، وكل ذلك مسموعٌ، والأكثرُ ما ذكرناه.

وقد ذكرنا أنهما مخصوصان بالزمان، فإن وليهما ما ليس بزمان فمتَأَوَّلٌ، ومن كلام العرب كما ذكرناه: ما رأيتُه مُذْ أَنَّ الله خلقَنِي[2]، والمعنىٰ: مُذ زمن خلقِ اللهِ إيَّايَ.

وقد يضافان إلىٰ الفعل كما تُضافُ أسماء الزمن. وهل ذلك إليه في اللفظ والمعنىٰ أو إليه في اللفظ وإلىٰ مصدره في المعنىٰ؟ فيه خلافٌ بين المتأخرين. وهل يجوز استعمالُ «مِنْ» في الزمان علىٰ نحو ما يستعمل عليه «مُذ»؟ فيه خلاف[3]، فأجازَهُ الكوفيونَ قياسًا، ومنعَه البصريون، وتأولوا ما جاء فيه علىٰ حذف المضافِ، والمعنىٰ في قوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[4]، من تأسيس أول يوم،

---

(١) سقطت النون من الأصل.

(٢) الكتاب ٣/١٢٢.

(٣) انظر الجنىٰ الداني ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩، والخزانة ٩/٤٣٩.

(٤) التوبة ١٠٨.



فـ«مُذْ» عندنا ابتداء غاية في الزمان، و«مِنْ» ابتداء غاية في المكان لا تدخل إحداهما على الأخرى.

وأنشدَ في الباب[1]:

لِمَــنِ الــدِّيَارُ بِقُنَّــةِ الحَجْــرِ ❁ أَقْــوَيْنَ مِــنْ حِجَــجٍ ومِــنْ دَهْــرِ

والبيت لزهير بن أبي سُلمى ـ بضم السين ـ وليس في العرب سُلْمَى بضم السين غيره، قال ابنُ سِيدَةَ هو لِحَمَّادٍ الراوية[2]، قال: ولا يُعْرَفُ الحَجْرُ بالألف واللام في بلاد العرب اسمَ موضع، وإنما هو حَجْرُ[3] اليَمامة بغير لام.

❁ قلتُ: والصحيح أنَّ البيت لزهير ثابتة[4] في ديوان شعره. والقُنَّةُ والقُلَّةُ: أعلى الجبل، ويقال قُنَّةٌ وقِنَان وقُنَنُ وقُلَلٌ وقِلالٌ. وأقوين معناه أَقْفَرْنَ. والقَوَاءُ: الخالي من الأرض. وشاهد البيت إدخالُ «مِنْ» على الزمان، في قوله «مِنْ حِجَجٍ»، جمع حِجَّةٍ وهي السَّنَةُ، وتأولَه على حذف المضاف، وهو باب مشهورٌ.

والمسجد المذكورُ في الآية[5] المتأوَّلَةِ على حذف المضاف كالبيت أيضًا، هو مسجد قُباءَ في الصحيح من أقوال المفسرين، وقِيلَ مسجدُ المدينةِ، وهو

(١) لزهير في الجمل ص ١٣٩، وشعره بصنعة الأعلم ص ١١٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٦٣، والخزانة ٩/٤٣٩.

(٢) شرح أبيات الجمل له ص ٢٤٤.

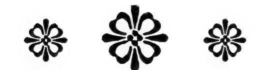
(٣) ضبطها محقق شرح أبيات الجمل لابن سيدة بكسر الحاء، والذي في معجم البلدان ٢/٢٢١ أن حَجْرَ اليمامة بفتح الحاء.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) يقصد قوله تعالى في سورة التوبة آية ١٠٨: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾.

غريب حكاهُ المفسِّرُون، وحكاهُ أيضًا أبو الوليد الباجي[1] الفقيه في كتاب فرق الفقهاء من تأليفه[2]. والباب ظاهر.

وذكر بعدَه «بابَ الجمع [١١٦ظ] بين إنَّ وكَانَ»[3]، وهو ظاهر بمعرفة أحكامهما مفردتين، وجوَّزَ في «كان» النقص والزيادة[4]. وقد تقدَّمَ[5] الخلاف إذا ألغيت هل لهَا فاعل أم لا؟ والبابُ ظاهرٌ.



(١) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي، الفقيه المالكي الحافظ، شارح الموطأ. توفي عام ٤٧٤هـ. الصلة لابن بشكوال ١/٢٧٦.

(٢) هذا الكتاب في حكم المفقود الآن. الغنية للقاضي عياض ص ٨٦، وفوات الوفيات ٢/٦٤.

(٣) الجمل ص ١٤١.

(٤) الجمل ص ١٤١.

(٥) تقدم في ص ٣٨٥.



باب الفصل ويُسَمِّيهِ الكوفيون العمادَ

وهو ما يتوسط بين المبتدأ وخبرِه ونواسخِه من الضمائر المنفصِلَة على وَفْقِ الاسم الأول. وله فائدتان:

إحداهُما الفصل بين النعت والخبر، قاله ابن خروفٍ[1]. **قلت**: وهذا لا يَطَّرِدُ لوقوعه بعد المضمر الذي حُكْمُه أن لا يَنعتَ.

والفائدة الثانية: نوعٌ من التأكيد.

وسَّماه الكوفيون عمادًا؛ لجوازِ الاعتماد عليه. ولا يقع إلا بين معرفتين، أو بين معرفة ونكرة تُقارِبُ المعرفة. وأكثر ما جاء في باب المبتدأ والخبر، ونواسخِهِ، التي هي «كان» وأخواتُها، و«إنَّ» وأخواتها، و«ظننتُ» وأخواتها، و«ما» و«لا» الحجازيتين، وهو محتمل في باب المبتدأ، و«إنْ»، و«لا» النافية للجنس.

وفي هذا القسم الأخير نَظَرٌ سنذكره[2]. وقد جاء في غير ذلك في قراءة بعضهم: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[3]، فنصب «أطهَرَ» على الحالِ[4]،

(١) شرح الجمل له ٦٦٩/٢.

(٢) سيأتي في ٦٢٩.

(٣) هود ٧٨.

(٤) هي قراءة سعيد بن جبير ابن مروان المديني وعيسى الثقفي، وقرأ الجمهور بالرفع. الكتاب ٣٩٦/٢ ـ ٣٩٧، والمحتسب ٣٢٥/١، والكشاف ص ٤٩٢، والبحر المحيط ١٨٧/٦، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦٩/٢.




وَ«هُنَّ» فصلٍ بين الخبر والحال. ومن كلام العرب: أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفاحَةَ هو نَضِيجَةً[1]، وإنما وقع مع «أَفْعَلَ» لأنه يشبه المعرفة من حيث إنَّه ـ وإن كانَ مع نكرة ـ فقد يتعرف لفظًا مع طرحها.

ولا يقع الفصل إلا بالضمائر المنفصلة، التي هي: هُو، وَهُمَا، وهم، وهنَّ، وأنا، وأنت، قال تعالىٰ: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال تعالىٰ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، قرئ بالرفعِ علىٰ الاعتمادِ، وبالنصب علىٰ الفصلِ[2]. وقال تعالىٰ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وقال تعالىٰ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ١٨] الآية، وهو في القرآن كثيرٌ. وإنما اختص بهذه الضمائر المرفوعة لجوازِ الاعتمادِ عليه فتكون مبتدءات، نحو: أنا أنت.

وقد علمتَ[3] ما فيه من خلافٍ: هل هو كله اسمٌ مضمر أو المضمر منه الألف، والنون والتاء زائدة للخطاب؟ وكذلك الألف في «أنا» زائدة لبيان الحركة في الوقف؛ ولذلك حذفت وَصْلا، وقد جاء ثبوتُها في الوصل والوقف[4]، ومنهم من يقول «آنَ»، فيقدم الألف الأخيرة إلىٰ جانب الهمزة، وحكاهُ الفراءُ[5] وغيرُه.

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٢/٦٧٠، والتذييل ٢/٢٩٦.

(٢) يقصد الآية الأولىٰ، فقد قرأ الجمهور بنصب «الحق»، وقرأ الأعمش وزيد بن علي بالرفع. البحر المحيط ٥/٣١٠.

(٣) تقدم الكلام في هذا في ص ٥٦٩.

(٤) هي لغة ربيعة. الارتشاف ٢/٩٢٧.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ١/٢٩٨، والمساعد ١/٩٨. وهي لغة قضاعة. الارتشاف ٢/٩٢٧.




وأما «هُوَ» و«هي» ، فجميعه اسم عند البصريين . والهاء خاصةً هي الاسم عند الكوفيين[1] . وفيه ثلاث لغات: فتح الواو ، والتسكين ، والتشديدُ .

وأما «نحن» ففيه أيضًا خلاف ، وفي علة بنائه على الضم ، وأصح ذلك التشبيه بالغاياتِ ، وقال أبو إسحاق لأنه ضميرُ الجماعَةِ ، [١١٧و] والواو من علامَةِ الجماعة ، والضمة أختُها . وقيل غير ذلك مما ليس بصحيح كدَعْوَى النقل وغيره .

وأنشد في الباب لقيسِ بنِ ذَرِيحٍ[2] العامري[3]:

تُبَكِّـي عَلَـىٰ لُبْنَـىٰ وأَنْـتَ تَرَكْتَهَـا ❊ وكنـتَ عَليهـا بـالمَلا أَنْـتَ أَقْـدَرُ

واستشهد به على ما استشهد به سيبويه[4] على أنه قد جاء عِمَادًا ، وحكى سيبويهِ[5] عن عيسى بنِ عُمَر أن ناسًا كثيرًا من العرب تقول: ﴿وما ظَلَمْنَاهُمْ ولَكِنْ كانُوا همُ الظَّالِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦][6] . وذكر سيبويه[7] في باب الفصل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] لم يجعل «هُوَ» فصلًا ، ولكنه جعله ضميرَ المصدر الذي دَلَّ عليه

---

(١) الارتشاف ٢/٩٢٧ ، والمساعد ١/٩٩ .

(٢) قيس بن ذريح أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبته لبنى ، كان تزوجها ، ثم طلقها فتبعتها نفسُه . الشعر والشعراء ٢/٦١٣ .

(٣) له في الجمل ص ١٤٣ ، والكتاب ٢/٢٩٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٣٠ ، ولابن خروف ٢/٦٧١ ، وديوانه ص ٧٦ . وبعده في الجمل:

فـإنْ تَكُـنِ الـدُّنْيَا بِلُبْنَـىٰ تَغَيَّـرَتْ ❊ فلِلـدَّهْرِ والـدُّنْيا بُطُـونٌ وأَظْهُـرُ

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٥) الكتاب ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٦) قرأها الجمهور بنصب «الظالمين» ، وقرأها عبد الله وأبو زيد النحويان بالرفع . البحر المحيط ٩/٣٨٨ .

(٧) الكتاب ٢/٣٩١ .

الفعل وشبهه في كتابه بقولهم: مَنْ كَذَبَ كانَ شرًّا له، قال: «ولا تقول: كان الكذب شرًّا لهُ، استغناء بعلم المخاطب»[1]. وحمل[2] قوله تعالىٰ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] علىٰ أنه فصْلٌ، وخَطَّأَ من زعم أنه صفة، قال[3]: «وليس من عربي يجعلها صِفَةً»، وذكر سيبويه[4] في الباب الحديث المروي: «كلُّ مَولودٍ يُولَد علىٰ الفطرةِ، حتىٰ يَكونَ أبواه هُمَا اللذان يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه»، ولم يسُقْهُ حديثًا[5]، وإنما قال: «وأمَّا قولُهم»، وساقه الفارسي في إيضاحه حديثًا[6]، وكان الأستاذ أبو ذر الخشني يقول: لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويهِ. **قلتُ**: وسيبويهِ لم يَسُقه حديثًا في هذا الباب، فلعلَّ الأستاذ أبا ذر أخذه من مَوْضِعٍ آخر، وقد صح أن سيبويه كَانَ صاحب حديث، فإن صح أنَّهَ أسنده حديثًا فلعله رواه من طريق حَمَّادٍ[7] أو غيرِه مِمَّنْ كانَ يَحْمِلُ عنه الحديث، وقد رُوِّيْنَا أنه كان يأخذ الحديث والمسائل الدينية عن حمَّادٍ، فقال لِحَمَّادٍ يومًا: مَا تقول في رجل رعف في صلاته، فقال له: لَحَنْتَ يا عَجَمِيُّ، فخَجِلَ، فقال: والله لأَقْرَّأن علمًا لا يلحنني به أحدٌ، فلَزِمَ الخليل ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ وحَمَلَ عنه علم العرب، وقيل إنه كان يجلس بين يديه مُبَرْقَع الوَجْهِ لِجَمالِ مُحيَّاهُ.

---

(١) انظر حاشية الشيخ عبد السلام هارون رقم ٣ علىٰ الكتاب ٢/٣٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠.

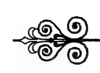
(٣) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٥) أما الحديث فقد رواه البخاري: (كتاب الجنائز/ باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلىٰ عليه، برقم: ١٣٥٨)، ومسلم: (كتاب القدر/ باب معنىٰ كل مولود يولد علىٰ الفطرة، برقم: ٢٦٥٨).

(٦) الإيضاح ص ١٠١.

(٧) هو حمَّاد بن سَلَمَة بن دينار البصري، الإمام المُحَدِّث، وشيخ أهل البصرة في العربية، قرأ عليه سيبويه الحديث. توفي عام ١٦٧هـ. بغية الوعاة ١/٥٢٩.

وقد ساقَ ابن[1] عمر الجرمي هذا الحديث[2] في كتابه المسمىٰ بفرخ سيبويه، كما ساقه سيبويهِ وغيرُه، وذكر سيبويه فيه وجهين: النصب، والرفع. فالنصب علىٰ أن يكون «هو»[3] فصلا، ولذلك أدخلهُ في هذا الباب، فـ«أبواهُ» اسمُ كان، و«اللَّذَين» خبرٌ، والإعراب علىٰ هذا الوجه تامٌّ. وذكر سيبويه في الرفع وجهين:

أحدهما: أن يكون المولودُ مضمرًا في «كان»، و«أبواهُ» مبتدأ، وما بعدهما مبني عليهما، ولم يُفَصِّل كيف يكون مبنيًّا، وتفصيلهُ أن يكون «هما» فصلا، و«اللذان» خبرًا لأبوين، ويجوز أنْ [١١٧ظ] يُجعل «هما» مبتدأ، و«اللذان» خبره، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول. وشَبَّهه سيبويه بقول رَجل من عَبْسٍ[4]:

إذا مَا المَرْءُ كَانَ أبوه عَبْسٌ ❊ فَحَسْبُكَ ما تُريدُ إلىٰ الكَلامِ

والوجه الثاني مما ذكرهُ سيبويه من وجهين[5] الرفع أن يكون «أبواه» اسم «كان». وعلىٰ هذا الوجه لا يجوز أن يُجعَلَ «هو»[6] فصلا؛ للزوم النصب في الخبر، إلا علىٰ اللغة الشاذة في استعمالِ المنصوب في التثنية بالألف.

ولم يتعرض سيبويه في المسألة لإضمار الأمر والشأن في «كَانَ»، وهو غير ممتنع، ولا خارج عن مقتضىٰ كلام سيبويه. وبَيْنَ الأشياخ خلاف في خبر

(١) كذا في الأصل، والصواب: أبو عُمَرَ، واسمه صالح بن إسحاق الجرميُّ البصري. بغية الوعاة ٢/٨.

(٢) يقصد حديث: كل مولود يولد علىٰ الفطرة.

(٣) كذا، والصواب: هما، لأن الحديث فيه هما. قال في الكتاب (٢/٣٩٤): «والنصب علىٰ أن تجعل هما فصلا».

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤، والبيت بلا نسبة في الجمل للفراهيدي ص ١١٩، والإيضاح ص ١٠٢.

(٥) كذا، والصواب: من وجهي الرفع، بالإضافة.

(٦) كذا، وقد سبق قبل قليل التنبيه علىٰ هذا مثل هذا الخطأ هنا، وانظر الحاشية رقم ٣.




«كلٍّ»، فقال بعضهم هو «على الفِطْرة»، و«يولد» صفة مؤكّدة، وجوز بعضهم أن يكون الخبر «يولد» بنفسه، وصحت فيه الفائدة لتعلقه بما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾ [الإنسان: ٢٠]، فلم تتم فائدةُ الجواب إلا بمعموله، وإن كان فَضْلَةً، ويكون «على الفطرة» في موضع نصب على الحال. وضَعَّفَهُ بعضُهم؛ لأنه يلزم منه استمرار الوِلادة إلى تلك الغاية. وفيه نظر، ونظيرُ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، قولُ الشاعر(١):

وإذا طَعَنْتَ طَعَنْتَ في مُسْتَأنس(٢)

وذكر سيبويه(٣) في قولهم: ما أظُنُّ أحدًا هُوَ خيرٌ منك، أنه لا يجوز فيه أن يكون «هو» فصلًا؛ لأنه مُكتَنَفٌ بنكرتين. وقراءة من قرأ: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾(٤)، ثابتة في كتاب سيبويهِ(٥) عن ابن مروان النحويِّ(٦)، وهو من أَشْياخِ سيبويهِ. وحكى سيبويه عن يونس أنه زَعَمَ له أن أبا عَمْرٍو رآهُ لَحْنًا، وقال: «احتبى ابن مروان في ذِهْ»، يعني اشتمل بالخطأ وإن كان من أهل المدينة، واستعظَمَها الخليل - رحمه الله - فيما حكاه سيبويه(٧).

وهَا هنا مسألة، وهي هل يكون الفصل داخلًا بين نكرتين لا تقبلان الألف

---

(١) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٩٧، والعيني ١/١٥٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٩٥. عجزه:
رَابِي المَجَسَّةِ بِالعَبِيرِ مُقَرْمَدِ

(٢) كذا في الأصل، والذي في الديوان وغيره: مستهدِفٍ.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٥.

(٤) هود ٧٨. وقد مضى الكلام في تخريجها في ص ٦٢٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦ - ٣٩٧.

(٦) هو محمد بن مروان القارئ المديني. غاية النهاية ٢/٢٢٩.

(٧) الكتاب ٢/٣٩٧.

واللام نحو: ظننت مِثْلَ زيدٍ هو مثلَ عمرو؟ فيه خلاف بين المتأخرين، وأما سِيبويهِ فلم يذكره، فمن المتأخرين من أجازه، منهم الجزوليُّ[١]. ومنهم من منعه؛ لأن باب الفصل خرج فيه المضمر عن أصله، فلا يتعدىٰ فيه المسموع. وأما دخوله في باب «لا» الجنسية في نحو قول القائل: لا مثلَ زيدٍ هو مثل عمرو، ففيه خلاف أيضًا، وهو محتمل معها لأنْ يكون عمادًا.

والباب بيِّنٌ. وقول سيبويه في بيت قيس بن ذَرِيح: «والقوافي مرفوعة»[٢]، تبين[٣] لموضع الاستشهاد، وأنه في البيت عمادٌ لا غير.



(١) المقدمة الجزولية ص ١٨٤.

(٢) لم أهتد إليه في الكتاب، لكنه مذكور في المقتضب ٤/١٠٥ بعد إنشاد بيت قيس بن ذَرِيح.

(٣) كذا، والصواب: تبيين.




باب الإضافة

وهي في اللغة بمعنى الإسناد، تقول: أضفت ظهري إلى الحائط، والمعنى فيه الإسنادُ والإمالة، ويُسَمَّى الأول مُضافًا [١١٨و] والثاني مُضافًا إليه، ومنهم من يعكس، ومنهم من يسمى كل واحدٍ منهما باسم الآخر، وهو في الحقيقة كذلك. وكذلك خلافهم في المسند والمسند إليه: فالأول: مسند إليه على الأصح، كأنَّ الخبر أسند إليه، وحُدِّثَ به عنه.

وحكم الأول من الاسم المضاف والمضاف إليه أن يجري الأولُ على حكم العاملِ في الإعراب، كما كان قبل الإضافة إلى ما لا ينصرف. وما أضيف إلى ياء النفس فالأول حكمه قبلَ ياء الإضافة أن يكون مخفوضًا بالفتحة، فإذا أضيف رجع إلى أصله. والمضافُ إلى ياء النفس لازم الكسرِ، والإعراب تقديرًا، ومنهم من يراه مبنيًّا لما لم يتغير. وهو شذوذ في القول، وقد قدَّمْنا[١] قول ابن جني أنه غيرُ معرَبٍ ولا مبني، وذكرنا أنه هذيان.

وأما الاسمُ الثاني فحكمه أن يخفض أبدًا لفظًا وتقديرًا. ويحذف من الاسم الأول التنوين وما عَاقبه، نحو: غلام زيد، وأصله غُلَامٌ لِزَيد، فحُذفت النون للإضافة، واللامُ للاتصال. وهَا هُنَا نظر، هل انخفاضُه بالمُضَاف أو بتقدير الحرف؟ وقد ذكرناه[٢].

(١) تقدم في ص ١٢٩.

(٢) راجع ما قاله في ص ٤٤٣، ٤٥٩.




والإضافة على قسمين: إضافة محضة، وغير محضة. فالمحضة هي المفيدة[1] تعريفًا أو تخصيصًا. وهي على قسمين: إضافة مِلْكٍ، وإضافة استحقاق، ومجازُ المِلك كالمِلك. فمن إضافة الملك: غلامُ زيد. ومن إضافة الاستحقاق: سَرْجُ الدابَّةِ، وحصيرُ المسجدِ. ومجازُ المِلْكِ كقول القائل: أنا لَكَ، وتقول: كن لي أَكُنْ لَكَ.

وهي إمَّا أنْ تُقَدَّرَ باللام، وإما بمعنى «مِنْ»، وقد جاءت على غير ذلك مقدرة بـ«في»، قال تعالى: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، والتقدير: ألدّ في الخصام، والألَد: الشديد الخُصُومة في الباطِلِ، ومن كلام العرب: ثَبْتُ الغَدَرِ[2]، والمعنى: ثَبْتٌ في الغَدَر، ورواه بعضهم لَيْثُ الغَدَرِ. وأما قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦]، فيحتمل وجهين:

أحدهما أحدهما[3]: أن يكون «بديع» بمعنى مبدع، فتكون الإضافة حينئذ مقدَّرة باللام.

الثاني: على أن يكون على بابه، والمعنى أنه لا نظير له، فيكونُ حينئذ بمعنى «في»، والتقديرُ: لا نظير له في السماوات والأرض؛ لأنَّ ذاته لا تُشْبِهُ

---

(١) في الأصل سها الناسخ فكتبها بالقاف.

(٢) الارتشاف ٤/١٨٠٠، وقال: والغَدر المكان الصلب. وقال ابن يعيش ١٢٧/٢: «فلانٌ ثبت الغَدَرِ ـ بفتح الغين والدال ـ أي ثابت القدم في الحرب والكلام، يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة، قال ابن السكيت: يقال: ما أثبتَ غدَره! يعني الفرس، أي ما أثبته في الغدر، وهي الحجارة واللَّخاقيق».
قلتُ: وقد ضبطها محقق الارتشاف بسكون الدال، وهو سبق قلم، وجل من لا يسهو. وانظر التاج (غدر) ٢٠٩/١٣.

(٣) كذا بالتكرار في الأصل.

الذوات، وصفاتِه لا تشبه الصفاتِ، وأفعالَه لا تشبه أفعالنا.

وأما الإضافة اللفظية غير المحضة ففائدتها التخفيف لا التعريف. وهي أقسام:

اسم الفاعل حالا، أو استقبالا.

والصفة المشبهة، وفي معنىٰ اسم الفاعل: مِثْلُك وشبهك، والأسماء اللازمة للإضافة.

والقسم الثالث من أقسام الإضافة اللفظية: إضافةُ الشيء إلىٰ صفته.

والرابعُ إضافة أفعل التفضيل إذا لم تكن معه «مِنْ» موجودة ولا منويَّة.

وقد ذكرنا [١١٨ظ] في اسم الفاعل ومثلك وأخواتِه أنَّ من العرب من يُعَرِّفُها(١)، والأكثر خلافُه. وأجمعوا علىٰ تنكير الصفة المشبهة. وأمَّا إضافة الشيء إلىٰ صفته أو الصفة إلىٰ موصوفها فكثيرٌ، وقد قالوا: دَارُ الآخرة، وصلاةُ الأُولىٰ، ومَسْجِدُ الجامع، وجانبُ الغربِيّ(٢)، وبَقْلَةُ الحَمْقاءِ، وكلُّه مُتَأَوَّلٌ، وفيه بين النحويين خلافٌ، فابن السَّراجِ(٣) والفارسي(٤) والرمانِيُّ وابن بابشاذ(٥) والزمخشريُّ(٦) وجماعة من النحويين أولوهُ علىٰ حذف المضاف. واعترضه المتأخرون من حيث كانَ تقديرُ المضاف غير مطَّرِد في أسماء الشهور والأيام، نحو: شَهْرُ المُحَرَّمِ، ويومُ الاثنينِ، وفي قولهم: عِرْقُ النَّسَا، و«حَبْل الوَرِيدِ»(٧).

---

(١) تقدم في ص ٥٠١.

(٢) قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص ٤٤].

(٣) الأصول ٢/٨.

(٤) الإيضاح ص ٢٧١.

(٥) شرح الجمل له ١/٣٣٢.

(٦) المفصل ص ١٠٥.

(٧) ق ١٦.




وحمل الكوفيون ذلك على أصله من غير حذف، وأجازوا إضافة الموصوف.
وتأوَّلَه آخرون على أنَّ المُحَسِّن لَهُ اختلافُ اللفظ، وإن اتفق في المعنى ساغ ذلك في العطف، قال[1]:

وهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

وقال[2]:

أَقْوَى وأَقْفَرَ بَعْدَ أمِّ الهَيْثَمِ

وقال[3]:

فأَلْفَى[4] قَوْلَهَا كَذِبًا ومَيْنَا

ومنع من ذلك آخرون وإن اختلف اللفظ، وزعموا أن ذلك بمَكانٍ من الاستحالة، وهو نصُّ الزَّمَخْشَرِيِّ في مفصَّلِه[5] وغيره، وأخرج قولهم[6]: كلُّ الدراهم، وبعضُ الدراهمِ، وعينُ الشيءِ، من باب إضافة الشيء إلى نفسِه؛ لأنَّ «كلًّا» يقع على الدرَاهِمِ يصدق عليها كل وبعض، وقد لا يصدق، فهو كقولهم: ثوبُ خَزٍّ، إذ الثوب يَصْدُقُ على الخز وغيرِه، وقد قالوا: سَحْقُ عِمامةٍ، وجَرْدُ

---

(١) عجز بيت للحطيئة في ديوانه ص ٦٤. وبلا نسبة عند ابن يعيش ١/٥٤. صدره:
ألا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ

(٢) هو عنترة. ديوانه ص ١٨٥، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٩٨. صدره:
حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ

(٣) عجز بيت لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص ١٨٣، وتخريجه هناك في ص ١٨١. صدره:
وقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ

(٤) في كتب النحو: وألفى.

(٥) المفصل ص ١٠٥.

(٦) انظر كل هذا في المفصل ص ١٠٥ ـ ١٠٦.




قَطيفَةٍ، وأَخْلاقُ ثيابٍ، وجائِبَةُ خَبَرٍ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ، وهو كقول العرب: كلُّ الدراهم، ونحوِه.

وعلىٰ التأويل الأولِ في باب إضافة الموصوف إلىٰ صفته عَوَّلَ أكثر اللغويين، كأبي عبيدةَ وقاسمِ بن ثابت السَّرَقُسْطِيِّ وغيرِه، قال قاسم في الدلائل[١]: «وتقول لقيته ذاتَ مَرَّةٍ، ولَيْلَةٍ، وذاتَ غَداةٍ علىٰ إضمار شيء مؤنث، قال أبو عبيدة: وكذلكَ ذاتَ العُوَيْمِ، وذاتَ الزُّمَيْنِ»، وأنشد لأنسِ بنِ مُدْرِكَةَ[٢] الخَثْعَمِيِّ[٣]:

عَزَمْتُ علىٰ إقامَةِ ذِي صَباحٍ ❊ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وجعله الزمخشري[٤] من باب إضافة المسمىٰ إلىٰ اسمِه.

وأما قولهم: زيدُ بَطَّةَ، وقَيْسُ قُفَّةَ، فيحتمل أن يكون من هذا الباب، ويحتمل أن يكون مما جُرِّدَ فيه الاسم الأول من التعريف فجعل كالأسماء النكرة.

واعترض ابن خروف[٥] علىٰ ابن بابشاذ في قوله[٦]: صلاة الأولىٰ، إنها غير محضة، لكنها تتعرف بما تضاف إليه، وزعَمَ[٧] أنه تَناقُضٌ.

---

(١) الدلائل علىٰ معاني الحديث ٤٢٥/١ (طبعة الرابطة المحمدية للعلماء) ٤٤٧/٢ (طبعة مكتبة العبيكان).

(٢) أنس بن مدركة بن عمرو بن سعد، شاعر جاهلي، وسيد خثعم. جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣٩١.

(٣) الدلائل علىٰ معاني الحديث ٤٢٣/١ (طبعة الرابطة المحمدية للعلماء) ٤٤٣/٢ (طبعة مكتبة العبيكان)، وتخريج البيت مستوفىٰ في طبعة العبيكان.

(٤) المفصل ص ١٠٦.

(٥) شرح الجمل له ٦٧٧/٢.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٣٢/١.

(٧) أي ابن خروف.

وألْحَقَ ابنُ خروف[1] [١١٩و] أيضًا مثلك وأخواته بالصفة المشبهة. وإلحاقُه باسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال أولى؛ لِمَا أن التعريف ثابتٌ فيهما من حكاية الخليلِ ويونسَ[2]، وغيرُ محكيٍّ في الصفة المشبهة إجماعًا.

واختلف النحويون فيما إذا شُهِرَ المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بما يليه، فذهبَ أبو بكرٍ والزمخشريُّ[3] أنها تتعرف في هذا الموضع، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وكقولهم: القائمُ غيرُ القاعِدِ، وسيبويهِ يأباه ويرى أنها نَكِرَةٌ. ومَنْ عَرَّفَه إنما جعل تعريفه معنويًّا، فالخلاف فيه إذا لا معنى له.

وأما القسم الرابع من أقسام الإضافة غير المحضة، فهو إضافة أفعل، وتحصيل القول فيه أنه لا يخلو أن يكون مصحوبًا بـ«مِنْ»، أو غيرَ مصحوب. فإن كان مصحوبًا بـ«مِنْ» فالنحويون كافة على أنه حينئذ نكرة يستوي فيه المذكر والمؤنث، والاثنان والجمع، قال المبرد وابن السراج[4]: لأَنَّهُ ضُمِّنَ معنى المصدرِ والفعلِ، فلزِمَ التنكيرَ[5] والإفرادَ كما يلزمه الفعلُ. وقيل إنما لزم الإفراد والتذكيرَ لأنه مضارع لـ«بَعْضٍ»، فكان للمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ. وقيل إنما لزم الإفراد لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و«أَفْعَلُ» اسم مركب يدل على فعْلٍ وغيرِه، فلما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعهُ ولا تعريفه فكذلك «أَفْعَلُ».

(١) شرح الجمل له ٢/٦٧٦ ـ ٦٧٧.

(٢) الكتاب ١/٤٢٨.

(٣) المفصل ص ١٠١.

(٤) الأصول ٢/٧.

(٥) كذا، والذي في الأصول: التذكير، وهو الصواب، وقد أورده الناسخ بعد جملة على الصواب.

وهَذَا إذَا كان مصحوبًا بـ«مِنْ» ، أو كانت منوية معه كقوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٦] ، أي أخفىٰ مِنَ السر ، وهو ما يَهْجِسُ في الخواطِرِ ، ولم يُتَكلم به أصلًا ، وقال الفارسي في التذكرة: إنَّ «أخفىٰ» في الآية فعل ماضٍ ، والمعنىٰ وأخفىٰ سِرَّهُ عن خلقه ، وهو حَسَنٌ.

وأمَّا إذا حُذفت منه «مِنْ» لفظًا ونِيَّةً ، فهل يتعرف بالإضافة أم لا ؟ فيه خلاف بين البصريين. وأجمعوا علىٰ أنه حينئذ يثنىٰ ويُجمع ، ويُذكر ويُؤنَّثُ ، فتقول: أفضل ، وأفضلان ، وأفاضل ، وفُضلاء ، وفضليات ، وفُضَلُ.

وكُل ما ذكرهُ أبو القاسم قد بَيَّنَّاه ، وذكر فيه «أنك لا تجمع بين الألف واللام والإضافةِ ، فلا تقول: الغلام[1] زيد»[2] ، وإنما الواجب إدخالها علىٰ الثاني إن كَانَ مما يقبل ذلك ، نحو: غلامُ الرجلِ ، وصَاحب الدارِ ، واستعمالها في الأول فقط مُجْمَعٌ علىٰ امتناعه ، واستعمالُها فيهما جائز في باب الصِّفَة إجماعًا.

وهل يجوز في باب العدد؟ قد قدمنا أنه ثابت من حكاية الكسائي[3] ، وامتناعُهم من استعمال ذلك في الأجزاء ، فلا يقولون: النِّصفُ الدرهمِ ، دَليلٌ علىٰ أن ما قاله الكسائي غيرُ مُطَّردٍ. وعلل أبو القاسم امتناع ذلك بأنه لا يجتمع علىٰ الاسم تعريفان مختلفان[4] ، وإنما خَصَّ المختلفين لِمَا عُلِمَ أن المتفقين يستحيل اجتماعُهما استحالة بينة ، فلم يحتج إلىٰ بيان ذلك لِوُضوحه ، وإنما بيَّنَ

(١) في الأصل: للغلا ، والصواب ما أثبته.
(٢) الجمل ص ١٤٤.
(٣) راجع ص ٥٩٩.
(٤) الجمل ص ١٤٤.




استحالة ما يَغْرُبُ، وهو اجتماع التعريفين المختلفين، إذ ليس ذلك في الاستحالة كالمتفقين. ومن المعلوم قطعًا أنَّ اجتماعَ علميتين أو ألفي[1] [١٢٩ظ] ولامٍ في اسم واحد لا يتأتى، بخلاف المختلفين، نحو: يَا زَيدُ. وسيأتي[2] الكلامُ هَلْ سُلِبَ العَلَمُ عَلَمِيَّته أو سُلِبَ «يا» تعريفها[3] الذي هُوَ تعريف القصد والتخصيص، وهو أولى كما سنذكرهُ.



(١) كذا في الأصل بالتثنية.

(٢) سيأتي في ٢/٢١.

(٣) أول الكلمة مخروم.

باب التارِيخ

وهو حَصْرُ جُزْءٍ من الزمان بالعدد، تقول: أَرَّخْتُ الكتاب تأريخًا، ووَرَّخْتُه توريخًا، وحكىٰ[1] أبو محمد بنُ السّيدِ في اقتضابه[2] لغة ثالثة: أَرَخْتُ الكتابَ أَرْخًا، فهو مَأروخٌ مهموزًا مخففًا، وهي قليلة. وكانت العرب تُؤَرِّخُ بالوقائع والمقاتل، ولذلك عُنِيَ النَّقَلَة بذكر الوقائع، وألَّفَ أبو عبيدة مَقاتِلَ الفُرْسانِ، وهو كتاب جيد، قَرَأْتُه، ووقفتُ علىٰ خطِّ أبي علي القالِي فيه في نسخة جيدة عَتِيقَةٌ.

وقد قالَ الربيعُ بنُ ضَبُعٍ[3]:

هـا أنَـا ذَا آمُـلُ الحَيـاةَ وَقَـدْ ❊ أَدْرَكَ عُمْـرِي[4] وَمَوْلِـدِي حُجُـرَا

أبـا امْـرِئِ القَـيْسِ هَـلْ سَـمِعْتَ بـه ❊ هَيْهَـاتَ هيهـاتَ طـال ذَا عُمُـرَا

والتاريخ نوعان: شمسيٌّ، وقمري، ولم تكُن العرب تُؤَرِّخُ إلا بالقمري، وقد جاءَ في كتاب الله ـ سبحانه ـ ذِكْرُ السنين الشمسية في ذكر الأنباء، وعلم الحدثان والزمان، والقمري لتفصيل أحكام العبادات، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] الآية، وقال تعالىٰ:

---

(١) مر هذا النقل في ص ٢٦٢.

(٢) الاقتضاب ١/١٩٦.

(٣) له في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٤٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٨/٩١. وبلا نسبة في المقتضب ١/١٨٣.

(٤) في المصادر التي سبق ذكرها: عقلي، وفي الحلل: سني.



﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وفي الصحيح عن رسول الله ﷺ: «نحن أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نَحْسُبُ ولا نكتُب، وإنما الشهرُ هكذا وهكذا وهَكَذا» وعقد أصابعه[١].

ولم يكن في صدر الإسلام تاريخٌ، فلمَّا أفضت الخلافةُ إلىٰ عمرَ بن الخطاب، وافتتح المدائن وجَبَىٰ الخراجَ، قال له بعض الصحابة: يا أمير المؤمنين، ألا تُؤَرِّخُ، فقال: وما التاريخ؟ فقال: شيءٌ كانت تعمله الأعاجم، يكتبون في شهر كذا من سنة كذا، فقال لهم: لا بأس أَرِّخُوا، فاختلف الصحابة حينئذ:

فقال قوم: نبدأ بالتاريخ من المَبعث.

وقال قوم: من وفاته عليه السلام.

وقال قوم: من وقت هجرته.

فاتفقوا علىٰ أن جعلوه من الهجرة. ثم اختلفوا في أول شَهْرٍ يجعلونه أولَ السنة:

فقال بعضهم: رمضان.

وقال بعضهم: المحرم؛ لأنه منصرفُ الناس من حَجِّهم. فأرخوا من الهجرة، وجعلوا أول السنة المُحَرَمَ. وكان مقدم النبي عليه السلام المدينةَ يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلةً خلت من ربيع الأول[٢]، وفي ذلك الشهر وُلد كما ثبت في السير[٣].

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الصوم/ باب قول النبي ﷺ: لا نكتب ولا نحسب، برقم: ١٨١٤)، ومسلم: (كتاب الصيام/ باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم: ١٠٨٠).

(٢) انظر: مغازي الواقدي: (١/٢)، وسيرة ابن هشام: (١/٤٩٢).

(٣) انظر: شمائل الترمذي: (ص: ٢٢٢)، ودلائل النبوة للبيهقي: (٧/٢٣٤).




وكانت الصحابة ومَنْ بَعْدَهُمْ يكتبون شهر رمضان وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، ولا يكون[1] الشهر مع غير [١٢٠و] هذه الثلاثة.

فالتاريخ إنما ابتدئ من عهد عُمَرَ علىٰ مقتضىٰ ما نقلناه. كما أنَّ «أمير المؤمنين» لم يقل علىٰ غيره قبله، وذلك أنهم كانوا يقولون لأبي بكر: يا خليفة رسول الله، فلما وَلِيَ عمر استطالوا أن يقولوا: يا خليفةَ خليفةِ رسول الله، فقالوا: يا أمير المؤمنين. ونقل ابن عطية[2] أن ابن عباد[3] ذكر في رسالته الأسدية: أنَّ أوَّل من تسمىٰ أمير المؤمنين عبدُ الله بن جحش، لمَّا أَمَّره رسول الله ﷺ علىٰ سَرِية. وهو لا يَكادُ يُعرَفُ.

وزعَمَ ابن بابشاذ[4] أن باب التاريخ مما غُلِّبَ فيه المؤنث علىٰ المذكر؛ لأنهم إذا قالوا: لِخَمْسٍ خلون، يعنون اللَّيالي، ومن المعلوم أنَّ مع كل ليلة يوما[5]، فقد غلبوا الليلة ـ وهي مؤنثة ـ علىٰ اليوم، وشبَّهه بقولهم: ضَبُعٌ للمؤنث، وضِبْعان[6] للمذكر، فإذا ثنوا قال: ضَبُعان، ولم يقولوا: ضِبْعانان؛ استغناء عن تثنية المذكر بتثنية المؤنث؛ لأنَّ المذكر وإن كان أصلًا للمؤنث، فلفظ المؤنث في هذه الكلمة أَخَفُّ. وخَطَّأَه ابن خروف[7] في ذلك من حيث إنَّ الأيام لم تدخل تحت لفظ الليالي، فلا تغليب، وإنما أرَّخوا بالليالي دون الأيام

(١) كذا، ولعله: ولا يكتبون.
(٢) المحرر الوجيز ١/٥٢١.
(٣) هو الصاحب بن عباد الأمير المشهور، وقد صرح باسمه صاحب المحرر الوجيز.
(٤) شرح الجمل له ١/٣٣٤.
(٥) في الأصل: يوم.
(٦) كأن الناسخ رسم هذه والتي بعدها بالصاد والنون.
(٧) شرح الجمل له ٢/٦٨١. ولم يصرح هناك باسم ابن بابشاذ.

لأن الشهرَ العربي قمرِيٌّ، فلو أرَّخُوا بالمذكر الذي هُوَ اليوم لسقطت ليلة من الشهر، قال[١]: «فليس فيه تغليب». وقولُه في ذلك صحيح من جهة تناول اللفظ، إذ لفظ الليلة لم يتناول اليومَ كما ذكرناه، لكنهم من حيث ابتدأُوا بالليلة من الشهر قد غلبوا المؤنث خوف إسقاط ليلة من الشهر، فقد اعتزموا علىٰ تغليب المؤنث علىٰ كل حالٍ.

وكلام العرب إذا أرخوا بالفواتح أن يقولوا: غُرَّةَ شهر كذا، ومُسْتَهَلَّ شهر كَذا، ولا يكتبون: لِلَيْلَةٍ خلتْ، ولا لِيومٍ خلا، وقد كان لَهُمْ أن يقولوا: لِلَيْلَةٍ خلت، قال الفارسي: جعلوا الفاتِحَة في حكم الخاتمة. يعني أنهم كما لا يقولون لِلَيْلَةٍ بَقِيَتْ؛ لأنها قد لا تبقىٰ، كذلك لا يقولون: لِلَيْلَةٍ خَلَتْ. وكان بعضُ الكُتَّاب يتحرز من نقصان الشهر، فيقول: إنْ بَقِيَتْ. و«سَلْخَ» في قولنا: شهر كذا، مصدر أقيم مقام اسمِ الزمان، وأصلُه: سَلَخْنَا شَهْرَ كذا سَلْخًا. والمعلوم أنك تقول: خلتْ، وخلون من أول الشهر إلىٰ النصف، وبقيَتْ، وبَقِينَ من أول النصف إلىٰ آخر الشهر.

والحكم في العدد المركب الإفرادُ، ويجوزُ الجمع نحو: خَمْسَ عَشْرَة لَيْلَةً خلت، وخلون، والإفرادُ أحْسَنُ لسهولته وخِفَّتِه. والبابُ بَيِّنٌ.

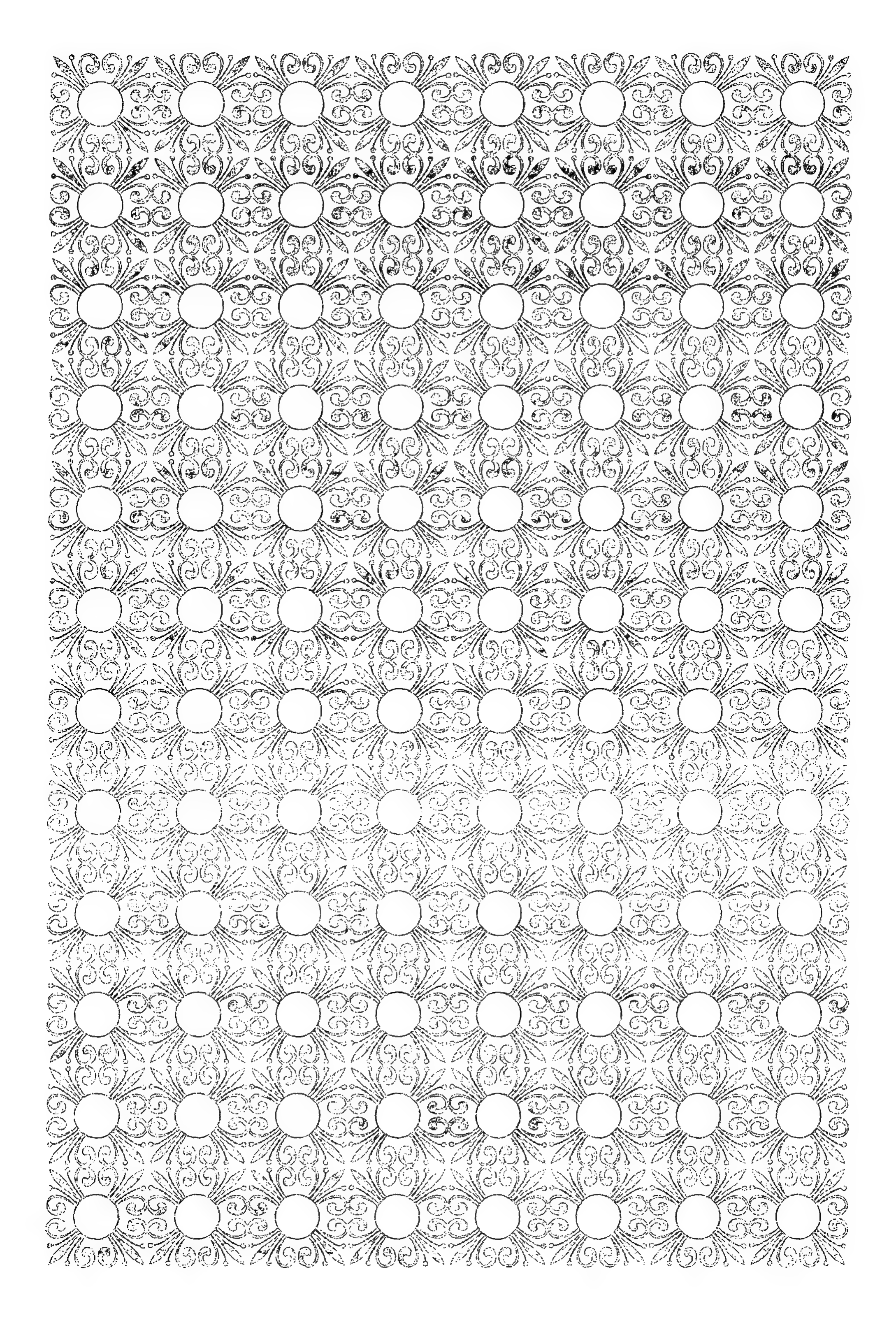
كمل[٢] النصف الأول من غاية الأمل في شرح الجمل بحمد الله وحُسْنِ عَوْنِه.



---

(١) شرح الجمل له ٢/٦٨١.

(٢) هذه العبارة كتبها الناسخ في غالب الظن.

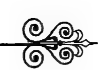


فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة



❁ **أهداف المشروع:**

(١) إصلاح المسار العلمي لطباعة الكتاب الإسلامي، وذلك بانتقاء وانتخاب أنفس الكتب من تراثنا المعرفي العريق، ونشرها وفق أحدث مواصفات الطباعة والتنضيد.

(٢) إيجاد الحِلَق العلمية المفقودة: وذلك بنشر المعارف الأساسية المفقودة أو المهجورة من المكتبة الإسلامية؛ لذا فأغلب ما ينشر بمشروعنا يطبع لأول مرة، بناء على أن التجديد المعرفي يكون بنشر الكتاب القديم المؤثر في حقله العلمي، وقد ثبت صدق ذلك بالتجربة العملية.

(٣) استنقاذ التراث الإسلامي من الضياع، وذلك بنشر القطع الخطية الموجودة من أي كتاب تراثي فريد في بابه، ولو كان ناقصاً؛ لأن نشرها يعتبر حفظاً لها وتشجيعاً على تحصيل تكملتها.

(٤) تغذية المعاهد والمدارس والدورات بالمقررات التعليمية والدراسية، وهذا أحد أنماط المواد المنشورة في (**أسفار**): (منتج المتون التعليمية)؛ لأن مطبوعاتها على نوعين: الأول: مناهج تأسيسية. والثاني: مصادر مرجعية.

❁ **التواصل مع «أسفار»:**

يمكن التواصل مع أسفار عن طريق وسائل التواصل التالية:

s. faar16@gmai. com — @sfaar16

قائمة إصدارات مشروع أسفار

١ ـ **عمدة الطالب لنيل المآرب في الفقه على المذهب الأحمد الأمثل مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل**، تأليف: العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١)، تحقيق: د. مطلق بن جاسر الجاسر. سنة النشر: ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٢ ـ **المنهج الصحيح في الجمع بين ما في المقنع والتنقيح**، تأليف: العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله العسكري الحنبلي (ت ٩١٠)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد العميريني (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٣ ـ **شرح القصيدة التائية في القدر لشيخ الإسلام ابن تيمية**، تأليف: العلامة نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت ٧١٦)، مع تحقيق نص القصيدة التائية، تحقيق: د. محمد نور الإحسان بن علي يعقوب (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٤ ـ **رسالتان في مسألة القولين** (وهي مسألة أصولية مذهبية مشهورة):

أ ـ **نصرة القولين للإمام الشافعي**، تأليف: العلامة أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص (ت ٣٣٥)، تحقيق: أ. د. جميل بن عبدالمحسن الخلف (بحث محكم).

ب ـ **حقيقة القولين**، تأليف: العلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيق: د. مسلم بن محمد الدوسري (بحث محكم). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٥ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، إملاء: الحافظ المجتهد تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد المالكي ثم الشافعي (ت ٧٠٢)، تحقيق: عبد المجيد بن خليل العَمري، إِمْهَا حسن آية الله، يونس الوالدي، أحمد عبد الرحمن حِيفو (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٦ ـ **الحواشي السابغات على أخصر المختصرات**، تأليف الشيخ أحمد بن ناصر القعيمي، سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٧ ـ **بلغة الوصول إلى علم الأصول**، تأليف: عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي (ت٨٧٦)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان. سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٨ ـ **تحصين المآخذ**، تأليف: العلامة أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥)، تحقيق: د. عبد الحميد بن عبد الله المجلي، د. محمد بن علي مسفر (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٩ ـ **النكت في المختلف** (في الخلاف بين الشافعية والحنفية)، تأليف: العلامة أبي القاسم أحمد بن منصور السمعاني الشافعي (ت٥٣٤) ابن أبي المظفر السمعاني، تحقيق: د. حسن بن عون العرياني، د. عبد الله بن محمد المعتق (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

١٠ ـ **المسائل المولدات** (المشهور بفروع ابن الحداد)، تأليف: العلامة أبي بكر محمد بن أحمد الحداد الكناني المصري الشافعي (ت٣٤٤)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن محمد الدارقي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

١١ ـ **حواشي ابن نصر الله على الفروع لابن مفلح**، تأليف: محب الدين أحمد بن نصر الله التستري الحنبلي (ت ٨٤٤)، تحقيق: د. عبد الوهاب بن حميد، د. حسين بن حميد، د. ضيف الله الشهري (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٢ ـ **البدرانية شرح المنظومة الفارضية**، ويليه: **كفاية المرتقي إلى معرفة فرائض الخرفي**، تأليف: عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي الحنبلي (ت ١٣٤٦)، تحقيق: سامح جابر الحداد، مراجعة: د. منصور بن عدنان العتيقي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٣ ـ **الممهد** (شرح مختصر المدونة لابن أبي زيد القيرواني)، تأليف: القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (ت ٤٢٢)، تحقيق: د. عبد المجيد خلادي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٤ ـ **المنتخب من المحصول**، تأليف: محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٥ ـ **غرر المحصول**، تأليف: عبد الله بن أبي منصور الواسطي البُزْزي (ت ٦٥٧)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٦ ـ **فصل: المقال في هدايا العمال**، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦)، تحقيق: أنور بن عوض العنزي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٧ ـ **الأوسط في أصول الفقه**، تأليف: أحمد بن علي بن برهان الشافعي (ت ٥١٨)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٨ ـ **بغية أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، تأليف: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، ويليه: تكملته لإسماعيل الجراعي (ت ١٢٠٢)، تحقيق: عبد الله بن سعد الطُّخَيْس، كريم فؤاد محمد اللَّمْعي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٩ ـ **مسائل الخلاف**، تأليف: القاضي الحسين بن علي الصَّيمري الحنفي (ت ٤٣٦)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٢٠ ـ **تنقيح الفصول في علم الأصول**، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: سعد بن عدنان الخضاري. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٢١ ـ **المحصول في علم الأصول** (تعليقة على مستصفى الغزالي على رسم الفقهاء)، تأليف: محمد بن سعد الخواري (من فقهاء القرن السادس)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيّات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٢ ـ **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين علماء الأمصار**، تأليف: ابن القصار المالكي (ت ٣٩٧)، تحقيق: د. أحمد مغراوي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٣ ـ **مختصر كتاب المحصول في علم الأصول**، تأليف: تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي الشافعي (ت ٦٧١)، ويليه: **غاية السول في علم الأصول**، تأليف: علاء الدين علي بن محمد الباجي الشافعي (ت ٧١٤)، تحقيق: حسن معلم داود حاج محمد. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٤ ـ **عيار النظر في علم الجدل**، تأليف: أبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، تحقيق: أحمد عروبي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٥ ـ **الإخلال بالنقل في مسائل أصول الفقه ـ الاجتهاد والتقليد والفتيا والتعارض والترجيح ـ دراسة استقرائية تحليلية**، تأليف: محمد بن طارق بن علي الفوزان (رسالة دكتوراه حاصلة على التوصية بطبعها). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٦ ـ **شرح المنتخَب من المحصول**، تأليف: شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٧ ـ **المفهم لصحيح مسلم**، تأليف: أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفاسي (ت ٥٢٩)، تحقيق: د. مشهور بن مرزوق الحرازي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٨ ـ **التوضيح في شرح التنقيح (شرح تنقيح فصول القرافي)**، تأليف: حلولو المالكي، أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني، تحقيق: أ. د. غازي بن مرشد العتيبي، د. بلقاسم بن ذاكر الزبيدي، د. عبد الوهاب بن عايد الأحمدي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٩ ـ **الإبرازات المتعددة للكتاب، دراسة في مفهوم الإبراز، وتعدده، وتأسيسٌ لمنهج الحُكم على الكتاب بتعدُّد الإبراز، وطريقة تحقيقه**، تأليف: أ. د. حاتم باي، سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٣٠ ـ **مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه)** [نسخة مجردة عن حواشي التحقيق]، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣١ ـ **مختصر الترمذي**، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦)، تحقيق: د. حسام الدين بن أمين حمدان، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٢ ـ **الإحكام في اختصار أصول الأحكام (المختصر في أصول الفقه)**، تأليف: ابن اللحام الحنبلي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٣ ـ **إيضاح المشكل من أحكام الخنثىٰ المشكل**، تأليف: جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢)، تحقيق: أنور بن عوض العنزي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٤ ـ **الكفيل بالوصول إلىٰ ثمرات الأصول (مختصر برهان الجويني)**، تأليف: ابن المُنَيِّر المالكي (ت ٦٨٣)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٥ ـ **الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة**، تأليف: أبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩)، تحقيق: أ.د. نايف بن نافع العَمري، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٦ ـ **نهاية الإقدام في مآخذ الأحكام**، تأليف: القاضي شهاب الدين الزنجاني (ت ٦٥٦)، تحقيق: حمود بن عبد الله المسعر، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٧ ـ **الطريق السالم إلىٰ الله**، تأليف: أبي نصر عبد السيد بن محمد البغدادي، المعروف بابن الصباغ (ت ٤٧٧)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٣٨ ـ **الغاية في شرح الهداية**، تأليف: شمس الدين السروجي الحنفي (ت ٧١٤)، أربع عشرة رسالة دكتوراه، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٣٩ ـ **تعليقة في أصول الفقه**، تأليف: عماد الدين الطبري المعروف بـ(إلكيا الهراسي) (ت ٥٠٤)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، والمثنىٰ بن عبد العزيز الجرباء، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٤٠ ـ **شرح صحيح البخاري**، تأليف: قِوام السنَّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥)، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد العزاوي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٤١ ـ **التحرير في شرح مسلم**، تأليف: قِوام السنَّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥)،

تحقيق: إبراهيم آيت باخة، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٤٢ ـ **مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه)** ط. الموسّعة ذات الحواشي. تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٣ ـ **شرح مختصر الكرخي**، تأليف: أبي الحسن القُدُوري (ت ٤٢٨)، تحقيق: أ.د. عبد الله نذير أحمد عبد الرحمن، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٤ ـ **النكت على كتاب البرهان**، تأليف: أبي العزِّ تقي الدين المقترح (ت ٦١٢)، تحقيق: د. علي بن عبد الرحمن بسام، راجعه: إبراهيم بن صالح الخزّي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٥ ـ **نظم الوجيز**، تأليف: أبي الفتح نصر الله التستري البغدادي الحنبلي (ت ٨١٢)، تحقيق: طارق بن سعيد آل عبد الحميد الدوسري، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٦ ـ **مجموعة التصحيح السبكي**، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١)، ويتضمن ثلاثة مصنفات؛ **توشيح التصحيح**، تحقيق: د. عبد الله الطخيس وكريم اللمعي. **تصحيح ترجيح الخلاف**، تحقيق: محمد بن أحمد آل رحَاب. **ترشيح التوشيح وتوضيح الترجيح**، تحقيق: د. حسن أبو ستَّة وعبد الصمد البلوشي، بإشراف ومراجعة: حذيفة بن فهد كعك، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٧ ـ **شرح المقترَح في المصطلح**، تأليف: تقي الدين المقترح الشافعي (ت ٦١٢)، تحقيق: أحمد محمد عرُّوبي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٨ ـ **نهاية السول في دِراية المحصول**، تأليف: القاضي المفضَّل بن سلطان الحموي، المعروف بابن حاذور (ت ٦٦٠)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العثمان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٩ ـ **المسكت**، تأليف: الزبير بن أحمد الزبيري (٣١٧هـ)، تحقيق: عبدالله الثلاج. **الأقسام والخصال**، تأليف: أحمد بن عمر الخفاف (٣٦٢هـ)، تحقيق: حذيفة كعك. **شرائط الأحكام**، تأليف: عبدالله بن عبدان الهمذاني (٤٣٣هـ)، تحقيق: عبدالصمد النذير، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٠ ـ **جزء من التقريب والإرشاد**، تأليف: أبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: عدنان العبيات، تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥١ ـ أصول السرخسي (المسمى: تمهيد الفصول في الأصول)، تأليف: شمس الدين السرخسي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. عبدالله السيِّد، د. رائد العصيمي، د. عسكر بن طعيمان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.